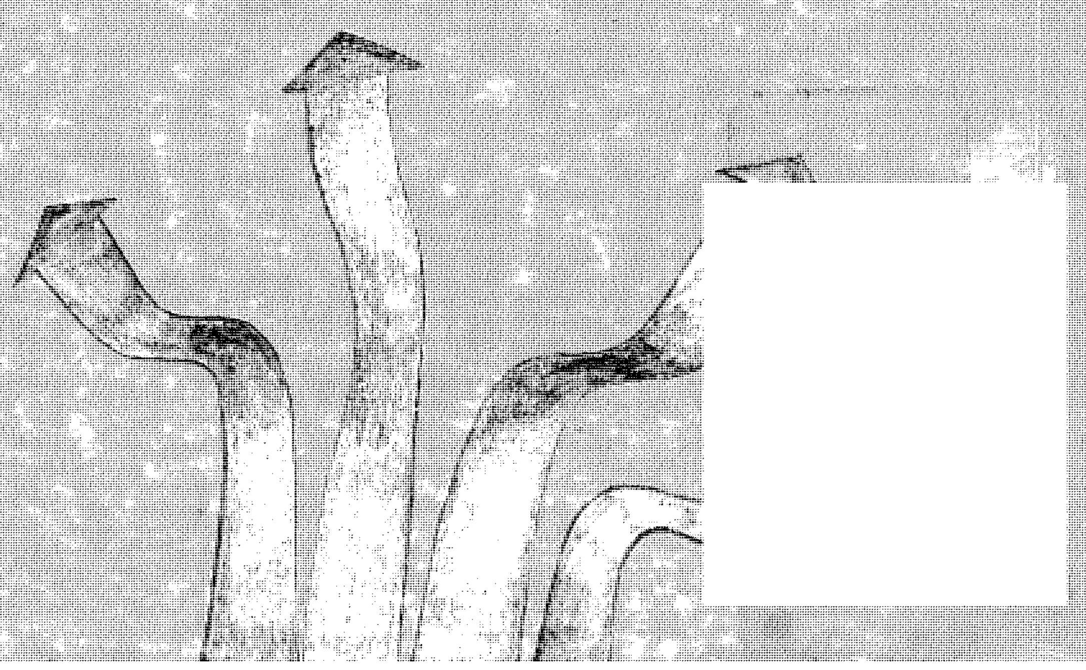
الدكتور غازي حسين

الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٦٣ ـ ١٩٨٨



الفكر السياسي الفلسطيني

نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات

دمشق ١٩٩٣

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

طُبِعَ من هذا الكتاب ألفا نسخة (٢٠٠٠)

دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق : الحجاز ص ب ٦٢٠٨ - هاتف ٢٢٥٢٢٦
بيروت : شارع الحمراء - ص ب ١١٣/٥٧٢٠

محتويات الكتاب

الاهداء

إلى روح والدي الحاج محمد حسين العلي (أبو فارس)
الذي علمني الوطنية وحب بلدتي سلمة وفلسطين العربية
إلى روح استاذي العلامة قدري طوقان ، الذي أدين له بالجميل والعرفان
وإلى أرواح شهداء الأمتين العربية والإسلامية ، الذين رووا بدمائهم الزكية أرض فلسطين العربية ، أهدي هذا الكتاب

المؤلف

المقدمة

فكرت في نشر هذا الكتاب في الشهر الأول من عام ١٩٨٧ لتنبيه المواطن الفلسطيني والعربي إلى النتائج المدمرة التي تسير فيها قيادة ياسر عرفات وتعرية انحرافها ، ولكن الظروف حالت دون ذلك .

ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يلقي الأضواء بالوثائق والحقائق والأرقام على بداية الإنحراف في الساحة الفلسطينية ، والذي قاد إلى شقها إلى نهجين بعد أن كان يسودها النهج الجبهوي ، نهج الوحدة الوطنية والنضال الوطني والكفاح المسلح ...

يتناول الكتاب انحراف قيادة عرفات عن أهداف ومبادىء ومنطلقات الثورة الفلسطينية وفصائلها الفدائية ، وتخطيها للمحظورات والممنوعات الوطنية والقومية ، وانتهاكها للميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني في دوراته الشرعية والذي قاد إلى الانشقاق في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فالأزمة التي عانتها وتعانيها الثورة الفلسطينية هي أزمة في قيادتها المنحرفة والتي أثرت تأثيراً سلبياً على الثورة

وفصائلها ، وعلى منظمة التحرير ومؤسساتها وحتى على الإنسان الفلسطيني ومكانته وقضيته .

قام ياسر عرفات بشق كافة الاتحادات والمنظمات الشعبية بالترغيب والترهيب ، وشكل اتحادات هزيلة موالية له لا تمت للوحدة الوطنية بصلة ، وإنما تدين له بالولاء والطاعة . وجاء عرفات إلى طرابلس ليقود الاقتتال الفلسطيني الذي يعتبر أسوأ ظاهرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والنضال الفلسطيني ليذهب إلى عاصمة كمب ديفيد عام ١٩٨٣ وليقدم أوراق حسن السلوك إلى الولايات المتحدة واسرائيل على حساب القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية وسورية ، ويبث اليأس والقنوط والإحباط في نفس الإنسان الفلسطيني لحمله على تقبل السياسة المنحرفة والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة الذي أقرته وتقره الشرعية الدولية وكافة المواثيق والعهود العالمية الخاصة بحقوق الإنسان .

نجحت اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بترويض قيادة عرفات وحملها بالتدريج على القبول بالشروط الاسرائيلية عن طريق الوساطة الأميركية والآلة العسكرية الاسرائيلية والحوار الفلسطيني الاسرائيلي .

وقامت القيادة المنحرفة بتشويه الدور النضالي للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ، لكي تثبت للادارات الأميركية واسرائيل بأنها قيادة معتدلة وأن عرفات قائد معتدل تماماً كالسادات وتخلت عن الكفاح المسلح وادانته واعتبرته شكلاً من أشكال الإرهاب .

فقدت القيادة المنحرفة أهليتها لقيادة النضال الفلسطيني ، وفقدت صفتها التمثيلية لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني لإنتهاكها للميثاق الوطني وتخليها عن الكفاح

المسلح واعترافها باسرائيل وتنازلها عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وشقها للمنظمة .

يعطي هذا الكتاب القارىء صورة واضحة عن تطور الفكر السياسي الفلسطيني في أهم المحطات التي مرت بها قضية فلسطين والنضال العربي من أجل عروبتها ومحاولة انقاذها من الخطر الصهيوني ، ويبين بوضوح بداية التغير الذي تزعمته قيادة عرفات والانتهاكات والممارسات التي ارتكبتها ، مما شكل خطراً داهماً على قضية فلسطين والنضال الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية

الدكتور غازي حسين
دمشق في ١٩٩٣/٦/١٥

تمهيد

من المهم أن يعرف المرء حقيقة قضية فلسطين ، وأن يبقى واعياً لحقيقتها ، وألاّ يسمح للاعلام الصهيوني بأن يضلله عن هذه الحقيقة ، لأنه لن يعرف الحل الصحيح أو الموقف الصحيح إذا جهل حقيقتها وتناسى جذورها وعدالتها . وعندما لا يعرف الموقف الصحيح ، لن تحل قضية فلسطين على الإطلاق وستبقى بؤرة لاندلاع صراعات جديدة مهما طال الزمن ...

كانت تعرف فلسطين بأرض كنعان ، منذ بدء التاريخ ، نسبةً للقبائل الكنعانية التي استوطنتها . فالعرب هم أول من سكن فلسطين . ومنذ الفتح الإسلامي ، والشعب العربي هو الذي يقيم عليها ويعيش على أرضها ، فالعرب سكان فلسطين الأصليين وأصحابها الشرعيين . ودارت أقسى الحروب والمعارك في الدفاع عن عروبتها في وجه الغزو الصليبي ، واشترك أبناء الأمة العربية بأرواحهم وأموالهم في سبيل تحريرها من الصليبيين .

ومنذ انتهاء الغزو الصليبي لم يغادرها الشعب العربي إلى أن جاء الغزو اليهودي إبان الانتداب البريطاني عليها .

بدأ الغزو اليهودي خفياً باستجلاب اليهود من انحاء العالم كافة لانتزاع الأرض وتهويدها واستيطانهم فيها ، ثم تحول إلى اغتصاب بالقوة وطرد العرب منها والاستيلاء على الأرض وتهجير أصحابها منها بالعنف والإرهاب والمجازر الجماعية ومصادرة الأرض العربية وتهويدها ، وتوطين مستوطنين يهود بدلاً من سكانها الأصليين ، منتهكين جميع العهود والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادىء القانون الدولي. اغتصب اليهود فلسطين بالهجرة واستخدام القوة وتأييد يهود العالم، وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لهم. وتخاذل العرب وضعفهم وثقتهم بالدول الغربية، وعدم معرفة بعضهم بحقيقة المطامع الصهيونية.

ويتيح السلام بين العرب واسرائيل الفرصة لاسرائيل لأن تفرض هيمنتها الاقتصادية على

الوطن العربي بعد أن (قطعت شوطاً مهماً في الاستيطان) . ويتيح تسليم الفلسطينيين والعرب بوجودها كقاعدة عنصرية تخدم المخططات الامبريالية وتعمق التجزئة وتعيق نمو الأقطار العربية الاقتصادي ووحدتها السياسية وتحررها السياسي .

ويعني التسليم بأسطورة اسرائيل التي لا تقهر ، وأن العرب متخلفون ، وبالتالي تدمير معنوياتنا والقضاء على روحنا النضالية ، لا سيما وأن أطماع اليهود ليس لها حدود سواء في التوسع الإقليمي الاقتصادي والسياسي والعسكري أم في نوعية العلاقات التي يعملون على فرضها على العرب .

قاوم الشعب العربي الفلسطيني المساعي والمخططات البريطانية والصهيونية التي رمت إلى اغتصاب وطنه ومحو وجوده ، وقدم في سبيل ذلك الغالي والنفيس دفاعاً عن أرضه ووطنه وعروبته وحياته .

وحفل تاريخه البطولي بسلسلة طويلة ومتواصلة من النضال والانتفاضات والثورات منذ عقد المؤتمرات السورية والفلسطينية عام ١٩١٩ ، وانتفاضة القدس عام ١٩٢٠ ويافا عام ١٩٢١ ، وثورة البراق عام ١٩٢٩ ، وثورة ١٩٣٣ التي استمرت عدة أسابيع ، وثورة عز الدين القسام عام ١٩٣٥ ، والثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ والكفاح المسلح عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ .

واستمر في نضاله فاندلعت الأعمال الفدائية في قطاع غزة عام ١٩٥٥ وتصدى لحرب السويس العدوانية .

واندلعت الأعمال الفدائية مجدداً في عام ١٩٦٥ ، ثم جاءت حرب حزيران العدوانية عام ٦٧ لتفجرّ الثورة المسلحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية .

واتسم نضال عرب فلسطين بالعمل لحماية عروبة فلسطين بالتصدي للأطماع الاستعمارية والصهيونية فيها ، كما اتسم نضال العرب خارج فلسطين كذلك بالأهداف نفسها ، وفي بقية الأقطار العربية ، فاندمج النضال الفلسطيني بالنضال العربي ، واندمج النضال العربي بالفلسطيني . ولعبت اهداف الأمة العربية بالتحرر والوحدة دوراً كبيراً في توحيد نضال الشعب العربي وإيمانه بقومية المواجهة مع الاستعمار والصهيونية .

إن إيمان الشعب العربي بالوحدة وعروبة فلسطين ، وبأنها سورية الجنوبية ، وجزء لا يتجزأ من سورية الأم ، والتي هي بدروها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، سبق ظهور الخطر الصهيوني على فلسطين ، وبالتالي فإن إيمان أبناء الأمة العربية في الوحدة العربية سبق ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة .

ولكن ظهور الخطر الصهيوني ، وبلورة الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة واتضاح اطماعها التوسعية والاستيطانية ، جعل العرب يدركون أهمية الإسراع في العمل على مواجهة الخطر الصهيوني الداهم وتعزيز التضامن والعمل من أجل الوحدة العربية .

إن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة ، لأن العرب أمة واحدة ، وبلاد العرب وطن واحد . والاستعمار هو الذي جزأ الوطن الواحد إلى أقطار عديدة ، ووزع أبناء الأمة الواحدة على هذه الأقطار ، لخدمة اطماعه المستقبلية في الثروات والأرض العربية ، لكي يسيطر عليها ويستغل ثرواتها ويمنع تحقيق الوحدة والتنمية العربية .

رفض الشعب العربي الفلسطيني سلخ فلسطين عن سورية بعد إعلان اتفاقية سايكس ــ بيكو ووعد بلفور ، فأنعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في آذار ١٩١٩ ، في مدينة القدس ، وأكد في قراراته إيمان الشعب العربي الفلسطيني بالوحدة العربية ورفض وعد بلفور والهجرة اليهودية ، وبلور الميثاق التالي :

١ــ فلسطين جزء من سورية التي يجب أن تكون مستقلة ضمن الوحدة العزبية المستقلة .

٢ ــ رفض وعد بلفور وبطلانه

٣ ــ رفض الهجرة اليهودية ودعوى اليهود بأي حق في فلسطين .

لقد أرجع المثقفون العرب أسباب نكبة ١٩٤٨ وهزيمة ١٩٦٧ إلى الاستعمار وسيطرته على الدول العربية . وتحدث أخرون عن الانهيار في القيم والتشكيك في الحكومات والقيادات العربية ، وأن النصر على الغزوة الصهيونية لن يتم في معركة واحدة ، وإنما هو كفاح ذو مراحل متعددة ، وأساليب مختلفة، ويكمن في التغير الموضوعي لحالة العرب السائدة ونوع التفكير وطرق التصرف والسلوك.

ووجه قسطنطين زريق اللوم على أولئك الذين صوروا المعركة مع الصهيونية كنزهة عسكرية . ويتهربون من رؤية نقاط الضعف في الحياة العربية ويرفضون اتخاذ العلم منهاجاً في التفكير والممارسة .

ويلخص أسباب النكبة « في نقص الأحساس بالخطر ، وعدم تجنيد كل موارد الأمة(١) عسكرياً وسياسياً ، وعدم الاهتمام بالدعاية ، وعدم اشراك الشعوب في النضال . وطالب بتشجيع الجهد الوطني في استغلال موارد البلاد ونشر العلم والثقافة وتوسيع مدى الحريات السياسية والاجتماعية والفكرية ، واصلاح سبل الإدارة ، والأخذ بالعلم الحديث كأسلوب تفكير ونظام حياة ، وبالحضارة الحديثة في مجالات العلم والعقلانية والإنتاج وطالب العلامة الكبير قدري حافظ طوقان بضرورة اتخاذ العلم منهجاً للحياة وقال:

« إن العلم وحده سيد هذا الكون . ولن يقدّر للعرب تقدم إلاّ إذا تولى أمورهم عقليات علمية تعرف معنى العلم والتنظيم والأرقام . إن الدعاية العربية صوّرت لنا اليهود على أنهم مجموعات من العصابات ، وأن العرب يمكن أن يصلوا إلى تل أبيب في اسبوع . لقد نسينا أن العلم لا يقابل إلاّ بالعلم ، والتنظيم لا يقاوم إلا بالتنظيم . الذي انتصر في المعركة هو العلم والتنظيم ، والذي انهزم هو الفوضى والارتجال ، لقد تخيل العرب أنهم يستطيعون مقاومة اليهود ودحرهم ، وأن هزيمتهم قريبة

المنال لا تحتاج إلى كبير جهد أو عناء ، فساروا في مقاومتهم على هذا الأساس ، ونسوا أن الحديد لا يفلّه إلاّ الحديد ، فانتصر عليهم الأعداء(٢) .

وأكد العلامة قدري طوقان على حاجة العرب إلى العلم والأسلوب العلمي ودور التربية والتعليم ، فابتكر نظرية جديدة في علم الهندسة . وقرن القول بالعمل ونجح في تحويل كلية النجاح الوطنية بنابلس إلى جامعة وطنية .

لقد عرّت الأحداث والتطورات السياسية في بلدان الشرق الأوسط كذب وخداع وتضليل اسرائيل والمنظمات اليهودية العالمية وكشفت بعض الحقائق عن حقيقة الصراع العربي ــ الصهيوني . فهو ليس صراعاً على مصير يهود اسرائيل المهددين بالإبادة ولا على وجود اسرائيل المهدد بالتدمير ، ولا أمن اسرائيل الضعيفة والعنصرية ، ولا هو صراع الاسرائيليين حول البقاء والوجود ، ولا هو صراع حول الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران وخليج العقبة والبحر الأحمر ، بل هو صراع حول الوجود والمصير والوطن ، حول الوجود العربي ومصيره ، حول الأرض العربية وثرواتها ، وحول حقوق العرب وازدهار وطنهم ومستوى حياة مواطنيهم .

إن قيام يهود العالم باغتصاب الأرض العربية في فلسطين وتوطين بشر مستوردين هو اعتداء صارخ على الوجود القومي للأمة العربية .

وان الصراع العربي الاسرائيلي ليس صراعاً بين العرب واليهود لأنهم يهود ، وإنما صراع حول أرض عربية اغتصبتها اسرائيل بالفوز العسكري وتأييد يهود العالم والدول الامبريالية لهذا الاغتصاب ، وبرر اليهود اعتداءاتهم على العرب بمزاعم واساطير وخرافات توراتية لخدمة اهدافهم التوسعية ولتبرير اعتداءاتهم وحروبهم العنصرية. لقد خططت الامبريالية والصهيونية وأداتهما العسكرية اسرائيل على تكريس التجزئة (الإقليمية) وعرقلة الوحدة العربية واستغلال الثروات العربية وتدميرها. ورفع الصهاينة وزعماء اسرائيل شعار « اسرائيل الكبرى » واطلقوا مفاهيم واصطلاحات عديدة لحدود اسرائيل منها: الحدود التوراتية والحدود التاريخية والحدود الطبيعية واسرائيل الكبرى والحدود الشرعية والحدود المقدسة والحدود الآمنة والحدود الرادعة . وتجنبوا حتى الآن تعيين حدود اسرائيل وذلك لتحقيق أهدافهم وغاياتهم الإقليمية والأرباح الأسطورية من الثروات العربية . وتسير اسرائيل على خطى ألمانيا النازية حيث تؤمن بنظرية « المجال الحيوي » للحصول على أكبر قدر ممكن من مصادر الثروة العربية لكي تتمكن من تجميع أكبر عدد ممكن من اليهود فيها ، وزيادة أرباح يهود العالم ، على حساب الإنسان والوطن العربي وفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على الوطن العربي من النيل إلى الفرات .

وارجع مفكرون عرب آخرون أسباب النكبة إلى عدم الإدراك لمظاهر الفساد الحقيقية في المجتمع العربي وسيادة الخرافات والجهل والسطحية والإرتجال والإنفعال وسيطرة مفاهيم بدائية وذاتية في علاقات العمل والإنتاج والمجتمع والتي تتسم بظاهرة الفهلوة والقدرة على كل شيء ، ومعرفة كل

شيء بشكل صحيح . فترى العربي يتحدث عن الأمور العسكرية والاقتصادية والسياسية وكأنه من أمهر الخبراء في العالم . ويدعي القدرة على فهم كل الأمور ، وحل كل الأمور ، ولكن سرعان ما تفتر همته عند مواجهة أول مشكلة تواجهه . ويلجأ إلى النهج التبريري لتبرئة نفسه من المسؤولية ، لذلك لم يكن العرب على علم بحقيقة المخططات والإمكانيات الصهيونية .

هذه هي بإيجاز بعض ملامح أسباب الهزائم التي حلت بنا في صراعنا مع العدو الصهيوني . فالتخلف العربي هو السبب الأهم في النكبة ، وذلك بسبب تفشي الأمية والجهل ، وسيطرة القيم العشائرية والمفاهيم الغيبية وفقدان التخطيط واستخدامه لمواجهة الغدو الصهيوني ، وعدم الإلمام بمخططاته وأساليبه .

حدثت تطورات علمية وتكنولوجية وثقافية في المجتمعات العربية ، إلاّ أن العديد من المثقفين والقياديين يعانون من الإزدواجية بسبب بعض الأوضاع العربية السائدة ، مما يزيد من الأخطار القادمة .

قامت اسرائيل في مراحل نكبة فلسطين وهزيمة حزيران وحرب الخليج بارتكاب الحروب العدوانية والمجارر الجماعية وابعاد مئات الآلاف من الفلسطينيين خارج وطنهم . وتدمير مئات القرى والمدن العربية وآلاف المنشآت الصناعية والحاق خسائر بشرية بمئات الآلاف ، وخسائر مادية بمئات المليارات من الدولارات . لفرض هيمنتها على الوطن العربي وثرواته .

وتتهيأ الآن لتحقيق الغزو الثقافي والاقتصادي لكافة البلدان العربية ، مما يجعل التحدي الاسرائيلي القادم أفدح وأخطر من المراحل الماضية .

الباب الأول

الفصل الأول

النضال الفلسطيني
قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

تنبه عرب فلسطين إلى أخطار الصهيونية على وطنهم منذ أن بدأت الموجة الأولى من المهاجرين اليهود تصل إليها ، وقبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا ، وذلك في عام ١٨٩١ حيث أرسل فريق من وجهاء مدينة القدس عريضة إلى الباب العالي يطلبون فيها وقف هجرة اليهود ، ومنعهم من امتلاك الأراضي .

وبدأ المفكرون منهم يحذرون بوضوح من أخطار الصهيونية بعد الموافقة على برنامج بازل الصهيوني ، حيث حدد المقدسي نجيب عازوري طبيعة الصراع بين الصهيونية والعرب في كتابه « يقظة الأمة العربية » الذي صدر في باريس عام ١٩٠٥ وقال : « هنالك حادثان هامان من طبيعة واحدة ولكنهما متعارضان ، وهما يقظة الأمة العربية والجهد اليهودي الخفي لإنشاء ملك اسرائيل القديم من جديد وعلى مقياس أوسع . إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر إلى أن تغلب إحداهما الأخرى ، ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهاية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين(٣) :

وحذّر روحي الخالدي وشكري العسلي وسعيد الحسيني وراغب النشاشيبي في مجلس المبعوثان في الأستانة من الخطر الصهيوني على فلسطين . وكتب الخالدي كتاباً بعنوان : « تاريخ الصهيونية » نبه فيه إلى الأطماع والأخطار الصهيونية ونشر نجيب نصار ، صاحب جريدة الكرمل كتاباً في عام ١٩١١ حول تاريخ الحركة الصهيونية اعتمد فيه على المعلومات الواردة في « الأنسكولوبيديا اليهودية » ونشاط يهود الدونمة وقوة نفوذهم في الأستانة ، وكانت جريدة الكرمل قد أغلقت استجابة لكثرة الشكاوي التي رفعها اليهود ضدها ، ولعب عيسى العيسى من خلال جريدته « فلسطين » دوراً في التنبيه والتحذير من أخطار اليهود وأطماعهم في فلسطين ، وذلك بنشر سلسلة من المقالات فيها عام ١٩١٤ مترجمة من البرنامج السياسي الصهيوني الذي ألفه

أوشكين مؤرخ الصهيونية وعرض فيه الأهداف السياسية للحركة الصهيونية بالاستيلاء على فلسطين العربية والوسائل والأساليب التي ستتبعها الصهيونية لتحقيق هذا الهدف ، مما زاد في تحذير المواطن العربي من الخطر الصهيوني القادم .

ولعبت الصحف العربية الصادرة في دمشق وبيروت كجريدة المقتبس في دمشق والرأي العام والمفيد والحقيقة في بيروت دوراً كبيراً في توعية العرب بالأخطار الصهيونية على فلسطين والقومية العربية والوطن العربي . وساعدت في بلورة نشاط سياسي ضد الأهداف الصهيونية تجسدت في نشاط النواب العرب في مجلس المبعوثان وتشكيل الحزب الوطني العثماني كأول حزب سياسي يهدف للقضاء على الصهيونيه، ومن مؤسيسه سليمان التاجي الفاروقي، ومن أهدافه: «تطوير كل ما هو مفيد للشعب وتوجيه كل الجهود نحو معارضة قانونية للصهيونية ومحاربتها بسلاح الحق ، بالإضافة إلى إثارة وعي الأمة للعواقب الوخيمة الصهيونية وتذكير الحكومة بواجباتها ، وأهم تلك الواجبات منع الهجرة ومنع بيع الأراضي وفرض رقابة حكومته وبرنامج الدراسة التركي على مدارسهم.

شكل الفلسطينيون العرب الجمعيات الإسلامية ـــ المسيحية لقيادة الحركة الوطنية في أوائل عام ١٩١٨ . وتضمنت وثيقة وقعت في ٨ أيار ١٩١٨ أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية في يافا .

وتأسست جمعية أخرى في القدس في تشرين الأول من نفس العام ، وذلك بعد أن سمع سكان فلسطين بوعد بلفور ووفقاً لقانون الجمعيات ـــ العثمانية ، واعترفت بها السلطات البريطانية ممثلة لسكان البلاد .

واعتبروا ان فلسطين أو سورية الجنوبية تتبع الدولة العربية في دمشق . وبلغ عدد الجمعيات خمس عشرة جمعية في جميع مدن فلسطين . « وابرز جمعيتين نشاطاً وأثراً كانتا جمعيتي يافا والقدس ، وأما سائر المدن التي انتشرت فيها فهي ، بيت لحم ، الخليل ، غزة ، بئر السبع ، طولكرم ، نابلس ، جنين ، بيسان ، حيفا ، عكا ، الناصرة ، طبريا وصفد .(٥)

وقامت بدور هام في عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس ، ورفع مطالب الشعب الفلسطيني من خلاله إلى مؤتمر السلم في باريس عام ١٩١٩ .

وافتتح المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩١٩ واستمر حتى ٩ شباط ١٩١٩ ، وحضره سبعة وعشرون مندوباً من : القدس ، ويافا ، واللد ، والرملة ، وغزة ، ونابلس ، وجنين ، وطولكرم وصفد ، وحيفا ، والناصرة وجماعين . وجرى انتخابهم باجتماع المواطنين وأعضاء الجمعيات والوجوه في كل مدينة مذكورة واختاروا مندوبهم .

انتخب في الجلسة الأولى عارف الدجاني ، رئيس الجمعية الإسلامية ـــ المسيحية في القدس كرئيس للمؤتمر، كما انتخب راغب أبو السعود الدجاني، مؤسس ورئيس الجمعية الإسلامية ـــ المسيحية في يافا نائباً للرئيس .

أرسل المؤتمرون في اليوم الأول برقية إلى مؤتمر السلم في باريس جاء فيها :

« إن مندوبي جميع بلدان سورية الجنوبية (فلسطين) العاقدين مؤتمرهم في القدس قرروا قبل الخوض في اي بحث أن يرفعوا احتجاجهم الشديد على ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً لليهود ومنحهم حق الهجرة والاستعمار. وأنهم سيرفعون إلى المؤتمر العالي تقاريرهم المؤيدة بالبراهين والمثبتة أقلية اليهود القليلة جداً مالاً ونفوساً واملاكاً وهم يرفضون أن يبت مصير بلادهم إلاّ طبق رغباتهم التي سيرفعونها على يد السلطة العسكرية[٦] .

وصدرت عن المؤتمر مذكرتان إلى مؤتمر السلم في باريس تضمنت الأولى دحضاً لمزاعم اليهود في فلسطين ، ورفضاً لوعد بلفور وهجرة اليهود ، وتأكيداً على أقلية اليهود القليلة في فلسطين وأكدت المذكرة الثانية على المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية ، ورفض التبعية لكل من فرنسا وبريطانيا ، ورفض الشعار الإقليمي القائم على أن فلسطين للفلسطينيين وجاء فيها:

« أولاً : إنّا لا نعتبر فلسطين إلا جزءاً من أجزاء سورية العربية لم تنفصل عنها في دور من أدوارها تربطنا وإياها الروابط القومية والدينية واللغوية والأخلاقية والاقتصادية والجغرافية .

ثانياً : إن ما جاء في خطاب المسيو بيشون ناظر خارجية فرنسا من إدعائه لفرنسا حقوقاً في بلادنا مبنية على آمال الأهلين ورغباتهم لا أصل له ولا نقبل بكل ما جاء في خطابه الذي ألقاه في ٢٩ كانون الأول ١٩١٨ وليس لنا آمال إلا بوحدتنا العربية واستقلالنا التام .

ثالثا: بناء على هذه الاعتبارات فإننا نريد أن تكون مقاطعتنا هذه جنوب سورية؛ أي فلسطين غير[٧] منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية » .

وارجع خليل السكاكيني في كتابه « فلسطين بعد الحرب الكبرى » الذي صدر في القدس عام ١٩٢٥ أن السياسة الصهيونية وحكومة الإنتداب البريطاني هي التي بشرت بفكرة « فلسطين للفلسطينيين » .

واختار المؤتمر ثلاثة مندوبين للسفر إلى باريس وإطلاع مؤتمر السلم على موقف الشعب الفلسطيني وهم الحاج توفيق حماد ، والحاج راغب الدجاني والمهندس جبران كزما ولكن السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين منعت الوفد من مغادرة البلاد والتوجه إلى باريس ، بينا كان التواجد الصهيوني في مؤتمر باريس قوياً وضم كبار زعماء الحركة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمان ووجود الصهيوني اللورد ارثر بلفور وزير خارجية بريطانيا .

قرر الرئيس الأميركي ولسون ارسال لجنة تحقيق دولية إلى فلسطين إنطلاقاً من المبادىء التي اعلنها ومنها ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير ، إلاّ أن بريطانيا وفرنسا رفضتا الاشتراك بها لأنهما اقتسمتا مناطق النفوذ فيا بينهما بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو ..

وقبل وصول اللجنة الأميركية للتحقيق ، لجنة كنج ــ غرين ، دعت الجمعية الإسلامية ــ المسيحية في القدس إلى اجتماع في ٢٤ أيار ١٩١٩ حضره وجهاء القدس ورؤساء

الطوائف وممثلون عن القرى ووقعوا جميعاً على مذكرة لتقديمها إلى اللجنة الأميركية وجاء فيها :

« نحن الموقعين أسماءنا أدناه قد انطنا الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس الشريف بتحقيق رغائبنا المسرودة أدناه إلى اللجنة الدولية القادمة وإننا جميعاً مظاهرون لها في هذا السبيل .

١ ـــ أن تكون سورية التي تبتدي من جبال طوروس شمالاً حتى رفح جنوباً مستقلة استقلالاً تاماً .

٢ ـــ أن تكون فلسطين (جنوبي سورية) التي هي جزء لا ينفك عن سورية مستقلة استقلالاً داخلياً تنتخب جميع حكامها من الوطنيين وتسن قوانينها الداخلية وفقاً لرغائب سكانها الوطنيين وحاجات البلاد.

٣ ـــ نرفض المهاجرة الصهيونية رفضاً باتاً ونحتج كل الاحتجاج على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ونرفض ذلك أيضاً ونحتج على الصهيونية بكل قوانا »(٨) .

وصلت اللجنة الأمريكية في بداية حزيران عام ١٩١٩ إلى مدينة يافا وشرحت حال وصولها أسباب مجيئها ليكون الرئيس ولسون والشعب الأميركي على بينة من الحقائق فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى .

وأكدت جميع الوفود الفلسطينية التي مثلت البلديات والقرى والجمعيات والأندية والطوائف المطالب الثلاثة التي وردت في المذكرة في المقابلات التي جرت بينها وبين لجنة التحقيق الأميركية . وكانت اللجنة تقابل بالهتاف والترحيب واليافطات التي طالبت بالاستقلال التام وعدم تجزئة سورية والاحتجاج على الصهيونية ورفض الهجرة اليهودية .

ولفتت العريضة التي قدمها الفلاحون من قرى القدس إلى اللجنة الأميركية الأنظار بتمسك العربي الفلسطيني بأرضه حيث ورد فيها :

« نحن أصحاب البلاد الذين حافظنا على أرضنا أجيالاً طوالاً في الخصب والجدب ، في السلم والحرب ، في أيام الأمراض والأوبئة ، في أيام الظلم والاستبداد ، نحن الذين استثمرنا أراضينا أجيالاً طوالاً بالفلاحة والزراعة وغرس الأشجار وسقينا تربتنا بعرق جباهنا . نحن الذين يقع علينا عبء الحرب في كل وقت فمنّا تؤخذ الجنود ومنا تجبى الأموال . نحن الذين قاسينا ما لم يقاسه أحد من ظلم الحكام وصبرنا على ما لا يصبر عليه أحد من جوع وعري وفقر وشقاء »(٩) .

وعقدت القوى الوطنية في سورية الطبيعية المؤتمر السوري الأول في دمشق في الثامن من حزيران عام ١٩١٩ . واتخذ قرارات هامة قدمها إلى اللجنة الأميركية وفد برئاسة هاشم الأتاسي من عشرين نائباً يمثل سورية بمناطقها الشرقية والغربية والجنوبية ومنها: «الاعتراف باستقلال سورية ومن ضمنها فلسطين دون حماية أو وصاية . ورفض الوصاية السياسية والاحتجاج على المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم . والرفض التام لأي حق تدعيه فرنسا في البلاد . والغاء اتفاقية سايكس ـــ بيكو ووعد بلفور ، وأي مشروع لتقسيم سوريا أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين .

وتجسدت في القرار الذي اتخذه المؤتمر السوري الأول موقف الحركة القومية العربية من الصهيونية حيث جاء في القرار ما يلي :

« ... نعلن بإجماع الرأي وحدة بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين ، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم »[١١] .

وأصدر المؤرخ الفلسطيني عارف العارف في مدينة القدس في ٨ أيلول ١٩١٩ جريدة اسماها « سورية الجنوبية » . وكان شعارها : الوحدة السورية والاستقلال التام ورفض الهجرة اليهودية .

وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في ٢٧ شباط ١٩٢٠ في مدينة يافا وحضره مندوبون عن سورية والأردن وأتخذ قرارات هامة منها : تثبيت قرار المؤتمر السوري الذي يقول بأن أهالي سورية الشمالية والساحلية يعتبرون سوريا الجنوبية (فلسطين) قطعة من سورية . ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية .

واحتجت الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية في شباط ١٩٢٠ على فرض نظام الانتداب البريطاني على فلسطين ودمج وعد بلفور فيه .

وقرر مؤتمر الحلفاء في سان ريمو في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ منح فرنسا حق الانتداب على سورية ولبنان وبريطانيا على فلسطين والعراق وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

وعلى أثر ذلك بعثت الجمعية الإسلامية المسيحية برقية للمؤتمر جاءت على صيغة سؤال « هل يحق للحلفاء باسم الحق والعدل أن يخلقوا في بلد عربي وطناً قومياً لغرباء مسببين بذلك للبلد مضار مادية ومعنوية ، وهل يجوز لهم كذلك أن يضيفوا إلى عدد الشعب الغريب في البلد الذين ينوون أن يقضوا على سكانه »[١٢] .

وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في ١٤ كانون أول عام ١٩٢٠ في مدينة حيفا ، وحرص المؤتمر على اثبات الصفة التمثيلية لأعضائه ، فأبرزوا مضابط انتخابهم أو توكيلهم من قبل المدن والقرى والمؤسسات التي مثلوها . وانتخب لجنة تنفيذية ، عرفت باللجنة التنفيذية للمؤتمر وجميع المؤتمرات الفلسطينية التي تلته .

وأنهى المؤتمر أعماله في ١٩ كانون الأول وقرر :

« رفض وعد بلفور ، ووقف الهجرة اليهودية ، وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين تتحد مع سورية ولبنان »[١٣] .

وعقد المؤتمر الفلسطيني الرابع في مدينة القدس في ٢٩ أيار ــ ٤ حزيران عام ١٩٢١ وانتخب اللجنة التنفيذية الجديدة وأعضاء الوفد الفلسطيني إلى لندن . وأكد المؤتمر مجدداً على رفض وعد بلفور والإنتداب البريطاني على فلسطين ، ووجوب منع الهجرة اليهودية وقيام حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب وإلغاء الانتداب .

وعقد المؤتمر السوري الفلسطيني في ٢٥ آب واستمر إلى ٢١ أيلول ١٩٢١ وتجلى فيه الموقف القومي الذي تبلور في أربعة مطالب :

١ ــ استقلال سورية ولبنان وفلسطين واتحادها في دولة واحدة .

٢ ــ اعلان الغاء الانتداب.

٣ ــ الغاء تصريح بلفور .

٤ ــ جلاء القوات البريطانية والفرنسية .

وعقد المؤتمر الفلسطيني الخامس في مدينة نابلس في ٢٠ آب ١٩٢٢ وقرر رفض صك الانتداب ودستوره ، ورفض وعد بلفور والهجرة اليهودية . وقرر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي . ومقاطعة البضائع اليهودية ، وتحريم بيع الأملاك والأراضي العربية لليهود وبالتالي أعلن تمسكه بالميثاق . ووقف جميع أعضاء المؤتمر ورددوا القسم التالي : « نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الخامس نقسم أمام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية والدستور وصك الانتداب ومقاطعة المجلس التشريعي »(١٤) .

وعقد المؤتمر الفلسطيني السادس في ١٦ حزيران ١٩٢٣ في مدينة يافا . وقرر المؤتمرون مناشدة الملك حسين ، ملك الحجاز « رفض صيغة المعاهدة التي عرضتها عليه بريطانيا وأجابهم بأنه رفضها وطلب تعديلها ومنح أهل فلسطين الحق في حكم أنفسهم وإنشاء حكومة وطنية ومجلس نيابي . وقد رفض الانكليز ذلك »(١٥) .

وعقد المؤتمر الفلسطيني السابع في تشرين الثاني عام ١٩٢٧ وكرر التمسك بالميثاق والمطالبة بتحقيقه واستئناف الجهود في سبيل ذلك . واشترك في المؤتمر جميع الفئات بمن فيهم الحزب الوطني وحزب الزراع .

دعا الحاج محمد أمين الحسيني ، بصفته رئيس المجلس الاسلامي الاعلى إلى عقد مؤتمر اسلامي من ٧ ــ ١٧ كانون الأول عام ١٩٣١ في مدينة القدس اشتركت فيه شخصيات بارزة من الهند وسيلان ويوغسلافيا (البوسنة والهرسك) وتركستان وطاغستان والصين وايران وأفغانستان وشخصيات من مختلف الأقطار العربية الآسيوية والافريقية ، وأعلن تضامن المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في الدفاع عن فلسطين ومقدساتها «وأكد أن قضية فلسطين ليست قضية محلية وانما هي قضية اسلامية»(١٦) .

وأصدر المؤتمر الاسلامي « الميثاق المقدس » في كانون أول ١٩٣١ في مدينة القدس وجاء فيه ما يلي:

المادة الأولى: ان البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به .

المادة الثانية: توجه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة وموحدة ، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الاقليمية .

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغاياتها العظمى فإن الأمة ترفضه وتقاومه بكل قواها » .[١٧] .

أخذت مجموعة من الأحزاب تتشكل في فلسطين بعد عقد المؤتمر السابع . وتضمن البيان السياسي لحزب الاستقلال الذي صدر في آب ١٩٣٢ في مادته الثالثة « أن فلسطين بلاد العرب وهي جزء طبيعي من سورية » وتتلخص مبادىء الحزب في استقلال سورية في حدودها الطبيعية واتحادها مع البلاد العربية الأخرى ورفض وعد بلفور ، والهجرة اليهودية وجاء في برنامج حزب الاصلاح الذي تأسس عام ١٩٣٥ في مدينة القدس أن هدفه « السعي لاستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية ، واعتبار فلسطين جزء من القضية العربية الكبرى » وتأسس الحزب العربي الفلسطيني في ٢٧ آذار ١٩٣٥ في مدينة القدس . وجاء في المادة الثانية من القانون الاساسي للحزب استقلال فلسطين ورفع الانتداب والمحافظة على عروبتها . وارتباطها بالأقطار العربية؟

وبلغ عدد الأحزاب الفلسطينية التي تشكلت حتى اندلاع ثورة عام ١٩٣٦ سبعة أحزاب . والتقت جميعها في شهر نيسان . . ابان الاضراب الذي رافق الثورة مع ممثلي الهيئات والجمعيات الأخرى وممثلي اللجان القومية التي تشكلت في القرى والمدن الفلسطينية . وتشكلت الهيئة العربية بزعامة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني والتي تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية .

وتطرق البيان الذي صدر حول تشكيل الهيئة العربية العليا في ٢٥ / ٤ / ١٩٣٦ في مدينة القدس إلى الأخطار المحدقة في البلاد المقدسة وجاء فيه:

« فأمام هذا الشعور العام بالخطر قد ألهم الله الأمة النبيلة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد ، والاتجاه قدماً نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع . فتألفت لجنة باسم « اللجنة العربية العليا » من السادة :

الحاج أمين الحسيني ، أحمد حلمي عبد الباقي ، الدكتور حسين الخالدي ، يعقوب فراج ، الفرد روك ، عوني عبد الهادي ، عبد اللطيف صلاح ، الحاج يعقوب الغصين ، جمال الحسيني ، وقد انتخبت اللجنة السيد أمين الحسيني رئيساً والسيد أحمد حلمي عبد الباقي أميناً للمال . والسيد عوني عبد الهادي أميناً للسر »[١٨]

وانبثق خلال اضراب عام ١٩٣٦ الذي استمر ستة أشهر حركات كفاح مسلح تصاعدت إلى أن وصلت إلى ثورة عارمة اجتاحت فلسطين بأسرها . وشارك فيها مجاهدون جاؤوا من سورية والعراق بقيادة فوزي القاوقجي والشيخ محمد الأشمر والضابط السوري الشهيد سعيد العاص . وبلغ عدد القوات البريطانية في فلسطين (٦٠ ألفاً) .

وعجزت بريطانيا . . عن اخماد الثورة فطلبت من الملوك العرب التدخل بالأمر . واستجابوا

للطلب البريطاني وأصدروا ما سمي « نداء الملوك والرؤساء العرب » في ٨ ـــ ٩ / ١٠ / ١٩٣٦ .
« حضرة رئيس اللجنة العربية العليا إلى أبنائنا عرب فلسطين

لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله ، ندعوكم للاخلاد إلى السكينة حقناً للدماء ، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم »(١٩)

وبالفعل صدر في ٢٢ / ١١ / ١٩٣٦ بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية ـــ فلسطين إلى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس وتضمن وقف أعمال العنف وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات والمحافظة على الأسلحة والمناطق واتخاذ الحيطة والحذر التام ، وكل من يخالف التعليمات يعد خارجاً على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله . وهكذا تمت الاستجابة لنداء الملوك والأمراء العرب وتوقف الاضراب لقاء وعود باعادة النظر في قضية فلسطين وحلها حلاً عادلاً . واحتفظوا بالسلاح ، وانذروا باستئناف الثورة إذا لم تتحقق مطالبهم، وأرسلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق ملكية ، عرفت باسم لجنة بيل ، وطالبها العرب بمنع الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي العربية لليهود والغاء وعد بلفور وانشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي يشارك فيها اليهود حسب عددهم .

أعلنت لجنة بيل الملكية تقريرها في ٧ تموز ١٩٣٧ ، وأوحت فيه بانهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام .

رفضت اللجنة العربية العليا تقسيم فلسطين ، وأعلنت مذكرة جاء فيها « فاللجنة العربية العليا تعلن رفضها لها وبصورة خاصة لمشروع التقسيم رفضاً باتاً ، معتقدة بكل اخلاص أن هذا المشروع أبعد من أن يكون وسيلة صالحة لتوطيد السلام واقرار الطمأنينة العامة في هذه البلاد».(٢٠)

واعلنت جميع الأحزاب والفئات في فلسطين رفضها للتقسيم ، باستثناء حزب الدفاع . وعم الغضب والاستنكار والرفض جميع الأقطار العربية في المشرق والمغرب والجزيرة العربية وحتى الهند على الصعيدين الرسمي والشعبي .

واندلعت المظاهرات وعمت الاجتماعات دمشق وبيروت وعمان والقاهرة وبغداد ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف .

وعقد في بلودان بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين بدمشق وكانت تضم عدداً من كبار القوميين العرب في ١٩ أيلول ١٩٣٧ مؤتمر عربي حضره حوالي أربعمائة وخمسين عضواً من الأقطار العربية واشتركت فيه الوفود من مصر وسورية ولبنان والأردن وفلسطين والمغرب والعراق .

وورد في قرارات مؤتمر بلودان ما يلي:

« ١ ـــ إن فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي .

٢ ــ رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها .
٣ ــ الاصرار على طلب الغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي استقلاله وسيادته .
٤ ــ تأييد طلب وقف الهجرة عاجلاً ، واصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود »(٢١)

وانفجرت الثورة مجدداً في خريف ١٩٣٧ . وعمت جميع أنحاء فلسطين . والتحق بها عشرات آلالاف من الفلسطينيين واخوانهم العرب الذي قدم بعضهم من تونس والجزائر والمغرب مشياً على الأقدام . وشملت العمليات العسكرية للثوار العرب مهاجمة القوافل والدوريات العسكرية والمعسكرات والمطارات والمخافر البريطانية والمستعمرات اليهودية والسكك الحديدية والجسور وأنابيب النفط ، وانزال العقوبات بالخونة المتعاونين مع الحكومة البريطانية .

وتلقت الثورة مساعدات مادية فعالة من سورية والأردن ولبنان ، شملت الغذاء والكساء والمال والسلاح . وبلغ عدد القوات التي استخدمتها بريطانيا لقمع الثورة بحوالي خمسين ألفاً . وطبقت بريطانيا قانون الطوارىء بعد أن أجرت تعديلات قاسية عليه بحيث أصبح حيازة رصاصة واحدة تكفي للحكم بالاعدام أو السجن المؤبد . وقد بلغ عدد الثوار الذين أعدمتهم بريطانيا شنقاً (١٤٦) . وبلغ عدد المنازل التي نسفتها خمسة آلاف ، كما نسفت احياء بكاملها كما حدث في مدينة جنين ، بالاضافة إلى عمليات الاعتقال والتعذيب والاهانة والجلد والنفي وتفتيش المنازل وملاحقة الوطنيين وفرض منع التجول لمدد طويلة ، حيث امتد احياناً إلى (١٤٠) يوماً .

وأجبرت الثورة والتأييد العربي لها الحكومة البريطانية على الغاء التقسيم، ودعت إلى عقد مؤتمر في لندن لايجاد حل للمشكلة . ولكن المؤتمر فشل بسبب الاطماع اليهودية في فلسطين والأقطار العربية .

أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في ١٧ أيار ١٩٣٩ وتضمن ثلاثة مواضيع حول الدستور والهجرة والأراضي واعترفت فيه حول الهجرة وانتقال الأراضي « بأن استمرارها مجحف بحقوق العرب ومهدد لكيانهم ولذلك فلن تسمح بالهجرة الاَّ لفترة خمس سنوات ، ولعدد لا يتجاوز الخمسة والسبعين ألفاً ، ثم تتوقف الهجرة ويؤول أمرها إلى العرب وموافقتهم . وبالنسبة للأراضي فقد حدد الكتاب التدابير التي تحدد انتقال الأراضي العربية لليهود بحيث تضمن عدم الحاق الضرر بالاقتصاد العربي »(٢٢)

أعلنت اللجنة العربية العليا والعرب رفض الكتاب الأبيض لوجود العديد من الثغرات فيه . وتابع الفلسطينيون العرب ثورتهم على الصهيونية ، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى إلى تعثرها حيث أعلنت حكومات سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر والسعودية واليمن الحرب على دول المحور: المانيا وايطاليا واليابان . واشترك الجزائريون والمغاربة في المجهود الحربي للحلفاء .

رفض اليهود الكتاب الأبيض ، ونظموا المظاهرات وعقدوا المؤتمرات لمقاومته ، حيث عقد في ٢٦ حزيران ١٩٣٩ مؤتمر صهيوني في نيويورك ، حضره اليهود من جميع أنحاء الولايات المتحدة وترأسه الحاخام شلومو غولدمان وقال: « إن فلسطين لم تكن يوماً عربية وإن الكتاب الأبيض لا يمكن تفسيره الا على قاعدة اللاسامية الدولية ضد اليهودية . وقد أبرق وايزمان للمؤتمر قائلاً: « إن الشعب اليهودي قرر الوصول إلى تطبيق الفكرة الصهيونية بتمامها . والحركة الصهيونية ويهود العالم كله يجب عليهم الآن أن يشتركوا اشتراكاً كاملاً في المسؤولية والتضحية من أجل استمرار الهجرة إلى فلسطين واستمرار الاستعمار اليهودي فيها ومقاومة الكتاب الأبيض » .(٢٣)

وشددت السلطات البريطانية من اجراءاتها القمعية وملاحقة الوطنيين والزج بهم في غياهب السجون . فخرج العديد منهم إلى سورية ولبنان ومنهم مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ، الذي خرج إلى لبنان ومنها إلى العراق ثم إلى المانيا ، مما أثر على المقاومة العربية للصهيونية والسلطات البريطانية وتأسست عصبة التحرر الوطني في عام ١٩٤٣ من أعضاء انشقوا عن الحزب الشيوعي الفلسطيني ومنهم رضوان الحلو ، وجبرا نقولا وفخري مرقة ، ومخلص عمرو واميل توما وتوفيق طوبي وفؤاد نصار واميل حبيبي وبولس فرح . واتخذت من حيفا مركزاً لها وأنشأت جريدة الاتحاد عام ١٩٤٤ . ونشرت برنامجها السياسي في عام ١٩٤٦ ، ورأت العصبة « أن الطريق لحل العقدة الفلسطينية على أساس الديمقراطية وتأمين السلم والاستقرار في هذه النقطة من العالم ، هو الطريق الذي يقود إلى تصفية الانتداب وجلاء الجيوش البريطانية وانشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية تؤمن الحقوق للعرب واليهود . إن الحل الديمقراطي هو الحل الذي ينقذ فلسطين من قبضة الدوائر الاستعمارية ويفسح المجال أمام العرب واليهود للتعاون والعمل السلمي في ظل حياة ديمقرطية . . . وسيفسح المجال أمام فلسطين للتطور باتساق مع شقيقاتها الدول العربية ، هذه الدول التي تعتبر استمرار الوضع القائم في فلسطين تهديداً لاستقلالها بالذات وللأفق والتطور في ربوعها » .(٢٤)

انقسمت عصبة التحرر الوطني على أثر اعتراف الاتحاد السوفييتي في آيار ١٩٤٧ بالحقوق اليهودية في فلسطين ، ومن ضمنها حق الهجرة ، حيث قرر فريق من العصبة الوقوف إلى جانب الاتحاد السوفيتي وعلى رأسه فؤاد نصار واميل حبيبي ، بينما قرر الفريق الآخر العمل في اطار الخط الوطني ورفض التقسيم ، وكان اميل توما على رأس هذا الفريق .

وعندما تأسست الجامعة العربية عام ١٩٤٤ قررت الدول العربية المؤسسة أن ينص الميثاق على أن فلسطين دولة حالت ظروف قاهرة دون قيامها ، وأن تكون عضواً في الجامعة العربية يمثلها مندوب فلسطيني يختاره مجلس الجامعة .

اتخذ مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية عدة قرارات بشأن قضية فلسطين منها:
توجيه مذكرة إلى الحكومتين البريطانية والأميركية بشأن الهجرة اليهودية ، والقرار رقم ١٦ الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٤٥ وينص على مقاطعة المنتجات اليهودية .

وفي ٣٠ آذار ١٩٤٦ أصدر مجلس الجامعة قراراً ينص على أن للمجلس وحده حق اختيار مندوبين عن فلسطين .(٢٥)

وعقدت في ٢٨ و ٢٩ ايار ١٩٤٦ قمة أنشاص بدعوة من الملك فاروق، ملك مصر وحضور الملك عبد الله ملك الأردن ، والامير عبد الاله وصي عرش العراق ، والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية ، والشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، والأمير سعود بن عبد العزيز ولي عهد المملكة السعودية ، والأمير سيف الاسلام نائباً عن امام اليمن لمناقشة قضية فلسطين وخاصة قرار اللجنة الانجلو الأميركية المنحاز للصهيونية . وجاء في البيان الصادر عن قمة أنشاص ما يلي:

« تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية . . . ثم تداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها وانه ليس في امكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أي هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني » .(٢٦)

واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات ورد فيها.« أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها ، بل للبلاد العربية والشعوب الاسلامية جميعاً . وأيدت القرارات المطالب الفلسطينية وهي وقف الهجرة اليهودية ، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود واستقلال فلسطين ، وتقديم المساعدات للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الغزو الصهيوني .

وعقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة العربية في بلودان من ٨ ــ ١٢ حزيران ١٩٤٦ شاركت فيه وفود من الدول العربية على مستوى رؤساء الوزارات ورؤساء البرلمانات وصدر عن اجتماع الجامعة عدة مذكرات للحكومتين البريطانية والأميركية وعدة قرارات منها:

١ ــ توجيه النقد إلى لجنة التحقيق الانجلو ــ اميركية على تحيزها وتوصياتها .

٢ ــ التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الوضع في فلسطين .

٣ ــ انشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للانتاج الصهيوني ، ومقاطعة المؤسسات الصهيونية والمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود .

٤ ــ رفض التقسيم بجميع صوره من حيث المبدأ كحل للقضية الفلسطينية .

٥ ــ انشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية .(٢٧)

وأشيع أن مؤتمر بلودان اتخذ قرارات سرية لم يكشف عنها النقاب ، مما جعل البعض يتصور أن الدول العربية قررت خوض الحرب أو قطع النفط . ولكن الحقيقة بينت أن القرارات السرية كانت موجهة لتهدئة الجماهير ولم تتضمن أي احتمال لخوض الحرب لمواجهة الاطماع التوسعية

والعنصرية للصهيونية أو حتى أنها لم تتضمن الاستعداد العسكري لمواجهة احتمالات المستقبل . وتضمنت فقط الشكوى لمجلس الأمن والنظر في الغاء امتيازات النفط البريطانية والأميركية في البلدان العربية .

عرضت بريطانيا قضية فلسطين على الأمم المتحدة ، وبدأت الجمعية العامة مناقشتها في دورتها الثانية ، في ٢٨ نيسان ١٩٤٧ حتى منتصف أيار . وشكلت لجنة تحقيق دولية ، بدأت عملها بزيارة مخيمات اللاجئين اليهود في أوروبا ثم قامت بزيارة فلسطين ووضعت تقريرها الذي احتوى على توصيات أهمها انهاء الانتداب البريطاني واعطاء فلسطين الاستقلال والمحافظة على الطابع الديني للأماكن المقدسة والربط بين مشكلة اليهود في أوروبا وقضية فلسطين بحيث تحل مشكلتهم من خلال حل قضية فلسطين . واختلفت اللجنة في تصورها للدولة المقبلة وانقسمت إلى قسمين ، إذ تقدمت الأغلبية بمشروع تقسيم فلسطين وقيام دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية ، بينما أوصت الأقلية بقيام دولة موحدة (فدرالية) مؤلفة من دولة عربية وأخرى يهودية ، وتكون القدس عاصمة للدولة الفدرالية .

أصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين مذكرة أعلنت فيها عدم موافقتها على التقسيم والدولة الفدرالية لأنهما يخالفان أماني العرب ومطاليبهم وميثاقهم القومي وميثاق الأمم المتحدة وجميع مبادىء الحق والعدل .

شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ ايلول ١٩٤٧ لجنة خاصة لقضية فلسطين . وبدأت المناقشات في اللجنة الخارجية حول فلسطين من ٢٦ أيلول حتى ٢١ تشرين الأول ١٩٤٧ . واستمعت إلى ممثلين عن بريطانيا والوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لفلسطين ، حيث طالب ممثل الهيئة انشاء دولة عربية على أرض فلسطين كلها وعلى أسس ديمقراطية ، وأكد أن مشروع التقسيم والدولة الاتحادية لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

وتكلم في المناقشات عن الجانب العربي، كميل شمعون ونوري السعيد وفاضل الجمالي ومحمود فوزي والأمير عادل ارسلان والأمير فيصل آل سعود وفايز الخوري وفريد زين الدين ودافعوا عن وجهة النظر العربية.

عقدت الجامعة العربية في عاليه في ٧ تشرين الأول عام ١٩٤٧ اجتماعاً خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك مشروع تقسيم فلسطين. ولم توجه الدعوة إلى مفتي فلسطين لحضور الاجتماع، ولكنه وصل فجأة قادماً من القاهرة، مما سبب استياء مندوب العراق صالح جبر، وطلب من رياض الصلح منع المفتي من الاشتراك في الاجتماع، الاّ انه رفض ذلك بحجة الضيافة.

طلب مفتي فلسطين في الاجتماع تشكيل حكومة عربية في فلسطين، فعارضه مندوبا العراق وشرق الأردن بحجة أن تشكيل مثل هذه الحكومة من شأنه أن يستفز الأمم المتحدة والرأي العام

العالمي، ورفضت الجامعة العربية، وبالتالي رفضت الجامعة العربية فكرة تشكيل حكومة عربية في فلسطين.

مارست حكومة الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً هائلة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لانجاح مشروع قرار تقسيم فلسطين، وتكللت ضغوطها ومساعيها ومساعي الصهيونية العالمية بالنجاح، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وتدويل منطقة القدس.

رفض العرب قرار التقسيم، بينما انقسم اليهود في الموقف منه، حيث رفضه بعضهم لأنهم يخططون لاقامة دولة اليهود في فلسطين والمناطق المجاورة لها، وقبل البعض الآخر منهم بالتقسيم كخطوة أولى على طريق توسيع حدود دولة اليهود على حساب المواطن العربي والأرض العربية.

كان يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ يوماً أسود في تاريخ فلسطين والأمتين العربية والاسلامية حيث خيمت مشاعر الغضب والحزن والاستنكار على جميع العواصم والمدن العربية. وأعلنت الهيئة العربية العليا معارضتها للتقسيم لأنه « أعطى اليهود والأجانب جزءاً ثميناً من البلاد العربية. أجلى عدداً كبيراً من العرب عن موطنهم، ووضع في وطنهم العربي أمة غريبة تهدد الأمن في الشرق باعتدائها على البلاد العربية. وضع عرب فلسطين اقتصادياً تحت رحمة اليهود »(٢٨)

عقد رؤساء وممثلو الحكومات العربية في وزارة الخارجية المصرية، سلسلة اجتماعات متتالية للتباحث في قرار تقسيم فلسطين والرد عليه. بدأت في الثامن من كانون الأول واستمرت حتى السابع عشر منه. وجاء في البيان الصادر عن الاجتماعات ما يلي:

وقد قرر رؤساء وممثلو الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة ان التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملاً بارادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب.(٢٩)

وأعلنت الهيئة العربية الاضراب العام في فلسطين لمدة ثلاثة ايام. وبدأت الاضطرابات الدموية بين العرب واليهود.

وتفوق اليهود على جميع القوات الفلسطينية والعربية الأخرى بالسلاح والعتاد والتنظيم وعدد المحاربين لأنهم كانوا يخططون للاستيلاء على فلسطين العربية بقوتهم العسكرية وتأييد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

واستبسل المجاهدون العرب في الدفاع عن عروبة فلسطين والمقدسات الاسلامية فيها استبسالاً بطولياً بالرغم من النقص في العدة والعدد والتدريب، بينما تلقت العصابات اليهودية السلاح والعتاد من تشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبريطانيا والولايات المتحدة. واستطاعت أن تحقق الانتصارات وترتكب العديد من المجازر الجماعية كمجزرة دير ياسين والدوايمة وناصر الدين. لاقتلاع العرب من وطنهم واجبارهم على النزوح لاحلال مهاجرين يهود محلهم.

وأدت انتصارت اليهود العسكرية والمذابح التي ارتكبوها واحتلالهم اجزاء واسعة من أراضي الدولة العربيـة إلى اتخاذ الجامعـة العربيـة قراراً للتدخل في ١٥ أيار ١٩٤٨ لوضع حد للأحوال السـائدة في فلسطـين، أي منع اقتـلاع الفـلسطينيـين من وطنهم وترحيلهم إلى الأقطار العربية باستخدام القوة العسكرية والمجازر الجماعية والحرب النفسية، وذلك لحماية العرب الفلسطينيين، والحيلولة دون تهجيرهم واحباط التقسيم.

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم او التعويض على من لا يريد العودة، وطلبت من لجنة التدقيق الدولية العمل على تسهيل عودتهم إلى وطنهم فلسطين.

ونجحت العصابات الصهيونية المسلحة في السيطرة على ما خصص للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم واحتلال ثلث مساحة الدولة العربية واقتلاع حوالي ٩٠٠ ألف فلسطيني من وطنهم.

وبناء على قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ جرى توقيع اتفاقيات الهدنة بين مصر واسرائيل، والأردن واسرائيل، ولبنان واسرائيل، وسورية واسرائيل، حيث نصت أن الحدود هي حدود عسكرية لا تمنح أي طرف حقوقاً سياسية، وحظرت استخدام القوة لتغييرها، ونصت على سريان مفعولها إلى أن يتم الاتفاق على تسوية سياسية.

أعلنت بعض الشخصيات الفلسطينية من رؤساء البلديات وأعضائها ورؤساء اللجان القومية ورؤساء الغرف التجارية في ٣٠ أيلول ١٩٤٨ تأليف حكومة عموم فلسطين في غزة من مجلس وطني ومجلس وزراء ومجلس أعلى وقررت لها دستوراً وأعلنت بطلان التقسيم، واعترفت بها جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة ما عدا الأردن.

قامت شخصيات فلسطينية أخرى بزعامة الشيخ محمد الجعبري، رئيس بلدية الخليل وبدعم من السلطات الأردنية بعقد مؤتمر اريحا في ١ / ١٢ / ١٩٤٨ وقرر مبايعة الملك عبد الله ملكاً على الأردن وفلسطين وجاء في قرارات المؤتمر ما يلي:

« ١ ـــ يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لانقاذ فلسطين.

٢ ـــ القبول بالوحدة الوطنية الفلسطينية الأردنية، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً.

٣ ـــ لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها وتهدد فلسطين إلاّ بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية.

٤ ـــ يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله المعظم ملكاً على فلسطين كلها ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال تحارب دفاعاً عن فلسطين.

٥ ـــ التشديد بضرورة الاسراع بارجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم ».(٣٠)

ووافق البرلمان الأردني بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٤٨ على مقررات مؤتمر أريحا بعد أن وافقت عليها الحكومة، حيث قرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها تجاه مقررات مؤتمر أريحا.

أدت الحرب العدوانية التي أشعلتها العصابات الصهيونية في عامي ٩٤٧ ــ ٩٤٨ إلى تمزيق الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فقامت اسرائيل على جزء كبير من فلسطين متجاوزة الحدود التي رسمتها لها الأمم المتحدة، وضمت الضفة الغربية للأردن ووقع قطاع غزة تحت الادارة المصرية، بينما وقعت الحمة تحت اشراف سورية. وتشتت الشعب العربي الفلسطيني في مختلف بقاع الدنيا.

لم تتمكن حكومة عموم فلسطين في غزة من القيام بأعمالها نظراً للصعوبات العديدة التي واجهتها، حيث انسحب منها بعض الوزراء منهم أكرم زعيتر وبسبب الأوضاع العربية والدولية.

واصدر مجلس الجامعة العربية في أيلول ١٩٥٢ قراراً يعين فيه أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين، ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية.

قام الشباب العرب الذين درسوا في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعات لندن بعد الحرب العالمية الثانية بتأسيس حركة القوميين العرب عام ١٩٢٩ في بيروت وفلسطين. واتحدت الحركتان واندمجتا في حركة واحدة عام ١٩٣٧ . ووضعت دستوراً وبرنامجاً سياسياً لها. وورد في مقدمة تعريف الفكرة العربية ما يلي:

« الفكرة العربية أو القضية العربية: تعبير يطلق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن، على أن يؤلفوا شملهم ويتحدوا في دولة قومية عربية قوية متحضرة، فيصونوا بذلك كيانهم المادي والمعنوي ويرفعوا شأنهم ويستمروا في تأدية رسالتهم إلى الانسانية والحضارة العالمية »[٣١]

وأكد دستور الحركة عدم تبنيه اي مذهب اجتماعي أو اقتصادي بل توجيه الجهود من أجل لنضال لنيل الاستقلال، ومن ثم خوض غمار المذاهب الاجتماعية.

تعاون القوميون العرب مع الحاج أمين الحسيني وناضلوا تحت قيادته.

نشأت حركة الاخوان المسلمين في مصر في فترة الثلاثينات بزعامة الشيخ حسن البنا، المرشد العام للحركة، وانتشرت الحركة في العديد من العواصم والمدن العربية. وعقدت مؤتمرها الخامس في حلب عام ١٩٤٤ . وتقرر نقل المركز الرئيسي من حلب إلى دمشق. وعقد المؤتمر السادس للحركة في بيروت عام ١٩٤٦ تم فيه توحيد الاخوان في سوريا ولبنان ومصر وشكلوا لجنة خاصة تعنى بقضية فلسطين.

وأنشأت الحركة لها فروعاً في القدس ويافا واللد وحيفا وطولكرم. وعقدت مؤتمراً عاماً في حيفا بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ واتخذ المؤتمر العديد من القرارات السياسية كتأييد الجامعة العربية، ووحدة وادي النيل والجلاء عن مصر، وانقاذ الأراضي العربية وعدم الاعتراف باليهود.

وقررت الحركة في المؤتمر العام الذي عقدته في حيفا بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧ الدفاع عن البلاد بجميع الوسائل والاستعداد للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا المجال.

سمحت الحكومة المصرية للاخوان المسلمين بالتدريب على السلاح من أجل الجهاد في فلسطين وزودتهم بالأسلحة، كما أمدتهم الجامعة العربية بالمال. وارسلت الحركة عدة كتائب من مصر وسورية إلى فلسطين. واتخذت قراراً في ٦ ايار ١٩٤٨ طالبت فيه الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى باعلان الجهاد المقدس، واتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بانقاذ فلسطين.(٣٢)

فشلت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين في التعبير عن طموحات وتطلعات ونضالات ابناء شعب فلسطين بسبب الظروف العربية والدولية، فانتسب العديد منهم إلى الأحزاب العربية كحزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب القومي السوري والاحزاب الشيوعية.

حزب البعث العربي الإشتراكي وقضية فلسطين

بدأ اهتمام حزب البعث في قضية فلسطين منذ اليوم الأول من تأسيسه، واحتلت المكان الأول في نضـاله، واعتبرها القضية المركزية في النضال القومي، حيث أخذت حركة البعث التي ظهرت في سورية في بداية الأربعينات تتصدى للهجرة اليهودية والأطماع الصهيونية في فلسطين العربية كأول حركة سياسية في الوطن العربي.

ففي العـاشـر من آب ١٩٤٤ وجه مكتب البعث في دمشق كتاباً إلى المعتمد السياسي الأميركي في سورية يتضمن احتجاجاً صارخاً على القرار الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الأميركي بخصـوص فتح أبواب الهجرة اليهودية لفـلسطـين وكذلك القرار الذي اتخذه الحزب الجمهوري بخصوص الهجرة اليهودية لتحويل فلسطين إلى « وطن قومي لليهود، واعتبر كتاب البعث أن القرارين تعدٍّ فاحش من قبل الدولة الأميركية على حقوق العرب لا يقل في شيء عن التعدي البريطاني في وعد بلفور المشؤوم »(٣٣)

وأكد كتاب البعث للمعتمد الأميركي أن حق العرب في فلسطين هو حق طبيعي وتاريخي وجاء فيه ما يلي:

« ان موقف الأحزاب الأميركية حيال فتح باب الهجرة لفلسطين، أظهر للعالم أجمع والعرب بصورة خاصة أن السياسة القديمة هي التي لا تزال سائدة وأن المبادىء العادلة والمثل العليا لم تزل في نظر الدول الغربية وأميركا أداة تسخر لنيل مآرب ومنافع بعيدة عن تلك المبادىء والمثل كل البعد، وإذا كنـا نذكر أمريكا بمبادئها ومواثيقها الرسمية، فليس ذلك لأننا نركز حقنا على هذه المبادىء والمواثيق.

فحق العرب في فلسطين هو حق طبيعي وتاريخي تؤيده ألوف السنين من الجهاد والعمل المتواصل »(٣٤)، وعندما تدخل الرئيس الأمريكي روزفلت في قضية فلسطين وأخذ يمارس الضغوط على بريطانيا لفتح أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية وجه مكتب البعث بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٥ إلى الوزير المفوض الأميركي في سورية كتاباً جاء فيه ما يلي:

« إن موقف الرئيس روزفلت... وعزمه على مواصلة السعي لفتح فلسطين العربية للهجرة والاستعمار اليهوديين والذي يؤكد اصرار أميركا على تأييد خطة استعمارية معينة مناقضة تماماً لكل مبـادىء الحرية التي تبناها الحلفاء، قد أفهم العرب والعالم الاسـلامي بصورة لا تقبل الشك أن المبادىء والمثل العليا ليست في نظر الدول الغربية الا أداة تسخر لنيل مآرب استثمارية بعيدة كل البعد عن تلك المبادىء والمثل. إن العرب الذين أغضبهم تصريح الرئيس روزفلت، كما أغضبهم وعد

بلفور من قبل يعتبرون كل حل لقضية فلسطين لا يؤيد حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعدياً صريحاً على حقوقهم، وتدخلاً في شؤونهم الخاصة. إن مكتب البعث العربي الذي ينطلق باسم العرب القوميين يحتج بشدة على تصريح الرئيس روزفلت بشأن فلسطين. »(٣٥)

إن حركة البعث العربي قد تبنت منذ نشأتها خلال الحرب العالمية الثانية التصدي لمحاولات الاستعمار في اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تصدت لوعد بلفور والهجرة اليهودية وأصرت على عروبة فلسطين والحقوق التاريخية للعرب في فلسطين كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وطالبت الحركة بتشديد المقاطعة على الصهاينة والدول التي تؤيدهم.

وبتاريخ السادس من آب ١٩٤٦ كتبت جريدة البعث في عددها رقم ٢٤ مقالاً يعكس موقف حركة البعث من الخطر الصهيوني واعتبار قضية فلسطين قضية قومية واعتماد الكفاح المسلح لحلها، وجاء فيه ما يلي:

« ليس بين العرب من يجهل أن قضية فلسطين هي اليوم أخطر مشكلة في حياتهم القومية . . فالخطر الصهيوني ليس اذن مجرد غزو اقتصادي يحركه المال والطمع المادي ، وانما هو بالدرجة الأولى غزو ديني لا يشبهه في التاريخ إلا الحروب الصليبية».(٣٦)

واستمرت حركة البعث في التصدي لمؤامرات الاستعمار والصهيونية على فلسطين العربية إلى أن تأسس الحزب في السابع من نيسان ١٩٤٧ وتولى مسؤولية مواجهة تهويد فلسطين واقامة الكيان الصهيوني فيها .

ففي اجتماع مجلس الحزب في ١٩ و ٢٠ أيلول من عام ١٩٤٧ أصدر الحزب بياناً طرح فيه موقفه من قضية فلسطين وجاء في مقدمته ما يلي:

« فعروبة فلسطين مهددة بالفناء إذا نفذ مشروع التقسيم وتمكن اليهود الصهيونيون من اقامة دولتهم فيها. ان خطر قيام الدولة اليهودية لا ينحصر في فلسطين بل يتعداها إلى الوطن العربي كله»(٣٧).

وأكد البيان على الأمور التالية:

١ ـــ ان تنفذ الحكومات تنفيذاً عاجلاً ما تعهدت به من تعبئة قواها المسلحة وتنسيقها لمباشرة العمل الحاسم .

٢ ـــ ان تزيل الحكومات من طريق الشعب كل العقبات التي تقف دون تكتله وتسلحه وانتظامه في حركة الجهاد لانقاذ فلسطين وان تمده بكل المساعدات الممكنة .

٣ ـــ ان تنتهي الحكومات من سياستها المتناقضة مع الدول التي تقف من قضية فلسطين موقفاً عدائياً فلا تكتفي بمقاومتها في فلسطين وحدها ، بينما هي في أفكارها ذاتها تضمن لتلك الدول جميع مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية .

لقد واجه الحزب في عامي ٩٤٧ و ٩٤٨ مؤامرة قرار التقسيم وتأسيس اسرائيل ونكبة عام

١٩٤٨ وبلور موقفه ، في هذه الفترة من خلال بياناته وكتاباته ومواقفه من الكيان الصهيوني والدول الاستعمارية المؤيدة له .

فحزب البعث يعتقد ان تأسيس اسرائيل وليدة الصهيونية في فلسطين العربية خطر قومي ووطني لان فلسطين عربية وهي سورية الجنوبية ، وهي قلب الوطن العربي ، امتزج تاريخ العرب بتاريخها وارتبط مصيرهم بمصيرها ، واقتطاع فلسطين معناه تمزيق الوطن العربي وتعريض استقلال الأقطار العربية للخطر ، لان فلسطين في برنامج الصهيونية ما هي إلا البداية لاقامة اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات .

ويعتقد الحزب أن الخطر الصهيوني خطر اقتصادي؛ لان الصهيونية والامبريالية ستعمل على فرض سيطرتها الاقتصادية على الأقطار العربية لاستغلال المواد الخام والأسواق والأموال العربية ، وبالتالي القضاء على الاستقلال الاقتصادي للدول العربية .

ويعتقد الحزب ان الدول الاستعمارية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تشكل خطراً على قضية فلسطين .

ويؤكد الحزب في بياناته وكتاباته على أهمية دور عرب فلسطين في المعركة لمواجهة الأطماع الصهيونية وضرورة تسليحهم للقضاء على مؤامرة التقسيم .

وأصدر الحزب في دمشق في الثاني من كانون الأول عام ١٩٤٧ بياناً جاء فيه:

« ان الدول الأجنبية الاستعمارية قد أسفرت أخيراً عن وجهها الغادر وكشفت الغطاء عن مؤامرتها المبيتة مع الصهيونية الباغية ودخلت قضية فلسطين في مرحلة حاسمة وبلغت حداً من الخطورة لا سبيل معه لانقاذها إلا بالحديد والدم . . ولذا فان حزب البعث العربي يعلن ان ساعة الخطر قد دقت ويطلب منك:

١ ــ ان يتقدم القادرون على حمل السلاح إلى التطوع في كتائب تحرير فلسطين .

٢ ــ ان تقبل على التبرع بالمال والألبسة والأغذية من أجل فلسطين . . ان المعركة حاسمة وعلى نتائجها يتوقف مصيرك ومصير أحفادك لأجيال بعيدة »[٣٨] .

وآمن الحزب بان الوسيلة الأساسية لدرء الخطر الصهيوني عن فلسطين، هو استخدام الكفاح المسلح وحمل السلاح من أجل انقاذ فلسطين من الصهيونية ، فوجه الحزب نداء لأبناء الشعب العربي للتطوع في كتائب الانقاذ لانقاذ عروبة فلسطين ، ونشرت جريدة البعث رقم ٢١٢ الصادرة في ١٩٤٧/١١/١٦ النداء التالي وجاء فيه ما يلي:

« مكتب التطوع في مقر حزب البعث العربي يناشد أفراد الشعب العربي في سورية بشبابه وطلابه وفلاحيه ان يبادروا إلى تسجيل اسمائهم للتطوع في كتائب الانقاذ التي ستجهز لانقاذ عروبة فلسطين وسيفتتح مكتب التطوع في مقر حزب البعث العربي للتسجيل ابتداءً من مساء يوم السبت » .

وأوضح الحزب موقفه من تقسيم فلسطين وخطورته على كافة الأقطار العربية لان الكيان الصهيوني سيكون قاعدة استراتيجية لغزو الأرض العربية والسيطرة عليها والتحكم في خيراتها فطرحت جريدة البعث في العدد ٢١٤ الصادر في ٢١ كانون الأول ١٩٤٧ موقف الحزب وجاء فيه:

« ان تقسيم فلسطين يجب ان يدرك معناه ويدرك مغزاه منذ اليوم الأول وبكل وضوح . . ولن ينجي العرب ان يستفيقوا غداً على هذا الخطر ان أغمضوا اليوم عينيهم عنه . . ان تقسيم فلسطين هو عين المصيبة القومية . . وخطر التقسيم سيصيب العرب في جميع الأقطار العربية .

أولاً: فالخطر قومي ووطني . ففلسطين هي في قلب بلاد العرب كما هي في قلب كل عربي . .

ثانياً: الخطر اجتماعي واقتصادي . . فالعرب أمة واحدة . . لها حياتها العربية ومن جهة أخرى فلليهود تقاليد وأخلاق ونوع من التفكير وطراز من الحياة أقل ما يقال عنها انها منافية للتقاليد العربية ، أجنبية عنها ، فتمركز اليهود في قلب بلاد العرب . . وسيشيع في مجتمعنا الاضطراب الفكري والنفسي ، وسيعرض المجتمع العربي الناشئ إلى التفكك والانهيار . .

ليس تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين سوى انشاء قاعدة استراتيجية يتجمع فيها الملايين من يهود العالم ليغزوا أرض العرب ويحكموا أهلها . . الجهاد في سبيل وحدة فلسطين وعروبتها ليس وفاء للتاريخ العربي وتلبية لنداء الأجداد وحسب ، بل للحؤول أيضاً دون تهديد الأقطار العربية جمعاء ودون وقوعها فريسة بين يدي الاستعمار الجديد: الصهيونية العالمية »(٣٩) .

وتابع حزب البعث نضاله ضد تهويد فلسطين والدفاع عن عروبتها ، لأن مأساة فلسطين التي خلقها الاستعمار تهدد الحلم العربي وهو وحدة الأمة العربية ومؤكداً أن الدولة اليهودية تشكل خطراً على حياة ومستقبل أبناء الأمة العربية وان قرار التقسيم مؤامرة استعمارية لفرض التجزئة والتخلف على العرب .

ووضع الحزب تصوراً واضحاً لمواجهة الخطرين الامبريالي والصهيوني في فلسطين وضرورة استنفار طاقات الأمة العربية من أجل المواجهة ، كما قرر الحزب انشاء مكتب فلسطين الدائم للتفرغ لمتابعة ما يتفرع عن قضية فلسطين .

وخاض البعثيون المعارك في فلسطين جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية الأخرى .

وأصدر مكتب فلسطين الدائم في الحزب بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٢ بياناً جاء فيه:

« أيها الجمهور العربي . . . ان في نشوء الدولة اليهودية خطراً على حياتك ومستقبل أبنائك ، وان قرار التقسيم مؤامرة استعمارية آثمة . انتبه قبل فوات الأوان ، وابذل المال والدماء لتحرير فلسطين ولرد هذا الخطر عن بيتك وأهلك ووطنك وأبنائك»(٤٠).

وتجلت مصداقية حزب البعث بأجلى صورها في البيان الذي أصدره المكتب السياسي

للحزب بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٣ وربط فيه بين القول والعمل بعد ان قرر ان الجهاد هو السبيل الوحيد لانقاذ فلسطين. واتخذ قراراً ينص على تجنيد جميع أعضائه في المجهود الحربي وقرر ارسال كتيبة إلى الجبهة بقيادة لجنة الحزب التنفيذية وجاء في البيان ما يلي:

« . . . لم يبق من سبيل أمام الشعب العربي لكي ينقذ وجوده المهدد بالفناء إلا أن يضغط على حكوماته المحلية ويوجهها في طريق مصلحته القومية ، ويقبل بمجموعه على الجهاد .

لا ليحبط مشروع التقسيم فحسب ، بل ليقضي على الصهيونية قضاءً أبدياً .

ان حزب البعث الذي لم يفتر منذ سنين دعوة الشعب والحكومات إلى هذا الحل ، والذي لا يرى غير الجهاد سبيلاً إلى انقاذ فلسطين قد قرر في اجتماع مجلسه المنعقد بمدينة حمص في ١٥ و ١٦ كانون الثاني تجنيد جميع أعضائه للاشتراك في المجهود الحربي داخل البلاد العربية أو في خطوط فلسطين الأمامية ، كما قرر ارسال أول كتيبة إلى الجبهة بقيادة لجنة الحزب التنفيذية »[٤١] .

وفي التاسع من شباط ١٩٤٨ أصدر مكتب فلسطين الدائم في الحزب بياناً خاطب فيه الشعب العربي جاء فيه ما يلي:

« ان فلسطين لا تزال بيد العرب ، ولا تزال الفرصة الوحيدة للانقاذ أمامك . الفرصة التي تستطيع فيها بنفسك انقاذ وجودك ووطنك ووحدتك ومستقبل أبنائك وشعارك « إلى فلسطين العربية »[٤٢] .

خاض البعثيون معارك الشرف والبطولة في فلسطين عام ١٩٤٨ تنفيذاً للقرار الذي اتخذه الحزب ، ولكن المؤامرة على عروبة فلسطين التي حاكتها الولايات المتحدة وبريطانيا والصهيونية العالمية كانت أكبر من الطاقات الوطنية التي تصدت لها .

ركز الحزب على الجهاد وعلى قومية المعركة واعتبر معركة فلسطين معركة مصير ، معركة جميع العرب ، لان مصيرهم مرتبط بمصيرها ، وأولى عرب فلسطين اهتماماً خاصاً وطالب بتسليحهم لكي يكونوا طليعة النضال ضد الصهيونية لانقاذ فلسطين من أخطارها وأطماعها .

وطالب بعدم طي قضية فلسطين وابعاد الشعب عنها ، كما طالب بعدم الاعتراف باسرائيل وتشديد الحصار الاقتصادي عليها وبحشد الموارد كلها من أجل التسلح والتجنيد العام الالزامي ، كما يجب اعداد اللاجئين لكي يكونوا طليعة جيش التحرير ، وعلى الشعب ارغام الحكومات على مقاطعة الاستعمار الذي يرعى الصهيونية ويحميها ، ويرى بيان الحزب ان الحكومات العربية المتخاذلة هي التي خسرت المعركة وليس الشعب العربي .

وجاء في قرارات مجلس الحزب الذي انعقد في ٢٨ و ٢٩ كانون أول ١٩٥٠ ما يلي:

« يناضل الحزب في سبيل ابقاء قضية فلسطين قائمة إلى أن يصل العرب إلى حقوقهم القومية »[٤٣] .

كما جاء في البيان الذي صدر عن مجلس الحزب الذي انعقد في اللاذقية في تموز ١٩٥١

حول قضية فلسطين ما يلي:

« يريد الشعب اليوم ان تظل قضية فلسطين قائمة ، فلا تطوى بتوطين اللاجئين ومد يد الصلح لاسرائيل ، وهو يطالب بعودتهم عرباً أحراراً في بلادهم ، ويطالب بحصار اسرائيل ومقاطعتها الاقتصادية وبزيادة التسلح ومكافحة الصهيونية الغربية . وهو يعتبر كل اتفاق يجري مع الدولة الصهيونية دعماً لها وللاستعمار الذي أنشأها وسهر على حمايتها واتخذها سلاحاً قوياً ضد العرب »(٤٤) .

ويمكن اجمال موقف الحزب انطلاقاً من البيانات التي أصدرها والقرارات التي اتخذها في تلك الفترة بالنقاط التالية:

- الشعب ليس المسؤول عن نكبة فلسطين وانما الحكومات العربية المتخاذلة ، فالشعب بذل ما لديه من امكانيات لانقاذها من الخطر الصهيوني .
- الولايات المتحدة وبريطانيا والصهيونية والفئات الاقطاعية الحاكمة تعاونت ضد الشعب العربي وحالت دون تحقيق أمانيه .
- وجوب عدم طي قضية فلسطين وابعاد الشعب عنها .
- عدم الاعتراف باسرائيل وتشديد الحصار الاقتصادي عليها .
- حشد كافة الموارد من أجل التعبئة والتسليح وفرض الخدمة الالزامية .
- وجوب اعداد اللاجئين الفلسطينيين وتدريبهم لكي يكونوا طليعة جيش التحرير وابراز الشخصية الفلسطينية في النضال ضد الصهيونية والامبريالية .
- الحيلولة دون توقيع أي اتفاق مع الكيان الصهيوني .

وبتاريخ ١٩٥١/١١/٢ أصدر الحزب بمناسبة وعد بلفور بياناً حدد فيه السبل لانقاذ فلسطين وطلب من البعثيين حفز نضالهم وتشديده . لاقامة حكم شعبي يحقق وحدة العرب ويقضي على الاستعمار واسرائيل .

وكانت الولايات المتحدة قد تبنت تثبيت وجود اسرائيل في المنطقة العربية والمحافظة على حدودها وتحقيق الصلح بينها وبين العرب فطرح دالس وزير الخارجية الأميركي في ٢٦/ آب /١٩٥٥ مشروعاً لحل قضية فلسطين ، فأصدر الحزب بياناً في أيلول جاء فيه:

« ان مقترحات دالس لحل مشكلة اللاجئين هي ترديد لوجهة النظر اليهودية في الموضوع ، القائمة على اسكانهم . . . . . وتمويل الولايات المتحدة لمشروع جونسون لاستثمار مياه حوض نهر الاردن وروافده ، الذي يستهدف اسكان اللاجئين . . . فمشروع جونسون يهدف في الصعيد الاقتصادي إلى وقف تنفيذ المشاريع العربية البحتة ، كمشروع بانياس في سورية ، والحاصباني في لبنان ، واليرموك في سورية والاردن ، واعطاء اليهود فوائد مالية ضخمة ، مما يساعد على تعزيز الاقتصاد اليهودي ، ويمكنه من استيعاب المزيد من المهاجرين . وفي الصعيد السياسي يكون المشروع

خطوة جبارة نحو تحقيق الصلح مع اليهود ، بتصفية قضية اللاجئين من جهة ، وخلق علاقات حيوية مشتركة وتعامل فعلي بين العرب واليهود من جهة أخرى ، فواجب الحكومات العربية اذن ان ترفض رفضاً جازماً نهائياً مشروع جونستون »(٤٥) .

واختتم البيان بمناشدة الشعب العربي رفض هذه المقترحات والنضال للحيلولة دون تنفيذها ، ورفض ومقاومة كل حل للقضية الفلسطينية يقوم على أساس بقاء اسرائيل كدولة ، وكل حل يهدف إلى الانضمام إلى الأحلاف العسكرية .

ويتضح من بيان القيادة القومية حول قضية فلسطين بمناسبة احتفالات الجلاء في دمشق بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧ النقاط التالية:

- الصهيونية حركة استعمارية نازية تهدد الكيان القومي للأمة العربية .
- اسرائيل هي التجسيد السياسي للصهيونية .
- الحل الوحيد لقضية فلسطين هو القضاء على اسرائيل والصهيونية .
- الترابط الوثيق بين الاستعمار والصهيونية ووليدتها اسرائيل، اسرائيل أداة لخدمة مصالح الاستعمار في الوطن العربي واستمرار نفوذه وسيطرته .
- تعمل اسرائيل على تبديد الامكانيات والطاقات العربية وحمل العرب على القبول بمخطط الاستعمار وأحلافه .

حزب البعث والكيان الفلسطيني

بدأ اهتمام حزب البعث في قضية فلسطين منذ تأسيسه واحتلت المكان الأول في نضاله . واعتبرها القضية المركزية في النضال القومي ، والقضية الأولى للأمة العربية وطرح التصورات الأولية للكيان الفلسطيني في أواخر الخمسينات أوائل الستينات ، وحث على النضال لاخراج الكيان الفلسطيني إلى حيز الوجود ، فأصدر في لبنان بياناً في حزيران ١٩٥٩ أعلن فيه رفضه لمشاريع التوطين ومشروع همرشولد وطالبه باختيار قيادة فلسطينية واعية ثورية وتأسيس جيش تحرير شعبي فلسطيني وجاء فيه:

« لتكن فلسطين جزائرنا الثانية ، وليكن اصرارنا على اعداد شباب فلسطين في نطاق جيش تحرير شعبي هو ردنا على مشروع همرشولد . ان حل قضية فلسطين لا يمكن إلا أن يكون ثورياً شاملاً . . . ان هذا التحضير الجدي لحل قضية فلسطين لا يمكن ان تؤمن به أو تؤمن عليه إلاّ قيادة واعية ثورية . والنازحون عن فلسطين ، العائدون إليها ، مدعوون لاختيار قيادة جديدة مخلصة تنظم موقفهم وتسهر على مشاكلهم وتعبر عن صمودهم واصرارهم على حل قضية فلسطين بشكل ثوري ، والعمل لاهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية »(٤٦) .

ركز البيان على عنصرين أساسيين من مكونات الكيان الفلسطيني وهما: اختيار القيادة الفلسطينية الثورية والواعية التي تمثل عرب فلسطين وتأسيس جيش تحرير شعبي فلسطيني .

وأكد في بيان أصدره بمناسبة ١٥ أيار ١٩٦٠ على ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني ، وبلورة الدور النضالي للفلسطينيين في اطار النضال القومي من أجل تحرير فلسطين . وجاء في البيان:

« لقد استطاعت الأمة العربية وفي طليعتها النازحون من أبناء فلسطين خلال المدة التي انقضت منذ وقعت الكارثة حتى الآن من احباط كافة المشاريع والمؤامرات الاستعمارية الصهيونية ، والتي استهدفت تصفية قضية فلسطين . وكان لصمود النازحين البطولي رغم فساد الظروف ووعيهم ونضالهم الأثر الأول الأساسي للقضاء على كافة هذه المشاريع والتوطين والصلح مع اسرائيل والتهجير وغيرها ، فحالوا بذلك دون تصفية القضية وحافظوا عليها حية تطالب العرب بالحل القومي السليم الذي يتلخص باسترجاعها عربية كما كانت من خلال وحدة الكفاح العربي . ان قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية بأسرها ، وان النازحين يكونون دعامة أساسية وطاقة نضالية كبرى في المعركة لاسترجاع الجزء السليب من فلسطين وان المصلحة القومية تقضي بأن يتقدموا الصفوف في المعركة . وان الواجب القومي يفرض على الحكومات العربية العمل الجدي المخلص لتنظيم نضال النازحين طليعة الحركة وتنمية قواهم الثورية . . . . والنضال في سبيل تنظيم كفاح عرب فلسطين ،

وتعبئة جهودهم ضمن التعبئة القومية التحررية »(٤٧) .

وعندما انعقد المؤتمر القومي الرابع للحزب في أواخر آب ١٩٦٠ في بيروت ، كان موضوع الكيان الفلسطيني أحد المواضيع الاساسية التي بحثها المؤتمر . وجاء في التوصيات التي أقرها ما يلي:

« يرى المؤتمر القومي الرابع ان حل قضية فلسطين والقضاء على كيان اسرائيل واعادة الأراضي المغتصبة إلى أهلها مرهون بأحداث انقلاب أساسي في حياة الشعب العربي على الصعيد العربي . وحتى يتم هذا يرى المؤتمر ضرورة الاضطلاع بالمهام المرحلية التالية:

« أ ــ تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلاد العربية على ان تكون هذه الجبهة مستقلة في تنظيمها وعملها ونضالها عن الحكومات العربية »(٤٨) .

وقدم الحزب في ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد تضمنت تصوراته لكيفية ابراز الكيان الفلسطيني وقد جاء فيها:

« ان جماهير الشعب العربي الفلسطيني قد عبرت مراراً عن رغبتها الملحة في انشاء كيان نضالي لجميع أبناء فلسطين وينظم كفاحهم لتحرير فلسطين ، وينظم ويقود جهود مختلف الحكومات والمنظمات العربية الشعبية في سبيل تحرير الأرض المغتصبة إلا ان بعض الحكومات العربية ، قد استغلت هذه الرغبة الحيوية المشروعة لأبناء فلسطين في سبيل خدمة أغراضها السياسية الخاصة فخلقت البلبلة في صفوف أبناء فلسطين والصعوبات في وجه اقامة كيان نضالي حقيقي »(٤٩) .

وطالبت المذكرة بعدم زج شعب فلسطين العربي ، وقضية العرب الكبرى في معارك جانبية لمصلحة حكم أو نظام ومضت تقول:

« ان السبيل السليم لاقامة كيان نضالي لشعب فلسطين هو في إطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل اقامة جبهة شعبية لتحرير فلسطين . . . وهذه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحدها يمكن ان تحقق نضالها المستقل لتنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة ، أداة نضالية حقيقية لتحرير الأرض المغتصبة . لذلك فان حزب البعث العربي الاشتراكي يطالب مؤتمركم باتخاذ قرارات تلزم جميع الحكومات العربية بما يلي: « اطلاق الحريات لأبناء فلسطين المقيمين في جميع الأقطار العربية ، وافساح المجال أمامهم لتنظيم صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين ، وتقديم المساعدات المالية والقانونية التي تكفل لهذه الجبهة ممارسة عملها النضالي ، واعتبارها ذات اختصاص مباشر في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين »(٥٠) .

ونشرت جريدة « الاشتراكي » الناطقة بلسان الحزب في ١١ آذار ١٩٦١ تصور الحزب حول جبهة التحرير الفلسطينية وكتبت تقول:

« بعد ١٢ عاماً من قيام الدولة الصهيونية المغتصبة يزداد العرب ايماناً بأن طريق تحرير فلسطين هو الشعب العربي الفلسطيني نفسه ، ومن حوله جماهير الشعب العربي بقيادة منظماته

الشعبية الثورية . لهذا فان شعب فلسطين يعمل لاقامة كيان سياسي نضالي له يوحد جهود أبنائه ويجمع صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين على غرار جبهة التحرير الجزائرية التي استطاعت ان تنظم كفاح القطر العربي المناضل وتسير به في طريق النصر . . . وهذه الجبهة الشعبية وحدها كفيلة بتنظيم كفاح أبناء فلسطين من أجل العودة وتوجيه جهود جميع المنظمات الشعبية والحكومات العربية وهي وحدها الأداة النضالية الحقيقية لتحرير فلسطين »(٥١) .

وطالبت الجريدة الناطقة بلسان الحزب باطلاق الحريات السياسية لأبناء فلسطين في جميع الأقطار العربية واتاحة الفرصة لهم لتنظيم صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين . وبالتالي يكون حزب البعث العربي الاشـتراكي أول الأحزاب السياسية في الوطن العربي التي طالبت بتشكيل حركة لتحرير فلسطين للبدء بالكفاح المسلح . وتابع الحزب تبنيه لفكرة اقامة كيان فلسطيني وخاصة بعد ثورة آذار ١٩٦٣ في دمشق ، حيث جاء في بيان القيادة القومية الصادر في ١٩٦٣/١٠/٢٧ حول أعمال المؤتمر القومي السادس ضرورة اعتماد عرب فلسطين كأداة أولى في تحرير فلسطين . . وأقر المؤتمر تنفيذ فكرة « جبهة تحرير فلسطين » ، داعياً الدول العربية بشكل عام ، وقيادة ثورة آذار بشكـل خاص إلى تقديم كل الامكانيات لإقامة هذه الجبهة وتنظيمها ، وان توجد لها الأدوات والقيادات المؤمنة والثورية ، وان تكون بمنأى عن الخلافات بين الدول العربية .

وبدأت الجامعـة العربيـة تنظر بشكـل جدي في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ لابراز الكيـان الفلسطيني .

وقدم حزب البعث مشروع كيان فلسطيني ، للمجلس الفلسطيني الأول الذي انعقد في أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس نص على أن يكون كياناً حقيقياً يستطيع النهوض بمسؤولياته ، وتتوفر فيه المقومات الأساسية لكل كيان حقيقي وهي الأرض والشعب والسلطة ، وهو وسيلة تقتضيها معركة التحرير وطبيعة الظروف المحيطة بها لتعبئة الشعب العربي الفلسطيني وتنظيمه بشكل يمكنه من تحمل مسؤولياته كاملة . وله جيش فلسطيني التكوين والقيادة، يرتبط بالسلطة العليا المنبثقة عن الكيان ويخضع لها . ونص المشروع في أن يكون للكيان هيئتان: المجلس الوطني واللجنة التنفيذية .

وعندما قامت منظمة التحرير اتخذ الحزب موقفاً ايجابياً منها ولكنه نادى بتطويرها وتثويرها ومنحها امكانات التقدم المستمر باتجاه التعبئة الصحيحة لطاقات الشعب ، وكان المؤتمر القومي الثامن (نيسان ١٩٦٥) قد أقر ان من واجب الحزب دعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية .

وقرر المؤتمر القومي التاسع للحزب (ايلول ١٩٦٦) اعتبار القضية الفلسطينية المحور الأساسي في استراتيجية النضال بالنسبة للحزب في شتى المجالات الداخلية والعربية والدولية ، والعمل على حشد كل الجهود والامكانيات لتحرير فلسطين .

الناصريون والكيان الفلسطيني

خمد النضال الفلسطيني بعد اقامة الكيان الصهيوني في ١٥ آيار ١٩٤٨ وتشتيت الشعب الفلسطيني في مختلف الأقطار العربية باستثناء النشاط الذي قامت به الهيئة العربية العليا ممثلة بالمفتي وأحمد حليم عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين ، الذي استمر في شغل مقعد فلسطين في الجامعة العربية إلى وفاته عام ١٩٦٣ .

توزع الشعب الفلسطيني بسبب طرد اسرائيل له عن وطنه عن طريق العنف والارهاب والمجازر الجماعية لاحلال مهاجرين يهود محله .

وبقيت أقلية منه في الأراضي التي احتلتها اسرائيل في الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ . وشردت أعداداً غفيرة من هذه المناطق إلى الضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن وقطاع غزة وسورية ولبنان والعراق ومصر ، وغيرها من البلدان العربية والأجنبية . وعانى الشعب العربي الفلسطيني من العنف والارهاب والاضطهاد والقهر في المنافي مما يحمل المرء على الاعتقاد أحياناً بأنه أصبح مجموعة من الشعوب ، بسبب عدم التواصل والاتصال فيما بينها .

وانضم الفلسطينيون للأحزاب والحركات السياسية في البلدان العربية ، إلاّ انه استمرت بعض الاتحادات الفلسطينية ، كالاتحاد العام للعمال واتحاد المرأة ، وبرز الاتحاد العام لطلبة فلسطين .

بدأ الحديث عن الكيان الفلسطيني في أواخر الخمسينات . ولعبت رغبة أبناء فلسطين ودولة الوحدة بين سورية ومصر دوراً بذلك . واقتنع أبناء فلسطين انهم بحاجة إلى كيان فلسطيني من أجل المحافظة على قضية فلسطين وحيويتها على الصعيد الدولي أولاً ومن أجل التحرير ثانياً ، لذلك وجب رفض « ومقاومة » مشاريع التوطين والمطالبة بحق العودة وتشديد المقاطعة العربية لاسرائيل .

بدأت المساعي الأولى لتشكيل كيان فلسطيني عام ١٩٥٥ . وقادت الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني هذا التحرك ، حيث التقى المفتي مع « كمال رفعت » في غزة لتشكيل لجنة تحضيرية لاعداد القيام بتنظيم فلسطيني يشبه الاتحاد القومي العربي .

وجاءت حرب السويس العدوانية ، التي أشعلها العدو الاسرائيلي في تشرين أول ١٩٥٦ لتولد المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ .

وعلى اثر قيام دولة الوحدة بين مصر وسورية تأسس الاتحاد القومي الفلسطيني في قطاع غزة ومصر وسورية: وتولدت الرغبة لدى أبناء فلسطين لتوحيد الاتحادات الثلاثة في اتحاد قومي واحد . واجتمع وفد فلسطيني مع الرئيس جمال عبد الناصر وعرضوا عليه الفكرة ووافق عليها ورحب بها .

وافق مجلس الجامعة العربية في آذار ١٩٥٩ على توصية لجنة الشؤون السياسية بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه .

بعثت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة في بداية عام ١٩٦٠ بمذكرة للجامعة العربية طلبت فيها بحث مسألة ابراز الكيان الفلسطيني . ودرس مجلس الجامعة العربية في نيسان ١٩٦٠ في اجتماعه في شتورة المسألة وقرر احالتها إلى اجتماع اللجنة السياسية ــ للجامعة عندما ينعقد على مستوى وزراء الخارجية .

حدث تطور هام لقضية فلسطين عندما قرر المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث الذي انعقد في آب العمل على انشاء الكيان الفلسطيني بتأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الأقطار العربية مستقلة عن حكوماتها وخاصة عندما قامت ثورة الثامن من آذار في سورية عام ١٩٦٣ .

ونادت حركة القوميين العرب لابراز الكيان الفلسطيني ، وبالتالي أصبح أبناء فلسطين وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب يعملون على ابراز الكيان الفلسطيني ، بالاضافة إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» التي بدأ تشكيلها يختمر في رؤوس مؤسسيها ، وبالتالي كانت الأجواء الفلسطينية والعربية مهيئة لابراز الكيان الفلسطيني . والتقت هذه الأجواء مع رغبة بعض المسؤولين العرب في إلقاء مسؤولية قضية فلسطين على عاتق الكيان الفلسطيني .

وعلى اثر وفاة أحمد حلمي عبد الباقي ممثل فلسطين في الجامعة العربية ، وافقت الجامعة العربية على اختيار أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة.

وهذا مطلب أساسي نادى به الشعب العربي الفلسطيني منذ زمن بعيد لكي يتمكن من القيام بدوره في الوصول إلى حقوقه وخدمة قضيته في المجالين العربي والدولي .

إن مطالبة الشعب الفلسطيني بتنظيم نفسه في حركة وطنية، طابعها الأساسي معادٍ للصهيونية وتهدف إلى تحرير الأجزاء المغتصبة من فلسطين وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم ، بعد أن نجحت الصهيونية في تمزيق وحدة الشعب والأرض الفلسطينية .

ان التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات عمقت الوعي لدى الأوساط الفلسطينية والعربية بوجوب اقامة كيان فلسطيني وطرحت الفكرة على الصعد الحزبية والرسمية ، وعالجتها مؤتمرات واجتماعات عدة للجامعة العربية على مختلف المستويات . وأصبحت قضية ملحة للعوامل التالية:

١ ــ تجربة المقاومة الشعبية في مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلية في قطاع غزة بعد حرب السويس العدوانية عام ١٩٥٦ .

٢ ــ تجربة الثورة الجزائرية ، والشعور الذي ولدته بوجوب تأسيس حركة فلسطينية على غرارها .

٣ ــ دولة الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ ، وما نتج عنها من تفاؤل لايمان قادتها « جمال

عبد الناصر وحزب البعث وبقية القوميين العرب » بوجوب تحرير فلسطين مما جعل الفلسطينيين يعملون على تحقيق التكامل فيما بينهم في قطاع غزة ومصر وسورية ، لان الوحدة وتجربة الاتحاد القومي خلفت تحركاً لديهم بامكانية توحيد الكيان الفلسطيني المشتت تحت راية دولة الوحدة .

٤ ــ انتهاء اسرائيل من المرحلة الأخيرة لتحويل نهر الاردن وتحويله عام ١٩٦٤ ، مما زاد من تعديات اسرائيل على الحقوق العربية ، فبرزت فكرة الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي الأول لمواجهة تحديات العدو الاسرائيلي .

وتبلورت ثلاثة تيارات سياسية قبل تأسيس المنظمة داخل الأوساط الفلسطينية:

التيار الأول: اتجاه قومي قاده حزب البعث ، حيث كان أعضاء الحزب من الفلسطينيين من أنشط عناصر الحزب . وكان الحزب من أوائل الأحزاب السياسية العربية التي اعتبرت قضية فلسطين قضيتها الأساسية ، واتسمت نظرته بالبعد الاستراتيجي في فهم الاستراتيجية الصهيونية في الوطن العربي .

التيار الثاني: تيار قومي أيضاً بزعامة القوميين العرب ، ومن قادته د . جورج حبش د . وديع حداد .

التيار الثالث: بدايات ظهور التحركات الفلسطينية المستقلة والتي تبلورت فيما بعد في حركة فتح .

المصــادر

١ ــ قسطنطين زريق، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٥٤ الطبعة الثانية ص ١٨ ــ ٤٠
٢ ــ فدوى طوقان، بعد النكبة، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٥٠ ص ٧١ نقلاً عن السياسة الدولية، العدد ٢٣ كانون ثاني ،١٩٧١ ص ٤٤
٣ ــ اسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت ،١٩٦٨ ص ١٤٥
٤ ــ عبد الوهاب كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة الدينية للدراسات، والنشر، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٦٢ ــ ٦٣ .
٥ ــ بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨١ ، ص ٨١ .
٦ ــ المصدر السابق ص ٩٦ .
٧ ــ اكرم زعيتر، اوراق خاصة، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الأولى، الوثيقة رقم ٢٦ نقلاً عن بيان نويهض ص ٩٧ .
٨ ــ المصدر السابق نقلاً عن بيان نويهض ص ١١٠ .
٩ ــ المصدر السابق الوثيقة رقم ٩ نقلاً عن بيان نويهض ص ١١١ .
١٠ ــ المصدر السابق، الوثيقة رقم ١٣ نقلاً عن بيان نويهض ص ١١٥ .
١١ ــ د. اميل توما، جذور القضية الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت ،١٩٧٣ ص ١٠٣ .
١٢ ــ بيان نويهض، مصدر سابق، ص ١٢٢ ــ ١٢٣ .
١٣ ــ امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثالث، ص ٥٢ ــ ٥٣ نقلاً عن د. اميل توما جذور القضية الفلسطينية ص ١٠٧ .
١٤ ــ محمد عزة دروزه، العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث، دار الكلمة للنشر ١٩٨٠ بيروت ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .
١٥ ــ المصدر السابق ص ٤٥ .
١٦ ــ المصدر السابق ص ٤٩ .
١٧ ــ وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة ١٩٨٧ ، ص ٢٨٤ .
١٨ ــ المصدر السابق ص ٢٨٦ .
١٩ ــ المصدر السابق ص ٢٩٨ .
٢٠ ــ بيان نويهض، مصدر سابق ص ٣٦٤ .
٢١ ــ محمود كامل المحامي، القانون الدولي العربي، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٦٥ ص ٢٨٣ .
٢٢ ــ بيان عجاج نويهض، ص ٣٩٥ .
٢٣ ــ المصدر السابق، ص ٣٩٩ .
٢٤ ــ عصبة التحرر الوطني بفلسطين، طريق فلسطين إلى الحرية، مطبعة النصر يافا ١٩٤٧ .
٢٥ ــ اروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٠٦ .

٢٦ ــ حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، سلسلة دراسات ٨ ، مطابع البعث، آب ١٩٨٥ ، ص ٤٦ ــ ٤٧ .
٢٧ ــ المصدر السابق ص ٤٩ ــ ٥٠ .
٢٨ ــ بيان نويهض الحوت، ص ٥٧٧ .
٢٩ ــ المصدر السابق ص ٥٨١ .
٣٠ ــ وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية/ دائرة الثقافة، مصدر سابق ص ١٩٩ .
٣١ ــ سامي العلمي، اوراق خاصة، نقلاً عن بيان نويهض الحوت ص ٤٩٢ .
٣٢ ــ اسحق موسى الحسيني، الاخوان المسلمون، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٢ ، ص ٣٤ .
٣٣ ــ القضية الفلسطينية في صحافة البعث، مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية، دمشق ١٩٨٢ ، ص ١٤ .
٣٤ ــ المصدر السابق.
٣٥ ــ المصدر السابق ص ١٥ .
٣٦ ــ المصدر السابق ص ١٩ ــ ٢١ .
٣٧ ــ جريدة البعث في ١٠/ ٦/ ١٩٧٦ نقلاً عن القضية الفلسطينية في صحافة البعث ص ٣٩ .
٣٨ ــ نضال البعث، الجزء الأول، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ،١٩٧٦ ص ٢١٥ ــ ٢١٦ .
٣٩ ــ المصدر السابق ص ٢١٧ ــ ٢١٨ .
٤٠ ــ المصدر السابق ص ٢١٩ ــ ٢٢٢ .
٤١ ــ المصدر السابق ص.٢٢٢ ــ ٢٢٣ .
٤٢ ــ المصدر السابق ص ٢٢٥ .
٤٣ ــ نضال البعث، الجزء الثاني ص ٨٦ .
٤٤ ــ المصدر السابق، ص ١٣٢ .
٤٥ ــ نضال البعث، الجزء السادس ص ١٩ ــ ٢٠ .
٤٦ ــ نضال البعث، الجزء الثامن، ص ١٧٦ ــ ١٧٧ .
٤٧ ــ حزب البعث العربي الاشتراكي، البعث والكيان الفلسطيني، سلسلة وثائق، مطبعة القيادة القومية ١٩٧٨ ص ٢٥ ــ ٢٦ .
٤٨ ــ المصدر السابق ص ٢٦ .
٤٩ ــ المصدر السابق ص ٢٧ .
٥٠ ــ المصدر السابق ص ٢٨ ــ ٢٩ .
٥١ ــ البعث والكيان الفلسطيني، مصدر سابق، ص ٣١ ــ ٣٢ .

الفصل الثاني

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

ادى اندلاع التورة الجزائرية عام ١٩٥٤ وتحطيم مصر وسورية احتكار السلاح عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وفشل حرب السويس العدوانية، والغاء المعاهدة الاردنية البريطانية وطرد غلوب باشا واسقاط حلف بغداد، والوحدة بين مصر وسورية إلى تصاعد المد الوطني في الاوساط الفلسطينية ــ والتحرك لتأسيس منظمات فدائية.

وكان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من أهم الأحداث النضالية في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني بعد الحرب التوسعية التي اشعلتها القوات اليهودية منذ صدور قرار التقسيم وحتى توقيع اتفاقيات الهدنة، والكارثة التي لحقت به من جراء النتائج التي تمخضت عنها بتحقيق المخطط الاساسي للاستراتيجية الصهيونية.

وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطاب القاه في مدينة بورسعيد في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٣ الدعوة لقادة الدول العربية لعقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ لبحث تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن خلافاً لمبادىء القانون الدولي وتعدياً صارخاً على الحقوق الوطنية للدول العربية في مياه نهر الأردن، النهر العربي في منبعه ومجراه ومصبه.

عقد المؤتمر في الفترة الواقعة ما بين ١٣ ــ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٤ . وجاء في البيان الصادر عنه ما يلي: «إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الأولى..... وقد تدارس المؤتمر التهديدات واعمال العدوان المتصلة التي مارستها اسرائيل منذ اخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه. وقيامها قوة احتلال استعمارية لاراضيه تمارس التمييز العنصري ضد الاقلية العربية وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها. وتصر على التنكر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه وتستهين بالادانات المتكررة التي سجلتها اجهزة المنظمة العالمية. وبعد ان بحث ما اوشكت عليه اسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل

مجرى نهر الاردن، والاضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، استهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان.

وقياماً بواجب الدفاع المشروع وايماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس، في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه. فقد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».(١)

ونص القرار الرابع من القرارات العلنية على تنظيم الشعب الفلسطيني بالطلب من احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية الاستمرار في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره واصدر المؤتمر قرارين هامين الأول يتعلق باقامة مشروع عربي مضاد للمشروع الاسرائيلي ــ والثاني يتعلق بانشاء ــ قيادة عسكرية موحدة.

كانت الجامعة العربية قد اتخذت منذ انشائها مئات القرارات حول فلسطين، ولم تنفذ معظمها. وكان القرار الذي كلفت بموجبه الجامعة العربية احمد الشقيري بخصوص جولته على التجمعات الفلسطينية في البلدان العربية ان يكون أحد هذه القرارات وخاصة لصعوبة تحقيقه.

وكان الفضل في تنفيذه يعود إلى احمد الشقيري ودعم مصر له وتجاوب ابناء فلسطين معه، فالقرار لم يطالب أو يشر إلى ضرورة وأهمية انشاء كيان فلسطيني، إلاّ أن احمد الشقيري كان يدرك هذه الحقيقة السياسية، التي لمسها والمّ بها خلال لقاءاته مع مختلف التجمعات الفلسطينية.

علق الشقيري على قرار تكليفه وقال:

«قرار الملوك لم يخولني انشاء الكيان الفلسطيني اطلاقاً وكانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس ومن ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الاسكندرية في شهر آب ١٩٦٤ . وعزمت أن اضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع فأدعو إلى مجلس وطني ينظر في الميثاق والنظام الاساسي ويعلن قيام (م.ت.ف) تشترك بعد ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم (م.ت.ف). لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية».(٢)

ولعب الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته واجهزة الاعلام المصرية الدور الاساسي في نجاح مهمة الشقيري، بالاضافة إلى التأييد الجارف الذي ابداه ابناء الشعب العربي الفلسطيني لمساعيه.

وايدت مصر اقامة الكيان من دون تحفظ ودعمته بما لديها من وسائل وامكانيات وطالبت سورية بإقامة الكيان عن طريق الانتخاب وأن يمارس السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. واعلن العراق موافقته الكاملة على الكيان واستعداده لتقديم التسهيلات له.

وأبدى الأردن تحفظات على الكيان وأصرّ على عدم فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية ووافق الشقيري على ذلك واذاع بياناً بصوته من الاذاعة الاردنية بهذا الخصوص وايدت السعودية

الكيان، ولكنها كانت ترفض أن يتزعمه احمد الشقيري لخلافاته معها عندما كان ممثلاً لها في الأمم المتحدة.

وأبدت المخيمات الفلسطينية حماساً منقطع النظير لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أملاً منها في الوصول إلى حقها في العودة إلى الأراضي المغتصبة، واعتقدوا بأن ذلك هو بداية الطريق السليم لاستعادة وطنهم وحقوقهم.

واصّر الشقيري على عقد المؤتمر التأسيسي في مدينة القدس، لكي ينشأ الكيان الفلسطيني في وطنه على أرض فلسطين.

وانعقد في القدس بحضور الملك حسين وجميع وزراء الخارجية العرب باستثناء السعودية التي قاطعت المؤتمر ومنعت الفلسطينيين المتواجدين في السعودية من حضوره.

رحبت الهيئة العربية العليا بفكرة انشاء الكيان الفلسطيني، وطالبت بأن يقوم على أسس ديمقراطية وينبثق من صميم ارادة الشعب الفلسطيني الحرة. وتقدمت الهيئة بمشروع للكيان إلى مؤتمر القمة الأول. ولكنها استاءت بعد صدور قرار القمة الأول بتكليف الشقيري وخاصة المفتي لأنه اعتقد بأن الدول العربية قد تجاوزت قيادته التاريخية للشعب الفلسطيني ونظمت الهيئة مؤتمراً فلسطينياً في بيروت رحب بفكرة انشاء الكيان، وطالبت بإجراء انتخابات عامة لكافة الفلسطينيين.

قام احمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية بجولات على التجمعات الفلسطينية لاستطلاع رأيها بشأن الكيان الفلسطيني. واختار ممثلين عن الشعب الفلسطيني بصفتهم الشخصية. وطلب من جميع الأحزاب والمنظمات الانصهار في بوتقة المنظمة.

وتشكلت لجان تحضيرية في اماكن التجمعات الفلسطينية لتسمية اعضاء المؤتمر الفلسطيني الأول. ودعيت فيما بعد لجنة تنسيق مؤلفة من ٣٥ عضواً موزعين على عدة لجان فرعية، ومنها اللجنة الادارية والتي اعدت قائمة نهائية بأسماء المرشحين لعضوية المجلس «ومنهم الاعيان والنواب والاعيان السابقون والوزراء ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الاردنية الهاشمية، ورجال الدين والمحامون والاطباء والصيادلة والمهندسون واساتذة الجامعات واعضاء المجلس التشريعي في غزة ورؤساء الغرف التجارية والتجار المغتربون، وممثلو الهيئات النسائية والعائدون المقيمون في المخيمات وشيوخ عرب بئر السبع والنقباء وممثلو اتحادات ونقابات العمال، والمزارعون ورؤساء مجالس الشركات وموظفو المصارف وخلافهم».[٣]

وعكس اختيار اعضاء المجلس الفلسطيني الأول التوزيع الجغرافي للشعب العربي الفلسطيني، لصعوبة اجراء الانتخابات بسبب تشتت ابناء فلسطين والاوضاع العربية السائدة آنذاك، مما حدا بالهيئة العربية العليا بأن تطالب بإنشاء الكيان الفلسطيني عن طريق الانتخابات التي يشترك فيها جميع الفلسطينيين. ولقد كان أمام الشعب الفلسطيني أولوية إنشاء كيانه بأفضل شكل من إشكال التمثيل.

اعتقدت الأوساط الفلسطينية أن الدول العربية أقامت الكيان الفلسطيني للمساهمة في تحرير وطنه وحقوقه المغتصبة، لذلك رحب ابناء فلسطين بالكيان واعتبروه مقدمة على طريق العودة، واظهروا تأييداً وحماساً منقطع النظير، بينما اتخذت المنظمات الفلسطينية مواقف مختلفة بين مؤيد ومتحفظ.

كانت الهيئة العربية العليا من أكثر المتضررين من تولي الشقيري لزعامة الكيان الفلسطيني، لأن الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين ورئيس الهيئة كان بمثابة الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني. وكان الشقيري يعرف هذه الحقيقة فعرض عليه رئاسة المجلس الوطني، ولكن مساعي الشقيري لم تكلل بالنجاح.

ايد البعثيون الفلسطينيون الكيان بتحفظ، لأنهم كانوا يطالبون بإرساء قواعد الكيان على أسس ثورية، وضرورة ايجاد أرض فلسطينية للانطلاق منها، وأن يتم اختيار اعضاء المجلس الوطني وقيادة منظمة التحرير عن طريق الانتخاب.

وأيد القوميون العرب الكيان وطالبوا بإجراء انتخابات حرة، وأيدوا الشقيري لتأييد عبد الناصر له.

واتخذت حركة فتح موقف المتحفظ الحذر من اقامة الكيان على الرغم من تأييدها لفكرة الكيان الفلسطيني، وطالبت بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلاً لها.

انعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٤ في مدينة القدس. وافتتحه الملك الأردني بالحديث عن موقف بلده من قضية فلسطين وتمسكه بوحدة الأردن، معتبراً انعقاد المؤتمر حدثاً مهماً في تاريخ نضال الفلسطينيين لأنه «يشكل نهاية لمرحلة كان فيها الجهد والعمل بالنسبة لابناء فلسطين مشتتاً موزعاً، ولأنه يشكل في الوقت ذاته بداية لمرحلة جديدة يدخل فيها الجهد والعمل طور التجمع والتخطيط والتنظيم».(٤)

وتحدث الشقيزي عن أهمية الكيان وقال:

«إن هدف الكيان الفلسطيني هو تحرير الوطن السليب وليس سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية ولكننا نهدف إلى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية... إن الكيان لا يبنيه الملوك والرؤساء ولا تبنيه الدول العربية ولا الجامعة العربية، إن الكيان الفلسطيني فلسطيني وعربي، إنه فلسطيني البناء، ولكنه عربي الوسائل، والامكانات تقدمها الدول العربية».(٥)

وانتخب المؤتمر الشقيري رئيساً له، وحكمت المصري وحيدر عبد الشافي نائبين للرئيس، واقر الميثاق القومي والنظام الاساسي للمنظمة.

وضع احمد الشقيري مشروع الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الاساسي وقدمهما إلى المؤتمر الفلسطيني الأول وقال عنهما في خطاب الافتتاح:

«انكم لتجدون أيها الاخوة، الهيكل العام للكيان الفلسطيني في مشروعين: الأول الميثاق

القومي، والثاني النظام الاساسي لمنظمة التحرير. وقد وضعت في هاتين الوثيقتين خلاصة تجاربي المتواضعة بشأن قضية فلسطين بالنسبة لشعب فلسطين، وبالنسبة للأمة العربية حكومات وشعوباً وبالنسبة للعالم الدولي. وهذان المشروعان المطروحان أمام المؤتمر الوطني للدرس والمناقشة والتعديل والتبديل، انهما مطروحان للقبول أو للرفض، فأقبلوا ما شئتم، فأن قضية فلسطين هي ملك شعب فلسطين، وإن شعب فلسطين هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة بشأن قضية فلسطين». (٦)

وقال أحمد الشقيري في خطابه الافتتاحي عن منظمة التحرير والنضال الفلسطيني مايلي:

«وإن الشعب الفلسطيني يريد منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون ثورية نضالية فإن شعب فلسطين هو شعب الثوار والاحرار، وقد نختلف في قدراتنا وطاقاتنا شأن جميع الشعوب ولكننا في مجموعنا شعب ثائر وكل فلسطيني منا هو انسان ثائر فمن لم يكن ثائراً لفطرته ونشأته فهو بكارثته ونكبته، وهو ثائر بخبرته وتجربته. اقول بتجربته وخبرته لأن الشعب الفلسطيني قد رأى في الستة عشر عاماً الماصية أن قضية فلسطين ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي وليس لها حل في الأمم المتحدة ولا في المحافل الدولية الأحرى، إن قضية فلسطين لا تحل إلا في فلسطين ولا تحل في فلسطين ألاً بالسلاح والكفاح، ولا تحل في فلسطين إلا بتعبئة الأمة حكومات وشعوباً وفي مقدمتها شعب فلسطين، وكل هذا أصبح واجباً لزاماً أن يهيأ ابن فلسطين لتحرير فلسطين». (٧)

«اما بالنسبة لشعب فلسطين فلا بد لكياننا أن تكون له بداية، بداية نستطيع أن نسير بها من غير انتظار طويل، لهذا فإن صورة الكيان الفلسطيني كما أضعها امامكم ترسم البداية..... وصورة الكيان تتمثل حية في حقائق حية وهذا هو الميثاق أمامكم والنظام أمامكم، الكيان الفلسطيني كتائب فلسطينية مسلحة تشكلها القيادة العربية الموحدة بالتعاون مع الدول العربية. الكيان الفلسطيني صندوق فلسطيني يجبي الاموال بأمانة وينفقها بأمانة وحساباته مفتوحة للشعب. الكيان الفلسطيني مكاتب سياسية في جميع ارجاء العالم لكسب الاصدقاء والتماس العون والمدد أينما وجدناه، الكيان الفلسطيني تنظيم فلسطيني لجميع فئات الشعب اللاجىء والمقيم والطلاب والشباب، الرجال والنساء فالكيان للشعب وفي خدمة الشعب ومفتوح لكل افراد الشعب». (٨)

واختتم الشقيري خطابه بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية حيث قال:

«أعلن بعد الاتكال على الله، باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في هذا اليوم السادس عشر من محرم عام ١٣٨٤ الموافق الثامن والعشرين من أيار (مايو) عام ١٩٦٤ : قيام منظمة التحرير الفلسطينية. قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وامانيه وطريقاً للنصر». (٩)

وكان هدف الشقيري خلال انعقاد المؤتمر ابراز الكيان الفلسطيني من دون استفزاز الاردن وضم المؤتمر مجموعة من الاتجاهات وهي:

المجموعة الأولى: انصار الشقيري المؤيدون له والمقربون منه.

المجموعة الثانية: الناصريون الفلسطينيون. وايدوا الشقيري بسبب علاقاته مع مصر ولكنهم يختلفون معه في الفهم والطرح للكيان الفلسطيني.

المجموعة الثالثة: البعثيون الفلسطينيون، واستندوا إلى تأييد حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية.

المجموعة الرابعة: الفلسطينيون في الأردن من الاعيان والنواب والوزراء والوجهاء وكبار الموظفين في الحكومة الأردنية وهي أكبر المجموعات.

المجموعة الخامسة: وتضم اعضاء المنظمات الفلسطينية المسلحة والتي كانت في طور التأسيس ولم تعلن عن تأسيسها بعد كحركة فتح.

دافع القوميون العرب خلال مناقشات المؤتمر عن وجهة نظرهم القائلة بأن الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين، مقابل وجهة النظر الأخرى التي تقول بأن تحرير فلسطين هو الطريق للوحدة، مما جعل الشقيري يقر صيغة توفيقية جاءت في الميثاق واقر المؤتمر الفلسطيني الأول، قبل أن يتحول إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والمصادقة على الميثاق القومي والنظام الأساسي، وتضمن الميثاق القومي مقدمة وتسعاً وعشرين مادة، بينما تضمن النظام الاساسي احدى وثلاثين مادة.

واعلن الشقيري في الجلسة الختامية في الثاني من حزيران ١٩٦٤ ولادة منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه». وانتهى المؤتمر بانتخاب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية مع منحه كامل الصلاحيات لاختيار اعضاء اللجنة التنفيذية.

وعلق الشقيري على قيام المنظمة قائلاً:

«كان ذلك اليوم ميلاد الكيان الفلسطيني مؤذناً بانبثاق الشخصية الفلسطينية يجسدها قيادة فلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي الفلسطيني وأجهزة اعلامية، وادارية وتنظيمية. وهي الآن تولد من العدم وتبدأ من الصفر، وكل امكاناتها عزم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه وايمان الأمة العربية بقضيتها المقدسة».(١٠)

وبعد شهرين من انتهاء المؤتمر قام الشقيري بتسمية اعضاء أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهم:

د. وليد القمحاوي، عبد المجيد شومان، بهجت أبو غربية، خالد الفاهوم، حيدر عبد الشافي، قاسم الريماوي، عبد الرحمن السكسك، قصي العبادلة، عبد الخالق يغمور، فاروق الحسيني، فلاح الماضي، حامد أبو ستة ونقولا الدر.

وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها في القدس في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٤ . وبدأت مسيرة النضال الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

جاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في اطار الجامعة العربية وموافقة الدول العربية

الاعضاء فيها لسببين:

الأول: تصاعد الخطر الاسرائيلي وحاجة الدول العربية لمؤسسات فلسطينية لمواجهته في كافة المحافل المحلية والعربية والدولية.

والثاني: استجابة الدول العربية لحقيقة سياسية موجودة في أوساط الشعب العربي الفلسطيني لقيادة نضاله لاسترجاع وطنه المحتل وحقوقه المغتصبة.

وايدت الأوساط الفلسطينية اقامة المنظمة واخذت تلتف حولها، إلاّ أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد أصدر في بادىء الأمر بياناً حول المؤتمر التأسيسي في القدس جاء فيه «انه لا يعبر عن مطامح وتطلعات الجماهير الفلسطينية، فقد أعدَّ بوحي عقلية مساومة حاولت أن تشق طريقها للعمل في ظل رضاء قوى لا يهمها من أمر فلسطين شيئاً».(١١)

ولكن الاتحاد العام لطلبة فلسطين اعلن فيما بعد تأييده لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ودعا ابناء فلسطين إلى الانضمام إليها.

واعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين نفسه جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وخلاصة القول: أبدى الشعب العربي الفلسطيني تأييده لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والتفافه حولها، واستعداده لدعمها بالغالي والنفيس، بالرغم من وجود بعض المآخذ على قيادتها وأساليب العمل فيها، ما عدا الهيئة العربية العليا التي اعلنت عدم الاعتراف بها، وذلك في بيان اصدرته في بيروت في ١٠ حزيران ١٩٦٤ جاء فيه:

«لقد سعت الهيئة العربية العليا لفلسطين وطالبت منذ عام ١٩٥٠، بإنشاء الكيان الفلسطيني وثابرت على سعيها.... فلما اصبح الكيان مطلباً شعبياً عاماً للفلسطينيين، وافقت الدول العربية على انشائه واقرت الجامعة العربية في دورتها الاربعين حق الشعب الفلسطيني في انشاء كيانه بالطرق الديمقراطية الانتخابية. غير انه بذلت بعد ذلك مساع مشبوهة لاستبعاد مبدأ الانتخاب وانشاء الكيان عن طريق الفرض والتعيين... فمن أجل ذلك كله تعلن الهيئة العربية العليا للرأي العام العربي عامة والفلسطينيين خاصة عدم الاعتراف باجتماع القدس وبكل ما نجم عنه من مقررات واجراءات».(١٢)

وعندما انعقد مؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية في ايلول ١٩٦٤ قال الامير فيصل في المؤتمر بأن السعودية لا تعارض انشاء الكيان الفلسطيني وإنما تتحفظ على الطريقة التي تم بها انشاؤه. ذلك أن السعودية تعتقد أن قرار الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الأول لم يطلب من الشقيري تشكيل المنظمة بل طلب منه تقديم دراسة حول الكيان الفلسطيني للزعماء العرب عندما يلتقون في مؤتمر القمة الثاني كما أن السعودية أصرّت على ضرورة اجراء انتخابات لاختيار اعضاء المجلس الوطني. ووافق مؤتمر القمة الثاني على الاعتراف بمنظمة التحرير ورحبوا بها، وعومل الشقيري كرئيس للمنظمة وليس كمندوب لفلسطين في الجامعة العربية، ووافقوا على قرار المنظمة بإنشاء جيش

التحرير الفلسطيني، وبالتالي تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد حصلت على الاعتراف العربي بها، بعد أن حصلت على الاعتراف الفلسطيني في مؤتمر القدس التأسيسي.

إن الدور الأساسي في تأسيس المنظمة يعود إلى الشقيري وجمال عبد الناصر والتأييد الشعبي الفلسطيني والعربي والموافقة والدعم العربي الرسمي لها.

باشـرت المنظمـة عمـلها بتأسيس جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة قبل نهاية عام ١٩٦٤ وفتحت لها مكاتب في الدول العربية واشتركت في قمة عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٦٤ .

واعطت ثورة الثامن من اذار عام ١٩٦٣ في سورية العمل الفلسطيني السياسي والعسكري دعماً ودفعاً إلى الامام.

وحدد الشقيري في عمان بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٦٥ المبادىء العشرة التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية:

أولاً ــ إن الهدف الأول والأخير لمنظمة التحرير الفلسطينية هو تحرير الوطن السليب فلا تسوية ولا تصفية ولا صلح ولا مفاوضة ولا تعايش مع اسرائيل.

ثانياً ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل ارادة الشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه وتقرير مصيره سواء في ذلك أبناء فلسطين أينما كانوا في الوطن أو في المهجر.

ثالثاً ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية لها شخصية نابعة من ضمير الشعب الفلسطيني. فهي ليست جهازاً رسمياً من أجهزة الأردن كحكومة ولا تتدخل في شؤون الحكومة الأردنية من قريب أو بعيد وكذلك فإنها لا تتدخل في شؤون الدول العربية الأخرى.

رابعاً ــ تلتزم المنظمة على الدوام بالابتعاد عن الخلافات العربية ولكن إذا كان موضوع الخلاف هو قضية فلسطين فمن الطبيعي أن تكون المنظمة حيث تكون مصلحة القضية الفلسطينية.

خامساً ــ إن المنظمة جهاز شعبي يخطط سياسته وينفذها مستلهماً بذلك هدف التحرير ومبادىء الميثاق الفلسطيني وهذه السياسة تضعها منظمة التحرير الفلسطينية بنفسها فلا تضعها الحكومة الاردنية ولا أية حكومة عربية أخرى.

سادساً ــ الأردن هو وطن المنظمة شعب الأردن هو شعب المنظمة وتحرص المنظمة على التعاون مع الحكومة الاردنية إلى أبعد حدود التعاون في نطاق هدف التحرير.

سابعاً ــ إن فلسطين الكبرى أصابتها تجزئة عام ١٩١٩ بسلخ الضفة الشرقية وأصابها التقسيم الشنيع عام ١٩٤٧ باقامة اسرائيل، وإن عودة الضفة الشرقية إلى الوطن الأم عقلاً وضميراً روحاً وجسداً هو خطوة أساسية نحو عودة الوطن السليب بالكفاح الواحد بتصفية اسرائيل.

ثامناً ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تذوب في الكيان الأردني الرسمي وستظل المنظمة باقية حتى يتم تحرير الوطن السليب وحينئذ يقرر الشعب مصيره ومصيرها.

تاسعاً ـــ إن الحكومة والمنظمة في الأردن جهازان مستقلان الأول يعمل على الصعيد الرسمي والثاني يعمل على الصعيد الشعبي، وهما أشبه بالرئتين للجسد الواحد وفي اسرائيل تعمل الحكومة والوكالة اليهودية جنباً إلى جنب من غير تعارض ولا تصادم ويقع على الحكومة الأردنية والمنظمة واجب قومي كبير في خلق جو أخوي للتعاون الصادق.

عاشراً ـــ إن قيام الاجهزة الرسمية والشعبية في الوطن الواحد هو ما تتبعه جميع الشعوب التي تسعى لتحقيق الاهداف الكبيرة وتحرير الوطن السليب هو أكبر أهداف الأمة العربية وأقدسها وما دامت المنظمة مصممة على أن تقتصر جهودها على هدف التحرير فعلى الحكومات العربية والأردن في الطليعة أن يفتح للمنظمة جميع آفاق العمل الجدي في الميادين العسكرية والسياسية والتنظيمية والمالية.[١٣]

الميثاق القومي والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطينياً، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وعربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني، ووصلت المنظمة إلى هذه المكانة بسبب النضال الشاق والصعب والطويل الذي دفع ثمنه الشعب الفلسطيني والأمة العربية بعشرات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين والمبعدين والمشردين.

مرت منظمة التحرير الفلسطينية بالعديد من المشاكل والازمات ليست مع العدو الاسرائيلي والولايات المتحدة الامريكية فحسب وانما دائماً أيضاً في المجالين الفلسطيني والعربي، مما أثر على عمل وفعالية مؤسسات المنظمة وهيئاتها ومكاتبها المختلفة.

وقبل الحديث عن المراحل السياسية التي مرت بها المنظمة ومواقفها وممارساتها لابد من الحديث عن اطر المنظمة القيادية.

احتوى الميثاق القومي الفلسطيني على مقدمة وتسعاً وعشرين مادة. وجاء في مقدمتها ما يلي: «نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته.... نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار، وعملت على تشريده واغتصاب دياره وأراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته، فما استكان أو لانت له قناة. نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته... استناداً إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي اقرته الاعراف والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة... نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه، ونقسم على تحقيقه».(١٤)

تنص المادة الأولى من الميثاق القومي على أن فلسطين «وطن عربي، بينما تنص المادة الثالثة على أن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وتتناول المادة الخامسة الشخصية الفلسطينية وتعرّف المادة السادسة من هم الفلسطينيون والمادة السابعة من هو اليهودي. وتنص المادة الثامنة على تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية. وتنص العاشرة على أن يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات. والحادية عشرة على ايمان الشعب الفلسطيني بالوحدة، والثانية عشرة تنص على العلاقة بين الوحدة والتحرير. والرابعة عشرة تعتبر تحرير فلسطين واجباً قومياً تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني. وتنص المادة الخامسة عشرة بالناحية الدينية، لوجود الاماكن المقدسة فيها. وتنص المادة السادسة عشرة على أن تحرير فلسطين عمل من أعمال الدفاع عن النفس

ضـد العدوان الصهيوني الواقع عليه. وتناولت المادة السـابعة عشرة اسرائيل والتقسيم الصهيوني. واعتبرت المادة التامنة عشرة أن وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما باطل. وتعرف المادة التاسعة عشرة الصهيونية. وتنص المادة الثانية والعشرون على التعايش وترفض التعايش مع الاحتلال والعدوان والاستعمار. وتشترط للتعايش شرعية الوحود.

وتعتبر المادة الخامسة والعشرون أن المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني. والمادة السابعة والعشرون على علم المنظمة وقسم ونشيد. وتنص المادة التاسعة والعشرون على تعديل الميثاق وتنص على عقد جلسة خاصة للتعديل، بينما يمكن تعديل النظام الاساسي في أية جلسة من جلسات المجلس الوطني».

واحتوى النظام الاساسي للمنظمة على خمسة أبواب. واشتمل:

الباب الأول على أربع مواد تتناول العضوية في المنظمة، وتعتبر المادة الرابعة أن الفلسطينيين جميعاً اعضاء طبيعيون في المنظمة.

وتنص المادة الثانية على أن المنظمة تباشر مسؤولياتها وفق مبادىء الميثاق القومي واحكام النظام الاساسي، وتربط المادة الثالثة العلاقات داخل المنظمة على اساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني.

وتناول الباب الثاني تكوين المجلس الوطني وصلاحياته وأسلوب عمله بدءاً من المادة الخامسة حتى المادة الثانية عشرة.

ونصت المادة السابعة على أن المجلس الوطني هو السلطة العليا للمنظمة وهو الذي يضع سياستها ومخططاتها وبرامجها.

وحددت المادة الثالثة مدة المجلس بثلاث سنوات، على أن ينعقد مرة كل سنة، في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع اعضائه.

ونصت المادة التاسعة أن يكون للمجلس مكتب رئاسة يتكون من الرئيس ونائبين له وأمين عام ينتخبهم المجلس.

وتطرق الباب الثالث إلى اللجنة التنفيذية وتكوينها وصلاحياتها من المادة الثالثة عشرة وإلى المادة الحادية والعشرين. ونصت المواد على أن ينتخب المجلس الوطني من بين اعضـائه رئيس اللجنـة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار اعضائها، مما أدى إلى تفرد رئيس اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير وإلى غياب القيادة الجماعية والاساءة إلى الأسس والاساليب الديمقراطية. وحددت المادة الرابعة عشرة اعضاء اللجنة التنفيذية بخمسة عشر عضواً بمن فيهم الرئيس. وحددت المادة الخامسة عشرة بأن اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة واعضاءها متفرغون للعمل. وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني.

وتنـاولت المـادة السـادسـة عشـرة مسـؤوليات اللجنة التنفيذية وتتضمن تمثيل الشعب

وترحب الأوساط الصهيونية بمثل هذه اللقاءات لانها تزيد من الخلافات الفلسطينية ــ الفلسطينية، والفلسطينية العربية، وتجعل الوحدة الوطنية الفلسطينية من الأمور المستحيلة وتدخل اليأس والقنوط في بعض أوساط الجماهير الفلسطينية والعربية، وتبعث الأمل في نفوس الصهاينة داخل الكيان الصهيوني وخارجه وستزيد من هجرة اليهود لاسرائيل وتقلل من مغادرتهم لها وستساهم في تحقيق المخطط الصهيوني في الوطن العربي.

ويعتقد الصهاينة ان مثل هذه اللقاءات ستفتح الأبواب على مصراعيها للقاءات عربية رجعية ــ اسرائيلية وعلى الأرض العربية مثل لقاء الحسن ــ بيريز على أرض المغرب العربي، وبالتالي ستعود إلى القضاء على المقاطعة العربية لاسرائيل وربما اعتراف بعض الدول العربية بها.

٢٤٨

الفلسطيني والاشراف على تشكيلات المنظمة واصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات على أن لا تتعارض مع الميثاق أو النظام الاساسي.

ونصت المادة السابعة عشرة على أن تكون مدينة القدس المقر الدائم للجنة التنفيذية، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً. وتناولت المادة الثامنة عشرة دوائر المنظمة.

وتناول الباب الرابع من المادة الثانية والعشرين إلى التاسعة والعشرين التشكيلات العسكرية والموارد المالية.

واحتوى الباب الخامس على المادتين، الثلاثين والحادية والثلاثين، ونصت الثلاثون على أن يصبح المؤتمر الفلسطيني الأول المجلس الوطني الأول، ونصت المادة الحادية والثلاثون على أن تكون فترة المجلس الوطني الأول سنتين ابتداءً من ٢٨/ ٥/ ١٩٦٤ .

الأطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياساتها ومخططاتها وبرامجها . وتدوم مدة المجلس ثلاث سنوات ، ويعقد دورة واحدة سنوياً ، أو دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس . وينعقد المجلس في القدس أو غزة أو أي مكان آخر حسب الظروف . وللمجلس مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس في بدء انعقاده . ويجري انتخاب أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية .

ونظراً للظروف الفلسطينية والعربية التي يعيشها الشعب الفلسطيني لم يجر على الاطلاق انتخاب أعضاء المجلس انتخاباً مباشراً من قبل الشعب الفلسطيني وانما جرى تعيينهم بموجب أسلوب تضعه اللجنة التنفيذية للمنظمة(١٥) .

وينظر المجلس في دورة انعقاده العادية في:

أ ــ التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة وأجهزتها .

ب ــ التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية .

ج ــ الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس .

د ــ أي مسائل أخرى تعرض عليه .

ويشكل المجلس اللجان الضرورية لتسيير أعماله . وتقدم توصيات اللجان للمجلس ويناقشها ويصدر قراراته بشأنها . ويكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه ، وتتخذ قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين .

اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد ، وأعضاؤها متفرغون للعمل ، وتقوم بتنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني ، وتكون مسؤولة أمامه ، مسؤولية تضامنية وفردية .

تتولى اللجنة التنفيذية تمثيل الشعب الفلسطيني والاشراف على تشكيلات المنظمة واصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات بتنظيم أعمال المنظمة ، على ألاّ تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي ، وتنفذ السياسة المالية للمنظمة واعداد الميزانية .

وتباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني .

ويكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس ، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً(١٦). انتقل مقر اللجنة التنفيذية الدائم بعد احتلال اسرائيل لمدينة القدس إلى عمان ، وبعد أحداث أيلول إلى دمشق وبعد الخروج من بيروت إلى تونس .

وانشأت اللجنة التنفيذية بموجب المادة ١٨ من النظام الأساسي للمنظمة الدوائر التالية:

الدائرة السياسية ، الدائرة العسكرية ، دائرة شؤون الوطن المحتل، الصندوق القومي الفلسطيني ، دائرة الاعلام ، دائرة التنظيم الشعبي ؛ دائرة التربية والتعليم العالي ، دائرة الثقافة ، دائرة الشؤون الاجتماعية ، الدائرة الاقتصادية ، دائرة العلاقات القومية ودائرة شؤون العائدين . . .

ويشرف على كل دائرة عضو لجنة تنفيذية بمثابة رئيس ومدير عام والعدد اللازم من الموظفين وتعطي المادة ١٨ من النظام الأساسي للجنة التنفيذية انشاء أية دائرة جديدة تراها ضرورية ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية .

وتتألف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً . ويتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها ، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

ومن أهم السمات الأساسية للجنة التنفيذية في عهد مؤسس المنظمة أحمد الشقيري وعهد ياسر عرفات طغيان الفردية وغياب وفقدان القيادة الجماعية على قراراتها وممارساتها ومواقفها .

الصندوق القومي الفلسطيني

أنجز المؤتمر الفلسطيني الأول الذي انعقد في منتصف أيار عام ١٩٦٤ في مدينة القدس العربية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، اللجنة التنفيذية ، المجلس الوطني جيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي الفلسطيني .

يعتبر الصندوق القومي الفلسطيني بموجب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن جميع أموال المنظمة ، وتأمين الموارد وصرفها وفق الأصول المرعية وتدقيق حساباتها .

وينتخب المجلس الوطني مباشرة من بين أعضائه ، رئيس مجلس ادارة الصندوق ، ويصبح فور انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية . ويتكون مجلس ادارة الصندوق من أعضاء لا يقل عددهم عن

أحد عشر ، تعينهم اللجنة التنفيذية للمنظمة .

وكان عبد الحميد شومان ، رجل المال العربي المعروف ، أول رئيس للصندوق من عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩ ، وخالد اليشرطي من عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ، د . زهير العلمي من ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ، د . يوسف صايغ من ١٩٧١ ــ ١٩٧٤ ، والدكتور وليد القمحاوي وحنا ناصر وجاويد العصين.

ان التبرعات التي يقدمها الشعب الفلسطيني والضرائب التي يدفعها والتي شكلت منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٧٤ نسبة ٨٠ ٪ من ميزانية المنظمة هما المورد الأساسي للصندوق . تليها المخصصات التي تقرر ان تدفعها الدول العربية بموجب مؤتمرات القمة .

عندما تأسست المنظمة لم يكن لدى الشعب الفلسطيني مؤسسات ، بدأت بالعلم فحددته ورفعته وانشأت المكاتب ومراكز الأبحاث والتخطيط والمؤسسات الاعلامية وفتحت معسكرات التدريب وتوسعت في فتح المكاتب وارسال الوفود والبعثات لتقول للعالم ان الشعب العربي الفلسطيني لم يمت ولم ينقرض ولن يتخلى عن حقوقه الوطنية بما فيها حقه في العودة إلى وطنه .

وبعد مرور ثلاث سنوات أصبح للمنظمة مؤسسات مدنية وعسكرية ومكاتب عديدة إلى ان جاءت حرب حزيران العدوانية وأدت إلى انطلاقة الثورة الفلسطينية ، مما زاد من الأعباء الملقاة على عاتق الصندوق القومي ، كدعم الكفاح المسلح وتقديم معاشات شهرية لأسر الشهداء والمصابين ، وتغطية نفقات المكاتب والمؤسسات ، وتمويل خطط وبرامج توعية الرأي العام العالمي بعدالة القضية ، وتقديم المساعدات المالية لدعم الصمود في الوطن المحتل وتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني في لبنان لمواجهة غارات واعتداءات اسرائيل المتكررة وتتألف موارد الصندوق من الضريبة الثابتة على الفلسطينيين الذين يعملون في البلدان العربية والمساعدات المالية التي تقدمها الحكومات العربية والصديقة وتبرعات أبناء الأمة العربية .

وتقرر اللجنة التنفيذية للمنظمة مقر الصندوق القومي وفروعه .

جيش التحرير الفلسطيني

أسس المجلس الوطني الفلسطيني الأول جيش التحرير الفلسطيني وأقر مؤتمر القمة العربي الثاني في ١٠ أيلول ١٩٦٤ تشكيله ، كما أيد رؤساء الحكومات العربية في البيان الذي أصدروه في ١٩٦٥/١/١٢ اقامة منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير وتقديم المساعدة لهما للنهوض بواجبهما المقدس وأصبح وجودهما جزءاً لا يتجزأ من الواقع العربي ، مما أزعج اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية .

عقدت حكومة العدو الاسرائيلي اجتماعاً طارئاً تحدثت فيه غولدا مائير وزيرة الخارجية وقالت: « ان اسرائيل تنظر بقلق شديد إلى قرار مؤتمر القمة العربية الخاص بانشاء جيش التحرير الفلسطيني »[١٧] . وصرح اسحق رابين رئيس أركان العدو آنذاك وقال:

« ان تشكيل جيش فلسطين يشكل خطراً سياسياً ، كما يشكل في المستقبل خطراً عسكرياً».[١٨] وأعلن دين رسك، وزير الخارجية الأميركي انه تلقى رسالة من يهود اميركا يقولون فيها: « ان انشاء قوات مسلحة من اللاجئين العرب هو تدمير لاسرائيل وتهديد خطير للسلام في الشرق الأدنى ، ولهذه الدلالة مضاعفاتها الخطيرة ويجب كبحها »[١٩]؟

ان تأسيس جيش التحرير الفلسطيني في العاشر من أيلول ١٩٦٤ كان نتيجة لنضالات الشعب العربي الفلسطيني وتأييد الحكومات والأمة العربية له وتجسيداً لأماني وآمال الأمة العربية في محاولة منها لرد على نكبة عام ١٩٤٨ واغتصاب فلسطين ، ويتماشى مع مبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في لجوء الشعوب المضطهدة إلى الكفاح المسلح لنيل استقلالها وحقها في تقرير المصير فوق تراب وطنها واقامة السلطة الوطنية المستقلة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين .

آمن الشقيري بأنه ما دامت منظمة التحرير تعمل على تحرير فلسطين وان هدفها الأساسي استعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة ، فلا معنى لوجودها من دون وجود جيش كأداة لتحقيق هذا الهدف . وأخذ الشقيري موافقة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الثاني على تأسيس وحدات عسكرية فلسطينية في الدول العربية المحيطة بفلسطين وفي العراق .

وبدأت الاستعدادات في قطاع غزة وسورية والعراق لفتح معسكرات التدريب والكليات الحربية أمام الفلسطينيين . وبدىء فوراً بفتح المعسكرات في قطاع غزة لتدريب الشباب واعتبرت المنظمة . ١/ أيلول ١٩٦٤ تاريخاً رسمياً لتأسيس جيش التحرير الفلسطيني .

اصدرت سورية مرسوماً يلزم الفلسطينيين بأداء خدمة العلم في الجيش السوري ، عدا عن انخراط عدد من الشباب الفلسطيني في الجيش السوري منذ عام ١٩٤٩ وأعلنت سورية فرز كتيبة الفدائيين ٦٨ من الجيش العربي السوري لتكوين جيش التحرير الفلسطيني. وسلم اللواء وجيه المدني قائد جيش التحرير العلم الفلسطيني لأول كتيبة فلسطينية في سورية في ١٩٦٥/٥/٣ ، وأطلق على القوات الفلسطينية في سورية اسم قوات حطين.

ووافق مجلس الوزراء السوري على اعفاء المستوردات الحربية العائدة لجيش التحرير من الجمارك والرسوم وقررت الحكومة العراقية قبول طلبات التطوع في جيش التحرير الفلسطيني من الشباب الفلسطيني المقيم في العراق اعتباراً من ١٩٦٥/٦/١٥ (تشكل جيش التحرير الفلسطيني في العراق ابان حكم الرئيس عبد الكريم قاسم في عامي ١٩٦٠ ـــ ١٩٦١). كما صدر مرسوم باعفاء المعدات والأسلحة الحربية للجيش من الجمارك والرسوم. وسميت قوات الجيش في العراق « قوات

القـادسيـة ». وأعلن في قطـاع غزة التجنيد الاجبـاري وتشكلت قوات عين جالوت. وجرى الاحتفـال في ١٠/٩/١٩٦٥ بالذكرى الأولى لانشـاء جيش التحرير الفلسطيني وغضب عبد الناصر عندما علم ان الشقيري اتفق مع الصين على شحن أسلحة للجيش عن طريق الاسكندرية ، دون استشارته.

وقامت على رأس القوات الثلاث القيادة العامة لجيش التحرير الفلسطيني بالقاهرة المكونة من القائد العام للجيش ورئيس هيئة الأركان ورؤساء أجهزة القيادة من شعب وادارات مختلفة[٢٠].

وواجه جيش التحرير بعد ثلاث سنوات من تأسيسـه في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، حرب حزيران العدوانية ، وتصدى أفراده في قطاع غزة لقوات العدو الاسرائيلي وكبدوها خسائر فادحة ، وأظهروا شجاعة فائقة في مواجهة القوات الاسرائيلية وتحولت قوات عين جالوت إلى خلايا للمقاومة الشعبية ضد القوات الاسرائيلية داخل قطاع غزة وفي اسرائيل.

أدت هزيمة حزيران في حرب حزيران العدوانية التي أشعلها العدو الاسرائيلي بدعم وتأييد كاملين من الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية ويهود العالم إلى اندلاع الكفاح المسلح وتصاعد العمليات الفدائية في مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلية.

وأدى تصاعد العمل الفدائي وبروز العديد من المنظمات الفدائية إلى تبني جيش التحرير القيام بعمليات فدائية فشكل في شباط ١٩٦٨ قوات التحرير الشعبية ، لتكوين أداة جيش التحرير في العمل الفدائي ولكي يتعاون الجيش مع المنظمات الفدائية في هذا المجال.

دخلت قوات القـادسيـة مع الجيش العراقي إلى الاردن على اثر حرب اسـرائيل العدوانية وبقيت في الاردن حتى عام ١٩٧١ ، حيث خرجت منه وتمركزت في سورية.

بدأت الخلافات تظهر بين قيادة الجيش وقيادة عرفات منذ أن تولى عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمـة ، فاتخذت اللجنـة التنفيذية قراراً باعفاء القائد العام للجيش من منصبه عام ١٩٦٨ ، وأصدرت العديد من القرارات في عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ .

ومن أهم الأعمال القتالية التي نفذتها في هذه المرحلة من مسيرة الجيش بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ كل من قوات القادسية وقوات التحرير الشعبية بالاشتراك مع بعض المنظمات الفدائية ضد العدو الصهيوني معركة الكرامة وعمليتا الحزام الأخضر والبكر »[٢١]

ولعبت سورية دوراً كبيراً « في دعم هذا الجيش وتقديم أقصى ما يمكن من المساعدة ، من تأهيـل عسكري لكوادره على كافة المستويات وفي مختـلف الاختصـاصـات ، وامداده بالعتاد والأسلحة والذخائر المختلفة ، كل ذلك بهدف رفع القدرة القتالية للقوات وتمكينها من أداء واجبها بصورة فعالة ، تعمل جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة في الدول العربية على ازالة آثار عدوان حزيران ١٩٦٧ وتحرير الأرض المحتلة »[٢٢].

وتحولت قوات التحرير الشعبية المتواجدة في الاردن عام ١٩٧٢ إلى قوات نظامية ، واتخذت من عمان مقراً لها ، وجرى تعيين قائد قوات ورئيس أركان. وتشكلت في لبنان كتيبة مصعب بن عمير واتخذت من النبطية مقراً لها.

واشتركت قوات جيش التحرير في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ على الجبهتين السورية والمصرية ، حيث كانت ضمن الخطط العسكرية القتالية للجيشين العربيين المصري والسوري. كما اشترك الجيش في حرب الاستنزاف التي تلت حرب تشرين في الجولان.

ومنحت القيادة السورية أربعة وعشرين ضابطاً أوسمة مختلفة مكافأة لهم على بطولاتهم وتضحياتهم في حرب تشرين.

ونفذ جيش التحرير مهمة قومية في لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حيث دافع عن عروبة لبنان وعن حياة أبناء الشعب الفلسطيني. وساهم في افشال مخططات هيمنة الانعزاليين وافشال مخططات تقسيمه إلى جانب القوات السورية لوقف نزيف الدم وللحفاظ على وحدة لبنان أرضاً وشعباً وللدفاع عن المخيمات. واعتباراً من تشرين الأول ١٩٧٨ أصبح جزءاً من مهمة قوات الردع العربية في لبنان ضمن نطاق المهمة التي أنيطت بالقوات السورية.

ومنذ عام ١٩٧٦ أوقف ياسر عرفات مخصصات جيش التحرير ، إلا أن سورية تبنت دعم الجيش ومساعدته في دوره النضالي وقاتل الجيش ببسالة ابان حرب اسرائيل العدوانية على لبنان عام ١٩٨٢ دفاعاً عن شعبه وأمته جنباً إلى جنب مع قوات المنظمات الفدائية والقوات السورية واللبنانية ابان حصار بيروت ، وتصدى لقيادة عرفات المنحرفة في شمال لبنان والتي أشعلت الاقتتال الفلسطيني ــ الفلسطيني، والفلسطيني ــ العربي تمهيداً لقبولها بالشروط الاسرائيلية.

وحدثت تطورات نوعية في تسليح وتدريب الجيش فأدخلت قيادة الجيش الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وراجمات الصواريخ والهاونات الثقيلة ، مما جعله يقاتل ابان الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بكفاءة عالية.

يجسد جيش التحرير الفلسطيني الوحدة الوطنية الفلسطينية ويلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني. وهو أحد الأطر الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتربطه مع الدول العربية المتواجد على أراضيها اتفاقيات تحدد طبيعة العلاقة فيما يتعلق بشؤون الجيش العسكرية والقانونية.

المجلس المركزي الفلسطيني

أقرت الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني تشكيل المجلس المركزي للمنظمة لمتابعة قرارات المجلس الوطني والمساهمة في تنفيذها ، وكهمزة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وبرئاسة

رئيس المجلس الوطني.

واتخذت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ قراراً ينص على تشكيل المجلس المركزي للمنظمة من ٣٢ عضواً و٦ من المراقبين وذلك على النحو التالي:

ـــ رئيس المجلس الوطني وعشرة أعضاء من اللجنة التنفيذية.

ـــ فتح (٤) ، و(٢) لكل من منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية.

ـــ (١) لكل من الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة ، جيش التحرير الفلسطيني ، اتحاد العمال ، اتحاد المعلمين ، اتحاد المرأة واتحاد الطلبة.

واتخذت اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠ القرار رقم ٧٤/٨٩ تم بموجبه تشكيل المجلس المركزي من ٤٣ عضواً و٦ من المراقبين.

ورفعت اللجنة التنفيذية أعضاء المجلس المركزي إلى ٥٩ ثم إلى ٧٠ عضواً.

وبناء على قرار اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٨٣/٧/٥ رقم ٨٣/٩٤ ارتفع أعضاء المجلس المركزي إلى ٨١ عضواً على النحو التالي:

(٤) لرئاسة المجلس الوطني ، (٢٠) لفصائل المقاومة: (٦) لفتح ، (٢) للصاعقة ، (٢) للشعبية ، (٢) للديمقراطية ، (٢) للقيادة العامة ، (٢) للنضال الشعبي ، (٢) للعربية و(٢) لجبهة التحرير الفلسطينية.

(٨) للاتحادات الشعبية ، (١٢) من المستقلين في الأردن ، (٩) من المستقلين في لبنان ، (٥) من المستقلين في سورية ، (١) من المستقلين في مصر.

الباب الثاني

الفصل الثالث

ياسر عرفات البداية والنهاية

من التوريط إلى التسوية

تأسيس حركة فتح

أدت العمليات الفدائية التي كان يشرف عليها الشهيد مصطفى حافظ في مطلع الخمسينات بمساعدة الجيش المصري ، وعمليات التسلل التي كان يقوم بها لاجئون فلسطينيون داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ إلى انتشار فكرة العمل الفدائي في أوساط الشعب الفلسطيني لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهز بن غوريون ، رئيس الوزراء الاسرائيلي العمليات الفدائية في عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ التي كانت تنطلق من غزة باشراف ومساعدة الجيش المصري وتأميم مصر لقناة السويس ، وأشعل حرب السويس العدوانية بالتعاون والاشتراك مع فرنسا وبريطانيا.

عانى الفلسطينيون في قطاع غزة معاناة شديدة من جراء الاحتلال الاسرائيلي والمجازر الجماعية التي ارتكبتها قوات الاحتلال وممارساتها الوحشية والهمجية ، مما أنعش في أوساطهم فكرة اللجوء إلى العمل الفدائي لمواجهة سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية والعنصرية.

تشكلت النواة الأولى لحركة فتح في قطاع غزة في مطلع الستينات من عدد من الوطنيين الفلسطينيين ذوي الاتجاهات والانتماءات الدينية ، وسرعان ما انضمت إليها عناصر فلسطينية ذات اتجاه قومي وديني تعمل في دول الخليج.

برزت في تلك الفترة تجربة حرب التحرير في الجزائر كنموذج للنضال الفلسطيني باستخدام الكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين بالاعتماد على الشعب الفلسطيني.

رافق بدايات بلورة حركة فتح قيام الوحدة بين مصر وسورية وصعود مكانة حزب البعث والناصرية وحركة القوميين العرب، مما صعّد النزعة الاقليمية التي رفعها المؤسسون في الحركة ذوي الاتجاهات الدينية في اسقاط العمق القومي للنضال الوطني الفلسطيني تحت شعار « احياء الكيانية الفلسطينية والشخصية الفلسطينية والقرار الفلسطيني المستقل ».

وينتمي المؤسسون في حركة فتح إلى الفكر الديني والقليل منهم إلى الفكر القومي والتقوا جميعاً على برنامج الحركة لتحرير فلسطين من الصهيونية بالكفاح المسلح .

« قبل أن تتأسس حركة فتح كان كل من الأخوة التالية أسماؤهم أعضاء في « جماعة الاخوان المسلمين »:

١ ـــ خليل الوزير (أبو جهاد) . ٢ ـــ صلاح خلف (أبو إياد) ٣ ـــ كمال عدوان . ٤ ـــ علي الحسن . ٥ ـــ هاني الحسن . ٦ ـــ محمود يوسف النجار (أبو يوسف) . ٧ ـــ ورفيق النتشة.

وكان ياسر عرفات بميوله الوطنية والدينية صديقاً للاخوان . وقد نجح مع أبي اياد في قائمة اتحاد طلاب فلسطين بالقاهرة بدعم من جماعة الاخوان »(٢٣) .

وكان خالد الحسن (أبو السعيد) ينتمي إلى حزب التحرير الاسلامي ، بينما انتسب فاروق القدومي وخالد اليشرطي ومحمد أبو ميزر وسميح أبو كويك إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

ان الاختلاف الفكري لمؤسسي حركة فتح وقيادييها ، جعل الحركة تفتقد إلى وحدة الموقف السياسي والتنظيمي ، وبالتالي أخذت الخلافات والتناقضات داخل الحركة بالظهور بشكل دائم حول الموقف من القضايا السياسية الراهنة ، وقادت إلى عدم توفر وحدة الموقف الفكري والسياسي للحركة ، وبروز الاتجاهات العديدة داخل الحركة ، مما جعل قيادة فتح وبشكل خاص ياسر عرفات تعتمد على أجهزة الأمن لتحقيق أهدافها وهي:

- جهاز أمن الـ ١٧ (ويتبع ياسر عرفات) .
- الأمن الموحد (أبو إياد) .
- الأمن المركزي (أبو الهول) .
- الأمن العسكري (أبو الزعيم) .
- أجهزة أمن الأقاليم .

وتعمل جميع أجهزة الأمن لخدمة توجهات وممارسات ومواقف ورغبات ياسر عرفات . أما بالنسبة للتمويل ، فلقد أعطى الشعب الفلسطيني والأمة العربية والحكومات العربية والاسلامية والصديقة للثورة الفلسطينية ما لم تعطه على الاطلاق لثورة من الثورات ، ولا يعرف أحد غير عرفات وحده من أين أتت وتأتي الأموال والمساعدات ، وهو الوحيد الذي يتصرف بالأموال التي ترد إلى مساعدة الشعب العربي الفلسطيني ودعمه .

وجعلت قيادة فتح الراتب الشهري للكوادر والعناصر أقل بكثير مما يحتاج إليه في الشهر لكي تجبره على اللجوء إليها طلباً للمساعدة المالية ، لكي تربطه بها لقاء الأموال التي يتلقاها ، فكانت رواتب كبار العاملين في مكاتب منظمة التحرير قليلة ، مما دفع بغالبيتهم اللجوء إلى ياسر عرفات .

« كانت مخصصات الجميع دائماً أقل بكثير من احتياجاتهم حتى بالحد الأدنى ، وكان كما يبدو ثمة مخطط مبرمج يترك الأمور على هذه الشاكلة حتى يضطر العنصر للجوء إلى المسؤول لحل

مشكلاته المعيشية ، وكان المسؤول بدوره يلجأ إلى هذا القائد أو ذاك لتأمين احتياجاته »(٢٤) .

وكانت الأموال ولا تزال في قبضة عرفات مما جعله ينجح في شق معظم الفصائل الفلسطينية واستمالة عناصر قيادية منها ، كما أصبح الامبراطور المتوج في اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية والادارية في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فهو الوحيد صاحب القرار ، لأنه يملك المال .

وأخذت مظاهر البذخ والترف والاسراف والانحراف الخلقي والمسلكي تظهر وتلحق بالعديد من المسؤولين والعناصر ، ولحقت ظاهرة الافساد والفساد بمعظم الأجهزة والمؤسسات ، وقاموا بممارسات خطيرة وارتكبوا الأخطاء القاتلة والمميتة . ويقوم كل مسؤول أو رئيس جهاز أو مؤسسة بحماية اتباعه من المحاسبة والدفاع عنهم وحمايتهم عندما يكتشف أمرهم .

أما بالنسبة لتسمية الحركة باسمها المعروف يقول ياسو عرفات ما يلي:

« وفي الكويت ، وفي الخليج أعلنت فتح . قبل ذلك لم يكن اسمها فتح وانما كنا نطلق اسماً لنضع وبجمّع النضال الفلسطيني تحت اسمائه المختلفة في غزة وفي سورية وفي الضفة الغربية وفي مصر . ولكن أول ما أتفق على اسم فتح كان في الكويت . . . . . الحقيقة أنا الذي اقترحته بالفعل . هو اسم: حركة تحرير وطني فلسطيني ح .ت .و .ف حذفت الواو . وقلبت الأحرف لتكون فتح » .

« انا فتحنا لك فتحاً مبيناً . ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر . . . وبدأنا بعد ذلك في تجميع الأسلحة والتدريب لاعداد الثورة التي انطلقت ليلة ١٩٦٤/١٢/٣١ »(٢٥) .

حددت فتح تصورها لمعركة تحرير فلسطين في بيان جاء فيه:

« العمل من خلال ارادة فلسطينية حرة في الفكر والقول والعمل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي ، واعتبار معركة تحرير فلسطين مرحلة كفاح وطني . واعتماد الكفاح المسلح كوسيلة حتمية وحيدة لاستعادة فلسطين واعتماد حرب التحرير الشعبية الطويلة المدى أسلوباً لممارسة هذه الوسيلة »(٢٦) .

انطلاقة حركة فتح

وصل ياسر عرفات إلى دمشق بعد شهرين من ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ في القطر العربي السوري ليطلب فتح معسكر ومتدربين لتدريب المقاتلين فيه .

وقدّم له حزب البعث ثلاثة معسكرات بدل المعسكر الواحد وضباطاً ومقاتلين من أعضاء الحزب ليحملوا السلاح مع اخوانهم في فتح لمواجهة الصهيونية . وأسندت قيادة عرفات إلى بعثيين سابقين أو مؤيدين لحزب البعث مهمات قيادية منهم: يوسف عرابي ، فاروق القدومي ، محمد

زهدي النشاشيبي ، سعد الغندور (أبو عمار سعد) ، أبو علي اياد ، صبري البنا (أبو نضال) ، محمد أبو ميرر (أبو حاتم)، ممدوح صيدم (أبو صبري)، سميح أبو كويك (قدري)، ناجي علوش (أبو ابراهيم) ، كمال ناصر ، خالد اليشرطي ، ماجد أبو شرار ، مختار بعباع ، جلال كعوش ، اسماعيل أبو شمايلة وأبو يوسف الكايد.

وحققت قيادة عرفات كسب ود سورية وعدم التصادم مع جمال عبد الناصر بوصفها واجهات كانت بعثية في قطاع غزة ومصر ، لابعاد الأنظار عن العلاقة مع الاخوان المسلمين الذين كانوا يتعرضون للملاحقة في مصر ولفتح كافة الأبواب أمامهم في سورية .

بدأت تتوفر لقيادة عرفات امكانيات هائلة لا سيما التسليح والتدريب من سورية والجزائر ، والأموال الهائلة من دول الخليج .

دفعت حركة فتح في المراحل الأولى من تأسيسها شعار: « التوريط الواعي للأقطار العربية في حرب مع اسرائيل ، لجهلها في أحسن الأحوال بقوة اسرائيل والعرب العسكرية ، واعتقاداً منها بأن العرب أقوياء واسرائيل ضعيفة لا تستطيع الصمود أمامهم ولكن البعض منهم لا يريد دخول الحرب مع اسرائيل .

وجاء في أدبيات فتح عن التوريط ما يلي:

« ان الاستقرار الزائف التي تشعر به بعض الأوضاع العربية التقليدية لا بد ان يندثر لتستيقظ العوامل الثورية الفاعلة في المجتمع فتضغط بقوة ووعي على هذه الأوضاع التقليدية . ان العمل المسلح سيوقظ العناصر الثورية من ركودها المؤقت ويزيد من نشاطها بفضل تحرج الموقف بيننا وبين العدو ، هذا التحرج الذي خلقته الأعمال المسلحة ، أما الأعمال الثورية فانها ستزداد قوة ومناعة . . . . والعمل المسلح في أرضنا المحتلة هو الذي ينهض وجدان الجماهير العربية ويعبؤها ويستفزها لتصبح مستعدة لخوض المعركة على المستوى القومي .

وهنا نستطيع القول أن من شاء ان يسمي هذه الأعمال المسلحة توريطاً فليسمه ، ولكن هذا التوريط توريط واع للجماهير العربية قاطبة وليس للحكام والدول العربية كحكام أو دول ، وكل عمل تحريري لا يأخذ في اعتباره التوريط الواعي للجماهير هو عمل فاشل من أساسه ، لأنه أسقط من حسابه أقوى العوامل الفاعلة في المعركة » .

وحدد جمال عبد الناصر أمام المجلس الوطني الفلسطيني موقفه من الحرب المبكّرة مع اسرائيل وقال:

« إذا لم نكن مستعدين اليوم للدفاع ، فكيف نتكلم عن الهجوم؟ لا بد من قيامنا أولاً بتوفير دفاع عربي ، ثم نبدأ في الاعداد من أجل تحقيق هدفنا النهائي ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق العمل الثوري »[٢٨] .

وتناولت مجلة فلسطين النتائج التي يمكن أن تتمخض عنها عمليات فتح قبل اكمال

الاستعدادات العسكرية العربية وقالت « انه من غير المقبول على الاطلاق ان يتم توريط القوات العربيـة المجرّدة من أية قوة عسكرية حقيقية، بكل ما يتضمنه هذا التوريط من مخاطر وعواقب »[٢٩] .

اقتصرت عمليات فتح في البداية على تخريب المنشآت المعزولة وقنوات المياه وأعمدة التلفون ، وأثبتت جرأتها وبراعتها بالرغم من قلة المعلومات وضعف الاستطلاع ، وفقدانه .

وكانت اسرائيل تبالغ في العمليات لكي تبرر اعتداءاتها على سورية ولبنان والاردن أمام الرأي العام العالمي .. وكانت فتح في نفس الوقت تبالغ في عملياتها .

وكان جمال عبد الناصر ينادي بالتحرير بعد الوحدة العربية ، ويقول علناً بوجوب الاستعداد عدة سنوات قبل خوض معركة التحرير .

شنت جريدة الأنوار اللبنانية (ناصرية الاتجاه) هجوماً على فتح ووصفتها بأنها أداة « لمؤامرة تحيكها الدوائر الاستعمارية والحلف المركزي والدوائر الصهيونية » لأنهم برأي الجريدة يوفرون ذريعة لاسرائيل لمهاجمة العرب واحباط المشروع العربي المضاد لتحويل نهر الاردن .

وصدر في ١٩٦٥/١/١ البيان الأول عن العملية الفدائية الأولى التي قامت بها قوات العاصفة ، الجناح العسكري لحركة فتح .

وأخذت فتح تصدر البيانات وترسل المذكرات السياسية التي تتضمن مواقفها ومنطلقاتها ، فأرسلت مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٨ حددت فيها الموقف من دعوة الرئيس بورقيبه وجاء فيها ما يلي :

« إن اجتثاث الاحتلال الصهيوني بأسرع ما يمكن ليس الحل الجذري للمسألة الفلسطينية فحسب بل المدخل الثوري السليم لحل العديد من المشاكل القومية الأخرى ... قامت في الآونة الأخيرة دعوة مشبوهة اسماها اصحابها بالدعوة الجديدة للواقعية السياسية وطالب دعواتها بحل قضية فلسطين على أساس الأمر الواقع . إن هذه الدعوة التخاذلية ضربة لإرادة الأمة العربية المصممة على تحرير فلسطين وابطال لدورها الفعال في معركة العودة .... إن بورقيبة الخائن يعترف بالعدوان ويقره كمبدأ في العلاقات الدولية . نحن نتهم بورقيبه ومن معه بالخيانة العظمى وبالتآمر على قضيتنا العادلة . إن هذه الدعوة التآمرية تطرح أمامنا تساؤلات عديدة . كيف نقبل أن يجلس المتآمر مع الثوري يخطط لمعركة العودة ؟ كيف نأتمن المنحرف على مصير قضيتنا جنباً إلى جنب مع الثوري ؟»[٣٠] .

ومضت مذكرة فتح تقول:

« ولما كانت الحقيقة التي آمن بها شعبنا تتجسد في الإيمان المطلق بأن الكفاح المسلح على أرضنا المحتلة هو الطريق الوحيد لتحرير أرضنا وسحق الوجود الصهيوني فإن ذلك يتطلب أن ترتبط اللجنة التنفيذية وأجهزتها بمفهوم الكفاح المسلح تخطيطاً وتنفيذاً قولاً وعملاً[٣١] .

وحددت فتح بعض منطلقاتها في المذكرة التي وجهتها إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء في أيلول عام ١٩٦٥ وجاء فيها ما يلي :

١ ــ أن المنطلق الأساسي لوجود الحركة أصلاً هو الإيمان الجازم الذي لا يقبل الشك ولا التعديل بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض السليبة .

٢ ــ تؤمن الحركة أن مادة هذا الكفاح المسلح هي الشعب العربي بأسره ...

٣ ــ تعتقد الحركة أن الزمن في صالح العدو .... ومن هنا تجزم الحركة أن المعركة يجب أن تكون اليوم لا غداً ، وأن تأجيلها المتلاحق لا يفوت على العرب فرص النصر فحسب بل يفوت عليهم فرصة خوض المعركة أصلاً، فتح حركة التحرير الوطني الفلسطيني كراس دراسات وتجارب ثورية رقم ١٠ ، مواقف ومنطلقات تورية ، ص (٦ــ٧).

وأعلنت فتح في المذكرة ، استعدادها للتنسيق والتعاون مع أية جهة فلسطينية أو عربية تعمل أو تنوي العمل من أجل التحرير بشرطين :

« أولاً : أن يكون اللقاء والتعاون في أرض المعركة وليس في المكاتب والمؤتمرات .

ثانياً : ابقاء القيادة في يد الشعب الفسطيني وفي منأى عن الخصومات والتيارات السياسية التي تتنازع العالم العربي .

نجحت سياسة عرفات في توريط الأقطار العربية مع اسرائيل ، وذلك عن طريق توتر الوضع على خطوط المواجهة السورية ــ الاسرائيلية من جراء العمليات التي كان ينظمها عرفات وحشد اسرائيل قواتها على الحدود السورية مقدمة لمهاجمة سورية ، فهبت مصر لمساعدتها وركزت قواتها في سيناء مما أعطى اسرائيل الفرصة لتحقيق أهدافها العدوانية والتوسعية فأشعلت حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ لتتوسع في الأراضي الفلسطينية والعربية وتدمير القدرات العربية العسكرية والاقتصادية وفرض الصلح على العرب من موقع القوة ، وبالتالي تورطت البلدان العربية في حرب مع اسرائيل غير مستعدة ولم تخطط لها ولم تبدأها مما نتج عنها هزيمة العرب واحتلال المزيد من الاراضي العربية وهكذا خلقت قيادة عرفات المبرر لاسرائيل للقيام بالعدوان والتوسع وسط تأييد أوروبي وأميركي منقطع النظير .

كان عرفات يعرف حق المعرفة بأن الكفاح المسلح لا يقود إلى تحرير فلسطين وإنما أراده للتحريك كي يتم التوصل إلى تسوية .

وكان يعرف حق المعرفة أن القوى العربية الأساسية غير مستعدة للحرب وكانت تجربة احتلال اسرائيل لقطاع غزة وسيناء ماثلة للعيان، مما يعني أن العدو الاسرائيلي في حال القيام بتفجير عبوات ناسفة تحت أعمدة التليفون وغيرها سيقوم بحرب جديدة لاحتلال أرض عربية كما حدث في حرب السويس العدوانية ، وبالتالي تقود العمليات واشتباكات الحدود إلى حرب لم تهيء الدول العربية لها ، مما يجعل هدف التحرير بعيد المنال ويمكن اسرائيل من تحقيق أهدافها التوسعية وفرض

تسوية بشروطها ولصالحها وعلى حساب قضية فلسطين والأمة العربية .

رفع عرفات في البداية شعار «تورط الأقطار العربية في حرب مع اسرائيل». وذلك في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . وبالفعل وقعت حرب حزيران العدوانية بعد ذلك بسنتين ، حيث كان من نتائجها احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء الجولان .

ونجح عرفات في توريط الأقطار العربية في حرب مع اسرائيل غير مستعدة لها ولا تريدها وغير قادرة على مواجهتها ، بينما استغلت اسرائيل الوضع الناشيء لتصفية قضية فلسطين وفرض هيمنتها على الوطن العربي عن طريق التمسك بالأراضي المحتلة والمساومة عليها لفرض شروطها السياسية .

بداية الأزمة في فتح والخلاف بين فرعي الحركة في الكويت ودمشق

شكلت الكويت الساحة الأساسية لحركة فتح ، حيث أن الحركة تأسست في الكويت ، وكان قادتها يتواجدون فيها وفي قطر وبلدان خليجية أخرى وكان فرع الكويت للحركة يزّود فرع الحركة في دمشق بالأموال اللازمة للقيام بالعمليات الفدائية . وكانّ عرفات يتواجد في دمشق مع عدد من القادة المؤسسين، ومن أبرزهم أبو جهاد.

اتهم فرع الكويت عرفات بالفردية وتقديم التقارير الكاذبة وتشويه العمل وتبديد الاموال ، وسحب الثقةمنه وطالب إحالته إلى التحقيق .

أشاع عرفات بأن الخلاف بينه وبين فرع الحركة في الكويت يدور حول اتهام قيادة عرفات العسكرية بالسعي لتجيير الحركة لحزب البعث .

أتضحت حقيقة الخلاف في نهاية عام ١٩٦٥ بين فرع الكويت ، وفرع دمشق حيث يتواجد عرفات حول المسائل التالية :

- المسألة التنظيمية وممارسات عرفات الفردية .
- أسلوب العمل العسكري ومسألة التفرغ في الحركة .
- الجانب المسلكي في ممارسات عرفات .

وظهرت أسباب الخلاف على حقيقتها في نيسان ١٩٦٦ حين أصدرت اللجنة المركزية العليا لحركة بياناً سحبت بموجبه الثقة من عرفات وأحالته إلى التحقيق .

وفيما يلي نص الوثيقة :

« أيها الأخوة ... تحية الثورة والعودة

بناء على قرار اللجنة المركزية العليا للحركة الصادرة بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٩ وكذلك القرار

الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والذي تم بموجبه ما يلي :
١ ــ سحب الثقة من عضو الحركة السابق محمد ياسر عرفات القدوة الملقب بجرير رؤوف ــ الدكتور أبو عمار ــ واحالته إلى التحقيق فوراً وذلك للأسباب التالية :

أ) تقديم تقارير كاذبة ومشوهة عن العمل ، وخاصة في المجال العسكري .

ب) التمرد على القرارات الجماعية التي أصدرتها قيادة الحركة .

ج) تحريض بعض القواعد على قيادة الحركة بطريقة لا أخلاقية .

د) اتباعه سياسة الاستزلام . ومحاولة شراء ضمائر إخواننا المناضلين .

هـ) تبديد أموال الحركة بأساليب غير مسؤولة .

و) افشاؤه أسرار الحركة إلى عناصر خارج الحركة .

ز) قيامه برحلات وسفرات سرية إلى قبرص وبيروت والسعودية بدون إذن من الحركة ورفضه تقديم تقارير عن أسباب سفراته هذه .

ح) قيامه بتصرفات فردية في المجال العسكري منها :

١ ــ محاولة ضرب أنابيب التابلاين في الأراضي العربية السعودية .

٢ ــ مخالفة مخطط الحركة المرحلي في المجال العسكري ودلك بضربه أهدافاً قريبة جداً من الحدود العربية مما سبب الدمار لبعض القرى العربية الآمنة ، واثارة نقمة سكان الخطوط الأمامية من أبناء شعبنا على الحركة .

ط) رفضه المثول أمام اللجنة التي شكلت خصيصاً للتحقيق معه في الأمور الواردة أعلاه .

واستناداً لما سبق ذكره ينفذ الآتي :

١ ــ يمنع الإتصال الحركي مهما كان نوعه بالعنصر المذكور .

٢ ــ يتم تسليم كافة امكانات الحركة من أموال وأسلحة وعتاد وذلك بعد جردها والتي هي بحوزة الأعضاء إلى المسؤولين ــ مجلس الطوارىء بالطريقة النظامية التسلسلية .

أيها الأخوة :

إن القيادة لعلى ثقة بأن كافة مناضلي الحركة على استعداد لتحمل مسؤولية الاستمرار في مسيرتنا الثورية وبشكل أقوى وأعظم مما كانت عليه. وذلك بعد أن طهرت القيادة صفوف الحركة من العناصر التي طالما عرقلت مسيرة شعبنا الجبار نحو التحرير والعودة. «عاشت فلسطين حرة عربية وأننا لعائدون».(٣٢)

يستنتج المرء من بيان سحب الثقة من عرفات أن جوهر الخلاف بين فرع الكويت وقيادة عرفات في دمشق كان يدور حول فردية عرفات . ولكن لوقوف قيادة فرع دمشق معه ولوجوده في أهم ساحة للعمل العسكري وهي دمشق ولوجود قوى خفية تؤيده وتدعمه كانت مكانته أهم من مكانة القيادة المركزية في الكويت .

وجرت عملية تصفية النقيب يوسف عرابي في خضم الأزمة الداخلية لحركة فتح ، والتي قادت إلى تطويق الأزمة في نهاية عام ١٩٦٦ بالتخلص من يوسف عرابي وخروج عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان من الحركة.

وتوالت الأزمات الداخلية في حركة فتح ، حيث تمرد أبو عبيدة على عرفات بسبب تفرده وأساليبه في العمل ، مما حمل قيادة عرفات على فصل تنظيم الكويت ، ولكن تم التوصل إلى تسوية ، قام بها عرفات وأبو اياد مع فرع الكويت .

« إن صورة ياسر عرفات المقدمة إلينا بموجب هذه الوثيقة هي صورة الرجل : الكاذب — الفردي — اللا أخلاقي — الذي يتبع سياسة الاستزلام وشراء الضمائر — المبدد للأموال — المفشي للأسرار ، الذي لا يشعر بالمسؤولية — المتمرد .

وفي غمار هذه الصورة هناك جوانب تثير علامات الاستفهام :

● الأول : إفشاؤه أسرار الحركة إلى عناصر خارج الحركة ...

● الثاني : قيامه برحلات وسفرات سرية إلى قبرص وبيروت والسعودية دون إذن من الحركة ورفضه تقديم تقارير عن اسباب سفراته ... ومع ذلك ، فقد اتيح لعرفات أن يقود فتح ، ومن ثم أن يقود منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن يجري تحويل نفسه إلى رمز للنضال الفلسطيني رغم افتقاره إلى كل صفة تتيح له ذلك ، بما في ذلك الجنسية الفلسطينية . ولقد تمكن عرفات من أجل أن يتغلب على فرع الكويت (القوي) أن يزيح عن طريقه يوسف عرابي ومن ثم الجبهة الثورية لتحرير فلسطين ومن ثم جبهة تحرير فلسطين .... فالاتهامات التي وجهها فرع الكويت لياسر عرفات كانت تكفي وحدها لأن تكسر جملاً لا رجلاً ، ومع ذلك فقد انتهى خلافه مع فرع الكويت إلى ابعاد اثنين من فرع الكويت هما عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان وانتهت القصة ، ودبر ياسر عرفات جريمة قتل يوسف عرابي وبدلاً من أن يحاكم نجا ، وبدلاً من أن ينفذ بجلده صعد وصعد .... هل كانت قوة فتح التي أنقذته أم قوة القوى الكامنة وراء ياسر عرفات ، (التي لمح إليها بيان قيادة فرع الكويت).

من الأكيد أن رجلاً بمفرده لا يستطيع أن يصمد أمام الظروف التي واجهت ياسر عرفات عام ١٩٦٦ ، ومع ذلك فقد خرج من الأزمة التي واجهها قوياً .

من الطبيعي أن تستنتج هنا أن وراء ياسر عرفات قوة أو قوى ساندت عملية استمراره » .

ورد في تقرير لفرع فلسطين في حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٦ أنه تبلور شبه اتجاهين في الحركة:

« الاتجاه الأول يقوده ياسر عرفات ... وكان على علاقة وثيقة مع بعض العناصر القيادية الموجودة بشكل خاص في قطر ، وأنه يحاول أن يلجأ لها في المهمات ، ومعروفة بأنتمائها السابق لحركة

الإخوان المسلمين . كل هذا يثير الانتباه إلى إمكانية وجود تيار يحرك ياسر عرفات ... التكتيك السياسي الانتهازي ، ومحاولة التسلط على بقية المنظمات الفلسطينية وإمتصاص عناصرها .

الاتجاه الثاني : بدأ هذا الإتجاه يبرز كموقف معاكس لتصرفات ياسر عرفات ، ويعمل على تقليم أظافره وذلك تحت شعار العمل الجماعي والقيادة الجماعية ورفض أسـلوب العمل الفردي والتسلط على بقية المنظمات[٣٣] » .

طالب فرع فتح في الكويت تنحية عرفات لعدة أسباب وانضم إلى هذا المطلب الجبهة الثورية لتحرير فلسطين بزعامة يوسف عرابي وجبهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل بعد أن انضمتا إلى حركة فتح ، وبالتالي يكون فرع فتح في الكويت وبعض قياديي فتح في دمشق طالبوا بتنحية عرفات لفرديته وتسلطه وتحركاته المشبوهة .

الاشتباه بسفر عرفات إلى قبرص
الاتهامات الموجهة لعرفات من قبل حركة فتح في دمشق

وأصدر تنظيم فتح في دمشق بياناً يوجه اتهامات عنيفة لياسر عرفات بعد صدور بيان فتح في الكويت ، ومنها تردده على قبرص .

حاولت جماعة عرفات أن تزعم بأن جماعة أحمد جبريل في الحركة مصدر الإتهامات وأشارت مذكرة لجنة المؤتمر التحضيري العام في ردها على الاتهامات الموجهة لعرفات بسبب تردده على قبرص ومحاولة منشور فتح التشكيك بوطنيته على أساس هذه الواقعة .

دافع جماعة عرفات في فتح عن عرفات وجاء في مذكرة المؤتمر التحضيري :

« إن الموضوع يثير السخرية وأن القضية بغاية البساطة فلقد أراد ياسر عرفات السفر إلى بيروت ، ونظراً لأنه دخلها عن طريق دمشق عدة مرات ، فقد رأى أن يدخلها عن طريق قبرص تضليلاً للسلطة الرجعية في لبنان[٣٤].

لم تقتنع الفئات المعارضة لياسر عرفات في حركة فتح بهذا التوضيح وقالوا أن بوسعه دخول لبنان باسم مستعار ، كما أن بوسعه الوصول إلى مطار بيروت عن غير طريق قبرص ولكن الأزمة داخل فتح انتهت بانتصار عرفات وجماعته من الإخوان المسلمين وعززوا مواقعهم في فتح، وتخلصوا من العديد من المناضلين المناوئين لعرفات ..

وجاء في نشرة الثورة المسلحة الصادرة عن حركة فتح في تشرين الثاني عام ١٩٦٦ أمثلة على ما يشاع حول عرفات وحركة فتح ما يلي:

ــ إن قيادة الحركة منقسمة على نفسها وأنها ليست كفؤاً للقيادة .

ــ إن بلاغات الحركة العسكرية كلها ملفقة .

ــ وأن أعمال الحركة ارتجالية ودون تخطيط ، وأوردت النشرة عبارة أن الحركة طّهرت نفسها من الدخلاء . وهي إشارة سافرة إلى دور قيادة اليمين (عرفات) في التخلص من يوسف عرابي وجبهته الثورية وأحمد جبريل وجبهة تحرير فلسطين والقيادات الحركية المناوئة في فرع الكويت[٣٥] » .

ياسر عرفات وتصفية يوسف عرابي

مرت حركة فتح منذ بداية تأسيسها بالعديد من الأزمات الداخلية أدت إلى انشقاقات ، وذلك بسبب طبيعة تركيبها ، والصراعات فيها حول دكتاتورية الفرد والقيادة الجماعية ، والموقف السياسي من الحلول المطروحة ، وتقلب علاقاتها بالبلدان العربية ، ومساعيها في الهيمنة على الفصائل الفدائية التي انضمت إليها ، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية .

ولعبت شخصية عرفات الدور الأساسي في أزمات فتح الداخلية وخاصة في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ وما بعدها ، حيث انفجر الخلاف بين قيادة فرع الكويت التي طالبت باقالة عرفات وجماعته في دمشق ، وجرت تصفية الشهيد يوسف عرابي المنافس لعرفات على قيادة فتح ، ووقع خلاف بين جبهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل) التي انضمت لحركة فتح وبين قيادة الحركة .

انضم يوسف عرابي الذي كان قائداً في الجبهة الثورية لتحرير فلسطين إلى حركة فتح ، عندما بدأت بالكفاح المسلح ، وتولى قوات العاصفة . فنال محبة وتأييد كوادرها والتي احذت تطالب بتنحية ياسر عرفات عن زعامة الحركة ، مما ولدّ خلافاً وصراعاً حاداً بين الاثنين ، وصلت حداً أنهما عندما كانا يلتقيان يضع كل منهما يده على مسدسه . وطالبوا بعقد مؤتمر عام للحركة لمناقسة أوضاعها وتنحية ياسر عرفات . جرت في أيار ١٩٦٦ عملية اغتيال يوسف عرابي ، في شقة لحركة فتح في حي المزرعة بدمشق ، حيث قتل في الحادث محمد حشمة . أشارت الأغلبية الساحقة من المطلعين على بواطن الأمور أن عرفات يقف وراء اغتيال يوسف عرابي ، لذلك اعتقل ٩٥ يوماً في سجن عدرا وجرى التحقيق معه ، واطلق سراحه فيما بعد .

اتهمت عناصر كثيرة في حركة فتح ياسر عرفات بتدبير عملية الاغتيال ، إلاّ أنه صدر حكم جنائي يدين عنصراً شاباً من العناصر المسلحة في حركة فتح ، والذي لا يزال حياً في السجن ويؤكد باستمرار براءته .

أصدرت قيادة فتح تعمياً إلى كوادرها عن حادثة الإغتيال تقول فيه أن خلافاً نشب بين قيادة الحركة وبين يوسف عرابي بعد أن طلبت منه القيادة تسليم المجموعات المقاتلة بأمرته لأنه يسعى لفرض هيمنة حزب البعث على حركة فتح ، فرفض واشتبك بالسلاح مع محمد حشمة ، وقتل كل منهما الآحر ، وان الحادتة برأي قيادة فتح قضاء وقدر . وإن أصابع الإتهام لا تزال تشير إلى أن عرفات يقف وراء تصفية يوسف عرابي لكي يستمر في الهيمنة على فتح .

وجهت لجنة المؤتمر التحضيري العام لحركة فتح مذكرة إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ١٩٦٦/٦/١٨ تتضمن موقفها من حادث الاغتيال بعد التحقيق الذي أجرته

جاء فيها :

« لقد تبين لنا بصورة واضحة قاطعة من خلال الدراسة الموضوعية للحادث أن الأمر كان قضاء وقدراً ، ولم يكن تدبيراً من أحد ، وليس وراءه تحريض من أية جهة كانت[٣٦] » .

ظهرت بعض التصريحات والكتابات في الصحافة العربية والعالمية تشير إلى أن اغتيال عرابي كان بتخطيط مسبق وليس مصادفة أو قضاء وقدراً .

كتبت جريدة الاكسبريس البريطانية حول الاغتيال تقول :

« أضطرت فتح إلى الدفاع عن نفسها ضد محاولات التسلل وخاصة المحاولات التي نظمها المكتب الثاني السوري ومن أجل تطبيق احترام استقلال الحركة الذاتي أمام الحكومات العربية أعدم يوسف عرابي في عام ١٩٦٦ ».[٣٧]

وتناول ممثل فتح في القاهرة حادثة الاغتيال وقال في محاضرة ألقاها في الدورة الخامسة للمعهد القومي للصحفيين العرب عن الاغتيال ما يلي :

« حاول النظام السوري في أواخر ١٩٦٥ أن يسلب فتح ارادتها ، وأن يصادرها لحسابه ، وأن يجيرها لحساباته . كان ذلك عن طريق حادثة فرض النقيب يوسف عرابي . وهو نقيب فلسطيني في الجيش السوري من حزب البعث ، حاول أن يفرضه على هذه الحركة الفلسطينية الفتية كقائد . وكان ما كان من تطور لهذه الحادثة (جرت عملية اغتياله) . ثم بعد ذلك وجدنا أن اخوتنا قادة هذه التورة .. ومجموعة أخرى من الكوادر وغيرهم في سجن المزة .... وذلك لاتهامهم أنهم هم الذين تخلصوا من يوسف عرابي[٣٨] » .

انضم يوسف عرابي إلى حركة فتح كقائد للجبهة الثورية لتحرير فلسطين . واحتل مكانة مرموقة في الأوساط المقاتلة لحركة فتح مما جعل عرفات يخشى ويخاف على زعامته للحركة . فتمت تصفيته للتخلص منه وإحتواء أفراد وكوادر منظمته الفدائية ، لا سيا وأن مكانة عرفات كانت ضعيفة بسبب تبلور اتجاه قوي في حركة فتح يطالب بتنحيته ووضع يوسف عرابي مكانه ، وكانت أزمة فتح الداخلية قد تفاقمت بسبب الخلاف بين قيادة فتح في الكويت وقيادة فتح في دمشق والذي كان يهدد فتح بالإنقسام .

جاء اغتيال يوسف عرابي ليحسم الخلاف الداخلي لصالح جماعة الإخوان المسلمين وهيمنتهم على الحركة والحيلولة دون تنحية ياسر عرفات .

حاولت نشرة « الثورة المسلحة »الصادرة عن حركة فتح في تشرين الثاني ١٩٦٦ تفسير الأزمة في فتح بعد اغتيال يوسف عرابي والتخلص من أحمد جبريل فكتبت تقول :

« وما دامت هناك عوامل خارجية ساعدت على تفاقم الأزمة واستفحالها ، فقد عمدت الحركة إلى عزل جميع العناصر الخارجية واقصائها وطهرت نفسها من الدخلاء فعاد الصفاء إلى الحركة[٣٩] » .

تصاعد أزمة فتح إلى الإقتتال بسبب مواقف وممارسات عرفات المسلكية والسياسية

لمست قيادة اقليم الكويت بأنها مجرد واجهة لحركة تسيطر عليها جهات قوية ومجهولة وتسيرها في اتجاه معين محدود تخالف مواقف حركة فتح ، وخاصة عندما سمعوا بأن اللجنة المركزية لحركة فتح في دمشق أقرت بياناً على شكل منهاج مرحلي يتضمن الموافقة على انشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأخذت المعارضة في الكويت تصعد من انتقاداتها لقيادة عرفات مما حمل عرفات للذهاب إلى الكويت في تشرين الأول ١٩٦٧ مزوداً بصلاحيات تامة من اللجنة المركزية ، فحل قيادة الاقليم وعين قيادة جديدة .

وتبلور موقف المعارضة بالمطالبة بعقد مجلس الاقليم ، لبحث موضوع ما تضمنه البيان حول البرنامج المرحلي وانتقاد تصرفات بعض المسؤولين في قيادة الحركة وعلاقات بعضهم بأجهزة المخابرات ، واعترضوا على نهج الحركة بعد حرب حزيران العدوانية .

وأصدرت فتح بياناً حول المشروع البريطاني (أي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢) الذي أقره مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ جاء فيه :

« أقر مجلس الأمن بالإجماع »المشروع البريطاني لحل أزمة الشرق الأوسط هذا المشروع الذي وضع الجماهير العربية على مفترق طرق ، فإما القبول بالاستسلام والذل والعار واما المقاومة الشجاعة ومواصلة الكفاح المسلح حتى يزول الاحتلال الجديد ويصفى الاحتلال القديم .

ونحن كحركة ثورية تمثل ضمير الشعب العربي الفلسطيني المكافح نعلن رفضنا الحاسم لهذا المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يحمل في طياته:

— تصفية القضية الفلسطينية نهائياً .
— تثبيت الاحتلال الصهيوني في أرضنا المحتلة واضفاء الشرعية على وجوده .
— تأكيد الوصاية الدولية على قضية شعبنا .
— اجهاض ثورة التحرير الفلسطينية .

هذا فضلاً عن تجاهله حقوق مليوني لاجيء فلسطيني يعيشون في معسكرات الاعتقال بالمنفى يعانون مرارة الحرمان من الوطن والمستقبل والحياة»[٤٠].

اعتقدت حركة فتح بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أنه من الممكن أن يقر الحل السياسي ، لذلك حددت فتح موقفها من القرار ٢٤٢ ومن القضايا الجوهرية للصراع العربي الصهيوني على الشكل التالي :

« فقد يقر الحل السياسي أو يفرض بضغط دولي ، وقد تنسحب القوات الصهيونية انسحاباً جزئياً أو كلياً من الأراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ، فماذا سيكون موقفنا ، لذلك لا بد من طرح رأينا بشكل واضح وحاسم في القضايا التالية :

ـــ الانسحاب من الأراضي المحتلة .

ـــ استمرار الكفاح المسلح والوصاية العربية والدولية .

ـــ وحدة القوى الوطنية الفلسطينية .

أولاً : ان الانسحاب من الأراضي المحتلة لا يعني بالنسبة لنا سوى تصفية مظهر العدوان الجديد وتبقى قضية مصدر العدوان المتمثلة في الكيان الصهيوني الدخيل على أرضنا العربية .

ثانياً : أن قضية استمرار الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينية مبدأ لا يمكن أن نساوم عليه لأنه يمثل ارادة الشعب الفلسطيني، ولأنه سبيل كل الشعوب المضطهدة تسلكه عملاً بحق تقرير المصير الذي كفلته الأنظمة الدولية .

ثالثاً: إن موقفنا من وحدة أداة الثورة الفلسطينية موقف مبدئي فنحن نؤمن إيماناً بأهمية اللقاء بين القوى الفلسطينية لأن طبيعة تكوين حركتنا متعلق من الإيمان بالوحدة الوطنية(٤١) » .

أقرت اللجنة المركزية لحركة فتح في أواخر عام ١٩٦٧ البرنامج المرحلي للحركة الذي تضمن موافقتها على إقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع ، ولكن كوادر فتح وقواعدها اجبرت اللجنة المركزية التخلي عن البرنامج المرحلي في المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في الزبداني عام ١٩٦٨ .

كانت منظمة التحرير ترى أن الكفاح المسلح هو السبيل لتحرير فلسطين ، شريطة أن يخضع لخطة مدروسة وتحت اشراف وقيادة جيش التحرير الفلسطيني بالتعاون مع الدول العربية المجاورة : ولم تعتبر فتح في يوم من الأيام أن المنظمة بديلة عنها ، كما لم تعتبر نفسها بديلاً عن المنظمة وترددت في بادىء الأمر بالتعاون مع المنظمة إلى أن جاءت حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ والنتائج التي تمخضت عنها ؟.

وجهت فتح نداء في ١٩٦٨/١/٤ لعقد المؤتمر الأول لحركة المقاومة الفلسطينية والذي عقد في القاهرة، في الفترة ما بين ١٧ـــ١٩٦٨/١/٢٠ ولبت الدعوة ثماني فصائل باستثناء الشعبية. وصدر عن المؤتمر ميثاق جاء فيه ما يلي:

.. « المبادىء الأساسية » فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها .

ـــ الحركة الصهيونية حركة عنصرية استعمارية شبيهة بالحركات الفاشية والنازية .

ـــ اسرائيل قاعدة استعمارية وأداة في يد الامبريالية العالمية .

ـــ الدفاع عن الديار المقدسة واجب عربي واسلامي وانساني .

الأهداف :

ــ تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً .

ــ إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها .

الأسلوب :

ــ الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين بالاعتماد على الشعب العربي الفلسطيني كطليعة وأساس ، وعلى الأمة العربية كمركز كبير .

ــ التأكيد على كون الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً .

ــ مقاومة الحلول السياسية التي تطرح كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني

ــ العمل على اقناع الدول المعنية في العالم لايقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.(٤٢)

قررت قيادة فتح في نيسان ١٩٦٨ حسم المعارضة بالبطش في عناصرها ، فزعمت القيادة أن المعارضة تنتمي إلى حزب التحرير الإسلامي ، وأنهم يحاولون إجراء تغيير في القيادة عن طريق اغتيال عدد من قادة فتح منهم ياسر عرفات وابو علي اياد وممدوح صيدم (أبو صبري) .

وسعت قيادة عرفات كسب التأييد العربي لها في الخطوات التي أتخذتها ضد المعارضين لها . فأخبرت الجهات السورية آنذاك أن المعارضين هم من حزب التحرير الإسلامي ويتهمون قيادة عرفات بأنها عميلة لحزب البعث العربي الاشتراكي .

وقالت للأردن أن المعارضين يريدون توريط فتح في صدام مع الأردن .

وتتخلص القرارات التي اتخذتها قيادة فتح في نيسان ١٩٦٨ ضد المعارضين بما يلي :

- تسمية ياسر عرفات ناطقاً رسمياً باسم الحركة .
- اعتقال عبد السلام الحموري ومحمود مسودة وغالب بركات ووليد أبو شعبان .
- فصل بقية المعارضين في الكويت .

وعلى اثر ذلك تحرك خالد الحسن وعلي الحسن ضمن قواعد فتح في الكويت وجرى تكذيب الاتهامات ، ثم توجه عرفات إلى الكويت وتم التوصل إلى حل للأزمة في صيف عام ١٩٦٨ . ولكن المعارضة تابعت اتهامها لقيادة عرفات بالارتباط بأجهزة مشبوهة وموافقتها على مخططات تصفية القضية .

ولدت الخلافات السياسية في داخل حركة فتح مع ولادة الحركة نفسها ، بسبب هيمنة العناصر الاخوانية على القيادة ، وبقاء العناصر المتحدرة من أصول حزبية أخرى دون نفوذ يذكر

داخل الحركة ، ولأن البرنامج السياسي المبكر ، كان عمومياً وغامضاً مما افسح المجال أمام الاجتهادات والتفسيرات المتباينة والمتعارضة»[٤٣].

تابعت قيادة عرفات تصرفاتها ومواقفها مما جدد الانتقادات والتي كانت تتمركز حول:

● وجوب محاسبة القيادات على المصاريف والنفقات والبذخ والمخالفات المالية.

● فقدان الثقة بسياسة قيادة الحركة والمخاطر التي تنطوي عليها هذه السياسة .

● المطالبة بعقد مؤتمر للحركة يضم جميع اقاليم فتح ينبثق عنه مجلس منتخب، يقوم بانتخاب القيادة بشكل ديمقراطي .

وأخذت بوادر أزمة جديدة تتفاعل في نيسان ١٩٦٩ ووقعت انقسامات أدت إلى صدام داخل فتح مع العناصر المؤيدة لعصام السرطاوي حيث سرت اقاويل مفادها أن العراق وراء تحريض السرطاوي على الانشقاق وتشكيل فصيل فدائي مستقل . وازدادت الشكوك والريبة حول مواقف وتصرفات عرفات ، ولكنه نجح في تطويق الأزمة بمساعدة عربية وخروج السرطاوي من فتح وتشكيله منظمة فدائية مستقلة .

وانفصلت جبهة التحرير الوطني الفلسطيني (ح .ت .ف) بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٧١ عن حركة فتح وألغت بيان الدمج مع فتح الصادر عنها في ١٣ / ٩ / ١٩٦٨ .

وقع خلاف في عام ١٩٧١ بين الكتيبة التي يقودها النقيب صلاح أبو زرد وبين ياسر عرفات ، لأن عرفات أراد ابعاد صلاح أبو زرد عن قيادة الكتيبة بسبب تهجمه على القيادة واتهامها بهدر أموال فتح . واتهم عرفات أبو زرد بعدم التقيد بأوامر الحركة .

قام عرفات بقطع الامدادات التموينية والعسكرية والرواتب عن القاعدة التي يسيطر عليها أبو زرد ، إلاّ أنه تمرد على هذه الاجراءات ، وهدد قيادة عرفات القيام بأعمال ضدها ، وبالفعل اعتقل في أوائل أيار ١٩٧١ محاسب فتح وصادر ١٨ ألف ليرة سورية لتغطية حاجات القاعدة . ووزعت كوادر حركة فتح في ١٨ / ٦ / ١٩٧١ بياناً موقعاً باسم المجلس العسكري الأعلى لقوات العاصفة؛ ورد فيه التنديد بالمكاسب والامتيازات والمحسوبيات التي يتمتع بها بعض قادة فتح ، واتهمهم البيان بالبيروقراطية والسمسرة على حساب القضية طمعاً بالمغانم والمناصب . والمقصود بالتهجم هو ياسر عرفات وبعض قياديي فتح المؤيدين له .

وعاهد البيان الجماهير العربية بتصحيح المسيرة النضالية التي شوهها النفعيون والانتهازيون وتطهير العمل الفدائي من المندسين والدخلاء ورفع شعار الكفاح المسلح حتى التحرير والعودة .

وقام عرفات في ١٠ / ٨ / ١٩٧١ باقالة جميع ضباط أمن فتح في لبنان ، وعين بدلاً منهم مؤيديه كمسؤولين عن الأمن لاحكام سيطرته على فتح ، مما زاد من السخط والغضب عليه في صفوف قوات فتح الى حدّ تمرد بعض القطعات المحمولة في جنوب لبنان ، ووقوع اشتباكات بالمدفعية في ٧ / ٩ / ١٩٧١ بين قوات اليرموك في قرية داعل القريبة من درعا .

أدت الأخطاء الهائلة التي ارتكبتها قيادة عرفات في الأردن والخسائر الفادحة التي نتجت عنها إلى تصاعد الغضب والنقمة داخل القوات ، فقام بعض ضباط قطاع الجولان وعدد من ضباط عين جالوت والقادسية ولواء اليرموك بتحرك باسم الضباط الأحرار للاستيلاء على قيادة فتح واعتقال بعض المسؤولين فيها وتقديمهم للمحاكمة .

واصدرت مجموعة الضباط الأحرار في حركة فتح بياناً جاء فيه ان الانقسامات والخلافات بين أعضاء قيادة فتح وصلت إلى حد المهزلة ، وأصبحت محسوسة لدى مقاتلينا وأصبح هم كل قائد المحافظة على مركز قيادته . واتهم البيان عرفات بالتآمر على أبو علي اياد بإرساله ووضعه في منطقة عجلون وهي عملية انتحارية بقصد التخلص منه . كما شجب البيان اقامة دولة فلسطينية في المنفى ، ووضع ٢٢٠ مليون جنيه استرليني في بنوك سويسرا بأسماء خمسة قياديين .

انعقد في أوائل أيلول ١٩٧١ المؤتمر العام الثالث لحركة فتح في دمشق وكان عدد الحاضرين ١٥٨ ، وقد حددت أسماؤهم من قبل القيادة وبشكل خاص مندوبي القطعات العسكرية .

ولعبت القيادة دوراً في توزيع الادوار فيها فتظاهرت بوجود ثلاث كتل: ● كتلة محافظة مؤلفة من ياسر عرفات وخليل الوزير وعطا الله عطا الله (أبو الزعيم) ومحمد غنيم (أبو ماهر) وأحمد عفانة (أبو المعتصم) ، وتتمسك بتثبيت الوضع الراهن .

● كتلة يسارية تضم صلاح خلف (أبو اياد) فاروق القدومي (أبو اللطف) ، هايل عبد الحميد (أبو الهول) ومحمود عباس (أبو مازن) .

● كتلة يمينية تضم خالد الحسن ومحمد يوسف النجار .

وانتهى مؤتمر فتح في ٧ / ٩ / ١٩٧١ باتخاذ مجموعة من القرارات منها المحافظة على بقاء اللجنة المركزية لحركة فتح مؤلفة من تسعة أعضاء وتعيين نمر صالح (أبو صالح) وكمال عدوان محل أبو علي اياد وممدوح صيدم ، كما تم تعيين ثلاثة نواب لياسر عرفات هم:

١) خليل الوزير (أبو جهاد) نائباً أولاً للشؤون العسكرية .

٢) أبو ماهر غنيم ـــ نائباً أولاً للشؤون المالية .

٣) أحمد عفانة (أبو المعتصم) نائباً أولاً للشؤون الادارية .

وانتهت الأزمة مجدداً بسيطرة عرفات وأتباعه على حركة فتح ..

استمر الصراع داخل حركة فتح بعد انتهاء المؤتمر بين كتلة صلاح خلف (باسم يسار فتح) وكتلة خالد الحسن (اليمينية) ، بينما أخذ عرفات وجماعته موقف الوسط بين الكتلتين لاستقطاب كافة القوى والعناصر في حركة فتح وتوزيع الأدوار بين قيادتها لتمرير مخططات القيادة وتسويق مواقفها وقراراتها وتقوية مكانة عرفات .

وقامت قيادة فتح بتوزيع المسؤوليات بين الرئيس ونوابه في ١٥ / ١٢ / ١٩٧١ بحيث يتولى عرفات قيادة الساحة اللبنانية ، وخليل الوزير قيادة الساحة السورية وأبو ماهر غنيم قيادة الساحة

الأردنية ، وبالتالي أحكم عرفات سيطرته على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والمالية في حركة فتح .

نشرت جريدة النهار البيروتية الصادرة في ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ أن محاولة انقلابية جرت داخل حركة فتح في لبنان مساء ١١ / ٦ / ١٩٧٢ ، وأن قيادة الحركة استنفرت جميع قواتها في المخيمات ، وأن هذه المحاولة أدت إلى تأجيل زيارة عرفات المقررة إلى موسكو . ولكن حركة فتح أصدرت بياناً نفت فيه وجود انشقاقات وانقسامات ومحاولات انقلابية داخل الحركة ، ولكن البيان ذكر وقوع اشتباكات بين عناصر عرفات وعناصر حمدان .

واصدرت القواعد العسكرية في حركة فتح ، بياناً جاء فيه أن اجتماعات بين قياديين عسكريين تجري بشكل متصل للتخلص من القيادة وخاصة من ياسر عرفات وخليل الوزير(٤٤)

انتشرت في أواسط تموز ١٩٧٢ أقاويل عن الخلافات والانقسامات والغليان داخل حركة فتح وأن سبب الصراع « هو وجود جماعة تعمل بالخفاء هدفها اقصاء عرفات عن قيادة فتح ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وأن الجماعة المذكورة مؤلفة من عدد من القياديين يسمون أنفسهم بيسار فتح وهي بزعامة صلاح خلف ويؤيده في ذلك محمود يوسف النجار وكمال عدوان وآخرون » .(٤٥)

واستمرت الاشاعات والأقاويل والأزمة داخل حركة فتح حتى فوجىء الجميع بالصدام المسلح بين قوات أبو الزعيم الموالي لياسر عرفات وقوات أبو يوسف الكايد ، والذي أظهر بجلاء أن ادعاء الخلافات بين قادة فتح ما هو إلا من قبيل توزيع الأدوار للسيطرة المطلقة على الحركة والتخلص من المعارضة الحقيقية .

تدهورت علاقة أبو يوسف الكايد مع قيادة عرفات منذ استشهاد ابن عمه أبو علي اياد . فأخذ يتصرف باستقلالية عن قيادة عرفات ، فلم يكن ينسق مع أية جهة أو يثق بأي مسؤول في حركة فتح ، باستثناء ابن خاله الحاج نصر الذي كان يتولى قيادة قطاع الجولان وكان هو والعديد من القادة العسكريين يتهمون قيادة عرفات السياسية بالخيانة .

وكاد الصدام المسلح بين انصار عرفات وأنصار حمدان أن يؤدي إلى تفاقم الوضع بينهم وبين عرفات وكانت اللجنة المركزية قد قررت بابعاد أبو الزعيم وحمدان عن لبنان ، ولكن أبو الزعيم بقي في لبنان بسبب التوتر العسكري مع العدو الصهيوني والسلطات اللبنانية .

انفجر الصراع من جديد بين أبو الزعيم المؤيد لعرفات وبين أبو يوسف الكايد في ١٤ /١٠ / ١٩٧٢

قررت اللجنة المركزية في ١٦ / ١٠ / ٧٢ ارسال وفد للتفاوض مع أبو يوسف في مقر قيادته في البقاع الغربي ، وتعرض عليه الأموال مقابل مغادرته إلى أي بلد يريد . توجه خليل الوزير وفاروق القدومي إلى مقر أبو يوسف الكايد، وكاد يتوصلان إلى اتفاق مع أبو يوسف، إلاّ أن عناصر من

قوات أبو الزعيم تحركت وطوقت احدى قواعد أبو يوسف وهاجمتها ، مما حمل أبو يوسف على احتجاز الوسطاء كرهائن . وأخيراً تمت المصالحة في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٢ بأخلاء سبيل الرهائن ومغادرة أبو يوسف الكايد إلى الجزائر ، وابعاد أبو الزعيم ونقله إلى الكويت، إلاّ أن عرفات كان يعتقد بأن انهاء أبو الزعيم سيقود إلى اضعاف مكانته وموقفه تجاه القوات . أبعدت قيادة فتح أبو يوسف الكايد عن القوات ولم تبعد أبو الزعيم ، وبالتالي تكون القيادة قد انتهكت الاتفاق الذي تم التوصل إليه، مما قوّى من مكانة عرفات وحملته على ابعاد صبحي عاشور (حمدان) وتعيين قيادة اقليم جديدة في لبنان موالية لعرفات .

وقعت في ٥ / ٣ / ١٩٧٣ مشكلة كادت تفجر الصراع المسلح بين جماعة أبو حسن علي حسن سلامة المؤيد لعرفات وجماعة محمد يوسف النجار .

وبعد مضي اسبوع على تصاعد التوتر بين جماعة عرفات وجماعة أبو يوسف النجار تمت عملية اغتيال محمد يوسف النجار وحليفه كمال عدوان وكمال ناصر حيث جرت الاشاعات والأقاويل حول صراعهم مع ياسر عرفات .

لقد علمت من مصدر موثوق به وهو أحد المسؤولين الفلسطينيين المؤيدين حتى الآن لياسر عرفات ، خلال سفري معه من برلين إلى وارسو أن المخابرات العسكرية المصرية قد أخبرت هذه الشخصية قبل عملية الاغتيال بعدة أيام أن اسرائيل ستقدم على اغتيال بعض القادة الفلسطينيين في بيروت ، ويجب ابلاغ عرفات بذلك . وطار من القاهرة إلى بيروت وأخبر عرفات ولكنه لم يتخذ اي اجراء للحيلولة دون اغتيال القادة في منازلهم .

واستمرت المعارضة والأزمات داخل فتح ، فقام صبري البنا ، وناجي علوش ومحمد عودة (أبو داوود) بتشكيل المجلس الثوري عام ١٩٧٣ ، واتهم القيادة بالانحراف عن منهج التحرير الذي تبنته فتح ، وطالبوا بانقاذ الحركة ، وأعلنوا التزامهم بمبادئها وأهدافها وبرامجها ونظامها الداخلي . واتبع المجلس الثوري أسلوب العنف والاغتيال لتصفية العناصرالمعتدلة في فتح والمنظمة . . . . .

ظهرت بالاضافة إلى فتح المجلس الثوري ، فتح الحركة التصحيحية ، وفتح الثورة وفتح الاسلام ، إلاّ أنها لم تصمد طويلاً باستثناء فتح ـ المجلس الثوري .

استغل عرفات اندلاع حرب تشرين التحريرية ، وبدأ في الأيام الأولى من المعارك بالاتصال مع الادارة الأميركية وبعث الرسائل والمذكرات إلى هنري كيسنجر ، وبدأ يطرح علناً البرنامج المرحلي كبرنامج للتسوية ، مما أدى إلى انقسام في حركة فتح بين نهجين ، نهج التسوية ويتزعمه عرفات ونهج التحرير، وعرف فيا بعد بجبهة القبول وجبهة الرفض داخل الأوساط الفلسطينية وأخذ يعمل من أجل انجاح برنامجه وذلك في القيام بتغييرات وتنقلات في المؤسسات والمكاتب والأجهزة والتنظيم والقوات . ولكن فشلت محاولته في فرض عبد الله حوراني الذي وافق على برنامج التسوية كمسؤول للاعلام بدلاً من محمد أبو ميزر (أبو حاتم) . وتبلور داخل حركة فتح اتجاهان:

الاتجاه الأول: اتجاه قيادة عرفات وتحالفاتها الفلسطينية والعربية والدولية .

والاتجاه الثاني: التيار الوطني الديمقراطي ويشمل العناصر الرافضة للتسوية الأميركية .

وكان أبو صالح وأبو خالد وأبو موسى ، وقدري وأبو حاتم وماجد أبو شرار وأبو داوود وأبو ابراهيم من أبرز قادة هذا التيار.

وعادت الأزمات لتتفجر من جديد في حركة فتح ، وذلك عندما أقدم عرفات وأعلن وقف اطلاق النار مع العدو الصهيوني في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ ، مما فجّر موجة عارمة من الغضب والسخط الشديدين داخل فتح والساحة الفلسطينية . وبدأ التيار الوطني الديمقراطي يتحرك فأقدم عرفات على اعتقال ناجي علوش ، وحاصر العديد من المواقع العسكرية وجرد عناصرها من السلاح واعتقل ١٠٤ من عناصرها. يقول ناجي علوش عن الأوضاع في فتح ما يلي:

« إن الروح السائدة في الحركة (حركة فتح) تبغض النقد وترفض التقييم وتجعل من المراقبة والمحاسبة مهزلة . ولقد تملكت قيادات الحركة النظرة الأبوية والنظرة العشائرية . . . وتجسدت النظرة العشائرية في عدم اعطاء الزمن الأهمية التي يستحقها . والاهتمام بالمظهر دون الجوهر ، وبالتفاصيل والانشغال بها عن القضايا الأساسية . وتغليب الاهتمام بالكم على الكيف . وتحكيم الأمزجة بدل العقول . وتحويل العلاقات التنظيمية إلى علاقات شخصية . والحساسية من النقد . والاتجاه نحو العمل الفردي واحتقار اللجان والعمل الجماعي » .(٤٦)

ويمضي المفكر العربي الفلسطيني ويقول:

كانت لدينا مجموعة من الشعارات السياسية ، ولكن هذه الشعارات لم تعط مدلولها ومضمونها استراتيجياً وتكتيكياً ، حتى أن القياديين كانوا يختلفون عند شرحها أو الحديث عنها..... إن الوحدة الوطنية عامل أساسي من عوامل النصر. ولقد رفعنا هذا الشعار منذ البدء وعملنا من أجله . ولكن عملنا كان يصطدم دائماً بثلاث عقبات: ١ ــ عدم الوضوح . . . ٢ ــ الدعوة إلى الوحدة دون تحديد برنامج عام لها . ٣ ــ وجود اتجاهات داخل حركتنا (فتح) وداخل المنظمات الأخرى يسلك خطاً انعزالياً»(٤٧)

ولم تكن الوحدة الوطنية هدفاً استراتيجياً ، بالنسبة لفصائل الثورة الفلسطينية ، بل كانت لعبة تكتيكية تناور بها فصيلة على أخرى ، وكتلة على أخرى . ولهذا لم يجر النضال من أجلها . . . . . . كانت هناك ازدواجية بين الشعارات والممارسات . فالكل نظرياً يدعو للوحدة ، ولكن لا أحد يعمل من أجلها عملياً، وكانت الممارسات دائماً تقوم على أساس مصالح هذه أو تلك من المنظمات، وتنبثق من مطامح هذا أو ذاك من القادة . وبدلاً من أن تخضع هذه المصالح والمطامح الاستراتيجية للوحدة الوطنية خضعت الوحدة الوطنية لهما . ولقد أضاعت الازدواجية بين الممارسات والشعارات قضية الوحدة الوطنية . وكانت هناك أزمة ثقة ، بسبب هذه الازدواجية .

فما يقال في الجلسات غير ما يقال في الكواليس ، وما ينشر غير ما يضمر وفوق هذا فما تقرره اللجان والمجالس غير قابل للتطبيق أو التنفيذ .

وكانت مشكلة فتح أنها تعتبر نفسها أباً ، وتعتبر الآخرين أولاداً . وكانت تنظر إلى هؤلاء الأولاد نظرة الأب في المجتمعات المتخلفة إلى أبنائه الأشقياء . فهي تريد أن تضبط أفكارهم وتصرفاتهم ، وهي تعتبر نفسها مسؤولة مسؤولية كاملة، . . . . . . وكانت الممارسات الخاطئة ، بمختلف أشكالها: الفردية، الارتجال، ضيق الأفق، احتقار وجهات نظر الآخرين، اللامبالاة، الانغلاق والتقوقع ، العشائرية ، الخ ، تفسح المجال لكثير من الاشكالات ، وتؤدي إلى تعقيد الأمور الواضحة ، وإلى خلق حساسيات وحزازات ومواقف جدية »[٤٨]

كانت ممارسات قيادة عرفات تتسم بالعشوائية والمزاجية ، والمجاملة على حساب النقد والمماطلة على حساب الحسم ، والذاتية على حساب الموضوعية ، والارتجال على حساب التخطيط ، وفسحت المجال للمرتزقة والانتهازيين والعملاء أن يتسللوا إلى صفوف فتح ومنظمة التحرير لكي يستمروا في ممارساتهم الخاطئة . وشجع عرفات تفشي الاسترزاق وعقلية الاستزلام ولفلفة الأمور وعدم مواجهة الجماهير والقواعد بالحقيقة . لذلك لم تراجع قيادة عرفات مسيرة فتح ومنظمة التحرير منذ أن استلمتها، كما أنها لم تغيِّر القيادات حتى الآن، اما استشهدت أو قتلت أو جرى تصفيتها أو بقيت إلى ـــ الأبد على رأس عملها.

لجأت قيادة عرفات إلى عدم الاعتراف بأي خطأ من أخطائها وكانت تبرر ذلك بأن الاعتراف بالخطأ يعطي الاعداء أدلة وبراهين تدين فتح والثورة الفلسطينية . ولجأت دائماً إلى اتهام الآخرين وخاصة العرب بالعجز والتقصير والتهاون والفشل ، وذلك لتبرئة نفسها أمام كوادرها وقواعدها والمواطنين الفلسطينيين والعرب، لكي تنجح في تحويل أنصارها ومؤيديها من تحرير فلسطين إلى دولة ولو في أريحا . فإما التكيف والقبول بالواقعية وإما فالابادة قادمة .

وأخذ عرفات يقول: الناس تعبت ونحن ضعفاء ، العرب ضدنا وأميركا ضدنا ، لذلك علينا أن نقبل بدولة في الضفة والقطاع كهدف مرحلي على طريق الهدف الاستراتيجي .

وساهمت الأفكار والمقولات الانهزامية في تفشي ظاهرة الضياع والتمزق واليأس والقنوط . وأخذت تشكك بالثورة والتراث النضالي للشعب العربي الفلسطيني لتقنع أوساط واسعة بانحرافها عن طريق النضال الفلسطيني .

وتابعت اسرائيل ممارستها في سحق أي نوع من أنواع المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومطاردة قواعد الفدائيين ومعسكراتهم وتجمعاتهم في داخل البلدان العربية .

وممارسة أقصى أنواع الضغط والابتزاز الصهيوني والأميركي على بعض الدول العربية لتصفية المقاومة الفلسطينية .

وأخذت أوساط واسعة من أنصار فتح ومؤيديها يميلون إلى القبول بسياسة الأمر الواقع .

كان العرب بحاجة للعمل الفدائي بعد هزيمة حزيران ، وجعلته ضمن استراتيجيتها وجاء مشروع روجرز . فبدأت الصدامات لتقليم أظافر العمل الفدائي ووضعه تحت السيطرة الرسمية .

إن التداخل والارتباط بين قضية فلسطين والاوضاع العربية ليس مصادفة أو تداخلاً عارضاً وإنما نتيجة للعلاقة ما بين فلسطين العربية والأمة العربية . ويشكل هذا الترابط عامل قوة وعامل ضعف إذا لم تحسن القيادات الفلسطينية والعربية التعامل معه .

وعملت بعض الأنظمة العربية على حمل قيادة المنظمة على تكييف سياسة المنظمة وممارساتها ومواقفها مع مواقف بعض الدول العربية وتقليص التأييد الشعبي لها ووجودها بين الجماهير وتحويلها إلى جزء من العمل الرسمي العربي .

فتح والكفاح المسلح

أعلنت فتح أن هدفها تحرير فلسطين بالكفاح المسلح من النهر حتى البحر ، حيث كتبت مجلة « فلسطيننا » تقول: « إننا هنا نعلن رفضنا لفكرة التقسيم الاستعمارية ، ونعلن شجبنا للتقسيم ، ونعلن استعدادنا لأن نتهم كل فرد يعمل للتقسيم بالخيانة العظمى والمروق »(٤٩) .

وانطلقت فتح في ١ / ١ / ١٩٦٥ من أجل تحرير الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ ، لأن الضفة الغربية (بما فيها مدينة القدس العربية) وقطاع غزة لم تكن اسرائيل قد احتلتها بعد .

قبل حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ رفعت الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحرير فلسطين وفوراً في وجه التيار الوحدوي ، ممثلاً بالرئيس جمال عبد الناصر أولاً ، وفي مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها أحمد الشقيري ثانياً .

ورفعت بعد الحرب العدوانية في ١٩٦٧ التسوية السياسية مما فجر الصراع مجدداً بين قيادة عرفات وفرع فتح في الكويت التي علمت بأن اللجنة المركزية في دمشق قد أقرت منهاجاً مرحلياً يتضمن الموافقة على انشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ركز عرفات جهوده للسيطرة على عواطف الجماهير الفلسطينية والعربية . وأخذ يعمل على ازاحة الشقيري والسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية . فكان يدير معركة لتصفية بعض المنظمات الفلسطينية وشق المنظمات الأخرى أو شراء بعض قادتها .

قبل كل شيء لا بد من القول أن قيادة فتح لم تكن تؤمن بالكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين . ولم يكن الكفاح المسلح والثورة والتحرير الهدف الاستراتيجي لها ، وإنما استخدمته نتيجة تخطيط دقيق وخلفيات معينة لتحريك قضية فلسطين والتوصل إلى حل سياسي لها .

ساد الوضع الفلسطيني والعربي الغضب والسخط الشديدين لعجز الدول العربية في الوقوف

أمام الخطر الصهيوني واستعادة الحقوق والأرض العربية المغتصبة في فلسطين .

بدأ التحرك يسيطر على الأوساط القومية العربية والفلسطينية من أجل القيام بعمل فقامت العديد من المنظمات العربية الفلسطينية في عامي ٩٦٣ و ٩٦٤ بهدف الاستعداد والتخطيط للقيام بأعمال مسلحة خارج الاطارات الحكومية للدول العربية .

واستجابت قيادة جمال عبد الناصر للأوضاع الفلسطينية وعملت على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لاحتواء التحركات وتوجيهها بالاتجاه الذي تراه مناسباً .

سارت قيادة فتح وأصدرت البيان الأول في ١ / ١ / ١٩٦٥ معلنة بداية العمل الفدائي الفلسطيني لقطع الطريق على جمال عبد الناصر والدول العربية .

راجت الأقاويل حول قيادة فتح التي كانت متواجدة في دول الخليج آنذاك وأهدافها من القيام بالعمليات الفدائية إلى حد اتهامها بالعلاقات القوية مع دول حلف السنتو، ومع المندوبين الساميين البريطانيين في المحميات العربية.

إن هذا لا يعني على الاطلاق أن قيادة فتح كلها كانت مرتبطة مع جهات خفية أرادت أن تركب الموجة الجديدة وتوجهها لخدمة أغراضها الاستراتيجية ، بل يكفي أن يكون أحد القادة البارزين أو اثنين منهم على علاقة قوية وارتباط دقيق مع المندوب السامي البريطاني في قطر .

ويكفي أن يكون أحد القادة البارزين مشكوكاً ، في أصله وفصله، وجاء لتحقيق أهداف معينة ، وتقف خلفه قوى خفية قوية تخطط له وتدعمه ، وذلك للمحافظة على مصالحها في المنطقة بعد أن فشلت وعجزت عن ايجاد تسوية لقضية فلسطين تجلب الصلح والاعتراف باسرائيل والهدوء والاستقرار لمصالحها في المنطقة .

وسارعت قيادة فتح في العمل لاستقطاب الانظار الفلسطينية والعربية بعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية .

واستغلت ايمان القيادة السورية وحزب البعث العربي الاشتراكي بتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية وأخذت تنسق مع سورية للقيام بعملياتها من الأراضي السورية . وبالوقت نفسه اعتقد حزب البعث العربي الاشتراكي أن بمقدوره أن يتولى قيادة الحركة ، فأوعز لأعضائه الفلسطينيين بالانتساب إلى الحركة . وتمكن يوسف عرابي من أن يصبح أهم قائد عسكري في الحركة نظراً لايمانه بالقضية وشجاعته وخبرته العسكرية .

انضم إلى الحركة عناصر وطنية مؤمنة حقاً في تحرير فلسطين . وكان تأسيس منظمة التحرير قد أخذ يؤثر على شعبية فتح . وبدأت المنظمة تستقطب حتى بعض عناصرها .

المصـــادر

١) حزب البعث العربي الاشتراكي ، الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مصدر سابق ، ص ٥٤ ــ ٥٩
٢) القبس في ٦ / ١ / ١٩٨٥ ، ص ١٨
٣) مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ، اعداد راشد حميد ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٨
٤) القبس في ٦ / ١ / ١٩٨٥ ، ص ١٩
٥) المصدر السابق
٦) فيصل حوراني ، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤ ، مركز الأبحاث الفلسطيني بيروت ١٩٨٠ ص ٣٢
٧) الميثاق القومي الفلسطيني ، منشورات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني (كراس) بدون تاريخ وبدون ترقيم للصفحات .
٨) المصدر السابق
٩) المصدر السابق
١٠) القبس في ٦ / ١ / ١٩٨٥ ، ص ١٩
١١) مجلة الحرية في ٢٩ / ٦ / ١٩٦٤
١٢) مجلة فلسطين ، العدد ٤١ في ١ / ٧ / ١٩٦٤ ، ص ٥ ــ ٨
١٣) وزارة الارشـاد القومي ، مصـلحة الاستعلامات ، ملف وثائق فلسطين من ١٩٥٠ ــ ١٩٦٩ الجزء الثاني، القاهرة ، ص ١٣٦١ ــ ١٣٦٢
١٤) فيصل حوراني ، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤ ، مصدر سابق ص ٢٢٨
١٥) انظر: النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الباب الثاني المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩
١٦) انظر: المصدر السابق الباب الثالث أعداد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧
١٧) مجلة صوت فلسطين ، العدد ٢١٢ ، أيلول ١٩٨٥ ص ٨
١٨) المصدر السابق .
١٩) المصدر السابق .
٢٠) العميد وليد جاموس، المسـيرة النضـالية لجيش التحرير الفلسطيني ، مجلة صوت فلسطين ، العدد ٢٦٠ أيلول ١٩٨٩ ، ص ١٠
٢١) المصدر السابق ص ١٢
٢٢) المصدر السابق ص ١٣
٢٣) نزيه أبو نضال ، تاريخية الأزمة في فتح ، من التأسيس إلى الانتفاضة ، دار الصمود العربي ــ نيقوسيا ١٩٨٤ ، ص ١٦ ــ ١٧
٢٤) المصدر السابق ص ٣١
٢٥) ياسر عرفات ، الرقم الصعب، الدكتورة رشيدة مهران ، مؤسسة الديار للطباعة والنشر ص ١٧
٢٦) غازي خورشيد ، سلسلة كتب فلسطينية ٣٢ ، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني بيروت ١٩٧١ ، ص ١٤ ــ ١٥

٢٧) فتح ، دراسات ثورية ــ كراس رقم ١ بدون تاريخ ومكان صدور ص ٢٦ ــ ٢٧
٢٨) حوار مع أبو الزعيم، ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال ، حسن علام ص ٧٦
٢٩) المصدر السابق ص ٧٧
٣٠) فتح ، دراسات وتجارب ثورية ، الكراس رقم ٩ ، ص ١٨ ــ ٢١
٣١) المصدر السابق ص ٤٢
٣٢) عبد الرحمن غنيم ، ثلاثون عاماً من العبث، دار الخليل ، دمشق ١٩٨٧ ، ص ٦١ ــ ٦٣
٣٣) طلائع حرب التحرير الشعبية ــ قوات الصاعقة ، فتح وأزماتها الداخلية، دمشق ١٩٧٦ ، ص ٢٩
٣٤) المصدر السابق ص ٣٨
٣٥) عبد الرحمن غنيم ، ثلاثون عاماً من العبث ، مصدر سابق ص ٨٢ ــ ٨٣
٣٦) طلائع حرب التحرير الشعبية ، فتح وأزماتها الداخلية ، مصدر سابق ، ص ١٥
٣٧)المصدر السابق ص ١٨ نقلاً عن الاكسبريس البريطانية في ١ / ٧ / ١٩٦٨
٣٨) المصدر السابق ص ١٨ ــ ١٩
٣٩) نزيه أبو نضال فتح وأزماتها الداخلية .
٤٠) فتح ، مواقف ومنطلقات ثورية ، الكراس رقم ١٠ بدون تاريخ ص ٣٣ ــ ٣٤
٤١) المصدر السابق ص ٣٥ ــ ٣٧
٤٢) غازي خورشيد ، دليل حركة المقاومة الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ٢٧ ــ ٢٩
٤٣) عبد القادر ياسين ، أزمة فتح ، جذورها ــ ابعادها ــ مستقبلها ، دار الجرمق، دمشق ص ١٩
٤٤) طلائع حرب التحرير الشعبية ، فتح وأزماتها الداخلية ، مصدر سابق ، ص ١١٤
٤٥) المصدر السابق ص ١١٧
٤٦) ناجي علوش ، نحو ثورة فلسطينية جديدة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٧ ، طبعة ثانية ص ١٨ ــ ١٩
٤٧) المصدر السابق ص ١٩ ــ ٢١
٤٨) المصدر السابق ص ٥٣ ــ ٥٧
٤٩) حوار مع أبو الزعيم ، ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال ، مصدر سابق ص ٨٩

الفصل الرابع

العمل الفدائي وحرب السويس العدوانية

بدأ العمل الفدائي كرد فعل على اغتصاب العصابات الصهيونية المسلحة في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثلثي مساحة فلسطين وارتكابها العديد من المجازر الجماعية، وترحيلها أكثر من ٩٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم ورفضها لحقهم في العودة إلى وطنهم تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية.

بدأت طلائع العمل الفدائي بالمتسللين الفلسطينيين إلى ديارهم لاحضار بعض الأغراض من منازلهم وكرد فعل ضد اسرائيل لطردهم ورفضها السماح لهم بالعودة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

وقررت اسرائيل لمواجهة الوضع الناشيء عن سياستها العدوانية العنصرية والتوسعيه تصعيد اعتداءاتها على الأراضي الاردنية والسورية والقوات المصرية في قطاع غزة لاجبار الدول العربية على وقف نشاط الفدائيين والانصياع للبرنامج الصهيوني.

وأوضح موشي ديان رأيه في الكنيست عام ١٩٥٦ حول تطور الأوضاع ومواجهة بدايات العمل الفدائي في مذكراته « يوميات سيناء » وقال:

« ان الحال التي لا تمثل سلماً ولا حرباً لا يمكن أن تدوم وعلى اسرائيل اجبار جيرانها على الاختيار: فإما وقف الارهاب أو مجابهتها بشكل مكشوف في حرب علنية. ولذلك وسيلتان: الأولى: الهجوم منذ الآن فصاعداً في وضح النهار. وهذا لا يقلل الخسائر وانما يسدد الضربة إلى هيبة الدول العربية. ولا يكون في امكانها تقبل الضربة دون أن تتحرك. الثانية: اجتياز الحدود والاستيلاء على مواقع رئيسية في أرض العدو وجعل الشرط لجلائنا ايقاف الارهاب العربي ».

وقررت اسرائيل استغلال الوضعين العربي والدولي والقيام بحرب السويس العدوانية عام ١٩٥٦ ، فكتب موشي ديان في « يوميات سيناء » في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦ يقول:

١ ــ أعلن بن غوريون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع موافقته المبدئية على حملة سيناء وأهدافها.

٢ ــ ستباشر قواتنا في يوم ٢٩ تشرين الأول العمل ويجب أن تحتل شبه جزيرة سيناء خلال ٧ ــ ١٠ أيام.

٣ ــ استند القرار بالحملة والخطة المرسومة إلى فرضية تأهب القوات الفرنسية والبريطانية للتدخل ضد مصر .

٤ ــ تشير المعلومات لدى اسرائيل إلى أن القوات البريطانية والفرنسية تعتزم المباشرة بعملياتها يوم ٣١ تشرين الأول». ٤

وبالفعل بدات اسرائيل حرب السويس العدوانية في ٢٩ تشرين الأول وتبعتها فرنسا وبريطانيا واشتركتا في الحرب ضد مصر في ٣١ تشرين الأول.

لقد شكل العمل الفدائي لاسرائيل الزعم الرئيسي لحرب السويس العدوانية وتوقف نتيجة لها. ولكن ما لبث ان اندلع ثانية عام ١٩٦٥ . وأخذ يتصاعد باستمرار. وكان حجة اسرائيل الأساسية في ارتكابها لحرب الخامس من حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ .

العمل الفدائي وحرب حزيران العدوانية

توقف العمل الفدائي فترة من الزمن على اثر حرب السويس العدوانية التي أشعلتها اسرائيل بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا على مصر، ولكن ما لبث ان اندلع ثانية مع بداية عام ١٩٦٥ .

ففي اليوم الأول من عام ١٩٦٥ صدر البلاغ الأول عن القيادة العامة لقوات العاصفة وورد فيه ما يلي:

« تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة ١٩٦٤/٤/٣١ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة وغادرت جميعها إلى معسكراتها سالمة».

وأعلنت العاصفة بياناً سياسياً تضمن بعض منطلقات فتح، ونشرته جريدة المحرر اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٩٦٥/٢/١ وجاء فيه:

« ومن وحي هذا الواقع السيء، أي كون القضية في ادراج الأمم المتحدة كقضية لاجئين وكون العدو يستمر في ارساء قواعد وجوده، ولأن عامل الزمن يستمر في اتجاه مضاد انطلقت العاصفة لتؤكد للعدو وللعالم ان هذا الشعب لم يمت وان الثورة المسلحة هي طريق العودة والنصر.... إن هذه الانطلاقة ما هي إلا بداية لحرب تحريرية ذات منهج مخطط ومدروس.... تحركنا من منطق فلسطيني مرتبط بتربة الوطن معتمدين على أمتنا العربية وكفاحها والقوى التحررية في العالم ».

عندما انعقد مؤتمر القمة الثالث وجهت اليه العاصفة مدكرة توضيح منطلقاتها الفكرية، ويمكن إيجازها بما يلي:

١ ــ المنطلق الأساسي لوجود الحركة هو الايمان الجازم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض السليبة.

٢ ــ ان الشعب العربي بأسره هو مادة هذا الكفاح، إلا أن الشعب العربي الفلسطيني هو رأس الحربة وطليعة الكفاح.

٣ ــ تعتقد الحركة أن الزمن في صالح العدو، لما تراه من تناحر بين مختلف القوى التي يتألف منها هذا الوطن. . . ومن هنا فان فتح تجزم ان المعركة يجب أن تكون اليوم لا غداً. . . وان تأجيلها يفوت على العرب خوض المعركة.

٤ ــ ان في معركة تحرير فلسطين حلاً للتناقضات القائمة في الوطن العربي، لأن المعركة كفيلة بأن تجمع قوى الوطن العربي في بوتقة نضالية واحدة تذيب الخلافات وتصهر التناقضات وتجند الشعب العربي، وان حرب التحرير هي وحدها الكفيلة بتوحيد الأمة.

٥ ــ ليس وجود منظمة التحرير الفلسطينية بذريعة تتخذ لتنفيذ منطق العاصفة، لأن المنظمة وليدة مؤتمرات القمة.

٦ ــ العاصفة على استعداد للتنسيق والتعاون مع أية جهة فلسطينية أو عربية تعمل أو تنوي العمل من أجل التحرير بشرطين ثابتين:

أ ــ أن يكون اللقاء والتعاون في أرض المعركة وليس في المكاتب والمؤتمرات.

ب ــ ابقاء القيادة في يد الشعب الفلسطيني وفي منأى عن الخصومات والتيارات السياسية التي تتنازع العالم العربي.

صدى العمل الفدائي في الميدان العربي :

أحدثت الأعمال الفدائية أصداء مختلفة في الميادين العربية والاسرائيلية والعالمية.

ففي الميدان العربي ظهر تياران تيار يغتبط لهذا العمل ويؤيده وآخر يرفضه ويقاومه. وكانت ردود الفعل متفاوتة في الأقطار العربية وعلى الصعيد الفلسطيني فكتبت جريدة اللواء، الصادرة في ١٩٦٨/١/١٢ تقول:

« وانبرت منظمة التحرير الفلسطينية ونحن نورد هذه المواقف اليوم للتاريخ، ليس إلا. . تعلن تنصلها من نشاط « العاصفة » داخل الأرض المحتلة. . وأصدر مكتب المنظمة في بيروت بياناً جاء فيه وبالحرف الواحد ما يلي:

« إن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ينفي أن يكون للمنظمة أية علاقة بالبيان الذي صدر عما يسمى بالقيادة العامة لقوات العاصفة والذي جاء فيه ان بعض قوات هذه القيادة قد قامت بتنفيذ عمليات معينة في الأرض المحتلة، وينتهز المكتب هذه الفرصة ليؤكد بأن أي عمل

عسكري فلسطيني ضد اسرائيل هو من صلاحيات واختصاص جيش التحرير الفلسطيني الذي يتولى وحده مسؤولية التعبئة العسكرية لأبناء الشعب الفلسطيني من أجل تحرير الأرض المحتلة. . »

وكتبت جريدة الأحد الصادرة في ١٩٦٥/٥/٣٠ تقول:

« أما فرع منظمة التحرير في بغداد، لقد أعلن تأييده وإشادته بأعمال حركة « فتح » الفدائية التي تمت داخل اسرائيل واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من واجبات النضال الفلسطيني».

وفي الاردن عقد مجلس الوزراء الاردني جلسة طارئة قرر في نهايتها اتخاذ تدابير أمن مشددة على الحدود ».

ولاقى في الميدان العربي الفلسطيني تأييداً شعبياً كبيراً رغم ما أعلنه مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت على اثر العمليات الأولى من ان ايران وأعضاء حلف السانتو يقفون وراء هذه العمليات.

وفي المجال العربي بدأت الصحف ومحطات الاذاعة تعلن تأييدها واعتزازها بالعمل الفدائي.

وكتبت مجلة الأسبوع العربي في ١٩٦٥/١/٢٥ تقول:

« قد تكون هجمات الفدائيين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة مفاجأة تصيب البعض بالذهول ولكنها يجب ألا تصيب أحداً بالارتباك إلا اسرائيل. . . وان هؤلاء الذين يتحركون داخل منطقة مشحونة بالمخاطر ويقدمون أقصى ما يستطيع الانسان أن يقدم من أجل وطنه يستحقون منا الاعجاب على الأقل. . . وإذا كانوا قد تجاوزوا الاعتبارات الرسمية ولم يستأذنوا أحداً بالعمل فان هذا تصرف طبيعي، لأن الذي يقدم دمه من أجل وطنه لا ينتظر الاذن من أحد ».

وكتبت صحيفة المساء القاهرية في ١٩٦٥/١/٢٥ تقول:

« . . . ان موجات فدائية من الجماعات العربية تنقل المعارك الآن إلى داخل فلسطين المحتلة، فتنسف « العاصفة » بكل جرأة وشجاعة الجسور وأنابيب المياه، بل انها لتوجه ضربات قاصمة إلى نفس قوات الجيش الاسرائيلي الذي طالما جعجع قادته بأنه من القوة بحيث لن يستطيع أحد أن ينال منه شيئاً. . . ».

وكتبت مجلة المجاهد الجزائرية في ١٩٦٥/١١/١ تقول:

« اندلعت الثورة الفلسطينية وتولت قوات العاصفة زمام الأمور وأعلنت بدء الثورة المسلحة ضد الغزاة في فلسطين المحتلة، وكان لا بد للثورة المسلحة ان تندلع في هذه الأيام بالذات لتقضي على جميع الأحلام الصهيونية في استغلال مياه الاردن وكان لا بد لها أن تندلع معتمدة على الطلائع الفلسطينية ».

صدى العمل الفدائي في اسرائيل

علقت جيروزاليم بوست في ١٩٦٥/١/١٥ على التسلل بعنوان « رجال الهلال » بأن مصير الفدائيين الذين أرسلتهم مصر في السابق لم يفد كما يبدو في تحقيق أهداف الدول العربية . وذكرت أنهم يتسللون حالياً من الاردن خاصة ومن لبنان ، وان سورية تحرص على أن يعرف الجميع من هم اولئك الذين تبنوا أمر رجال الهلال ، ويبدو للحكومة السورية على الأقل بأن هذا العمل هو السبيل المثالي لمهاجمة اسرائيل .

وكتب ديان في بداية شهر شباط ١٩٦٥ مقالاً في جيروزاليم بوست ورد فيه:

« لقد تعرضنا في الماضي لحركة الفدائيين واليوم نتعرض لمنظمة الفتح التي يتسلل أعضاؤها إلى اسرائيل ، وكما أن اسرائيل وحدها هي التي حلت قضية الفدائيين وأوقفتهم ، فكذلك عليها وحدها أن تقضي على منظمة الفتح أي أن على اسرائيل أن تواجه العرب دون وساطة أو تدخل أية دولة » .

وكتبت صحيفة معاريف في ١٩٦٥/٢/١٨ تقول:

« ان لغماً مصرياً مصنوعاً من البلاستيك قد اكتشف قرب مستعمرة نحال عوز . وكان اللغم قد وضع على طريق الدوريات العسكرية . . . . ومن المفترض ان هذا اللغم واللغم الآخر السابق الذي تفجر قبل بضعة أيام تحت سيارة عسكرية ، فأصيب بسببه سبعة جنود بجروح ، كان قد وضعهما رجال (فتح) الذين شرعوا يظهرون امارات التنظيم في قطاع غزة ، في الآونة الأخيرة » .

وحمَّل محرر الجريدة العسكري مصر مسؤولية ذلك، وكتب بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢١ يقول:

« ان أوساط الأمن الاسرائيلية صرحت بأن السلطات المصرية تعتبر مسؤولة عن أي عمل عدواني يتم على طول حدود قطاع غزة ، سواء قام بتلك الأعمال رجال فتح أم أشخاص عاديون آخرون يقترفون أعمالهم دون علم السلطات المصرية لكنهم . . يتحركون من حدودها ، وعلى مصر أن تتحمل النتائج » .

وكان نشاط العاصفة قد أثير في الكنيست . ونشرت دافار بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣ تفاصيل ما دار من نقاش في هذا الشأن وكتبت ما يلي:

« قال رئيس الحكومة ووزير الدفاع الاسرائيلي ليفي اشكول في الكنيست أمس بأن اسرائيل ستشت لأولئك الذين يريدون الدخول لأراضيها للقتل والتخريب ان هذا العمل ليس في مصلحتهم . وان اسرائيل ستلفت انتباه أصدقائها في العالم للأعمال العدوانية الأخيرة التي قام بها العرب حتى يعرفوا مصدر الازعاج وعلى من تقع المسؤولية ، لئلا يتحفوها بنصائح بعيدة عن العدل خالية من المعنى » .

وعقبت الصحافة الاسرائيلية بمقالات رئيسية على نشاط العاصفة وكتبت صحيفة حيروت في ١٩٦٥/٦/٣ :

« كل هذه الحوادث تدل على أن العرب قرروا من الآن الشروع بأسلوب جديد في الحرب ضد اسرائيل . وليس هذا الأسلوب بحرب بين الجيوش ، وليس كذلك بأعمال التحويل (مع العلم أن سوريا جددت أعمال التحويل أمس الأول) وانما بازعاج تخريبي تقوم به فئات صغيرة بقصد تدمير أعصاب الاسرائيليين . وهم يقصدون بالمتفجرات التي توضع تحت المباني قتل أو اصابة المواطنين المدنيين بجراح خطيرة وهدفهم الأكبر هو شل نظام الحياة في الدولة وبث الرعب واثارة الفزع في القلوب » .

نشرت صحيفة « اليوم » التي تصدر بالعربية في الكيان الصهيوني مقالاً في ١٩٦٥/٦/٩ جاء فيه:

« فالدولة الوحيدة ، اذن ، التي تغذي عصابات (الفتح) وتدربهم للقيام بأعمال التخريب داخل اسرائيل هي سوريا . ويستدل من تصريحات زعمائها على أن تنظيم هذه العصابات يستهدف أمرين: الأول اضطراب حبل الأمن داخل اسرائيل ، الثاني حمل اسرائيل على القيام بأعمال انتقامية ضد البلدان التي يأتي منها المخربون ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الحالة على حدود اسرائيل من جديد وربما إلى اشتعال نار حرب موضعية قد تتطور إلى حرب شاملة. وهذا ما يريده حكام سوريا بالذات بعد أن أخفقوا في محاولاتهم لاقناع سائر الزعماء العرب وخاصة حكام مصر بوجوب شن حرب فورية ضد اسرائيل » .

العمل الفدائي والاعتداءات الاسرائيلية على الأراضي العربية

بعد أن بدأ العمل الفدائي بالتصاعد اتخذت اسرائيل اجراءات ضد الأقطار العربية المجاورة وأخرى في المجال الدولي ، فأخذت تزيد من عدد الدوريات والكمائن في محاولة لمنع الفدائيين من القيام بأعمالهم .

لقد صرح رابين رئيس الأركان حول خطورة العمل الفدائي قائلاً:

«ان خطورة هذه الأعمال الآن خطورة مباشرة تجعل جيشنا يعمل وكأنه في حالة حرب فعلية تستنزف خسائر وجهوداً هائلة » .

وقامت اسرائيل بحملات انتقامية في الأراضي العربية ، لارهاب المواطنين في مناطق الحدود لحملهم على مقاومة العمل الفدائي وعدم تقديم المساعدات والعون للفدائيين .

ومن جملة هذه الحملات الانتقامية الاعتداء الذي وقع على جنين في أيار ١٩٦٥ ثم الاعتداء الذي وقع على قلقيلية في أيلول ١٩٦٥ وتمكنت اسرائيل من جرائه تدمير احدى عشرة مضخة

للمياه وأعلن ناطق رسمي اسرائيلي « ان هذه العملية هي رد على ثمانية حوادث تخريب في المباني والمنشآت في اسرائيل قامت بها مجموعات قادمة من الاردن . . وان السكان الاردنيين في مناطق معينة يساعدون المخربين وخاصة سكان قلقيلية التي جاء منها المخربون وعادوا إليها » .

وقد تحدثت الصحف الاسرائيلية عن اعتداءات اسرائيل العسكرية على مدينة قلقيلية ، فقالت صحيفة معاريف ، بتاريخ ١٩٦٥/٩/٥ ما يلي:

« قامت مجموعة من مشاة الجيش الاسرائيلي ، هذه الليلة بعملية هجوم داخل الأراضي الاردنية، ونسفت احدى عشرة مضخة للمياه وذلك كرد على أعمال التخريب التي قامت بها منظمة « الفتح » وقد نفذت العمليات جميعها بمنطقة مدينة قلقيلية التي خرج منها الارهابيون الذين قاموا بأعمال التخريب في مستعمرة ايال مؤخراً .

لقد بقيت في منطقة قلقيلية الآن مضخات مياه متعطلة ، وعلى الطرق الترابية كانت ملقاة منشورات مكتوبة باللغة العربية . وقد وزع هذه المنشورات جنود الجيش الاسرائيلي ، وتقول هذه المنشورات للسكان العرب ، لماذا جرى تدمير مضخات مياهكم .

ان تأثير عملية الانذار هذه سيكون ملموساً ، إذ أن سكان قلقيلية سيضطرون لجلب المياه للشرب والري من أماكن بعيدة».

وذكرت صحيفة (جيروزاليم بوست) بتاريخ ١٩٦٥/٩/٦ ان ليفي اشكول رئيس وزارة اسرائيل أبلغ وزراءه أمس ١٩٦٥/٩/٥ ان غارة مساء السبت على منشآت المياه في قلقيلية انما كانت بمثابة تحذير للاردن للخطورة التي تنظر بها اسرائيل إلى أعمال التخريب المستمرة التي تقترف من عبر حدوده » .

وكتبت صحيفة (حيروت) لسان حزب حيروت المتطرف بتاريخ ١٩٦٥/٩/٦ مقالاً رئيسياً دعت فيه اسرائيل إلى أن تكون عملياتها الانتقامية أشد وأوسع بحيث تشمل السكان والحكام في الأردن.

وكتب يغال ألون نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي في مجلة اوت بتاريخ ١٩٦٧/٢/٥ موضوعاً حول العمل الفدائي جاء فيه:

« ولما كانت الدول العربية لا تستطيع شن حرب كبيرة فانها انما تبقي على حالة الحرب بوسيلة حوادث الحدود وتسلل الارهابيين إلى الأراضي الاسرائيلية ، فمحاولات سورية تحويل مصادر مياه نهر الاردن عن مجراها الطبيعي إلى اسرائيل ، يعتبر عملاً لحرب محدودة ، وليس حرباً سياسية أو اقتصادية ، وطالما استمرت هذه المحاولات فان الحرب مع سورية تظل احتمالاً قوياً ، وقد ذكرت اسرائيل بالنظرة الخطيرة التي تنظر بها إلى هذا الأمر ، عن طريق قصف وضرب التجهيزات التي استخدمتها سورية لهذا الغرض ، والواجب أيضاً استنفاد كل وسيلة سياسية لردع سورية عن

هذا العمـل ، لكن دون اجحـاف بحق اسـرائيـل في حماية مصـادر مياهها عن طريق العمليات العسكرية » .

« ثم تابع ألون تحليله متفحصاً المنظمتين الاثنتين اللتين تهاجمان اسرائيل الآن وهما « منظمة التحرير الفلسطينية ، المؤيدة من مصر ومنظمة فتح المؤيدة من سورية وكلاهما مجندتان على الغالب من لاجئي فلسطين السابقين ، وتحاول هاتان المنظمتان خلق ما يسمى « الشخصية الفلسطينية » على ان تعترف بها من قبل بلدان مختلفة وتتيح بذلك نوايا سياسية للمطالبة « بعودة الأراضي المحتلة من اسرائيل » كما أنهما تسعيان إلى ايجاد حركة عودة قومية تتبنى وتغذي الحنين والأمل بين الجماهير للعودة إلى أرض « الآباء السليبة » كما ان العمليات العسكرية لهاتين المنظمتين تستهدف حياكة ونسج أسطورة الكفـاح والبطولة حول « الشخصيـة الفلسطينية » ومنع قبول وجود اسرائيل من العرب وغيرهم وابقائها قضية موضع نزاع وخلاف والتسبب في خسائر الأرواح والثقة في اسرائيل نفسها ، وإذا نجحت المنظمتان في ذلك فإنهما ستحاولان اقامة « حكومة فلسطينية في المنفى » وتطلبان من الدول العربية والاسلامية الاعتراف بها ، وحتى قبل قيام مثل هذه الهيئة فقد اعترفت الصين بمنظمة الشقيري ولدى هذه المنظمة بعثة دبلوماسية في بكين » .

واسـرائيـل مكشـوفة أمام هذه الهجمات ، فإذا استمرت دون توقف فستوقع أذى كبيراً بالاقتصاد ولا سيما السياحة ، واستمرار ضبط النفس الاسرائيلي الزائد أو الدفاع السلبي فقط ، الذي لا بد انه ذو تأثير محدود من شأنه أن يغري القوات العربية النظامية على خوض معركة كبرى ، وحتى لو كنـا على ثقـة من النصر في معركة كهذه ، فإن من واجبنـا عمل ما يمكن ، بوسـائل دبلوماسية وعسكرية ، لتأخير مثل هذا الانفجار على أمل معقول بأنه كلما تأخر أكثر ، قل احتمال وقوعه لذلك نحن مضطرون إلى معالجة أعمال التخريب والارهاب بجدية بالغة واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لوضع حد لها » .

ونشرت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٣ برقية بعث بها مراسل صحيفة (ورلد جورنـال ، تريبيـون) الأمريكيـة من القدس المحتـلة جاء فيهـا قوله: « ان زعمـاء اسـرائيـل لا يتحدثون حديثاً ينقصه الوضوح حينما ينذرون بأن أي مزيد من أعمال الارهاب سيدفع اسرائيل إلى مهاجمة الأراضي السورية » .

ويضيف المراسل « ان كبار موظفي حكومة اسرائيل يتكلمون دون تحفظ حول طبيعة هذا الهجوم الذي يشيرون إلى أنه سيكون بقوة مسلحة كبيرة نسبياً ، لكنها بعيدة من أن تكون بحجم الحملة على سيناء ، ويقولون ان العملية ستبدأ بهجوم جوي شديد على مواقع المدفعية السورية التي تسيطر على مداخل الحدود السورية » .

الباب الثالث

الفصل الخامس

منظمة التحرير الفلسطينية بعد التأسيس

جسّد قيام المنظمة انجازاً كبيراً ومكسباً عظيماً للشعب الفلسطيني ونضاله من أجل العودة والتحرير والإقرار بوجوده وشخصيته وكيانه الوطني .

وأجمع الشعب العربي الفلسطيني على تأييده لها والإلتفاف حولها ، إلاّ أن ذلك لم يمنع من ظهور التفاوت في الموقف منها .

نظرت فتح للمنظمة في المراحل الأولى من تأسيسها ، بالكثير من الشك والريبة وعدم الحماس لها وانتقاد مواقفها وممارساتها . وتخوفت كثيراً من منافسة المنظمة لها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية . ودخلت في منافسة المنظمة بالإسراع في تنفيذ العمليات الفدائية لكي تكسب تأييد الجماهير الفلسطينية والعربية واستفزاز اسرائيل وتوتير الوضع بينها وبين الدول العربية المحيطة بفلسطين والأردن وسوريا ومصر ولبنان وتوريطها في حرب مع اسرائيل ، تطبيقاً للشعار الذي رفعته واسمته « بالتوريط الواعي » لإجبار الدول العربية على خوض معركة التحرير .

يحدد محمود عباس (أبو مازن) موقف حركة فتح من المنظمة عند تأسيسها ويقول :

« إن موقف فتح من المنظمة عند تأسيسها كانت تحدده عوامل واعتبارات متشابكة تندرج في نوعين متعارضي التأثير : أولهما ، يشتمل على الشكوك الواسعة في الدور المناط بالمنظمة وبرئيسها أحمد الشقيري من قبل الدول العربية ، وثانيهما ، التخوف من منافسة المنظمة لها ، بما يتيسر للمنظمة من الامكانيات والعلاقات التي يهيئها لها اعتراف الدول العربية بها وقد خضعت عملية انشاء المنظمة ودورها ونفوذها ، إلى مناقشات مستفيضة في قيادة فتح واستقر الرأي على أن تبادر الحركة إلى إيجاد مرتكزات لها في عدد من الدول العربية ، بحيث تطرح نفسها البديل الثوري للمنظمة الرسمية. كما استقر الرأي على أن تقوم فتح بعملياتها المسلحة داخل اسرائيل ، ثم تواجه قيادة الشقيري وغيرها من الأطراف مسلحة بشعبيتها الفلسطينية[1] » .

لقد وجد الشقيري صعوبات كبيرة في التعامل مع الدول العربية عندما أسس المنظمة ، إذ لم يكن من السهل عليه التوصل إلى صيغ تحظى بموافقة الدول العربية ورضاها ، حتى أن بعض الدول العربيـة التي كانت تؤيد الكيان الفلسطيني تحفظت عليه بسبب خلافاتها العربية وبشكل خاص مع مصر . ودفعت المنظمة والشقيري ثمن ذلك .

كتب الشقيري واصفاً هذا الوضع قائلاً :

« ما أشقى الشعب الفلسطيني وما أتعسـه ، كنت في عمان فقالوا أن م.ت.ف جهاز مصري ، وسافرت إلى دمشق فقالوا أن الشقيري سلم المنظمة للملك حسين ، وها أنا في بغداد أسمع منكم أن جيش التحرير فيه عناصر بعثية ، تدبر خطة للقيام بانقلاب في العراق ، فلم يبق أمامنا إلا أن نلقي بالشعب الفلسطيني في البحر ليستريح وتستريحوا »[٢] .

يعترف الشقيري أنه لولا مصر ، والرئيس جمال عبد الناصر بالذات لما قامت المنظمة ، لذلك كانت علاقاته قوية معها ، لدرجة أن بعض الأوساط اتهمت جمال عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن قضية فلسطين ، لذلك أوعز لتأسيس المنظمة لكي تصبح أداة في يده تعمل وفق توجهاته .

تتضمن هذه التهم الكثير من التجني على مصر وعبد الناصر ؛ لأن جمال عبد الناصر كان يؤمن بوجوب قيام أبناء الشعب الفلسطيني بدور في الصراع العربي الصهيوني انطلاقاً من قومية المعركة ، ولأنهم أصحاب القضية .

كان الشقـيري يقول دائماً « أن تأييد القـاهرة للمنظمـة هو عندي أثمن من بقائي رئيسـاً للمنظمة » ، لذلك كانت العلاقات بين مصر والمنظمة في السنوات الأولى من تأسيسها متينة جداً ، ولولا تأييد مصر للمنظمة لما استطاعت أن تستمر وتقوى .

أما بالنسبة للأردن فحاول الشقيري مراعاة حساسية الأردن للكيان الفلسطيني ، بسبب سيادة الأردن على الضفة الغربية وعدد الفلسطينيين الكبير في الأردن ، لذلك كانت العلاقات تتحسن أحياناً وتسوء أحياناً أخرى .

أفتتح الملك حسين المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس . وحدد الشقيري طبيعة الكيان الفلسطيني في مؤتمر القمة الثاني وقال :

« أريد أن يكون واضحاً لسيدنا ، أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ، ولا يمارس سيادة ، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني ، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية ، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكرياً وسياسياً واعلامياً في معركة فلسطين »[٣] .

ووافق الملك حسين في مؤتمر القمة الثاني على قيام المنظمة ، وخاطب رئيس وزرائه في ١٩٦٥/٢/١٣ في كتاب التكليف لتشكيل حكومة أردنية جديدة قائلاً :

« إن قضية فلسطين هي بالنسبة للأردن جزء من وجودنا القومي واحساسنا وواقعنا ، وأن على الحكومة أن تلتزم في سياستها تجاه هذه القضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الأردن وفي الوطن العربي وفي المحافل الدولية كافة »(٤) .

وكان وقع الخلاف بين الاردن والمنظمة بسبب مطالبة المنظمة بإصدار قانون خاص بالتجنيد الإجباري ، وإنشاء كتائب لجيش التحرير الفلسطيني والسماح بإقامة معسكرات للتدريب العسكري في الأردن ، وقفت مصر وسورية والعراق بجانب المنظمة بينما أيدت السعودية الموقف الأردني .

واستمر الخلاف بين الطرفين من النصف الثاني من عام ١٩٦٥ حتى نهاية ايار عام ١٩٦٧ ، عندما قام الملك حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة واجتمع مع جمال عبد الناصر ، وحضر الشقيري جانباً من الاجتماعات ، وتمت المصالحة بين الملك حسين وأحمد الشقيري ، والذي عاد على نفس طائرة الملك إلى عمان .

وعندما اشعلت اسرائيل حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ كان الشقيري في القدس وغادرها في الخامس من حزيران إلى عمان ، وفي السابع من حزيران إلى دمشق .

واتهم البعثيون الفلسطينيون الشقيري بأنه غير ثوري ويساير الدول العربية المحافظة وأنه سلّم المنظمة للملك حسين ، ولكنهم ايدوا الكيان الفلسطيني والمنظمة، ومن أوائل الذي طرحوا فكرة تأسيس الكيان الفلسطيني .

قدمت سورية المساعدة والدعم لحركة فتح منذ انطلاقتها في ١٩٦٥/١/١ ، واعلنت أن حرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، واعترفت بالمنظمة وفتحت لها مكتباً في دمشق ، ودعمت جيش التحرير الفلسطيني . وعبر الشقيري في مذكراته عن علاقاته مع الدول العربية بقوله :

« قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير ، وفي عنقي ثلاثة عشر حبلاً ، يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً »(٥) .

استقالة مؤسس المنظمة ورئيس اللجنة التنفيذية

أخذت بعض الصحف والمجلات والفصائل الفلسطينية تهاجم الشقيري وتطالب بتطبيق اسلوب القيادة الجماعية أسلوباً وحيداً للعمل ، واتهمته بالتفرد باتخاذ القرارات والدكتاتورية وهاجمت تجاوزاته الدستورية .

وقدمت الهيئة العربية العليا لفلسطين في ١٩٦٦/٩/٦ مذكرة إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية حول تجربة منظمة التحرير الفلسطينية ، اتهمت فيها الدول العربية بتأييد الخطوات الفردية

الدكتاتورية لرئيس المنظمة وطالبت بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة سليمة لإصلاح الوضع القائم في المنظمة ، وجاء منها أن « ثلاثة أعوام مرت على المنظمة كانت مليئة بالعبث والمشاكل ، كما كانت حافلة بالتخبط والدجل السياسي والتبعية ، وبالإنحدار بالقضية الفلسطينية إلى مستوى المهاترات والمعارك الجانبية ، والزج بها في الصراعات والاختلافات العربية »[٦] .

واتهم الشقيري بالفردية والتسلط والإرتجالية ، واتخاذ مواقف لا تتناسب وآمال الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه . وأدرك الشقيري أهمية العمل الفدائي والكفاح المسلح ، فأيد هذا النهج وتبنته المنظمة ، لا سيما بعد حرب حزيران العدوانية . ووجهت فتح مذكرة إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في ١٩٦٧/١٢/٩ طالبت فيها الوزراء « باتخاذ الإجراءات الكفيلة لسد أبواب أجهزة الإعلام العربية أمام الشقيري .

وأصدرت فتح في ٦٧/١٢/١٠ بياناً آخر تطرقت فيه إلى أهم تحفظاتها ومنها :

« أن المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة ، لأنها وليدة الواقع العربي . وأن التسلط الفردي من قبل رئيس المنظمة جعل الصراع داخلها أقوى من تحقيق أي انجاز عملي يخدم النضال الفلسطيني . وأن انعدام المخطط السياسي والعسكري والإعلامي لدى أجهزة المنظمة جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنية وتتحول إلى جهاز مكتبي وظائفي مشلول .

وأعربت فتح في المذكرة عن قلقها للتصريحات المضللة التي يدلي بها أحمد الشقيري ، موهماً الرأي العام العربي والعالمي أن المنظمة تقوم بواجبها الوطني في الاراضي المحتلة . وطلبت مذكرة فتح من الدول العربية اتخاذ الوسائل الكفيلة لسد أبواب أجهزة الإعلام العربية في وجه الشقيري .

وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤ رفع سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة مذكرة إلى الشقيري طالبوه فيها بالتنحية عن رئاسة المنظمة بسبب الأساليب التي يمارسها في عمل المنظمة . وجاء في ختام المذكرة ما يلي :

« نعتقد مخلصين أن تنحيتكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة يعتبر خدمة وطنية ويهيء جواً صالحاً للعمل الجدي»[٧]. وطالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان أصدرته في ٦٧/١٢/١٨ بتنحية الشقيري من رئاسة المنظمة.

وأصدرت فتح وبعض المنظمات والاتحادات الفلسطينية بيانات طالبت فيها الشقيري بالاستقالة واستجاب الشقيري وقدم استقالته للشعب الفلسطيني في ١٩٦٧/١٢/٢٤ واستقالة أخرى للأمين العام للجامعة العربية . وقبلت اللجنة التنفيذية الاستقالة . وأعربت في رسالة بعثت بها إليه عن تقديرها الكبير للجهود التي بذلها منذ تأسيس المنظمة . وتمكنت القوى المناوئة للشقيري التخلص منه بعد حرب حزيران العدوانية لعاملين :

الأول : اتجاه عربي لتحميله جزءاً من المسؤولية على الهزيمة التي حلت بالعرب وإعطاء الضوء الأخضر للتخلص منه .

الثاني : فلسطيني بسبب فرديته وتسلطه على المنظمة ورغبة فتح التخلص منه والاستيلاء على المنظمة ومؤسساتها وأموالها .

تعهدت اللجنة التنفيذية في بيان أصدرته للشعب الفلسطيني تشكيل مجلس وطني تتمثل فيه ارادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية تسعى إلى توحيد النضال المسلح وتصعيده وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير أجهزة المنظمة .

وقررت اللجنة التنفيذية أن يتولى يحيى حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة .

وهكذا تكون قد انتهت مرحلة من حياة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل تطورها ، مرحلة انتقال المنظمة من العمل السياسي والدبلوماسي إلى العمل الفدائي .

وتبلور اتجاهان داخل الساحة الفلسطينية :

الأول : يعتبر المنظمة الإطار الذي يمكن أن تلتقي فيه كافة التنظيمات الفلسطينية وأوضحت الجبهة الشعبية هذا الإتجاه في بيان أصدرته في ١٩٦٨/١/٦ .

والثاني : يطالب بتكتل الفصائل خارج إطار المنظمة وتقوده فتح ، حيث وجهت دعوة في ١٩٦٨/١/٤ لعقد مؤتمر للتنظيمات الفلسطينية في القاهرة . ولبت ثماني فصائل دعوة فتح . وانعقد المؤتمر في القاهرة بتاريخ ١٩٦٨/١/١٧ . وصدر عنه ما عرف بالميثاق لتوحيد الكفاح المسلح وتصعيده وتحقيق الوحدة الوطنية .

وبدأت التحضيرات لعقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني ونجحت فتح والصاعقة في الوصول إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

تعديل الميثاق القومي الفلسطيني

جرت اتصالات عديدة لتشكيل مجلس وطني بعد هزيمة حزيران يأتي بقيادة جديدة للمنظمة وخاصة بين فتح والبعثيين والقوميين العرب . وتوصلوا إلى اتفاق لتشكيل مجلس وطني من ١٠٠ عضو ، على أن تكون أكثرية أعضائه « لحملة البنادق » واشترطت فتح أن يجري تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة وتشكلت لجنة تحضيرية في ضوء الإتفاق الذي تم لتسمية اعضاء المجلس الوطني وضمت يحيى حمودة ، رئيس اللجنة التنفيذية بالوكالة (خليفة الشقيري بصفة مؤقتة) ، وانجزت تشكيل المجلس الوطني الجديد . ودعت إلى عقد دورته الرابعة في القاهرة في تموز ١٩٦٨ .

قامت الدورة الرابعة بتعديل الميثاق القومي وغيرت تسميته إلى « الميثاق الوطني الفلسطيني » ، بعد حذف مقدمته والعديد من المواد وأضافت مواد جديدة وأصبح يحتوي على ثلاث وثلاثين مادة .

نصت المادة الأولى من الميثاق القومي على أن «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير».

وجرى تغييرها وأصبحت المادة الأولى من الميثاق الوطني تنص على : « فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني ، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية » .

وجرى تعديل المادة الثالثة حيث حذفت منها « وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها ، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة » . وأضيفت بدلاً منها العبارة التالية :

« ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره » .

وأضيف على المادة الرابعة ما يلي :

« وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما » ، وهذا تأكيد على الشخصية الفلسطينية والانتماء الفلسطيني في وجه الاحتلال والاغتصاب والنفي . وجرى استبدال المادة السادسة من الميثاق القومي وأصبحت المادة الخامسة في الميثاق الوطني :

وعالجت المادة السابعة في الميثاق القومي وضع يهود فلسطين واعتبرتهم من الفلسطينيين شريطة أن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين . ولكن المادة السادسة من الميثاق الوطني عالجت الموضوع نفسه وحذفت شرط « العيش بولاء وسلام في فلسطين » .

واحتوت المادة التاسعة من الميثاق الوطني نصاً جديداً لم يكن موجوداً في الميثاق القومي حيث تنص على أن « الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً الخ .... » ، حيث وضعت هذه الصيغة للتعبير عن رفض التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني . وهكذا يكون الميثاق الوطني قد نص على أسلوب الكفاح المسلح من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المغتصبة وتحقيق السيادة على فلسطين .

وتنص المادة العاشرة في الميثاق الوطني على أن « العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية الخ ... » وهذا النص لم يكن موجوداً في الميثاق القومي ، واسقطت المادة الحادية عشرة من الميثاق الوطني العبارة التالية من المادة العاشرة من الميثاق القومي وهي : « وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية » .

وأضيفت المادة السابعة عشرة كمادة جديدة في الميثاق الوطني .

وجاءت المادة الثامنة عشرة بدلاً من المادة السادسة عشرة من الميثاق القومي ولكن اسقطت منها بعد أن تحدثت عن تحرير فلسطين من الناحية الدولية العبارة التالية : « كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة » .

وتطابقت المادة التاسعة عشرة الجديدة مع نص المادة السابعة عشرة في الميثاق القومي حول رفض التقسيم ووعد بلفور .

وتماثل نص المادة العشرين الجديدة مع نص المادة الثامنة عشرة القديمة بوضع تصريح بلفور في المادة الجديدة بدلاً من وعد بلفور في المادة القديمة . وأضيفت إلى الميثاق الوطني مادة جديدة وهي الحادية والعشرون وتنص على أن :

« الشعب العربي الفلسطيني ، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية ، أو تدويلها » .

وتجسد هذه المادة رفض التسوية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ . ونصت المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، على تحرير فلسطين ومعنى تحريرها وبطلان تصريح بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم وقيام اسرائيل . وتحتوي المادة الثانية والعشرون على تعريف الحركة الصهيونية بعد أن تضمنت بعض الإضافات على مثيلتها المادة التاسعة عشرة من الميثاق القومي ، ولكنها تنص على أن الهدف من الكفاح الفلسطيني القضاء على الوجود الصهيوني والامبريالي في فلسطين ، وذلك تجنباً لمقولة القضاء على اليهود في فلسطين التي كانت تبثها الدعاية الصهيونية ، ويفسرها البعض بأنها لا تنص على القضاء على اسرائيل . وأصبحت المادة العشرون من الميثاق القومي تحمل رقم المادة الثالثة والعشرين في الميثاق الوطني ، والمادة الواحدة والعشرون تحمل رقم المادة الرابعة والعشرين بعد حذف الجملة الأخيرة منها وهي : « ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف إلى اقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي الحر » .

ونصت المادة الثالثة والعشرون على أنه « تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين ، وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة » .

فجاءت المادة الخامسة والعشرون تحتوي على نفس النص بعد أن حذفت منه « وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة » .

وجاءت صياغة المادة السادسة والعشرون أفضل من مثيلتها المادة الخامسة والعشرين . وتضمنت إضافات جديدة وهي الربط بين حق العودة وتقرير المصير بالتحرير ، وأن المنظمة وحدها مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني.

وأضيفت مادة جديدة وهي المادة الثامنة والعشرون وتنص :

« يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية».

كما أضيفت المادة التاسعة والعشرون وتنص على أن :

« الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه »

وجرى إضافة المادتين كتعبير عن موقف حركة فتح من استقلالية العمل الفلسطيني ورفض ما تسميه التدخل والوصاية والتبعية العربية كمقدمة للدخول في أية تسوية تراها مناسبة .

وأضيفت المادة الثلاثون وجاءت المادة الثانية والثلاثون كمثيلتها التاسعة والعشرين والمادة الثالثة والثلاثون بدلاً من المادة التاسعة والعشرين من الميثاق القومي .

جرى في تعديل الميثاق اسقاط المادة التاسعة والمادة الرابعة والعشرين والتي نصت على الاّ تمارس المنظمة أية سلطة على الضفة الغربية ولا على قطاع غزة ولا منطقة الحمة .

« أدخلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، التي وضعت الميثاق الوطني خمسة عشر تعديلاً وإضافة على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لتجعله ينسجم مع الصياغة الجديدة للميثاق ، ومع التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية العربية »(٨) .

الدورات الشرعية للمجلس الوطني الفلسطيني

لعب المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الأولى دوراً هاماً في ابراز الكيان الفلسطيني وبلورة الموقف السياسي وتدعيم النضال الفلسطيني ، باعتباره السلطة العليا في المنظمة وجسّد الوحدة الوطنية حتى دورته السادسة عشرة والتي ضمت كافة الفصائل الفدائية والقوى والكفاءات الفلسطينية، قام المجلس في وضع الخطط والبرامج في المجالات السياسية والعسكرية ، وعدل الميثاق مرة واحدة وغيّر اسمه من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني .

تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة على انتخاب اعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية .

استغل ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية تعذّر إجراء الانتخابات المباشرة بسبب الأوضاع الفلسطينية الصعبة وتمكن عن طريق فتح والأموال الهائلة التي يتصرف بها فتحكم في تسمية أعضاء المجلس الوطني بشكل يؤمن له نجاح القرار السياسي الذي يرغب في تمريره ، إلى أن

أصبح المجلس بعد الخروج من بيروت ، مجلس عرفات ، ومجلس احتفالي وتهريجي .

جسد المجلس في بادىء الأمر الوحدة الوطنية وعكس مواقف واوضاع الشعب الفلسطيني وتطلعاته رغم صعوبة ظروفه والمآسي والمحن التي حلت به ، إلاّ أن قيادة عرفات نجحت في الهيمنة عليه عن طريق تسمية اعضائه والمراكز والامتيازات والأموال التي أغدقتها على العديد منها .

لعب المجلس منذ دورته الأولى وحتى دورة الجزائر دوراً أساسياً في بلورة أهداف الثورة الفلسطينية وابراز الكيان الفلسطيني وتأسيس مؤسسات وهيئات ومكاتب المنظمة . فالمجلس الوطني الأول هو الذي أقر الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للمنظمة والصندوق القومي وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني .

وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في مدينة القدس في الفترة من ٢٨ أيار ـــ ٢ حزيران ١٩٦٤ .. واتخذ العديد من القرارات السياسية والعسكرية والمالية ، وفيما يلي القرارات السياسية والعسكرية :

١ ـــ إن قيام اسرائيل في فلسطين . وهي جزء من الوطن العربي ، رغم ارادة أصحابها الشرعيين يعتبر عدواناً استعمارياً صهيونياً مستمراً ويخالف مبدأ حق تقرير المصير وبقاء اسرائيل في هذا الجزء من الوطن العربي يشكل خطراً مستمراً على كيانه وعلى السلام العالمي .

٢ ـــ للشعب العربي الفلسطيني الحق بالأعراف الدولية والمبادىء المقررة أن يناضل في سبيل تحرير وطنه بكافة الوسائل مدعوماً بمساندة الدول العربية الشقيقة والدول المحبة للسلام .

٣ ـــ العمل بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة على طرد اسرائيل من الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية لممارستها سياسة عدوانية توسعية عنصرية وخرقها جميع المبادىء الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

٤ ـــ الطلب من جامعة الدول العربية اتخاذ موقف حاسم تجاه دول السوق الأوروبية المشتركة لموافقتها على منح اسرائيل امتيازات اقتصادية .

٥ ـــ تقوم منظمة التحرير بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية وهي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم .

٦ ـــ تبليغ جميع الدول والمنظمات الدولية والشعبية والحركات التحررية في العالم قيام منظمة التحرير الفلسطينية واهدافها وطلب المساندة والتعاون والتأييد .

القرارات العسكرية :

«١ ـــ المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب

الفلسطيني رجالاً ونساء وبصورة الزامية ودائمة تهيء إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير .

٢ ــ تشكيل كتائب فلسطيبية عسكرية نظامية وكتائب فدائية قادرة وفعالة .

٣ ــ اتخاذ كافة الإجراءات السريعة لتزويد الكتائب الفلسطينية بمختلف انواع الأسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة .

٤ ــ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإلحاق الشباب الفلسطيني وزيادة اعداده في الكليات العسكرية بأنواعها لدى الدول العربية والصديقة .

٥ ــ تطبيق نظام المقاومة الشعبية والدفاع المدني في صفوف الشعب الفلسطيني .

٦ ــ انشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة . يساهم فيه الفلسطينيون لتنظيم الاستفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع .

٧ ــ مناشدة القيادة العسكرية العربية الموحدة بالمبادرة للاطلاع بمسؤولياتها كاملة .

٨ ــ اتخاذ الإجراءات اللازمة الفعالة الكفيلة برعاية اسر الشهداء وحمايتهم[٩] .

٩ ــ تنشئة الجيل الصاعد بإعدادهم رياضياً وعسكرياً كل حسب مقدرته » .

انعقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني في القاهرة في أيار عام ١٩٦٥ بحضور الرئيس جمال عبد الناصر ، حيث أعلن الرئيس موقف مصر من المنظمة قائلاً:

« مصر على استعداد لتقديم كل شيء في دعم المنظمة سواء بالنسبة للأرض في مصر أو غزة ، لإقامة المعسكرات . إن مصر معكم قلباً وقالباً وتعتبر نفسها قاعدة الثورة »[١٠] .

وتصدى المجلس في دورته الثانية لبداية الانحراف العربي في الصراع العربي الصهيوني عندما طالب الرئيس بورقيبه بالتفاوض والصلح مع اسرائيل والاعتراف بها واعتبر تصريحاته خيانة عظمى . طالبت فتح والمنظمات الفدائية الأخرى بالمجلس بتحويل المنظمة إلى منظمة ثورية . وظهر تيار داخل المجلس يطالب بالتنسيق بين المنظمة والمنظمات الفدائية . ورفعت فتح مذكرة للدورة اتهمت فيها المنظمة بأنها تفتقر للثورية وتحقيق الكلمة دون العمل مما يسبب بدخول القوى الانتهازية إلى صفوف الثورة وقيادتها .. واتخذت الدورة الثانية عدة قرارات منها :

ــ الاسراع في تحصين القرى والخطوط الأمامية .

ــ فرض التجنيد الإجباري وتسهيل مهمة قيادة جيش التحرير الفلسطيني

ــ مضاعفة الاهتمام بالقوات الفدائية .. واقر المجلس قانون التنظيم الشعبي .

وانعقدت الدورة الثالثة للمجلس في غزة من ٢٠ ــ ٢٤ أيار ١٩٦٦ . واتخذت قراراً سياسياً هاماً يؤيد توحيد القوى الوطنية الفلسطينية في إطار المنظمة . وظهر تأثير المنظمات الفدائية واضحاً ، وطالبت بعض الأصوات اعطاء دور أكبر للمنظمات الفدائية داخل المنظمة وطالب البيان الختامي للمجلس استخدام النفط العربي كسلاح في المعركة لاسترداد الوطن المغتصب .

وانعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني في غزة في الفترة من ٢٠ ــ ٢٤ أيار ١٩٦٦ . واتخذت مجموعة من القرارات منها ما يلي :

١ ــ حرية العمل الفلسطيني

لما كان هدف منظمة التحرير الفلسطينية : تحرير فلسطين واستعادة أرضها ، ولما كان هذا الهدف لا يتحقق إلا بالإشتباك المسلح مع اسرائيل ، ولذلك فلا بد من التأكيد على ما يلي : ١ــ إن من أول واجبات العمل الفلسطيني أن يستكمل العدة للاشتباك المسلح وأن يطمئن إلى حركته ، وأمان ظهره في مرحلة الاستعداد والاشتباك . ٢ــ العمل الفلسطيني لن يتصدى لأي وضع داخلي في أي بلد عربي لأنه متجه بكليته إلى المعركة مع العدو وعازف عن أية معركة جانبية ، وعلى ذلك فإنه لن يتصدى إلا لمن يتصدى لحرية حركته . ٣ــ إن العمل الفلسطيني يعتبر أن القصد من أعمال الاعتقال والإبعاد والتعسف ضد العديد من العناصر الوطنية الفلسطينية في بعض ساحات التجمع الفلسطيني إنما هو محاولة لمثل هذا التصدي ، ويحذر من العواقب الوخيمة التي ستترتب حتماً على الاستمرار في مثل هذه المحاولة ولذلك فإن المجلس الوطني يقرر : (١) أن حرية العمل الفلسطيني ضرورة لا بد منها لخوض معركة التحرير . (٢) المطالبة بالإفراج فوراً عن المعتقلين الوطنيين ووقف أعمال الإبعاد والتعسف ضد الفلسطينيين في كل مكان . (٣) الطلب إلى الدول العربية باصرار وصلابة منح الفلسطينيين حريتهم في شؤون العمل والسفر والإقامة. (٤) إن جميع المطالب التي تقدم بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حكومة الأردن بشأن العمل الفلسطيني هي الحد الأدنى اللازم لحرية العمل الفلسطيني .

٢ ــ وحدة العمل الثوري :

لما كان النضال من أجل استعادة فلسطين يتطلب توحيد جميع القوى الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى أساس مخطط ثوري للعمل...

٣ ــ العمل العربي الموحد:

لما كان العمل العربي الموحد المنبثق عن مؤتمرات القمة يعتبر مسلكاً من مسالك العمل العربي الموحد على طريق تحرير فلسطين ، ولما كانت الدول العربية قد التزمت عن طريق هذه المؤتمرات بخطة العمل الموحد ، ولما كانت بعض الدول العربية قد خرجت أو انحرفت عن هذه

الخطة أو تقاعست في تنفيذها ، وبالرغم من ايماننا القاطع بأن السبيل لتحرير فلسطين هو العمل الثوري النابع من القوة الذاتية العربية ، فان المجلس الوطني يطالب الدول العربية بأن تلتزم بما قررته مؤتمرات القمة كحد أدنى للعمل العربي الموحد ، ويناشد الشعب العربي في كل مكان أن يكون العين الساهرة التي تقوّم كل انحراف ، وتعدّل كل اعوجاج ، وان يضغط على الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمة نصاً وروحاً . ويؤكد المجلس الوطني ان منظمة التحرير باقية مهما كان مصير مؤتمرات القمة ومنطقها .

٤ ــ الخلافات العربية

بما أن قضية فلسطين ليست قضية الشعب العربي الفلسطيني وحده وان مستقبلها مرتبط بمستقبل الثورة العربية . ولأنها قضية الأمة العربية كلها ، ولما كانت التناقضات والخلافات العربية تؤثر على مستقبلها ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه الخلافات والتناقضات ، إذ يتحتم عليها ان تقف الموقف الذي يمليه تحرير فلسطين .

٥ ــ الاعداد للمعركة

لما كانت قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضية الحرية العربية والوحدة العربية ، ولما كانت قضية فلسطين هي في الواقع قضية دفاع كل بلد عربي عن نفسه وقضية الدفاع عن المصير والوجود العربيين بمقدار ما هي قضية استرداد وطن مغتصب وحقوق سليبة .

لما كان من أول واجبات الشعب الفلسطيني ، بلورة هذه الحقائق وابرازها للأمة العربية ، يؤكد المجلس الوطني باسم شعب فلسطين: ١ ــ ان المعركة يجب أن تخاض حتماً على اعتبار أنها المعركة الحاسمة في تقرير المصير العربي كله . ٢ ــ ان الوقت حان للانتقال من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة التهيئة الفعلية النهائية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية . ٣ ــ ان واجب اشعال المعركة يقع على القوى الثورية العربية التي يتوجب عليها أن ترفع راية المعركة وتتكتل فوراً حولها ، وتستقطب جماهير الأمة العربية كلها لهذا الكفاح التاريخي . ٤ ــ ان الاحجام عن خوض المعركة مرادف لخسارتها ، وقبول بالتجزئة بديلاً عن الوحدة العربية والخطر الدائم بديلاً عن الأمان وتعريض الأمة العربية لخسارة المزيد من أراضيها ، وتخل عن الأهداف الثورية العربية .

٦ ــ البترول:

لما كان البترول قد لعب دوراً سلبياً كبيراً في ضياع فلسطين في عام ١٩٤٨ بسبب تقاعس الدول العربية المنتجة له عن استخدامه كسلاح من أسلحة المعركة ضد الصهيونية والاستعمار .

ولما كانت الدول الاستعمارية التي خلقت اسرائيل في قلب وطننا العربي تعتمد على البترول العربي في وجودها وفي مقوماتها وطاقاتها .

يقرر المجلس الوطني ضرورة استخدام البترول العربي سلاحاً أساسياً من أسلحة المعركة لاسترداد الوطن السليب في جميع مراحلها .

ويطلب إلى الدول العربية المنتجة له ان لا تتردد في أداء هذا الواجب القومي الضخم مدفوعة إلى ذلك بشعور الواجب بالتضحية من أجل الدفاع عن الوجود العربي كله .

ويناشد الشعب العربي ، وهو عماد معركة تحرير فلسطين ، ان لا يتوانى عن أداء دوره الفعال في تحقيق هذا الهدف وجعل البترول وسائر الموارد الاقتصادية سلاحاً أساسياً من أسلحة المعركة »(١١) .

انعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني في الفترة من ١٠ ـــ ١٧ تموز ١٩٦٨ في القاهرة بمقر الجامعة العربية .

وتعتبر هذه الدورة من أهم دورات المجلس الوطني بسبب تولي المنظمات الفدائية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وعسكرياً ، انتحب عبد المحسن قطان رئيساً للمجلس وزهير محسن والدكتور وديع حداد نائبين للرئيس . وتقرر فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية ، وبالتالي جرى الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وجرى تعديل النظام الأساسي للمنظمة بحيث أصبح المجلس الوطني هو الدي يختار أعضاء اللجنة التنفيذية .

حددت الدورة الرابعة هدف وأسلوب وأداة النضال الفلسطيني . وجاء في القرارات التي اتخذتها حول تحديد هذه المفاهيم ما يلي:

« **أولاً ـــ الهدف هو**: ١ ـــ تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها . ٢ ـــ الحق للشعب العربي الفلسطيني في أن يقيم لنفسه على أرضه المجتمع الذي يرتضيه وان يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية . ٣ ـــ التأكيد على التشخصية العربية الفلسطينية والوقوف في وجه أية محاولة لاذابتها أو الوصاية عليها .

ثانياً: الأسلوب: ١ ـــ لقد اختار الشعب العربي الفلسطيني الكفاح المسلح أسلوب نضال لاسترداد أراضيه وحقوقه المغتصبة . ويدعونا الواجب إلى الاعلان بصراحة أن هذا الكفاح يتجاوز ما اصطلح على تسميته ازالة آثار العدوان ، وما شابهه من الشعارات لأن هدفه هو هدف الشعب العربي الفلسطيني . ولن يتوقف هذا القتال ، بل سيستمر ويتصاعد ويتسع حتى يتحقق النصر النهائي ، مهما طال المدى الزمني ، ومهما كثرت التضحيات . . . .

٣ ـــ ان العدو يتألف من قوى ثلاث مترابطة: أ ـــ اسرائيل . ب ـــ الصهيونية العالمية . ج ـــ الاستعمار العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية . . . .

ثالثاً الأداة:

التعريف النظري:

١) ان أداة الثورة هي الجماهير العربية الفلسطينية ، من كان منها داخل الأرض المحتلة أو خارجها ، ملتحمة التحاماً عضوياً وتيقاً فيا بينها وملتفة حول ميثاق الثورة الفلسطيبية ومعبرة عن ارادتها .

٢) ان الكفاح الفلسطيني المسلح في سبيل تحرير وطننا المغتصب لا يكتمل إلا بالتوافق والترابط الكامل مع العمل السياسي المتمم له والذي يشكل مرتكزه ويحدد أهدافه ويوضح لجماهير شعبنا مواقفها اليومية ويحدد لها تحركاتها التفصيلية وان المجلس إذ يقرر هذه الحقيقة فانه يدعو جميع القوى والعناصر العاملة إلى التقيد بها والسير على هديها . . . . .

التطبيق العملي في مجال الكفاح المسلح:

١) منظمة التحرير هي تجمع للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض .

٢) ولهذه المنظمة ميثاق يحكم سيرها ويحدد أهدافها وينظم عملها ولها مجلس وطني وقيادة تنفيذية يختارها المجلس الوطني وتكون أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة ، كما يحدد ذلك النظام الأساسي .

وتقوم اللجنة التنفيذية بوضع خطة عامة موحدة للعمل الفلسطيني على مختلف مستوياته وفي كافة مجالاته ، يصير تنفيذها من خلال أدوات التورة التي جرى لقاؤها داخل هذا المجلس . . وعليها جميعاً أن تكون ملتزمة بدورها فيها . وبما يصدر عن هذه القيادة من قرارات .

الدعوات المشبوهة لانشاء كيان فلسطيني مزيف:

تسعى الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتهما اسرائيل إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين وإلى تعزيز الانتصار العسكري الاسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٦٧ باقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران ، كيان يقوم على اعطاء الشرعية والديمومة لدولة اسرائيل الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين ، فان مثل هذا الكيان المزيف هو في حقيقة حاله مستعمرة اسرائيلية يصفي القضية الفلسطينية تصفية

نهائية لمصلحة اسرائيل . ولذلك فان المجلس الوطني يعلن عن شجبه المطلق لفكرة الكيان الفلسطيني المزيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ٥ حزيران وأي شكل من أشكال الحماية الدولية ، كما يعلن أن أي فرد أو جهة عربية فلسطينية أو غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان العميل والحماية الدولية أو تؤيده ، عدو للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية »(١٢)

ونجحت فتح في تكريس هيمنتها على منظمة التحرير ومؤسساتها ، وطبعت تعديل الميثاق وتغيير اسمه من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني بطابعها الفكري والسياسي . وتولت فتح قيادة النضال الفلسطيني السياسي والدبلوماسي والعسكري بالتعاون مع الصاعقة والمنظمات الأخرى تحت شعار « الكفاح المسلح الطريق الوحيد للتحرير » وأجرى ياسر عرفات الكثير من التغييرات التنظيمية والادارية والعسكرية في منظمة التحرير ومؤسساتها بحيث عكست هيمنة قيادة عرفات عليها .

خلاصة القول نجحت قيادة عرفات بتغيير الميثاق بشكل يتلاءم إلى حد ما مع توجهاتها المستقبلية نحو التسوية السياسية، وبالتالي وضعت منظمة التحرير الفلسطينية على طريق التسوية.

ونجحت في تعميق وتوثيق علاقاتها مع سورية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ومع منظمته الفدائية طلائع حرب التحرير الشعبية قوات الصاعقة .

تصاعدت قوة العمل الفدائي وخاصة بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ ، وزادت حدة الخلافات بين المنظمات الفدائية والسلطات الاردنية .

بدأت في مطلع عام ١٩٦٨ مرحلة جديدة من عمل المنظمة ، حيث تولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة . وشرعت المنظمة تعمل على اعادة صياغة العلاقات الفلسطينية بما يتناسب مع المرحلة الجديدة ، واعادة تنظيم المنظمة ومؤسساتها ، وتحقيق التلاحم بينها وبين المنظمات الفدائية ، وبدأت الاتصالات معها للتوصل إلى اتفاق حول عقد المجلس الوطني بعد اعادة تشكيله وتحقيق الوحدة الوطنية ، بعد تصاعد العمليات الفدائية وازدياد وزن وحجم وتأثير فصائلها .

اشترطت فتح ان تكون الأغلبية في المجلس للمنظمات الفدائية ، كما اشترطت وجوب تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة .

أعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١٩٦٩/١/٧ أنه تم الاتفاق على اشتراك جميع الهيئات والمنظمات الفلسطينية في المجلس الوطني . ولكن جيش التحرير الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عارضا الاشتراك في المجلس ، بينما أعلنت الصاعقة أنها تشترك فيه من أجل أن تتيح جميع الفرص القادرة على جمع القوى الفلسطينية وامكانياتها داعية إلى عدم سيطرة أية منظمة على المجلس الوطني أو على قيادة منظمة التحرير وأجهزتها واعتبار المنظمة الاطار العام لوحدة العمل الفلسطيني ، والسعي إلى ضم جميع القوى الفلسطينية المقاتلة إلى المجلس وأكدت الصاعقة على ضرورة وجود

الجيش ، وطالبت بزيادة تمثيله في المجلس الوطني وتوحيد مؤسساته وتحويله إلى جيش شعبي ، وتوحيد الجباية وقيام قيادة عسكرية واحدة(١٣) .

وانعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في القاهرة . وحدث فيها تحول تنظيم أساسي ، إذ انتخبت لجنة تنفيذية للمنظ - ضمت ممثلين عن فتح والصاعقة وغيرهم . واختار أعضاؤها ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية.

وطالب المجلس الوطني في بيانه الختامي جميع المنظمات بالالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن أنه حقق خطوة أساسية على طريق بناء الوحدة الوطنية القتالية . وأعلن بيان المجلس عن خطة لتصعيد حركة المقاومة وتوحيد العمل الفدائي والجباية المالية وتقوية جيش التحرير . وأدان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأعلن لأول مرة أن هدف النضال الفلسطيني « اقامة المجتمع الديمقراطي الحر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهود »(١٤) .

وقررت اللجنة التنفيذية في ١٩٦٩/٢/١٧ تشكيل قيادة الكفاح المسلح ودعم الصمود واتخاذ خطوات لضمان رعاية أسر الجرحى والشهداء والأسرى .

تشكلت بعد الدورة الخامسة في ١٩٦٩/٢/٢١ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على اثر الخلاف الذي وقع داخل الجبهة الشعبية . وتشكلت جبهة التحرير العربية في ١٩٦٩/٤/١٠ . وانشقت الهيئة العاملة لتحرير فلسطين عن فتح في ١٩٦٩/٥/٢٣ . وأخذ موقف فتح يختلف من منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تولى ياسر عرفات زعامة المنظمة ، حيث رأت فتح ان الوحدة الوطنية الفلسطينية يجب أن تتم ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية وتكون فتح العمود الفقري لها .

وعندما انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط ١٩٦٩ وافقت فتح على الانضمام إلى المنظمة وأصدرت بياناً في ختامها أوضحت أسباب اشتراكها في قيادة المنظمة وجاء فيه ما يلي:

انه كان أمام فتح سبيلان لا ثالث لهما:

الأول: ان تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من التنظيمات القائمة وتطرح على اخوتنا في الطلائع (الصاعقة) وفي الجبهة الشعبية أن تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية . . .

والثاني: اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية اطاراً يجمع في داخله كافة التنظيمات العاملة باعتبار ان الميثاق المعدل يعتبرها جبهة وطنية تضم المنظمات والأفراد . وكنا على استعداد ان نرضى بالخيار الأول ونقدم له كل جهودنا ، ولكن القائمين على أمر منظمة التحرير رفضوا ان تكون المنظمة تنظيماً وانما جبهة وطنية للجميع ، وبناء عليه قررت الحركة القبول بموقف اللجنة التنفيذية والدخول إلى المجلس باعتباره أرضاً مشتركة على أن يكون ذلك مقبولاً بشرطين:

الأول: ان تظل حركة فتح وقواتها العاصفة محافظة على شخصيتها وتنظيماتها السرية

ومنطلقاتها الوطنية .

الثاني: ألا يعني دخول فتح إلى المنظمة قبولها بالطريقة التي أخرجت فيها كممثلة للكيان الفلسطيني عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربي . . . . وعلى هذا الأساس قبلنا المشاركة في قيادة المنظمة وقبلنا أن نعمل كتنظيم رئيسي في العمل الفلسطيني من خلالها » .

بتاريخ ٦٩/٢/٢١ حدث انقسام داخل الجبهة الشعبية أسفر عنه تشكيل الجبهة الديمقراطية . وركزت قيادة المنظمة على ترتيب البيت الفلسطيني ضمن اطار المنظمة ، وتصعيد النضالين السياسي والعسكري ، وأخذت تعمل على:

- تعزيز الوحدة الوطنية ضمن اطار منظمة التحرير ، وحل المشاكل الناجمة عن تعدد المنظمات .
- تصعيد النضالين السياسي والعسكري في الأراضي المحتلة والتصدي للدعوات والمحاولات الرامية إلى اقامة كيان فلسطيني مشبوه في الأراضي المحتلة .
- التصدي لمشاريع التسوية السياسية لقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ ومبادرة روجرز .
- افشال بعض المساعي العربية الرامية لاضعاف المنظمة وشل نشاطها العسكري .

وطرأت على المنظمة تغيرات أساسية في قيادتها وتركيبها .

وبدأت اللجنة التنفيذية الجديدة أول عملها بتشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في عمان بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ تشترك فيها قوات العاصفة والصاعقة وقوات التحرير الشعبية .

شجبت المنظمة محاولات اقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع باعتبارها جزءاً من مخطط اسرائيلي لتصفية قضية فلسطين . واعتبر ابراهيم بكر ، نائب رئيس اللجنة التنفيذية ان الفكرة خرجت من الأفواه الصهيونية لخلق البلبلة والشروخ في الصفوف الفلسطينية . انعقدت الدورة السادسة للمجلس من ١ ــ ٦ أيلول ١٩٦٩ شارك فيها: فتح ، الصاعقة ، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ، الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة ، الديمقراطية ، النضال الشعبي ، منظمة فلسطين العربية ، واتحادات العمال والطلاب والكتاب والمرأة وتشكل المجلس من ١١٢ عضواً جرى توزيعهم على النحو التالي:

فتح ٣٣ مقعداً ، الصاعقة ١٢ مقعداً ، جيش التحرير مقعد واحد ، منظمة فلسطين العربية واحد ، اتحاد العمال واحد ، اتحاد الطلبة (٣) اتحاد المرأة (٢) ، اتحاد الكتاب واحد ، الديمقراطية ٨ مقاعد ، القيادة العامة ٣ مقاعد ، النضال الشعبي واحد ، والمستقلون ٤٢ مقعداً .

توترت الأوضاع بعد انتهاء الدورة السادسة على الساحة الاردنية بين المنظمة والسلطات الاردنية ، حيث رأت منظمة التحرير وفصائلها ان قرار الحكومة الاردنية في ١٩٧٠/٢/١٠ الذي تضمن أحد عشر بنداً لتنظيم الاجراءات المتعلقة بشؤون الأمن الداخلي تحد لها ويقيد حركتها وبداية الصدام معها .

وأكدت فتح على أهمية تثوير المنظمة والقضاء على البيروقراطية فيها وتشكيل جبهة وطنية على

أساس نظرية التنظيم القائد ، على أن تكون فتح العمود الفقري للمنظمة والجبهة الوطنية ، « وألاّ تُعطى العناصر المكونة للجبهة أكثر من حجمها وطاقتها ، وان يكون اسناد العمل في مؤسسات الثورة على أساس الكفاءة ، وان يكون تصرف كادر الثورة منطلقاً من الولاء لبرنامج العمل . أما بالنسبة إلى المنظمات الصغيرة فان فتح ترى تصفية هذه المنظمات بالاقناع ، وإذا لم يتم ذلك فلا مفر من استخدام أساليب أخرى »(١٥)

اعتبرت فتح أن منظمة التحرير في البداية عاجزة عن أن تكون بأوضاعها الناطق الرسمي باسم الشعب الفلسطيني ، ولكن موقف فتح تغيّر عشية انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني وطرحت فكرة اعتبار منظمة التحرير الأرضية التي تلتقي حولها المنظمات الفلسطينية ، واشترطت أن يكون توزيع المقاعد بشكل يجعلها العمود الفقري للمجلس .

ولقد تحقق ذلك بالفعل وانخفضت مقاعد منظمة التحرير إلى ١١ شغلتها اللجنة التنفيذية بعدد أعضائها وتمثلت فتح بـ ٣٣ مقعداً ، وانتخبت لجنة تنفيذية ضمت ٤ ممثلين عن فتح من بينهم ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية .

وفي الدورة السادسة للمجلس الوطني جدد انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية وحتى الدورة العشرين . وحقق عرفات انجازين لتقوية مركزه في المنظمة بعد أن أصبح رئيساً لها . الأول: وضع الصندوق القومي الفلسطيني تحت اشراف اللجنة التنفيذية . والثاني: وضع قيادة الكفاح المسلح تحت امرة رئيس اللجنة التنفيذية وهكذا سيطر عرفات على فتح وسيطرت فتح على منظمة التحرير ، وبالتالي حقق عرفات هيمنته المطلقة عبر فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ولم يطرأ أي تحول على دور منظمة التحرير وفعاليتها بعد دخول فتح فيها ، ولكنها أصبحت بمثابة كيان فلسطيني راسخ يمثل الشعب الفلسطيني في المؤتمرات العربية والدولية .

واتخذت الدورة السادسة بالنسبة للعضوية في المجلس القرارات التالية:

١ ــ تمثيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بثمانية أعضاء ، وقد رشحت الجبهة المذكورة الأشخاص الثمانية التالية أسماؤهم: ١ ــ صالح رأفت ، ٢ ــ أديب عبد ربه ، ٣ ــ بلال الحسن ، ٤ ــ محمد صبري ، ٥ ــ عصام عبد اللطيف ، ٦ ــ عبد الكريم حمد ، ٧ ــ خليل الهندي ، ٨ ــ يونس محمد يونس . فقرر المجلس قبول الترشيح ووجه الدعوة إليهم لحضور الجلسات .

٢ ــ قرر المجلس الموافقة على تمثيل جيش التحرير الفلسطيني بعضو واحد هو القائد العام للجيش بحكم منصبه .

٣ ــ قرر المجلس اعتبار السيد بهجت أبو غربية عضو المجلس ممثلاً لجبهة النضال الشعبي وتكليف اللجنة التنفيذية مواصلة الحوار مع هذا التنظيم .

٤ ــ قرر المجلس اعتبار السيد يوسف أبو اصبع عضو المجلس ممثلاً لمنظمة فلسطين العربية في المجلس الوطني . وتبقى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ممثلة بالأعضاء الثلاثة الآخرين .

٥ ــ قرر المجلس تكليف مكتب رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بمتابعة الحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل المشاركة في أعمال المجلس الوطني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

الاتحادات:

٦ ــ قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العام لعمال فلسطين في المجلس الوطني إلى خمسة أعضاء ، وبناء على ترشيح الهيئة التنفيذية للاتحاد العام قرر المجلس اعتبار السادة التالية أسماؤهم أعضاء في المجلس الوطني: ١ ــ فتحي راغب عبد الله ، الأمين العام . ٢ ــ سعيد خضر الحمرة ، الأمين المساعد للشؤون الخارجية . ٣ ــ ابراهيم عوض بلعوس ، الأمين المساعد للشؤون الاعلامية . ٤ ــ صبري ديب بدر ، الأمين المساعد للشؤون الداخلية . ٥ ــ حيدر محمد ابراهيم ، الأمين المساعد للشؤون المالية . وبذلك اعتبرت عضوية السيد حسني الخفش ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين في الدورة السابقة منتهية .

٧ ــ قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العامُ لطلبة فلسطين إلى ثلاثة أعضاء وهم السادة: ١ ــ أمين الهندي ، رئيس الاتحاد . ٢ ــ عبد القادر ياسر ، سكرتير الاتحاد . ٣ ــ سعيد كمال ، عضو المجلس الاداري للاتحاد .

٨ ــ قرر المجلس الوطني زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية بعضو واحد هو السيدة عصام عبد الهادي وبذلك يكون اتحاد المرأة ممثلاً في المجلس الوطني بعضوين .

٩ ــ قرر المجلس الوطني الفلسطيني تمثيل اتحاد كتاب فلسطين بعضو واحد هو السيد خيري حماد بصفته أمين عام الاتحاد .

١٠ ــ وقرر المجلس اضافة أربعة أشخاص مستقلين جدد إلى عضويته هم السادة: ١ ــ محمد زهدي النشاشيبي ، ٢ ــ الدكتور حسام الخطيب ، ٣ ــ أحمد جابر ، ٤ ــ أسعدبرغوثي .

واستناداً لهذه القرارات فقد أصبح عدد أعضاء المجلس المثبتة عضويتهم مئة واثني عشر عضواً »(١٦) .

وقررت الدورة السادسة للمجلس ان تقوم قيادة الكفاح المسلح بحل الخلافات بين الفصائل المتعددة ، وان اللجنة التنفيذية هي التي تقر عضوية أي منظمة جديدة تطلب الانضمام إلى الكفاح المسلح الفلسطيني وهي التي تقر إنهاء عضوية أية منظمة من المنظمات الأعضاء ، وذلك بناء على

توصية من قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني .

عقد المجلس الوطني دورتين خلال عام ١٩٧٠ ، الأولى وهي الدورة السابعة وعقدت في القاهرة في الفترة من ٣٠/٥ ــ ٤/٦/١٩٧٠ . والثانية استثنائية عقدت في عمان في مخيم الوحدات في يومي ٢٧ و٢٨ آب ١٩٧٠ .

وكانت مصر قد وافقت على مبادرة روجرز والتي كانت أول مبادرة أميركية للتوصل إلى تسوية سياسية ، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين مصر والمنظمة .

صدرت قرارات الدورة السابعة في ٤/٦/١٩٧٠ وجاء فيها:

« ان الحل العسكري هو الحل الوحيد للصراع القائم بيننا وبين الكيان الصهيوني ، وذلك عن طريق استمرار حرب التحرير الشعبية وتصعيدها بكل أبعادها ، ومهما تحول ميزان القوى العسكرية لصالحنا فلن يكون الحل التصفوي إلاّ استسلاماً ، بل واجهاضاً لنضالنا وتضحياتنا ومنعاً لثورتنا من ان تصل إلى أهدافها الكاملة في التحرير . وأكد المجلس رفض كافة الحلول الاستسلامية وشدد لتصعيد النضال ضد الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية »(١٧) .

وأقرت الدورة تشكيل لجنة مركزية للمنظمة.

أما أهم القرارات التي اتخذها المجلس الوطني في دورته الاستثنائية في مخيم الوحدات كانت تأكيد قراراته السابقة برفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورفضه القاطع ومقاومته الحازمة لمشروع روجرز ، ويرى المجلس في المقترحات الأميركية « التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية العربية لمحتل غاصب لأول مرة في التاريخ الاسلامي والعربي والاعتراف بشرعية العدو المحتل ، والتسليم بالقهر الصهيوني الامبريالي الذي وقع على شعب فلسطين العربية ، وتكريس وجود هذا العدو في جسم الوطن العربي وتصفية الوجود الفلسطيني ومعالجة قضية فلسطين مرة ثانية كمشكلة لاجئين ، ومحاصرة كل تطلع فلسطيني للثورة والتحرير ، وبذلك يصبح كل حديث عن حقوق شعب فلسطين المشروعة بلا معنى وطني أو مدلول قومي »(١٨) .

واتخذت الدورة السابعة قراراً نص على تشكيل لجنة مركزية . وجاء في القرار حول تشكيل اللجنة المركزية ما يلي:

« تؤلف اللجنة المركزية بقرار من المجلس الوطني من: ١) رئيس المجلس الوطني . ب) أعضاء اللجنة التنفيذية . ج) القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني . د) ثلاثة من المستقلين من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني تنتخبهم اللجنة التنفيذية بالتشاور . هـ) مندوب قيادي يمثل كل منظمة من المنظمات الفلسطينية الموقعة على اتفاق ٦/٥ مفوض بكافة الصلاحيات ولا يشترط في هؤلاء أن يكونوا من بين أعضاء المجلس الوطني . ويكون رئيس اللجنة التنفيذية رئيس اللجنة المركزية .

تبقى اللجنة المركزية قائمة ما لم يقرر المجلس الوطني تعديلها أو استبدالها أو حلها .

تمثل اللجنة المركزية القيادة العليا للنضال الفلسطيني في الأمور التي تطرح عليها وذلك ضمن

صلاحياتها وتقوم بما يلي: أ) البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني الفلسطيني . ب) العمل باستمرار على ايجاد صيغ أكثر تقدماً وأكثر عمقاً واتساعاً للوحدة الوطنية . ج) متابعة تنفيذ قراراتها وقرارات المجلس الوطني . د) مناقشة الأمور المطروحة عليها من اللجنة التنفيذية أو أحد أعضائها وتتخذ القرارات الملزمة وفق النظام الداخلي الذي تقرره اللجنة المركزية .

يجب أن تكون قرارات اللجنة المركزية منسجمة مع الميثاق الوطني والنظام الأساسي وقرارات المجلس الوطني وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ قرارات اللجنة المركزية »[١٩] .

توجه وفد فلسطيني إلى القاهرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ . وأجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حيث أكد للوفد « بأن قبول مصر لمبادرة روجرز لن يؤثر على نهجها الرئيسي في مجابهة اسرائيل ودعم المطالب الفلسطينية » .

جاء في قرارات دورة عمان الاستثنائية ان المجلس الوطني الفلسطيني:

« يعلن اليوم رفضه القاطع ومقاومته الحازمة للمؤامرة الأمريكية المسماة خطة روجرز .

ويرى المجلس أن المقترحات الامبريالية الأمريكية تتضمن: ١) التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية العربية لمحتل غاصب لأول مرة في التاريخ الاسلامي والعربي . ب) الاعتراف بشرعية العدو المحتل والتسليم بالقهر الصهيوني الامبريالي الذي يقع على شعب فلسطين العربي وتكريس وجود هذا العدو في جسم الوطن العربي . ج) تصفية الوجود الفلسطيني ومعالجة قضية شعب فلسطين مرة ثانية كمشكلة لاجئين ومحاصرة كل تطلع فلسطيني للثورة والتحرير . . وبذلك يصبح كل حديث عن حقوق شعب فلسطين المشروعة بلا معنى وطني أو مدلول قومي . تثبيت وتوسيع النفوذ الامبريالي واستغلاله في الوطن العربي كافة وفتح الباب واسعا أمام الصهيونية العالمية واسرائيل لتنفيذ برامجها الاستعمارية التوسعية القائمة على أساس — اسرائيل الكبرى — كدولة صناعية كبرى تشكل قاعدة للرأسمالية الصهيونية والأمريكية في البلاد العربية والشرق الأوسط تجعل من المنطقة سوقاً احتكارياً بما يؤدي إلى قتل كل بدايات التصنيع العربية والابقاء على حالة التخلف والتجزئة في المنطقة »[٢٠] .

وبدأت الاشتباكات بين الجيش الاردني والفدائيين في أيلول ١٩٧٠ ، أي بعد شهر واحد من عقد دورة المجلس الاستثنائية في عمان . ووقعت أحداث أيلول ، والتي دخل على اثرها الجيش السوري للاردن لمساعدة الفدائيين ، مما عنّف من ردود الفعل الأميركية والاسرائيلية ولكن القتال توقف ، وانسحبت القوات السورية ، وانعقدت قمة عربية في القاهرة وضعت اتفاقاً تم بموجبه وقف القتال .

وانعقدت الدورة الثامنة للمجلس في القاهرة من ٢ — ٣/ شباط ١٩٧١ . وأقرت برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينيه، وتضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة مكتباً سياسياً

بالاضافة إلى أطر المنظمة القيادية. ونص على ان المنظمة هي الاطار الذي يضم كافة القوى الثورية من أجل ثورة مسلحة تحرر كامل التراب الفلسطيني .

وقرر المجلس ان الشعب الفلسطيني لن يكون طرفاً في أية تسوية تمس حقه في العمل لتحرير كامل وطنه . وأكد رفضه فكرة قيام دولة فلسطينية وكيان فلسطيني مزيف ، مؤكداً قراراته السابقة في دوراته المتعاقبة برفض جميع الحلول التي تستهدف تصفية قضية فلسطين وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وانعقدت الدورة التاسعة للمجلس الوطني من ٧ ـــ ١٣ تموز ١٩٧١ . وجاء في قراراتها السياسية ان المجلس « يقر ، انطلاقاً من الميثاق ومن قرارات المجالس الوطنية السابقة التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح، وتجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية والاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ومشاريع روجرز المتعاقبة ، ودعوات اقامة الدولة الفلسطينية في جزء من أرض الوطن »(٢١) .

وانعقدت الدورة العاشرة دورة استثنائية للمجلس الوطني والمؤتمر الشعبي من ٦ـــ١٢ نيسان ١٩٧٢ في القاهرة بحضور الرئيس المصري أنور السادات وعبد الخالق حسونة، الأمين العام للجامعة العربية. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر الشعبي ما يلي:

« وان المؤتمر الشعبي الفلسطيني ، إذ يجدد الاعلان عن ايمانه وتمسكه الكامل بالميثاق الوطني الفلسطيني ، يؤكد بدوره أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في التعبير عن أمانيه ، وفي تحديد ارادته ، وفي قيادة كفاحه المسلح ونضاله في جميع الساحات . . . . ان المؤتمر الشعبي يؤكد بأنه لا يحق لأية جهة من أي جيل من أجيال الشعب ، مهما تألبت عليه الظروف ، ان تتنازل عن أي حق من حقوقه الثابتة والطبيعية »(٢٢) .

أقرت الدورة العاشرة للمجلس الوطني (نيسان ١٩٧٢) البرنامج السياسي للثورة الفلسطينية، وشكلت اللجنة التنفيذية للمنظمة المجلس العسكري الأعلى لحركة المقاومة ، وأصدرت قراراً بشأن الوحدة الاعلامية تضمن تشكيل مجلس للاعلام واصدار مجلة مركزية موحدة باسم فلسطين الثورة وانشاء وكالة أنباء فلسطينية بدأت أعمالها في ١٩٧٢/٦/٥ .

وقررت اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١٩٧٢/١٢/٢٢ ان فتح والصاعقة تتحملان مسؤولية أساسية في تمتين الوحدة الوطنية وترسيخها .

وأدت المواقف السياسية في عام ١٩٧٣ إلى بروز الخلافات بين الفصائل الفلسطينية وخاصة بعد حرب تشرين التحريرية ٧٣ .

وتعمق الانقسام في منتصف ١٩٧٤ بظهور جبهة الرفض التي تشكلت من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة ، وجبهة التحرير العربية ، وجبهة النضال

الشعبي. وانسحبت الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية ووقعت بعض الاشتباكات. وانعقدت الدورة الثانية عشرة في الأول من حزيران عام ١٩٧٤ وأقرت البرنامج المرحلي برنامج النقاط العشر .

ووجهت منظمات جبهة الرفض في ١٨ تموز ١٩٧٤ مذكرة إلى اللجنة التنفيذية طالبتها بتصحيح مسار المنظمة والرجوع عن السير في ركاب التسوية السياسية . ورفضت المشاركة في وفد المنظمة إلى مؤتمر قمة الرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٦ ، كما رفضت الشعبية المشاركة في وفد المنظمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بينما اشتركت الصاعقة في عضوين بالوفد .

عقد المجلس الوطني دورته الثانية عشرة في القاهرة من ١ ـــ ٩ حزيران ١٩٧٤ . وهي أول دورة للمجلس تعقد بعد حرب تشرين التحريرية ، حيث برز في الساحة الفلسطينية اتجاهان:

الأول: وتتزعمه قيادة عرفات يطالب باقامة دولة على أي جزء تنسحب عنه القوات الاسرائيلية .

والثاني: يطالب بتحرير كامل التراب الفلسطيني .

واعتبرت هذه الدورة من الدورات المهمة للمجلس الوطني ، لأن المجلس وافق على البرنامج المرحلي للمنظمة .

حسمت القرارات التي اتخذتها الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني التوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية للمشاركة في مساعي التسوية حول مصير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، في ضوء البرنامج السياسي المرحلي الذي أقرته الدورة والتي اعتبرتها قيادة عرفات بأنها من أهم الدورات التي قررت فيها التوجه السياسي للمنظمة ، حيث أقرت اقامة السلطة الوطنية في أي جزء تنسحب منه القوات الاسرائيلية .

وتبلور اتجاه آخر يعتبر القرارات بداية التراجع عن الأهداف الوطنية التي أقرتها دورات المجلس الوطني السابقة والمنطلقة من الكفاح المسلح للتحرير ورفض كافة التسويات . وانسحبت الجبهة الشعبية من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة كتعبير عن رفضها للموقف الجديد . وتشكلت على اثر ذلك « جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية: من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة ، وجبهة التحرير العربية ، وجبهة النضال الشعبي ، مما أدى إلى انقسام الساحة الفلسطينية إلى اتجاهين وقعت بينهما العديد من الصدامات المسلحة . . . وأدى الانقسام الفلسطيني إلى انقسام عربي ، فأيدت دول عربية اتجاه قيادة المنظمة التي ضمت فتح والصاعقة والديمقراطية ، وأيدت دول عربية أخرى « جبهة الرفض » .

ارتكبت القوى الانعزالية في لبنان مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ والتي ذهب ضحيتها نحو (٣٠) مدنياً فلسطينياً من أنصار الجبهة الشعبية ، مما أدى إلى انفجار الحرب الأهلية في لبنان . ويستدل من تحليل الوقائع والتطورات « ان حكومة رابين كانت وراء المجزرة للرد على عملية فندق سافوي في تل أبيب ، إذ أنه عندما سئل رابين في الكنيست عن رد اسرائيل على العملية

الفدائية قال بأن اسرائيل سترد هذه المرة في داخل لبنان . وبالفعل وقعت المجزرة بعد عدة أيام من تصريح رابين .

ولعبت سياسة هنري كيسنجر دوراً في تفجير الحرب الأهلية في لبنان لالهاء منظمة التحرير وفصائلها الفدائية وسورية والقوى الوطنية اللبنانية في الحرب ليتسنى للصهيوني كيسنجر من تمرير سياسته في المنطقة.

وركزت منظمة التحرير بعد حرب تشرين المجيدة على المحاور التالية:

١) ترسيخ وتثبيت المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والدفاع عن ذلك .

٢) الموافقة على البرنامج المرحلي للدخول في التسوية السياسية .

٣) رفع مستوى الوحدة الوطنية وتصعيد الكفاح المسلح .

وخشيت المنظمة على مكانتها ودورها في تلك الفترة لأن القرار ٣٣٨ تضمن البدء الفوري للتفاوض من أجل تطبيق القرار ٢٤٢ .

انطبع الموقف الفلسطيني في الفترة التي تلت حرب تشرين بالعوامل التالية:

أولاً: نتائج حرب تشرين المجيدة وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية .

ثانياً: البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني .

ثالثاً: الانقسام في الساحة الفلسطينية بسبب الموقف السياسي للمنظمة .

وتبلور الموقف في اتجاهين:

الأول: يرى أن النتائج التي أحدثتها حرب تشرين لم تحدث تبدلاً في ميزان القوى العربية والدولية للتوصل إلى تسوية سياسية وطنية وتمسك أصحاب هذا الاتجاه بالثوابت الفلسطينية.

والثاني: قرر الاستفادة من افاق التوجه نحو التسوية الذي فتحته حرب تشرين وانخراط مصر فيها للتوصل إلى تسوية عن طريق الولايات المتحدة الأميركية ، وتزعمت قيادة عرفات هذا الاتجاه .

افتتح المجلس الوطني دورته الثالثة عشرة في القاهرة من ١٢ ــ ٢٢ آذار ١٩٧٧ بحضور الرئيس المصري أنور السادات ومحمود رياض ، الأمين العام للجامعة العربية . وجاء في الاعلان السياسي الصادر عن المجلس ما يلي:

« ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية السابقة . . .

١ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني وأساسه ، وان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في وطنه ، لذلك يؤكد رفضه لهذا القرار ورفض التعامل على أساسه عربياً ودولياً .

٢ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني موقف منظمة التحرير الفلسطينية من تصميمها على مواصلة الكفاح المسلح وما يترافق معه من أشكال النضال السياسي والجماهيري لتحقيق الحقوق الوطنية

غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وطورت الدورة استجابة لقيادة عرفات البرنامج المرحلي حول السلطة الوطنية ، وحق المنظمة الاشتراك في المؤتمرات الدولية لتسوية قضية فلسطين والصراع . وأقرت الدورة البيان السياسي من ١٥ نقطة كتفسير للبرنامج والنقاط العشرة .

وأكدت القرارات رفض جميع أشكال التسويات الاستسلامية الأميركية وكافة المشاريع التصفوية. وعقدت الدورة الرابعة عشره للمجلس في دمشق من ١٥ــ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩ بحضور الرئيس حافظ الأسد . وأقر المجلس مشروعي البرنامجين السياسي والتنظيمي ، وورد في البرنامج السياسي حول الموقف من التسوية ما يلي:

« ان التسوية الأميركية للصراع العربي الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كمب ديفيد ، تشكل أخطاراً مصيرية على قضية فلسطين وقضية التحرر الوطني العربية فهي تسلم للعدو الصهيوني بمواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني وتلغي حق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين وحقه في العودة اليه وتقرير مصيره وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه . . . . وتمهد الطريق لاحكام سيطرة الامبريالية والصهيونية على منطقتنا العربية »(٢٤) .

وافتتح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة عشرة من ١١ ــ ١٩ نيسان ١٩٨١ وأقرت تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من أعضاء المجلس بحضور الرئيس السوري حافظ الأسد والشاذلي القليبي ، أمين عام جامعة الدول العربية ، وخالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، وياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية . وجاء في البيان السياسي الصادر عن المجلس ما يلي:

« أكد المجلس على البرنامجين السياسي والتنظيمي المقررين في دورته السابقة ، وعلى الأسس الديمقراطية والقيادة الجماعية في مختلف مستويات منظمة التحرير وهيئاتها . . . . وعبر المجلس عن ضرورة العمل على استكمال الوحدة الوطنية باشراك فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية كافة في جميع المؤسسات . كما دعا إلى تطوير العمل العسكري الموحد . . .

واعتبر المجلس ان تطوير الكفاح المسلح وتصعيده ضد الاحتلال الصهيوني يأتي في مقدمة المهام الواقعة على عاتق قوات الثورة الفلسطينية في الداخل والخارج »(٢٥) .

وورد في البيان السياسي أيضاً « انه لا يحق لأية دولة أن تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني أو التفاوض حول قضية فلسطين ، أرضاً وشعباً وحقوقاً وكل ما يخالف ذلك يعتبر لاغياً وباطلاً ولا يترتب عليه أي اثر قانوني ولمنظمة التحرير وحدها الحق في اختيار الحل العادل والشامل الذي يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة »(٢٦) .

تعني هذه العبارة الواردة في البيان السياسي للدورة ١٥ للمجلس الوطني ان لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها الحق في التفاوض من أجل التوصل إلى حل مع اسرائيل وبموافقتها واقامة دولة بمواصفاتها إلى جانبها مسالمة وذلك تحت عبارة الحل العادل والشامل أو السلام القائم على العدل .

وجاء في البيان السياسي حول الموقف من التسوية السياسية ما يلي:

« ورحب المجلس بما أعلنه الرئيس بريجنيف في المؤتمر السادس والعشرين حول أزمة الشرق الأوسط ، والذي أكد فيه على الدور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بلوغ الحل العادل للأزمة » .

المجلس الوطني والتسوية

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني السلطة العليا في المنظمة ، والمؤسسة التي تضع برامجها ومخططاتها . وتلتزم اللجنة التنفيذية بتطبيقها والانطلاق منها .

جسّد المجلس الوطني حتى دورته في شباط ١٩٨٣ في الجزائر الوحدة الوطنية ، وضم جميع الفصائل والقوى والكفاءات الفلسطينية وانعقدت دورة الجزائر في ظل تطبيل وتزمير اعلامي لقيادة عرفات بشكل منقطع النظير ، إلاّ أن تركيبة المجلس وقراراته تغيرت بعد عقد مجلس عمان الانشقاقي . واصبح لا يمثل الوحدة الوطنية ولا النضال الفلسطيني ، لأنه خرج عن مبادىء ومنطلقات الميثاق الوطني الفلسطيني .

لعب المجلس الوطني في جميع دوراته حتى دورة الجزائر عام ١٩٨٣ دوراً هاماً في ابراز الكيان الفلسطيني وبلورة الشخصية الفلسطينية المناضلة وتدعيم النضال الفلسطيني ضد الامبريالية والصهيونية . وحافظ على الميثاق الوطني . ودعم وعزز ورسخ استراتيجية الفصائل الفدائية السياسية والعسكرية .

أدى انحراف قيادة عرفات في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني إلى انحراف منظمة التحرير وجميع المؤسسات التي انبثقت عنها ، كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي ، وانحرفت سياسة المنظمة ومواقفها وممارساتها . وبدأت تهيء الساحة الفلسطينية للتخلي عن أهداف النضال الفلسطيني والانخراط في التسوية الأميركية .

لعب المجلس الوطني منذ دورته الأولى وحتى دورة الجزائر دوراً أساسياً في تأسيسه المنظمة وابراز الكيان الفلسطيني وبلورة أهداف ومبادىء الثورة الفلسطينية فالمجلس الوطني في دورته الأولى أقر الاطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتصدى في دورته الثانية لبداية الانحراف العربي الرسمي عندما أعلن الحبيب بورقيبه في أريحا موافقته على قرار التقسيم والصلح مع العدو الاسرائيلي . واعتبر المجلس الوطني التصريحات البورقيبية خيانة عظمى بحق قضية فلسطين .

وجاء في القرارات السياسية للدورة الثانية حول الموقف منها ما يلي:

« يعلن المجلس الوطني الفلسطيني أن تصريحات بورقيبه خيانة عظمى للقضية الفلسطينية

وخروج على الاجماع العربي ، وافتئات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولقد بادر هذا الشعب في كل مكـان إلى الاعراب عن بـالغ سخطـه واستنكـاره لهذه التصريحات جملةً وتفصيلاً »[٢٧] .

وتابع المجلس الوطني تصديه للتسوية الأميركية عندما وافق بعض العرب على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأعلن تمسكه بقرارات مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم وقرر المجلس رفض التفاوض أو الصلح أو الاعتراف بالعدو الصهيوني .

وقررت دورة المجلس الرابعـة في ١٩٦٨/٧/١٠ ان « أولاً ـــ الهدف هو: تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها . ثانياً ـــ الأسلوب: لقد اختار الشعب العربي الفلسطيني الكفاح المسلح أسلوب نضال لاسترداد أرضه وحقوقه المغتصبة »[٢٨] .

وجاء في القرارات السياسية حول الكيان الفلسطيني الذي كان ينوي العدو الاسرائيلي اقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حرب حزيران العدوانية ما يلي:

« تسعى الصهيونية والاستعمار وأداتهما اسرائيل إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين وإلى تعزيز الانتصار العسكري في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٦٧ باقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد الخامس من حزيران كيان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لدولة اسرائيل الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين ، فان مثل هذا الكيان المزيف هو في حقيقة حاله مستعمرة اسرائيلية يصفي القضية الفلسطينية تصفية نهائية لمصلحة اسرائيل لذلك فإن المجلس الوطني يعلن عن شجبه المطلق لفكرة الكيان الفلسطيني المزيف . . . . ، كما يعلن ان أي فرد أو جهة عربية فلسطينية أو غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان العميل أو تؤيده ، عدو للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية »[٢٩] .

وحددت الدورة الرابعـة موقف المجلس من القرار ٢٤٢ وأعلنت رفضهـا للقرار للأسباب التالية:

« أ ـــ ان القرار يتضمن انهاء حالة الحرب فيا بين الدول العربية واسرائيل ويترتب على ذلك فتح الممرات العربية المائية للملاحة الاسرائيلية والتزام الدول العربية بانهاء المقاطعة الاسرائيلية ، كما يترتب على انهاء حالة الحرب التفريج عن الاقتصاد الاسرائيلي وفتح الباب لتغزو المنتجات الاسرائيلية جميع الأسواق العربية .

ب ـــ ان القرار يتضمن اقامة حدود آمنة ومتفق عليها مع اسرائيل ، وعدا عن ان الحدود الآمنة والمتفق عليها تنطوي على الاعتراف الواقعي باسرائيل كما تنطوي على تجاوز مرفوض من الدول العربيـة على حق الشعب العربي الفـلسطيني المطلق بكامل وطنه ، فان موافقة الدول العربية على الحدود الآمنة لاسرائيل تنطوي على التزام الدول العربية بالمحافظة على أمن اسرائيل وفي مقدمة ذلك ضرب العمل الفدائي وتوقيف الثورة الفلسطينية والحيلولة دون الشعب العربي الفلسطيني والجماهير

العربيــة من تحقيق الواجب القومي المقدس في تحرير فلسطين واسـتردادها والقضـاء على الوجود الصهيونى الامبريالي فيها »[٣٠] .

وأدان البيان الصادر عن الدورة الخامسة للمجلس الوطني في ١٩٦٩/٢/٤ القرار ٢٤٢ ، وجاء في خطة العمل التي وافق عليها المجلس ما يلي:

« التصدي بحزم إلى كافة الحلول السلمية والاستسلامية ، ورفض كافة الاتفاقات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه بما في ذلك قرارات هيئة الأمم ، وقرار مجلس الأمن الدولي الصــادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ . . . . والتصدي بحزم لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف انشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية »[٣١] .

وتضمن البيان السياسي الصـادر عن الدورة السادسة للمجلس في ١٩٦٩/٩/٦ تأكيد المجلس على رفض كافة الحلول الاستسلامية وبشكل خاص القرار ٢٤٢ وأكد « ان هدف الثورة الفلسطينية هو التحرير الشـامل والكامل للتراب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري »[٣٢] .

ونص البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة للمحلس في ١٩٧٠/٦/٤ على تأكيد رفض المجلس القاطع لكافة الحلول التصفوية .

وعندما أعلن روجرز ، مبادرته للتوصل إلى تسوية سياسية بين مصر واسرائيل والاردن قرر المجلس الوطني في دورته الاستثنائية في مخيم الوحدات في عمان بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٧ رفضه للقرار ٢٤٢ ومعارضته لمبادرة روجرز . وجاء في قرارات دورة عمان أن المجلس:

يعلن اليوم رفضه القاطع ومقاومته الحازمة للمؤامرة الأميركية المسماة خطة روجرز ، مؤكداً بذلك جميع القرارات التي صدرت مؤخراً في هذا الشأن من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير سواء فيما يتعلق برفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وما يتعلق بخطة روجرز وما تفرع عنها . ويرى المجلس ان المقترحات الأميركية تتضمن:

أ ـــ التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية العربية لمحتل غاصب لأول مرة في التاريخ الاسلامي والعربي .

ب ـــ الاعتراف بشرعية العدو المحتل والتسليم بالقهر الصهيوني الامبريالي الذي يقع على شعب فلسطين العربي وتكريس وجود هذا العدو في جسم الوطن العربي .

ج ـــ تصفية الوجود الفلسطيني ومعالجة قضية شعب فلسطين مرة ثانية كقضية لاجئين ومحاصرة كل تطلع فلسطيني للثورة والتحرير »[٣٣] .

ورفض المجلس الوطني في دورته الثامنة بتاريخ ١٩٧١/٣/٥ اقامة دويلة فلسطينية على جزء من فلسطـين وأقر ان الحل الوحيد للقضيـة الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح .

وأعلن ان « الحل التصفوي أو أية حلول أخرى يمكن أن تمس الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه كاملاً هي حلول مرفوضة من أساسها، وهنا تعلن الثورة الفلسطينية التزامها المبدئي الصارم . . . . الوقوف بحزم ضد دعاة اقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني وعلى اعتبار أن السعي لاقامة مثل هذه الدويلة انما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين »(٣٤) .

وقرر المجلس الوطني في دورته التاسعة في القاهرة بتاريخ ١٣ تموز ١٩٧١ الموقف من التسوية السياسية وذلك انطلاقاً من الميثاق والقرارات السابقة لدورات المجلس حيث أكد: « التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح الشعبي المسلح ، وتحديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية والاستسلامية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ومشاريع روجرز المتعاقبة »(٣٥) .

لقد حدد المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته التي مثلت الوحدة الوطنية موقفه من القرار ٢٤٢ والتسوية الأميركية بشكل واضح وصريح وأعلن تمسكه بالميثاق الوطني والوحدة الوطنية والكفاح المسلح وتحرير كامل التراب الفلسطيني .

المنظمة والاردن ومبادرة روجرز

أدت حرب حزيران العدوانية إلى تقوية المقاومة الفلسطينية والتفاف الجماهير العربية حولها ، وتراجعت سيطرة بعض الدول العربية عليها، وسيطرت الفصائل الفدائية على المنظمة ومؤسساتها. قاد هذان العاملان إلى تمتع الثورة الفلسطينية بمكانة سياسية وعسكرية هامة في صنع الأحداث وتطورها في المنطقة وإلى بروز تناقضات فيما بينها وبين بعض الدول وذلك لإيمان معظم الفصائل الفلسطينية بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولأن بعض الدول العربية أخذت تتجه نحو التسوية السياسية.

ودخلت اسرائيل القوية والمنتصرة على الخط ، وسخّرت آلتها العسكرية كقوة رادعةضد الدول العربية المحيطة بها وتحميلهم المسؤولية عن العمليات الفدائية التي تنطلق من أراضيها لتعميق الخلافات بينها وبين المنظمة .

وكان الاردن الهدف الأول لاعتداءات اسرائيل العسكرية فأخذت تضرب المدن والمخيمات في الاردن بالطيران والمدفعية ، ملحقة خسائر فادحة بالمدنيين الأبرياء .

رأت الاردن أنه من الضروري ضبط الأوضاع الداخلية وعدم اعطاء اسرائيل أى مبرر للاعتداء عليها بينما أكدت المنظمة على وجوب الاستمرار بالعمليات الفدائية ضد اسرائيل ورفضت محاولات الحد من نشاطها ، مما أدى إلى وقوع الاشتباكات بين الطرفين في شباط وتشرين الثاني عام ١٩٦٨ . ولكن جرى تطويقها بسرعة من خلال اللجان المشتركة .

قامت اسرائيل بعدوان عسكري كبير على الغور الشمالي في شباط ١٩٦٨ ، فوجه الملك حسين بعد الهجوم في ١٩٦٨/٢/١٥ رسالة إلى الشعب الاردني ورد فيها اصرار الاردن على ضبط مجريات الأمور حتى لا يكون لاسرائيل أي مبرر للاعتداء عليه .

أصدرت المنظمة والفصائل الفدائية بيانات أكدت فيها الاصرار على مواصلة النضال ضد العدو المحتل للأرض العربية ، وجرى تجميد الأزمة .

نظم التجمع الوطني الاردني ولجنة انقاذ القدس مظاهرة بمناسبة الذكرى السنوية لصدور وعد بلفور في ١٩٦٨/١١/٢ ، ولكن المظاهرة هاجمت السفارة الأميركية وقام عدد من المتظاهرين اقتحامها مما تسبب في اطلاق النار ووقوع قتلى وجرحى . وتصاعدت الأزمة وقامت الحكومة الاردنية بالقضاء على مجموعة طاهر دبلان المعروفة « بكتائب النصر » . حيث أعلنت وزارة الداخلية في ١٩٦٨/١١/٤ عن « القاء القبض على مجموعة من العناصر العميلة التي دبرت لتلك الحوادث وخططت لها بعد أن تسترت كذباً وراء شعارات معينة وأسماء براقة ، وقد تم تشكيل

هيئات ولجان خاصة للتحقيق مع تلك العناصر » .

عمّت المظاهرات شوارع عمان خوفاً على تصفية العمل الفدائي في الاردن . وأصدرت الفصائل بيانات وخاصة فتح هاجمت فيها كتائب النصر ، واتهمت منظمات أخرى ان الحوادث مفتعلة لتصفية العمل الفدائي .

تصاعدت الخلافات السياسية بين الفصائل والحكومة الاردنية في عام ١٩٦٩ بسبب موافقة الاردن على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وطرح الملك حسين مشروعاً لتسوية الصراع في المنطقة .

وكانت المنظمة ترفض القرار ٢٤٢ وترفض التسوية السياسية وتؤمن بالكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين ، مما زاد الفجوة بين الطرفين . وأعلنت المنظمات الفدائية رفض المشروع الاردني .

أصدرت الحكومة الاردنية في ١٩٧٠/٢/٢ بياناً تضمن (١١) بنداً من الاجراءات الأمنية تهدف كما جاء في البيان إلى قيام « مجتمع موحد ومنظم » ومنها: ضمان حرية المواطن ، منع أي تأخير أو تعطيل لرجال الأمن أو أي مسؤول من أية مؤسسة رسمية من تنفيذ واجباته المشروعة ، منع اطلاق النار وحظر حمل السلاح ، منع النشاطات الحزبية واحالة كل من يخالف إلى القضاء».

تفجرت الاشتباكات المسلحة على اثر هذا البيان، وعقدت المنظمات الفدائية، وممثلو الأحزاب السياسية ، والاتحادات النقابية والمهنية اجتماعاً لتدارس الأوضاع المتردية ، والخطوات الكفيلة بالحيلولة دون تنفيذ الاجراءات الحكومية . وأعلنوا تشكيل « القيادة الموحدة للعمل الفدائي والجماهيري » ، واعتبرت المنظمات الفدائية ان الاجراءات الحكومية موجهة في الأساس ضد العمل الفدائي ، وتستهدف وقف نشاطه وتضييق الخناق عليه ، وطالبت الحكومة الاردنية بالعمل على تجميد هذه الاجراءات والغائها .

واجتمع ممثلون عن القيادة الموحدة والحكومة الاردنية في ١٩٧٠/٢/١٢ تم فيه الاتفاق على ايقاف كل عمل وتصرف استفزازي من قبل جميع الجهات المعنية وتجميد الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر . وتوزع موقف الدول العربية بين دول مؤيدة للعمل الفدائي أو دول راغبة في تهدئة الأوضاع بين الطرفين .

اندلعت الاشتباكات مجدداً بين الطرفين في ١٩٧٠/٦/٦ . وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات بين الطرفين والوساطات العربية توصل الطرفان إلى الاتفاق ، وتشكلت لجنة اردنية — فلسطينية مشتركة للسيطرة على الموقف في ١٩٧٠/٦/١٣

قرر الزعماء العرب خلال تواجد بعضهم في ليبيا لحضور احتفالات عيد الجلاء تشكيل لجنة من مصر والجزائر وليبيا والسودان للتوسط بين الطرفين . وأسفرت مساعي اللجنة الرباعية العربية عن الاتفاق بين المقاومة الفلسطينية والحكومة الاردنية على المبادىء والمرتكزات التي يجب أن تستند

عليها العلاقات بين الطرفين ومنها حرية وحماية العمل الفدائي بما لا يمس أمن وسيادة الدولة الاردنية ، والتأكيد على بسالة الجيش الاردني وعزمه على خوض معركة التحرير إلى جانب المقاومة والتأكيد على أن المقاومة ركيزة أساسية للمعركة ضد العدوان ومن أجل التحرير .

وفي تلك الفترة تصاعدت الأزمة بين فصائل المنظمة ومصر الأردن بسبب الموافقة على مبادرة روجرز ، وأصدرت اللجنة المركزية في ١٩٧٠/٧/٢٦ بياناً شجبت فيه مبادرة روجرز واستنكرت موافقة مصر والاردن على المبادرة ، لأنها تعني الاعتراف باسرائيل والقبول بوقف اطلاق النار مقابل انسحاب جزئي ، ولأنها مقدمة لتصفية الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً .

أعلنت الحكومة الاردنية موافقتها على مبادرة وزير الخارجية الأميركي ، وليم روجرز في ١٩٧٠/٧/٢٦ وكانت مصر قد وافقت عليها قبل ذلك بثلاثة أيام .

صدر عن المؤتمر الوطني في الاردن بيان بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢٩ أكد على أن الساحة الاردنية هي ساحة نضالية مؤهلة لاسقاط المشاريع السياسية المطروحة وبدأت صدامات عسكرية بين الطرفين .

وبتاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ أعلن الملك حسين عن تشكيل حكومة عسكرية وفرض الأحكام العرفية . ردت اللجنة المركزية للفصائل الفدائية بتعيين ياسر عرفات قائداً عاماً ، وتعيين قائد جيش التحرير رئيساً لأركان المقاومة ، ودعت لاضراب عام في ١٩٧٠/٩/١٧ ، وطالبت بالعمل على اسقاط الحكومة العسكرية .

تفجر الصراع الدموي في ١٩٧٠/٩/١٧ بشكل لم يسبق له مثيل . ونجح الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٧٠/٩/٢٧ في عقد مؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب بحضور الملك حسين وعرفات، وقعوا على اثره على اتفاقية القاهرة التي تضمنت وقف اطلاق النار وجميع العمليات العسكرية ، وسحب القوات الاردنية والفدائية خارج عمان ، واطلاق سراح المعتقلين من الطرفين وتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق برئاسة الباهي الأدغم ، رئيس وزراء تونس ، ونجحت اللجنة في تثبيت وقف اطلاق النار في ١٩٧٠/١٠/٢٢ وتوقيع « بروتوكول عمان » .

مبادرة روجرز

أعلن وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز في ١٩٧٠/٥/٢٥ أن الولايات المتحدة قدمت مقترحات سلام جديدة لتشجيع العرب واسرائيل على وقف اطلاق النار ، والبدء في مباحثات تحت اشراف الوسيط الدولي الدكتور غونار يارنغ وتتضمن وقف اطلاق النار المحدود ، والإنسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة ، والتوقيع على اتفاق سلام ملزم .

ونصح الأميركيون اسرائيل بأن لا تكون البادئة في رفض المشروع . ولكن الحكومة الاسرائيلية رفضت مبادرة روجرز .

ووافق الرئيس جمال عبد الناصر على المبادرة الأميركية . وجاءت موافقته مفاجئة لاسرائيل ، مما جعل السياسيون والصحافة في اسرائيل يصورون الموقف المصري على أنه مناورة تستهدف عرقله العلاقات بين اميركا واسرائيل وحملة مصرية ـــ سوفيتية توضع اسرائيل أمام ضغوط سياسية دولية . وصرح المسؤولون الاسرائيليون أن موافقة عبد الناصر لا تنطوي على أي تغيير في الموقف المصري تجاه اسرائيل .

كانت اسرائيل ترغب في الحصول على أحدث الطائرات والمعدات العسكرية الأمريكية . وكانت الولايات المتحدة تريد من اسرائيل أن توافق على مبادرة روجرز ، لذلك سارع الرئيس الأميركي ليندون جونسون وأكد مساعدته الدائمة لاسرائيل والمحافظة على ميزان القوى في الشرق الأوسط بتفوق اسرائيل العسكري على جميع الدول العربية .

ونجحت اسرائيل في الحصول على موافقة الولايات المتحدة وحصلت على الأسلحة التي تريدها لقاء تأييدها مبادرة روجرز . وقررت حكومة اسرائيل الاستجابة إلى المبادرة الأميركية بالشروط التي قررتها الحكومة الاسرائيلية .

وتوقف اطلاق النار المحدود بين مصر واسرائيل بعد أن توصل البلدان إلى اتفاق بينهما وتضمن وقف النشاطات العسكرية على جبهة قناة السويس .

واستقبله الاسرائيليون بالسرور والابتهاج . ودخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في ١٩٧٠/٨/٧ وتابعت اسرائيل مسرحياتها لممارسة المزيد من الضغط والابتزاز على الولايات المتحدة للحصول على المزيد من الدعم المالي والعسكري والسياسي داخل الأمم المتحدة وخارجها ، فأعلنت رئيسة الوزراء غولدا مائير ووزير الدفاع موشي دايان ، أنه لا يمكن أبداً التنازل عن شرم الشيخ وغزة والقدس والجولان ، مما يجعل هذه المواقف على نقيض مبادرة السلام الأميركية .

سارعت الولايات المتحدة وقدمت (٥٠٠) مليون دولار من أجل تأييد المبادرة الأميركية.

إن موافقة اسرائيل على مبادرة روجرز تمت لأنها في مصلحة تحقيق الأهداف السياسية التي

من أجلها ارتكبت اسرائيل حرب حزيران العدوانية وطمعاً في الحصول على المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية وتجنباً لضغط الرأي العام العالمي .

طرح روجرز مبادرته حين بدأت موازين القوى تتحسن لصالح العرب ، حيث تصاعدت حرب الاستنزاف وتصاعدت عمليات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة . جاءت المبادرة الأميركية واقنعت مصر بوقف حرب الاستنزاف ووعدت بتطبيق القرار ٢٤٢ . وطرحوا سؤالاً حول مصير الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقال الأميركيون أن مصر ستتفاوض عن سيناء وسورية عن الجولان ، ولكن الضفة الغربية من سيفاوض عنها ؟ هل نتفاوض مع الفلسطينيين أم الأردنيين ، فلا بد لاحدكم أن يحسم الأمر.

وكان برونر كرايسكي يقول إن الولايات المتحدة وأوروبا مع عودة الضفة الغربية للعرب ، فالمهم أن تعود للعرب ، وأنتم فيما بعد تتفاهمون عليها ، وإذا كنتم لا تستطيعون التفاهم فيما بينكم ، فكيف ستتفاهمون مع اسرائيل ؟ وكان الاتحاد السوفييتي آنذاك يحذر العرب وينصحهم بعدم الاعتراف باسرائيل قبل أخذ الحقوق العربية ويقول إذا اعترفتم سلفاً فليست هناك آية ضمانة لأن تأخذوا شيئاً ، ونصح القيادة الفلسطينية بألا تعترف باسرائيل إلاّ بعد انسحابها واستعادة الأراضي المحتلة .

إن العامل الأول الذي سيطر على الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط كان ، الوجود السوفيتي في المنطقة، وخشية الولايات المتحدة من وقوع مجابهة عسكرية معه نتيجة تصعيد النزاع في المنطقة من جراء سياسة اسرائيل.

بالإضافة إلى اهداف حيوية للأمن القومي الأميركي ويأتي التحكم بمصادر النفط واستخراجه وأمواله ، والمحافظة على تفوق اسرائيل العسكري كأداة عسكرية لتأديب العرب وجلبهم للحظيرة الأميركية .

وأعتقدت الإدارات الأميركية أن تفوق اسرائيل العسكري ، ما هو إلاّ لردع أي هجوم عربي أو سوفييتي عليها . فإذا اقتنعت الدول العربية استحالة الحل العسكري بالإضافة إلى تكاليفه الباهظة فإنها ستضطر إلى الإعتراف باسرائيل والتخلي عن فكرة الحرب معها ، وبالتالي اعتقدت بان الحل السياسي سيكون لصالح الولايات المتحدة وضمان مصالحها في المنطقة .

لقد قررت إدارة الرئيس نيكسون بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى المفاوضات التي تقود إلى تسوية سياسية للصراع بين العرب واليهود وذلك من خلال المحادثات الثنائية والرباعية مع الدول الكبرى، حيث كانت تأمل بأن يقنع الاتحاد السوفييتي مصر بالموافقة على التسوية السياسية ، وهي تقنع اسرائيل . ورفض السوفييت اقناع مصر بالتسوية لأن الولايات المتحدة رفضت الاعلان عن تأييدها للإنسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة . ورفض الاتحاد

السوفييتي مقترحات روجرز .

تبنت الولايات المتحدة الموقف الاسرائيلي من قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني وكانت تنظر إليها تماماً كإسرائيل التي رأت حلها ضمن الأردن وفي الإطار الأردني ، مما جعل البلدان يتخذان موقفاً في منتهى العداء لحركة المقاومة الفلسطينية ، ويرغبان في اضعافها واحتوائها .

وعندما اندلعت احداث ايلول ١٩٧٠ اعلن الرئيس الأميركي بأنه « مضطر إلى التدخل في الاردن إذا انضمت سورية والعراق إلى صفوف الفلسطيين»[٣٦].

وكان الأسطول الأميركي يقف في شرق البحر الأبيض المتوسط على أهبة الاستعداد . واتفقت الإدارة الأمريكية مع الحكومة الاسرائيلية على كيفية التدخل بالأحداث لخدمة مصالحها وأهدافها في المنطقة.

وجاءت وفاة الرئيس المصري لتزيد من المساعي الدبلوماسية للولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع ، حيث كانت اسرائيل مستعدة لتقديم بعض الأمور لقاء مساعدات عسكرية واقتصادية وسياسية اميركية هائلة ، وبالتالي دخلت الدبلوماسية الأميركية بداية مرحلة التسويات الجزئية . وبخطوة خطوة على الجبهة المصرية . ودفعت تصفية مجموعة علي صبري في أيار ١٩٧١ المساعي الأميركية إلى الامام.

الفصل السادس

فتح من التحرير إلى التسوية

قامت مبادىء وأهداف النضال الفلسطيني منذ مطلع القرن العشرين على رفض وعد بلفور ونظام الانتداب ، والهجرة اليهودية واقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وقررت المؤتمرات والأحزاب والهيئات الفلسطينية النضال في سبيل استقلال فلسطين (سورية الجنوبية) ضمن الوحدة مع سورية الأم والتي هي بدورها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي .

قدم الفلسطينيون والعرب في سبيل هذه الأهداف أرواحهم وأموالهم وأملاكهم فداء وطنهم فلسطين العربية والقدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين .

وجاءت منظمة التحرير والفصائل الفدائية وجسدت أهداف النضال الفلسطيني في الميثاق القومي وفي مبادىء ومنطلقات حركة المقاومة الفلسطينية . وبقيت أهداف النضال الفلسطيني على ما هي عليه إلى أن تولى عرفات قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية .

رأت قيادة عرفات وبعض الدول العربية في المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ وسيلة لتحريك الحل السياسي أي التسوية .

وكانت المقاومة الفلسطينية تتمتع بتأييد شعبي عارم في جميع الأقطار العربية . وكانت بعض الدول العربية التي تخشى المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران لا تستطيع مواجهتها أو التصدي لها أو الاشتباك معها.

أخذت تقوى وتشتد وتقوم بعمليات بطولية عديدة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية ، مما دفع بأسرائيل القيام باعتداءات متكررة على الدول العربية المحيطة بها .

وأخذت اسرائيل تصعد من القمع والإرهاب في الأراضي المحتلة وتدمّر قواعد الفدائيين وتعتدي على المخيمات والقرى والمدن العربية .. ورفضت قبول أية تسوية تأتي عن طريق الأمم المتحدة أو الوسيط الدولي جونار يارنغ وأصرّت على المفاوضات المباشرة . وأخذت تعمل على زيادة قوتها

العسكرية وهجماتها على الدول العربية لدفع البعض منها إلى الاشتباك مع القوات الفلسطينية وفرض الشروط التي تريدها في التسوية المقبلة .

وأخذت الولايات المتحدة تضغط على العرب لصالح الموقف الاسرائيلي ودفع بعضهم للصدام مع التورة الفلسطينية . وطرحت مبادرة روجرز لتجزئة الموقف العربي ولتهيئة الأجواء للصدام بين المنظمة وبعض الدول العربية وتصفية قضية فلسطين . ووقع الخلاف بين الفصائل الفلسطينية ومصر بسبب قبولها مبادرة روجرز .

وأصبحت الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير بثقلها السياسي والعسكري عقبة كأداء أمام التسوية الأميركية لفرض الأهداف السياسية لحرب حزيران العدوانية عام ٦٧ . وأصبحت تشكل خطراً على المخططات الأميركية والاسرائيلية في المنطقة العربية وكان على الثورة الفلسطينية إما أن تستسلم وتزول أو تتعايش ضمن استراتيجية الأنظمة العربية الأكثر وزناً وقوة .

ولعب عدم النضوج الفكري والسياسي لبعض القيادات في الفصائل الفلسطينية دوراً في تأزيم الأمور وبرز اتجاهان :

الأول : يرى التوجه نحو العدو الاسرائيلي وعدم الانجرار نحو معارك جانبية .

والثاني : يريد خوض المعارك ضد جميع الاعداء : الصهيونية والامبريالية والاقطاع والبرجوازية والعشائرية .

وطرحت فتح فلسطنة الثورة نقيضاً لعروبتها .

بدأت قيادة عرفات تروِّج لفكرة «الدولة الديمقراطية» والمرحلية، منذ تأسيسها وقبل من اتخاذ الموقف الذي تراه دون الإلتزام بثوابت النضال الفلسطيني. في بادىء الأمر بدأت قيادة فتح التحريك وليس من أجل التحرير للتوصل إلى تسوية سياسية .

وتبلور في ذهن قيادة عرفات وجوب رفع شعار « استقلالية القرار الفلسطيني » حتى تتمكن من اتخاذ الموقف الذي تراه دون الإلتزام بثوابت النضال الفلسطيني. في بادىء الأمر بدأت قيادة فتح ترسخ هذه الشعارات داخل حركة فتح ، وبعد أن نجحت بذلك أخذت تعمل على ترسيخها في منظمة التحرير الفلسطينية .

جاء في كتاب فتح السنوي لعام ١٩٦٨ « أن الثورة الفلسطينية انسانية تقدم للعالم أجمع المجتمع الفلسطيني المفتوح كبديل للكيان الصهيوني المغلق ، فنحن ندعو إلى دولة فلسطينية عربية لا يكون فيها ظل للعنصرية والصهيونية ويومها سيجد اليهودي مكانه في هذه الدولة الديمقراطية التقدمية بغض النظر عن الدين أو اللون أو القومية »(٣٧) .

تبنت فتح شعار « الدولة الديمقراطية » علناً ولأول مرة في المؤتمر العالمي الثالث لنصرة الشعوب العربية الذي انعقد في القاهرة من ٢٥ ـــ ٢٨ كانون ثاني ١٩٦٩ ، حيث اعلن د . نبيل شعث ، ممثل فتح في المؤتمر أن فتح تقاتل « في سبيل اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها

الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي ، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية »[٣٨] .

بدأت ملامح التغييرات الجديدة على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات تظهر حول الموقف من الدولة الديمقراطية في منتصف أيار ١٩٦٩ « بمناسبة مرور واحد وعشرين عاماً على اغتصاب الصهيونية لفلسطين وتأسيس اسرائيل ، حيث أعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة « أنه لا يعارض أية وسيلة سياسية لمحاولة انهاء الصراع القائم . وأضاف أنه إذا أصبح العمل السياسي فعالاً بصورة كافية لإعادة أراضينا والمحافظة على حقوقنا فسنزحب بمثل هذا الحل السياسي »[٣٩] .

وتابع عرفات التمهيد لشعار « الدولة الديمقراطية » والمرحلية فصرّح في بداية عام ١٩٦٩ إلى صحيفة ياري ماتش الباريسية « بأن اليهود شيء والصهيونية الممثلة في دولة اسرائيل شيء آخر »[٤٠] . وأوضح أبو اياد صلاح خلف (أحد قادة فتح) مفهوم فتح من الدولة الديمقراطية الفلسطينية في حديث نشرته مجلة الطليعة المصرية في عددها الصادر في حزيران عام ١٩٦٩ جاء فيه « إن الكفاح المسلح وسيلة لهدف انساني كبير . هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة وليس حلاً سلمياً زائفاً قائماً على فرض العدوان والعنصرية . ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلاّ في إطار دولة ديمقراطية في فلسطين . وأضاف أن معنى الدولة الفلسطينية الديمقراطية واضح وهي أنها تصفي فقط الكيان الصهيوني العنصري داخل فلسطين »[٤١] .

وتابعت منظمة التحرير الفلسطينية السير في الخط الجديد الذي فرضه ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية حول الدولة الديمقراطية ، فأعلن ناطق بلسان المنظمة في عام ١٩٦٩ « أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون بسعادة »[٤٢] .

وعلى أثر تكرار دعوة قيادة عرفات إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين بأسرها للعرب واليهود أعلنت الهيئة العربية العليا موقفها من الدعوة في بيان أصدرته في بيروت جاء فيه :

« إنَّ اليهود في فلسطين المحتلة لا يريدون تعايشاً سلمياً مع العرب ، بل انهم مصممون على استئصال العرب عند أول فرصة سانحة ، بحمل بعضهم على الهجرة قسراً ، وأتباع وسائل كيدية ومميته ووحشية تؤدي إلى فناء القسم الذي لا يهاجر منهم »[٤٣] .

يؤكد بيان الهيئة أن الحكومة الاسرائيلية بعد حرب حزيران العدوانية هي التي طرحت فكرة إنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع واغرت بعض ضعاف النفوس والوطنية بالدعوة إلى هذه الفكرة وتناول البيان أخطار الدعوة وقال :

« إن هذه الدعوة تضعف حماسة الفلسطينيين المتوقدة لتحرير فلسطين ، كما تضعف حماسة الدول العربية والإسلامية لحركة الجهاد الفلسطيني . إنها تحدث انشقاقاً بين الفلسطينيين أنفسهم

وبينهم وبين بعض الدول العربيـة لذلك لا يسع الهيئـة العربيـة إلا التحذير من الدعوة إلى دولة فلسطينيـة ديمقراطيـة كما أذيع عنها ، فهذه الدعوة لا يعادل عظم خطرها إلا شذوذها واستحالة تنفيذها .

ولن ينحدر الفلسطينيون من دروة مبادئهم الوطنية الشريفة ومثلهم العليا إلى حد القول بأن يصبحوا أقلية ضئيلة في بحر لجي من العناصر اليهودية ، باسم التعايش السلمي والدولة الديمقراطية فأي تعايش هذا وأية ديمقراطية هذه التي تمحو كياننا وتذهب باستقلالنا وتجعل من وطننا العربي وطناً يهودياً ، ومن مسجدنا الأقصى وقبلتنا الأولى هيكلاً يهودياً »(٤٤) .

تمكنت فتح من حمل اللجنة السياسية والاعلامية في الدورة السادسة للمجلس الوطني على تبني طرحها حول الدولة الديمقراطية . واتخذت اللجنة توصية بهذا الخصوص جاء فيها :

« يهدف الكفاح المسلح الفلسطيني إلى انهاء الكيان الصهيوني في فلسطين واعادة الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني »(٤٥) .

وشكلت التوصية مخالفة لروح الميثاق الوطني الذي ينص على أن السيادة على فلسطين هي لأهلها العرب الفلسطينيين ، ولم يقرها المجلس بسبب رفض اللجنة التنفيذية للمنظمة والفصائل الفدائية الأخرى للتوصية .

ونجحت فتح في الدورة الثامنة للمجلس الوطني في شباط ١٩٧١ بوضع بند حول الدولة الديمقراطيـة في البرنامج السيـاسـي والتنظيمي الذي أقره المجلس ونص على ما يلي : « إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود ، ولهذا فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون العيش فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن »»(٤٦) .

وكرست فتح شعار « الدولة الديمقراطية » في قرارات المجلس الوطني في دورته الثامنة بعد أن رفض المجلس في الدورة السادسة والسابعة الموافقة عليه ، باعتباره يشكل انحرافاً عن أهداف النضال الفلسطيني التي وردت في الميثاق .

حرصت قيادة عرفات على تثبيت خطها السياسي في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، بالرغم من أنها كانت تتصرف وتمارس الخط السيـاسي الذي تراه مناسباً دون التقيد بالقرارات ، وذلك لأن زعماء الاشتراكية الدولية والولايات المتحدة الأميركية وبعض الأوساط الصهيونية طالبوا بأن تتكرس ممارســات واتجاهات عرفات في قرارات المؤسســات الرسمية لكي يتم الزام الأطراف الفلسطينية فيها ، ولتطبيع المواطن الفلسطيني والعربي والاسرائيلي من خلالها وللحيلولة دون العودة عنها في حالة وفاة عرفات أو أحد أفراد قيادته .

وكانت قيادة عرفات تتوصل إلى قواسم مشتركة بينها وبين العديد من الفصائل داخل دورات

المجلس الوطني وفي المجلس المركزي واللجنة التنفيذية حول الحد الأدنى التي تقبل به هي والأطراف الأخرى . وتعتمد على ما توصلت إليه وتسير باتجاه تحقيق المزيد من التنازلات والإنحرافات ، مستغلة مقولات الحرص على الوحدة الوطنية واستقلالية القرار الفلسطيني وانقاذ ما يمكن انقاذه . ولم تكن قيادة عرفات تلتزم بما تم التوصل إليه ، بل تتابع تفردها وهيمنتها على القرار السياسي في المنظمة وتتخذ مواقف وانحرافات جديدة .

ولجأت باستمرار إلى اسلوب المناورة وعدم كشف حقيقة موقفها في بداية طروحاتها حول التسوية بسبب وجود خلافات داخلها ، وبينها وبين الفصائل الأخرى ، فتلجأ إلى بالونات الاختبار والمناورة والمراوغة وتوزيع الأدوار لتسويق مواقفها الجديدة وتهيئة المناخ الملائم لها .

فتح والمرحلية

أدت حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ إلى احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان . وقادت إلى تصاعد النضال الفدائي ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية ، فانخرط الفلسطينيون والعرب بحماس منقطع النظير في المنظمات الفدائية في ظل وضع عربي سيطرت عليه الهزيمة ووسط أجواء مؤيدة لعمليات المقاومة لا نظير لها . فأحد العمل الفدائي يتصاعد وبدأت منظمات فلسطينية جديدة بالظهور ، وتبلورت ظاهرة تعدد المنظمات الفدائية ، كنتيجة طبيعية لحرب حزيران العدوانية واحتلال القوات الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية والعربية ، وكتعبير عن قيام أبناء الشعب الفلسطيني في الدفاع عن وطنهم وحقوقهم وممارسة نضالهم خارج التبعية العربية .

« .. لقد جاء النزوع الفلسطيني نحو الكيانية منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ليشكل سيفاً ذا حدين ، فهو من جهة يعبر عن الشخصية الوطنية النضالية الفلسطينية باعتبارها النفي التاريخي للكيانية الصهيونية . إن هذا الجو الإيجابي من المعادلة عبّر في اللحظة نفسها عن واقع التجزئة الإقليمية في الوطن العربي ، وعن عدم بلورة جهد قومي لتحرير فلسطين . وكان معنى تكريس التجزئة والإقليمية عربياً أن يتحول مشروع بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية إلى إقليمية جديدة . ولأن هذه الإقليمية الفلسطينية بغياب البعد القومي لا تستطيع موضوعياً انجاز هدفها الخاص بتحرير فلسطين ، فستجد نفسها بالتالي منجذبة إلى برنامج الأنظمة الإقليمية الداعية إلى التسوية .

إن الإقليمية الفلسطينية تعني بالضبط التسوية وما تفرضه من برامج وممارسات وتحالفات . ولقد اسهم في تغذية عملية الانتقال التدريجي من الهوية النضالية للشعب الفلسطيني إلى الهوية الإقليمية حجم المعاناة الفلسطينية في منافي التشريد العربية »[٤٧] .

تشكلت منظمات فدائية قبل حرب حزيران العدوانية وتشكلت منظمات أخرى عديدة بعد الحرب نتيجة للوضعين الفلسطيني والعربي . وأتخذت فتح قراراً في ١٩٦٨/٤/١٥ بتسمية عرفات ناطقاً رسمياً باسمها وممثلاً لها على المستويات كافة .

وكانت أهم المنظمات الفدائية حتى نهاية عام ١٩٦٩ هي :

حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـــ فتح ، طلائع حرب التحرير الشعبية ـــ الصاعقة ، ،جبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة ، جبهة التحرير العربية ، منظمة فلسطين العربية ، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، الهيئة العاملة لتحرير فلسطين ، قوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير.

دعت فتح الفصائل الفلسطينية إلى عقد مؤتمر لها في القاهرة ، وانعقد المؤتمر في الفترة ١٧ ـــ ١٩٦٨/١/١٩ في القاهرة ، ولم تشترك فيه الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقرر المؤتمر تشكيل مجلس عسكري للمنظمات ، واتخذ العديد من القرارات[1] . وخرجت فتح منه أقوى مما كانت عليه في التحرك على الساحة الفلسطينية .

انعقد مؤتمر فتح الثالث في كانون الاول ١٩٧١ ، أي بعد أحداث عمان والأحراش وخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن . وكان من المفروض أن تتنحى قيادة عرفات من فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية للهزيمة الساحقة التي حلت بالمقاومة والخسائر التي لحقت بها ، وذلك للأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها ، ولكن الذي حدث هو أن عرفات تمسك بمواقعه القيادية ، وقضى على المعارضة داخل المؤتمر بالترهيب والترغيب والهنبكات والمسرحيات ، حيث نجح عرفات بتنفيس المعارضة داخل المؤتمر، فذكر الأخطاء والسلبيات، ومارس النقد الذاتي واسكت المعارضة بتعيين نمر صالح (أبو صالح) عن إحدى اجنحتها ، وكمال عدوان عن جناح آخر في اللجنة المركزية لحركة فتح . واغرى عرفات العديد من الكوادر بالإمتيازات والمناصب واغداق الأموال . أما من تبقى من المعارضة فإما ترك الحركة أو جرى تصفيته سياسياً أو جسدياً عن طريق الاغتيالات .

أخذ عرفات يروج بعد حرب تشرين التحريرية إقامة دولة فلسطينية ولو في اريحا فقط . وبرز في الساحة الفلسطينية اتجاهان :

الأول : تتزعمه قيادة عرفات ويطالب بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء تنسحب عنه القوات الاسرائيلية وعرف بتيار القبول.

الثاني : يطالب بتحرير كامل التراب الفلسطيني وعرف بتيار الرفض ، بسبب رفضه للحلول الأميركية . وتبلور تيار القبول من منظمات يمينيه ويسارية ، وشكلت فتح والجبهة الديمقراطية أساس هذا التيار ، بينما شكلت الجبهة الشعبية ، والقيادة العامة والجبهة العربية وجبهة النضال الشعبي تيار الرفض .

في بادىء الأمر نجحت قيادة عرفات في إدخال الوهم في قلوب الكثير من أبناء فتح والفصائل الأخرى بأن برنامجها للتسوية ما هو إلاّ محطة في مرحلة على طريق الهدف الاستراتيجي، أي أن البرنامج المرحلي ، خطوة أولية للوصول إلى الهدف النهائي ، وهو تحرير فلسطين . وسخرّت أجهزة اعلامها وأجهزة الإعلام العربية للإمعان في التمويه والتضليل .

قال ماجد أبو شرار « بأنه خلال المداولات التي تمت في أروقة المجلس الوطني حول البرنامج المرحلي طلب ياسر عرفات منه أن يتضمن البرنامج كلمة واحدة فقط هي « السلطة الوطنية » ثم ليضع المعارضون بعد ذلك ما شاؤوا من النقاط والتحفظات »(٤٨) .

بدأ عرفات يرّوج لمقولة البرنامج المرحلي في حركة فتح أولاً والمنظمة ثانياً ، وذلك لتغيير الموقف وتحويله من برنامج التحرير إلى برنامج التسوية ، وزعم في الوقت نفسه أن البرنامج المرحلي لا يتعارض مع الهدف الاستراتيجي . وطرح شعار الدولة الديمقراطية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٤ .

وأخذ ينتقل خطوة خطوة من برنامج التحرير إلى برنامج التسوية ، ويضع نصاً في قرارات المجلس الوطني لخدمة توجهه ، ثم يضع صياغة توحي بالتمسك والإنطلاق من الميثاق إلى أن نجح في اقرار برنامج النقاط العشر .

البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر الدورة الثانية عشرة نقطة انعطاف في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها نحو التسوية السياسية ، وذلك بعد حرب تشرين التحريرية ، واحتمالات التسوية ، وقرار القمة العربية في الجزائر الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، حيث أقرت الدورة البرنامج المرحلي ، برنامج النقاط العشر .

ترفض النقطة الأولى من برنامج النقاط العشر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين . ولو كان غير ذلك لما رفضته المنظمة لذلك طالبت مراراً وتكراراً إجراء بعض التعديلات عليه لقبوله ، وجرت بعض المحاولات ولكنها فشلت أمام الاصرار الامريكي والاسرائيلي على عدم تعديل القرار..

وطالبت قيادة عرفات بالتعديل لأنها تريد أن تنخرط بالتسوية الامريكية بموافقة فلسطينية جماعية لأنها في تلك الفترة لا تستطيع لأسباب فلسطينية وعربية قبول القرار ٢٤٢ .

وتنص النقطة الثانية على ما يلي :

« تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض

الفـلسطينيـة واقامة سـلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي تم تحريرها »(٤٩) .

تشمل عبارة « بكافة الوسـائل » الواردة في النقطة الثانية الوسـائل السياسية والدبلوماسية خلافاً لما كان عليه في الماضي باعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين .

وتعني عبـارة الأرض الفـلسطينيـة الواردة في النقطـة الثـانية من وجهة نظر قيادة عرفات والأطراف الدولية ليست فلسطين بأسرها كما ينص الميثاق وإنما الأراضي الفلسطينية بحسب قرار التقسـيم أو الأراضي التي احتـلتهـا اسرائيل عام ١٩٦٥ ، وبالتالي استبدلت النقطة الثانية تحرير فلسطين بعبارة تحرير الأراضي الفلسطينية ، وذلك لتسهيل الطريق أمام قيادة عرفات للانخراط في التسوية الأميركيـة ، وبالتالي نجحت قيادة عرفات في فرض توجهاتها التصفوية دون اللجوء إلى تعديل جديد للميثاق ، وذلك إمعاناً منها بالتضليل على الشعب الفلسطيني وتخفيف المعارضة وردود الفعل لخطواتها .

وتتضمن النقطة الثانية عبارة « أن المنظمة تناضل من أجل إقامة السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها » .

تعني هذه العبارة أن المنظمة قبلت بأقل من هدف تحرير فلسطين ، مما يجعل هذه العبارة من أهم العبارات التي وردت في النقاط العشر رسختها قيادة عرفات ، بعد أن أضـافت عليها كلمة المقاتلة ، لترضي وتموه وتضلل بعض الفصائل المتمسكة بالميثاق وتحرير كامل التراب الفلسطيني ، لأنه بمجرد الإتفاق على إقامة السلطة عن طريق المفاوضات المباشرة ، فلن تكون مقاتلة (أو نفاثة كما علق خالد الحسن مستهزئاً) على الإطلاق في ظل الانتصار الاسرائيلي والهزيمة العربية .

إن اسـرائيـل هي الطرف المقرر في التسـوية ، وأن الولايات المتحدة هي الطرف الوسيط والفعال والذي يتعاطف مع الموقف الاسرائيلي ، لذلك فإن التسوية الأميركية ، لا يمكن في أي حال من الاحوال ان تقود إلى سلطه وطنية فلسطينية مستقلة.

واسقطت النقطة الثالثة عبارة « لا للمفاوضات » وجاءت على الشكل التالي:

٣ ــ تنـاضــل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصـلح والحدود الآمنـة والتنـازل عن الحق الوطني ... » ، وذلك لفتح الطريق أمام قيادة عرفات لإجراء المفـاوضـات مع الاسـرائيليين بالسر أولاً والانتقال من السرية إلى العلنية ثانياً ، وهذا ما حدث بالفعل .

وتتابع النقاط العشر سـيرها لتعبيد الطريق أمام الإنخراط في التسوية الأميركية والتخلي عن تحرير فلسطين وتنص النقطة الرابعة :

«إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة »(٥٠) .

نجحت هذه النقطة من البرنامج المرحلي ، برنامج النقاط العشر في تكريس شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية »كأهم شعار من شعارات منظمة التحرير بدلاً من شعار « تحرير كامل التراب الفلسطيني » . ووضعت الأساس لفكرة التعايش بين العرب واليهود ، وربما في اتحاد كونفدرالي اسرائيلي ـــ فلسطيني ـــ اردني في المستقبل . وجاء هذا التعبير الأساسي ليحل محل « تحرير كامل التراب الفلسطيني » . الذي ينص عليه الميثاق ، وبالتالي نجحت قيادة عرفات في تشطيب « تحرير فلسطين » من قرارات ووثائق المنظمة ، ووضعت «« الدولة الديمقراطية » عوضاً عن التحرير ، مما يسهل عليها الاستعداد للدخول في التسوية والقبول بها .

وتنص النقطة السابعة على أن منظمة التحرير تناضل في ضوء هذا البرنامج من أحل تعزيز الوحدة الوطنية والإرتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ، وبالتالي تضع النقطة السابعة الإلتزام بالنقاط العشر كشرط أساسي للوحدة الوطنية الفلسطينية .

وتنص النقطة الثامنة على ما يلي :

« تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد اقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة » .

تعرف قيادة عرفات أنها لا تريد ولا تستطيع تحرير كامل التراب الفلسطيني ، وإنما وافقت على هذه النقطة لكي تضمن موافقة الفصائل الوطنية عليها وامعاناً منها في التضليل لكي تعطي برنامجها الطابع الوطني .

إن برنامج النقاط العشر يمثل انتهاكاً فاضحاً للميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية السابقة ومبادىء وأهداف النضال الفلسطيني ويظهر بجلاء نجاح قيادة عرفات في الإنحراف عن برنامج التحرير ونقل المؤسسة الفلسطينية الرسمية إلى برنامج التسوية في ظل اختلال ميزان القوى العربي والدولي لصالح العدو الصهيوني .

بعد موافقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة على البرنامج المرحلي . توجهت المنظمة إلى مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ ومعها النقاط العشر واجماع الفصائل الفدائية عليها . واتخذ مؤتمر القمة القرار التالي :

« تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها[٥١] .. »

وهكذا تكون جميع الدول العربية قد اعترفت لمنظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وبالتالي أعربت عن استعدادها القبول بما تراه المنظمة بالنسبة لقضية فلسطين ، لأنها هي المسؤولة الوحيدة عن نضال الشعب الفلسطيني والوسائل التي يراها مناسبة للوصول إلى هذا الهدف .

وعندما بدأت الدورة التاسعة والعشرون توجه وفد فلسطيني كنت عضواً فيه إلى نيويورك للمشـاركة في مناقشـات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين ، وكانت المنظمة قد توجهت إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . بعد أن أقرت البرنامج المرحلي وحصلت على الإجماع الفلسطيني عليه وبعد مؤتمر القمة العربية السادس في الرباط والقرار الهام الذي اتخذه حول وحدانية المنظمة لتمثيل الشعب الفلسطيني ، وافق المجلس الوطني على البرنامج المرحلي في التاسع من حزيران عام ١٩٧٤ ووقف ياسر عرفات في ١٩٧٤/١١/١٣ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يقول : « فلماذا لا أحلم ، سيادة الرئيس ، وآمل ، والثورة هي صناعة تحقيق الأحلام والآمال ، فلنفعل معاً على تحقيق الحلم في أن أعود مع شعبي من منفاي لاعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه ، ومع هذا المنـاضـل الراهب المسيحي واخوانه في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي واليهودي والمسلم في كنف المساواة والعدالة والإخاء .... إنني أعلن أمامكم هنا كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين .... إننا نقدم لكم أكبر دعوة ، أن نعيش حقاً في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية »(٥٢) .

واختتم ياسر عرفات خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعبارة التالية : « أتوجه إليكم بأن تمكنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على أرضه . لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية الثائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي » .

وبعد انتهاء المناقشات وافقت الجمعية العامة على قرارين هامين بالنسبة لمنظمة التحرير القرار ٣٢٣٦ وينص على ما يلي :

« إن الجمعية العامة .. ١ ـــ تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، هذه الحقوق غير القابلة للتصرف وخاصة :

أ ـــ الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

ب ـــ والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .

ج ـــ وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي تشردوا منها وحرموا من جذورها ، وتطالب بإعادتهم »(٥٣) .

وأتخذت القرار ٣٢٣٧ وجاء فيه ما يلي :

« أن الجمعية العامة ...

١ ـــ تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات وفي أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب . .

٢ ـــ وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي

تعقد برعاية الجمعية العامة بصفة مراقب »(٥٤) .

نجح دعاة رفع شعار الكفاح المسلح في مطلع الستينات من أجل التحريك وليس من أجل التحرير في فرض برنامجهم بعد الهزائم المتتالية التي ألحقتها اسرائيل بالمنظمة وقواتها العسكرية معاً . وشكلت النقاط العشر بوابة العبور من التسوية الوطنية المستحيلة إلى التسوية الأميركية ، وشكلت بداية التنازلات في الموقف الوطني الفلسطيني وكرّست الإنحراف في دورات المجلس الوطني والمركزي الفلسطيني اللاحقة .

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها للنقاط العشر وانسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وجاء في البيان الذي أصدرته بهذا الخصوص ما يلي :

« تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكي لا تتحمل مسؤولية الإنحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة .... وبعد محاولات جادة لتحذير قيادة المنظمة من الاستمرار في التبعية والإنحراف ، وبعد كل هذه المحاولات لم يعد بوسعها أن تبقى ضمن اطار اللجنة التنفيذية بحيث تتحمل مسؤولية الإنحراف الخطير المتدرج الذي تسير فيه .

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يهمها أن تتأكد جماهيرنا الفلسطينية وجماهيرنا العربية وكافة القوى المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية على الصعيد العالمي ، انها لم تتخذ مثل هذه الخطوة إلاّ بعد تفكير طويل ومسؤول ، مرتبط بأعمق درجات الشعور بالمسؤولية ، توفرت لديها من خلاله قناعة عميقة وأكيدة وراسخة بأن التسوية التي يجري اعدادها للمنطقة لا يمكن أن تكون إلا تسوية امبريالية تصفوية لن ينتج عنها سوى توسيع وامتداد النفوذ الامبريالي الأمريكي في المنطقة من ناحية وتثبيت شرعية اسرائيل وضمان مستقبلها وأمنها من ناحية أخرى .... كما تبين لنا كذلك بأن قيادة منظمة التحرير راضية بأن تكون طرفاً في هذه التسوية ، بل أنها أصبحت تناضل لكي لا يفوتها مثل هذا الدور »(٥٥) .

« لقد بقينا نناضل ضمن إطار منظمة التحرير واللجنة التنفيذية لتثبيت النهج السليم لميثاق المنظمة وقرارات مجالسها الوطنية ، ولكننا بدأنا نكتشف يوماً بعد يوم أن قيادة المنظمة ضالعة في عملية التسوية ، تريد تمريرها على الجماهير جرعة وراء جرعة ، وتسير في عملية انحرافها بشكل متدرج هدفه وضع الجماهير في نهاية الأمر أمام الأمر الواقع(٥٦).

تابعت قيادة عرفات الركض وراء التسوية الأميركية والاستمرار في السعي لتغيير برنامج النضال الفلسطيني بقبول الشروط الأمريكية والاسرائيلية دفعة دفعة وخطوة خطوة .

لقد وضع عرفات المشكلة آنذاك أمام القيادات الفلسطينية على الشكل التالي : « هل تبقى الأراضي المحتلة مع اسرائيل أو تذهب إلى الأردن أم نأخذها نحن » .

إن أرضية الموافقة والتنظير والدعوة للبرنامج المرحلي سبقت حرب تشرين التحريرية داخل

حركة فتح والجبهة الديمقراطية ، حيث حاولت جماعة عرفات عرض موقفها في المؤتمر الثالث لحركة فتح في تموز ١٩٧١ ، ولكنها فشلت في فرضه على المؤتمر وطرحت الجبهة الديمقراطية شعار الدولة المستقلة والبرنامج المرحلي في الكثير من أعداد مجلة الحرية منها العدد ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ في شهري تموز وآب من عام ١٩٧٣ .

وحملت قيادة عرفات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني التأكيد على النقاط العشر واسقاط عبارة « لا للمفاوضات » . وفي الوقت نفسه رفض الإعلان السياسي للدورة التسويات الاميركية والاستسلامية والمشاريع التصفوية ، ولم يرفض التسوية السوفيتية .

مر تغيير برنامج النضال الفلسطيني في مرحلتن :

المرحلة الأولى : بدأت بإطلاق بالونات الاختبار والمحاولات لإقراره في حركة فتح .

المرحلة الثانية : تبني البرنامج المرحلي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . حيث حاولت قيادة عرفات استغلال نتائج حرب تشرين الإيجابية للترويج للمرحلية والزعم بأن المنظمة ستنتزع حصة لها في التسوية على شكل دولة مستقلة أو سلطة وطنية ، لذلك عليها أن تدخل طرفاً في أية مفاوضات .

وتبلورت ثلاثة اتجاهات في بداية ومنتصف السبعينات للتعامل مع قضية فلسطين :

الأول : اسرائيلي ـــ أميركي يسعى لتصفية القوات العسكرية للمنظمة واجبارها التخلي عن الكفاح المسلح والقبول بالشروط الاسرائيلية .

والثاني : يسعى لتحقيق حل واقعي وتزعمته قوى عربية وغير عربية والاتحاد السوفيتي .

والثالث: يصر على التمسك بالثوابت والمنطلقات الفلسطينية والميثاق القومي والكفاح المسلح حتى التحرير . وأخذت قيادة عرفات تقول بأنها تعمل في الإطار العربي والمعادلة الدولية ، فلنكن واقعيين ونجنِّب شعبنا المريد من الخسائر والتضحيات، لذلك أخذت تلتقي مع الاتجاه السوفييتي مستغلة اياه كجسر للعبور إلى الاتجاه الاميركي الاسرائيلي.

تقول الجبهة الشعبية عن البرنامج السياسي ما يلي :

« لقد شكل البرنامج السياسي الذي تم اقراره في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني انجازاً هاماً على صعيد تحديد الخطوط السياسية التي تكون على أرضيتها برنامج الحد الأدنى والضروري لرؤية سياسية مشتركة » . من مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية قدمته الجبهة الشعبية للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني في ايلول ١٩٨٠ كراس ص,٨ وطرحت الشعبية تصورها للبرنامج المرحلي ومضت تقول :

« إذا كان من المفهوم والمشروع تماماً لقيادة منظمة التحرير تحديد هدف مرحلي للنضال كما عبر عنه بالبرنامج السياسي والنضال وبكل الوسائل الممكنة وعلى رأسها الكفاح المسلح وصولاً للهدف المرحلي فأنه ليس من المفهوم والمشروع أيضَاً لقيادة منظمة التحرير عدم ربط هذا الهدف

المرحلي وبشكل وثيق وفاعل بالهدف الاستراتيجي للثورة .

إن الاتفاق على الهدف المرحلي مسألة هامة ولكن من المهم أيضاً تعبئة جماهيرنا الفلسطينية والعربية وشدها على أرضية الهدف الاستراتيجي للثورة . بحيث يكون الهدف المرحلي تحقيق خطوة نوعية على طريق انجاز الهدف الاستراتيجي». (المصدر السابق الشعبية ص ١٠). ولكن تطورات الأحداث والوقائع السياسية وممارسات قيادة عرفات ومواقفها ، أظهرت وكأن الشعبية في واد وقيادة عرفات في واد آخر ، لأنها انطلقت من البرنامج المرحلي وكأنه أعلى سقف وليس برنامج الحد الأدنى وأن غاية النضال الفلسطيني تحقيق أقل منه .

وفصلت فصلاً كلياً بين الهدف المرحلي والهدف الاستراتيجي وتنازلت عن الهدف الاستراتيجي .

ساد الساحة الفلسطينية مفهومان حول البرنامج المرحلي .

المفهوم الأول : يتزعمه عرفات ويعرف الهدف الحقيقي من وضع البرنامج المرحلي وهو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة عن طريق المفاوضات .

المفهوم الثاني : الاتجاه الوطني الذي نجح عرفات في اقناعه أن البرنامج المرحلي خطوة على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي ، فأدخل عرفات المرحلية من باب تضليلي ضلل به القوى الوطنية بأن الثورة الفلسطينية تسعى وتعمل وتفكر بمنطق تحقيق الهدف الاستراتيجي عبر مراحل معينة .

« ما ينبغي قوله أن المرحلية عندما أقرت اقترنت بضوابط ، فمن شروط المرحلية أنها تحمل ضوابط مرحليتها معها ، بمعنى أنها تميز ما بين التصفوية والمرحلية . المرحلية هي التي تحقق خطوة لتخلق ، بتحقيقها ، ظروفاً موضوعية أفضل ، فتدفع نحو الأمام لتحقيق خطوة أو خطوات جديدة بإتجاه الهدف الاستراتيجي ، ولا تغلق الباب أمام استمرار النضال بعد أي من هذه الخطوات .

ذهبت منظمة التحرير ، لأول مرة ، إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ متسلحة ببرنامج النقاط العشر الذي ينص على مرحلية النضال ، ويطرح هدفاً مرحلياً واقعياً له سند في الشرعية الدولية ، وفي الوقت نفسه لا يفرط مطلقاً بالحقوق التاريخية والقومية ، لأن هذه الحقوق ليست ملك زعيم ، ولا ملك جيل ، ولا ملك منظمة ، بل هي ملك الجميع ، وهي ملك الماضي والحاضر والمستقبل »[٥٧] .

منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان

مقدمـة:

نجحت فرنسا من خلال سيطرتها على لبنان في إقامة نظام طائفي انطلاقاً من الميثاق الوطني الذي وضعته عام ١٩٤٣ على أساس توزيع مناصب الدولة والوظائف فيها وفق معادلة طائفية غير عادلة ولا تنسجم مع روح الديمقراطية والعدالة . وتأسست للنظام مؤسسـات لتكريس الطائفية وتعميقها واستغلالها .

وتوزعت السلطات السياسية بين الطوائف انطلاقاً من الميثاق والدستور على أساس أن الرئيس من المسيحيين الموارنة ، ورئيس الوزراء من المسلمين السنة ، ورئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة ، وأن يشكل المسيحيون الأكثرية في مجلس النواب .

وتنطبق التقسيمات الطائفية على المناصب الوزارية ودوائر الحكومة والجيش . فالميثاق الوطني الذي وضعته فرنسا كرّس الطائفية وأعطى الموارنة العديد من الامتيازات .

إن اختلاف الظروف والأوضاع وتغيُّر العدد الطائفي للسكان ، أدى إلى بروز قوى سياسية واجتماعية جديدة تطالب بالعلمنة ورفع الظلم عنها بإصلاح النظام السياسي والاجتماعي ، إلاَّ أن الموارنة وبشكل خاص الكتائب رفضوا الإصلاح وتعديل الدستور خشية فقدان امتيازاتهم .

طالبت الأحزاب والقوى الوطنيـة في لبنـان تعديل نظـام الحكـم بإلغـاء الطائفية وتثبيت العـلمـانية وإصـلاح قانون الانتخاب وتنظيم الجيش والغاء جميع النصوص الطائفية من الدستور والقوانين .

خططت الصهيونية لاستغلال الوضع الطائفي في لبنان .. وأخذت تعمل على تطبيق اهدافها المعادية للبنان والأمة العربية .

ظهرت فكرة تقسيم لبنان لأول مرة عام ١٩٤٥ في رسائل متبادلة بين بن غوريون وموشيه شاريت رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية «يقترح فيها بن غوريون العمل على إقامة دولة مارونية مستقلة في لبنان لمصلحة الصهيونية»(٥٨).

إن فكرة تقسيم لبنان ليست جديدة ، وليست نابعة من لبنان وليست لمصلحته ، وإنما خطة صهيونية لخدمةأهداف الكيان الصهيوني التوسعية والعنصرية فالنظرة الصهيونية إلى لبنان تقوم على أساس أنه مجموعة طوائف يجب الاعتماد على الطائفة المارونية لخدمة المصلحة الصهيونية في تصديها للأمة العربية والقومية العربية ولفرض هيمنتها على الوطن العربي ، والكيان الصهيوني كيان عنصري طائفي منغلق لا يستطيع الاستمرار في منطقة يسودها التفاهم والتعاون والتعايش والإخاء ، ولكنه

ينتعش في المنطقة عندما تنتعش الطائفية لكي يضعف الأمة العربية ويقود الكيانات الطائفية ويوجهها ضدها .

أخذت اسرائيل بتوطيد علاقاتها مع بعض القوى المارونية التي قررت الدفاع عن امتيازاتها مهما كان الثمن . حتى ولو على حساب وحدة لبنان واستقراره وازدهاره حتى آن بن غوريون في الخمسينات تمنى لو أنه يستطيع شراء رائد ماروني من الجيش ويقيم له مملكة مارونية تتحالف مع اسرائيل . وحققت اسرائيل حلم بن غوريون مع العميلين حداد وانطون لحد في جنوب لبنان .

بدأت اسرائيل تنشط في تسليح وتدريب بعض القيادات والكوادر الانعزالية وتشجعها على تأسيس المليشيات الفاشية ، وتغذي في أوساطها الخوف من العرب والمسلمين والأحقاد ضد الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية وضد اللبنانيين الملتزمين بموقف وطني وبالقضايا القومية ، باعتبار أن الوجود الفلسطيني هو الدعم والسند الأساسي للقوى المعادية للانعزاليين .

ساعد تصاعد العمل الفدائي بعد حرب اسرائيل العدوانية عام ١٩٦٧ ، والتركيبة السياسية في لبنان ووجود اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين فيه جعل الساحة اللبنانية الساحة الثانية من حيث الأهمية بعد الساحة الأردنية ، ما لبثت وأن أصبحت الساحة الأولى بعد أحداث أيلول في الأردن عام ١٩٧٠ .

دعمت الجماهير اللبنانية والأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان المنظمات الفدائية ، بينما وقفت ضدها أطراف من السلطة اللبنانية وحزب الكتائب والأحرار .

بدأت الأزمة مع السلطات اللبنانية عام ١٩٦٨ . عندما أعلنت اسرائيل أن فتح تستخدم الحدود اللبنانية منطلقاً لعملياتها ، وذلك لتحريك السلطة اللبنانية ضد العمل الفدائي قبل أن يقوى ويتصاعد على الساحة اللبنانية .

نفت فتح في بيان أصدرته في ١٩٦٨/٥/٥ الإدعاء الاسرائيلي واعتبرته تمهيداً للإعتداء على لبنان .

تصاعد التأييد العربي للعمل الفدائي في جميع أرجاء الوطن العربي حتى في الساحة اللبنانية ، مما جعل بعض أوساط السلطة اللبنانية تخاف على لبنان من العمل الفدائي ، متذرعة بالإعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الحدود اللبنانية .

حاولت أن تحد من تأثيره وانتشاره فأصطدمت عسكرياً مع المنظمات الفدائية . ولكن عندما كلف رشيد كرامي بتشكيل الوزارة في مطلع عام ١٩٦٩ أعلن عن تأييده للعمل الفدائي مؤكداً حق فصائله في ممارسة الكفاح المسلح ضد اسرائيل ورفض منطق اسرائيل التي تبرر اعتداءاتها على لبنان بحجة انطلاق الفدائيين من اراضيه .

وقعت اشتباكات مسلحة بين الجيش اللبناني والفدائيين لوجود قيادات لبنانية تقاوم العمل الفدائي وتقف ضده .

وتوتر الوضع بين الجيش اللبناني والفدائيين في الجنوب ، مما أثار الأحزاب والقوى والهيئات الوطنية اللبنانية ، فأصدرت ، بياناً في ٢١/٤/ ١٩٦٩ دعت فيه الشعب اللبناني للتظاهر تأييداً للعمل الفدائي .

تصدى الجيش اللبناني إلى مظاهرة خرجت من عين الحلوة في ١٩٦٩/٤/٢٣ وأطلق الرصاص على المتظاهرين ، مما أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى ، فقدم رئيس الحكومة اللبنانية ، رشيد كرامي استقالته في ١٩٦٩/٤/٢٤ إلى مجلس النواب وقال في كلمته بأن هناك موقفين لدى نظام الحكم في لبنان موقفاً مؤيداً للعمل الفدائي مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك ، وموقفاً يرى عكس ذلك .وأعرب عن تأييده للعمل الفدائي كحق مشروع أقرته الشرائع والقوانين الدولية .

اشتبكت وحدات من الجيش اللبناني في ١٩٦٩/٥/٤ مع قوات من الصاعقة في منطقة حاصبيا وأصدرت فتح في ٦٩/٥/٨ بياناً قالت فيه أن الجيش اللبناني تعرض لإحدى دورياتها وهي متجهة للقيام بواجبها ، مما أسفر عن سقوط خمسة شهداء وعدد من الجرحى .

وحاصر الجيش اللبناني مقاتلين فلسطينيين في قريتي مجدل سلم وشقرا ، فأصدرت الفصائل الفدائية بياناً في ٢٢/١٠/١٩٦٩ جاء فيه أن الجيش اللبناني دخل القريتين بعد قصفهما مما أدى إلى سقوط ١٥ شهيداً من الفدائيين وعدد من الجرحى المدنيين والفدائيين . وفي ٦٩/١٠/٢٣ سيطر الفدائيون على جميع المخيمات الفلسطينية بدعم من سكانها واعلن الجيش اللبناني فرض منع التجول في ٦٩/١٠/٢٤ مما وضع لبنان أمام أبواب حرب أهلية . فأعلنت سورية عن اغلاق حدودها مع لبنان تأييداً للمقاومة وسحبت ليبيا سفيرها ، وأرسل جمال عبد الناصر رسالة إلى شارل الحلو أعرب فيها عن أسفه لما يجري في لبنان وأكد دعمه للمقاومة الفلسطينية . وطلب الملوك والرؤساء العرب التوصل إلى اتفاق . وبالفعل وصل وفد لبناني وآخر فلسطيني إلى القاهرة ووقعا اتفاقية القاهرة ١٩٦٩/١١/٣ وجاء فيها :

- حق الفلسطينيين في العمل والإقامة والتنقل وإنشاء لجان محلية داخل المخيمات بالتعاون مع السلطات المحلية .
- تواجد الكفاح المسلح داخل المخيمات ، وتحديد مسألة وجود الأسلحة في المخيمات مع قوى الأمن الداخلي .
- تسهيل مرور الفدائيين عبر نقاط عبور متفق عليها وتأمين الطرق إلى منطقة العرقوب .
- ضمان عدم تدخل الفدائيين في شؤون لبنان الداخلية .
- ايقاف الحملات الإعلامية من الطرفين .
- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة من الطرفين .

● ضمان السيادة اللبنانية على كافة المناطق ووقعها عرفات عن الجانب الفلسطيني والعماد اميل البستاني عن الجانب اللبناني .

وانصافاً للحقيقة والواقع يمكن القول :

● أظهرت جميع الحكومات العربية تعاطفها مع منظمة التحرير الفلسطينية واعربت عن تأييدها للثورة الفلسطينية من خلال سلسلة من الوساطات والمؤتمرات واللجان والاجتماعات والبرقيات والإجراءات لوقف نزيف الدم العربي في الأردن ولبنان .

● أيدت الأحزاب والهيئات والاتحادات والشخصيات الوطنية منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفدائية .

● لم تبادر قيادة المنظمة بتقييم علمي للأحداث حتى تتلافى الوقوع بالأخطاء التي ارتكبتها وبعبارة أوضح لم تتعظ قيادة المنظمة من الأخطاء التي ارتكبتها ولم تحاسب أحداً على أخطائه

وتابعت اسرائيل تصعيد مخططاتها العدوانية تجاه لبنان والمقاومة الفلسطينية لكي تحمل العرب على الرضوخ لشروطها . فالاعتداءات الاسرائيلية المستمرة والمتصاعدة على لبنان كانت باستمرار نقطة البداية لأزمات وزاريه في لبنان الشقيق .

في العاشر من نيسان عام ١٩٧٣ قامت قوة من المظلليين وكوماندوز البحرية الاسرائيلية بمهاجمة اربعة أمكنة للفدائيين في بيروت وصيدا ، وأصدرت اسرائيل بعد قيامها بالعمليات الإرهابية بياناً عسكرياً أشار إلى أن « لبنان لا يمكن أن يستخدم كمأوى ومركز تفريغ ، ثم يحاول بعد ذلك أن يتملص من المسؤولية عن الفدائيين الذين يعملون داخل وخارج أراضيه »(٥٩) .

وبما أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تسكت باستمرار على اعتداءات اسرائيل المتكررة وممارستها الإرهاب كسياسة رسمية ، ولم تشجب اعتداءاتها تشجعت اسرائيل وعقد دافيد اليعازر ، رئيس الأركان مؤتمراً صحفياً أشار فيه « إلى أن عمليات مشابهة قد تجري في المستقبل ، وذلك لسبب واحد : أن لبنان أصبح مركزاً للمنظمات الفدائية »

وقدمت حكومة صائب سلام في اليوم التالي بعد الجريمة الإرهابية النكراء التي ارتكبتها اسرائيل في قلب العاصمة اللبنانية ، استقالتها وتلخصت استقالته في عدم رد الجيش على العدوان الاسرائيلي داخل العاصمة اللبنانية ، أو محاسبة المسؤولين عن عدم تنفيذ تعليماته ، بوجوب الرد بكل الإمكانيات المتاحة .

وطالبت القوى الانعزالية بتصفية العمل الفدائي ، وبذلك تكون الإعتداءات الاسرائيلية قد حققت أهدافها الأولى بشق الصف اللبناني ، بين انعزالي ووطني إزاء قضية فلسطين .

واستهدفت اسرائيل من تصعيد عملياتها في لبنان خلق فوضى سياسية وأمنية وتوتير العلاقات بين الجيش والمقاومة لإضعافها والاجهاز عليها لتصفية الوجود العسكري الفلسطيني فيه . تمكنت الثورة الفلسطينية أن تثبت أقدامها في لبنان منذ بداية عام ١٩٦٩ . وكان هذا الحدث للوطنيين

اللبنانيين حدثاً تاريخياً قابلته بمنتهى الحماس ، لأن مجيء المقاومة جسَّد لهم ظاهرة إيجابية للرد على هزيمة عام ١٩٦٧ ومجال نشاط للعمل الفدائي ضد اسرائيل . وقدمت الجماهير اللبنانية العديد من الضحايا لتثبيت الوجود الفدائي في لبنان والعمل من الأراضي اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي ، مما أدى إلى انتعاش العمل الوطني في لبنان .

وقامت المقاومة الفلسطيبية بتحرير المخيمات الفلسطينية من بطش واضطهاد واذلال أجهزة القمع اللبنانية وتحويلها إلى بؤر للنضال الوطني والعمل الفدائي المسلح ، ودعمت القوى الوطنية اللبنانية في حماية نفسها من بطش السلطات وتعسفها ، مما أحدث تغيراً في موازين القوى داخل لبنان وادخل الخوف في قلوب الإنعزاليين من تغيير البنية الطائفية في المجتمع اللبناني والقضاء على امتيازاتهم . وبدأت القوى الانعزالية تستعد للتصادم مع الوجود الفلسطيني المسلح وبدأت باشعال الاشتباكات المسلحة مع المقاومة الفلسطينية . وفجرت المعركة الأولى في شباط ١٩٧٠ والتي انتهت بهزيمتها .

لقد احتضنت الجماهير اللبنانية الثورة الفلسطينية وتلاحمت معها ، مما جعل استحالة القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان دون الاشتباك مع اكثرية الشعب اللبناني .

حاولت السلطة اللبنانية والقوى الانعزالية استغلال الاعتداءات الاسرائيلية وجرائم اسرائيل الوحشية على اللبنانيين والفلسطينيين لتضرب الوجود الفدائي ولكنها فشلت ، وكانت الأزمات تتفجر في لبنان باستمرار بعد الاعتداءات الاسرائيلية ، مما أوحى بوجود تنسيق بين اسرائيل وبعض عناصر السلطة اللبنانية .

وتابعت اسرائيل سياستها الإرهابية، وسياسة الضغط والابتزاز على لبنان فصرّح أبا ابيان في ١٩٧٣/٤/١١ «بأن اسرائيل تأمل في أن تقرر السلطات اللبنانية وقف نشاط الفدائيين عبر اراضيها، ليس فقط ضد أهداف اسرائيلية، وإنما أيضاً ضد استقلال لبنان وسيادته، فبيروت تحولت إلى مركز رئيسي للإرهاب، وبإمكان السلطات اللبنانية اغلاق مكاتب المنظمات الفدائية، والتوقف عن منح الفدائيين تأشيرات خروج ودخول للقيام بعملياتهم ضد اسرائيل»(٦٠).

إن اسرائيل لم تهتم يوماً من الأيام باستقلال لبنان وسيادته ، وإنما يهمها فقط أهدافها العنصرية والتوسعية وممارسة الضغط والإبتزاز على الآخرين لحملهمْ على المساهمة في تحقيق أهدافها . فالهدف الأساسي لاسرائيل كان تصفية الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت .

واستغلت طبيعة التوازن الطائفي الدقيق في لبنان ، أي دور الطائفية في النظام اللبناني لتصول وتجول في لبنان وخلق الإنقسام السياسي فيه إزاء المقاومة الفلسطينية لتحقيق اهدافها على حساب المقاومة الفلسطينية ولبنان . وابرز مثال على ذلك علاقاتها مع القوى الانعزالية وبشكل خاص مع حزب الكتائب وموقفه من الوجود الفلسطيني في لبنان .

وظهرت مدى وحشية اسرائيل وأضاليلها حول لبنان وسيادته للعيان فكلما سار الوضع في لبنان إلى الاستقرار السياسي وتنظيم العلاقة بين المقاومة والسلطة اللبنانية ليعم الهدوء والاستقرار أرجاء لبنان تحركت اسرائيل باعتداءاتها العسكرية وتهديداتها لتأزيم الوضع مجدداً .

بعد الغارة الوحشية على بيروت في العاشر من نيسان عام ١٩٧٣ أعلن صائب سلام استقالة حكومته وقال : « إن القضية الراهنة هي أن ننظر إلى المصلحة من أساسها ، وأن نوفق بين الإلتزام بمصلحة لبنان ، والإلتزام لإخواننا الفلسطينيين بحقوقهم ، والإلتزام أيضاً بالوضع العربي العام »(٦١) .

وكانت العلاقات العربية ـــ اللبنانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقة لبنان مع المقاومة الفلسطينية وعلى سبيل المثال كانت العلاقات اللبنانية السورية مرتبطة بعلاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينية ،لذلك قررت سورية آنذاك اغلاق الحدود بين البلدين في تشرين أول ١٩٦٩ وأيار ١٩٧٣ على إثر اندلاع الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية .

اندلعت في الضفة والقطاع انتفاضة شعبية في اعقاب اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في منازلهم داخل العاصمة اللبنانية بيروت ، احتجاجاً على هذه العملية الإجرامية التي أقرها مجلس الوزراء الاسرائيلي ، ونفذها الجيش الاسرائيلي بأساليب أكدت على ممارسة الدولة اليهودية ومؤسساتها للإرهاب كسياسة رسمية .

وتصاعدت الانتفاضة بسبب هجمات الجيش اللبناني على القوات الفدائية والمخيمات الفلسطينية في لبنان تضامناً مع تصدي الفصائل الفلسطينية لهذه الهجمات . وأعقب الانتفاضة تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية في منتصف آب ١٩٧٣ ، لتصعيد الجهود للتصدي للإحتلال الاسرائيلي وسياسته الإرهابية الاستيطانية وأعلنت الجبهة بأنها جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وأنها ذراع المنظمة داخل الأراضي المحتلة .

وعلى أثر تصاعد التهديدات والإعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان والعدوان الاسرائيلي على مدينتي بيروت وصيدا في العاشر من نيسان ١٩٧٣ ، تسببت اسرائيل في قتال عنيف بين الجيش اللبناني والمقاومة وأعقبها أزمة وزارية .

اندلعت الاشتباكات بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية . وبدأ الجيش يقاتل الفدائيين . واسرائيل تنظم احتفالاتها السنوية بمنتهى الهدوء والسعادة ، فبدلاً من أن يقاتل الطرفان اسرائيل ، أخذا يقتتلان وأخذت طائرات الجيش اللبناني تقصف المخيمات الفلسطينية ، وسقطت بعض القنابل على الأحياء المدنية في بيروت ، وقتلت العديد من المدنيين اللبنانيين .

وصل إلى بيروت محمود رياض ، الأمين العام للجامعة العربية ، والدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس المصري في ١٩٧٣/٥/٥ ووصلها ايضاً عبد الحليم خدام المبعوث السوري لوضع حد للاشتباكات كونها تخدم العدو المشترك .

وكان الهدف من الاشتباكات التي بدأها الجيش ، فرض السيطرة على المخيمات الفلسطينية وتخلي لبنان عن التزاماته العربية في الصراع العربي الاسرائيلي .

وأعلنت منظمة التحرير تمسكها بإتفاقية القاهرة وحرصها على سيادة لبنان وتمسكها بحقها في الدفاع عن الوجود وكرامة الفلسطيني داخل مخيماته .

ونجحت الوساطة العربية وتم التوصل إلى اتفاق . وما أن عاد المبعوث السوري إلى دمشق ليعلن نجاح الوساطة إلاّ وأن بدأت الاشتباكات ، حيث أعلن الجيش اللبناني حالة الطوارىء وفرض منع التجول . فاستقالت حكومة أمين الحافظ .

وفي ١٩٧٣/٥/٨ تحدث صائب سلام مع محمود رياض تلفونياً وقال له : « رياض بك الطائرات تضرب بلا هدف ، تصيب مخيمات الفلسطينيين ، وتتساقط قنابلها على أحياء بيروت المدنية كيف يحدث هذا »[٦٢] .

وتوجه المبعوث المصري إلى القصر الجمهوري وأبلغ رسالة من القاهرة : « ما يحدث الآن أمر لا يمكن السكوت عنه إنها مؤامرة لتصفية حركة المقاومة » .

وأكد العديد من القادة اللبنانيين أن المقاومة غير مسؤولة عن أحداث أيار « قالها رشيد كرامي ، وصائب سلام ، وكمال جنبلاط وأمين الحافظ ، رئيس الحكومة المستقيل وحتى ريمون أده قالها لياسر عرفات وأمام عدد كبير من اللبنانيين والفلسطينيين »[٦٣] .

لقد تدخلت سورية ومصر لحماية المقاومة الفلسطينية في لبنان من محاولات التصفية ، أو محاولات انزال ضربات قوية فيها لحملها على التراجع كمقدمة لتصفية الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان ، وهذا ليس في صالح سورية ومصر والأمة العربية .

وحققت الوساطة السورية المصرية أهدافها . وتعهد الجانبان احترام وتنفيذ اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ وإنهاء كافة المظاهر العسكرية العلنية وعودة قوات الجيش إلى ثكناتها ووقف الحملات العدائية وإلغاء حالة الطوارىء واحترام حق المقاومة في ممارسة التدريبات العسكرية واطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين وأنصارهم من اللبنانيين .

أصبح لبنان الساحة الرئيسية للعمل الفدائي بعد اخراج الفدائيين من الأردن في تموز ١٩٧١ ، مما زاد من معارضة الكتائب والاحرار لهذا الوجود ، بالرغم من الحرص الذي أبداه الطرفان اللبناني والفلسطيني لتفادي التصادم المسلح .

قامت اسرائيل بهجمات جوية وبرية في منتهى الوحشية على المخيمات الفلسطينية والقرى في لبنان وسورية انتقاماً لعملية ميونيخ التي نفذتها منظمة أيلول الأسود في الخامس من أيلول ١٩٧٢ ، كما شنت هجوماً آخر في ١٦ / ٩ / ١٩٧٢ على جنوب لبنان ، مما أدى إلى توتر في العلاقات اللبنانية ـــ الفلسطينية

قامت اسرائيل بعملية ارهابية لا مثيل لها داخل بيروت أدت إلى استشهاد محمد يوسف

النجار وزوجته والشاعر كمال ناصر وكمال عدوان داخل منازلهم ، مما زاد من غضب وسخط القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية على السلطات اللبنانية ، وحملتها مسؤولية التواطؤ والتهاون والتقصير في حماية الأمن داخل العاصمة اللبنانية . وظهر بجلاء عجز السلطات اللبنانية في الدفاع عن أرض الوطن والتصدي لاعدائه . وتمسكت المقاومة الفلسطينية باتفاقية القاهرة التي تحفظ سيادة لبنان وحرية العمل للعمل الفدائي .

قام الجيش اللبناني في ٦ / ٥ / ١٩٧٣ بقصف المخيمات الفلسطينية بسلاح الجو اللبناني ، مما زاد من تفاقم الوضع في لبنان . ووقفت القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية في خندق واحد مع فصائل المقاومة الفلسطينية .

وحددت القوى الوطنية اللبنانية مطالبها بما يلي:

الغاء حالة الطوارىء وتشكيل حكومة وطنية واعادة الاجواء إلى ما قبل الأزمة .

احترام الاتفاقات مع المقاومة وتطبيقها واحياء اللجان المشتركة .

عودة الجيش إلى ثكنساته وتثبيت الاخوة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني واحترام حقوق الفلسطينيين .

محاكمة المسؤولين عن المجزرة .

وكانت اسرائيل دائماً وراء تصعيد التوتر في لبنان بين السلطات اللبنانية والفصائل الفدائية . واستغل الانعزاليون باستمرار اعتداءات اسرائيل على لبنان لتصعيد التوتر مع منظمة التحرير الفلسطينية ومطالبتها بوقف العمليات الفدائية ضد اسرائيل .

استغلت قيادة عرفات اندلاع حرب تشرين لتكثيف مساعيها للدخول بالتسوية الأميركية عن طريق الصهيوني هنري كيسنجر . وتوترت العلاقات بين قيادة عرفات والدول العربية بسبب مكر ودهاء كيسنجر واغفاله مؤقتاً التوجه نحو قيادة عرفات وبسبب ثلاثة عوامل نتجت عن سياسة كيسنجر وهي:

١ ــ فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية

٢ ــ رفع حظر النفط العربي

٣ ــ التحرك السياسي الأردني بسبب مشروع المملكة المتحدة

وأكدت المنظمة بعد عقد مؤتمر جنيف في ٢١ / ١٢ / ١٩٧٣ بدون مشاركة سورية فيه رفضها الكل الحلول الجزئية والمنفردة لأنها تتم على حساب الشعب الفلسطيني وتوترت العلاقات بين المنظمة ومصر بعد أن وقعت مصر اتفاق فصل القوات في ١٨ / ١ / ١٩٧٤ . وأصدرت المنظمة بغياب عرفات في القاهرة بياناً نددت فيه بالاتفاق .

نجحت مساعي المنظمة وسورية في عقد اجتماع ثلاثي مصري ــ سوري ــ فلسطيني في ٢٠ / ٩ / ١٩٧٤ ، صدر على أثره بيان مشترك يؤكد على عدم قبول آية تسوية جزئية وتعزيز

التضامن العربي ، وتأكيد اقامة السلطة الوطنية المستقلة ، ودعم المنظمة وتأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وجرى تثبيت نقاط البيان في مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد في الرباط بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

مجزرة عين الرمانة

ارتكبت الكتائب في ١٣ نيسان ١٩٧٥ مجزرة بشعة أضافتها إلى سلسلة الجرائم التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين في لبنان ذهب ضحيتها ٢٧ رجلاً وطفلاً كانوا في سيارة باص مرت من عين الرمانة . وبلغت حصيلة الاشتباكات التي عصفت بلبنان في الأيام التي تلت المجزرة البشعة قرابة ٣٠٠ قتيل و ١٠٠٠ جريح سقط معظمهم برصاص قناصة الكتائب وعلى الحواجز التي أقاموها . وارتكبت الكتائب جرائم عديدة من قبيل جريمة عين الرمانة . ففي ٢٥ / ٣ / ١٩٧٠ فتحت الكتائب نيران أسلحتها في الكحالة على موكب من السيارات كان في طريقه إلى سورية لتشييع بعض شهداء الثورة الفلسطينية فقتلت ١٧ شهيداً فدائياً وأصيب ٢٠ جريحاً.

وفي ١٧ / ٤ / ١٩٧٤ نفذت الكتائب مجزرة في الدكوانة ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من سكان مخيمي تل الزعتر والدكوانة الفلسطينيين، ومن اللبنانيين المقيمين في المنطقة.

وفي الواقع فإن للكتائب تاريخاً مليئاً بالحقد والعداء للمقاومة الفلسطينية وللوجود الفلسطيني وللقوى الوطنية اللبنانية ، وتاريخاً حافلاً بالتعاون مع اسرائيل ضد مصالح لبنان وشعبه . وتعاونت مع اسرائيل ضد استقلال وسيادة لبنان، ولم تدافع عن لبنان أمام اعتداءات اسرائيل المستمرة والمتكررة . وكانت ترفض التعاون مع الدول العربية لمواجهة اسرائيل بحجة أن « قوة لبنان في ضعفه » . وأن الضمانات الأجنبية وصداقات لبنان مع الولايات المتحدة وفرنسا كفيلة بحماية لبنان واستقراره ، حتى أنها رحبت عام ١٩٥٨ بنزول القوات الأميركية في لبنان ، دون أن تعتبر أن ذلك تدخلٌ في شؤون لبنان الداخلية أو مساسٌ بسيادته الوطنية.

وقام رئيس الكتائب بحملة تعبئة نفسية حاقدة وطائفية ضد المقاومة الفلسطينية وطالب بالقضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان وعزل لبنان عن الصراع العربي الاسرائيلي ، مما شجع على ارتكاب أبشع المجازر بحق الفلسطينيين وقاد الكتائب للتعاون مع اسرائيل لتنفيذ مخططاتها المعادية للشعب اللبناني والأمة العربية .

واستغلت اسرائيل الحقد الأعمى والممارسات الفاشية للكتائب ضد الوجود الفلسطيني وأخذت تساعدهم وتتعاون معهم للقضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان . وجاءت مجزرة عين الرمانة التي ارتكبها بشير جميل تلبية لطلب اسحق رابين الذي أعلن في الكنيست عندما سألوه عن رد اسرائيل على عملية فندق سافوي في تل ابيب. وجرت العادة أن ترد اسرائيل على الفور على

مثل هذه العمليات وقال ان اسرائيل سترد هذه المرة في عملية ضد الفلسطينيين من داخل لبنان . وبالفعل بعد أيام معدودة من تصريح رابين ، وقعت مجزرة عين الرمانة الوحشية . وجاءت خطورة هذه المجزرة لأنها كشفت بدايات استخدام اسرائيل للكتائب للقيام بجرائم وحشية ضد الوجود الفلسطيني والقوى الوطنية ، في لبنان نيابة عنها . وارتكبت مجزرة السبت الأسود التي ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠٠ قتيل ، ومجزرة عنطورة التي ذهب ضحيتها ٢٥ قتيلاً من المدنيين ، ومجزرة النبعة التي ذهب ضحيتها مئات القتلى ، ومجزرة الكرنتينا حيث جرفت البيوت وأكواخ الفقراء بالجرافات . ومجزرة اهدن التي ذهب ضحيتها طوني فرنجية وزوجته وطفلته وثلاثين شاباً من أبناء زغرتا . ومجزرة الصفرا والاكوا مارينا وسقط فيها (٦٤٠) من حزب الأحرار ، ومجزرة صبرا وشاتيلا التي سقط فيها ثمانية آلاف حسب احصاء الصليب الأحمر الدولي ومجازر أخرى عديدة(٦٤)

تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ / ١٠ / ١٩٧٥ بمذكرة إلى لجنة المصالحة الوطنية في لبنان أكدت فيها اهتمام وحرص المنظمة على احلال السلام والاستقرار في لبنان ، والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه . وأكدت أن الشعب الفلسطيني مصمم على أن لا يقبل بديلاً عن وطنه فلسطين . وتخشى المنظمة أن يكون الهدف من وراء الأحداث انهاء الوجود العسكري الفلسطيني وتحجيم المنظمة والتشكيك في فكرة الدولة العلمانية في فلسطين التي يتعايش فيها الاسلام والمسيحية واليهودية .

إن هدف اسرائيل التدخل في شؤون لبنان الداخلية وانتهاك سيادته واستقلاله وحرمة أراضيه تحقيق أطماعها العنصرية والتوسعية في لبنان واستنزاف طاقاته وطاقات الثورة الفلسطينية واشغالها في الدفاع عن نفسها في لبنان بدلاً من تصعيد العمليات العسكرية ضدها ، وضرب التضامن العربي واشغال سورية بأحداث لبنان .

وحاصرت القوات الانعزالية المواقع الوطنية والمخيمات الفلسطينية الواقعة في مناطقها وهاجمتها وخاصة في النبعة والكرنتينا وضبية وتل الزعتر وجسر الباشا . تشكلت في ٢٤ / ١٠ / ١٩٧٥ القوات المشتركة من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . وتصاعدت الاشتباكات . واستقالت حكومة رشيد كرامي وتزعزع موقف السلطة اللبنانية والرئيس اللبناني ، وبدأ الجيش يتفكك مع بداية عام ١٩٧٦ . وارتكبت القوات الانعزالية مجازر جماعية وحشية في الكرنتينا والمسلخ وبعض المخيمات الفلسطينية .

تصعيد الأزمة في لبنان

أخذت الأزمات تتلاحق في لبنان ، فما أن يخرج لبنان من أزمة الاّ يدخل بأزمة أخرى ، بدأ من اغتيال النائب الوطني معروف سعد ودعم الجيش للموازنة ، ومجزرة عين الرمانة التي ارتكبها

الكتائب ضد المدنيين الفلسطينيين إلى أن تمكنت سورية من فرض الهدوء والاستقرار والسلام في ربوع لبنان .

بدأت الوساطة السورية في لبنان عندما اشتد القتال عام ١٩٧٤ لايجاد حل للأزمة يحول دون خراب لبنان وتدميره وتجزأته والمحافظة على وحدته واستقلاله وطابعه العربي وتواجد الثورة الفلسطينية فيه وتعزيز العلاقات بين القطرين الشقيقين وحماية الأمن القومي لسورية والأمة العربية .

نظمت اتفاقية القاهرة المعقودة عام ١٩٦٩ الوجود الفلسطيني في لبنان . ولكن القوى الانعزالية واتباعها في قيادة الجيش لم تحترم اتفاقية القاهرة ، وتبنّت الموقف الاسرائيلي القائل بوجوب القضاء على الوجود الفلسطيي في لبنان ، فأعلنت الحرب على الفلسطينيين بحجة أن وجودهم يهدد سيادة لبنان وأمنه .

حاول الانعزاليون بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية وبتشجيع من كيسنجر والسادات واسرائيل تفجير الأوضاع مجدداً في وجه الوجود الفلسطيني في لبنان . ولكن وعي الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وقدرتها على استيعاب الأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية لم يسمح للمخطط الطائفي أن يحقق أهدافه . إن الجهة الوحيدة التي لها مصلحة في استمرار الاقتتال الداخلي في لبنان هي اسرائيل لتدمير الوحود العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية أو تقسيم لبنان واقامة محمية اسرائيلية فيه.

وكرر الانعزاليون محاولاتهم ، فاستغلوا توقيع اتفاقية سيناء ونشاط هنري كيسنجر في مصر في ربيع عام ١٩٧٥ ، وبروز خلافات بين مصر من جهة وسورية ومنظمة التحرير من جهة أخرى . وقاموا بتشجيع من اسرائيل والولايات المتحدة والسادات بتفجير الأزمة مع المقاومة الفلسطينية في نيسان ١٩٧٥ ، لاعتقادهم بأن ميزان القوى اختل لصالحهم وصالح الولايات المتحدة التي شجعت هذا الخلاف لاشغال الثورة الفلسطينية وسورية عن مواجهة اتفاقية سيناء الثانية بأحداث لبنان وتمرير الاتفاقية.

إن الحرب اللبنانية التي تفجرت عشية وبعد حرب تشرين التحريرية ، لا يمكن النظر إليها إلاّ كنتيجة للاعتداءات والعمليات الارهابية السرية والعلنية التي كانت ترتكبها اسرائيل اما مباشرة أو بواسطة عملائها من الانعزاليين ، ولسياسة الصهيوني هنري كيسنجر لاشغال الأمة العربية عما يجري في مصر واستنزاف طاقات سورية والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية لكي تبقى عاجزة عن التصدي لاسرائيل والتسوية الأميركية في المنطقة .

وقام المخطط الأميركي والاسرائيلي على:

تمزيق التضامن العربي والتنسيق بين دول الطوق ومنظمة التحرير الفلسطينية .

تجزئة الصراع العربي الصهيوني إلى نزاعات اسرائيلية وعربية عديدة .

ضرب النضال الوطني للشعب الفلسطيني ، وتدمير الوجود السياسي والعسكري للمنظمة في

لبنان ، والالتفاف على المنجزات والمكاسب التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية .
تثبيت وتدعيم الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية عن طريق المحافظة على تفوق اسرائيل العسكري على جميع الدول العربية ودعم احتلالها داخل الأمم المتحدة وخارجها .
حرمان الشعب الفلسطيني من ابسط حقوقه الوطنية والانسانية ، حرمانه من حق العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني .

وكانت الولايات المتحدة تعمل على كسب الوقت لصالح اسرائيل ، والتفريق بين مصر من جهة ، وبين سورية ومنظمة التحرير من جهة أخرى لكي تتمكن اسرائيل من فرض سياستها في كل جبهة على انفراد . وسخّرت بالتنسيق والتعاون الكاملين مع اسرائيل اسلوبين للوصول إلى أهدافهما:
الأول: اعتداءات اسرائيل العسكرية.
الثاني: المرونة والمناورات الدبلوماسية والمبادرات السياسية.

« في عام ١٩٧٥ قال الأميركيون للقيادات الفلسطينية بواسطة بعض الزعماء العرب . إذا أردتم أيها الفلسطينيون أن تعترف بكم أميركا وأن تدعوكم إلى مؤتمر جنيف فيجب أن تثبتوا أنكم غير تابعين لسورية وأنكم لستم تحت الوصاية السورية، وبالتالي يجب أن تأخذوا موقفاً معاكساً لموقف سورية حتى تثبتوا أنكم لستم تحت الوصاية السورية»(٦٥).
وتابع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وأحزاب الاشتراكية الدولية العمل على حمل قيادة عرفات والعرب على التفريق بين الفلسطيني والفلسطيني والفلسطيني والسوري ، والسوري والمصري ، كمقدمة للاستفراد بالطرف الفلسطيني بعد عزله وفرض الشروط الأمريكية الاسرائيلية عليه وتصفية قضية فلسطين .
أغرت الولايات المتحدة مصر السير في طريق الحلول المنفردة ودفعها للابتعاد عن سورية . وأعمى الغرور قيادة عرفات وخدرت الانتصارات الوهمية عقولها فأخذوا يضللون المواطنين الفلسطينيين العرب ويخفون عنهم الحقائق ويقولون لهم عكس ما يضمرون عن علاقتهم مع الولايات المتحدة وموقفهم منها .
ارتبطت الاشتباكات في لبنان منذ نيسان ١٩٧٥ بالمخطط الأميركي العام للمنطقة باجبار سورية والمنظمة على التراجع بأضعافهما واضعاف صمودهما وتحجيم الثورة الفلسطينية وترويضها لفرض التسوية الاسرائيلية عليها . وشاركت في مخطط كيسنجر عناصر قيادية من كافة الاتجاهات .
تركز نشاط كيسنجر في المنطقة في المرحلة الأولى الممتدة من أوائل نيسان ١٩٧٥ وحتى نهاية كانون ثاني ١٩٧٦ على اخراج اتفاقية سيناء إلى حيز الوجود ، واخراج مصر من الصراع العربي الصهيوني ، حيث كانت معارضة سورية والمنظمة في أوج شدتها ضد سياسة السادات .
أغرق كيسنجر بمساعدة اسرائيل والكتائب لبنان في أحداث مدمرة لاشغال سورية والثورة

الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية فيها لتمرير سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في مصر .

والتقت مصلحة الكتائب التي هزمت في اشتباكات أيار ١٩٧٣ مع مصلحة اسرائيل والولايات المتحدة والسادات في تفجير الوضع مجدداً في لبنان.

وانطلق موقف سورية من ضرورة وقف القتال وتدخلت مع كافة الأطراف طوال تسعة أشهر لوقف القتال لحقن الدماء وتحقيق المصالحة ، وبذلك باعادة النظر في الأوضاع السياسية والدستورية والاجتماعية .

لكن القتال تصاعد بعد توقيع اتفاقية سيناء في أواخر ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ بالهجمات الانعزالية على مخيم ضبية ومحلة المسلخ وفرض الحصار على مخيم تل الزعتر . . وقررت سورية التدخل العسكري لحسم الموقف وانهاء القتال وفرض السلام في جميع ربوع لبنان . في منتصف كانون ثاني ١٩٧٦ .

دخل في بادىء الأمر أربع كتائب من جيش التحرير الفلسطيني التي كانت متواجدة في الجبهة السورية ، وخاضت هذه القوات معارك طاحنة في زغرتا والبقاع والدامور وحسمت الموقف لصالح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . ووافقت جميع الأطراف على المبادرة السورية للاصلاح السياسي والاجتماعي وتثبيت شرعية الثورة الفلسطينية وحقها في الوجود وتنظيم علاقتها مع الدولة اللبنانية على أساس احترام اتفاقية القاهرة . وتوقف القتال في ٢٢ كانون ثاني ١٩٧٦ ، وبدأت الوساطة السورية لانهاء الحرب الأهلية وتحقيق المصالحة الوطنية ، وتثبيت الاصلاحات المتفق عليها في وثيقة دستورية .

وبدأت المساعي تتجه لتشكيل حكومة جديدة تعكس الوضع الجديد ومعالجة مشكلة الجيش الذي حل به التمزق والانهيار بسبب الانقسام الطائفي .

ولعبت أوساط لبنانية وياسر عرفات الدور الأساسي في عرقلة تشكيل حكومة جديدة ، ودبروا انقلاباً عسكرياً في بداية آذار لفرض تصورهم على لبنان .

انقلاب العميد عزيز الاحدب

توجه العميد عزيز الأحدب ، قائد موقع بيروت في ١١ / ٣ / ١٩٧٦ إلى الاذاعة اللبنانية في سيارات جهاز الـ ١٧ (جهاز أمن ياسر عرفات) وتحت حراسة عناصر هذا الجهاز ليلقي البيان رقم واحد يطالب فيه الرئيس فرنجية والحكومة بالاستقالة ، وأعلن حكماً عسكرياً مؤقتاً .

رفض الرئيس فرنجية تقديم استقالته وأعلن أنه بجانب الشرعية والدستور وقال: « إذا أراد

النواب استقالتي فإن عليهم طبقاً للدستور أن يوقعوا عريضة بأغلبية الثلثين تقضي باستقالتي » (٦٦).

وبالفعل بعث رئيس مجلس النواب في ١٤ / ٣ / ١٩٧٦ كتاباً رسمياً إلى القصر الجمهوري يبلغ فيه رئيس الجمهورية بأنه تلقى قراراً من ٦٦ نائباً يتمنون فيه على الرئيس الاستقالة من منصبه .

رفض حزبا الأحرار والكتائب استقالة الرئيس وأصرّ فرنجية وأتباعه على رفض الاستقالة وهدد العميد الأحدب اللجوء إلى الحسم العسكري متذرعاً بعريضة النواب إذا لم يحسم السياسيون الموقف باستقالة فرنجية ، وأيده أحمد الخطيب .

تدخلت سورية وأقنعت فرنجية بوجوب استقالته انقاذاً للبنان ، على أن يتم اخراجها بشكل يرضي الرئيس فرنجية ، بدعوة مجلس النواب لتعديل المادة ٧٣ من الدستور بشكل يسمح بانتخاب رئيس جديد فوراً ، حيث يقدم فرنجية استقالته .

ولكن تطورت الأحداث بشكل دراماتيكي ، حيث جرت تحركات لتوحيد حركة الأحدب مع حركة أحمد الخطيب لمقاومة ما أسمته بعض القوى اللبنانية بالاحتلال السوري . وتفجّر الوضع بالبدء في حرب الفنادق واندلاع القتال في منطقة المتن الجبلية . فسقط مئات القتلى بدون مبرر وانهارت مؤسسات الدولة والمجتمع وتورط عرفات وورّط معه العديد من الفلسطينيين في حرب داخلية ذات طابع طائفي .

لفتت الانتباه جولة عرفات إلى مصر وبعض دول الخليج ومجيئه في يوم الانقلاب إلى بيروت ، كما رافق ذلك حشد قوات عرفات في الجبل ومنطقة عالية بما فيها قوات عين جالوت ، مما أشار إلى علم عرفات المسبق بالانقلاب وكان موقف منظمة الصاعقة يتلخص في استقالة رئيس الجمهورية وتغيير قيادة الجيش واقامة حكومة وطنية متوازنة وتثبيت وحدة البلاد ومقاومة كل مشروع للتقسيم . ووصل عدد النواب الذين طالبوا باستقالة فرنجية ٧٢ نائباً ، ولكنه أصبح أكثر تعنتاً فأعلن بأنه لن يستقيل مهما بلغ عدد النواب .

الوساطة السورية

اعتقدت سورية أن الأحداث الجارية في لبنان ترمي إلى اجهاض « النتائج القومية الكبرى التي حققتها حرب تشرين التحريرية ، وذلك لاعادة العرب إلى وضع يصبح من الصعب فيه مجرد التفكير بمواجهة العدو الصهيوني العنصري وحلفائه ويفقدهم دورهم التاريخي وحدتهم القومية » .(٦٦)

وأعلنت الحكومة السورية في البيان الصادر في ٣١ / ٣ / ١٩٧٦ أن مخطط الأحداث يرمي إلى:

١ ـــ تمرير اتفاقية سيناء وتغطيتها .
٢ ـــ خلق حدث جديد في المنطقة يستقطب اهتمام المواطنين العرب ويحولها عن الصراع الأساسي بين الأمة العربية والعدو الصهيوني .
٣ ـــ زج المقاومة الفلسطينية في معركة لبنانية داخلية ذات طابع طائفي بغيض واغراقها بأحداث القطر اللبناني لمنعها من أداء واجباتها في مواجهة العدو سعياً وراء تصفيتها في نهاية الأمر .
٤ ـــ الهاء القطر العربي السوري بالمشكلة اللبنانية واشغاله بها وبالتالي اعاقة تحركه في خطه القومي لمواجهة مؤامرات التصفية التي تحاك ضد الأمة العربية .
٥ ـــ خلق حالة من الانقسام في تنبيه الشعب العربي في لبنان تتجسد بتقسيم واقعي لوحدة القطر اللبناني واقامة دويلات فيه على أساس مقومات القومية العربية تبريراً لكيانه العنصري .

وانطلاقاً من الرؤية الواضحة للأحداث في لبنان والعلاقات التاريخية التي تربط القطرين الشقيقين وتلبية للواجب القومي قرر الرئيس السوري حافظ الأسد العمل على وقف القتال . وبدأت سورية بارسال الوفود لايقاف المجازر .

ونجحت الجهود التي بذلتها سورية إلى وقف القتال وتنحية الحكومة العسكرية في بيروت وتشكيل حكومة جديدة في تموز ١٩٧٥ . وأعقب ذلك تشكيل لجنة للحوار الوطني مهمتها وضع أسس جديدة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنطلق من الوحدة الوطنية للشعب اللبناني ودوره العربي. ولكن القتال كان يعود بين فرة وأخرى بسبب دور العملاء والجواسيس وضيق الأفق والمصالح الطائفية وعوامل خارجية عديدة.

وبتاريخ ٢١ / ١ / ١٩٧٦ وبعد الاتصال مع كافة الأطراف توجه وفد سوري إلى بيروت مزوداً بتعليمات محددة تقوم على وقف القتال وتحقيق التسوية السياسية واجراء مصالحة وطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ الاتفاقات الفلسطينية اللبنانية ونجح الوفد بالتوصل إلى اتفاق لوقف القتال اعتباراً من ٢٢ / ١ / ١٩٧٦ وتشكيل لجنة عسكرية عليا سورية ـــ لبنانية ـــ فلسطينية مهمتها الاشراف على اعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان .

وتابع الوفد مساعيه لتحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ الاتفاقية الفلسطينية ـــ اللبنانية .

عندما اشتد القتال في أوائل ١٩٧٦ بذلت سورية مجهودات جبارة لوقفه ، فتقدمت بمبادرة القيام بالوساطة من أجل وقف الاشتباكات أولاً وايجاد حل للأزمة المستديمة ثانياً .

ولعبت الوساطة السورية دوراً في وقف القتال . وكانت تهدف إلى المحافظة على عروبة لبنان واستقلاله ووحدته وعلى المقاومة الفلسطينية وتواجدها .

وأثارت اسرائيل في تلك الفترة قلقها المزعوم على أمن وسلامة الاقلية اليهودية في لبنان وروّجت إلى فشل الدولة العلمانية في فلسطين بسبب الاقتتال في لبنان .

وأعلن الضـابط أحمد الخطيب التمرد على الجيش اللبناني احتجاجاً على انحياز الجيش إلى القوى الانعزالية ، وانضم إلى حركته أكثر من ألف جندي من الجيش اللتبناني .

قام الرئيس اللبنـاني سـليمان فرنجية بزيارة إلى سورية في ٧ شباط ١٩٧٦ وجاء في البيان السوري ــ اللبناني المشترك الذي صدر عقب انتهاء الزيارة ونشرته الصحف السورية في ٨ شباط ما يلي:

(أعرب فخـامـة الرئيس اللبنـاني عن عميق شكره وتقديره للموقف الأخوي الذي وقفتـه الجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد وعن شكره للمبادرة العربية السورية التي أسفرت عن انفراج المحنـة التي اجتـازها لبنان وعن العودة السريعة إلى الاستقرار والحياة الطبيعية فيـه..).. وقد تم في هذه المحادثات عرض الأوضـاع الداخلية في لبنان بعد انفراج الأزمة وبحث الوسائل والطرق الكفيلة باستمرار الهدوء والاستقرار فيه وفي مقدمتها الانجازات التي ستتم في لبنان بغية وضع أساس متين يكفل للمجتمع اللبناني الطمأنينة والرفاه والتقدم وترسيخ الوحدة الوطنية اللبنانية التي تشكل الدعامة الاساسية لتحقيق الأهداف التي يتوخاها الشعب اللبناني بجميع فئاته .

كما تم عرض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاق القاهرة والتي أكد فيهما الجانبان التزامهما بتنفيذ بنود هذا الاتفاق وأحكامه ، كما أكد الجانب السوري ضمان سـورية تنفيذ هذا الاتفـاق نصـاً وروحاً لـما فيه المصـلحة المشـتركة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية » .

وأعلن الرئيس اللبناني فرنجية في ١٤ / ٢ / ١٩٧٦ بعد عودته من دمشق الوثيقة الدستورية التي اتفق عليها مع الرئيس السوري حافظ الأسد ، ووافقت عليها جميع الأطراف اللبنانية ، وعالجت الحل السياسي للوضع في لبنان ومراحل التنفيذ والمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة تكرس المصالحة الوطنية . وتناولت العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية والتواجد الفلسطيني في لبنان . وتضمنت البنود التالية:

١ ــ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين .

٢ ــ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبياً ضمن كل طائفة وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين .

٣ ــ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس ا لوزراء باجراء المشـاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعدها تصدر المراسيم .

٤ ــ اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، وأكثرية ٥٥ في المئة

لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى .

٥ ــ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين ، وانشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ ــ اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اقالتهم ، ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفا .

٧ ــ ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى .

٨ ــ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

٩ ــ تعزيز التعليم العام بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية .

١٠ ــ وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش .

١١ ــ تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

١٢ ــ تعديل قانون الجنسية .

ووافق مجلس الوزراء اللبناني على الوثيقة الدستورية .

وتمخضت نتائج الأحداث والوساطة السورية والوثيقة الدستورية التي انبثقت عنها إلى بروز الدور السوري المؤثر والفعال في احداث لبنان ، وأن لا حل سياسي للأزمة إلا من خلال التنسيق والتفاهم والاتفاق والتعاون مع سورية، مما أزعج بعض الاطراف العربية والعدو الصهيوني والذي أعلن أنه لن يقف مكتوف الأيدي إزاء تدخل سورية في لبنان.

دخل السادات على الخط وغيّر من تحالفاته في الساحة اللبنانية ، فبعد أن كان يؤيد الكتائب والرئيس فرنجية ، أيد عرفات وجنبلاط وارسل قوات عين جالوت من مصر إلى لبنان لمساعدة عرفات . ونقلت العديد من الدول العربية خلافاتها وتناقضاتها إلى الساحة اللبنانية ، مما زاد من تعقيدها ومن الخسائر التي لحقت بجميع القوى في لبنان . وأخذ عرفات يعبىء الأوساط الفلسطينية والعربية ضد جيش التحرير الفلسطيني وضد الصاعقة وسورية تحت غطاء « رفض الوصاية والتحجيم والاحتواء ليشحذ من عصبية أبناء فتح وبعض الأوساط الفلسطينية والعربية لابعاد أنظار العرب عن اتفاقية سيناء ونظام السادات الذي وقعها .

وبدأت القوات السورية بالدخول في لبنان لترجيح كفة القوى الوطنية في بداية نيسان

١٩٧٦ إلى الاماكن الواقعة تحت سيطرة القيادة المشتركة وغيّرت الوضع لصالح القوى الوطنية في الدامور والسعديات.

اشتبكت القوات المشتركة مع القوات السورية لتمنع تقدمها في صيدا وبيروت والجبل. واحتلت قوات عرفات مكاتب الصاعقة في ٦/ ٦/ ١٩٧٦ في جميع انحاء لبنان، لانها رأت أن التدخل العسكري السوري محاولة للسيطرة عليها ولتجريدها من دورها وارادت تقديم اوراق حسن سلوك إلى اميركا واسرائيل على حساب سورية.

عقد في الرياض مؤتمر قمة عربي سداسي ضم رؤساء مصر وسورية ولبنان والسعودية والكويت والمنظمة في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٦ وقرر:

ــ وقف اطلاق النار.

ــ تعزيز قوات الأمن السورية لتصبح قوات ردع عربية في لبنان.

ــ تنفيذ اتفاقية القاهرة بين المنظمة ولبنان، والمحافظة على سيادة لبنان ووحدته وحماية منظمة التحرير الفلسطينية.

وعقدت قمة عربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ ــ ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦ صادقت على قرارات قمة الرياض وبدأت قوات الردع العربية المؤلفة من (٣٠ الفاً من القوات السورية ومشاركة رمزية من عدة بلدان عربية في العمل في لبنان، مما قاد إلى تهدئة الأوضاع فيه. وانتهى القتال في لبنان بعد القمة المصغرة في الرياض والقمة الموسعة في القاهرة. وممارسة قوات الردع العربية لواجباتها في لبنان وعادت العلاقات بين سورية والمنظمة إلى سابق عهدها. وصدر البيان الاميركي ــ السوفييتي المشترك في ١/ ١٠/ ١٩٧٧ وتشكلت جبهة الصمود والتصدي لمواجهة سياسة السادات).

تفجر القتال مجدداً في مدينة بيروت، بعد الهجوم على فندق «هوليداي ان» مما دفع بسورية اجراء اتصالات مع كافة الأطراف لوقف القتال منطلقة من الأسس التالية:

١ ــ «إن الجمهورية العربية السورية ترفض الاقتتال الطائفي. وترفض أن يقتل المواطن بسبب هويته الدينية، لأن ذلك ليس من اخلاق العرب ولا من قيمهم. ولا من مبادئهم. ولهذا فإن الجمهورية العربية السورية لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن تكون طرفاً في أي اقتتال طائفي بل ستقف ضده وتدين الأطراف المشاركة فيه».

٢ ــ إن نقطة واحدة من دم أي مواطن في لبنان يجب أن تكون اعز من أي منصب أو مكسب شخصي وإن الأمن الوطني للشعب اللبناني والأمن القومي للأمة العربية يجب أن يعلو على أي اعتبار آخر.

٣ ــ إن هدف الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة البلاد يجب أن تكون اسمى من النزعات الطائفية ومن المكاسب السياسية المحلية.

وانطلاقاً من هذه المبادىء فقد قامت الجمهورية العربية السورية بتحرك جديد مع الأطراف

المعنية ووضعت مبادرة جديدة وفق الأسس التالية:

١ ــ وقف المذابح الطائفية ومقاومة العنف.

٢ ــ تعديل الدستور اللبناني بحيث يسمح بأنتخاب رئيس جديد للجمهورية فوراً.

٣ ــ يقوم الرئيس فرنجية بتقديم استقالته بعد انتخاب الرئيس الجديد مباشرة.(٦٧)

وضمنت المبادرة السورية وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وحقها في التحرك وفقاً للاتفاقيات السابقة بينها وبين السلطة اللبنانية، وضمنت السيادة اللبنانية، كما حققت بعض المطالب السياسية والاجتماعية.

هدأت الأوضاع في لبنان حوالي الشهرين، إلاّ انها بدأت من جديد للتغطية على اتفاقية سيناء والهاء الأطراف الوطنية فيها لخدمة المخططات الامبريالية والصهيونية في لبنان والمنطقة العربية.

نفذت حركة فتح في ١١/ ٣/ ١٩٧٨ عملية الشهيد كمال عدوان على الطريق الساحلي شمالي تل أبيب. وجاءت العملية الفدائية بعد زيارة السادات للقدس وانقسام العرب.

انتهز بيغن العملية فأصدر أوامره للقوات الاسرائيلية في مساء الرابع عشر من أذار ١٩٧٨ باجتياح جنوب لبنان باسم عملية الليطاني لتصفية قواعد الفدائيين.

انعقد مجلس الأمن في ١٦ أذار ١٩٧٨ وأتخذ القرار ٤٢٥ في ١٩ أذار وينص:

«إن مجلس الأمن...

١ ــ يطالب بأحترام سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

٢ ــ يطالب حكومة اسرائيل بالشروع على الفور في سحب قواتها من الأراضي اللبنانية.

٣ ــ يقرر أن تشكل على الفور وتحت سلطته قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة بهدف اقرار السلام والأمن الدوليين وكفالة اعادة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة».

طالب قرار مجلس الأمن اسرائيل المعتدية وقف عملياتها العسكرية فوراً والانسحاب من جنوب لبنان وارسال قوات طوارىء دولية تعمل على تمكين السلطة اللبنانية من اعادة سيطرتها على جنوب لبنان.

رفضت اسرائيل كعادتها تنفيذ القرار، واعلن عازر وايزمن وزير الحرب الاسرائيلي عزم حكومته على البقاء إلى حين ألتوصل إلى حل واتفاق يضمن الأمن وجدد شروطه بإلغاء أي وجود للفدائيين في جنوب الليطاني، واخضاع الجسور الثلاثة على الليطاني للمراقبة لعدم السماح للفدائيين بالعودة إلى الجنوب، وابقاء بوابات «الجدار الطيب» مفتوحة لاستمرار اسرائيل الاحتفاظ بعلاقاتها مع سكان المناطق الحدودية.

وكلف مجلس الأمن القوات الدولية بالعمل على ضمان الانسحاب الاسرائيلي وفرض السيادة اللبنانية. ولكن لم يحدث شيئاً من هذا القبيل.

ادانت الاردن زيارة السادات واتسم موقفها بطابع الحذر وضرورة المحافظة على التضامن

العربي، حيث حاول الأردن التوسط بين دمشق والقاهرة. وادان في نفس الوقت اقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة، وعدم استجابة بيغن الكافية لعرض السادات السخي للسلام.

وتأكد حذر الأردن ومخاوفه في المقترحات التي قدمها بيغن للسادات في الاسماعيلية في منتصف كانون الأول عام ١٩٧٧ وتضمنت اقامة حكم ذاتي للسكان في الضفة والقطاع وبقاء الشؤون الأمنية الخارجية في يد اسرائيل ورفضها الأردن لأنها لا تقود إلى بسط السيادة العربية على الضفة والقطاع بالرغم من محاولات وضغوط ادارة كارتر عليه، وطالب بعقد مؤتمر جنيف كأطار للسلام.

ورفض الأردن اتفاقية كامب ديفيد بالرغم من الدور الذي اعطته للاردن في مجال قوة الشرطة وحماية الجنود الأردنيين للضفة الغربية.

وتصاعد رد الفعل العربي على مبادرة السادات فأحتمعت في دمشق بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨ كل من سورية والجزائر وليبيا واليمن والمنظمة وقررت اقامة قيادة سياسية وعسكرية موحدة لمواجهة سياسة السادات ومقاطعة مصر ومحاربة النفوذ الاميركي في المنطقة والتقارب مع الاتحاد السوفييتي.

واتفقت سورية والعراق على تسوية الخلافات بينهما ووقعتا ميثاق العمل القومي، وانعقدت قمة بغداد في ٢/ ١١/ ١٩٧٨ وقررت تقديم مساعدات مالية للأردن وسورية والمنظمة لمدة عشر سنوات.

واخذت العلاقات تتحسن بين الأردن والمنظمة لمواجهة سياسة كامب ديفيد والحكم الذاتي واعيد فتح مكتب المنظمة في الأردن في تشرين الأول ١٩٧٨ .

عرفات والاقتتال مع الصاعقة

بدأت تحركات التسوية تتصاعد على الجبهة المصرية بعد حرب تشرين التحريرية من فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ إلى اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ إلى زيارة السادات للكيان الصهيوني عام ١٩٧٧ إلى توقيع اتفاقيتي كمب ديفيد عام ١٩٧٨ وتوقيع اتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ وبالتالي حقق السادات الهدف الاساسي للصهيونية بأخراج مصر من ميدان الصراع العربي الصهيوني بمساعدة ورعاية ووساطة الولايات المتحدة الاميركية، وقام مخطط الصهيوني هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي على دعامتين:

الأولى: اخراج مصر من جبهة الصراع العربي الصهيوني وتحويلها إلى دولة صديقة للولايات المتحدة.

والثانية: محاصرة سورية والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والعربية واستنزاف طاقاتهم كمقدمة لتطويع المنطقة العربية للهيمنتين الاميركية والاسرائيلية.

بدأت حرب الثكنات في الأسبوع الأول من أذار ١٩٧٦ ثم تلاها انقلاب العميد عزيز الاحدب في ١١ أذار، ثم حرب الجبل، مما أدى إلى تصاعد الفرز الطائفي. ونشأ في لبنان فراغ أمني كامل.

ورأت سورية انه من الصعب ايجاد حل للأزمة دون تدخلها العسكري لوضع حد للقتال وفرض الأمن ومساعدة المؤسسات على القيام بدورها، فلم يعد بأمكان مجلس الورراء أن يجتمع ولا مجلس النواب أن يعقد.

رافق الفراغ الأمني والدستوري مشكلة تفاقم الخوف لدى بعض القوى الوطنية وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية من التحجيم والوصاية من وجود قوة عسكرية في لبنان أكبر حجماً منهم بالرغم من انها قوة صديقة لهم.

وساهمت بعض القوى الخارجية وشجعتهم على تضخيم المخاوف وتحويلها إلى قضية مركزية.

وأدى التضخيم المصطنع للخوف من التحجيم في حال دخول القوات السورية لانهاء الحرب الأهلية إلى ازدياد التورط في مشاكل لبنان الداخلية. وبدأ الانقسام في الصف الفلسطيني والوطني يتفاقم. وتحرك الجيش السوري إلى البقاع في ١٠ نيسان ١٩٧٦ .

وفي ١٧ نيسان ١٩٧٦ تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس حافظ الاسد والقيادة الفلسطينية نص على رفض تدويل الأزمة اللبنانية وتعريبها والتمسك بالمبادرة السورية والتصدي المشترك لخرق وقف اطلاق النار، واستخدام القوات الفلسطينية والسورية في توفير الأمن حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وجرى في ١/ ٥/ ١٩٧٦ انتخاب الياس سركيس كرئيس جديد للبنان، واعتقد عرفات في عام ١٩٧٦ أن قطار التسوية الاميركي بدأ يسير وأن عليه أن يركب فى القطار لعل الولايات المتحدة تعطيه شيئاً، لذلك أخذ بتقديم أوراق حسن السلوك للادارة الاميركية الورقة تلو الأخرى وبدأ يعبىء اتباعه ضد الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني وسورية تحت شعار رفض التحجيم والوصاية والتبعية.

وخدع أفراد قيادته وكوادره وعناصره بنشوة سلطة النفوذ والتسلط والمظاهر الاستعراضية العسكرية والمالية. وبات اسير هذه المظاهر السلطوية والرغبة في الاحتفاظ بها عن طريق استمرار الانقسام الطائفي وعرقلة مساعي المصالحة واعادة السلام والأمن ومنع قيام سلطة لبنانية في المناطق التي يتواجد فيها.

وانغمس كلية في مستنقع الحرب الاهلية واحتل في ٦/ ٦/ ١٩٧٦ جميع مكاتب الصاعقة في لبنان، مما عمق الشرخ الفلسطيني ــ الفلسطيني، والفلسطيني ــ العربي. واصدر زهير محسن، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس الدائرة العسكرية فيها وأمين سر منظمة الصاعقة بياناً جاء فيه:

«يتعرض الفلسطينيون في لبنان كما يتعرض لبنان باسره والقضية العربية برمتها لمحنة كبرى وعلى ايدي الذين يفترض بهم الحرص على هويتهم والاخلاص للبنان والقضية العربية بالدم الفلسطيني الذي نذر من أجل تحرير الأرض المحتلة والتصدي للعدو الصهيوني تسفك اليوم دون رحمة حركة فتح (قيادة عرفات) بهجوم غادر على مواقع طلائع حرب التحرير الشعبية ومواقع جيش التحرير الفلسطيني ومقرات الصاعقة ومخيم صبرا وبرج البراجنة. وامتد هذا الهجوم الغادر اللئيم ليشمل القوى الوطنية اللبنانية في الشياح والزيدانية والطريق الجديدة وبئر العبد وبرج أبو حيدر. ويقتل شخصياتها والمناضلين في سبيل نصرة شعب فلسطين والحفاظ على لبنان موحد الأرض والشعب... قمنا بجهود لتطويق محاولات الاستفزاز التى تعرضنا لها ايماناً منا بأهمية العمل الفلسطيني الموحد، غير أن حرصنا هذا على وحدة العمل الفلسطيني لم يقابل بحرص مماثل من جماعة حركة فتح ولم نجد لدى هذه الجماعة أية رغبة في مشاركتنا السعي لخلق تلاحم بين فصائل الثورة الفلسطينية، فوقع بذلك الخلاف بين منظمة الصاعقة وحركة فتح. وبلغ هذا الخلاف حدته بعد أن اتضحت أهداف حركة فتح في لبنان... وتجنبت منظمة الصاعقة جميع محاولات الاستفزاز التي تعرضت لها، وهي محاولات لئيمة تهدف إلى قتل الفلسطيني على يد أخيه الفلسطيني ولغاية لا تخدم إلاّ أعداء الفلسطينيين.

إن حركة فتح مصرة على أن تحل محل الدولة اللبنانية ومصرة على أن تمارس صلاحيات الدولة كلها في لبنان، والصاعقة تؤكد أن لبنان ليس الوطن البديل ولا نرضى بأي مكان وطناً بديلاً عن فلسطين. لقد تحملنا بصبر نادر جميع استفزازات حركة فتح (قيادة عرفات) لعل الوجدان يستيقظ أو لعل الدوافع الوطنية تتغلب على شهوة السلطة وتوقف الممارسات المسيئة لشعبنا والضارة بنضاله. ولكن صبرنا لم يؤد إلى نتيجة مع رغبة فتح (عرفات) للحاق بركب المخططات الاميركية والاسرائيلية في لبنان إلى ابعد حدوده. وبلغت ذروة تآمر حركة فتح (عرفات) صبيحة الاحد السادس من حزيران الجاري (١٩٧٦) حين قامت بهجوم غادر وشامل على مقراتنا في بيروت وعلى أهلنا الآمنين في المخيمات وخاصة في صبرا وبرج البراجنة، ويقتلون من تصل إليه أيديهم الملطخة بدماء الابرياء. وشمل هجومهم القوى الوطنية اللبنانية الرافضة للتقسيم والداعمة للثورة الفلسطينية كقوات اتحاد الشعب العامل (التنظيم الناصري) وخطفوا أمينه العام كمال شاتيلا واعتدوا بالضرب على نائب بيروت نجاح واكيم. واعتقلوا عدداً من اعضاء التنظيم الناصري، كما هاجموا مقرات حزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد الشيوعيين اللبنانيين وحزب رازكاري ووجهوا رمايتهم الغادرة إلى الفلسطينيين وسفكوا الدم الفلسطيني بأيدي الفلسطينيين...

هاجموا مواقع جيش التحرير الفلسطيني البطل ومقرات منظمة الصاعقة واحتلوا مكاتبها في انحاء بيروت، وفرضوا الحصار على مخيم صبرا وبدأوا يقصفونه بكثافة.

إن ما تنفذه فتح (قيادة عرفات) في بيروت مؤامرة ترتبط مباشرة بخدمة اغراض المخطط

الاستعماري الصهيوني لضرب القوى الفلسطينية التي تصـدت ولا تزال لاتفاقية سيناء الخيانة وضرب القوى الوطنية اللبنانية التي التزمت بالثورة الفلسطينية واهدافها وتقف بصلابة ضد تقسيم لبنان وضد الاستمرار في الاقتتال في لبنان. إن ما جرى ليؤكد اصرار حركة فتح على تفجير الوطن العربي بأدوات الثورة الفلسطينية ويؤكد اصرار فتح على توجيه الضربات التي تحد من حماسة الأمة العربية وتخفف من قوة اندفاعها والتزامها بشعب فلسطين وقضيته المقدسة».(٦٨)

صعّدت قيادة عرفات في حزيران ٩٧٦ حملاتها المعادية لسورية وعبأت كوادرها وقواعدها ضـدها. والحّت على عبد السـلام جلود تكثيف مسـاعيه لسحب القوات السورية من ضواحي بيروت وخلدة وصيدا وانسحبت القوات السورية من هذه الاماكن، وبالتالي احدثت الانسحابات السورية واحتلال مكاتب الصاعقة وجيش التحرير وحزب البعث والناصريين خللاً كبيراً في الصف الوطني اللبناني الفلسطيني لصالح القوى الانعزالية، لأن المقاومة خسرت أمكانيات الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني ودعم سورية وأطراف عديدة لبنانية ووطنية. وقادت سياسة عرفات ومغامراته إلى ما يلي:

- انقسام في الصف الفلسطيني واقتتال فلسطيني فلسطيني
- انقسام في الصف الوطني اللبناني واقتتال عرفاتي ــ لبناني
- تصادم عرفات مع سورية

وحافظ الانعزاليون في الوقت نفسه على قوتهم ووحدة صفهم وتماسكهم. وأدى اخراج قوات الصاعقة من بيروت وانسحاب القوات السورية من المطار وخلدة إلى خلل في هذه المناطق لصالح الكتائب، اغراها في محاصرة تل الزعتر في ١٦/ ٦/ ١٩٧٦ . كان من المفروض الاسراع في اعادة وحدة الصف الفلسطيني، وتصحيح العلاقات مع سورية ودعم مبادرتها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في لبنان، وذلك لتحسين وضع المقاومة الفلسطينية لمواجهة اعتداءات الكتائب وجرائمهم في تل الزعتر وجسر الباشا. ولكن عرفات عرقل مساعي تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة مع سورية. وأخذ يصعّد من الحملات المعادية لها وتأليب أوساط واسعة ضدها للضغط عليها واجبارها على الانسحاب.

إن استمرار قيادة عرفات في نهجها اغرى وشجع القوى الانعزالية على فتح معركة تل الزعتر. في الوقت الذي اعتقد فيـه عرفات أن الكتائب اميل إلى التفاهم معه، وصوّرت له الكتائب أن الهجمات على تل الزعتر يقوم بها جماعة شمعون (الاحرار) وانهم يعارضون ذلك.

وعلق رابين على الاقتتال الفلسطيني ــ الفلسطيني، والفلسطيني ــ العربي والذي بموجبه احتل عرفات جميع مكاتب الصاعقة قائلاً: «إن اسرائيل مرتاحة وهادئة لأن القتال عربي ــ عربي. وإن عام ١٩٧٦ هو العام الوحيد في حياة اسرائيل الذي لم تخسر فيه أي جندي على خطوط المواجهة مع العرب».(٦٩)

إن الخلل الفلسطيني ــ الفلسطيني، والفلسطيني ــ العربي الذي احدثه عرفات وتابع السير فيه يعتبر من أخطر التحديات التي واجهت النضال الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية والمكاسب التي حققتها المنظمة.

كانت المهمات الاساسية أمام قيادة عرفات، وبالتالي قيادة المنظمة في مطلع عام ١٩٧٧ بعد أن هدأت الأوضاع الداخلية بين الفصائل أن تعمل على اعادة ترميم الأوضاع الداخلية بين فتح والفصائل الأخرى واعادة بناء الثقة والوحدة الوطنية وتعزيزها وتعميقها وازالة كافة الاسباب التي يمكن أن تعرقل تثبيتها. والالتزام بمبادىء ومنطلقات الثورة الفلسطينية والديمقراطية بين مختلف الفصائل والعمل الجماعي والتخليص من تعبئة الكوادر والقواعد بالاحقاد والنزعات الفئوية البغيضة والرواسب السلبية التي تركت بصماتها السياسات والمواقف والممارسات الارتجالية والديماغوغية والتضليلية، وذلك من أجل بناء الثقة وتعزيز الروابط والاستفادة من اخطاء الماضي واعادة اجواء الأخوة والتلاحم النضالي والاخوي ليس بين ابناء الفصيل الواحد وانما أيضاً بين جميع الفصائل والقوى والشخصيات الفلسطينية.

صعد الانعزاليون واسرائيل في مطلع عام ١٩٧٧ خططهم وممارساتهم للقضاء على الوجود العسكري الفلسطيني في الجنوب، لإكمال سيطرة اسرائيل على الجنوب اللبناني..

وبدأت اسرائيل حرباً جديدة في آذار ١٩٧٨ عرفت بالحرب الخامسه.

عقد المجلس المركزي للمنظمة في ٢٢/ ٨/ ١٩٧٨ اجتماعاً هاماً في دمشق ناقش فيه قضية الوحدة الوطنية والتطورات السياسية. وقرر تشكيل لجنة من الفصائل والقوى الوطنية في المنظمة والعمل على تجسيد الوحدة الوطنية ضمن البرنامج السياسي ومواصلة البحث لاستكمال البرنامج السياسي والتنظيمي واقرت الفصائل في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية. واقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت في دمشق في ١٥ ــ ٢٢/ ١/ ١٩٧٩.

صعّدت اسرائيل والقوى الانعزالية اللبنانية العميلة لها اعتداءاتها على قواعد الفدائيين والقرى اللبنانية في اعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ . وطبقت مبدأ الضربات الوقائية أي انطلقت من مبدأ العمليات الانتقامية إلى مبدأ ضرب الفدائيين في قواعدهم واماكن تواجدهم قبل قيامهم بأي عمل. واتبعت حرب الاستنزاف المستمرة والشاملة ضد المنظمة وقواتها.

حاولت اسرائيل أن تضغط على البلديات الفلسطينية في الأراضي المحتلة باستمالتهم لسياستها، إلاّ أن رؤساء البلديات والمؤسسات الوطنية والهيئات الشعبية والتعليمية، اتخذت نفس الموقف الدي اتخذته المنظمة وأكدت أن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني اينما وجد، فقامت اسرائيل بالضغط على رؤساء البلديات لتحجيم دورهم وابعاد الشخصيات الوطنية لتفريغ المناطق المحتلة من قياداتها الوطنية. وحلت البلديات وجرت محاولات يهودية لاغتيال رؤسائها كمحاولة اغتيال بسام

الشكعة رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله، وابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة.

واجهت المنظمة بعد انتهاء الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني تصعيد حرب المتفجرات في منتصف عام ١٩٨١ في الاحياء الشعبية في بيروت وطرابلس والتي استهدفت القوى الوطنية اللبنانية وتصعيد اسرائيل لاعتداءاتها في جنوب لبنان، ولكن المنظمة نقلت المعركة إلى المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين بقصف صاروخي ومدفعي مركز. وصمدت المنظمة وقواتها العسكرية مما أدى إلى ارتفاع مكانتها العربية والدولية.

المصـادر

١ ـ فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سابق ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
٢ ـ القبس في ٨/ ١/ ١٩٨٥، ص ٢٢ .
٣ ـ المصدر السابق.
٤ ـ المصدر السابق.
٥ ـ المصدر السابق.
٦ ـ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق ص ١٦ نقلاً عن مجلة فلسطين العدد ٦٧ تشرين الأول ١٩٦٦ .
٧ ـ القبس في ٧/ ١/ ١٩٨٥، ص ٢١ .
٨ ـ فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سابق ص ١٥٤ .
٩ ـ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق ص ٤١ ـ ٤٢ .
١٠ ـ القبس في ٨/ ١/ ١٩٨٥، ص ٢٢ .
١١ ـ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص ٨٩ ـ ٩١ .
١٢ ـ المصدر السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٧ .
١٣ ـ جريدة النهار في ٢٢/ ١/ ١٩٦٩ .
١٤ ـ راشد حميد ، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ص ٢٨ .
١٥ ـ الكتاب السنوي لفتح ١٩٦٩، ص ١٣١ ـ ١٤٤ .
١٦ ـ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني ص ٤١ ـ ٤٢ .
١٧ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٣ .
١٨ ـ المصدر السابق ص ٢٥
١٩ ـ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني، ص ١٩ .
٢٠ ـ المصدر السابق ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .
٢١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني، الدورة التاسعة (كراس) ص ٢٤ ـ ٢٥ .
٢٢ ـ منظمة التحرير الفلسطينية، المؤتمر الشعبي المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة العاشرة (استثنائية) ص ٦ ـ ١٢ نيسان ١٩٧٢، ص ١٤٢ ـ ١٤٨ .
٢٣ ـ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثالثة عشرة، من ١٢ ـ ٢٢ أذار ١٩٧٧، ص ١٨٦ ـ ١٨٧
٢٤ ـ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة عشرة، من ١٥ ـ ١٢ كانون ثاني ١٩٧٩، ص ١٣٤ ـ ١٣٥
٢٥ ـ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني الدورة الخامسة عشرة، من ١١ ـ ١٩ نيسان ١٩٨١، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨ .
٢٦ ـ نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

٢٧ ــ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٥ ص ٧٣ .
٢٨ ــ المصدر السابق ص ١٠٣ .
٢٩ ــ المصدر السابق ص ١٠٦ ــ ١٠٧ .
٣٠ ــ المصدر السابق ص ١٠٩ ــ ١١٠ .
٣١ ــ المصدر السابق ص ١٣٦ .
٣٢ ــ المصدر السابق ص ١٥٦ .
٣٣ ــ المصدر السابق ص ١٦٩ ــ ١٧٠ .
٣٤ ــ المصدر السابق ص ١٧٧ .
٣٥ ــ المصدر السابق ص ١٨٥ .
٣٦ ــ مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨ نيسان ،١٩٧٢ ص ١٩١ .
٣٧ ــ الكتاب السنوي لفتح عام ،١٩٦٨ ص ٢٥ .
٣٨ ــ عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث، مصدر سابق، ص ١٣١ .
٣٩ ــ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ،١٩٧٢ ص ٥٧ .
٤٠ ــ باري ماتش في ١١/ ١/ ١٩٦٩ .
٤١ ــ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ص ٨٩ .
٤٢ ــ جريدة الحياة في ٨/ ٦/ ١٩٦٩
٤٣ ــ بيان الهيئة العربية العليا حول الدولة الديمقراطية والتعايش السلمي (كراس) بيروت ،١٩٧٠ ص ٨ ــ ٩ .
٤٤ ــ المصدر السابق ص ١٦ .
٤٥ ــ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني، مصدر سابق، ص ١٤٩ .
٤٦ ــ برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية (كراس) طباعة جريدة فتح ص ١٣ ــ ١٤ .
٤٧ ــ نزيه أبو نضال، عبد الهادي النشاش البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية، دار الصمود العربي ــ نيقوسيا، ،١٩٨٤ ص ٨٥ ــ ٨٦ .
٤٨ ــ المصدر السابق ص ٩٨ .
٤٩ ــ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني، الدورة الثانية عشرة (كراس) ص ١ ــ ٩ حزيران ،١٩٧٤ ص ٧١ .
٥٠ ــ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني، الدورة الثانية عشرة، ص ٩١ .
٥١ ــ حزب البعث العربي الاشتراكي، الجامعة العربية ومقررات مؤتمرات القمة، مصدر سابق ص ١٤٠ .
٥٢ ــ خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة وردود الفعل الاسرائيلية، دار القدس، بيروت بلا تاريخ ص ٢٤ ــ ٢٥ .
٥٣ ــ الدكتور غازي حسين، فلسطين والامم المتحدة، منشورات طلائع حرب التحرير الشعبية قوات الصاعقة، دمشق ١٩٧٥ ص ٦٤ .
٥٤ ــ المصدر السابق ص ٦٥ .
٥٥ ــ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعلن انسحابها من اللجنة التنفيذية للمنظمة، كراس بدون تاريخ ص ٨ ــ ١٠ .
٥٦ ــ المصدر السابق ص ١٦ .
٥٧ ــ عبد المحسن أبو ميزر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٣٨ أيار ١٩٨٣ ص ١٦ .
٥٨ ــ مجلة شؤون فلسطينية، العددان ٥٣/ ٥٤ كانون الثاني/ شباط ،١٩٧٥ ص ٣١ .
٥٩ ــ مجلة السياسة الدولية، العدد ،٣٤ تشرين أول ،١٩٧٣ ص ١٢٥ .

٦٠ ــ المصدر السابق ص ١٢٣ .
٦١ ــ المصدر السابق ص ١٢٤ .
٦٢ ــ مجلة السياسة الدولية، العدد ،٣٣ تموز ،١٩٧٣ ص ١٤١ .
٦٣ ــ المصدر السابق ص ١٤٢ .
٦٤ ــ مجلة صباح الخير، العدد ٧٦٣ في ٢٤/ ١١/ ،١٩٩٠ ص ٣٢ .
٦٥ ــ سلسلة تراث القائد الشهيد زهير محسن، رقم ،١٠ ص ١٥٦ .
٦٦ ــ بيان حكومة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٦ حول الأحداث الدامية في لبنان.
٦٧ ــ المصدر السابق.
٦٨ ــ بيان زهير محسن، رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر منظمة الصاعقة في لبنان بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٧٦ .
٦٩ ــ سلسلة تراث القائد الشهيد زهير محسن، رقم ١٠ كلمات ومواقف ص ١٤١ ــ ١٤٢ .

الباب الرابع

الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية

في الرابع عشر من كانون أول ١٩٨٨ أعلن جورج شولتس وزير الخارجية الأميركي فتح الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية وحصره في بادىء الأمر بالسفير الأميركي في تونس.

وبعد أربع وعشرين ساعة من القرار الأميركي تلقى الدبلوماسيون الأميركيون في عواصم عربية وأجنبية برقية من وزارة الخارجية لرفع الحظر الأميركي عن الاتصال والجلوس والحوار مع ممثلي ومسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، إذ باستطاعتهم التحدث والالتقاء مع ممثلي ومسؤولي المنظمة دون التعرض للطرد كما جرى في الماضي مع أندرو يونغ ممثل الولايات المتحدة الأميركية لدى الأمم المتحدة، أو لأية عقوبات أخرى، مما دفع عرفات إلى القول بأن الولايات المتحدة غيرت موقفها، بينما أعلنت الولايات المتحدة ان منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت على الشروط الأميركية الثلاثة وهي الاعتراف « باسرئيل » وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والتخلي عن الكفاح المسلح.

وانطلاقاً من الموقف الأميركي الجديد تم اللقاء الرسمي والعلني الأول في السادس عشر من كانون أول في تونس بين السفير الأميركي هناك ووفد من منظمة التحرير الفلسطينية مكون من ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الله الحوراني عضو اللجنة التنفيذية، وعبد اللطيف أبو حجلة أمين عام الدائرة السياسية في المنظمة، وحكم بلعاوي ممثل المنظمة في تونس.

وهكذا تكون الولايات المتحدة قد نقلت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية من مرحلة السرية المحرمة علنياً إلى مرحلة العلنية والشرعية، مما جعل الساحة الفلسطينية تنقسم إلى اتجاهين:

الأول: يعتبر العلاقة انتصاراً لمنظمة التحرير الفلسطيني، والثاني يعتبرها انحرافاً عن مبادىء وأهداف الثورة الفلسطينية يؤدي إلى تقديم المزيد من التنازلات عن الحقوق الوطنية وإلى اجهاض الانتفاضة.

فكيف بدأت العلاقات السرية بين الطرفين وتطورت إلى مرحلة العلنية ؟

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت الولايات المتحدة موقفا معادياً لها لانحيازها للكيان الصهيوني ومعاداتها للموقف العربي من قضية فلسطين وتذرعت بميثاق المنظمة الذي ينص على معاداة الامبريالية والصهيونية، ويطالب بتحرير فلسطين من الوجود الصهيوني والعنصري والعدواني والتوسعي.

واعتبرت الولايات المتحدة ان وجود منظمة التحرير يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة بالدرجة الأولى ولاسرائيل.

يقول هنري كيسنجر في مذكراته:

كانت منظمة التحرير معادية للامبرياليين بشكل صريح، وملتزمة بتدمير صديقين هامين من أصدقاء الولايات المتحدة « اسرائيل » والمملكة الاردنية، لذلك لم يكن لدينا حافز قوي للمضي في الحوار مع المنظمة ليس بسبب ضغوط « اسرائيلية » بل بسبب تقديرنا للمصلحة القومية الأميركية(١).

بدأت الاتصالات الأميركية ـــ الفلسطينية في صيف عام ١٩٧٠ عندما اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خمس طائرات مع ركابها كانت اثنتان منهما أميركيتان، وأرسلت الولايات المتحدة أحد مندوبي وزارة الخارجية وعدد من موظفي شركة الخطوط الجوية الأميركية ومسؤولين من السفارة الأميركية في عمان للالتقاء مع مسؤولين فلسطينيين لحل مشكلة الطائرات وركابها. وجرت الاتصالات مع عناصر فلسطينية لا تنتمي إلى الجبهة الشعبية وبالفعل تم التوصل إلى حل وسط تقوم بموجبه الجبهة الشعبية باطلاق سراح الرهائن دون الطائرات، وأطلقت سراحهم وفجرت الطائرات.

بعد هذه الحادثة التي أثارت غضب الادارة الأميركية وحتى لا تتكرر مرة أخرى قامت الادارة الأميركية بارسال « روبرت كلايتون ايمز » من كبار موظفي المخابرات المركزية إلى عدد من دول المنطقة بمهمة استطلاعية، وكانت لديه تعليمات بالالتقاء مع شخصيات فلسطينية رسمية وغير رسمية(٢).

بدأت الاتصالات بين مبعوثي الادارة الأميركية وقيادة عرفات منذ أيلول ١٩٧٠ .

ولكنها اتخذت طابعاً سرياً واستمرت حتى يومنا هذا بعد أن اتخذ جزءاً منها طابعاً علنياً ثم دخلت في مرحلة الشرعية والعلنية.

في بادىء الأمر قام عمـلاء مخابرات مركزية وأسـاتذة أميركيون بهذه الاتصـالات تلبية لتخطيط أميركي لمستقبل السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الصهيوني لترويض قيادة عرفات وحملها على الموافقة على الانخراط في التسوية الأميركية بالشروط الأميركية.

لعب أساتذة الجامعات الأميركية في تلك الفترة دوراً في ضرورة التوجه نحو الفلسطينيين كالأستاذ « دون بيرتز » الذي يقول:

« ان تعويض ممتلكات اللاجئين ليس هما مصرياً أو لبنانياً، لأن الممتلكات المفقودة ليست لبنـانيـة أو مصريـة انـه شـأن فـلسـطيـني لا يمكن حـله إلا بمفـاوضـات بين الفـلسطينيـين والاسرائيليين »(٣).

ان السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لا تتغير بتغير الرؤساء فهي تنطلق دائماً من الالتزام بتفوق « اسرائيل » العسكري على الدول العربية والمحافظة على هذا التفوق لتحقيق المزيد من التوسع والسيطرة واستغـلال حروب « اسرائيل » العدوانية وضرب حركة التحرر الوطني العربية وتعكير العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية وابعاده عن المنطقة.

ان الهدف من التحرك الأميركي باتجاه التسوية السياسية كان وما زال هو كسب الوقت لصالح « اسرائيل » والولايات المتحدة وابعاد العرب عن التفكير باستخدام القوة لتحرير الأراضي العربيـة المحتـلة والحصول على المزيد من التنازلات العربية والفلسطينية لفرض حل يضمن التفوق والسيطرة الاسرائيلية ويعمل على تقوية النفوذ الأميركي على الوطن العربي.

ونظراً لازدياد القوة السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات اعتقدت بعض الأوساط الأميركية أن الموقف الأميركي أخذ يتدهور في المنطقة وأن التطرف أخذ يتصاعد مما يهدد بالقضاء على النفوذ الأميركي فيها، لذلك أعلن « وليم روجرز » وزير الخارجية الأميركي في تموز ١٩٧٠ عن مبادرته للتسوية، وطرح تبني المعادلة التالية:

« أوقفوا القتال وأبدأوا الحوار » واقترح وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر لتسهيل مباحثات السلام ووافقت مصر على مبادرة روجرز في ٢٢ تموز ١٩٧٠ والاردن في ٢ تموز واسرائيل في ٣١ تموز ١٩٧٠ ودخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في ٧ آب ١٩٧٠ .

وركزت السياسة الأميركية في آب ١٩٧٠ على أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبنى دوراً دبلوماسياً نشطاً لتشجيع تسوية سياسية قائمة على المبادىء التي يجسدها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ .

وبدأ روجرز يعمل للتوصل إلى اتفاق بين مصر واسرائيل عن طريق سياسة الخطوة خطوة لفتح قناة السويس والتوصل إلى تسوية سياسية، لذلك أوضح سياسة الادارة الأميركية آنذاك قائلاً:

إذا استمرت عملية الخطوة خطوة فسيصبح بالامكان التوصل إلى حل سلمي عبر التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢(٤) .

وخلال شهري آب وأيلول ١٩٧٠ « تزايد انهماك نيكسون وكيسنجر بأزمة الشرق الأوسط وأخيراً بدا أن موت عبد الناصر في الوقت الذي كانت فيه الأزمة توشك على الانتهاء قد فتح الباب على مصراعيه لسياسة مصرية خارجية أكثر اعتدالاً بطبيعة الحال»(٥).

ويقول وليم كوانت عن موقف ادارة الرئيس نيكسون في تلك المرحلة ما يلي:

« في هذا الحين أصبحت الثقة باسرائيل في البيت الأبيض تفوق الثقة بوزارة الخارجية وبدأ كل من نيكسون وكيسنجر على الفور تغيير وجهة السياسة في الولايات المتحدة »(٦).

لم تغير احداث أيلول توجه الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين بل رأت أن الفرصة مؤاتية أكثر قال وليم روجرز في مقابلة تلفزيونية بعد احداث أيلول «ان مصلحة الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار»(٧).

وقال تشارلز يوست السفير الأميركي في الأمم المتحدة بعد تصريح روجرز ما يلي:

« إذا أردنا السلام في المنطقة يجب أن تُراعى مصالح وتطلعات الفلسطينيين الشرعية »(٨).

واعترف روجرز لأول مرة بوجود الشعب الفلسطيني أمام الأمم المتحدة وذلك في ١٩٧٢/٩/٢٥ وقال:

« ان حلاً شاملاً يتطابق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يجب أن يراعي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتطلعات الشعب الفلسطيني أيضاً »(٩).

وتابعت الولايات المتحدة الأميركية سياستها القائمة على اعتبار الشرق الأوسط منطقة هامة وحيوية للأمن القومي للولايات المتحدة، ففي شباط ١٩٧١ جاء في تقرير الرئيس نيكسون إلى مجلس الشيوخ حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة أن الشرق الأوسط هو أخطر منطقة في العالم خصوصاً لاحتمال المواجهة بين القوتين الأعظم بسببه.

بداية الاتصالات السرية بين الولايات المتحدة وقيادة عرفات

يؤكد هنري كيسنجر في مذكراته ان علاقة الولايات المتحدة واتصالاتها مع جماعة عرفات بدأت في عام ١٩٧٣ وكانت تنحصر في مستوى منخفض من أقنية المخابرات المركزية ويقول:

« في أواسط ١٩٧٣ أبلغني سفيرنا في ايران أن أحد المقربين من عرفات اتصل بأحد مساعديه ونقل عن عرفات اهتمامه بحوار مع الولايات المتحدة يقوم على مقدمتين: الأولى: ان « اسرائيل » وجدت لتبقى والثانية ان الاردن سيكون مقر الدولة الفلسطينية »(١٠).

ويتحدث كيسنجر في مذكراته عن رده على رسالة عرفات ويقول انه في ١٩٧٣/٨/٣ « أبلغ هلمز أن هدفنا هو التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب في المنطقة ويهم الولايات المتحدة أن تستمع إلى آراء الفلسطينيين حول كيفية تحقيق هذا الهدف من خلال المفاوضات. ان تغير (قلب) حكومات قائمة في العالم العربي أمر غير مقبول ونحن ملتزمون ببقاء المملكة الاردنية »[11].

وفي ١٩٧٣/٨/١٣ تلقى كيسنجر نفس الموقف الذي تلقاه من أحد قادة عرفات عبر المغرب فلقد حمل «فرنون والترز» نائب مدير المخابرات المركزية أسئلة مشابهة من جماعة عرفات خلال زيارته للدار البيضاء من الملك الحسن.

ويقول هنري كيسنجر عن اتصالاته بعرفات:

« في العاشر من تشرين الأول ١٩٧٣ بعد ٤ أيام من بداية حرب الشرق الأوسط وصلنا خبر من عرفات ولكن ليس من خلال المغرب بل جاءتنا رسالة عبر بيروت وأبدت منظمة التحرير (المقصود عرفات) استعدادها للمشاركة في مفاوضات عربية مع « اسرائيل »[12].

وبعد أن يتطرق كيسنجر إلى قدرة وامكانيات منظمة التحرير في خلق المشاكل في البلدان العربية يقول بصراحة ان الولايات المتحدة كانت تريدها أن تتصرف على أفضل وجه خلال المراحل الدقيقة الأولى من الخطوات الأميركية نحو مصر، ففي « ٧٣/١٠/٢٥ قررنا الاستجابة للعرض كي نكسب هامشاً للمناورة فالاتصال الوحيد الهام الذي تم مع (م.ت.ف)، اثناء عملي هو رسالة عبر المغرب تقول اننا مستعدون لارسال ممثلين للقاء مسؤولين في (م.ت.ف) وذلك لتمكيننا من الخروج برد أميركي على اقتراحات عرفات»[13].

ويورد كيسنجر في مذكراته انه تم تعيين الجنرال فيرنون والترز ممثلاً للأميركيين في المباحثات وتم اقتراح عقد الاجتماع في بداية تشرين الثاني لكي تضمن الولايات المتحدة هدوء (م.ت.ف) خلال رحلة كيسنجر إلى القاهرة في تلك المرحلة الدقيقة.

وبناء على طلب نيكسون وكيسنجر التقى فيرنون والترز ١٩٧٣/١١/٢٣ في الرباط مع أبو حسن علي سلامة كممثل لياسر عرفات:

كان كيسنجر قد طلب منه أن يكوّن فكرة واضحة عن تفكير ممثلي عرفات وعليه الا يقدم

الاقتراحات أو وعود أميركية سوى القول أنه ينوي متابعة اللقاءات مع ممثلي عرفات وان على الفلسطينيين أن يفهموا أن لدى الولايات المتحدة مبدأ ثابتاً هو عدم التخلي عن أصدقائها ونحن نعتبر ملك الاردن صديقاً ولكننا نتوقع أنه في اطار التسوية الشاملة يمكن أن تتطور العلاقة بين الحركة الفلسطينية والمملكة الاردنية باتجاه الوفاق.

ويلخص كيسنجر نتائج اتصالات الولايات المتحدة مع ممثلي عرفات بالعبارة التالية:

« لقد حقق اجتماع والترز هدفه القريب كسب الوقت ومنع أي هجمات رادكالية على بداية عملية السلام وبعد ذلك توقفت الهجمات ضد الأميركيين من جانب فصيل عرفات في منظمة التحرير الفلسطينية »(١٤).

وأكدت الصحف الأميركية أن علي حسن سلامة رئيس جهاز أمن فتح قد قام بالاتصالات مع الأميركيين بتوجيه مباشر من ياسر عرفات بعد اغتيال الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأميركية بالخرطوم وانتهى الاجتماع بالاتفاق على وقف الهجمات على الأميركيين من جانب حركة « فتح ».

وتقول المصادر الأميركية أن أبو حسن سلامة تولى مسؤولية تنفيذ هذه السياسة الجديدة التي جابهت اختبارها الأول في ١٦/١٠/١٩٧٢ عندما زار كيسنجر لبنان فقد أبلغ علي حسن سلامة الجانب الأميركي بأنه قد تقع محاولة اعتداء على حياة كيسنجر في بيروت وهي محاولة أشار إليها كيسنجر في مذكراته بقوله أنه اطلع على تقرير يفيد بأن هنالك خطة لاسقاط طائرته ولذلك جرى تحويل هبوط طائرة كيسنجر من بيروت إلى قاعدة رياق الجوية في البقاع وقالت المصادر الأميركية أن علي حسن سلامة قد حشد قوة كبيرة لحماية كيسنجر أثناء زيارته للبنان، كما أنه جرى تحذير هيرمان ايلتس السفير الأمريكي السابق في مصر بأن بعض العناصر الفلسطينية كانت تعد العدة لاغتياله.

واتبعت الولايات المتحدة دبلوماسية الخطوة — خطوة من أجل التوصل إلى التسوية التي تريدها وذلك في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٠ — ١٩٧٣ معتمدة عدم التعامل المباشر مع ممثلي عرفات ورفض قبول منظمة التحرير لأنها لا تعترف باسرائيل وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وعملت ادارة نيكسون على تجميد احتلال اسرائيل للأراضي العربية ومنع اندلاع حرب شاملة واستمرت في المحافظة على تفوق اسرائيل العسكري متذرعة بالحجج التالية:

* **لن يجرؤ العرب على مجابهة اسرائيل إذا كانت متفوقة عليهم.**
* **إذا كانت اسرائيل ضعيفة سيقود ذلك إلى الاصطدام بالجيوش العربية.**

*** اسرائيل قوية وآمنة ستكون متفهمة للمفاوضات ومستعدة لتقديم تنازلات.**
*** اعتراف العرب بعدم قدرتهم على استعادة أراضيهم بالقوة العسكرية سيجبرهم على التفاوض مع اسرائيل وتقديم التنازلات لها.**

وتولى الصهيوني كيسنجر وزارة الخارجية في أيلول ٧٣ واعتقدت الولايات المتحدة بأن الوضع في المنطقة يسير لصالحها ولذلك عبر جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأميركي في ١٩٧٣/٢/٢٩ عن اعتقاده بأن الوضع الراهن في الشرق الأوسط تحسن بشكل ملحوظ للأسباب التالية:

*** استمرار وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل.**
*** استقرار الوضع في الأردن بعد احداث أيلول.**
*** انخفاض العمليات الفدائية من الحدود الاردنية واللبنانية.**
*** التقليص الحاد لاحتمالات التصادم الأميركي ــ السوفييتي.**

ولكن خاب ظن الولايات المتحدة الأميركية واندلعت حرب تشرين التحريرية في السادس من تشرين عام ١٩٧٣ وتم التوصل إلى وقف اطلاق النار في ١٠/٢٢ إلا أن القوات الاسرائيلية المعتدية لم تتقيد بذلك وتحركت في ١٠/٢٣ لتطويق الجيش المصري الثالث.

في صباح ١٠/٢٤ اكتشفت المخابرات المركزية تحركات عسكرية سوفييتية تشير إلى احتمالات تدخل سوفييتي كما بعث الرئيس السوفييتي برسالة عاجلة إلى الرئيس الأميركي يطلب فيها بعمل أميركي ــ سوفييتي مشترك لاجبار اسرائيل على تنفيذ وقف اطلاق النار وانه في حالة عدم القيام بعمل مشترك فان الاتحاد السوفييتي سيتخذ الخطوات المناسبة من جانب واحد.

وكان الرد الأميركي استنفار القوات الأميركية في جميع أنحاء العالم ومعارضة الرئيس نيكسون ارسال قوات سوفييتية ــ أميركية أو أي تحرك سوفييتي منفرد.

الموقف الأميركي من منظمة التحرير في عهد كيسنجر

وضع كيسنجر استراتيجية الولايات المتحدة بعد حرب تشرين التحريرية والتي تقوم على أساس اسرائيل قوية ومتفوقة على العرب وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة ستجبر العرب على التعامل مع الولايات المتحدة. وتقوم أيضاً على أساس السعي لانهاء الحظر النفطي وعزل السوفييتي عن المفاوضات والاستفراد بالحل السياسي.

واعتقد كيسنجر تماماً كما اعتقد بن غوريون مؤسس الكيان الصهيوني ان مصر يجب أن تكون محور السياسة الأمريكية، وان اخراج مصر وجيشها من الحظيرة العربية سيوفر الظروف الملائمة

للتوصل إلى تسوية أمريكية بين مصر واسرائيل مقدمة للتوصل إلى التسوية الشاملة.
وأصبحت السياسة الأميركية في عهد كيسنجر تقوم على مبدأين:

المبدأ الأول:

الدور الدبلوماسي الفعال للولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية عربية ـــ اسرائيلية.

المبدأ الثاني:

السير في التسوية بأسلوب الخطوة خطوة، وذلك لانهاء حظر النفط وابعاد الاتحاد السوفييتي عن المنطقة والمحافظة على احتلال اسرائيلي للأراضي العربية واجبار العرب على التوجه إلى الولايات المتحدة وموافقتهم على الهيمنة الأميركية على الوطن العربي والتوصل إلى الاعتراف العربي باسرائيل وعقد الصلح معها وضمان أمنها وازدهارها والتنازل عن السيادة العربية في فلسطين العربية.

ركز كيسنجر اهتمامه الرئيسي على الجبهة المصرية ـــ الاسرائيلية، على أن يأتي دور الاردن وقيادة عرفات فيما بعد.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فكان كيسنجر « يحاول وضع استراتيجية لابقاء منظمة التحرير الفلسطينية خارج الاطار (المفاوضات) لفترة زمنية أطول قليلاً.

لقد انطلق الموقف الأمريكي من منظمة التحرير حتى قمة الرباط من أن المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني جعلت الولايات المتحدة تعمل على استيعاب قيادة عرفات.

لقد مهد لقاء الرباط بين علي حسن سلامة وبين نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الجنرال « والترز » للقاءات أكثر أهمية بين مبعوثي الادارة الأميركية وممثلي ياسر عرفات وطرح الجنرال والترز مبعوث الرئيس نيكسون في لقائه مع مبعوثي عرفات أربع نقاط:

النقطة الأولى

تتناول علاقة منظمة التحرير بالاتحاد السوفييتي ومما قاله الجانب الفلسطيني « ان الفلسطينيين والعرب اتجهوا نحو الاتحاد السوفييتي واعتمدوا على الدعم السوفييتي، لأن الولايات المتحدة لم تترك خياراً آخر بسبب انحيازها لاسرائيل ورفضها اتباع سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وأنتم أيها الأمريكيون تريدون وقف النفوذ السوفييتي لكنكم تساعدون في الحقيقة على انتشار وتقوية هذا النفوذ بانحيازكم لاسرائيل ودعمكم الأعمى لها».

النقطة الثانية:

التي أثارها والترز مبعوث نيكسون تتعلق بالدولة الفلسطينية المحتملة في الضفة والقطاع وكيف ستكون هذه الدولة وكيف ستتعامل مع محيطها العربي ؟

النقطة الثالثة:

تتعلق بمستقبل العلاقة الفلسطينية الاردنية وطرح الجنرال والترز السؤال التالي: هل ستعمل الدولة الفلسطينية (المحتمل قيامها) على اسقاط النظام الاردني وجعل الاردن والضفة والقطاع دولة فلسطينية واحدة ؟

النقطة الرابعة:

تتعلق بمدى استعداد منظمة التحرير قبول السلام مع اسرائيل، وهنا أكد الجانب الفلسطيني رغبة قيادة عرفات في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة[١٥].

ويعتقد بعض المحللين السياسيين أن الرئيس نيكسون كان يرغب بتحقيق سلام شامل في المنطقة ويسعى إلى معرفة وجهة نظر منظمة التحرير تمهيداً لاشراكها في عملية السلام أو لاعطائها دوراً فيها، ولكن حدث تطوران مهمان حالا دول ذلك الأول: الشروط التي وضعها كيسنجر على منظمة التحرير والثاني فضيحة ووتر جيت واستقالة نيكسون.

وخلال زيارة نيكسون إلى القاهرة في النصف الأول من حزيران عام ١٩٧٤ حدد موقفه من الفلسطينيين ووافق على « انه ينبغي ادخال الفلسطينيين المفاوضات في وقت مبكر بينما اقترح السادات أن تجري الولايات المتحدة محادثات مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية (المقصود قيادة عرفات) فبدا نيكسون ايجابياً »[١٦].

وبعد أن انتهت زيارته للقاهرة توجه إلى السعودية وأجرى فيها مباحثات يومي ١٤ و١٥ حزيران ١٩٧٤ . وكان الكيان الصهيوني المحطة الأخيرة للرئيس نيكسون وهناك تحدث إلى غولدا مائير عن أهمية معالجة حصر الضفة الغربية مع الملك حسين وقال لها: « ان حسين الآن أفضل من عرفات فيما بعد »[١٧].

وفي الأيام الأخيرة من حكم الرئيس نيكسون تعقد موقف الولايات المتحدة من منظمة التحرير بسببين:

الأول: استعداد السادات الموافقة على أن يكون حسين الناطق باسم الفلسطينيين.

الثاني: تراجع الوزارة الاسرائيلية عن الشروط التي وضعتها لاعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في المفاوضات وهي أن تضع منظمة التحرير حداً نهائياً للأعمال الفدائية وأن تقبل بوجود اسرائيل وارتدت إلى موقفها السابق وهو ان الاردن هو الذي يمثل الفلسطينيين وينطق باسمهم.

ويقول « وليم كوانت » عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي سابقاً عن الموقف الأمريكي في تلك الفترة ما يلي:

«ولعله كان من المحتمل لو كان هناك رئيس قوي في موقع القيادة ان يتم تصعيد دبلوماسية الخطوة ــ خطوة والانتقال إلى مفاوضات أكثر شمولاً يدخل ضمنها الفلسطينيون »(١٨).

وعندما بدأت مفاوضات اتفاق فصل القوات الأول بين السادات والعدو الصهيوني طلبت الولايات المتحدة من السادات أن يعرض على قيادة منظمة التحرير تجميع قواتها المتواجدة في جميع الدول العربية على الأرض المصرية وان تكون القاهرة مقر القيادة الفلسطينية، وأبلغ السادات ياسر عرفات بهذا الموضوع وقال السادات له بأنه سيقوم باقناع الادارة الأمريكية بالتباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية واتفقا على العديد من الأمور، وطلب السادات من الادارة الأمريكية عدم معارضة دعوة عرفات لالقاء خطاب في الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٧٤ وذلك لاظهار حسن نوايا الولايات المتحدة تجاه عرفات. وفي بداية تشرين الثاني عام ٧٤ توجه وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وكنت آنذاك عضواً في الوفد الفلسطيني.

وبعد أيام قليلة من وصولنا إلى نيويورك وبالتحديد في ١٩٧٤/١١/١٣ وصل ياسر عرفات، وانتقل من المطار إلى مقر الأمم المتحدة بطائرة هليوكبتر أمريكية، وفي مقر الأمم المتحدة هبط معه علي حسن سلامة، وكانت مفاجأة كبيرة لي، لأن الولايات المتحدة واسرائيل وألمانيا الاتحادية حملت أبو حسن سلامة مسؤولية ما حدث في دورة الألعاب الأولمبية في مدينة ميونيخ عام ١٩٧٢ ، وسألته على الفور: « كيف حصلت على فيزا لدخول الولايات المتحدة وأنت مطلوب للانتربول بعد حادثة ميونيخ، فأجابني قائلاً حصلت عليها من السفير الأمريكي في القاهرة». وكان آنذاك هيرمان ايليتس الذي أنقذ حياته علي حسن سلامة من الاغتيال لأن بعض الجهات كانت تخطط لاغتياله فأخبره بتفاصيل محاولة الاغتيال.

لقد عقد القرار الذي اتخذته قمة الرباط في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤ الموقف الأمريكي والاسرائيلي من منظمة التحرير الفلسطينية، إذ لم يترك القرار المجال لأي زعيم عربي حق تمثيل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو التفاوض باسمها، لأن قمة الرباط اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكان القرار لطمة كبرى في وجه كيسنجر.

ولكن خلال مباحثات كيسنجر مع قادة العدو الاسرائيلي لتوقيع اتفاق فصل القوات الثاني

وقعت الولايات المتحدة ثلاث اتفاقيات مع اسرئيل وأربع وثائق سرية، وكانت الوثيقة السرية الأولى تدور حول المؤتمر الدولي في جنيف وتضمنت التعهد التالي:

« ان الولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة التحرير أو تتفاوض معها طالما لم تعترف هي بحق اسرائيل في الوجود وطالما لم تقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ...»(١٩).

ويعني هذا أن الولايات المتحدة واسرائيل على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير والتفاوض معها إذا حققت هذه الشروط الأمريكية والاسرائيلية.

ولكن شروط كيسنجر على منظمة التحرير الفلسطينية لم تمنع الادارة الأمريكية من متابعة وضع تصور لتسوية سياسية لقضية فلسطين.

وثيقة ساوندرز

أدلى « هارولد ساوندرز » وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٢ ببيان أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي طرح فيه السياسة الأمريكية تجاه « مشكلة الفلسطينيين »، وتحدث فيه عن البعد الفلسطيني في « الصراع العربي ـــ الاسرائيلي » وانه يشكل جوهر النزاع وان المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أية مفاوضات من أجل سلام عربي ـــ اسرائيلي.

وفيما يلي أهم ما ورد في وثيقة ساوندرز من نقاط:

١ ـــ إن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيسي للولايات المتحدة وقد أكدت الحكومة الأمريكية مراراً أن المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مناقشات السلام العربي ـــ الاسرائيلي.

٢ ـــ ان البعد الفلسطيني للنزاع العربي ـــ الاسرائيل هو قلب النزاع.

٣ ـــ ان حلاً نهائياً للمشكلات الناجمة لن يكون ممكناً إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق يحدد الوضع العادل والنهائي للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينياً.

٤ ـــ ان مشكلة فلسطين قد عولجت في البداية على أنها مشكلة أشخاص فقدوا ديارهم... حقيقة أخرى يجب أن نأخذها في الحسبان وهي أن عدداً كبيراً من الملايين الثلاثة الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين معتبرون اليوم جماعة لها هويتها كشعب يرغب في أن يكون له صوت في تقرير وضعه السياسي...

٥ ــ هناك مقولة في العالم العربي تسمع كثيراً بأنه لن يكون هناك سلام حتى تلبى حقوق الفلسطينيين.
٦ ــ أوضح بعض القادة العرب أن تعريف المصالح الفلسطينية متروك للشعب الفلسطيني نفسه ليقرره.
٧ ــ ان الأمر المطلوب كخطوة أولى هو تحرك دبلوماسي يساعد على تقديم تحديد معقول للمصالح الفلسطينية...(٢٠).

إن وثيقة « ساوندرز » وضعت المبادىء الأساسية لترويض قيادة عرفات واستيعابها في التسوية الأمريكية عن طريق ابداء الرغبة الأمريكية للاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين وان البعد الفلسطيني هو جوهر النزاع ولا يمكن للسلام أن يسود بدون ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وان قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ أساس الحل.

وافق كيسنجر في تشرين الثاني عام ١٩٧٤ على عقد اجتماع سري بين وفد أميركي وياسر عرفات عندما كان موجوداً في نيويورك، وتم عقد الاجتماع في مقر الوفد الفلسطيني في فندق والدروف استوريا وحضره علي حسن سلامة مع ياسر عرفات وخلال الاجتماع عقد الوفد الأميركي الصفقة التالية مع عرفات:

« الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبفتح حوار رسمي مع منظمة التحرير، إذا تعهد عرفات بالعمل على وقف كل « العمليات الارهابية الفلسطينية خارج اسرائيل » وخصوصاً وقف العمليات ضد الأهداف الأميركية والمواطنين الأميركيين(٢١).

وكان موضوع اللقاء: الاتفاق للجم الارهاب الفلسطيني الدولي.

أدت نتيجة هذا اللقاء إلى توطيد التعاون السري في المجال الأمني وخاصة ضمان أمن وسلامة الدبلوماسيين والمواطنين الأمريكيين في لبنان.

وذكرت صحيفة « هيرالد تربيون » انه تم في الاجتماع التوافق على أن يسعى عرفات وجناح فتح التابع له في منظمة التحرير لوقف الأعمال الارهابية الدولية خارج اسرائيل. وأفصحت الولايات المتحدة انها مستعدة في المقابل الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وقالت مجلة « ديرشبيجل » في عددها ١٩٨٨/١١ ان علي حسن سلامة زود المخابرات الأميركية لمدة خمس سنوات بمعلومات خدمت سلامة الأميركيين في الشرق الأوسط وكان همزة الوصل بين الأميركيين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبلغ التعاون الأمني ذروته خلال الحرب الأهلية في لبنان في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، إذ قامت جماعة عرفات بحماية السفارة الأميركية ومنازل الدبلوماسيين الأمريكيين في بيروت الغربية

وساهموا في وقف الاعتداءات المخطط لها في عام ١٩٨١ ضد سفارتي الولايات المتحدة في زائير وروما وحالوا عام ١٩٨٢ دون اختطاف الملحق العسكري الأمريكي في بيروت ومنعوا وقوع العملية: ومنعوا في نفس العام احتجاز الأميركيين كرهائن في البنايات التي تتعرض للقصف الاسرائيلي في بيروت الغربية ووقع عرفات في آب ١٩٨٢ اتفاقاته مع فليب حبيب لخروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، وغادر بيروت بحماية الأسطول الأميركي السادس إلى اثينا.

الفلسطينيون في تقرير معهد بروكينغز الأميركي:

وضع معهد بروكينغز في الولايات المتحدة تقريراً بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٧ حول موقف الولايات المتحدة من التسوية في الشرق الأوسط أيده موظفون في وزارة الخارجية وأعضاء في الكونغرس الأمريكي وسياسيون بارزون منهم بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي وشارل بوست وأكاديميون وصحفيون وبعض الأمريكيين من أصل عربي ويهود أميركيون.

وتطرق التقرير إلى العوامل التي تدفع الولايات المتحدة للتوجه نحو التسوية السياسية ويؤكد أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في اقامة السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط، لأن الشروط الأساسية ملائمة للتسوية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى وقد كانت قوية بعد حرب ١٩٦٧ ثم ضعفت تدريجياً وأعيدت لها الحياة بعد حرب ١٩٧٣ ونشطت بعد اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء عام ١٩٧٥ .

ويتطرق التقرير إلى العناصر الأساسية للتسوية وبشكل خاص إلى الفلسطينيين ويطالب بالاعتراف بحقهم في تقرير المصير مقابل اعترافهم بحق اسرائيل والاردن في تقرير المصير ويؤكد ان التسوية لا يمكن تحقيقها إلا إذا اعترفت اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير على شكل دولة فلسطينية مستقلة أو كيان فلسطيني متحد طواعية مع الاردن، وجاء فيه: « يؤمن الفلسطينيون بأن لهم الحق في تقرير المصير. ولكي تكون التسوية السلمية قابلة للحياة والتفاوض والانجاز يجب الاعتراف بهذا الحق من حيث المبدأ كجزء من التسوية وان تتم تلبيته على الصعيد العملي. وفي مقابل ذلك على الفلسطينيين ان يعترفوا بالحق ذاته لاسرائيل والاردن وان يعترفوا أيضاً بصورة خاصة بسيادة اسرائيل ووحدة أراضيها ضمن حدود متفق عليها، وان يقبلوا كل الاجراءات والضمانات التي تتضمنها التسوية السلمية ومما لا شك فيه أن هذه التسوية لا يمكن تحقيقها إلا إذا قبلت اسرائيل مبدأ حق المصير للفلسطينيين. وهناك طرق مقبولة بشكل عام لتطبيق هذا المبدأ عملياً إذ يمكن تحقيق ذلك على شكل:

١ ـــ دولة فلسطينية مستقلة تقبل بتعهدات والتزامات اتفاقيات السلام.

٢ ــ أو كيان فلسطيني متحد طواعية من الاردن ولكنه يمارس استقلالاً ذاتياً واسعاً ويمكن اكمال أي من هذين الشكلين بتعاون اقتصادي وثيق مع اسرائيل والاردن قد يتطور إلى سوق مشتركة اقليمية أوسع[٢٢].

ويعني هذا النص ان على الكيان الفلسطيني المزمع اقامته عن طريق التسوية الأمريكية ان يدخل باتحاد اقتصادي مع اسرائيل والاردن واقامة سوق شرق أوسطية فيما بعد.

ويشير التقرير إلى اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وتقديم تعويض معقول عن أملاكهم المفقودة سواء كانوا من العرب أو اليهود ويطالب بتقديم مساعدات اقتصادية للكيان الفلسطيني من الدول العربية والمجتمع الدولي.

ويتعرض التقرير الأمريكي إلى الجهة التي يمكنها أن تتفاوض باسم الفلسطينيين ويقول: « ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تعترف علناً بحق اسرائيل في الوجود كما ان اسرائيل لم تعترف بالمنظمة ولا وافقت على اقامة دولة فلسطينية، ورغم ذلك يمكن القول بثقة ان حل البعد الفلسطيني للصراع سيتطلب اشتراك ممثلين فلسطينيين موثوقين مستعدين لقبول وجود اسرائيل »[٢٣].

ويحصر التقرير التسوية السياسية في اطار دور الولايات المتحدة مع الأطراف المعنية في المنطقة لأنها تتمتع بثقة الأطراف في كلا الجانبين وتمتلك الوسائل لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

ان خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الاسرائيلية في المنطقة العربية هي التي دفعت بمعهد بروكينغز أن يضع هذا التقرير للتوصل إلى تسوية سياسية لأن الولايات المتحدة تخشى على أصدقائها المعتدلين من العرب واحتمال استبدالهم بمن هم أكثر تصلباً وتعنتاً منهم، ويمكن القول ان التسوية التي يتضمنها التقرير تسوية أمريكية بالشروط والاملاءات الاسرائيلية وعن طريق الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للعدو الاسرائيلي لخدمة مصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وعلى حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمصالح القومية للأمة العربية.

التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وقيادة عرفات:

قام علي حسن سلامة رئيس جهاز الـ ١٧ (أمن فتح) والذي يأتمر بأمر ياسر عرفات وبتوجيه منه بالاتصال مع ممثلين عن وكالة المخابرات المركزية، وذلك بعد اغتيال السفير الأمريكي في الخرطوم، وكانت الرباط أهم مراكز هذه الاتصالات، ثم تلتها مدينة فيينا، وانتهت الاجتماعات بالاتفاق على وقف الهجمات على الأمريكيين من جانب حركة فتح.

واستناداً إلى التقارير الأمريكية تم انقاذ حياة السفير الأمريكي في القاهرة من

التصفية،وكذلك تمت الحيلولة دون تصفية هنري كيسنجر في لبنان باسقاط طائرته. وتضيف المصادر الأمريكية بأنه عندما توجه دين براون إلى بيروت في ربيع ١٩٧٦ والحرب الأهلية في ذروتها نجحت الولايات المتحدة في مساعيها للحصول من علي حسن سلامة على ضمان سلامة دين براون، وأكد براون بأن الدبلوماسية الأمريكية سعت للحصول على هذه الضمانة باقتراح من هنري كيسنجر.

وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠ قام علي حسن سلامة بتهيئة الترتيبات الأمنية لاجلاء ٢٦٣ من الرعايا الأمريكيين والأوروبيين من بيروت على متن الأسطول الأمريكي السادس واستمر علي حسن سلامة في تقديم حماية حركة فتح للدبلوماسيين الأمريكيين وتضرب التقارير الأمريكية على ذلك مثلاً بقولها ان علي حسن سلامة قد احبط في عام ١٩٧٨ محاولة لاقتحام السفارة الأمريكية في روما واعتقل ٩ من أفراد المجموعة التي قيل انها تعمل بوحي من احدى الجهات العربية.

وتؤكد التقارير الأمريكية المنشورة ان المساعدات الأمنية التي تقدمها قيادة عرفات لم تقتصر على الأمريكيين، بل تعدتهم إلى الأوروبيين واليابانيين في سياق حصر العمليات الفدائية في الأرض المحتلة ووقف العمليات الخارجية.

وعندما كنت أعمل كممثل لمنظمة التحرير في فيينا فوجئت بأن أبو علي حسن سلامة كان يتردد باستمرار على فيينا من شهود فلسطينيين شاهدوه هناك، وعندما وقعت حادثة اغتياله خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق، اتصل مكتب كرايسكي في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وقال بأن المستشار النمساوي يريد مقابلتي وعندما عدت من دورة المجلس الوطني في دمشق وقابلت كرايسكي فوجئت بتقديم كرايسكي التعازي لي لموت صديقه علي حسن سلامة، وحصل نفس الشيء مع « ارفين لانس » وزير الداخلية وأحد أعوان كرايسكي الرئيسيين.

كما تبين لي خلال عملي بأن عصام السرطاوي كان يقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به علي حسن سلامة أي تقديم معلومات أمنية عن فلسطينيين وعرب للعديد من أجهزة الأمن في أوروبا الغربية.

وأخذت العلاقات الأمنية تتطور فيما بعد وتكللت بعقد العديد من الاتفاقيات مع أجهزة الأمن في عدة أقطار أوروبية غربية وأجهزة أمن ياسر عرفات قام بعقدها وتوقيعها أبو إياد صلاح خلف.

ولعب فلسطينيو الولايات المتحدة مثل « ادوار سعيد وهشام الشرابي » وغيرهم فيما بعد دوراً بدفع العلاقات الفلسطينية ــ الأمريكية إلى الأمام بدعم وتوجيه كاملين من ياسر عرفات وبعض أعضاء قيادته، ويقال أن الدكتور اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري لعب دوراً عبر وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في العلاقات الأمريكية ــ الفلسطينية وذلك للتوصل إلى موافقة الولايات المتحدة على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف.

وعندما أطاحت الثورة الاسلامية في ايران بالشاه واحتلت مجموعة من الطلبة مقر السفارة الأمريكية في طهران واحتجزت العاملين فيها كرهائن، وبلغت العلاقات الايرانية ـــ الفلسطينية أوجها آنذاك، التقى بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر مع أحد ممثلي ياسر عرفات في الجزائر، وتم الاتفاق(٢٤) على أن تقوم منظمة التحرير بالتوسط لدى ايران لاطلاق سراح الرهائن مقابل اعتراف أمريكي بالمنظمة كما طلب كرايسكي أيضاً من ياسر عرفات التوسط لاطلاق سراح الرهائن وسافر إلى طهران وبحث الموضوع مع القيادة الايرانية ويقول انه تمكن من اطلاق سراح الأمريكيين السود والنساء المحتجزات وكلف هاني الحسن رئيس ممثلية فلسطين في طهران بمتابعة الموضوع، ولكن المحاولة فشلت.

متابعة الاتصالات الأمريكية ـــ العرفاتية:

واستمرت الاتصـالات بعد توقيع اتفـاقيتي كامب ديفيد ومعـاهدة السـلام المصرية ـــ الاسرائيلية، وذلك بتوجيه من الجنرال هيج وزير الخارجية الذي كلف «جون ادوين بروز» والذي يشغل منصب مدير الأكاديمية الدولية للبحوث من أجل السلام متابعة الاتصالات.

وقام بروز بزيارة لبنان عام ١٩٨١ والتقى مع ممثلين عن قيادة عرفات كما تقول الواشنطن بوست وقال لهم بأنه موفد بشكل رسمي من قبل الإدارة الأمريكية ، وكرر بروز زيارته إلى بيروت وزارها في عام ١٩٨٢ عدة مرات ويمكن حصر قنوات الاتصالات الأمريكية ـــ الفلسطينية التي تمت آنذاك في ثلاث جهات:

الجهة الأولى :

المكلفة رسمياً من طرف قيادة منظمة التحرير وضمت ثلاث شخصيات على علاقة وثيقة بأمريكا وتعمل في الحقلين التجاري والعلمي .

الجهة الثانية :

قامت وبمعرفة القيادة الفلسطينية ، بالتنسيق مع كمال حسن علي وزير الخارجية المصري وهي شخصية فلسطينية ذات علاقة وثيقة بالقاهرة .

الجهة الثالثة :

قام بها عصام السرطاوي بعد أن أخذ الضوء الأخضر من عرفات واللجنة المركزية لحركة فتح(٢٥) .

واستمرت الاتصــالات حتى الغزو الاسـرائيلي للبنـان وتابعها فيليب حبيب خلال الغزو والحصار عبر الوسيط اللبناني مع ياسر عرفات مباشرة .

ويشير كريم بقرادوني في كتابه « السلام المفقود » إلى هذه الاتصالات التي كانت تحدث في عز الحرب والحصار وتم فيها نقل رسائل مباشرة بين وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي الأمريكي وبين ياسر عرفات .

وكان محور هذه الاتصــالات اعتراف قيـادة عرفات باسرائيل وقبولها القرار ــ ٢٤٢ ــ و ٣٣٨ ــ والتخلي عن الكفاح المسلح والموافقة على الخطة الأمريكية بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت مقابل إجراء الحوار العلني مع المنظمة . وخلال حصار بيروت قابل ياسر عرفات وفوداً ، منهـا الوفد الأمريكي برئاســة عضـو الكونغرس مالكوفسكي والذي وقع له ياسـر عرفات وثيقة مالكوفسكي الشهـيرة وتتضمن اعترافه بجميع قرارات الأمم المتحدة ومنهـا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وذلك كورقة حسن سـلوك منه للولايات المتحدة على حساب القضية والوطن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد كان محور الاتصالات الأمريكية خلال حصار بيروت يدور حول اعتراف ياسر عرفات بالكيان الصهيوني وبالقرار رقم « ٢٤٢ » واستجاب عرفات للمحاولات الأمريكية بأسلوبين :

الأول : توقيعه على وثيقة ماكلوفسكي وموافقته على خطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب بالخروج من بيروت .

والثاني : استقباله لوفد من الاسرائيليين الصهاينة .

لقد وافق ياسر عرفات على خطة الخروج التي وضعها فيليب حبيب ، ووقع معه العديد من الاتفــاقيــات ، وخرج من بيروت إلى أثينـا بحمـاية الأسطول الســادس ، وقام بتطبيق تعهداته للأمريكيين فوزع المقاتلين الفلسطينيين في تسعة أقطار عربية بعيدة عن خطوط المواجهة واتخذ من تونس مقراً سياسياً له كما طلبت منه الولايات المتحدة وعبر وساطتها ببعض الجهات المعنية بالأمر .

وذكرت صحيفـة الهيرالدتريبون أن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس اعترف بأن إدارة ريغان كانت قد أجرت اتصالات غير مباشرة مع ياسر عرفات وذلك عبر وسيط لمدة تسعة أشهر[٢٦] .

ولقد أكد ياسر عرفات مساعيه للاستجابة للشروط الأمريكية ورغبته في التعامل معها وذلك في اجتماعه مع الملك الحسن ونشرته وكالة وفا الفلسطينية وجاء فيه على لسان عرفات ما يلي :

« الواقع يا جلالة الملك أننا نفتح الأبواب التي يغلقها الأمريكيون أو التي تضايقهم فعندما قالوا لا لخيار الدولة المستقلة قلنا لهم نعم للكونفدرالية ونحاول جهدنا أن نكون إيجابيين »[٢٧] .

وأوضح عرفات في مقـابلة أجرتها معـه الأوبزرفر البريطـانيـة نهجه المتجاوب مع المطالب والشروط الأمريكية وحدده مرحلياً بالنقاط التالية :

أولاً ـــ استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني .

ثانياً ـــ موافقته على التفاوض المباشر مع العدو .

ثالثاً ـــ الامتناع عن العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني في الداخل والخارج .

رابعاً ـــ نقل مقر منظمة التحرير إلى القاهرة.(٢٨)

وقادت مواقف عرفات وتصريحاته وعلاقاته السرية والعلنية مع مبعوثي الإدارة الأمريكية إلى قناعة الولايات المتحدة بأن عرفات هو الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي سيدخل المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ويقبل بحل أمريكي للصراع العربي ـــ الاسرائيلي .

المراهنة الأميركية على ياسر عرفات

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية الدولية إلى القناعة بأن ياسر عرفات هو الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي يستطيع الدخول بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل ويقبل بحل أمريكي للصراع العربي ـــ الاسرائيلي وذلك انطلاقاً من تصريحات العديد من السياسيين الأميركيين والأوروبيين ومن دراسة انجزها فريق عمل امريكي من جامعة هارفارد برئاسة الاستاذ هربرت كلمان جاء فيها ما يلي»:

إن عرفات يمتلك المقدرة والرغبة للوصول إلى اتفاق مع اسرائيل يدعو إلى الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي إذا ما قدمت الحوافز والضمانات اللازمة(٢٩) ويتضمن التقرير الأمريكي النقاط التالية :

١ ـــ لن يكون هناك سلام اسرائيلي ـــ فلسطيني دون الاعتراف بحق الشعبين .

٢ ـــ المنظمة فقط أو بعض الجهات التي تستمد الشرعية منها هي التي تملك القدرة على الوصول إلى اتفاقية سلام مع اسرائيل عن طريق التفاوض .

٣ ـــ المنظمة بقيادة ياسر عرفات قد ألمحت إلى استعدادها لابرام معاهدة سلام مع اسرائيل .

٤ ـــ أن استعداد عرفات للسلام ربما كان مخلصاً وجديراً باختبار جاد .

ويتطرق التقرير الأمريكي إلى موقف ياسر عرفات ويقول :

« أشار قادة منظمة التحرير وبالتحديد ياسر عرفات شخصياً وبصورة متكررة إلى استعدادهم للتحرك نحو تكييف سياسي مع اسرائيل ، وحتى في غمرة حصار بيروت استجاب عرفات وبصورة ايجابية للنداء الذي وجهه كل من « مىزيس فرانس وناحوم غولدمان وفيليب كوزنيك » الذي يدعو للاعتراف المتبادل بين اسرائيل والشعب الفلسطيني »(٣٠) .

ويقول هربرت كلمان في التقرير الأمريكي :

« عبر لي عرفات عن ثقته بأنه ما دامت الظروف متغيرة فإن مواقف اسرائيل ستتغير وسيسو المعتدلون في العراك السياسي داخل اسرائيل ». ويمضي التقرير الأمريكي يقول :

« إن تصور عرفات المتميز غير المتعصب لالوان الطيف السياسي الاسرائيلي لهو منسجم مع طريقة الإنسان الذي يبحث عن شريك مستقبلي في المفاوضات . وأن التصور بأنهم ليسوا جميعا على نفس الشاكلة يخلق مدخلاً للمفاوضات والمساومة » .

ويؤكد التقرير الأمريكي موافقة عرفات على إقامة اتحاد فلسطيني ـــ اسرائيلي ـــ اردني واستشهد عرفات مشيداً بمقالة « لأبا إيبان » نشرها عام ١٩٨٠ اقترح فيها حلاً من طراز اتحاد دول البنيلوكس أي اتحاد فلسطيني ـــ اردني ـــ اسرائيلي .

ويوضح التقرير حقيقة موقف ياسر عرفات من المفاوضات والاعتراف والتعايش ويقول « إن تصور عرفات الذهني لاسرائيل يوحي بأنه مرحب بالمفاوضات وأنه يبحث عن الاسرائيليين الذين يكون بوسعه إدارة الحوار معهم .. وأخيراً أن تصوره الذهني للمستقبل يبدو منسجماً ومنسقاً مع رؤيته للتعايش السلمي المبني على الاعتراف المتبادل » .

وفي ختام التقرير يطالب فريق العمل الأمريكي بما يلي :

« على حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ في مباحثات مباشرة مع قيادة منظمة التحرير وأن تجد طرقاً لتشجيع السعي من أجل الخيار السياسي داخل المنظمة . وفي سبيل هذا الهدف ينبغي لها دعم دعاة الحل السياسي داخل مجالس المنظمة وهيئاتها ومساعدة عرفات والمرتبطين به للحفاظ على وضعهم السياسي وصلاحيتهم أثناء توجيه جهودهم نحو تسوية تأتي عن طريق المفاوضات ... أن منظمة التحرير بقيادة عرفات يمكن أن تكون الشريك الأكثر صلاحية وشرعية ورغبة في مفاوضات السلام » .

المصــادر

١) جريدة الثورة الدمشقية في ١٩٨٤/١٢/١٨

٢) القبس في ١٩٨٤/٣/١٥

٣) الدكتور محمد شديد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب ، والتصفية ، المؤسسة العربية للدراسات النشر ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٣٧

٤) المصدر السابق ص ١٤٤

٥) وليم كوانت ، عقد من القرارات ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٦ ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـــ الاسرائيلي ، مكتب الخدمات الطباعية دمشق ، ص ١٤٨ .

٦) المصدر السابق نفسه ، ص ١٥٠

٧) الدكتور محمد شديد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ص ١٤٦

٨) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٦

٩) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٧

١٠) جريدة الثورة ، دمشق في ١٩٨٤/١٢/١٨ ، نقلاً عن مذكرات كيسنجر الفقرة الخاصة بالاتصالات مع منظمة التحرير ص ٦٢٤ ـــ ٦٣٠

١١) المصدر السابق نفسه

١٢) المصدر السابق نفسه

١٣) المصدر السابق نفسه

١٤) المصدر السابق نفسه

١٥) مجلة المستقبل ، باريس ، العدد ٤١٧ تاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦ ص ٢٦

١٦) وليم كوانت ، السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي ـــ الاسرائيلي ص ٣١٠

١٧) المصدر السابق نفسه

١٨) المصدر السابق نفسه

١٩) مجلة المستقبل ، باريس العدد ٦١٨ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ ص ١٣ ، أو انظر : الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الثالث ص ٤٥٩ .

٢٠) الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ص ٥٣٣

٢١) مجلة المستقبل ، العدد ٦١٨ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ ص ١٣

٢٢) الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ص ٣٨٥

٢٣) المصدر السابق نفسه .

٢٤) القبس في ١٩٨٤/٣/١٥

٢٥) مجلة المستقبل عدد ٣٦٦ تاريخ ١٩٨٤/٢/٢٥

٢٦) انظر هيرالدتريبيون في ١٩٨٤/٢/٢٢

٢٧) وكالة وفا الفلسطينية في ١٩٨٢/١٠/١٥

الباب الخامس

الاتصالات الفلسطينية ـ الاسرائيلية

ـ خلفية تاريخية

في بادىء الأمر قادت الجهات العربية الاتصالات مع الصهاينة ونادت بالاعتراف في الكيان الصهيوني ، وأخذت تعمل على جلب قيادة عرفات إليها وإلى توجهاتها ، ففي عام ١٩٦٥ دعا الحبيب بورقيبة في أريحا العرب للاعتراف بالكيان الصهيوني . في صيف ١٩٧٠ طرح بورقيبة نفسه كوسيط في المفاوضات بين العرب واليهود وذلك في مقابلة أجرتها معه جريدة كوريري دي لاسيريا الإيطالية .

وفي خطاب ألقاه بورقيبة في حزيران ١٩٧٣ اقترح أن تبدأ تونس المحادثات مع الصهاينة ، وتعهدت فيما بعد إحدى دول النفط العربية بأن تستخدم نفوذها لدى قيادة عرفات لكي تجعلها توافق على التسوية عن طريق المفاوضات مع اسرائيل .

وفي آذار ١٩٧٤ التقت سناء حسن المصرية في ندوة تلفزيونية في الولايات المتحدة مع الكاتب الاسرائيلي موشي ايلون ودعت فيها إلى الحوار بين العرب والصهاينة وفي خريف ١٩٧٤ أجرى الكاتب المصري محمود حسين حواراً مع الاسرائيلي فريدلاندر . وفي شباط ١٩٧٥ زارت السيدة المصرية سناء حسن اسرائيل واشتركت في حوار مع أبا إيبان قالت فيه « أقوم بزيارة اسرائيل لكي احتج بطريقتي الخاصة على السياسة العربية إزاء اسرائيل وعلى عدم الإعتراف بها »(١) . وأجرى بطرس غالب وجمال العطيفي وكيل مجلس الشعب المصري والصحفي المصري سيد أحمد سيد حواراً مع مجلة نيوزويك بتاريخ ١٩٧٥/٨/٨ تحت عنوان الإمكانيات المتفائلة للتعايش السلمي وحسن الجوار والتعاون بين العرب واسرائيل . وأيدوا فيه علناً الحوار مع اسرائيل والاعتراف بها والتعايش معها وبناء المصانع المشتركة معها على الحدود وإقامة سوق مشتركة للشرق الأوسط ، بالتعاون والتنسيق معها .

وقام رابين بزيارة للمغرب في تشرين الأول عام ١٩٧٦ وأجرى محادثات مع الحسن الثاني ورئيس وزرائه أحمد عثمان ، كما زار دايان المغرب في ايلول ١٩٧٧ عندما أختفى في أوروبا والتقى مع الملك الحسن في ايفران ، وزار بيرس المغرب وعقد قمة ايفران في ايلول ١٩٨٦ .

تعتبر قضية الاتصالات واللقاءات التي أجراها ويجريها ياسر عرفات وأعوانه مع اليهود الصهاينة من اسرائيليين وغيرهم من قضايا الخلاف الأساسي داخل حركة « فتح » وفصائل الثورة الفلسطينية ، لأنها تجاوز للمحرمات والممنوعات الفلسطينية ، وانتهاك للميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني ، وقابلتها وتقابلها فصائل الثورة الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية بالرفض والاستنكار ، لأنها خرق فاضح لمبادىء ومنطلقات جميع الفصائل الفدائية والأحزاب والمنظمات والاتحادات السياسية والشعبية في الوطن العربي .

وتعني اللقاءات إلغاء قرار الأمم المتحدة التاريخي والهام رقم ٣٣٧٩ الذي يعتبر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري(٢) .

وتلحق لقاءات عرفات مع الاسرائيليين الصهاينة نكسة كبرى بالوحدة الوطنية الفلسطينية وبالنضال الفلسطيني ، وبمكانة منظمة التحرير الفلسطينية فلسطينياً وعربياً ودولياً ، لأنها تهدف إلى ترسيخ الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي وإلى الاعتراف به والتعايش معه ، وتحقيق التعاون الإقليمي في المنطقة .

مراحل الاتصالات

مرت اتصالات قيادة عرفات مع الصهاينة بعدة مراحل أهمها :

المرحلة الأولى :

بدأت عام ١٩٦٩ بتبادل الرسائل بين يغال الون نائب رئيس وزراء العدو الصهيوني آنذاك وياسر عرفات ، ولا تزال تحتفظ بطابعها السري جداً .

المرحلة الثانية :

بدأت عام ١٩٧٢ بتوريط ياسر عرفات لعدد من قيادته بالاتصال مع اسرائيليين صهاينة في باريس ، وكان دافيد اليعازر رئيس أركان جيش العدو من أبرزهم ، وحافظت على سريتها .

المرحلة الثالثة :

الاتصالات التي كان يجريها سعيد حمامي وعصام السرطاوي وبعض مديري وموظفي مكاتب منظمة التحرير في بعض البلدان الأوروبية وكانت تجري بتوجيه مباشر من أبو مازن .

كان عرفات يزعم باستمرار بأن السرطاوي يقوم باتصالاته بدافع شخصي ولكن خالد الحسن وغيره من أعضاء اللجنة المركزية لحركة « فتح » أكدوا في مناسبات مختلفة بأن السرطاوي يتحرك بقرار من اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، وهذا هو الصحيح ، لأن عرفات حال دائماً دون إدانة السرطاوي في اللجنة التنفيذية أو في المجلس المركزي أو في المجلس الوطني ، كما أن الوقائع فيما بعد أثبتت صحة ذلك .

المرحلة الرابعة :

مرحلة الاتصالات التي دفع بها عرفات بين عناصر رسمية من منظمة التحرير وجهات اسرائيلية تقدمية في براغ وصوفيا وموسكو وبودابست وشارك فيها بشكل أساسي عرفات وعبد الله حوراني تحت شعار لقاء القوى التقدمية الاسرائيلية.

المرحلة الخامسة :

وهي المرحلة العلنية التي أجرت فيها قيادة عرفات الاتصال مع الاسرائيليين الصهاينة علناً وفي بعض العواصم العربية ، وبدأت في بيروت خلال الحصار ثم انتقلت إلى تونس والمغرب والقاهرة وقابل فيها عرفات رموزاً صهاينة ، بدءاً من الجنرال ميتاهيو بيليد ومروراً بيوري افنيري وحتى الصهيونية حنا زيمر التي قابلها أبو اياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في بودابست .

المرحلة السادسة :

بدأت بلقاء رومانيا بين وفد عرفاتي كبير وبشكل علني يرأسه عضو لجنة تنفيذية ووفد كبير من الاسرائيليين الصهاينة .

وتخدم مثل هذه اللقاءات في هذه المرحلة قيادة عرفات في الدخول بالمفاوضات المباشرة مع العدو الاسرائيلي ، لأنها تكسر الحواجز النفسية بين الطرفين وتهيء الأوضاع النفسية والأعلامية والسياسية لتقبل مرحلة المفاوضات المباشرة .

بداية اللقاءات السرية

بدأت الاتصالات السرية ونصف السرية في عام ١٩٧٣ في لندن وكان يرأسها مدير مكتب منظمةالتحرير الفلسطينية هناك سعيد حمامي . وبدأت بالاتصال مع حركات اسرائيلية صغيرة كحركة « ماتسبين وناتوري كارتا ومع الاسرائيلي غيلان ، ثم شملت عناصر صهيونية اسرائيلية وغير اسرائيلية ، ولعب أبو مازن (محمود عباس) عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » الدور الأساسي في بدئها .

ويعترف السرطاوي بأنه « قد تم تكليف سعيد حمامي في آذار ١٩٧٤ بإجراء اتصالات تمهيدية مع ممثلين للقوى السياسية المعادية للصهيونية داخل المجتمع الصهيوني » .

واشترك حمامي في آذار ١٩٧٤ في ندوة عقدت في لندن مع الاسرائيلي غيلان .

وفي بداية عام ١٩٧٤ نشرت جريدة احرونوت الصهيونية ولأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني نص المقابلة التي أجراها الصحفي الأمريكي بول جاكوبس للصحيفة مع أمين عام إحدى الفصائل الفلسطينية اليسارية تحدث فيها عن تطبيق قرار التقسيم الذي سيفتح المجال أمام الديمقراطيين الفلسطينيين والصهاينة لفتح حوار ديمقراطي يتيح البحث عن حل ديمقراطي . ويقول غيلان أن سعيد حمامي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن اقترح عليه بتاريخ ٧٤/٩/١٥ أن يرتب له لقاء مع وزير الإعلام الاسرائيلي اهارون ياريف(٣) الذي اشتهر في حينه بدعوته لمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكن أهارون ياريف خرج من الوزارة واقترحوا تنظيم لقاء بين عرفات وناحوم غولدمان زعيم المنظمة الصهيونية العالمية .

وخلال انعقاد المؤتمر اليهودي العالمي في شباط ١٩٧٥ أبلغ غولدمان رابين ، رئيس وزراء العدو آنذاك بموضوع الاتصالات وفكرة لقائه بعرفات ولكن رابين رفض الفكرة(٤) .

تأسيس مجلس السلام الاسرائيلي والاتصالات

امتدت الاتصالات من لندن إلى باريس وفيينا بمساعدة منديس فرانس والرئيس السنغالي ليوبولد سنغور والمستشار النمساوي برونو كرايسكي حيث التقى الجنرال الاسرائيلي ميتاهيو بيليد ولوبا الياف مع عصام السرطاوي كممثل لياسر عرفات في بيت منديس فرانس ، الذي قاد حرب السويس العدوانية عام ١٩٥٦ مع اسرائيل وبريطانيا ضد القطر المصري الشقيق .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ أعلن يوري افنيري ويوسي ميتاي وعاموس كينان في مؤتمر صحفي عقد في تل أبيب عن تأسيس المجلس الاسرائيلي من أجل سلام اسرائيل وفلسطين(٥)، وقالوا بأن المجلس يعد العدة للاجتماع مع ممثلي منظمة التحرير في مكان ما في أوروبا من أجل البدء بمحادثات صريحة وعلنية بين الاسرائيليين والفلسطينيين لحل النزاع في الشرق الأوسط. وأعلنوا أنهم اجتمعوا على انفراد مع ممثلين مختلفين عن منظمة التحرير الفلسطينية، في أوروبا، وأكد افنيري بأنه أبلغ الجهات السياسية المعنية بالأمر في اسرائيل عن فحوى ما دار في الاجتماعات.

وقال افنيري أنه تقرر إقامة المجلس بعد دعوة سعيد حمامي ، إلى إجراء محادثات ثنائية اسرائيلية = فلسطينية .

وقال يوسي اميتاي بأنه اجتمع مؤخراً مع ممثلي منظمة التحرير ، وتحدث مع عبد الله حوراني .

وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ صدر برنامج المجلس الاسرائيلي من أجل سلام اسرائيل وفلسطين والذي ينص على أن فلسطين وطن لشعبين وأن الطريق إلى السلام يمر عبر تعايش دولتين وأن القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي وأن الحدود بين دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية ستحدد على أساس حدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات التي يوافق عليها الطرفان ، ويؤكد البرنامج على أن مدينة القدس يجب أن تكون مفتوحة أمام الأشخاص والبضائع في كلا البلدين[٦] ، ويدعو المجلس إلى التعايش والتعاون الإقليمي واحتفاظ اسرائيل الثابت للصهيونية وللشعب اليهودي في العالم وبالتالي يتضمن البرنامج أهم ما ورد في برامج حزب العمل الصهيونية للتسوية ، كالمحافظة على بقاء القدس عاصمة للدولة الصهيونية وضم أراض هامة من الضفة الغربية وتحقيق الصلح والإعتراف والتعايش كي تصبح اسرائيل جزءا لا يتجزأ من المنطقة مع الاحتفاظ بالطابع الصهيوني لها ويصبح الكيان الفلسطيني المزمع اقامته بموافقة اسرائيل وبواسطة الولايات المتحدة بمثابة الجسر للتغلغل الاسرائيلي في الوطن العربي .

تزايد اللقاءات العرفاتية ـ الصهيونية

أخذت اللقاءات بين مبعوثي عرفات والصهاينة تزداد باستمرار في العديد من العواصم الأوروبية وخاصة لندن وباريس وفيينا وروما ، فألتقى ممثل عرفات في اليونسكو بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢١ في باريس مع الصهيوني عاموس كينان .

وألتقى عصام السرطاوي ممثل لجنة عرفات المركزية بتاريخ ١٩٧٦/٩/١١ مع الجنرال الاسرائيلي ميتاهيو بيليد ولوبا الياف ويعقوب ارنون ويوسي ميتاي[٧] .

وألتقى يوري افنيري ومئير بعيل مع عصام السرطاوي وبعض الممثلين الآخرين لقيادة عرفات .

ويقول الصهيوني لوبا الياف عن هذه اللقاءات « أن السرطاوي واخوانه عرفوا أن الذين يلتقون بهم اسرائيليون صهاينة وأن الجملة التي قلتها للسرطاوي كانت : « انكم تلتقون مع صهيونيين »[٨] .

وكان السرطاوي يطلع عرفات أولاً بأول عن هذه اللقاءات بينما يقوم عرفات بإطلاع أعضاء لجنته المركزية عنها ، وكان أبو مازن وأبو اياد من أكثر المتحمسين لها .

وكان افنيري والجنرال بيليد وبعيل والياف وارنون يطلعون زعماء الكيان الصهيوني عنها إذ

كانوا يقدمون التقارير عن مقابلاتهم مع ممثلي عرفات إلى رئيس الكيان الصهيوني ، ورئيس حكومة العدو رابين ووزير العدل حايم تسادوك وإلى نافون رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وإلى مردخاي غازيت سفير اسرائيل في فرنسا .

تقول يديعوت أحرونوت عن الاتصالات في تلك المرحلة ما يلي :

« وقع الجنرال ميتاهيو بيليد مع رجل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس (أعتقد المقصود هنا السرطاوي) على وثيقة مشتركة جاء فيها أن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر بيان مجلس السلام الاسرائيلي أساساً ملائماً لحل النزاع الاسرائيلي ــ الفلسطيني[٩] .

إن السرطاوي لا يمثل منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا علاقة له بمنظمة التحرير لا من قريب ولا من بعيد ، ولا يتحرك بعلمها ولا يخبرها عن تحركاته ، وإنما يتحرك بقرار من لجنة « فتح » المركزية وكان ينفذ تعليماتها ويخبرها عن تحركاته .

ولقد قلت هذا الكلام عن السرطاوي في بيان صحفي أصدرته في مدينة فيينا عندما كنت ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مما أغضب عرفات أشد الغضب ، واتصل بي هاتفياً من بيروت كي يؤنبني على هذا البيان ولكنني قلت لهم أخبروه بأنني غير موجود في المكتب . وعرفت فيما بعد بأنه ثار وهاج وماج وقال أن عازي حسين يريد أن يخرب عملنا في أوروبا ، وبالطبع انطلقت في موقفي بمعارضة الاتصالات مع الصهاينة من الميثاق الوطني الفلسطيني ومن قرارات المجلس الوطني وموقف الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ومن الموقف السياسي الذي يرفض ويشجب ويستنكر مثل هذه اللقاءات آنذاك . أخذت لجنة عرفات المركزية توسع من رقعة اتصالاتها فانتقلت من القارة الأوروبية إلى القارة الأمريكية ، وأخذ ممثلوها يلتقون مع الصهاينة الأمريكيين ، وتقول صحيفة « همشمار » الاسرائيلية عن هذه اللقاءات ما يلي :

« يقوم ممثلان عن منظمة التحرير الفلسطينية بالسعي لتجنيد اليهود الأمريكيين لفكرة إنشاء دولة فلسطينية ، وقد اجتمعا في واشنطن مع جماعة من اليهود (الصهاينة) هم : هرمان أولبسرع سكرتير المجلس القومي لمنطمة بناي بريت (الصهيونية) والحاخام ماكس تبكتين نائب سكرتير منظمة بناي بريت وأولغا مرغولين ممثلة واشنطن في المجلس القومي للنساء اليهوديات ودافيد غورين ممثل واشنطن في الكونغرس اليهودي الأمريكي .. وذكرت مصادر أمريكية بأنها تعتقد أن هدف المنظمة هو اقناع اليهود الأمريكيين بالضغط على حكومة اسرائيل لتجري معها مفاوضات »[١٠] .

وأخذت الإدارة الأمريكية تدعم اللقاءات اليهودية ــ الفلسطينية لايجاد طرف فلسطيني يقبل بشروطها والعمل على تحطيم الحواجز النفسية بين الجانبين للتوصل إلى التسوية السياسية بواسطتها .

وكانت لجنة عرفات المركزية على استعداد لزيادة الاتصالات واللقاءات مع الصهاينة لكي تقبل بها الإدارة الأمريكية كطرف في التسوية .

كتبت صحيفة يديعوت احرونوت عن موقف الحكومة الأمريكية من الاتصالات وأكدت أن الإدارة الأمريكية ترغب في اشتراك عدد من الصحفيين الاسرائيليين في دورة المجلس الوطني الذي سيعقد في القاهرة تقول :

« قام بولس العجلوني المقرب من منظمة التحرير وممول صحيفة الفجر ، وهو فلسطيني يحمل الجنسية الأمريكية بعقد اجتماعات مع صحفيين اسرائيليين ، لإقناعهم بالسفر إلى القاهرة لتغطية اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني ، وقالت مصادر مطلعة بأن العجلوني يعتمد في محاولاته على الأنباء التي تحدثت عن أن المجلس الوطني سوف يغير الميثاق ويناقش مسألة تغيير موقف المنظمة من اسرائيل ، وقد لمح العجلوني أن هناك أوساطاً في الحكومة الأمريكية معنية بسفر صحفيين اسرائيليين لتغطية اجتماعات المجلس »(١١) .

لقد حققت قيادة عرفات رغبة الإدارة الأمريكية بتوجيه دعوة لصحفيين اسرائيليين لتغطية اخبار المجلس الوطني الفلسطيني في دورة المجلس في الجزائر في شباط عام ١٩٨٣ ، كما أرادت الإدارة الأمريكية تحقيق ذلك عام ١٩٧٧ ولكنه لم يتحقق إلا بعد الخروج من بيروت .

ولكي يزداد التقارب طرح أبو مازن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رغبة لجنته المركزية في تعيين اثنين من اليهود الأعضاء في الجبهة الحمراء كأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني ولكن طلبه قوبل بالرفض من الفصائل الأخرى.

ان اللقاءات التي كانت تحدث آنذاك، لم تتم مصادفة، بل كان يجري التخطيط لها بعلم ياسر عرفات وأبو مازن وأبو اياد وغيرهم، وبعلم العديد من أجهزة المخابرات الأميركية والأوروبية، بل كانت تساهم في حمايتها، وتقوم أحزاب الاشتراكية الدولية في فرنسا والنمسا بالتشجيع عليها ودعمها، وكان عصام السرطاوي وابراهيم الصوص من أبطالها ولديهم كامل الصلاحية بتطويرها، وكانت اللجنة المركزية قد ورطت قبلهم سعيد حمامي في مثل هذه الاتصالات وكانوا يخبرون عرفات أولاً بأول بكل ما يجري في هذه الاتصالات.

يقول يعقوب ارنون عن الاتصالات التي كانت تجري في باريس عام ١٩٧٦ في مقابلة مع تلفزيون امستردام « ان الاجتماع الذي عقد في باريس بين اسرائيليين وعناصر من منظمة التحرير قد جرى بمعرفة ياسر عرفات وموافقته التامة »(١٢).

ويصرح الاسرائيليون علناً ان الهدف من اللقاءات مع جماعة عرفات هو التوصل إلى اعتراف منظمة التحرير باسرائيل وبحق الشعب اليهودي في السيادة على فلسطين والهجرة إليها. ويقول الجنرال بيليد في مقابلة مع مجلة نيوزيويك الأمريكية ان مفاوضيه الفلسطينيين الذي تقابل معهم في باريس أعربوا عن استعدادهم للاعتراف بحق الشعب اليهودي في السيادة والهجرة والاقامة في اسرائيل، وأوضحوا أنه لن تكون هناك أية مطالبات من جانب الفلسطينيين بشأن الأراضي التي تقوم عليها اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ حزيران، وأكد الجنرال بيليد ان محدثيه أعلنوا عن قبولهم بتشكيل دولة

فلسطينية منزوعة السلاح[١٣]. وبالتالي نلاحظ ان جماعة عرفات بعثوا بشكل غير مباشر رسالة إلى حكام اسرائيل مع اسرائيليين صهاينة يعلنون فيها استعدادهم التنازل عن السيادة العربية على فلسطين، وقبول اغتصاب الصهيونية لها واحتلالها للأراضي العربية وموافقتهم على عدم عودة لاجئي عام ١٩٤٨ أي التنازل عن قضية فلسطين عام ١٩٤٨ والتفاوض على أجزاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واقامة كيان هزيل منزوع السلاح.. ويؤكد الاسرائيليون باستمرار أنهم يقدمون التقارير إلى المسؤولين في حكومتهم بينما يقدم الصهاينة الأمريكية تقارير إلى الحكومة الأمريكية وأخرى إلى الاسرائيلية عن مباحثاتهم مع ممثلي عرفات ومبعوثيه وتؤكد جريدة هآرتس ذلك، إذ كتبت تقول:

« أعد هيرمان اولسبرغ الرئيس السابق للمجلس القومي اليهودي لمنظمة بناي بريت الذي حضر اللقاء مع ممثلي منظمة التحرير عصام السرطاوي وصبري جريس وبين ممثلين عن يهود أمريكا تقريراً عن المحادثات إلى منظمة بناي بريت وأرسل نسخاً منه إلى كل من وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الاسرائيلية في واشنطن والمجلس اليهودي ــ الأمريكي[١٤].

كتبت هآرتس عن وقائع مؤتمر صحفي عقده عدد من أعضاء المجلس الاسرائيلي من أجل السلام بتاريخ ١٩٧٧/١/٢ أعلنوا فيه عن توقيع بيان مشترك بين المجلس ومنظمة التحرير الفلسطينية جاء فيه « ان منظمة التحرير الفلسطينية ترى في المبادىء الواردة في منشور المجلس أساساً لحل النزاع الاسرائيلي ــ الفلسطيني وقال الجنرال بيليد بأنه يعتبر البيان بداية طريق تاريخي حيث ان منظمة التحرير بموافقتها على بنود المنشور تعترف في الواقع بمبادىء الحركة الصهيونية التي أكد عليها المنشور »[١٥].

وأكد الجنرال بيليد في المؤتمر الصحفي ان بيان المجلس الاسرائيلي للسلام ذو مضمون صهيوني، وان عصام السرطاوي هو الذي وقع على هذا البيان المشترك، وكما هو معروف لا صفة تمثيلية له في منظمة التحرير ولا يتحرك بتوجيهاتها وانما هو يتحرك بتوجيهات وتعليمات من لجنة عرفات المركزية، وكما عرفت أخذ السرطاوي موافقة عرفات على توقيع البيان، وأخبر الجانب الاسرائيلي بذلك، ولذلك يتحدثون عن موافقة منظمة التحرير التي لا علاقة لها بالبيان آنذاك لا من قريب أو من بعيد، ولا بد من القول ان تقاعس بعض القيادات الفلسطينية في التصدي لاتصالات عرفات بالاسرائيليين الصهاينة شجعه على الاستمرار فيها وتوسيعها.

ان البيان المشترك الذي وقعه السرطاوي باسم منظمة التحرير مع مجلس السلام الاسرائيلي يتضمن اعتراف قيادة عرفات بأهداف الحركة الصهيونية في فلسطين العربية ويتضمن الاستعداد بالتنازل عن الكثير من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني منها حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، والموافقة على بقاء المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية.

وكتبت صحيفة معاريف الاسرائيلية عن اتصالات مبعوثي عرفات تقول: « عاد مؤخراً من الولايات المتحدة الصحفي دافيد شاحم محرر مجلة اوت (المجلة النظرية لحزب العمل) حيث أجرى

هناك مباحثات مع ممثلين كبار عن منظمة التحرير من بينهم زهدي الطرزي ممثل المنظمة في الأمم المتحدة، ووليد الخالدي المقرب من ياسر عرفات، وقام شاحم بزيارة عصام السرطاوي وصبري جريس مبعوثي منظمة التحرير إلى واشنطن(١٦).

اسرائيل وقيادة عرفات وما يدور في الاتصالات

وافق وزير الاعلام الاسرائيلي اهارون ياريف على الاجتماع مع سعيد حمامي، ولكنه خرج من الوزارة، واستشار ناحوم غولد مان رئيس وزراء العدو اسحاق رابين حول موضوع اللقاء بينه وبين عرفات عام ١٩٧٥ ولكن رابين رفض ذلك، وكان يوري افنيري ومئير بعيل واريه الياف ويعقوب ارتون يقدمون باستمرار التقارير إلى المسؤولين الاسرائيليين عن اجتماعاتهم مع مبعوثي عرفات. كانوا يقدمون التقارير عنها إلى رئيس الكيان الصهيوني كتسير وإلى رئيس حكومة العدو اسحاق رابين وإلى سفراء اسرائيل في العواصم التي تتم فيها اللقاءات.

وكان السرطاوي وصبري جريس وابراهيم الصوص وعبد الله الافرنجي يعلمون عرفات بهذه اللقاءات وينقلون اقتراحاته، والذي كان بدوره يدفع الأموال لتمويلها وتغطية نفقاتها.

ان مبعوثي عرفات كانوا يؤكدون باستمرار للصهاينة الذين يلتقون بهم بأنهم يمثلون منظمة التحرير ويتحركون بتوجيهات من ياسر عرفات ويخبروه عن كل تحركاتهم.

يقول الجنرال ميتتاهيو بيليد رئيس مجلس السلام الاسرائيلي في مقابلة اذاعية مع راديو العدو بأن « ممثل منظمة التحرير الذي تباحثت معه في باريس قد جاء موفداً من قبل منظمة التحرير في بيروت »(١٧).

وكتبت معاريف عن رغبة قادة اسرائيل في اللقاءات وتشجيعهم لها تقول:

« في الاجتماع الذي عقد في آب ١٩٧٦ بين الجنرال بيليد والسرطاوي قال بيليد للسرطاوي بأنه تشاور مع يغال الون قبل توجهه للاجتماع وان الون حثه على البدء بالاجتماعات »(١٩).

ومضت معاريف تقول: « قال بيليد ان اللقاءات التي عقدت في باريس بين ممثلي منظمة التحرير وبين أعضاء المجلس الاسرائيلي قد أيدتها رسمياً زعامة منظمة التحرير « المقصود ياسر عرفات ». وأشار بيليد إلى أن هناك بوادر واضحة لتغييرات في موقف منظمة التحرير إزاء اسرائيل، ويعتقد بيليد أن المنظمة قد اعترفت باسرائيل بشكل فعلي وعليها أن تعترف بها قولاً(١٩).

ودعا بيليد المنظمة للاعتراف رسمياً باسرائيل وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ونبذ فكرة تدمير اسرائيل، وادعى بأن لديه وثيقة موقعة من قبل منظمة التحرير تشير إلى الاعتراف بحق اسرائيل في القيام كدولة يهودية وصهيونية، كما يعتقد بأن حكومة اسرائيل رغم معارضتها لأية مفاوضات مع

المنظمة إلا أنها معنية باستمرار مباحثات باريس.

وتقول الجريدة الاسرائيلية ان الجنرال بيليد قد كشف النقاب عن أن الحكومة الاسرائيلية تتلقى تقارير دائمة عن اللقاءات.

مقترحات عرفات إلى ألون نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي

كشفت مجلة هعولام هازيه النقاب عن اتصالات جرت في التاسع من نيسان ١٩٧٧ بين حكومة رابين ومبعوث عن ياسر عرفات في منزل يغال آلون في كيبوتس جينوسار وتقول المجلة بأن شخصاً من رام الله قام بدور الوسيط بين حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير وتم اختيار الوسيط من قبل ياسر عرفات لجس نبض الجانب الاسرائيلي الرسمي، ومضت المجلة تقول ان الشخصية التقت مع ياسر عرفات في عدة عواصم عربية وحملت معها مقترحات من ياسر عرفات وعدد آخر من كبار زعماء المنظمة اشتملت على ما يلي:

ــ استعداد المنظمة للدخول كطرف في مفاوضات جنيف أو خارجها.

ــ ستكون المنظمة على استعداد للاعتراف بوجود اسرائيل والتعايش معها إذا تخلت عن رفضها اشتراك المنظمة في أية مباحثات أو مؤتمرات وقبلت مبدئياً باقامة دولة في الضفة والقطاع.

ــ ستلتزم المنظمة بأن الدولة المزمع اقامتها لا تشكل أي تهديد ضد أمن اسرائيل وستكون على علاقات جوار حسنة معها، وليس من المستبعد قيام تعاون شامل بين هذه الدولة واسرائيل.

ــ إذا ما تأكد للمنظمة استجابة اسرائيل لهذه المطالب سوف توقف المنظمة أية عمليات داخل أو خارج اسرائيل، وستقوم بالسيطرة على المنظمات المعارضة أو المنشقة بل وتصفيتها إذا أصرت على الاستمرار في القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل تأكيداً لحسن نيتها[٢٠].

رد يغال آلون على مقترحات ياسر عرفات، ويمكن ايجاز رده كما جاء في صحيفة القبس الكويتية بما يلي:

. ان اسرائيل لا تزال تعتبر الاردن هو الاطار الذي يجب ان يحتوي الشخصية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لاسرائيل يهمها أن يتحقق تفاهم أردني ــ فلسطيني حول هذه المسألة يمكن أن يسفر عن حضور مشترك في وفد موحد في المفاوضات واقامة الدولة الفلسطينية الأردنية الواحدة أو الاتحاد الفيدرالي بين الضفتين.

٢ . ان اسرائيل لن تقف الآن ولا في المستقبل ضد أية سياسة يمكن أن تؤدي إلى تحويل الاردن إلى دولة فلسطينيه ولا يهم اسرائيل ان تكون جارتها في الشرق تحمل اسم الاردن أو فلسطين وانما يهمها أن يسود هذه الدولة الأوضاع التي لا تشكل تهديداً لأمن اسرائيل.

٣ . حالما تحل هذه المشكلة ــ مشكلة التفاهم الفلسطيني ــ الاردني ستعلن اسرائيل عن استعدادها لمشاركة المنظمة في أية مفاوضات ضمن الفريق الاردني وسنعترف بها على هذا الأساس وبعد أن تعلن المنظمة عن وقف كل الأعمال العدائية ضد اسرائيل(٢١).

لقد وضع يغال آلون نائب رئيس وزراء العدو في عام ١٩٧٧ الاطار السياسي الذي بموجبه يتعامل حزب العمل الصهيوني مع منظمة عرفات وحددت بالنقاط التالية:

ــ تفاهم اردني ــ فلسطيني.

ــ وفد موحد ومشترك اردني ــ فلسطيني في المفاوضات.

ــ اقامة اتحاد فيدرالي بين الضفتين.

ــ اسرائيل لا يهمها اسم الدولة الاتحادية ان كانت تحمل اسم الاردن أو فلسطين.

ــ اسرائيل يهمها فقط ألاّ تشكل هذه الدولة تهديداً لأمن اسرائيل.

ــ تشترك المنظمة ضمن الوفد الاردني.

ــ توقف المنظمة جميع العمليات ضد اسرائيل.

وعندما يتفحص المحلل السياسي بنود اتفاق الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ ، اتفاق عمان، واعلان القاهرة، في تشرين الثاني عام ١٩٨٥ ، يجد أن اتفاق عمان واعلان القاهرة يتضمن كافة الشروط التي وضعها يغال آلون عام ١٩٧٧ على ياسر عرفات..

دور الاشتراكية الدولية وكرايسكي في الاتصالات

تربط حزب العمل الصهيوني ومنظمة الاشتراكية الدولية علاقات تعاون وصداقة قديمة، ودرجت أحزاب الاشتراكية الدولية على تبني الموقف الاسرائيلي من الصراع العربي ــ الصهيوني، لأن حزب العمل الصهيوني هو الذي أقام اسرائيل وحكمها حتى عام ١٩٧٧ ، ثم جاء بيغن من تكتل الليكود، وجاء بعده بيرس زعيم حزب العمل ثم تكتل الليكود بزعامة شامير وبيرس كنائب له، وأخيراً اسحق رابين، زعيم حزب العمل الصهيوني.

وأيدت أحزاب الاشتراكية الدولية جميع الحروب العدوانية التي أشعلها العدو الصهيوني، ولم يقف بعضها عند حد التأييد بل شارك حزب غي مولي ومئديس فرانس، الحزب الاشتراكي الفرنسي حزب العمل الاسرائيلي في حرب السويس العدوانية ضد القطر المصري الشقيق، كما أيدت أحزاب الاشتراكية الدولية حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ ووقفت بجانب العدو الاسرائيلي في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ .

توجهت الاشتراكية الدولية باتجاه تسوية الصراع العربي ــ الصهيوني، عندما قرر حزب

العمل الصهيوني التوجه إليها، **لأنها تعتقد بأن** انتصارات اسرائيل العسكرية في حروبها مع العرب لم ولن تؤدي إلى الاعتراف العربي باسرائيل والقبول بها كجزء لا يتجزأ من المنطقة والتعايش معها وانما التسوية السياسية هي التي ستجلب الصلح والاعتراف والتعايش لاسرائيل، لذلك شكلت الاشتراكية الدولية لجنة للتقريب بين العرب واليهود وخاصة الفلسطينيين اسمتها لجنة تقصي الحقائق في الشرق الأوسط وعهدت برئاستها إلى اليهودي برونوكرايسكي.

بدأ كرايسكي تحركاته بزيارة إلى القاهرة عام ١٩٧٤ ، وخلال الزيارة أجرت معه مجلة روز اليوسف مقابلة أكد فيها على العلاقات التاريخية الوثيقة بين الاشتراكية الدولية وحزب العمل الصهيوني وتوجهات حزب العمل الصهيوني الجديدة لتسوية النزاع والقريبة من وجهة النظر العربية المعتدلة إذ قال:

« ان هناك علاقات وثيقة بين الاشتراكية الدولية والحركة العمالية الاسرائيلية، وهذا طبيعي، لأن هناك جذوراً تاريخية، ولم تخف الاشتراكية الدولية تعاطفها بل مساندتها لوجود اسرائيل.. ولكنني أقول أنه نشأت داخل الحركة العمالية الاسرائيلية ذاتها أفكار حديدة بالنسبة لطبيعة النزاع العربي ــ الاسرائيلي تقترب من وجهة النظر العربية المعتدلة »[٢٢].

وبدأت الولايات المتحدة تعمل للتسوية السياسية برعايتها وبالشروط الاسرائيلية بعد حرب تشرين التحريرية مباشرة، فقررت ادارة كارتر استغلال الاشتراكية الدولية والنظامين المصري والمغربي لترويض لجنة عرفات المركزية ودفعها للانخراط في التسوية الأمريكية.

وبدأت الاتصالات شبه اليومية بين الرئيس الأمريكي كارتر والمستشار النمساوي كرايسكي لكي يقوم كرايسكي بالضغط على بيغن واقناع بيرس وترويض عرفات، وركز كرايسكي مساعيه على ياسر عرفات وكان عصام السرطاوي يلعب دور الوسيط بين الاثنين، وكانت الولايات المتحدة وحزب العمل الصهيوني يريدان من كرايسكي ان يقنع عرفات بالنقاط التالية:

ــ تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني.

ــ وقف العمليات الفدائية ضد المدنيين الاسرائيليين.

ــ الاعتراف باسرائيل والدخول بالمفاوضات المباشرة معها على أرضية القرار ٢٤٢ .

في أوائل عام ١٩٧٤ التقى كرايسكي مع عدد من وجهاء الضفة الغربية ومنهم الشيخ الجعبري والياس فريج وعبد الرؤوف الفارس نائب محافظة نابلس وذلك في منزل يغال آلون في مستوطنة جينوساد وتحدث معهم عن امكانية التعايش بين عرب الأرض المحتلة في ظل الحكم الاسرائيلي، وتعهد كرايسكي أن يتولى عملية تسهيل اللقاءات والحوارات والاتصالات بين الفلسطينيين والاسرائيليين من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

بدأ دور كرايسكي ينمو ويترعرع عندما تعرف على السرطاوي في عام ١٩٧٦ ورأى فيه ضالته المنشودة، وأصبحت فيينا من أهم مراكز الاتصالات الفلسطينية ــ الصهيونية.

في بداية عام ١٩٧٧ بدأت عملي كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى النمسا وممثلها في منظمة التنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد وصولي بأيام قليلة أعلن كرايسكي بأنه تلقى وثيقة من منظمة التحرير الفلسطينية تتضمن موقفها من التسوية السلمية وذكرت صحيفة اربايتر تسايتونغ، صحيفة حزب كرايسكي ان الاتجاه الرئيسي للوثيقة ينطلق من أن الوقت قد حان لتسوية أزمة الشرق الأوسط وان منظمة التحرير وضعت مخططاً لدولة فلسطينية يمكنها أن تعيش بسلام مع اسرائيل. وأكد كرايسكي ان الوثيقة سلمها له ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، فاعتقدت الأوساط الفلسطينية والأوروبية في بادىء الأمر بأنني كممثل للمنظمة في فيينا قمت بتسليمها، فقامت القائمة عليّ في دمشق وبيروت، ولكن رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي نفى من بيروت ودمشق أن يكون غازي حسين أو عز الدين القلق قد قاما بتسليمها، واتصل بي هاتفياً وطلب مني أن أنفي النبأ، وجاء في تصريح رئيس الدائرة السياسية في ١٩٧٧/٢/١٤ ما يلي:

« نشرت احدى الصحف ما أسمته خريطة التسوية التي يريدها الفلسطينيون، نود أن نؤكد أن هذه الأنباء عارية عن الصحة، وليس صحيحاً أن المنظمة طلبت من كرايسكي القيام بأية وساطة ولا علاقة للدكتور غازي حسين ممثل المنظمة في فيينا أو عز الدين القلق بمثل هذه الأمور ».

وجه بيرونو كرايسكي دعوة لياسر عرفات عن طريق عصام السرطاوي لاجراء محادثات مع أقطاب الاشتراكية في فيينا. وفي الخامس من تموز ١٩٧٩ وصل عرفات إلى مدينة فيينا، وكنت أعمل كممثل لمنظمة التحرير لدى حكومة النمسا ولدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة في فيينا.

وصل ياسر عرفات إلى فيينا ولم أعرف بقرار مجيئه إلى فيينا ، إلا قبل ساعات قليلة من وصوله كما أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لم تكن على علم بالزيارة على الاطلاق ، باستثناء الدكتور أحمد صدقي الدجاني الذي رافقه واشترك في المباحثات مع كرايسكي وبقية زعماء الاشتراكية الدولية ، ولم أشترك في المباحثات على الاطلاق ، ولكنني عرفت فيما بعد بأن زعماء الاشتراكية الدولية قد انتهزوا محادثاتهم مع عرفات لاقناعه بالتخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني والاعتراف باسرائيل والموافقة على البديل الاردني والابتعاد عن سورية والاتحاد السوفياتي والتعاطي مع المبادرات الأمريكية . وقال كرايسكي في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع فيلي براندت وعرفات ما يلي: « أظهرت المحادثات مع عرفات بوضوح انه من السخف التفكير بأن منظمة التحرير تسعى إلى القضاء على اسرائيل . ويدرك عرفات أن اسرائيل قائمة وموجودة كدولة وانها بلد قوي ومتصلب . وقال براندت أنه لا يجوز التشكيك في ولائي وولاء كرايسكي لاصدقائنا الاسرائيليين » .

وقام كرايسكي بمنح «جائزة كرايسكي للسلام» مناصفة إلى الصهيوني اريه الياف

وعصـــام الســـرطاوي خلال انعقـاد المجلس الوطني في دمشق عام ١٩٧٩ وذلك لدعم مكـانة السرطاوي أمام قيادة عرفات .

سـألت السرطاوي داخل المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق عن هده الجائزة فقال لي: لا أعرف شيئاً عنها ، ولم أسمع إلا ما سمعته أنت في الاذاعات ، وقال ان منح كرايسكي هذه الجائزة له يعتـبر تقديراً من كرايسكي على مســاعيـه من أجل توطيد وتطوير العلاقات الفلسطينية ـــ الاسرائيلية .

وعـدما عدت إلى فيينا أخبرني أحد القادة الشباب في حزب كرايسكي بأنه حضر احتفال تسليم الجائزة إلى اربيه الياف ولكنه صدم من الكلمة التي ألقاها الياف لأنها كانت كلمة صهيونية ولا يستحق منحه جائزة السلام . وباعتقادي أن هدف كرايسكي الرئيسي من منح جائزته للسلام نصفها إلى عصام السرطاوي والنصف الآخر للصهيوني اربيه الياف هو دفع الاتصالات الفلسطينية ـــ الاسرائيلية إلى الأمام وتطويرها وكسب المزيد مس المشاركين فيها والمزيد من الأنصار إليها .

تحول الاتصالات من السرية إلى العلنية

في الخامس من أيار ١٩٧٧ ، صدر في براغ بيان مشترك عن محادثات جرت بين وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية وآخر يمثل الحزب الشيوعي الاسرائيلي . وكان هذا اللقاء أول لقاء رسمي وعلني بين منظمة التحرير الفلسطينية وحزب اسرائيلي . كانت اللقاءات في السابق تجري سراً بين ممثلين عن قيادة عرفات واسرائيليين صهاينة ، فقامت قيادة عرفات بتنظيم هذا اللقاء لكي تستغله في تبرير اتصالاتها مع الصهاينة وتخفف من معارضة الفصائل الفلسطينية اليسارية لمثل هذه اللقاءات ، وجاء لقاء براغ تتويجاً للعديد من اللقاءات والاتصالات التي تمت بين أتباع عرفات واسرائيليين صهاينة .

لقد أثارت اللقاءات الفلسطينية ــ الاسرائيلية خلافات كثيرة في الساحتين الفلسطينية والعربية ، وترى فيها الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطيبية انتهاكاً صارخاً للميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني ، والمحظورات والمحرمات الفلسطينية والعربية ، وترى فيها طعنة في صميم القرار رقم ٣٣٧٩ ، الذي اتخذته الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ ، ويعتبر ان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

لقد أجرت قيادة عرفات جميع الاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة سراً في أوروبا الغربية وبحماية أجهزة المخابرات فيها، ولكنها نظمت لقاء براغ بشكل رسمي وعلني لكي تخرج اتصالاتها من السرية إلى العلانية ، ومن الطابع الشخصي إلى الطابع الرسمي ، واستغلتها القوات اللبنانية فيما بعد لتبرير اتصالاتها مع اسرائيل وأخذت تقول « يقيم الفلسطينيون والعرب الاتصالات مع التقدميين الاسرائيليين ونحن يحق لنا أن نقيم الاتصالات مع اليمينيين في اسرائيل » .

ان جميع الفصائل الفلسطينية ما عدا لجنة عرفات المركزية رفضت اللقاء والاتصال مع الصهاينة ولكن هناك فصائل يسارية لا تعارض الاتصالات مع حزب راكاح بصفته حزباً شيوعياً .

وترى الفصائل الوطنية في نهج الاتصالات مع الصهاينة أنه يرمي إلى دخول لجنة عرفات المركزية بالمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني ، لذلك نظمت وشجعت لقاء براغ لكي تبرر اتصالاتها مع الصهاينة كمقدمة لدخولها بالمفاوضات المباشرة مع الحكومة الاسرائيلية .

ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لا تمانع في الاتصالات مع القوى اليهودية التي تعارض الصهيونية نظرية وممارسة وتؤيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتعترف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد .

يقول ابو الزعيم ، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية السابق عن شغف عرفات بالاتصال مع الاسرائيليين ما يلي: « والجانب المثير للدهشة هو حب أبو عمار للاتصال بالأعداء ، هذه الناحية لمستها خلال عملي كمسؤول للاستخبارات ، يعني لو قيل له ان مبعوثاً اسرائيلياً يطلب أن تقابله فانه يرحب بهذا اللقاء بغض النظر عن النتائج ، وإذا كانت هناك لقاءات أعلن عنها ، فان هناك لقاءات تمت في سرية وبعيدة عن العيون . ان عرفات يعشق الجواسيس وأعمال الجاسوسية ويقضي ساعات طويلة يسمع للجواسيس ويحاورهم »[٢٣] .

أخذت الاتصالات الفلسطينية ـــ الصهيونية تزداد وشملت عناصر فلسطينية تعيش في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والضفة الغربية وفي بعض العواصم العربية برعاية الاشتراكية الدولية وأجهزة الأمن التابعة لها ، والمخابرات المركزية وبعض القيادات الصهيونية وأعضاء من لجنة عرفات المركزية . وأكدت العديد من الصحف الأوروبية والأمريكية والاسرائيلية أخبار اللقاءات بينما لم تعلن لجنة عرفات المركزية شيئاً عنها ، وكتبت جريدة « يديعوت احرنوت » مقالاً عن الاتصالات جاء في نهايته ما يلي:

«وكان من نتيجة هذا التعاون نشر مذكرات أبو اياد في اسرائيل»[٢٤] ويعتبر نشر كتاب أبو اياد (المسؤول عن العمليات الخارجية) وأحد زعماء حركة فتح باللغة العبرية في اسرائيل الأول من نوعه منذ تأسيس الكيان الصهيوني . ان قيادة عرفات هي الجهة الوحيدة التي كانت تنشر ستاراً من السرية على الاتصالات ، ولكن سرعان ما تخلت عن هذا الأسلوب وأخرجت الكثير من أخبار الاتصالات من السرية إلى العلنية ، خاصة خلال حصار بيروت وبعد الخروج منها .

بدأت الاتصالات تأخذ شكلاً علنياً وفي عواصم أجنبية وعربية ولأول مرة التقى ياسر عرفات مع عدد من أعضاء الكنيست في صوفيا عام ١٩٨١ ، ومن بينهم شارل بيتون . ومائير فلنر والتقى بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣ مع يوري افنيري وامرأتين اسرائيليتين في بيروت . وكتبت مجلة هاعولام هازيه التي يصدرها يوري افنيري تعلق على الاتصالات وتقول ان استمرار الاتصالات بين قيادة منظمة التحرير ورجال السلام الاسرائيليين أصبحت أتوماتيكية تقريباً . واحتلت الاتصالات بين ممثلي عرفات والكيان الصهيوني مكان الصدارة في الصحافة النمساوية في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، وخاصة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ على اثر اللقاء الذي تم في الامارات العربية بين برونو كرايسكي وياسر عرفات ، وقالت الاذاعة النمساوية في ١٩٨٢/١٢/١٩ ، إن كرايسكي أكد الاتصالات التي جرت في فيينا بين ممثلين عن منظمة التحرير واسرائيليين ، وقالت الاذاعة النمساوية ان ممثل منظمة التحرير في فيينا أكد أيضاً اجراء هذه الاتصالات ، وقالت جريدة حزب كرايسكي « ارباتيز تساتيونغ» ان كرايسكي قد نجح باجراء اتصالات بين الاسرائيليين ومنظمة التحرير ، وكان قد نجح باجراء اتصالات بين الأمريكيين ومنظمة التحرير »[٢٥] .

وأكدت الصحافة النمساوية بأن بيغن وعرفات كانا وراء محادثات فيينا . وقالت جريدة

الكورير وجريدة فولكس شتيمي النمساويتين، بأنه قد جرى في المفاوضات بحث أكثر القضايا الانسانية[٢٦] .

ونشرت جريدة البعث خبراً عن المفاوضات التي جرت في فيينا تحت عنوان: الافرنجي يتحدث عن اتصالات سرية بين اسرائيل وعدد من ممثلي منظمة التحرير جاء فيه:

« فيينا ــ أ . ب . : أعلن مسؤول من منظمة التحرير ان المنظمة تتباحث مع مسؤولين اسرائيليين حول عدد من القضايا ، ونقلت أ .ب . عن عبد الله الافرنجي ان منظمته لم تكن تتفاوض مباشرة مع الحكومة الاسرائيلية ، ورفض الافرنجي تحديد هوية الذين تفاوض معهم »[٢٧] .

ومضت جريدة البعث تقول ان مجلة نيورويك الأمريكية قد ذكرت في عددها الأخير ان سياسياً اسرائيلياً قد عين من قبل بيغن للاجتماع بمسؤولي المنظمة في فيينا تحت اشراف كرايسكي .

لقاء عرفات مع اسرائيليين صهاينة في تونس

تابعت لجنة عرفات المركزية اتصالاتها مع الاسرائيليين الصهاينة وذلك على أعلى مستوى ، فأكدت هاعولام هازيه في مقال أعادت نشره جريدة الدستور الاردنية ، ان ياسر عرفات قد التقى مع وفد من مجلس السلام الاسرائيلي بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ ، في بلاد لم يجر الكشف عنها ، وكان الوفد الصهيوني يتضمن جنرالاً في قوات الاحتياط ومدير عام وزارة سابق وعضو كنيست[٢٨] .

ولقد جرى التمهيد للقاء في تونس بواسطة التليفونات في ثلاث قارات ، السرطاوي وافنيري في باريس (أوروبا) بيليد وارنون في القدس المحتلة (آسيا) ومكتب عرفات في تونس (افريقيا) وعرفات نفسه كان في ذلك الوقت في بغداد . وكشف الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني فيما بعد عن مكان الاجتماع فكان المكان تونس العاصمة ، وصدر بياناً فيما بعد عن الاجتماع لكسر الحاجز النفسي عند العرب تجاه الصهاينة واسرائيل ، إذ أن زعيم حركة فتح يقابل اسرائيليين صهاينة ، وأعضاء كنيست في العاصمة العربية تونس ومصر والجامعة العربية . يقول يوري افنيري عن لقاء تونس:

« جلست إلى يمين عرفات ، وجلس إلى يميني يعقوب ادنون (وكيل وزارة سابق) وإلى يمينه جلس المستضيف وأبو مازن (عضو لجنة عرفات المركزية) . وجلس إلى يسار عرفات ميتاهو بيليد (جنرال احتياط) وإلى جانبه عصام السرطاوي ، وجلس إلى جانب السرطاوي عماد شكور مساعد عرفات للشؤون الاسرائيلية »[٢٩] . أراد الجانب الاسرائيلي أن يصبغ على اتصالاته ولقاءاته مع عرفات طابعاً رسمياً لذلك صدر فيما بعد بياناً عن لقاء عرفات مع الاسرائيليين جاء فيه:

« ان هذا الاجتماع كان اجتماعاً رسمياً بين وفدين هما الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني »[٣٠] .

ويقول افنيري عن دور عرفات ومساهمته في البيان ما يلي:

« ساهم عرفات نفسه في البيان بادخال كلمتي: العمل المشترك من أجل السلام وبذلك أقر أن أهداف منظمة التحرير الفلسطينية تتماشى مع أهداف المجلس الاسرائيلي المبني على مبدأ السلام الاسرائيلي ــ الفلسطيني المطلق من الاعتراف المتبادل بين الدولتين »(٣١) .

طرح يوري افنيري خلال اللقاء عدم تعاون زعماء الضفة والقطاع مع حركة السلام الاسرائيلية فقال عرفات:

« نشرت نداء أعربت فيه عن تقديري لحركة السلام ، سأنشر نداء واضحاً لزعماء الشعب في الضفة الغربية من أجل التعاون مع قوى السلام الاسرائيلية »(٣٢) .

ان البيان الذي صدر عن لقاء تونس يعني أن قيادة عرفات تسعى لتسوية سياسية مع اسرائيل عن طريق المفاوضات المباشرة والاعتراف بها . ويعني حث عرفات لبعض زعماء الضفة للتعاون مع الاسرائيليين الصهاينة من أجل دفع المفاوضات إلى الأمام .

وطرح الجنرال بيليد خلال الاجتماع أهداف المجلس الاسرائيلي ونظرياته وقال لعرفات:

« انه يتوجب على منظمة التحرير الاعتراف باسرائيل لازالة العراقيل التي تعترض طريق معسكر السلام الاسرائيلي وطريق التفاوض الفلسطيني »(٣٣) .

وهكذا تظهر صهيونية المجلس الاسرائيلي بأجلى مظاهرها ، إذ يطالب رئيس المجلس من زعيم حركة فتح الاعتراف باسرائيل المعتدية والمغتصبة والتي أقامت دولتها على أنقاض كيان الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية من أجل تسهيل العمل لمجلسه ومن أجل الموافقة على دخول لجنة عرفات المركزية في المفاوضات مع اسرائيل.

ويؤكد افنيري بأنه قد نجح مع زملائه الآخرين في حمل عرفات على تغيير رأيه في موضوع مهم واقناعه بوجوب اعادة النظر في مواضيع أخرى فيقول عن نتائج المباحثات ما يلي:

« بالنسبة لبعض المواضيع يبدو أنه (عرفات) اقتنع بوجوب اعادة النظر فيها واعتقد أننا استطعنا تغيير رأيه كلياً حول موضوع واحد ولكن مهم »(٣٤) .

كانت بعض الأوساط الحاكمة في اسرائيل تقول بأن منظمة التحرير لا تريد الاعتراف باسرائيل أو التفاوض معها بل لا تزال مصرة على تدميرها ، وان السرطاوي هو الشخص الوحيد الشاذ وهو لا يمثل أحداً غير نفسه . ولكن بعد لقاء عرفات في تونس للصهاينة ونشر الصور عن هذا اللقاء ، بدأت الأوساط الحاكمة في اسرائيل تعتقد بأن لجنة عرفات المركزية تريد فعلاً السلام مع اسرائيل والاعتراف بها .

يقول يوري افنيري عن أهمية الصورة التي نشرت بعد اجتماع تونس ما يلي:

« التصريحات يمكن اعطاؤها أكثر من تفسير ، ويمكن نفيها ، أو تغييرها ولكن تصوير ياسر عرفات وهو جالس بين جنرال في الجيش الاسرائيلي وعضو كنيست سابق ونشر الصورة في العالم

أجمع لا يقبل التغيير أو التأويل فقد أقرت هذه الصورة حقيقة »(٣٥) .

لقد كانت لجنة عرفات المركزية تجري الاتصالات مع الصهاينة سراً قبل الخروج من بيروت ولكنها استغلت الحصار ومرحلة ما بعد الخروج من بيروت وأخذت تجري الاتصالات علناً ، لأن بعض نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان نزلت من السماء لياسر عرفات ، لأنه استغلها وكشف عن حقيقة نهجه وانخرط في التسوية الأمريكية . ولقد أكد الصهيوني يوري افنيري في لقائه مع عرفات في تونس هذا التطور الخطير والهام وقال لعرفات:

« انني اعتقد بأن جلاء منظمة التحرير عن لبنان كان خيراً لأنه يمكّن المنظمة من التركيز كلية على مهمتها الحقيقية اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع »(٣٦) .

ويقصد افنيري بأن قيادة عرفات ستركز على المفاوضات المباشرة مع اسرائيل لكي تقيم كياناً فلسطينياً هزيلاً بموافقتها ويكون بمثابة الجسر للتغلغل الصهيوني في الوطن العربي .

نظراً لهزالة ردود الفعل الفلسطينية والعربية على انتهاك قيادة عرفات للمحرمات والممنوعات الفلسطينية وفي العاصمة العربية تونس ، مقر الجامعة العربية آنذاك تشجعت قيادة عرفات في اتصالاتها مع الصهاينة أكثر مما مضى، فقابل عرفات في العاصمة التونسية الاسرائيلي امنون كابليوك، عميل المخابرات الاسرائيلية مدة أربع ساعات، طلب خلالها كابليوك من عرفات أن يسمح له بحضور دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، ووافق عرفات واشترك في دورة الجزائر ، والتقى مع أهم قيادات وكوادر لجنة عرفات المركزية ، وكان الكثير منهم يتسابق على مصافحته والتحدث معه ، وكان يرسل الموضوعات التي يكتبها بالتلكس أو بالهاتف يومياً من الجزائر العاصمة إلى تل أبيب مقر جريدة يديعوت احرنوت والتي يعمل بها كابليوك ، وكان يرسلها باللغة العبرية .

تقول الدستور الاردنية ما يلي:

« في أول يوم رأى الجزائريون التليكس (بالعبرية) راجعوا المسؤولين في منظمة التحرير فأجابوهم لا تقلقوا نحن على علم بذلك »(٣٧) .

وتهدف لجنة عرفات المركزية من توسيع اتصالاتها مع شخصيات معروفة بعلاقاتها بالسلطة الاسرائيلية إلى التوصل مباشرة إلى حكومة العدو الصهيوني .

يقول امنون كابليوك عن اجتماعاته مع عرفات والعديد من قياداته وكوادره وأهداف عرفات منها ما يلي:

« ان الفلسطينيين (جماعة عرفات) يرغبون في توسيع دائرة اتصالاتهم مع الاسرائيليين بحيث لا تنحصر فقط مع أعضاء لجنة السلام الاسرائيلية ، انهم يسعون إلى التحدث مع شخصيات اسرائيلية مقربة من السلطة » . وتشجع عرفات والسرطاوي وأبو اياد وغيرهم أكثر فأكثر بعد دورة المجلس الوطني في الجزائر ، فأجرى السرطاوي العديد من الاتصالات مع اسرائيليين صهاينة في لندن وباريس ، وأجرى أبو اياد اتصالات مع صهاينة في بودابست وبخارست .

ودفعت اتصالات قيادة عرفات بالاسرائيليين الصهاينة بالنميري صديق عرفات بتنظيم هجرة يهود الفلاشـا للكيـان الصهيوني وشجعت بعض الدول العربية الاعلان عن رغبتها واستعدادها للاعتراف بالكيـان الصهيوني ، وجرت لقـاءات في القـاهرة والمغرب بين أبو مازن والعديد من الاسرائيليين الصهاينة .

ومن المعروف ان أبو مازن هو أول من قاد هذا الاتجاه في اللجنة المركزية لحركة فتح وأبو مازن هو الذي أقنع السرطاوي وأخذ يدفعه للتحرك في هذا الاتجاه .

ويؤكد عرفات دور أبو مازن ويقول:

« ان أبو مازن كان يؤيد السلام مع اسرائيل حتى قبل السرطاوي »(٣٨) .

اجتماع أبو اياد مع اسرائيليين صهاينة في بودابست

تحظر جميع قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطيني العلاقات مع الصهاينة وتحصرها فقط مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة، وكانت حركة فتح بزعامة عرفات تعمل باستمرار على تغيير هذا الموقف ليشمل الاتصالات مع الصهاينة داخل الوطن المحتل وخارجه، ولكنها كانت تلاقي معارضـة شاملة من الفصائل الفلسطينية كافة، لأنها تلحق نكسة كبرى بالنضالين الفلسطيني والقومي.

لم يكتف أبو اياد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بعقد الاتفاقات الأمنية مع أجهزة الأمن الفرنسيـة والألمـانيـة والنمسـاوية والايطالية، ولم تكتف قيادة عرفات بتعاونها مع المخابرات المركزية والأوروبية وغيرها، بل أخذ أبو اياد يجري الاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة علناً.

اغتيل عصام السرطاوي على يد احدى الفصائل الفلسطينية في البرتغال، مما أربك عرفات في بادىء الأمر ارباكاً شـديداً، فقـام على الفور بتعيـين الاسرائيلي هيلافي بدلاً من السرطاوي، كممثـل للجنة عرفات المركزية لدى منظمة الاشـتراكية الدولية، ومع الأسف الشديد سكتت الفصائل على هذه الخطوة، ولكن هيلافي لا يستطيع القيام بالمهمة التي كان يقوم بها السرطاوي، فراحت بعض الاشاعات تقول ان أبو اياد حل محل السرطاوي وأخذ على عاتقه قيادة الاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة.

بتاريخ ١٩٨٣/٣/١١ ، أعلنت وكالة الأنباء المجرية ان وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف (أبو اياد) ووفداً من حركة السلام «آلان» الاسرائيلية وصلا إلى بودابست(٣٩).

وعلى الفور نفت منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي تحدثت عن عقد مثل هذا الاجتماع.

وكرر أبو اياد النفي وأنكر حدوث اللقاء. ولكن الحقيقة تكشفت فيما بعد عن طريق الاسرائيليين الصهاينة الذين اشتركوا في اللقاء والمقالات التي نشروها عنه في جريدتي هعولام هازيه ودافار الاسرائيليتين.

يقول شلومو فرنكيل في هعولام هازيه عن اللقاء ما يلي:

« كانت هذه خطوة كبيرة إلى الأمام، وفد من رجال السلام معظمهم كانوا من اليهود الصهاينة التقوا مع الرجل الذي يطلق عليه بشكل عام نائب الرئيس ياسر عرفات. ان استمرار الاتصالات بين قادة منظمة التحرير ورجال السلام الاسرائيليين أصبحت اتوماتيكية تقريباً »(٤٠).

ومضت الجريدة الاسرائيلية تتحدث عن لقاء أبو اياد في بودابست معتبرة اياه بأنه قد حطم الحظر الذي فرضه حزب العمل الاسرائيلي على لقاء قادة المنظمة وكتبت تقول:

« ان الحظر الذي يفرضه حزب العمل الاسرائيلي على « حركة السلام الان » للقاء قادة المنظمة، هذا الحظر قد تحطم الآن »(٤١).

وزعمت الصحيفة الاسرائيلية ان أبو اياد قد ألقى خطاباً في المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر تحدث فيه عن اللقاءات التي تمت بين عرفات والسرطاوي وبين رجالات السلام الاسرائيلي، لكن أبو اياد لم يكن على استعداد لنشر خبر لقاء بودابست، ولكن، نشر أول خبر عن اللقاء في جريدة هآرتس، ثم نشرت صحيفة يديعوت احرونوت تفاصيل أكثر عن اللقاء لأن الصحفي الذي كتب المقال كان مرافقاً للوفد الاسرائيلي، فسارع أبو اياد إلى نفي أخبار اللقاء كعادة أعضاء قيادة عرفات، وبررت الصحيفة الاسرائيلية نفي أبو اياد وقالت ان النفي الذي صدر عن أبو اياد جاء رداً على خرق الاتفاق الذي تم التفاهم عليه بعدم نشر أخبار اللقاء.

وكتبت الصهيونية حنا زيمر، رئيسة تحرير جريدة دافار والتي شاركت في اللقاء مقالاً في دافار، بالرغم من أنها قدمت تقريراً إلى وزارة الخارجية الاسرائيلية عن اللقاء إلا أنها لم تنشر كلمة واحدة عنه، لأنها اتفقت مع أبو اياد على عدم نشر تفاصيل اللقاء، ولكن بعد ان تسربت التفاصيل في الصحافة الاسرائيلية، وجدت حنا زيمر أنه لم يعد هناك أي معنى للصمت. وأكدت أن اللقاء تم تنظيمه عن طريق الجبهة الوطنية في هنغاريا. وأعربت في الكلمة التي ألقتها في اللقاء عن ثقتها بأن السلام سيجيء، وعندما سيجيء يبدو لي أن الفلسطينيين سيعيشون مع اليهود أفضل بكثير مما هو الحال مع العرب، حيث أنه في مصر وفي لبنان سمعت أقوالاً عن الفلسطينيين لا نسمع مثلها في اسرائيل، فعندنا لا يستهترون بهم ولا يكرهونهم والكثير منا يرون فيهم يهوداً « عرب » ولذلك يفهمونهم(٤٢).

وطالبت اليهودية حنا زيمر أبو اياد بالتخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني وعن الكفاح المسلح.

وأثار الوفد الاسرائيلي قضية الأسرى مع أبو اياد فأخبرهم أبو اياد بأنه قد تحدث مع

الأسيرين الاسرائيليين لدى الجبهة الشعبية القيادة العامة دون أن يشكف لهم عن هويته. وأكد أنهم يحظون برعاية خاصة. أما التأخير في عملية تبادل الأسرى فيعزوه أبو اياد إلى ثلاثة أسباب:

١ ــ موقف السوريين الذين لا يميلون للاستجابة للمطالب الاسرائيلية.

٢ ــ الخلافات بين زعماء الفصائل حالت دون تنظيم زيارات للأسرى من قبل عناصر أجنبية وخاصة مع القيادة العامة.

٣ ــ عمليات البحث الاسرائيلية عن خمس جثث غير موجودة لدى منظمة التحرير لأنها كما يزعم أبو اياد موجودة لدى سورية.

وأعلن أبو اياد أمام الوفد الاسرائيلي الاستعداد لتمزيق الميثاق الوطني الفلسطيني ارباً ارباً إذا حصلوا على شيء وقال حرفياً:

« أبلغنا المستشار كرايسكي أننا على استعداد للالتزام خطياً أمامه بالغاء الميثاق الوطني وباستطاعته ان يتسلمه في اللحظة التي يحصل فيها على اعتراف من طرف اسرائيل بنا »(٤٣).

وأخبر أبو اياد الوفد الصهيوني بأن المنظمة اعترفت باسرائيل عندما اعترفت بمشروع بريجنيف الذي ينص في بنده السادس على الاعتراف باسرائيل، وان المنظمة مستعدة لاقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن.

وكان الوفد الاسرائيلي يتكون من حنا زيمر عن حزب العمل الصهيوني، شلومو فرنكيل عن حركة السلام الآن، الرسام شموئيل كاتس، ووليد صادق عضو كنيست سابق عن حركة شيلي، واريه لاهف عن يديعوت احرونوت واريه يلغي عن معاريف. أما وفد قيادة عرفات فكان يتكون من أبو اياد عضو اللجنة المركزية، أمين هندي وعاطف بسيسو وعاطف قاسم وعبد الله حجازي ممثل منظمة التحرير في بودابست.

ان سياسة الاتصالات واللقاءات التي تمارسها لجنة عرفات المركزية مع الصهاينة ومبعوثي الادارة الأمريكية ستقود إلى انتحار منظمة التحرير الفلسطينية، وابتعاد الفصائل الفلسطينية الوطنية وحركات التحرر الوطني عنها وسترتمي قيادة عرفات كلية في أحضان الصهيونية والامبريالية وسيكون الكيان الفلسطيني الناتج عن التفاهم بين لجنة عرفات المركزية والادارة الأميركية والحكومة الاسرائيلية بمثابة جسر للتغلغل اليهودي في الوطن العربي.

لقاء رومانيا

انعقد بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦ ، في رومانيا اللقاء الفلسطيني ــ الاسرائيلي، بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي، وكان الوفد الفلسطيني يضم ١٥ عضواً بالاضافة إلى أعضاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في رومانيا، بينما ضم الوفد الاسرائيلي ٢٨ عضواً، وترأس العميد عبد الرزاق اليحيى عضو

اللجنة التنفيذية الوفد الفلسطيني، وحضره عضوان من أعضاء المجلس الوطني وعضوان من أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح وهشام مصطفى مدير مكتب أبو مازن ونبيل عمرو مدير الاذاعات الفلسطينية وعماد شكور المستشار الخاص لياسر عرفات للشؤون الاسرائيلية، وعبد الله حجازي مدير مكتب بولندا آنذاك.

كان من المفروض أن يحضر أبو مازن (محمود عباس) اللقاء، ولكنه خاف وامتنع عن الحضور لذلك امتنع محمد ملحم عن الحضور أيضاً، لأنه بعد أن وصل إلى بوخارست مع العميد عبد الرزاق اليحيى وعلم أن أبو مازن لن يحضر الاجتماع رفض حضور اللقاء، لأنه أعطى موافقته المشروطة للحضور، أي أنه سيحضر اللقاء في حال اشتراك أبو مازن، فوعده أبو مازن بالحضور والاشتراك ولكنه لم يحضر، فرفض محمد ملحم الاشتراك، لأنه لاحظ بأن قيادة عرفات تريد أن تمسح قذارتها بغيرها وتريد توريط غير أعضائها في اللقاءات مع الاسرائيليين الصهاينة أمثال محمد ملحم وعبد الرزاق اليحيى ولتضفي عليها صفة الرسمية، بصفتهم أعضاء في اللجنة التنفيذية.

ترأس لطيف دوري من حزب المابام الوفد الاسرائيلي، وبدأ الحديث مستنكراً ضرب السفارة الرومانية في بيروت بالصواريخ وقال ان اللقاء سيعمق الحوار من أجل السلام.

وبدأ الكلام من الجانب الفلسطيني عماد شكور المستشار الخاص لياسر عرفات، واستهل العميد عبد الرزاق حديثه بتحية رومانيا التي نظمت اللقاء وقال:

« نحن نريد السلام وأتبعنا كل وسيلة لذلك ولكننا فشلنا بسبب واحد ان الطرف الآخر لا يريد السلام »(٤٤).

لذلك يعتقد المحللون السياسيون وخبراء شؤون الشرق الأوسط ان هدف قيادة عرفات من اللقاء هو التوصل إلى المفاوضات المباشرة مع الكيان الصهيوني.

في بادىء الأمر قالت اسرائيل بأنها لن تسمح بهبوط الطائرة الرومانية التي ستقل الوفد الاسرائيلي، ولكنها سمحت لها بالهبوط. ثم أعلنت بأنها لن تسمح لهم بالخروج، ولكنها سمحت لهم بالخروج وقالت بأنها ستحاكمهم بعد العودة وتعتقلهم ولكنها لم تعتقلهم ولم تحاكمهم، ولكنها صنعت ضجة كبيرة للقاء، وبالتالي خدمت الهدف الأساسي له، لأن اللقاء يخدم استراتيجيتها السياسية.

لقد أكد العديد من أعضاء الوفد الاسرائيلي بأن من أهداف اللقاء هو محاولة الحصول على اعتراف فلسطيني باسرائيل.

بعض ردود الفعل على اللقاء

يقول أبو اياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عن اللقاء بأنه(٤٥) أظهر فارقاً واضحاً بين من يعملون من أجل السلام ومن يرفضونه وأعرب عن أمله أن تتسع وقفة التأييد لمثل هذه الخطوة ليعم السلام في المنطقة، وأشاد بالاسرائيليين الصهاينة لحضورهم للقاء وانتقد مصدر اعلامي مسؤول في منظمة التحرير بتونس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأنها عارضت اللقاء مع الاسرائيليين الصهاينة.

ورحب نظام كامب ديفيد في القاهرة، وقال بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية باعتباره يتماشى مع أهداف دبلوماسيتها الخاصة بالتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية(٤٦).

ورحب رئيس رابطة قوى الخليل المشبوهة في ٨٦/١١/٧ بلقاء بوخارست وقال:

« ان الحوار هو السبيل الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية » وكان اللقاء من وجهة نظر أبو جهاد، خليل الوزير نائب عرفات بأنه قد حقق الأهداف التي انعقد من أجلها. وتشارك الدكتورة رشيدة مهران سكرتيرة عرفات والتي حضرت اللقاء كمندوبة للرأي العام أبو جهاد رأيه وتقول « ان اللقاء كان ايجابياً وناجحاً من كل نواحيه »(٤٧). وقال محمد ملحم في تصريح لمراسل مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ونشرته الدستور الاردنية في ١٩٨٦/١١/١٠ « ان اللقاء حقق هدفه ». وعلق أحد أعضاء الوفد الاسرائيلي على اللقاء قائلاً: « لا بد من قيام تحالف بين المعتدلين ضد المتطرفين وإلا فإننا لن نتوصل إلى السلام »(٤٨). وقال عضو آخر في الوفد الاسرائيلي: « كان هناك عشرات الناس يرغبون في ان يكونوا معنا، ولا شك في أنهم سيحضرون في الاجتماع القادم، ثم يزداد عدد الذين يرغبون في الحوار إلى الآلاف ثم يأتي دور الحكومة في اكمال المفاوضات الرسمية »(٤٩).

لقد استقبلت الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية والعربية اللقاء بسخط وغضب شديدين، فالناطق الرسمي باسم جبهة الانقاذ قال:

« ان اللقاء لا يمثل رغبة شعبنا بل على العكس يخدم أغراض العدو الصهيوني الذي يحاول فرض مخططاته على الأمة العربية من خلال اتفاقات منفصلة وعلاقات متسبوهة »(٥٠).

وأضاف الناطق ان هذه الخطوة الخطيرة تعد ضربة غادرة صوبت إلى نضال الشعب الفلسطيني وتمهد لاجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني من أجل تسوية لقضية فلسطين طبقاً للمخططات الأمريكية. وأصدرت حركة فتح المجلس الثوري بياناً هددت فيه الذين يجرون الاتصالات وأكد البيان « ان الذين اختاروا التهوين من شأن نضال شعبنا سيدفعون الثمن غالياً

وعليهم أن يفكروا طويلاً في العقاب الذي أنزلته ثورتنا بالاستسلاميين »(٥١).

وأصدرت كافة الفصائل الفلسطينية الوطنية بيانات أدانت اللقاء وشجبته وشجبت الاتصالات التي تجريها قيادة عرفات مع الاسرائيليين الصهاينة.

لجنة عرفات المركزية والاتصالات

ان الحوار مع الاسرائيليين الصهاينة سيقود في حال استمراره إلى الدخول بالمفاوضات المباشرة بين قيادة عرفات والحكومة الاسرائيلية.

اننا أمام نهج طالبت فيه الادارة الأمريكية والصهيونية العالمية والكيان الصهيوني، وبالتالي فاننا أمام ظاهرة من أشد الظواهر خطراً على قضية فلسطين وعلى مجمل الصراع العربي الصهيوني، إذ لم تشهد المنطقة لها مثيلاً منذ بدء الصراع، حيث يقوم حفنة من الفلسطينيين الفاشلين واليائسين والانتهازيين والمروضين والمدسوسين تحت يافطة منظمة التحرير بالاجتماع مع اسرائيليين صهاينة، ضاربين بالميثاق الوطني الفلسطيني عرض الحائط.

ان العميل عصام السرطاوي كان أول من قاد الاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة بتكليف من اللجنة المركزية لحركة فتح، وكانت المخابرات المركزية من أوائل الجهات التي أخذت تشجع وتدعم وتنظم الاجتماعات الفلسطينية ـــ اليهودية وخاصة في أعوام ٩٧٨/٩٧٩/٩٨٠ في نيويورك، وواشنطن وتل أبيب وكانت تنسق مع عناصر من منظمة الاشتراكية الدولية والسرطاوي وتقوم بتمويل الاجتماعات وتشجيع العناصر الفلسطينية والعربية واليهودية التي تستجيب لها.

ان اللقاءات والمفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين كانت حلماً من الأحلام التي راودت الزعماء الصهاينة مثل بن غوريون وغولدمان وكرايسكي، لا سيما وان انتصارات العدو الاسرائيلي في حروبه العدوانية لم تجلب له الصلح والاعتراف والتعايش، ولكنهم يعتقدون ان التمسك بالأراضي المحتلة ومثل هذه اللقاءات ستقود إلى المفاوضات المباشرة، وبالتالي تحقق الامبريالية والصهيونية ما لم تستطع تحقيقه بالانتصارات العسكرية.

وتعني اللقاءات للجنة المركزية لحركة فتح ايمانها بأن الصراع مع العدو ليس صراعاً على الوجود وانما على الحدود، وان الصراع ليس صراعاً عسكرياً بل سياسياً، أي اعتمادها للخيار السياسي والمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني.

وتعني أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية التي اغتصبتها لجنة عرفات المركزية واغتصبت أموالها ومؤسساتها ومكاتبها قد انخرطت في التسوية السياسية برعاية الولايات المتحدة، العدو الأساسي للأمة العربية والعدو رقم واحد للقضية الفلسطينية.

وترحب الأوســاط الصهيونية بمثل هذه اللقاءات لانها تزيد من الخلافات الفلسطينية ــ الفلسطينية، والفلسطينية العربية، وتجعل الوحدة الوطنية الفلسطينية من الأمور المستحيلة وتدخل اليأس والقنوط في بعض أوساط الجماهير الفلسطينية والعربية، وتبعث الأمل في نفوس الصهاينة داخل الكيان الصهيوني وخارجه وستزيد من هجرة اليهود لاسرائيل وتقلل من مغادرتهم لها وستساهم في تحقيق المخطط الصهيوني في الوطن العربي.

ويعتقد الصهاينة ان مثل هذه اللقاءات ستفتح الأبواب على مصراعيها للقاءات عربية رجعية ــ اسرائيلية وعلى الأرض العربية مثل لقاء الحسن ــ بيريز على أرض المغرب العربي، وبالتالي ستعود إلى القضاء على المقاطعة العربية لاسرائيل وربما اعتراف بعض الدول العربية بها.

الخلاصة

تظهر اللقاءات الفلسطينية ــ الاسرائيلية رغبة واستعداد لجنة عرفات المركزية التعاون مع العدو الصهيوني واستعداد منظمة التحرير التي اغتصبتها وحرفتها عن خطها المعادي للامبريالية والصهيونية الاعتراف باسرائيل وعقد الصلح معها على غرار نظام السادات في مصر.

ان اللقاءات مع الاسرائيليين الصهاينة المخالفة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وموقف جميع الفصائل الفدائية تخدم بالدرجة الأولى المخططين الامبريالي والصهيوني في المنطقة العربية وتخدم أهداف الصهيونية والامبريالية وبعض النظم العربية الصديقة للولايات المتحدة، وتلحق أفدح الأضرار بالنضال الفلسطيني وقضية فلسطين وتشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي للأمة العربية.

ومن خلال دراسة تاريخ اللقاءات الفلسطينية ــ الاسرائيلية يمكن تثبيت الحقائق التالية :

* اللقاءات مع الاسرائيليين الصهاينة ليست بجديدة وانما بدأت في العديد من العواصم الأوروبية منذ عام ١٩٧٤ م.
* بدأت اللقاءات بتوجيه من محمود عباس (أبو مازن) وياسر عرفات.
* جرت تغطية سعيد حمامي وعصام السرطاوي بقرار من اللجنة المركزية لحركة فتح.
* اللقاءات مع الصهاينة من الممنوعات والمحظورات والمحرمات الفلسطينية والعربية.
* بدأت الاشتراكية الدولية والمخابرات المركزية بتشجيع اللقاءات وخاصة في أعوام ٩٧٧/ ٩٧٨ / ٩٧٩ / ٩٨٠ ، وهي التي خططت لها ودعمتها.
* أشرفت المخابرات المركزية على تنظيم وتمويل العديد من اللقاءات في الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بين فلسطينيين ويهود.
* بدأت اللجنة المركزية لحركة فتح في المشاركة باللقاءات لأن اتجاه ياسر عرفات ساد داخل اللجنة المركزية واتضحت معالم نهجه المنحرف القائم على استخدام الكفاح المسلح كوسيلة من أجل التحريك وليس من أجل التحرير.
* خلال حصار بيروت بدأت اللقاءات تأخذ شكلاً علنياً وعلى أعلى المستويات.
* بعد الخروج من بيروت استغلت قيادة عرفات الهزيمة وحالة اليأس والقنوط وأخذت تجري الاتصالات في بعض العواصم العربية والأوروبية بشكل رسمي وعلني.
* اجتمع عرفات وبعض أعضاء لجنته المركزية علناً بعسكريين اسرائيليين « جنرالات احتياط » وسياسيين وصحفيين ونواب في الكنيست في عواصم أوروبية غربية وشرقية وعواصم عربية كبيروت وتونس والمغرب والقاهرة.

* تبعث اللقاءات التفاؤل والأمل في قلوب حكام اسرائيل بقرب تحقيق الاعتراف بدولتها وقبولها في المنطقة العربية.

* تزيد من الانشقاقات الفلسطينية وتلحق الأضرار بالوحدة الوطنية وتزيد من اليأس والقنوط في نفس الانسان الفلسطيني.

* تغذي المفهوم الاسرائيلي عند بعض الأوساط العربية القائم على ان الصراع العربي ــ الصهيوني لا يمكن حله إلا من خلال المفاوضات المباشرة، من خلال اللقاء والحوار والتفاهم وليس من خلال تصعيد الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

* المطلوب من لقاء رومانيا هو أن يتم وبيس التوصل إلى نتائج، لتسهيل عملية التفاوض بين قيادة عرفات وحكومة اسرائيل ولكسر الحواجز النفسية لدى الطرفين.

* ما دام أعضاء في لجنتي عرفات المركزية والتنفيذية، ما دام قادة فلسطينيون من منظمة التحرير الفلسطينية يلتقون باسرائيليين صهاينة، فما الذي يمنع من استقبال بيرز في المغرب وجونية وبيروت الشرقية.

بدأ عرفات يعلن عن توجهه السياسي لحل قضية فلسطين منذ عام ١٩٦٨ والتي كانت سبباً في تمزيق وحدة الصف الفلسطيني الرافض للتسوية الأميركية وفي غمرة معارك أول حرب تحريرية قام بها منذ بدء الصراع العربي ــ الصهيوني، مما يدل على توجه مريب ومشبوه.

بدأ عرفات يفتش عن قوى اسرائيلية لاجراء الاتصال والحوار معها، كمقدمة ليتوصل إلى الحوار مع الحكومة الاسرائيلية، وبدأت اتصالاته مع القوى الهامشية الصغيرة في اسرائيل وتعارض موقف الحكومة الاسرائيلية في بعض الأمور الاجتماعية والسياسية، كحركة الفهود السود التي تكونت من السفارديم (اليهود الشرقيين) احتجاجاً على الامتيازات التي يتمتع بها الاشكيناز، كاحتجاج عن سياسة التفرقة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين.

وكجماعة ناتوري كارتا (حراس المدينة) وهي حركة دينية محافظة ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل وتنتظر عودة المسيح لاقامة اسرائيل.

وخدمت اتصالات جماعة عرفات مع الفهود السود ومنظمة ماتسبن وناتوري كارتا وحركات يسارية أخرى صغيرة كمقدمة لاتصالاته مع القوى اليسارية في اسرائيل مثل « راكاح ». وأخيراً مع حزب العمل الصهيوني. جرت وتجري الاتصالات مع حزب العمل الاسرائيلي وحركة السلام آلان وبعض أعضاء في الليكود وأدت إلى الجلوس على طاولة المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي في مدريد وواشنطن.

سخّرت قيادة عرفات سعيد حمامي، ممثل المنظمة في لندن للقيام بالاتصالات مع الاسرائيليين والصهاينة، وبعد مقتله كلفت عصام السرطاوي للقيام بالمهمة التي قام بها حمامي.

ونجح عرفات في تطبيع منظمة التحرير وحملها على تبني تلك السياسة الجديدة في المجلس الوطني الذي انعقد عام ١٩٧٤ .

وكان سعيد حمامي من أوائل ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين بدأوا الحوار الفلسطيني ــ الاسرائيلي.

وأخذت العلاقات تتطور بين الاسرائيلي مكسيم غيلان، صاحب مجلة « اسرائيل وفلسطين » وسعيد حمامي وحركة فتح. واقترح غيلان على حمامي ترتيب لقاء له مع أهارون ياريف، وزير الاعلام الاسرائيلي، الذي أبدى استعداده للتفاوض مع الفلسطينيين، ولكنه لم ينجح بذلك، فاقترح غيلان ترتيب لقاء بين عرفات ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي، لبدء الحوار الفلسطيني ــ اليهودي وعلى أعلى المستويات. واشترط غولدمان وقف العمليات الفدائية لمدة ثلاثة أشهر. وبالفعل خفت العمليات، ولكن غولدمان لم يجتمع مع عرفات لان اسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك رفض الفكرة وهدد غولدمان بمهاجمته أمام يهود العالم.

تجددت اللقاءات الفلسطينية ــ الاسرائيلية بعد مرور عشر سنوات على تأسيس حركة فتح، حيث نجح مكسيم غيلان وآخرون تأسيس مجلس السلام في اسرائيل وفلسطين ومجمل القول ان ياسر عرفات كان على أتم الاستعداد لمقابلة زعماء صهاينة واسرائيليين قبل أن يفكّر أنور السادات في القيام برحلته المشؤومة.

لعبت شخصيات عالمية يهودية دوراً في الاتصال والحوار بين جماعة عرفات والاسرائيليين.

وكان من أبرزهم منديس فرانس، رئيس الوزراء الفرنسي ابان حرب السويس العدوانية عام ١٩٥٦ ، وناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وبرونو كرايسكي، الذي قدّم خدمات هائلة في هذا المجال. وكافأه العرب بزيادة وارداتهم من النمسا، رغم ارتفاع أسعار المنتجات النمساوية.

ونجحوا بتنظيم لقاء صهيوني ــ فلسطيني في باريس حضره عن الجانب الاسرائيلي الجنرال ميتاتي بيليدا واريه الياف ويعقوب اهارون وفان امرونجن، وعن الجانب الفلسطيني عصام السرطاوي وصبري جريس.

وساهمت الشخصيات اليهودية العالمية المذكورة في التقريب من وجهات نظر الطرفين إلى أن توصلوا إلى اتفاق وأصدروا بياناً مشتركاً في ١١ أيلول ١٩٧٦ يتضمن الموافقة على المفاوضات في مؤتمر جنيف..

وقدم الوفد الاسرائيلي الذي اجتمع مع جماعة عرفات تقريراً إلى اسحق رابين رئيس الوزرا مما يدل على موافقته ومباركته للاتصالات، بالرغم من المواقف العلنية التي كان يتشدق بها.

وأخذت جهات أميركية أمنية تدعم وتنظم الاتصال والحوار العرفاتي الاسرائيلي وتعقد

المؤامرات العربية ــ اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة وتمولها، وأحياناً أخرى، كان السرطاوي يقوم بتمويلها بأموال يتلقاها من عرفات.

توجه السرطاوي وصبري جريس في تشرين أول ١٩٧٦ إلى الولايات المتحدة لكسب دعم يهود أميركا لفكرة الاتصال والحوار والمفاوضات بين فتح ومنظمة التحرير فيما بعد من جهة وبين الاسرائيليين واسرائيل من جهة أخرى.

وزعم السرطاوي وجريس ان الهدف من التوجه إلى واشنطن هو فتح مكتب للاعلام الفلسطيني في قلب العاصمة الأميركية، ولكن الهدف لجماعة عرفات كان هو متابعة المهمة التي تقوم بها المخابرات المركزية وهي دفع الاتصالات الفلسطينية ــ الاسرائيلية إلى الأمام، ونيل مباركة وتأييد ودعم يهود الولايات المتحدة لها، لتطبيع الرأي العام الاسرائيلي والعربي.

أثارت الحكومة والصحف الاسرائيلية ضجة كبيرة حول مهمة السرطاوي المعلنة وهي فتح مكتب اعلام للمنظمة بواشنطن، مما أثر على موقف المنظمات اليهودية الأميركية ويهود الولايات المتحدة وعقّد مهمة السرطاوي وصبري جريس، ورفضوا الاجتماع معهما باستثناء جماعة ناتوري كارتا (المتدينة) والتي تقدمت ببعض المطالب. ولبى لهم السرطاوي بعضها ووعد بتلبية بعضها الآخر.

واجتمع وفد عرفات مع الفرد اثرتون، نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بحضور بعض زعماء منظمة ناتوري كارتا حيث قال له أحد الحاخامات:

« اننا جئنا نطلب منكم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ». لقد صعق المسؤول الأميركي من هذه المفاجأة(٥٢).

اضطرت الحكومة الأميركية إزاء الحملة العنيفة التي شنتها اسرائيل والمنظمات الصهيونية العالمية إلى اصدار قرار يعتبر عصام السرطاوي وصبري جريس شخصين غير مرغوب فيهما لمخالفتهما قوانين الهجرة.

يقول بعض المحللين السياسيين العرب ان نشاط جماعة عرفات للاتصال مع الصهاينة والمسؤولين الاسرائيليين بأي ثمن ساعد السادات على اتخاذ قراره الأخير بزيارة القدس المحتلة عام ١٩٧٧ .

وقفت جهات أميركية وأوروبية واسرائيلية وراء الاتصال والحوار والتفاوض بين العرب والاسرائيليين.

وكانت جماعة عرفات من أوائل العرب الذين لبوا الطلب الصهيوني والأميركي واستجابوا لكرايسكي وغيره، وذلك لتطبيع الرأي العام في اسرائيل والبلدان العربية كمقدمة للدخول بالمفاوضات المباشرة.

ونجح الصهاينة والأميركان في عملية غسيل الدماغ التي قاموا بها للسرطاوي وغيره، حتى ان ياسر عرفات كرر القول أكثر من مرة أمام قيادات فلسطينية ان الموساد نجح في غسل دماغ

السرطاوي، لدرجة أنه لا يسمع منه وذلك قبل اغتياله بأسابيع قليلة.

تأثر الرئيس السنغالي سنغور، وزعيم الاشتراكية الدولية في افريقيا بالمساعي التي يقوم بها صديقه برونو كرايسكي لحمل الفلسطينيين على المفاوضات مع اسرائيل.

ونجحت المساعي بترتيب لقاء بين اريه الياف من المجلس الاسرائيلي للسلام، وسنغور رئيس السنغال وفيلكس بواتيه رئيس ساحل العاج بتشجيع من اسحق رابين، أملاً في فتح ثغرة في المقاطعة الافريقيـة لاسرائيل. واطلع اريه الياف رابين عما جرى في الاجتماع، والذي طلب منه أن ينظِّم اجتماعاً لرابين معهما.

وبالفعل تم في ١٩٧٧/٢/٤ ترتيب اجتماع في جنيف بين رابين وبين فيلكس بواتيه، رئيس ساحل العاج، بينما اجتمع عرفات مع سنغور في داكار وأشاد بجهود السنغال لاحلال السلام في الشرق الأوسط.

نظم جماعة عرفات في لندن بتاريخ ١٩٧٧/٩/٣٠ ندوة تحت عنوان « ندوة حول السلام والفلسطينيين ». شارك فيها السرطاوي وسعيد حمامي وكريم خلف عن الجانب الفلسطيني، بينما شـارك فيهـا عن الجانب الاسـرائيلي الجنرال بيـليد، ويوري افنيري وامنون كابليوك ومجموعة من الأوربيـين. ودار النقـاش حول أهميـة الاعتراف المتبـادل بين المنظمـة واسـرائيل والجهة التي تبدأ الاعتراف.

جـاءت زيـارة الســـادات للقـدس المحتــلة، ووقع اغتيـال سعيد حمامي في لندن بتـاريخ ١٩٧٨/١/٤ حيث انتشرت عدة تكهنات حول الجهة التي نفذت عملية الاغتيال، فالبعض قال جماعة أبو نضـال والبعض الآخر اتهم أحد القادة الفلسطينيين بحجة دفن المعلومات التي يعرفها حمامي معه، وذلك بعد الضجة الكبيرة والسخط والغضب والاستنكار الشديد العربي والاسلامي الذي تمخض عن زيارة الســادات للكيان الصهيوني. تحركت عناصر عرفات في اتصـالاتهم مع الاسرائيليين بقرار من اللجنة المركزية لحركة فتح. ولكن سرعان ما نجح عرفات بحمل المجلس الوطني الفلسطيني باتخاذ قرار يبارك الاتصالات، لكي يتسلحوا به أمام معارضيهم من فلسطينيين وعرب.

في بادىء الأمر أقرت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني بانتهاج أسلوب النضال السياسي إلى جانب الكفاح المسلح. وجاءت الدورة الثالثة عشرة التي انعقدت في القاهرة (آذار ١٩٧٧) لتتبنى فكرة محمود عبـاس (أبو مازن) بضرورة فتح الحوار مع القوى الديمقراطيـة اليهودية داخل اسرائيل وخارجها الذين يعارضون الصهيونية فكراً وممارسة.

والتقى عرفات علناً ولأول مرة بالوفد الاسرائيلي في مؤتمر مجلس السلم العالمي الذي انعقد في صوفيا. وكان الوفد الاسرائيلي يتكون من ممثلين عن حزب راكاح وعن الجبهة الديمقراطية من أجل السلام والمساواة في اسرائيل.

وارتفع عدد الندوات الفلسطينية ـــ الاسرائيلية في المدن الأوروبية بدعم وتأييد كاملين من

أحزاب ودول مجموعة الاشتراكية الدولية وخاصة في فرنسا والنمسا وايطاليا.

حاولت قيادة عرفات تسمية اسرائيليين كأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني من حصة فتح إلاّ ان اقتراحاتها فشلت، كما حاولت دعوة أعضاء من قوى السلام الاسرائيلية حضور دورة المجلس الوطني في دمشق، إلاّ ان محاولتها فشلت لأسباب عربية وفلسطينية، وحيث حصر المجلس الوطني الاتصال مع اليهود التقدميين.

وبالرغم من ذلك تابعت جماعة عرفات اتصالاتها مع الاسرائيليين الصهاينة، والتقى عرفات خلال حصار بيروت مع وفد اسرائيلي جاء من تل أبيب لمقابلته.

ونجح عرفات في دورة الجزائر، الدورة السابعة عشرة في عام ١٩٨٤ من توسيع اتصالاته العلنية مع الاسرائيليين الصهاينة وبشكل رسمي فأسقط من قرارات المجلس كلمة « الديمقراطية » واستبدلها بعبارة اقترحها الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني وتنص على فتح الحوار مع القوى اليهودية التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

كشف عبد الوهاب دراوشة عضو الكنيست انه نقل في عام ١٩٨٧ رسالة من عرفات إلى شمعون بيرس تتضمن استعداد المنظمة للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، إلاّ أن بيرس أجاب على ضرورة وقف القتال ضد اسرائيل قبل أن يفكر بيرس بالاجتماع معه.

وأعلن بيرس آنذاك رفضه التفاوض مع المنظمة باعتبارها ارهابية عليها ان توقفَ الكفاح المسلح أولاً ثم تعترف بوجود اسرائيل ثانياً.

واستجاب عرفات إلى الشرطين المذكورين.

ومزق عرفات الوحدة الوطنية، وقرارات الفصائل الفدائية والقوات الفلسطينية والميثاق الوطني الفلسطيني من أجل أن تعترف به اسرائيل ويصبح الرئيس الفلسطيني في حياته.

ففي عام ١٩٨٨ وأمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ هنأ عرفات يهود العالم بالعام العبري الجديد مخاطباً اياهم بالعبرية « شاناتوف »، وكرر مناداته بالسلام والعدالة للجميع.

لعب عرفات الدور الأساسي في تحطيم الحواجز النفسية بين العرب واليهود لتطبيع الرأي العام العربي ولجعل الاتفاقات والمعاهدات التي تتمخض عنها المفاوضات خالدة ودائمة، بدعم وتأييد من أوسع فئات المواطنين الفلسطينيين والعرب لكي لا يكون مصيرها كمصير اتفاق الاذعان في ١٧ ايار بين اسرائيل ولبنان.

المصـــادر

١) مجلة إلى الأمام العدد ٨٢٩ تاريخ الأول من تموز السنة الثانية عشر ص ٣١ .
٢) أدان الكونغرس الأميركي ومجلس الشيوخ القرار بالاجماع ووصفته الحكومة الاسرائيلية بأنه معادٍ للسامية وموجه ضد الشعب اليهودي بأسره.
٣) مجلة اسرائيل وفلسطين (بالأنكليزية) الصادرة في باريس العدد ٦٥ كانون ثاني ١٩٧٨ .
٤) المصدر السابق.
٥) هآرتس في ١٩٧٥/٦/١١ .
٦) جون افريك في ١٩٧٧/١/٢١ .
٧) يديعوت احرونوت في ١٩٨٠/١٠/٣ .
٨) المصدر السابق نفسه.
٩) يديعوت احرونوت في ١٩٨٠/١٠/٣ .
١٠) المصد السابق نفسه.
١١) همشمار في ١٩٨٠/١١/٢١ .
١٢) هآرتس في ١٩٧٦/١١/٢٣ .
١٣) وكالة الأنباء الفرنسية في ١٩٧٦/١١/٢٨ .
١٤) صحيفة هآرتس في ٧٦/١٢/٢ .
١٥) هآرتس في ١٩٧٧/١/٣ .
١٦) معاريف في ١٩٧٧/١٠/٥ .
١٧) دافار في ١٩٧٧/١/١٩ .
١٨) معاريف في ١٩٧٧/٢/٨ .
١٩) معاريف في ١٩٧٧/٢/١٥ .
٢٠) القبس الكويتية في ١٧ و ١٩٧٧/٨/١٨ .
٢١) المصدر السابق نفسه.
٢٢) جريدة الثورة العدد ٦٨٠١ دمشق في ١٩٨٥/٥/١٢ .
٢٣) حسن علام، حوار مع أبو الزعيم، تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال ص ١٣٢ .
٢٤) يديعوت احرونوت في ١٩٨٠/١٠/٣ .

٢٥) ارباتير كساتيونغ الصادرة في فيينا بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ .
٢٦) صحيفة الكورير وصحيفة فولكس شتبي ـــ فيينا في ٨٢/١٢/٢٩ .
٢٧) البعث في ١٩٨٢/١٢/٢٩ .
٢٨) الدستور الاردنية في ١٩٨٣/٣/٢٥ .
٢٩) القبس في ١٩٨٣/١/٢٨ .
٣٠) القبس في ١٩٨٣/١/٣٠ .
٣١) المصدر السابق.
٣٢) القبس الكويتية في ٨٣/١/٢٩ .
٣٣) المصدر السابق.
٣٤) القبس في ٨٣/١/٢٨ .
٣٥) المصدر السابق نفسه.
٣٦) الدستور الاردنية في ٨٣/٣/٢٩ .
٣٧) المصدر السابق.
٣٨) القبس في ٨٣/١/٣٠ .
٣٩) السفير في ١٩٨٣/٣/١٢ .
٤٠) هاعولام هازيه نقلاً عن الدستور الاردنية في ٨٣/٣/٢٥ .
٤١) المصدر السابق.
٤٢) دافار نقلاً عن الدستور الاردنية في ٨٣/٣/٢٥ .
٤٣) الدستور الاردنية في ١٩٨٣/٣/٢٥ نقلاً عن دافار.
٤٤) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٦/١١/١٣ .
٤٥) القبس في ١٩٨٦/١١/١٢ .
٤٦) تشرين في ١٩٨٦/١١/١١ .
٤٧) الرأي العام الكويتية في ٨٦/١١/١٣ .
٤٨) الدستور الاردنية في ٨٦/١١/١٠ .
٤٩) المصدر السابق نفسه.
٥٠) السفير في ٨٦/١١/٧ .
٥١) المصدر السابق.
٥٢) حسن علام، حوار مع أبو الزعيم، ياسر عرفات، تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال ص ١٩٦ .

الباب السادس

الفصل السابع

الدور الأميركي في الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢

قام العدو الاسرائيلي بارتكاب حرب لبنان العدوانية عام ١٩٨٢ انطلاقاً من مخططه والمخطط الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية لاضعاف المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقطر العربي السوري وضرب حركة التحرر الوطني العربية والانقضاض على كل من هو وطني في بقية الأقطار العربية .

واتفقت الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي على التخطيط والتوقيت للحرب العدوانية وأهدافها وعلى دور المبعوث الأميركي واسرائيل كأداة عسكرية لتحقيق مهمته السياسية .

وتشير جميع الدلائل إلى أن حرب اسرائيل العدوانية في لبنان هي جزء من الخطتين الأميركية والاسرائيلية بهدف القضاء على الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية وترويض قيادتها وفرض حل أميركي على المنطقة يحقق الشروط والأهداف الاسرائيلية وبرعاية الولايات المتحدة الأميركية .

أعلن الرئيس الأميركي في لقاء مع الصحفيين الأميركيين في ٣ شباط ١٩٨١ أن « على أميركا أن تنشىء وجوداً استراتيجياً أمنياً في المنطقة (الشرق الأوسط) لكي يعلم السوفييت أن أميركا مستعدة للمواجهة ، وأن اسرائيل ، التي تشاركنا في المبادىء بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال ، هي قوة مفيدة لنا »(١) .

واعتبر ريغان المنظمة ارهابية وتمارس الارهاب ، بينما أكد في الفترة نفسها المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية وليام دايس أن الحكومة الأميركية تعطي الأولوية في السياسة الخارجية للارهاب العالمي وخاصة الدعم السوفييتي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وأعلن وزير الخارجية الأميركي الكسندر هيج أن الاتجاه الجديد في السياسة الأميركية يعتمد على مواجهة السوفييت وأدواتهم وخاصة الارهاب ، وأن هناك استراتيجية أميركية جديدة تعتمد على دعم حلفاء أميركا واتخاذ خطوات مشتركة معهم للحد من العدوان السوفييتي ،

وبالتحديد في منطقـة الشرق الأوسط وقال: « في المناطق الخطيرة كالشرق الأوسط بدأنا جهداً جديداً قوياً يهدف إلى ايجاد وسائل مشتركة لحماية مصالحنا الحيوية ، ويعتمد على احياء تحالفاتنا وتقوية أصدقائنا .(٢) » .

وأكد الجنرال هيج خلال زيارته لاسـرائيـل في أوائل نيسـان ١٩٨١ أن أميركا واسرائيل ستعمـلان معاً لمواجهة الأخطار المشـتركة بما فيها الخطر العسكري والارهاب العالمي وقال بعد اجتماعاته مع شامير وزير الخارجية وبيغن رئيس الوزراء « بحثنا مع أصدقائنا وسائل مواجهة خطر السوفييت وعملائهم في المنطقة ، وأن التزامنا بأمن اسرائيل هو أساس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وأن الرئيس ريغان وأنا نؤمن بأن لاسرائيل دوراً هاماً في حماية مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة » .(٣)

بعد أن بلور هيج وشامير وبيغن وشارون مخطط الاجتياح الاسرائيلي للبنان حصل هيج على دعم الدول الأوروبيـة للخطـة تحت غطاء « مواجهة الارهاب العالمي » ، وذلك في مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الصناعية في كندا الذي عبر في بيانه الختامي عن القلق البالغ للارهاب الدولي وتقديم المـال والسـلاح والحماية والقواعد لاستمرار عمليات العنف وخطف الطائرات والرهائن والهجوم على الهيئات الدبلوماسية .

اتبعت اسرائيل أبشع الأسـاليب الارهابية والوحشية في التاريخ البشري للقضاء على البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فأخذت ترتكب العمليات الانتقامية والعمليات « الوقائية » أي توجيـه الضربات القاسية المستمرة ، لوضع القوات الفدائية في موضع الدفاع عن وجودها . واتبعت ذلك بعمليات المطاردة داخل الأراضي اللبنانية حيث أعلن الارهابي بيغن في اذاعة اسرائيل بالعبرية في ١٦ / ٤ / ١٩٨١ « **ان الفدائيين تلقوا هذه السنة من الضربات ما لم يشهدوه ، في تاريخهم ، وقد تعددت مرحلة شن الغارات ضدهم ، فاسرائيل تطاردهم في قواعدهم وتضربهم من البر والبحر والجو** »(٤)

وظهرت وحشية اسرائيل في التصريح الذي أدلى به رفائيل ايتان ، رئيس الأركان الاسرائيلي وقال فيـه « إن استمرار عمـلياتنا ضد قواعد الفدائيين هو لاكسـاب الضباط والجنود المزيد من الخبرات ، حتى تكون مفيدة للعمليات القادمة».

وقال الارهابي مناحيم بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل في ١٢ / ٤ / ١٩٨١ ما يلي:

«اننا ننتهج أسلوباً آخر ضد الفدائيين إذ نتوجه إلى قواعدهم ونضربهم هناك لنلقي الرعب في قلوبهم ونجبرهم بذلك على التشرذم واللجوء إلى الدفاع عن أنفسهم ، وحصر اهتمامهم على ذلك ، وبهذه الوسيلة نوفر على أنفسنا الكثير من الضحايا».(٥)

حـاولت ادارة الرئيس ريغـان في بداية عهدها اقامة وجود عسكري أميركي في المنطقـة بمشاركة اسرائيل وبعض الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة بحجة التصدي لمحاولات الاتحاد

السوفييتي الاقتراب من حقول النفط في الخليج لغزوها والسيطرة عليها . وحددت ادارته أن الأخطار التي تهدد أمن الشرق الأوسط هي محاولات الاتحاد السوفييتي للتوسع في المنطقة، والدول العربية المتطرفة التي ترفض سياسة كمب ديفيد وعدم التوصل إلى حل للصراع العربي الاسرائيلي .

وأرسل ريغان وزير خارجيته الجنزال هيج في مهمة إلى تسعة أقطار شرق أوسطية وحاول الجنرال هيج اقناع السعودية أن تهديد أمن المنطقة لا يكمن في السياسات الاسرائيلية ازاءها وإنما يكمن بشكل أساسي في التهديد السوفييتي لها .

تأكدت اسرائيل أنه من المستحيل عليها جر لبنان إلى اتفاقية كمب ديفيد ، ما دامت القوات السورية متواجدة فيه. ورأت وجوب اخراجها من لبنان لكي تهيمن عليه، ففجرت الأوضاع في زحلة عن طريق عملائها من الانعزاليين ، مما دفع بسورية أن ترد بعنف على الفتن الداخلية التي تشعلها اسرائيل في لبنان ، وتدخلت في حسم الاشتباكات ، وأدخلت بطاريات صواريخ مضادة للطائرات إلى البقاع .

زعمت اسرائيل أن بطاريات الصواريخ السورية في البقاع لحماية القوات السورية والمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين من الطائرات الاسرائيلية تهدد أمنها، ولن تسكت طويلاً على وجودها.

استغلت اسرائيل نجاح الولايات المتحدة بتحييد مصر والرغبة الأميركية في اقامة تحالف عسكري موجه ضد الاتحاد السوفييتي ، لتثبت للولايات المتحدة قوتها الاقليمية كأداة عسكرية لترويض العرب واذلالهم واخضاعهم وتحقيق أطماعها التوسعية .

وأشعلت من ١٠ / ٧ / ١٩٨١ وحتى ٢٤ / ٧ / ١٩٨١ حرباً شعواء على جنوب لبنان استخدمت فيها سلاح الطيران بشكل وحشي فدمرت الجسور والممرات التي تربط مدن وقرى الجنوب والبقاع ، وعزل الجنوب عن الشمال ، وعزل الحاصباني عن البقاع ، وضرب المقرات الفلسطينية في الفاكهاني وصبرا وشاتيلا وصيدا وصور والنبطية . وكانت الغارات الجوية والبرية والبحرية الاسرائيلية في منتهى الوحشية لدرجة أن مبعوث الرئيس الأميركي ريغان، فيليب حبيب قد طلب من الارهابي مناحيم بيغن في ١٩ / ٧ / ١٩٨١ تقليص استخدام الطائرات والامتناع عن مهاجمة الأهداف الموجودة في الأحياء السكنية . ورفض بيغن الاستجابة للطلب الأميركي بحجة أنه غير مخول باتخاذ قرار مستقل يتعلق بالسياسة التي قررتها الحكومة، ولكن الحكومة الاسرائيلية استجابت فيما بعد للطلب الأميركي بعد أن ألحقت هذه الحرب العدوانية خسائر بشرية ومادية فادحة باللبنانيين والفلسطينيين في لبنان وفشلت اسرائيل في تلك الفترة بتحطيم البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية واضعاف الدور السياسي للمنظمة .

وأخذت اسرائيل تمهد لحرب جديدة ضد الوجود العسكري السوري وضد المنظمة في لبنان وتعالت تصريحات المسؤولين في اسرائيل من سياسيين وعسكريين حول أهداف الحرب القادمة ضد لبنان كإخراج الجيش السوري من لبنان والزحف حتى بيروت واحتلالها واخراج المنظمة منها ومن

لبنان وأخذت تطرح أسماء أعضاء مجلس النواب اللبناني القادم ، حتى أن الارهابي بيغن قرر أن يأتي بشير الجميل كرئيس للبنان .

وقال هيج أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي في ١٧ أيلول ١٩٨١ عن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ومواجهة التهديدات السوفيتية فيها: «فإننا بحاجة إلى مساعدة أصدقائنا ، ولهذا نتابع تعاوناً استراتيجياً مكثفاً مع اسرائيل ومصر والسعودية وغيرها» . ووقع هيج مع وزير الحرب الاسرائيلي شارون في ٣٠ تشرين الثاني اتفاقية التعاون الاستراتيجي وأعلنت الحكومة الأميركية بعد الاجتماعات التي تمت بين وزير الدفاع الأميركي واينبرغر ووزير الحرب شارون في أوائل كانون الأول البدء في تنفيذ الاتفاقية .

وبدأت الحكومة الاميركية بامداد اسرائيل بالأسلحة والمعدات الأميركية تمهيداً لغزو لبنان . وعرض وزير الحرب الاسرائيلي شارون التصور الاسرائيلي للوضع في المنطقة بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٨١ في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب وقال:

«منظمة التحرير تكون خطراً سياسياً لاساس أمن اسرائيل، وهي احدى العوائق الأساسية التي تواجه حل المشكلة الفلسطينية على أساس اتفاقيات كمب ديفيد »[٦]

وكرر شارون أن الاستراتيجية السوفييتية تعتمد في الشرق الأوسط على العناصر الرديكالية والمنظمات الارهابية بهدف السيطرة السوفيتية على المنطقة . وأكد أن التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل يمكن اسرائيل من تحقيق أهدافها الاستراتيجية .

أخذت الولايات المتحدة مع بدء عام ١٩٨٢ بارسال المزيد من الأسلحة الأميركية لاسرائيل ، والتي ثبت أنها استخدمت فيما بعد في حرب اسرائيل العدوانية في لبنان . ووضع شارون اللمسات الأخيرة للبدء في الحرب بزيارته التي قام بها إلى واشنطن في منتصف أيار ١٩٨٢ .

ونشرت جريدة نيويورك تايمز خبراً من اسرائيل يتضمن اعداد خطة للهجوم الواسع على لبنان وصرح سفير اسرائيل في واشنطن موشي أرينز في ٢٥ شباط أن احتمال قيام اسرائيل بالهجوم على لبنان أصبح وارداً والمسألة مسألة وقت فقط . .

وأبلغ شارون رؤساء المستعمرات الشمالية في ١١ أيار ١٩٨٢ عن احتمال قيام عملية عسكرية واسعة في لبنان .

وأكد شارون اطلاع الحكومة الأميركية بخطط اسرائيل لغزو لبنان في حديث أجرته معه جريدة واشنطن بوست وقال: « منذ أيلول ١٩٨١ بحثت (مع المسؤولين الأميركيين) امكانية القيام بالعملية ، وبحثتها مرات مع الكسندر هيج عندما حضر إلى الشرق الأوسط ، وبحثتها مراراً مع السيد فيليب حبيب ولم أخبيء أسراراً عنهم »[٧]

وأعلن هيج صراحة عن قيام اسرائيل في حرب لبنان في خطاب القاه بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٨٢ جاء فيه: « لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم استقلال لبنان ضمن حدوده الدولية ودعم

حكومة مركزية قوية تستطيع اقامة مجتمع حر ، مفتوح ، ديمقراطي »[٨]

واعترف وزير الدفاع الاسرائيلي أرئيل شارون أمام الكنيست أنه خلال زيارته للولايات المتحدة قبل نشوب الحرب بعشرة ايام في ٢٢ / ٥ / ١٩٨٢ أخبر وزيري الدفاع والخارجية الأميركيين هيج وقد اعلن وينبيرغر ان اسرائيل ستهاجم قواعد م .ت .ف . في لبنان ، وأن عليهم ألاّ يفاجئوا من ذلك » .

وأبلغت اسرائيل قرار حرب حريران العدوانية في ٦ / ٦ / ١٩٨٢ على لبنان إلى الحكومة الأميركية .

وصرح شارون إلى صحيفة وول ستريت في ٢٧ / ٥ / ١٩٨٢ خلال زيارته للولايات المتحدة « أنه إذا وقع هجوم اسرائيلي ، فإن هدفه سيكون تدمير (منظمة التحرير) وتدمير بنيتها التحتية في جنوب لبنان » .

أخذت الحكومة الاسرائيلية تتصيد فرصة ملائمة للبدء في الحرب العدوانية على لبنان لتضليل الرأي العام العالمي وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية .

واستغلت محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٨٢ التي ارتكبتها مجموعة أبو نضال (فتح ـــ المجلس الثوري) للبدء في الحرب العدوانية، وكانت الشرطة البريطانية قد اعلنت أ، محاولة الاغتيال تلك قامت بها جماعة منشقة عن المظمة، وأن ممثل المنظمة في لندن كان على اللائحة التي ستتعرض للاغتيال.

قام الطيران الاسرائيلي في ٤ / ٦ / ٩٨٢ بغارات جويه مركزة على مساحة أربعة كليومترات في العاصمة اللبنانية في مناطق الجامعة العربية والفاكهاني في بيروت الغربية فنتجت عنها مجزرة بشرية وحشية ذهب فيها مئات الابرياء مں المدنيين . واجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي في صباح ٦ / ٦ / ١٩٨٢ أدلى على أثرها سكرتير الحكومة دان ميريدور بما يلي:

« قررت حكومة اسرائيل تكليف الجيش الاسرائيلي بمهمة اخراج جميع المستوطنات في الجليل من نيران (الفدائيين) المتمركزين هم وقياداتهم وقواعدهم في لبنان واسم العملية سلامة الجليل »[٩]

قامت اسرائيل في حربها العدوانية لتدمير البنية السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تحت ستار « سلامة الجليل » امعاناً منها في التضليل والكذب لتحقيق أهدافها الوحشية في المنطقة العربية لاضعاف مٌنظمة التحرير وسورية ولبنان وارغام العرب على قبول تسوية للصراع وفق ما ورد في كمب ديفيد أي الحكم الذاتي الفلسطيني ومن خلال الوسيط الأميركي المنحاز لاسرائيل والاستمرار في احتلال الأراضي العربية كورقة مساومة ضاغطة لفرض أكثر ما يمكن من الشروط الاسرائيلية وتعزيز الاستيطان ، وخلق مشاكل جديدة للعرب تضطرهم ينسون المشاكل القديمة ويطالبون بحل المشكلة الجديدة وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل خلق

المشكلة الجديدة تماماً كمشكلة المبعدين الـ ٤١٥ التي خلقتها اسرائيل .

توقفت حرب اسرائيل العدوانية في ١٣ / ٨ / ٩٨٢ وبدأت القوات الفلسطينية بمغادرة بيروت في ٢١ / ٨ وانتهى انسحابها في ٣١ / ٨ / ٩٨٢ . وبلغ عددهم مع عائلاتهم ١٢ ألفاً .

وأدت الحرب ونتائجها إلى زيادة تأييد الولايات المتحدة الأميركية لاسرائيل ، بدلاً من معاقبتها على الجرائم والخسائر البشرية والمادية الهائلة التي انزلتها بالشعب الفلسطيني واللبناني وأطلقت الولايات المتحدة لاسرائيل العنان في المنطقة ومنحتها تأييدها المطلق ، لدرجة أنها عقدت اتفاقية أخرى للتعاون الاستراتيجي معها .

وأدت الحرب إلى رضوخ عرفات أكثر من أية فترة للشروط الأميركية والاسرائيلية ، فوافق على الفور على مشروع الأمير فهد ، وبدأ يتجه بشكل سريع نحو الولايات المتحدة ، مما أدى إلى برود علاقاته مع الاتحاد السوفييتي والذي رفض توجيه دعوة لياسر عرفات لزيارته، وذلك لأن القيادة السوفيتية كانت متأكدة من أن عرفات نقل موقعه من جبهة الصمود والتصدي العربية إلى جبهة كمب ديفيد ، ومن الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة الأميركية ، وبذلك تكون اسرائيل قد حققت أهم أهدافها من الحرب العدوانية .

وبذلت سورية جهوداً كبيرة للتعويض عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحرب العدوانية ومن تواجد القوات الأطلسية في لبنان وتصديها لها وللانعزاليين وعلاقاتهم القوية مع اسرائيل . ونجحت في التصدي للقوات الأطلسية وبناء جيشها .

ودعمت القوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية ونجحت في اسقاط اتفاقية الاذعان التي وقعتها اسرائيل مع السلطات اللبنانية ابان حكم أمين الجميل ، مما قوى من مكانة سورية ودورها ليس في لبنان فحسب بل في كامل المنطقة العربية .

وأكد مسؤولون أميركيون في وزارة الخارجية أن هيج عرف تفاصيل الخطة العسكرية خلال اجتماعاته المتكررة مع شارون في أواخر أيار ١٩٨٢ ، وأنه أعطى الضوء الأخضر لقيام اسرائيل بالعملية العسكرية ، وأكد هؤلاء المسؤولون أن هيج كان يؤيد اسرائيل تأييداً قوياً حتى بعد قيام اسرائيل بالهجوم . وأشارت التقارير إلى أن الادارة الأميركية كانت على علم بأهداف اسرائيل البعيدة المدى ، وأنها دعمت وأيدت الهجوم الاسرائيلي على لبنان للقضاء على البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

استقال هيج لخلاف وقع بينه وبين الرئيس ريغان وخلفه جورج شولتس والذي وافق على هدف اسرائيل باخراج منظمة التحرير من بيروت . وأكد أرنز سفير اسرائيل في واشنطن أن الحكومة الأميركية أصبحت تقدر بعد الحرب أهمية اسرائيل الاستراتيجية كشريك لأميركا ، وما قدمته من خدمات من أجل حماية مصالح أميركا في المنطقة.

أكد وزير الخارجية الأميركي الجديد جورج شولتس أن حرب اسرائيل في لبنان قد خدمت

المصالح الأميركية وفتحت المجال لحل سياسي على أساس اتفاقيات كمب ديفيد . وجاء في خطاب ألقاه أمام منظمة النداء اليهودي الموحد في ١٢ أيلول ١٩٨٢ ما يلي:

« لقد أظهرت اسرائيل ، مرة أخرى ، قوتها وشجاعتها العسكرية ، إن انسحاب منظمة التحرير من بيروت وقوة الامكانيات الاسرائيلية خلقت فرصة مناسبة وفريدة »(١٠)

وعبر رئيس هيئة أركان القوات البحرية الأميركية السابق الموزيموكت عن الموقف الأميركي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان وقال أن الحكومة الأميركية تؤمن بأن أهداف اسرائيل في هذه الحرب موازية تماماً لمصالح أميركا ، وذلك من حيث ضرب مصالح السوفييت وحلفائهم المتطرفين في المنطقة وتحقيق مكاسب للمعسكر الغربي والقضاء على القاعدة الارهابية في لبنان والتي كانت كوبا الشرق الأوسط.

وكتب رئيس الجمعيات اليهودية الأميركية الكسندر شندلر في نيويورك تايمز يقول: « إن انتصار اسرائيل في لبنان ساهم في رفع نفوذ أميركا في المنطقة واضعاف النفوذ السوفييتي ، بالاضافة إلى توجيه ضربة حتمية لمنظمة التحرير والارهاب العالمي . لا يمكن لأميركا أبداً أن تتمكن من مكافأة اسرائيل على ما كسبته أميركا من خلال حرب لبنان ، ولكن باستطاعتنا مساعدة اسرائيل من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، وهذا جزء من سياسة مصلحتنا ومكاسبنا الأميركية »(١١)

وعبر اليهوديان هري كيسجر ووانبيرعر عن الهدف السياسي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، حيث قال كيسنجر: إن حرب لبنان فتحت مجالاً جديداً للتقدم باتجاه الحل السلمي في المنطقة .

وأعلن واينبيرغر وزير الدفاع الاميركي خلال زيارته لاسرائيل في أول أيلول ١٩٨٢ أن « القوة العظيمة للجيش الاسرائيلي ، هي احدى الوسائل لتحقيق السلام في المنطقة » .

وكشف راديو اسرائيل الهدف الرئيس للعدو الاسرائيلي من غزو لبنان في مقابلة أجراها مع يعقوب حزان أحد مؤسسي الكيان الصهيوني عندما قال:

« لقد كانت خطة شاملة تهدف إلى تحقيق تغيير جوهري في الخريطة السياسية حولنا ، تغييراً في وضع لبنان وسورية والاتحاد السوفييتي ، وفي وضع شريكتنا في العملية الولايات المتحدة الأميركية . إن ما حصل هو جزء لا يتجزأ من الاتفاق الاستراتيجي بيننا وبينها » .(١٢)

وعندما انعقد مجلس الأمن في ٦ / ٦ / ١٩٨٢ لوقف حرب اسرائيل العدوانية على لبنان دافعت الولايات المتحدة في المجلس عن الحرب العدوانية واعتبرتها دفاعاً عن النفس ، وحالت دون قيام المجلس بواجباته ومسؤولياته تجاه حفظ السلام والأمن في الشرق الأوسط ووقف العدوان ومعاقبة المعتدي . . وكشفت الواشنطن بوست في اليوم التالي (٧ / ٦) الهدف الأميركي من دعم العدوان

الاسرائيلي وقالت ان غزو لبنان من قبل اسرائيل يفتح أمام واشنطن مجالاً واسعاً لتقوية نفوذها في الشرق الأوسط .

وبالرغم من صغر لبنان وضعفه ، وغزو القوات الاسرائيلية له ولعاصمته تابعت الولايات المتحدة ارسال صفقات الأسلحة إلى اسرائيل لدعم عدوانها والمحافظة على تفوقها العسكري . . فأعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الأميركية في ٨ / ٦ / ١٩٨٢ أنه لا توجد مخططات في هذه الساعة لايقاف ارساليات السلاح إلى اسرائيل .

وأصبح واضحاً للعيان داخل الأمم المتحدة وخارجها وفي ساحات القتال داخل بيروت أن الولايات المتحدة تشجع اسرائيل على الاستمرار في عدوانها ضد لبنان وضد الشعبين اللبناني والفلسطيني وتسخر الضغط العسكري والارهاب الاسرائيلي على العاصمة بيروت وسكانها المدنيين لخدمة مهمة المبعوث الأميركي فيليب حبيب .

واعترفت الصحف الاسرائيلية بالتشجيع الأميركي لاسرائيل وكتبت تقول:

« ان مراقبين أميركيين في لندن يعتقدون أن الولايات المتحدة تشجع اسرائيل في الاستمرار بتنفيذ عملياتها العسكرية إلى حين استكمال أهدافها ، وذلك خلافاً للطلب العلني بوقف النار »(١٣)

وتابعت اسرائيل عدوانها الوحشي باستخدام أحدث ما أنتجته الصناعات العسكرية الأميركية لتدمير بيروت وقتل العديد من سكانها المدنيين وقطع الماء والكهرباء عنها لحمل المدافعين عنها للاستسلام .

إن حرب اسرائيل العدوانية على لبنان جاءت ضمن المخططين الأميركي والصهيوني للمنطقة العربية لتعميم كمب ديفيد من البوابة اللبنانية وفرض الهيمنتين الأميركية والاسرائيلية على كامل المنطقة العربية .

ولقد أكد رابين في ٢٧ / ٧ / ١٩٨٢ تأييد واشنطن للحرب الاسرائيلية وهدفها وقال:

« إن اسرائيل تحظى بتأييد واسع جداً في سياستها تجاه لبنان من جانب الادارة الأميركية برئاسة ريغان . وأن هذا التأييد يفوق تأييد الكونغرس الأميركي والرأي العام في الولايات المتحدة . . . . إن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تخرج من بيروت »(١٤)

إن الولايات المتحدة المخطط والممول والداعم لحروب اسرائيل التوسعية والمحافظة على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية داخل الأمم المتحدة وخارجها ، وتعمل كافة الادارات باستمرار على المحافظة على تفوقها العسكري وجعلها أكبر قوة عسكرية في المنطقة العربية لحماية المصالح الأميركية وفرض التسوية السياسية .

وانطلاقاً من تأييد الولايات المتحدة للاجتياح الاسرائيلي للبنان وانحيازها لاسرائيل ومعاداتها للعرب قال عبد الحليم خدام ، وزير الخارجية السوري للمبعوث الأميركي فيليب حبيب:

« إن الولايات المتحدة بناء على الاتفاق الأميركي ـ الاسرائيلي لم يعد لها أدنى حق في ممارسة دور الوسيط أو الحكم بين الأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط فقد أصبح الأميركيون شريكاً مباشراً في الصراع » . .(١٥)

وبالرغم من وحشية وهمجية وفاشية اسرائيل في لبنان ، واستخدامها القنابل الفراغية والعنقودية والفسفورية في العاصمة اللبنانية ضد السكان المدنيين .

وبالرغم من انتهاك اسرائيل الفاضح لسيادة لبنان واستقلاله وحرمة أراضيه وحقوق الانسان واستهتارها بميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي .

وبالرغم من سياسة ابادة الجنس التي مارستها في لبنان وأعمال النهب والسرقة والتدمير وسياسة الأرض المحروقة . بالرغم من ذلك كله لم توقف حكومة الولايات المتحدة شحنات الأسلحة لاسرائيل المعتدية ، ولم يحرك الرئيس الأميركي ساكناً لوقف جرائم اسرائيل الوحشية ، بل التزمت الادارة الأميركية بتأييدها للغزو الاسرائيلي والحيلولة دون ادانته ودعمه سياسياً وعسكرياً . وانتهز الرئيس ريغان النتائج التي حققها الغزو الاسرائيلي وطرح مبادرته .

إن العرب يدركون أن الولايات المتحدة شريكة لاسرائيل في غزوها للبنان ، وفي الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وشريكة في المحافظة على نتائج الغزو .

واستغلت الولايات المتحدة اسرائيل كأداة عسكرية للتعامل مع العرب في لبنان أبشع استغلال وأظهرت الادارة الأميركية مدى استهتارها واستخفافها بالعرب من خلال دعم الغزو والتأييد المطلق لاسرائيل في مجلس الأمن الدولي .

لقد تصدت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية للغزو الاسرائيلي للبنان . ودعم الاتحاد السوفييتي هذا الموقف العربي سياسياً وعسكرياً وتمكنت من الحيلولة دون تعميم كمب ديفيد في لبنان وفرض الهيمنة الأميركية الاسرائيلية عليه .

منظمة التحرير الفلسطينية خلال حصار بيروت

عندما أحكمت اسرائيل طوقها حول بيروت الغربية ، وصل فيليب حبيب ، مبعوث الرئيس الأميركي ريغان إليها . وبعث برسالة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني تقول:

« انكم الآن مطوقون من كافة الجهات واسرائيل أكملت الطوق على مدينة بيروت وتحيط بكم الآن ثلاث فرق عسكرية كاملة بالاضافة إلى الأساطيل الجوية والبحرية ، لكنه بامكان قيادة المقاومة أن تخرج سالمة إذا هي أرادت ذلك عن طريق الصليب الأحمر الدولي . رافعة الرايات البيضاء »(١٦)

ولكن القيادة الفلسطينية اللبنانية المشتركة رفضت الشروط المذلة جداً التي عرضها فيليب حبيب . وفي الحال بدأت اسرائيل تصعد من وحشيتها جواً وبراً وبحراً وشست احدى عشرة محاولة لاحتلال بيروت الغربية ولكنها فشلت ، مما يدل على التنسيق الكامل بين فيليب حبيب والقوات الاسرائيلية ، وبين الولايات المتحدة واسرائيل والقت في يوم واحد قنابل وصواريخ على بيروت تفوق قوة القنبلتين النوويتين الأميركيتين على هيروشيما وناكازاكي .

وكان فيليب حبيب يلمح إلى محدثيه من اللبنانيين فإما تحقيق الشروط الاسرائيلية أو أن اللعنة والغضب سينصبان قنابل فسفورية وعنقودية وفراغية على المدنيين الآمنيين من فلسطينيين ولبنانيين والقوات السورية المتواجدة في بيروت .

وكان الدرس الماثل أمام القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية هو أنه عندما انسحبت اسرائيل من سيناء اصحت مصر مع الولايات المتحدة ، أي أنها وقعت تحت الهيمنة الأميركية لقاء انسحاب اسرائيل من سيناء .

كان عرفات على علم بالحرب قبل اندلاعها بأكثر من شهرين . وكان على علم بمحاصرة بيروت وقطع الماء والكهرباء عنها . وكانت حرب اسرائيل العدوانية في لبنان وحصار بيروت أكبر مسرحية تضليلية للمواطنين الفلسطينيين وبقية العرب في العصر الحديث للتوصل إلى مؤتمر مدريد والمفاوضات المباشرة وقبول منظمة التحرير بالشروط الاسرائيلية والأميركية .

كانت المهمة الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الحرب والحصار هي المحافظة على الخط الوطني للمنظمة . ولكن الذي حصل كان عكس دلك تماماً فاستثمر عرفات الحصار ووقع اتفاقياته مع فيليب حبيب وتخلى نهائياً عن الكفاح المسلح ، وبدأ بالتدريج يوافق على الشروط الاسرائيلية ودفع بالمنظمة إلى السير في الطريق الأميركي باتجاه اسرائيل .

بدأ عرفات خلال ا لحصار يستقبل الاسرائيليين خلال أعنف وأشد المعارك ويتعهد لهم بالتخلي عن السلاح والاعتراف باسرائيل . وأخذ يصرح علناً باعادة العرب إلى نظام كمب ديفيد من البوابة الفلسطينية ، وبالتالي نسف عرفات المحظورات الفلسطينية خلال الحصار وقبل الخروج من بيروت ، وتخلى عن الخط الوطني للمنطمة .

يقول العقيد ابو موسى عن معرفة قيادة عرفات المسبقة بالاجتياح الاسرائيلي عام ٩٨٢ ما يلي:

« مع بدء الاجتياح وحوالي الساعة العاشرة صباحاً ذهبت إلى غرفة العمليات المركزية . . . . فجلست في غرفة العمليات ، أتطلع في الخريطة ، فلفت انتباهي خط أزرق عليها يمتد من شمال الناقورة بعمق عشرة كيلومترات ، بمحاذاة الحدود الدولية حتى جبل الشيخ في العرقوب . فاستغربت امتداد هذا الخط الأزرق على طول الحدود اللبنانية ، فتساءلت في معنى هذا الخط ، وإذا بالعقيد أبو الزعيم يجيب: « إن الخطة الاسرائيلية سوف لا تتجاوز هذا الخط . . . . لأول وهلة لم أصدق ولكنني بدأت أتيقن أن معلومات قد تسربت إليهم لكي يفسحوا المجال

للاسرائيليين لبلوغ الخط المرسوم على الخارطة . . . ازدادت شكوكي ودخل الرعب في دهني: « لديهم معلومات مؤكدة إذن ، مطلوب منهم تسهيل مهمة احتلال الاسرائيليين للشريط الحدودي ، فرجعت في اليوم الرابع إلى صيدا والكآبة تطبع ملامحي . . . كنا نحن الثلاثة: أبو جهاد وأبو الوليد وأنا في موقع كتيبة المدفعية . وما أن بدأ الجهاز بنقل المعلومات عن التقدم الاسرائيلي على المحاور الثلاثة ، حتى صرخ أبو جهاد بشكل لا ارادي « مش معقول ، ليست هذه هي خطتهم ، تأكدوا من صحة معلوماتكم . . . وبدلاً من أن تتصاعد المقاومة أصدر أبو جهاد أوامره باخلاء مدينة صور ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي والانسحاب إلى صيدا » .(١٧)

وثيقة ماكلوسكي

كتب النائب الأميركي بول ماكلوسكي بخط يده وثيقة تتضمن اعتراف ياسر عرفات بجميع قرارات الأمم المتحدة ، ووقعها عرفات خلال حصار بيروت في تموز ١٩٨٢ واثارت ضجة كبيرة فلسطينياً وعربياً ودولياً .

تتضمن الوثيقة أن عرفات يوافق على جميع قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بالقضية الفلسطينية . وكانت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح وجميع الفصائل الفدائية ترفض أهم قرارات الأمم المتحدة حول قضية فلسطين بدءاً من قرار التقسيم رقم ١٨١ وحتى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . ويعرف عرفات تمام المعرفة أن الشرعية الدولية تعترف بالقرارين المذكورين ، وهو الوحيد على الجانب الفلسطيني الذي كان يعرف ماذا تعني موافقته على وثيقة ماكلوسكي . وثبت فيما بعد في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ أن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما المقصودان في وثيقة ماكلوسكي ، مما نسف جميع اجتهادات قيادة عرفات وممثليه وأجهزة الاعلام التي ترقص على أنغامه .

إن موقف الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة وقرارات المجلس الوطني كانت واضحة تمام الوضوح في رفض القرارين لأنهما يتجاهلان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه ويضعان أزمة الشرق الأوسط على أساس أن جوهر الصراع يدور حول حق اسرائيل في الوجود والأمن .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة تعرف حق المعرفة بأن الوثيقة التي كتبها الأميركي ماكلوسكي جاءت تلبية للطلب الأميركي من عرفات الاعتراف بالقرارين إلاَّ أن الولايات المتحدة رفضت مضمون الوثيقة وأعلنت أنها لن تعترف بالمنظمة وتتفاوض معها قبل أن تعترف هذه الأخيرة بوضوح بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وقال الناطق الأميركي لاري سبيكس أن وثيقة عرفات « لا تلبي شروطنا وأن الولايات المتحدة لن تعترف أو تتفاوض مع المنظمة قبل أن تقبل المنظمة قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ وتعترف بحق اسرائيل في الوجود »(١٨)

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية: إن الولايات المتحدة أطلعت على مضمون الوثيقة ، وأنها لا تعتبرها كافية لبدء حوار مباشر بين واشنطن ومنظمة التحرير .

وتطابق الموقف الأميركي من الوثيقة مع الموقف الاسرائيلي حيث أعلن وزير خارجية اسرائيل أنها مناورة وعملية خداع . واعتبرها السفير الاسرائيلي في واشنطن موشي أرينز « دعاية وبلا معنى وما هي إلاّ قصاصة ورق تنطوي على تضليل واحتيال . وقال وزير الخارجية اسحق شامير: إن تلك الخطوة ليست سوى مناورة خداع وعملية تمويه ، وعرفات لم يغير وجهة نظره وموقفه من اسرائيل وكذلك لم تفعل منظمته . إن الادارة الأميركية لن تقع في شرك منظمة فتح .

لقد خطا عرفات خطوة هامة خلال حصار اسرائيل لبيروت ، وخلال المفاوضات مع فيليب حبيب ، مبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغان لملاقاة الموقف الأميركي الذي استغل الحصار وآلة اسرائيل العسكرية لكي يعترف باسرائيل ويتخلى عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويقبل بالحكم الذاتي الذي عرضته اسرائيل ، وبالتالي أراد عرفات أن يرضي أميركا واسرائيل كي يقبلا به في التسوية .

أما النائب الأميركي ماكلوسكي فقال: إن الوثيقة تعني أن عرفات وافق على قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأنه سيعود إلى واشنطن حيث سيوصي وزير الخارجية جورج شولتس ببدء محادثات فورية مع المنظمة . وأنه سأل عرفات عما إذا كانت الوثيقة تتضمن الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وأنه أجابه بنعم .

وصرح ماكلوسكي في القدس المحتلة إلى شبكة تلفزيون سي بي اس بأن مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي مصمم على عدم اجراء حوار مع منظمة التحرير حتى لو اعترف ياسر عرفات بحق اسرائيل في الوجود . وقال ماكلوسكي: إن رئيس الوزراء الاسرائيلي قرر عدم فتح أي حوار مع منظمة التحرير مهما كانت الظروف ، وإن قال عرفات أنه يعترف بحق اسرائيل في الوجود . وبقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وحتى وان أعرب عن استعداده لمغادرة لبنان ، وبالتالي يكون ماكلوسكي هو الوحيد الذي أكد أن الوثيقة تتضمن الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وأصدر عرفات تعميماً إلى جميع مكاتب المنظمة أوضح فيه أن ما أبلغه لعضو الكونغرس الأميركي بول ماكلوسكي هو أننا نوافق على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وهو ما وافق عليه مجلسنا الوطني في دورته السابقة.

ورحبت مصر بالوثيقة وقال كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري: إن ذلك يعتبر تطوراً كبيراً وهاماً في المشكلة الفلسطينية وخطوة نحو السلام من الجانب الفلسطيني

يجب أن تقابل بخطوات أخرى من جانب اسرائيل التي يتوجب عليها أيضاً الاعتراف بكافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ويتيح هذا التطور لأميركا فرصة كبيرة لحل القضية الفلسطينية حلاً شاملاً وعادلاً .

منظمة التحرير الفلسطينية ومرحلة ما بعد الانسحاب من بيروت

دشنت موافقة ياسر عرفات على الخطة الأميركية بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بداية مرحلة جديدة بالمسار السياسي والدبلوماسي والاعلامي لمنظمة التحرير الفلسطيبية وعلاقاتها بالدول العربية والأجنبية. اختار عرفات مغادرة بيروت إلى اليونان بحماية قطع الأسطول، الأميركي السادس واتخذ من تونس مقراً سياسياً له ، ووزع المقاتلين على تسعة أقطار عربية بعيدة عن خطوط المواجهة مع العدو . خططت أميركا والكيان الصهيوني لحرب لبنان العدوانية وكان عرفات على علم لتحقيق ما يلي:

١ ــ اقامة سلطة كتائبية مركزية في لبنان توقع اتفاقية صلح مع العدو .

٢ ــ تصفية البنية العسكرية والسياسية والتنظيمية والاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت .

٣ ــ توجيه ضربة قوية للقوات السورية في لبنان وانهاء الوجود السوري فيه .

٤ ــ فرض كمب ديفيد على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطيبية والأردن . .

٥ ــ اقامة التعاون بين اليمين اللبناني واليمين الاسرائيلي وبين حزب بيرس وبعض الأوساط اللبنانية .

٦ ــ الغاء المقاطعة العربية وفرض التطبيع على لبنان .

وغزت اسرائيل لبنان بالتخطيط مع أميركا وبأخذ الضوء الأخضر منها وبموافقة أوروبا الغربية وخاصة فرنسا وسكوت ــ عرب أميركا ــ عن الغزو لكي تدفع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ثمن موقفهما الوطني في فاس الأولى لأن التنسيق بين سورية والمنظمة حال دون فرض خطة التصفية على قمة فاس الأولى .

كما دشن خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت واحتلال جنوب لبنان مرحلة جديدة ظهرت ملامحها بالخطط التالية:

ــ مبادرة ريغان

ــ مرابطة القوات الأميركية والقوات المتعددة الجنسيات في لبنان .

ــ ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا الوحشية .

ــ تحقيق التفاهم بين عرفات ومبارك وزيارة عرفات للقاهرة. وذلك لتحقيق التسوية

الأميركية على أرضية كمب ديفيد ومشروع ريغان لاتمام فرض الهيمنة الأميركية على الأقطار العربية وتصفية القضية الفلسطينية .

ورد ياسر عرفات خلال وصوله إلى أثينا على مبادرة ريغان وقال في مقابلة اذاعية وتلفزيونية هناك :

« إننا لا نرفض المقترحات الأميركية كما أننا لا ننتقدها لكننا نقوم بدراستها »(١٩).

وناقشت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في تونس في أول اجتماع لها بعد الخروج من بيروت مشروع ريغان وقالت المصادر الفلسطينية أن قيادة المنظمة رفضت أي انتقاص من تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، كما أكدت التمسك باقامة الدولة المستقلة بقيادة المظمة وبحق العودة وتقرير المصير(٢٠) .

وأعلن السيد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيدية للمنظمة في بيان مقتضب بعد الاجتماع أن المنظمة أجرت بحثاً أولياً في المشروع (مشروع ريغان) وستواصل دراسته وأن القيادة ، الفلسطينية قد وضعت ملاحظتها الأولى على المشروع .(٢١)

وأعلنت جميع فصائل الثورة الفلسطينية رفضها لمشروع ريغان وقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن مشروع ريغان!! ماورة جديدة تهدف إلى تحسين صورة أميركا في المنطقة العربية وتسهيل مهمة الأنظمة العربية في القمة العربية المقبلة . وإن واشنطن تحاول ربط المنطقة العربية بالسياسة الأميركية والحصول على تنازلات سياسية وقومية من منظمة التحرير الفلسطينية .(٢٢)

وأما موقف ياسر عرفات من مشروع ريغان فقد عبر عنه بمنتهى الوضوح في مقابلة تلفزيونية خلال زيارته ليوغسلافيا إذ قال حرفياً: « إن مقترحات الرئيس ريغان للتسوية في الشرق الأوسط تتضمن عناصر ايجابية »(٢٣)

أعلن ريغان مبادرته في الأول من أيلول عام ـــ ١٩٨٢ ـــ بعد خروج آخر مقاتل فلسطيني من بيروت وقبل انعقاد قمة فاس الثانية بخمسة أيام فقط مستغلاً الغزو الاسرائيلي للبنان ونتائجه والانحطاط والتمزق العربيين وبعد أن رأت ادارة ريغان أن الفرصة أصبحت مؤاتية لفرض هيمنتها على الوطن العربي وتصفية القضية الفلسطينية ، واستعداد عرفات للتعاطي مع المشاريع الأميركية .

ورافق مبادرة ريغان حملة قوية معادية لسورية وجبهة الصمود والتصدي والاتحاد السوفييتي قادها اليمين الفلسطيني برعامة ياسر عرفات وتأييد كامل من أجهزة الاعلام الامبريالية والرجعية والصهيونية .

وترمي المبادرة إلى تحقيق الأهداف السياسية لحرب لبنان العدوانية بالطرق الدبلوماسية ، وبواسطة الوسيط الأميركي . وجاءت المبادرة لاعطاء أميركا الدور القيادي في المنطقة .

وتتناول الضفة والقطاع فقط وتتجاهل حق العودة وتقرير المصير للاجئي عام ١٩٤٨ ولاجئي عام ١٩٦٧ ـــ أي تتجاهل حق العودة وتقرير المصير لأكثر من مليوني فلسطيني

يعيشون خارج وطنهم فلسطين وبذلك يكون ريغان قد تجاهل القسم الأكبر من الشعب العربي الفلسطيني الذي أجبر ويجبر على العيش خارج فلسطين .(٢٤)

وتنص على اعطاء الحكم الذاتي للضفة والقطاع بالارتباط مع الأردن وبموافقة فلسطينية وتعطي الكيان الصهيوني تعديلات في الحدود لمصلحته وترتيبات تضمن أمنه وتفرض سيطرته لكي تتمكن أميركا من اقامة اتحاد فلسطيني ــ أردني ــ اسرائيلي .

وتتضمن مبادرة ريغان سبعة لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطيبية وتقول:

لا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لا للدولة الفلسطينية المستقلة ، لا لحق تقرير المصير، لا لحق العودة ، لا لإزالة المستوطنات اليهودية لا لعودة القدس للسيادة العربية ، ولا للانسحاب الاسرائيلي الشامل .

انعقد مؤتمر القمة الثاني في فاس في الفترة ما بين ٦ ــ ٩ أيلول ١٩٨٢ وألقى عرفات كلمة في المؤتمر طالب فيها الملوك والرؤساء العرب بخطوات عديدة لما اسماه: « مواجهة التحديات المطروحة علينا بخطة سياسية متكاملة على مختلف الصعد »(٢٥)

واختتم مؤتمر القمة في فاس أعماله باعلان (ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط ، وعلى الفور أصدر ثلاثة أعضاء من الوفد ، الفلسطيني لقمة فاس رفضهم للبند السابع وهم:

الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية (القيادة العامة) وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة طلال ناجي ، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وعضو اللجنة التنفيذية أحمد اليماني ، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح نمر صالح (أبو صالح) .

وفي أعقاب أول اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني بعد قمة فاس الذي انعقد بتاريخ ١٩ ــ ٩ ــ ١٩٨٢ أعلنت الصاعقة والقيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها القاطع للبند السابع في بيان مشترك .

وهكذا نلاحظ أنه بدأ يتبلور على الساحة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت نهجان ،

النهج الأول: نهج ياسر عرفات المنحرف والذي يعمل على الاعتراف بالعدو والتفاوض والتعايش معه ، والتخلي عن البندقية المقاتلة والكفاح المسلح والتحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

والنهج الثاني: نهج وطني معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية وهو يعتبر الصراع مع العدو صراع وجود ويتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني والكفاح المسلح ويرفض الغزو الصهيوني للبنان ونتائجه ، وهيمنة الكتائب عليه كما يرفض كمب ديفيد ومشروع ريغان .

وقد برزت هذه الخلافات بين النهجين لدى كافة الفصائل والتنظيمات والاتحادات ، الفلسطينية لأن نهج ياسر عرفات يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية وتأصيل الوجود الصهيوني في فلسطين العربية ويخدم مخططات الهيمنة الأميركية على وطننا العربي .

لقد كان عرفات ولجنته المركزية على علم تام بالغزو الصهيوني للبنان قبل وقوعه ، ورأوا فيه مناسبة لترسيخ انحرافهم والانخراط في التسوية الأميركية .

ويؤكد أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة معرفة عرفات السابقة بالغزو الاسرائيلي ويقول:

« كان عرفات على اطلاع كامل على الغزو الصهيوني للبنان عام ــ ١٩٨٢ ــ وقلنا في بيروت خلال الحصار بأن عرفات سيهرب إلى اليونان كنا نعلم أن عرفات على اطلاع كامل ووثيق بالاجتياح ونتائجه وكان لدينا التأكيدات بأنه عقد صفقة مع فيليب حبيب ليس لاخراجنا من بيروت فقط بل من لبنان كاملاً وانهاء الكفاح المسلح وتوزيع القوات على المناطق البعيدة[٢٦] .

لقد تخلى عرفات ولجنته المركزية عن القضية والوطن وعمل ويعمل على تدمير منظمة التحرير ومنجزاتها الثورية وتأصيل الانشقاق لتصفية المنظمة من العناصر الوطنية فيها ، للانخراط في التسوية الأميركية والدخول ، بمفاوضات مع العدو الصهيوني .

كان عرفات على علم بالغزو الاسرائيلي للبنان ومحاصرة بيروت وحتى قطع الماء والكهرباء عنها وذلك قبل وقوع الغزو عن طريق كرايسكي والأميركيين والفرنسيين . ويعرف المقربون من عرفات آنذاك ومنهم أبو جعفر ، عبد اللطيف أبو حجلة هذه الوقائع . لذلك لم ينشغل عرفات بالترتيبات الدفاعية لمواجهة الغزو الاسرائيلي القادم ، وإنما بالتسوية السياسية القادمة ومكانته فيها .

وعندما وقع الغزو اصدر الأوامر لضباطه في الجنوب بالانسحاب وليس الصمود حتى الاستشهاد . وخلال حصار بيروت اهتم بالتفاوض مع فيليب حبيب . ومقابلة الوفود الاسرائيلية والاميركية بينما أبدت قوات جيش التحرير الفلسطيني والقوات السورية والمسلحون من كافة التنظيمات الفلسطينية واللبنانية مقاومة بطولية للقوات الاسرائيلية المعتدية .

وخرج عرفات عن طريق اتفاقياته مع فيليب حبيب مع قواته الى المنافي العربية ، زاعماً أنه حقق الانتصار وجعله الاعلام العربي والأجنبي رمزاً للصمود . وانتقل إلى تونس وأخذ يقنع أتباعه بأن القتال قد انتهى وليس أمامه إلاّ التسوية ومشروع ريغان والمفاوضات المباشرة .

لقد تمكن عرفات من فرض هيمنة مخيفة على فتح ومنظمة التحرير ومجمل الساحة الفلسطينية ، وذلك بسبب قوته المالية ، فالطالب . والعامل والمريض والذي يريد أن يتزوج أو يتفسح في أوروبا أو يحصل على شقة سكنية يذهب إلى عرفات . ويلبي له عرفات رغباته .

خسرت القوى الوطنية الفلسطينية بخروج قوات المقاومة من بيروت موقعاً هاماً من مواقعها. ونجحت قيادة عرفات باستغلال الخروج وتوزيع المقاتلين للدخول في التسوية السياسية والتخلي عن الكفاح المسلح. وظهر للعيان ان الصمت العربي لما جرى في بيروت والبقاع للقوات الفلسطينية والسورية واللبنانية نتج عن تواطؤ بعض العرب مع المخطط الاسرائيلي الأميركي في اجتياح لبنان.

استغلت قيادة عرفات نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان لمهاجمة جبهة الصمود والتصدي

واحداث خلل في علاقاتها مع سوريه وأول انعكاس لهذا الخلل انعدام التنسيق بين المنظمة وسورية في قمة فاس الثانية.

وأحدث تخلي قيادة عرفات عن الكفاح المسلح قبل تحقيق أي شيء خللاً كبيراً في العلاقات الفلسطينية ـــ الفلسطينية، بسبب الخروج السياسي والعسكري للمنظمة من بيروت وبسبب التخلي عن الخيار العسكري واعتماد الخيار السياسي والتعاطي مع مبادرة ريغان. وبدأت الولايات المتحدة تنجح بتحويل الانتصارات العسكرية الاسرائيلية إلى انتصارات سياسية لاسرائيل، ولايجاد حل أميركي اسرائيلي للأزمة اللبنانية، وترويض قيادة عرفات وتطويعها للموافقة على التسوية الأميركية واشغال سورية والهائها عما يجري في المنطقة العربية، وبعبارة أوضح استغلال وجود اسرائيل في لبنان لفرض الاستسلام على الأمة العربية، كان من المفروض على قيادة عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت ألاّ تناصب سورية العداء بل على العكس من ذلك تعميق التحالف الفلسطيني السوري، لانه الدعامة الأساسية بعد الوحدة الوطنية الفلسطينية لمتابعة الكفاح المسلح ومواجهة اسرائيل.

فالقوى الامبريالية والصهيونية كانت تواقة لوقوع التوتر في العلاقة بين الثورة الفلسطينية وسورية وانهاء دور جبهة الصمود والتصدي.

وكان من المفروض ان تعمق الاعتقاد ان قوة الثورة الفلسطينية هي قوة لسورية، وقوة سورية هي قوة للثورة الفلسطينية لمواجهة المخططات الأميركية والاسرائيلية. ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماماً.

واستغل عرفات نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان وأخذ يقول علناً « لم يعد أمام الثورة الفلسطينية إلاّ العمل الدبلوماسي والسياسي». وبالتالي يكون قد استجاب لأهم الشروط الأميركية وهي تحويل المنظمة من منظمة تؤمن بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين إلى منظمة سياسية تنتظر في ردهات المؤتمرات وممراتها العطف والحنان من اسرائيل، وبدأت تتحقق الكثير من الأهداف الاسرائيلية والأميركية من جراء الحرب العدوانية، فأخذ عرفات وجماعته يشككون في جبهة الصمود والتصدي ويعملون على توتر العلاقة مع سورية بدلاً من تعميقها، وأصبح عرفات الأداة لحرف حركة فتح والفصائل المتحالفة معها ومنظمة التحرير عن الخط الوطني الذي يجسده الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني.

طلبت الولايات المتحدة من عرفات اتخاذ تونس مقراً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يكون بعيداً عن خطوط المواجهة مع اسرائيل والقوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية وسورية. لكي يسهل عليه اتخاذ مواقف جديدة تختلف عن مواقف المنظمة السابقة والتي تمثل خروجاً عن مبادىء ومنطلقات فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاتخاذ تونس كمقر للمنظمة وحركة فتح لم يكن إلاّ للولوج أكثر فأكثر في التسوية الأميركية، وليس كما كان يزعم عرفات بسبب القرار

الفلسطيني المستقل. ووصل التهريج بعرفات حداً قال فيه « أنا لا أضع كل البيض في سلة واحدة ». مما يدل دلالة واضحة على عقلية الدكنجي وليست عقلية قائد ثورة، وكأن قضية فلسطين أصبحت عنده قضية « بيع بيض ».

ان رفع شعار « القرار الفلسطيني المستقل » حق أريد به باطل، حق سخّره من أحل انحرافه وقبوله بالحكم الذاتي كتبرير لانحرافه.

أدت توجهات عرفات السياسية نحو أطراف كمب ديفيد إلى بروز خلافات حادة بين أطراف فلسطينية عديدة وقيادة عرفات، وبين سورية وقيادة عرفات.

واستثمر عرفات خلافاته السياسية لتقديم أوراق حسن السلوك على حساب سورية للقوى الجديدة التي أخذ عرفات ينسق معها وينحرط في محورها.

تخلى عرفات عن الكفاح المسلح وعن البندقية في فاس الثانية واعتمد الخيار السياسي. وأخذ يصفي الفئات وقوات فتح التي تؤمن بالكفاح المسلح في البقاع وطرابلس. وأخذ يتهم سورية (بعد أن تخلى عن الكفاح المسلح) بأنها منعته من خوض حرب استنزاف مع اسرائيل في البقاع والجنوب.

وأدت مواقف قيادة عرفات وممارساتها وانحرافاتها إلى شل نشاط وعمل مؤسسات منظمة التحرير في لبنان وسورية كمقدمة للقضاء على المنظمة نفسها، نتيجة للانشقاقات التي سببها عرفات داخل حركة فتح وداخل العديد من الفصائل الفلسطينية وظهرت على الساحة الفلسطينية ثلاث تكتلات:

- تكتل يضم قيادة عرفات (اللجنة المركزية لحركة فتح) وجبهة التحرير العربية.

- التحالف الوطني وضم الصاعقة وانتفاضة فتح والقيادة العامة والنضال الشعبي والحزب الشيوعي الثوري، وخالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبد المحسن أبو ميزر الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية.

- التحالف الديمقراطي وضم الديمقراطية والشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني.

يقول الأمين العام لجبهة النضال الشعبي عن قيادة عرفات بعد الخروج من بيروت ما يلي:

« بعد خروج القيادة اليمينية من بيروت كانت قد وصلت هذه القيادة إلى قناعة بأن لا مجال إلاّ بايجاد الجسور مع الامبريالية الأميركية. وأتى مؤتمر قمة فاس وما تمخض عنه من مشروع السلام العربي ليكشف درجة الاستعداد لدى القيادة اليمينية لتقديم التنازلات التي وصلت لحد اسقاط

الخيــار العسـكـري، والاعتراف الضمني بالعدو الصهيوني. وتتـالت المواقف السيـاسيـة للقيـادة اليمينية..... وليتم الانتقال إلى التفاوض مع القوى الصهيونية تحت ستار اللقاء مع القوى التقدمية اليهودية المعادية للصهيونية.... وافتعلت الخلافات مع الأنظمة الوطنية خاصـة مع سورية وليبيا. وزادت من تفردها وانفرادها، وهيمنتها على م.ت.ف وصادرت القرارات وضربت عرض الحائط بالقيادة الجماعية وبدور مؤسسـات م.ت.ف القيادي. وأسقطت دور السـاحة اللبنانية كموقع رئيسي من مواقع الصدام مع العدو الصهيوني وبنت سياستها على أساس أن الانسحاب من لبنان سيـتم لا محالة قبـل نهاية عام ١٩٨٢ . وأتت الاحراءات المتخذة كتعيـين القيـادات العسكرية المتخـاذلة والجبـانة على رأس قوات التورة الفـلسـطينية لتدلل بالملموس على نوايا وسياسـات هده القيادات. (و) بددت هذه القيادة أموال التورة الفلسطينية على المظاهر والاحتفالات وفي الافساد والرشوة في نفس الوقت الذي استعملت هذه الأموال ضد كل من يخالف مواقف القيادة اليمينية (قيادة عرفات). (و) ازداد أسلوب التهويش والأكاذيب وابتعدت عن التعبئة والتوجيه الصحيحين، وخربت المؤسسات الثقافية لتنمي كل أشكال التكسب والارتزاق »[٢٧].

ركزت الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدوائر الصهيونية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ جهودها لنسف أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية وحمل قيادة عرفات على التخلص من القوى الوطنية المعادية للصهيونية والامبريالية في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت تعتقد تلك الدوائر ان الضربة العسكرية التي وجهتها اسرائيل للقوات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت وابعاد عرفات للقوى الوطنية المتمسكة بالكفاح المسلح سيفتح الطريق أمام قيادة عرفات للانخراط في التسوية الأميركية.

واستجابت قيادة عرفات للمطالب الأميركية وأخذت تمت المقولات الجديدة التي تخدم العـدو وتحقق الشـروط والمطـالب الأميركيـة، فأخذت تنـادي بضرورة تجاوز « قرارات الاجماع الوطني»، واتخاذ «القرارات الجريئة والشجاعة» و«انقاذ ما يمكن انقاذه» مستغلة الشعور بالاحباط واليأس، بادئة حملة شعواء وظالمة ضد جبهة الصمود والتصدي وضد سورية وليبيا لتحقيق الفرز فلسطينياً وعربياً ولتقديم أوراق حسن السلوك للولايات المتحدة الأميركية والصهيونية العالمية وركزت الولايات المتحدة على ما يلي:

١) حمل قيادة عرفات على تحويل المنظمة من مقاتلة إلى سياسية، أي التخلي عن الكفاح المسلح والتوجه كلية للتسوية.

٢) حمل عرفات على تحقيق الفرز والتخلص من العناصر والقوى الوطنية التي تعرقل من اتخاذه المواقف المخالفة لأهداف النضال الفلسطيني.

٣) عقد المجلس الوطني في عمان وتكريس الفرز في منظمة التحرير ومؤسساتها.

أدت استجابة عرفات للشروط والمطالب الأميركية إلى شق حركة فتح والمنظمة. واندلعت انتفاضة

فتح في أيار ١٩٨٣ ، ولاقت مطالبها وأهدافها الاصلاحية تجاوباً كبيراً في أوساط فتح وبقية الأوساط الفلسطينية.

شكل المجلس المركزي في آب ١٩٨٣ لجنة الـ ١٨ لحل الأزمة في فتح واجراء الاصلاح الديمقراطي في مؤسسات منظمة التحرير، وتصحيح وتعزيز العلاقات مع سورية.

٤) استجاب عرفات أكثر للولايات المتحدة فوقع اتفاق ١١ شباط (اتفاق عمان) واعلان القاهرة الذي أدان فيه الكفاح المسلح.

ونجح عرفات في ترتيب البيت الفلسطيني بالشكل الذي طالب فيه الرئيس الأميركي رونالد ريغان عن طريق ملك المغرب كمقدمة للانخراط في التسوية الأميركية، مما جعل المسؤولين الأمريكيين يعبرون عن ارتياحهم للخطوات التي حققها لهم ياسر عرفات. أملاً من قيادة عرفات بحصول تغيير في الموقف الأميركي يغيّر الموقف الاسرائيلي، ولكن الذي يحدث عكس ذلك تماماً.

انعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بدمشق في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني عام ١٩٨٢ وسط تصريحات أدلى بها عرفات تجاوزت الخطوط الحمر والمحرمات الفلسطينية والاعتراف بالكيان الصهيوني والقرار ٢٤٢ واجراء المباحثات مع عناصر صهيونية، واسقاط الخيار العسكري وتغيير تحالفات الثورة الفلسطينية في الساحتين العربية والدولية، انعقد المجلس برئاسة خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني وبحضور كافة أعضاء المجلس ورئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة.

أراد عرفات من اجتماع المجلس المركزي للمنظمة اعطاء انطباع بأنه أخذ موافقة المجلس على نهجه وتحركاته واتصالاته ومواقفه وممارساته، ولم يكن الهدف منه العودة إلى المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانما اعطاء أوساط عربية وأميركية واسرائيلية الانطباع بأن المجلس اطلع على تحركات عرفات وأخذ علماً بها ووافق عليها. وناقش المجلس الحوار الاردني الفلسطيني والاتصالات مع نظام كمب ديفيد ومع عناصر اسرائيلية من حزب العمل، والأوضاع في لبنان بعد الخروج من بيروت، وعلاقات المنظمة العربية والدولية ومشروع ريغان.

واتضح في النقاش وجوب التركيز على التمسك بالحقوق الوطنية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لأنها تعمل على تعزيز وتوطيد الوحدة الوطنية. ولم يجر التركيز على القضايا الأخرى بالرغم من انها مقدمة لتمزيق الوحدة الوطنية وحرف النضال الفلسطيني عن مبادىء ومنطلقات الثورة والميثاق الوطني الفلسطيني.

وأكد أعضاء المجلس رفضهم لأي شكل من أشكال التفويض المباشر وغير المباشر وان الكونفدرالية هي صيغة العلاقة المستقبلية مع الاردن وتتم بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقال عرفات ان الهدف من الاتصالات مع النظام المصري هو اخراج مصر، الدولة العربية الكبيرة من كمب ديفيد، وان الاتصالات تتم على محورين: محور رسمي وآخر شعبي، في حين أكدت الغالبية الساحقة من الأعضاء ان النظام المصري الحالي استمرار لنهج السادات، ويزداد تمسكاً بكمب ديفيد، ويطالب العرب والمنظمة الاعتراف باسرائيل، والانضمام إلى كمب ديفيد. وأعلن أعضاء المجلس المركزي رفضهم للاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة واعتبروها من المحرمات التي تتعارض مع الميثاق وقرارات المجلس الوطني وتخلق البلبلة واليأس في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني وطالب بعض الأعضاء محاسبة الذين يجرون الاتصالات وفصلهم من المنظمة. وأجمع الأعضاء على رفض مشروع ريغان لأنه يفقد قضية فلسطين الحقوق الشرعية والثابتة للشعب الفلسطيني، إلاّ ان البعض قال أنه يتعامل مع مشروع ريغان من أجل النضال وليس من أجل التفاوض. وأجمع الأعضاء على رفض المشروع وتضمين الرفض في البيان الختامي. ولكن ما صدر عن المجلس جاء أقل بكثير من رفض المشروع.

وأعرب بعض الأعضاء عن مخاوفهم في ان تقوم المنظمة بتغيير تحالفاتها بتحالفات جديدة تلحق الضرر بالنضال الفلسطيني. وطالب الجميع بتطوير العلاقات الفلسطينية ــ السورية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. وناقش الاجتماع ضرورة توحيد الموقف السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة الالتزام بالميثاق وقرارات المجلس الوطني والبرنامج المرحلي.

يقول العقيد أبو موسى عن مضمون الخروج من بيروت:

« يوم تقرر الخروج من بيروت كان خيار الأكثرية الساحقة من المقاتلين ان يذهبوا إلى سورية، كي يعودوا إلى لبنان، غير أن القيادة اليمينية المنحرفة، وعلى وجه التحديد أبو عمار وأبو جهاد، أبلغونا بأن سورية لا توافق على دخول أكثر من ٢٩٠٠ مقاتل، ولكننا اكتشفنا زيف هذا الادعاء وكذب أقوالهم بعد وصولنا إلى دمشق ولقاءنا مع القيادة السورية وخصوصاً عبد الحليم خدام، إذ نفوا صحة هذه المعلومات، والدليل على كذب أبو عمار وأبو جهاد، اننا أدخلنا أربعة آلاف مقاتل إلى سورية »[٢٨].

لقد أصبح المطلب الرئيسي للولايات المتحدة بعد خروج منظمة التحرير من بيروت تحجيم الدور الوطني في الثورة الفلسطينية، وتقوية دور قيادة عرفات باعتماد مختلف الأساليب ومنها التصفيات السياسية والجسدية لكي يظهر عرفات نواياه الصادقة تجاه المبادرات الأميركية.

وأخذت جماعة عرفات تبث اليأس والاحباط في قلوب الفلسطينيين ويقولون أن الثورة خسرت بعد الخروج من بيروت موقعاً هاماً، فأين نمارس كفاحنا المسلح وأين حرية العمل الفلسطيني ؟ نريد أن نقيم دولة على أية رقعة من فلسطين حتى ولو خيمة نرفع عليها العلم الفلسطيني. اننا نرفض وصاية العرب والتبعية لهم ونريد المحافظة على القرار الفلسطيني المستقل، وتجنيب شعبنا المزيد من التشريد والابادة.

وان موافقتنا على التسوية والخيار السياسي سيحسن موقعنا وصورتنا أمام العالم ويساعدنا في اقامة الدولة المستقلة، فالمهم استعادة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ من اسرائيل بأي ثمن. كلام منطقي أريد ويراد به باطل لزرع اليأس والقنوط في النفوس لكي تتقبل أي حل أو تسوية يوافق عليها ياسر عرفات.

ان أزمة فتح الداخلية والأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية التي خلقها عرفات ليست معزولة عن المخطط الدي وضعته الولايات المتحدة، والذي بلغ ذروته في الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . فالخروج من بيروت تم بموجب اتفاق بين عرفات والمبعوث الأميركي فيليب حبيب، خرج عرفات بحماية الأسطول الأميركي إلى اثينا بدلاً من دمشق.

وعندما بدأت المحادثات اللبنانية ـــ الاسرائيلية، انتظر عرفات أن يأتي دوره، لذلك لم يعمل على الاطلاق ضد اتفاق الاذعان، اتفاق ١٧ أيار، كورقة حسن سلوك من الادارة الأميركية، ومؤشر على قبوله وتورطه في المخطط الأميركي الاسرائيلي للشرق الأوسط.

الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر

شهدت الفترة التي سبقت انعقاد الدورة ١٦ ، مرحلة الغزو الاسرائيلي للبنان وكانت قيادة عرفات كعادتها لم تقم باستخلاص العبر والدروس، وتقييم الحرب العدوانية عام ١٩٨٢ ونتائجها المدمرة على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير والشعب الفلسطيني بل انها على العكس من ذلك استثمرت نتائج الحرب العدوانية كي تبث اليأس والقنوط والاحباط في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، تمهيداً للانخراط في التسوية الأميركية.

أسقطت الخيار العسكري والكفاح المسلح في مواجهة العدو، وتبنت الولوج في التسوية الأميركية وتوطيد علاقاتها مع أطراف كمب ديفيد واتصالاتها مع القوى الصهيونية، وتقديم أوراق حسن السلوك للصهيونية والامبريالية على حساب الأنظمة العربية الوطنية وجبهة الصمود والتصدي كمقدمة لقبولها في التسوية الأميركية ـــ الاسرائيلية. وأدارت ظهرها للقوى الوطنية اللبنانية وابتعدت عن سورية وأخذت موقفاً معادياً لها.

وتابعت خطها في اشاعة أجواء اليأس والاحباط لفرض قرارات منحرفة تخالف مبادىء وأهداف النضال الفلسطيني، وللاستجابة لمشروع ريغان والشروط الأميركية والاسرائيلية.

ورفعت شعار « وحدة المنظمة » والقرار الفلسطيني المستقل لتحقيق المزيد من الابتزاز للفصائل الوطنية لكي تجبرها على الاستمرار في الموافقة على تنازلاتها وتأييد قيادة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بدأ الانحراف عن الميثاق الوطني الفلسطيني، في برنامج النقاط العشر، وكانت قيادة عرفات تمسكت بهذا الانحراف لكي تتخلص نهائياً من الميثاق ومن مبادىء وأهداف النضال الفلسطيني وتجسد انحرافها أكثر في الدورة السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر في شباط ١٩٨٣ بعد الخروج من بيروت، وتوقيع عرفات للعديد من الاتفاقيات مع فيليب حبيب، مبعوث الرئيس الأميركي ريغان، وبعد أن صوَّرت أجهزة الاعلام الفلسطينية والعربية والعالمية عرفات ببطل الصمود والانتصار، لكي يتمكن من فرض ما هو مطلوب منه من قبل الأوساط الأميركية والصهيونية.

قابل عرفات في خضم معارك حصار بيروت مجموعة من الاسرائيليين الصهاينة، وقابل بعد الخروج من بيروت مجموعة أخرى في العاصمة التونسية. والتقى أبو اياد مع رموز الصهيونية من حركة السلام آلان وحزب العمل الصهيوني في العاصمة المجرية، وذلك للتمهيد للمفاوضات المباشرة مع العدو الاسرائيلي والاعتراف به والصلح معه.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة في الفترة من ١٤ ــ ٢٢ شباط ١٩٨٣ بالجزائر، وذلك بعد خروج القوات الفلسطينية والمنظمة من بيروت وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا. وسخّر عرفات الدورة هذه لفرض هيمنته المطلقة على المنظمة وتغيير تحالفاتها ومواقفها السياسية باسم استقلالية القرار الفلسطيني، مستغلاً وجود الآلاف من مؤيديه من عناصر أمنية وبيروقراطية داخل المؤتمر لارهاب المعارضة التي تجسدت في العديد من الأعضاء المستقلين وأعضاء خمس منظمات فدائية وهي: الجبهة الشعبية، والصاعقة، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي.

علق محمد أبو ميرر، أبو حاتم المسؤول السابق للعلاقات الخارجية في فتح على عدد المراقبين في المجلس ودورهم أمام اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني وقال:

« فالمجلس الذي عُوِّم ليصل عدد أعضائه إلى أكثر من ٣٦٠ عضواً، والذين عوموا بدورهم بأكثر من خمسة آلاف مراقب لا تستطيع تمييزهم عن الأعضاء، وبعد أن أسقطت عضوية البعض، وأبعد عن جلسات المجلس من أبعد، ومنع من الكلام من منع، فإن جميع المناقشات والآراء التي طرحت كانت ضد مشروع فاس، وضد مشروع ريغان، وضد الكونفيدرالية والعلاقات مع النظام المصري والاتصالات مع العناصر الصهيونية. ولكن البيان السياسي الذي صدر باسم المجلس ترك الباب مفتوحاً على جميع هذه القضايا »(٢٩).

وكانت المنظمات الخمس قد عقدت اجتماعاً في طرابلس بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦ صدر عنه بيان الثلاثين نقطة، وأكدت النقاط على قرارات قمة الخرطوم، لا للتفاوض، لا للاعتراف ولا للصلح مع العدو الصهيوني.

● التمسك بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية والبرنامج السياسي للمنظمة.

● رفض قمة فاس، ومشروع ريغان لأنه يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

● رفض تفويض الاردن بتمثيل الشعب الفلسطيني والاصرار على الدولة الفلسطينية المستقلة كأساس أي علاقة وحدوية تقوم بين الطرفين.

● رفض اقامة علاقات مع النظام المصري، ومواصلة عزله ومحاصرته حتى اسقاط كمب ديفيد.

● ادانة دعوات النظام العراقي إلى فك الحصار عن نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

● رفض المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ونتائجها الهادفة إلى الحاق لبنان بكمب ديفيد.

● تعزيز العلاقات بين الثورة الفلسطينية وسورية.

● العمل على اعادة تجميع قوى الثورة الفلسطينية واعادة تنظيمها وتعزيزها في سوريا من أجل متابعة الكفاح المسلح(٣٠).

وطالبت بعض الفصائل الفلسطينية مقاطعة الدورة ومنها الصاعقة والقيادة العامة والنضال الشعبي، بينما وافقت الشعبية والديمقراطية على الحضور بعد أن اتفقوا مع قيادة عرفات على أربع نقاط وهي الموقف من مشروع ريغان وفاس والعلاقة مع مصر والاردن، بلغ عدد أعضاء المجلس ٤٣٥ عضواً بعد أن أضاف ياسر عرفات ٢٣ عضواً يمثلون المجلس العسكري الأعلى، وذلك لزيادة عدد الأعضاء المؤيدين لعرفات ورد الاعتبار لبعض أنصاره من الضباط الذين تقاعسوا خلال الغزو الاسرائيلي للبنان.

وبلغ عدد المراقبين من عناصر أمن فتح والمتفرغين في أجهزتها المختلفة حوالي ثلاثة آلاف، لاستغلالهم في التصفيق والهتاف وممارسة الضغط والتخويف على الأعضاء المعارضين لنهج زعيم حركة فتح، الأمر الذي جعل أكثرية الأعضاء تتساءل عن وجود الديمقراطية. ناقشت الدورة قضايا سياسية هامة كمقررات فاس ومشروع ريغان والعلاقة مع النظام المصري والاتصالات مع الصهاينة.

أبعدت فتح اثنين من قيادييها من عضوية المجلس وهما عضو اللجنة المركزية للحركة نمر صالح (أبو صالح) وحمدان عاشور.

شددت الكلمات التي ألقيت على التمسك بوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية، وتصعيد النضال السياسي والعسكري والتأكيد على رفض اتفاقيات كمب ديفيد وغيرها من المشاريع الهادفة إلى طمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه فلسطين.

وجاء في التقرير السياسي الذي ألقاه رئيس الدائرة السياسية للمنظمة حول مشروع ريغان ما يلي:

« ان هذا المشروع لم يخرج عن اطار السياسة الأميركية للمنطقة، إذ جاء مؤكداً على أسس الاستراتيجية الأميركية التي تقوم على مجابهة التهديد السوفييتي، وترتيب أوضاع المنطقة بين الدول العربية واسرائيل، كما ان المشروع لم يختلف في أهدافه عن أهداف كمب ديفيد »(٣١).

وتضمن تقرير الدائرة السياسية ان « مشروع ريغان في نهجه ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. ولا يشكل أساساً صالحاً، ولا مقبولاً، لحل قضية فلسطين، والصراع العربي الصهيوني، ويستهدف طمس قضية فلسطين وتصفيتها وتنكّرِهِ لحق العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتناول التقرير العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وقال انها تقوم على الأسس التالية:

«أ ـــ الالتزام بقضايا النضال العربي، وفي طليعتها قضية فلسطين، والنضال من أجلها.

ب ـــ التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ج ـــ الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

د ـــ رفض نهج واتفاقات كمب ديفيد، واعتبار قرار فاس كحد أدنى للتحرك العربي السياسي، مع التأكيد على عدم اسقاط الخيار العسكري بكل مستلزماته ».

وأكد التقرير ان العلاقة مع سورية تقوم « انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة التي تؤكد أهمية العلاقات الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسورية، لخدمة الأهداف النضالية والقومية، وعلى قاعدة: الثورة الفلسطينية قوة لسورية، وسورية قوة للثورة الفلسطينية، وتحقيق العلاقات النضالية مع الشقيقة سورية، باعتبارها تتكامل مع المقاومة الفلسطينية خط الصمود والمواجهة الأول مع العدو الصهيوني ».

وطالب التقرير بالتمسك بقرارات المجلس الوطني، بعدم اقامة علاقات مع النظام المصري، طالما بقي متمسكاً باتفاقات كمب ديفيد.

وانتقد التقرير جبهة الصمود والتصدي انطلاقاً من أنها لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها في التصدي للعدوان الصهيوني وطالبها بقطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وشكل المجلس ثماني لجان اوضع التوصيات التي ستعرض عليه للتصويت عليها واقرارها. ودار الخلاف حول مجمل القضايا المطروحة، لذلك طالب عرفات بتشطيب كلمة الرفض من القاموس السياسي الفلسطيني واستبدالها بكلمة لعم (نعم+لا) حتى ولو كانت المشاريع المطروحة تستهدف حق العودة وتصفية قضية فلسطين.

وأعطت الدورة ١٦ براءة ذمة لقيادات فتح التي خرجت عن « ثوابت » النضال الفلسطيني خلال حصار بيروت وبعد الخروج منها.

أكد البيان السياسي الصادر عن الدورة على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته، ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية، وعلى ضرورة تطوير

وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني.

وأكد الاعلان السياسي حول الاتصالات مع القوى اليهودية على القرار رقم ١٤ من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني في دورته الثالثة عشرة « ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني ».

وجاء الاعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة في القرار ١٤ على ما يلي:

« ١٤ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه والتي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة.

وسجل المجلس الأهمية الاستراتيجية للعلاقة مع سورية، باعتبار ان المنظمة وسورية تقعان في خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي.

واعتبر المجلس ان قرارات فاس تمثل الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، وأيد مقترحات بريجنيف للتسوية. ورأى المجلس ان مشروع ريغان في بهجه ومضمونه، لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتناقضه مع الشرعية الدولية. ورفض المجلس اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم.

وانتخب المجلس اللجنة التنفيذية للمنظمة من:

ياسر عرفات، فاروق القدومي، محمد خليفة، أحمد اليماني، عبد المحسن أبو ميزر، طلال ناجي، ياسر عبد ربه، عبد الرحيم أحمد، أحمد صدقي الدجاني، حنا ناصر، محمود عباس، حامد أبو ستة، جمال الصوراني، محمد زهدي النشاشيبي.

دخلت الثورة الفلسطينية في أزمة حادة على اثر انتهاء الدورة ١٦ في الجزائر بسبب مواقف وممارسات قيادة عرفات وخروجها عن مبادىء الثورة وأهدافها، وخاصة اسقاط الخيار العسكري قبل التوصل إلى تسوية أو حتى بوعد للانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

١) مجلة شؤون فلسطينية، العددان ١٣٦ ــ ١٣٧ ــ آذار ــ نيسان ١٩٨٣ ، ص ٤٣ .
٢) خطاب الكسندر هيج، نشرة وزارة الخارجية الأميركية، حزيران ١٩٨١ ، ص ٦٠ .
٣) المصدر السابق ص ٦١ .
٤) القبس في ١٩٨٥/١/٢٣ .
٥) المصدر السابق.
٦) جريدة الفجر المقدسية في ١٩٨٥/١/١٥ ، ص ١٠ .
٧) مجلة شؤون فلسطينية، العددان ١٣٦ ــ ١٣٧ عام ١٩٨٣ ، ص ٤٨ .
٨) خطاب هييح في مدينة شيكاغو، نيويورك تايمز في ١٩٨٢/٥/٢٧ .
٩) القبس في ١٩٨٥/١/٢٤ .
١٠) خطاب جورج شولتس في نيويورك بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٢ .
١١) نيويورك تايمز في ١٩٨٢/١١/١ نقلاً عن مجلة شؤون فلسطينية، العددان ١٣٧/١٣٦ عام ١٩٨٣ ، ص ٥٠ .
١٢) السفير في ١٩٨٢/٨/٣ .
١٣) هآرتس في ١٩٨٢/٦/١٢ .
١٤) النشرة اليومية لمؤسسة الأرض عن الصحافة الاسرائيلية، رقم ٨٢/٨/١٧١ بتاريخ ١٩٢/٨/٢ ص ٢٤٧٣ .
١٥) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٢٦ ، أيار ١٩٨٢ ، ص ٨١ .
١٦) جورج حبش، حول حرب لبنان ونتائجها، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كراس) آذار ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .
١٧) هاشم علي محسن، الانتفاضة، دار الجليل ــ دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٤ ، ص ٤٤٦ ــ ٤٤٨ .
١٨) السفير في ١٩٨٢/٧/٢٧ .
١٩) السفير في ١٩٨٢/٩/٤ .
٢٠) السفير في ١٩٨٢/٩/٦ .
٢١) المصدر السابق.
٢٢) مجلة شؤون فلسطينية العددان ١٣٢ ــ ١٣٣ تشرين الثاني ١٩٨٢ ص ١٣١

٢٣) المصدر السابق
٢٤) يوسف سلمان، الولايات المتحدة الأميركية والصراع العربي ـــ الاسرائيلي، دار الحقائق بيروت ١٩٨٤ ، ص ٧٠ .
٢٥) ملحق وكالة وفا في ١٩٨٢/٩/٧ .
٢٦) مجلة صباح الخير في ١٩٨٤/٨/٢٥ .
٢٧) د . سمير غوشة، الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية، الجذور والحلول، الاعلام المركزي ١٩٨٣ ، ص ١٣ ـــ ١٥ .
٢٨) هاشم علي محسن، الانتفاضة، مصدر سابق ص ٤٨٧ ـــ ٤٨٨ .
٢٩) فتح: الأزمة والحل، حول الأزمة الداخلية في حركة فتح، محمود أبو ميزر، مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح، (كراس) ص ٢٢ .
٣٠) النهار في ١٩٨٣/١/١٨ .
٣١) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني، الدورة السادسة عشرة من ١٤ ـــ ٢٢ شباط ١٩٨٣ ، ص ٦٠ .

الفصل الثامن

اندلاع الانتفاضة في حركة فتح

انعقد المجلس الثوري لحركة فتح في عدن بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ قبل بروز الأزمة الداخلية في حركة فتح بعدة شهور. وحضره العقيد أبو موسى، وقدم مذكرة ألقت الضوء على وجود أزمة حادة داخل الحركة بسبب ممارسات ومواقف وسياسات ياسر عرفات جاء فيها:

« من الواضح أن تنظيم فتح بما في ذلك أجهزتها وقواتها تعاني منذ الحرب، من حالة اختلال توازن حادة تترافق بأعراض تفسخ مدمرة برزت بأشكال مختلفة من التسيب والانفلاش والضياع يكرسها شعور مفجع بأن أحداً لا يعنيه أن يبحث عن حلول أو مخارج تنقذنا من مآزقنا وتستنهض جماهيرنا. ونتيجة لذلك أخذ الأعضاء يعانون من هزيمة نفسية أدت إلى تبلبل الأفكار والخوف من المستقبل وطغيان التخاذل واللامبالاة وتفشي الانهزامية والبحث عن حلول فردية. ولقد انعكس هذا الواقع سلباً على الجماهير فتنامى لديها شعور بالعجز ودارت ماكينة دعاية مشبوهة تعمق لديها احساساً بأنها قاتلت وحدها، وانها أمام هذه الصورة دون أصدقاء وان أعداءها وأصدقاءها في سلة واحدة، وأنها أمام هذه الصورة عليها أن تقبل بأي شيء يعرض عليها، قبل ضياع الفرصة وقبل فوات الأوان. وان هذا يعني ان تفهم ان مرحلة الكفاح المسلح قد انتهت وان انخراطها في الثورة لم يجر عليها غير الفواجع والنكبات....

ولعل سبب كل ذلك يتمركز في اللجنة المركزية، أو بصورة أدق في أعراف العمل والقيادة داخل اللجنة المركزية التي لا تحكمها أصول، ولا تضبطها لائحة، ولا تنسجم مع نظام، فكلكم سمعتم معظم أعضاء اللجنة المركزية يعلنون جهلهم بما يجري أو بجزء منه ويعلنون معارضتهم لما يجري أو لجزء منه وينحون باللائمة على شخص أو أشخاص، ويعترفون بمرارة العاجز بعدم القدرة على وقف أي شيء، وهم لا ينسوا أن يشيروا إلى مواجعهم وأسبابها أو إلى فقدان الكثير من صلاحياتهم أو إلى اضطرارهم لمماشاة الأمور حتى لا تتدهور أكثر، وبكلمة أخرى انهم يتحدثون خارج

الاجتماع عن كل شيء ويصمتون في الاجتماع عن كل شيء....

لقد أقسمت يمين الولاء لفلسطين وأقسمت يمين الولاء لفتح، وفتح كما أفهمها هي النظام الأساسي والبرنامج السياسي، فهل ما يجري له علاقة بنظام أو برنامج وأكثر من ذلك هل ما يجري له علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بميثاقها أو ببرامجها السياسية المعلنة ؟.......

ان الاتصال بمنظمات صهيونية تحت اسم الاتصال بقوى السلام والديمقراطية في (اسرائيل) أمر ينسف واحداً من أهم مبادئنا وهو المبدأ السابع الذي يقول: « الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب ». ويضرب مصداقيتنا أمام أصدقائنا في العالم الذين انتصروا لنا فأقروا في الأمم المتحدة ان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، ويتناقض مع قرار المجلس الوطني الذي يدين الاتصال بمنظمات صهيونية. انني شعرت بالهلع حين رأيت صورة وفدنا الفلسطيني في مواجهة الوفد الصهيوني مباشرة في فيينا. وشعرت بهلع أكبر وأفظع عندما رأيت صورة اللقاء الذي جرى في تونس وعلى أعلى المستويات....

وهل الذي جرى ويجري له علاقة بالنظام الأساسي أو البرنامج السياسي أو قرارات المؤتمر العام ؟ أم يشكل خروجاً على شرعية الحركة التي تستمد اللجنة المركزية والمجلس الثوري شرعيتهما منها ؟ »(١).

طلب الرئيس الأميركي ريغان برسالة بعث بها إلى الملك المغربي بوجوب قيام عرفات بالتخلص من العناصر الراديكالية في حركة فتح لكي يتمكن من اتخاذ قرارات سياسية جديدة للانخراط في التسوية الأميركية.

قام عرفات في بداية أيار ١٩٨٣ بزيارة إلى سورية، كانت الأولى منذ خروجه من بيروت. وبعد مقابلته للرئيس الأسد أصدر في ١٩٨٣/٥/٤ قراراته التنظيمية الشهيرة التي تضمنت نقل العديد من ضباط وكوادر فتح الرافضة للتسوية الأميركية خارج الساحة اللبنانية، وتعيين أبو هاجم الضابط المتخاذل مسؤولاً عن القوات في لبنان.

اجتمع المعنيون في القرارات أي الواردة أسماؤهم فيها وقرروا عدم تنفيذها ورفضها، بحجة أنها يجب أن تصدر عن المجلس العسكري والمجلس الثوري للحركة وليس عن عرفات ونوابه.

يقول العقيد أبو موسى عن الموقف عند صدور القرارات ما يلي:

« بعد صدور القرارات، ازداد يقيننا بأن ساعة المواجهة قد حانت ولا مجال لتجنبها، فوقفنا ودققنا مطولاً في وضع المؤسسات والأجهزة والأطر فوحدناها جميعاً معطلة ولا يمكنها أن تفعل شيئاً مجدياً لردع نهج الخيانة الزاحف بقيادة عرفات. ثم تطلعنا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية فوجدناها هي الأخرى عاجزة حتى عن الاعراب عن آرائها علناً داخل المجلس الوطني الذي هو كما يفترض عنوان الديمقراطية والحرية »(٢).

دفعت فردية عرفات وتفرده بالقرارات التنظيمية والسياسية والمالية في حركة فتح وفقدان

الديمقراطية والقيادة الجماعية بالمعنيين في القرارات رفضها وعدم تنفيذها والعمل للرد عليها.

يقول العقيد أبو موسى عن ساعة الصفر ما يلي:

« بعد صدور الواحد والخمسين قراراً، وجدنا أن الانتظار لم يعد لصالحنا وان نجاح عرفات باحراج الكوادر من الساحة اللبنانية وابعادهم من وحداتهم المقاتلة وتنصيب أزلامه على رأس القوات، أمر من شأنه أن يفقدنا قوتنا الأساسية القادرة على الحسم، لذلك قررنا أن يكون مساء التاسع من أيار ١٩٨٣ ، ساعة صفر الحركة للسيطرة على بعض القوات وتفجير الصراع علناً والضغط لفرض الحوار الديمقراطي على القيادة اليمينية »[٣].

ان الاستهتار بالنظام الداخلي للحركة واغلاق عرفات كافة الطرق لمعالجة الأزمة واصراره على تنفيذ القرارات أجبر المعنيون فيها على التحرك لوقفها والمحافظة على الخط الوطني في فتح، فانفجرت الانتفاضة واعتمدت على التيار الوطني الديمقراطي وعلى وطنية القاعدة العريضة للحركة وموقف المنظمات الفلسطينية المتذمرة من ممارسات عرفات وانحرافاته وتأييد القوى الوطنية اللبنانية والعناصر المناهضة للسياسة الأميركية والنظم العربية الوطنية.

تجاوزت قيادة عرفات بعد سنة ونصف من موافقة حركة فتح على البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع، وتخلت عن الكفاح المسلح وأدانته وأعلنت اعترافها باسرائيل وتنازلها عن هدف العودة والتحرير، وبالتالي تجاوزت قيادة فتح كافة البرامج والمنطلقات والمواثيق التي أقرتها الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانتقلت مخالفاتها وتجاوزاتها من حركة فتح إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ان انفجار الأزمة واندلاع الانتفاضة بعد التنقلات التي أجراها ياسر عرفات بحق أفضل ضباط فتح الذين اشتهروا بالوطنية والشجاعة والبطولة والاقدام قبل حصار بيروت وخلاله وبعده، وتعيين ضباط من المتخاذلين والمشهورين بالفساد والولاء الأعمى لعرفات أمثال أحمد عفانة (أبو المعتصم) والحاج اسماعيل هو عمل وطني دفاعاً عن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وأهداف النضال الفلسطيني، ولا يمكن أن يكون عملاً انشقاقياً في أي حال من الأحوال، بينما تعتبر قرارات عرفات ومواقفه وممارساته وتغيير تحالفاته عملاً انشقاقياً يهدف إلى تغيير مواقف فتح والمنظمة كمقدمة لتصفية قضية فلسطين بالشروط والاملاءات الاسرائيلية.

إن قيادة فتح هي التي فجرت الساحة الفلسطينية، وهي تتحمل مسؤولية الخسائر البشرية والمادية والسياسية والمعنوية التي لحقت بمنظمة التحرير، وبالعمل الوطني الفلسطيني وبقضية فلسطين والانسان الفلسطيني. وهي المسؤولة عن الصراعات والنزاعات والاغتيالات والتصفيات والاقتتال والتراجعات السياسية، ورفضت كل مساعي ومحاولات الوساطة لرأب الصدع وتصحيح مسيرة الثورة الفلسطينية والبقاء ضمن الموقف الوطني وهي التي أنهت الخيار العسكري والوجود العسكري لمنظمة التحرير واستراتيجية الكفاح المسلح.

لقد كانت الظروف الفلسطينية والعربية والدولية ملائمة حين اندلاع الانتفاضة في حركة

فتح للاطاحة بقيادة عرفات وتولي قيادة النضال الفلسطيني ولكن انتهازية بعض الفصائل التي رأت بأن باستطاعتها أن تقود النضال الفلسطيني وتردد بعض المنظمات والقوى والشخصيات الوطنية أضـاع فرصـة تاريخية لن تعوض بامكانية اسقاط القيادة واستعادة الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

«تستند شعبية قادة انتفاضـة فتح «إلى صـلابة هؤلاء القادة ونظافة أيديهم، وانتسـابهم إلى الاتجاه التقدمي الواسع في فتح، ناهيك عن بسالتهم التي اختبرت في المواقف الحاسمة، السياسية والعسكرية والتنظيمية. أما مصدر القوة الثاني، فهو سلامة مطالبهم الاصلاحية، التي تنص على التمسك ببرنامج فتح السياسي وبنظامها الداخلي. أما مصدر القوة الثالث، فلعله مصدر الضعف الأساسي للطرف الآخر وأعني به رموز الفساد الذين تبوؤا مراكز الصدارة في تنظيم حركة فتح وقواتها المسلحة »[٤].

أدار عرفات ظهره للانتفاضـة منذ اليوم الأول لاندلاعها ورفض مطالبها، وبادر إلى اتهام قياديها بتلقي الدعم من ليبيا، ووصفها بالأقلية وحاصر قواتها ومنع التموين عنها. واستعان بالعديد من الأنظمة العربية لممارسة الضغط على سورية كي تساعده في انهائها، بعد أن عجز عن تحقيق ذلك.

يقول العقيد أبو موسى، عن موقف قيادة فتح آنذاك ما يلي:

« شنوا علينا حملة أكاذيب لها أول وليس لها آخر.... وأظهروا انتفاضتنا وكأنها من تدبير القيـادة العـامة، أو سـورية والجماهيرية، ولم يتركوا وسيلة لتصعيد الموقف إلا واستخدموها بغية اخراجه من ميدانه الديمقراطي إلى أن يصبح صراعاً دموياً، وبهذه الطريقة الدنيئة راح عرفات يعمل على تصفية أي موقع يعلن تأييده لموقفنا..... لقد تحملنا كثيراً وصبرنا كثيراً ولم نكن البادئين لا بالطلقة الأولى ولا بالطلقة الثانية، ولكن انهمار الرصاص علينا وعلى كل من يؤيدنا، اضطرنا للدفاع عن النفس، والدفاع كما نفهمه وكما تعلمناه ومارسناه انه دفاع ايجابي وليس سلبي. وخير وسائل الدفاع الهجوم. اننا مقاتلون ولا يمكن أن نهرب »[٥].

بادر مناضلو فتح بالتحرك لرفض عملية انخراط قيادة عرفات في التسوية التي تقود إلى تصفية قضية فلسطين. مما حمل عرفات إلى التوجه إلى البقاع ولاحظ:

أولاً: ان رفض مقاتلي فتح لنهجه السياسي يتصاعد باستمرار.

والثاني: سكوت اسرائيل وأميركا والسلطات اللبنانية على زياراته المتكررة للبقاع، بالرغم من ان الاتفاقيات التي وقعها مع فيليب حبيب، مبعوث الرئيس الأميركي تحظر عليه العودة إلى لبنان.

والثالث: أصدر عرفات أوامره بحسم التمرد في فتح عسكرياً، مما زاد من الغضب والسخط عليه في أوساط مقاتلي وكوادر فتح العسكرية والسياسية، لأن السلاح الذي تحت تصرفه هو لمقاتلة العدو الاسرائيلي وليس لتصفية المناضلين:

انطلقت انتفاصة فتح ضد قيادة عرفات ونهجه المنحرف من مقاتلي فتح في البقاع يعد ثبت لمناضلي فتح أن السلاح في حوزة عرفات لا يعني إلاّ تضليل الجماهير الفلسطينية وخداعها ولممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل كي تقبل به كطرف في التسوية، مما أثر على مكانة قيادة عرفات وقلل من شأنها وأضعف من قوتها.

ان حركة فتح ومنظمات المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية هم الذي تبنوا الكفاح المسلح وشعار ثورة حتى النصر، مما جعلهم يتصدرون نضال الأمة العربية في مقاومة الصهيونية وتحرير فلسطين العربية، ولكن قيادة عرفات تخلت عن أهدافها الاستراتيجية واستبدلت النهج المقاوم للاغتصاب والاحتلال بالتسوية مع الكيان الصهيوني، مما أضعفها وقلل من شأنها، لأنها قدمت وتقدم التنازل تلو التنازل عن أهداف النضال الفلسطيني وعن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والقومية للأمة العربية.

ترك عرفات بيروت وغادرها بحماية الأسطول الأميركي السادس، طلباً للنجاة والاستمرار في تولي زعامة فتح ومنظمة التحرير ورفض محاسبة ضباطه الهاربين من ميدان المعركة مع العدو، وانحدر إلى موقع المساوم على قضية وحقوق شعبه، والمتاجر بالقضية من أجل استمراره في الزعامة.

العوامل التي أدت إلى الانتفاضة

لعبت قيادة عرفات الدور الأساسي في وصول النضال الفلسطيني إلى الطريق المسدود واضعافه وتمزقه وصرفه عن ثوابته الوطنية .

بدأ عرفات في بادىء الأمر يحرف حركة فتح عن أهدافها الاستراتيجية ومنطلقاتها الأساسية ، وتسخيرها لصالحه وصالح قيادته بشكل جعلها تتناقض مع تحرير الوطن الفلسطيني المحتل . وفشلت عن متابعة قيادة النضال ، فأخذت تتشبث بامتيازاتها ومراكزها ومصادر تمويلها وتصدرها الصفحات الأولى في الصحف والمجلات ومكان الصدارة في محطات الاذاعة والتلفزيون . واصبحت تهتم بالمظاهر والامتيازات والمناصب أكثر من اهتمامها بقضية فلسطين وشعب فلسطين والنضال الفلسطيني .

وطلبت منها الولايات المتحدة والاشتراكية الدولية تطويع حركة فتح وتنظيفها من العناصر الوطنية كمقدمة لتطويع الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك لتحقيق الأهداف التي جاء عرفات من أجلها والحفاظ على الامتيازات والمناصب والمواقع القيادية التي أصبحت عندها أهم من مبادىء وأهداف النضال الفلسطيني. وأخذ عرفات يعمل على تغييب الديمقراطية في أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح ويكرّس فرديته وتسلطه بالترغيب والترهيب ،

بـالبـترو دولار وأجهزته القمعيـة ومنهـا جهـاز الـ ١٧ ، وعدم الالتزام بالقرارات الصـادرة عن المؤسسـات الشـرعيـة مستغـلاً أجهزة الاعلام والتأييد العربي والدولي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وأخذ يكرس التجاوز والانفلاش وتعيين المرتزقة والانتهازيين والعملاء في مواقع مهمة ، مما جعل المحسوبية والرشوة والفساد والافساد والتهريب والخوة والعمالة تسود في العديد من الأجهزة والمؤسسات والمكاتب .

وعندما استجـاب عرفات خلال حصـار بيروت للشـروط الاسـرائيـلية والأميركية وقبل بالانسحاب وتوزيع المقاتلين في مناطق بعيدة عن فلسطين ، أخذ الصراع يتفجر في حركة فتح ومنظمة التحرير . فطلبت ادارة الرئيس ريغان من عرفات عبر وسطاء عرب التخلص من العناصر المتطـرفـة في فتح والمنظمـة ، لكي يتمكن عرفات من اتخاذ القرارات التي تستجيب للمطـالب الأميركية والاسرائيلية .

وانفجر الصراع الداخلي في حركة فتح واستخدم عرفات أجهزته القمعية لحسمه عسكرياً ، ولكن قوات الانتفاضة تمكنت من مواجهة المعارك العسكرية التي أشعلتها قيادة عرفات وتمكنت من السيطرة على قوات فتح المتواجدة في البقـاع ، فتوجه نائب عرفات ، خليـل الوزير إلى طرابلس واتخذها مقراً لقوات عرفات . وأخذ عرفات يحشد المقاتلين من المنافي إلى شمال لبنان بهدف القضاء على قوات فتح التي انتفضت عليه .

وعاد عرفات إلى طرابلس ليقود الاقتتال بين مقاتلي حركة فتح الموالين له وبين مقاتلي انتفاضة فتح ، الذين انتفضوا على سياسته المدمرة للنضال الفلسطيني .

وحاول عرفات أن يصفي المنظمات الفلسطينية والقوى والأحزاب الوطنية اللبنانية المعارضة للسياسـة الأميركية . ولكنه فشل فشلاً ذريعاً بالرغم من المذابح والمجازر التي ارتكبها بحق مقاتلي الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة ، ومقاتلي انتفاضة فتح والحزب الشيوعي اللبناني .

إن محور الخلاف في حركة فتح خلاف تنظيمي وسياسي ، بينما انحصر الخلاف بين سورية وقيادة فتح حول قرار فتح تغيير تحالفاتها السياسية بسبب التغيير الذي طرأ على موقفها السياسي .

ازدادت حدة الخلافات داخل فتح منذ أحداث أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ حول مسؤولية القيادة عما جرى في الأردن ، حيث طالب العديد من كوادر فتح بالاستفادة من تجربة الأردن واستخـلاص العبر والدروس منها ، لكن القيادة لم تستجب للمطلب وتابعت ارتكاب الأخطاء السياسية والتنظيمية في لبنان .

ونجحت في تغطيـة أخطـائها وتصفيـة المنتقدين لها في لبنـان للامكانيات المادية والقمعية والاعلامية الهائلة التي توفرت لها .

واستمرت في ارتكـاب الأخطـاء السياسية والتنظيمية والمالية والمسـلكية بعد الخروج من

بيروت عام ١٩٨٢ وعشيته وخلال وبعد انعقاد بالدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني في شباط ١٩٨٣ في الجزائر ، مما أوصل أزمة فتح الداخلية إلى الانفجار في أيار ١٩٨٣ .

أبدت الفصائل الفلسطينية اهتماماً كبيراً بأزمة فتح الداخلية ، وأعلنت أن الأسلوب الديمقراطي هو الأسلوب الوحيد الذي يجب أن يتبع لحلها ، ورفضت الاحتكام إلى السلاح ، وتمسكت بوحدة فتح وتحقيق الاصلاح السياسي والتنظيمي فيها .

أما بالنسبة للخلاف بين قيادة فتح وسورية فرأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن « العامل الأهم في هذه الخلافات هو العامل السياسي الذي نتج عن تباين في الاستراتيجية العامة وتباين في المواقف السياسية في العديد من المسائل المطروحة على بساط البحث في الشرق الأوسط .(٦)

لعبت مشاريع التسوية الأميركية الدور الأساسي في الاقتتال الفلسطيني العربي والفلسطيني ــ الفلسطيني وحتى داخل فتح وذلك منذ مبادرة روجرز ومشروع الأمير فهد وحتى مشروع ريغان واتفاق الاذعان الاسرائيلي ــ اللبناني .

حصلت الانتفاضة نتيجة لاخطاء ارتكبتها قيادة فتح في الأردن وللبنان ، حيث لم تقيم ولم تستفد من الدروس والعبر والأخطاء والتجارب التي حدثت في عمان ولبنان وحتى الخروج من بيروت وبعده واندلاع الانتفاضة .

كان على القيادة أن تجد حلاً سياسياً وتنظيمياً لحركة فتح وألاَّ تلجأ إلى اتهام القائمين عليها بالعمالة ، والقيام بالتدخل العربي في الشؤون الفلسطينية والخوف على القرار الفلسطيني المستقل بدلاً من تصحيح المسيرة والإستفادة من عبر ودروس الأردن ولبنان وحل الأزمة الداخلية بالطرق السياسية ، لجأت قيادة فتح إلى الحسم العسكري واستخدام القوة ضد أبناء فتح .

وظهر قلق الولايات المتحدة من اندلاع الانتفاضة بجلاء عندما أعلن فيليب حبيب مهندس خروج قوات منظمة التحرير ومؤسساتها من بيروت « إن نجاح التمرد في فتح هو عودة التشدد والارهاب إلى فتح » .(٧)

لقد كان واضحاً لقيادة فتح أن التسوية التي تريد الانخراط فيها لا تأتي إلاَّ عن طريق الولايات المتحدة وموافقة اسرائيل عليها ، لذلك كان عليها أن تختار بين أمر من أمرين: إما التمسك بأهداف ومبادىء ومنطلقات فتح والتفاهم مع المنتفضين أو السير باتجاه الولايات المتحدة واسرائيل بالعمل على تصفيتهم عسكرياً وافتعال الخلاف مع سورية وليبيا كجسر للعبور إلى الولايات المتحدة واسرائيل . واختارت القيادة الخيار الثاني .

وتركز ما حدث في فتح حول نقطتين: الأولى موقف عرفات من التسوية والثانية تفرده وتخطيه للمؤسسات والأخطاء المتكررة التي يرتكبها ، لذلك كان من المستحيل على قيادة عرفات أن تلجأ إلى الأساليب الديمقراطية في معالجة الأزمة التي سببها عرفات داخل الحركة ، فلو وافق على

النقطة الأولى ورفض التخلي عن الانخراط في التسوية ، فإن الأزمة لن تنتهي ، فهو لا يريد اغضاب الولايات المتحدة الأميركية والأوساط الصهيونية ، لذلك رفض مطالب الانتفاضة وأصر على الحسم العسكري ، وأخذ يتجنى على سورية وتضحياتها ومواقفها لممارسة الضغط عليها لمساعدته في حسم الأمر . لصالحه وضد الانتفاضة .

وعندما رفضت سورية مساعدته في هذا الأمر زاد من حملته عليها ليوهم المواطن العربي أن فشله يعود إلى تدخل سورية وليس لقوة الانتفاضة داخل حركة فتح .

فالعلاقة بين الاقتتال الفلسطيني الذي قاده عرفات منذ عام ١٩٧٠ يعود إلى مبادرات التسوية الأميركية والأخطاء التي ارتكبتها قيادة عرفات في التعامل معها .

عندما تأسست منظمة التحرير ، وعندما انطلقت فتح لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة تقعان تحت الاحتلال الاسرائيلي ، فمنظمة التحرير الفلسطينية تأسست ، والثورة الفلسطينية انطلقت من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه واستعادة الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

فماذا حققت الثورة الفلسطينية من هذه الأهداف حتى تتخلى عن البندقية والكفاح المسلح ، وتتنازل عن جميع الأهداف التي قامت من أجلها؟

استغلت قيادة فتح الغزو الاسرائيلي للبنان لكي تنخرط علناً في المخططين الأميركي والاسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط وتصفية قضية فلسطين ، حيث أن الغزو والحصار الاسرائيلي لبيروت جعلها تسفر عن وجهها الحقيقي وتنخرط علناً في المشاريع الأميركية ، لأن نتائج الغزو والشروط الاسرائيلية والأميركية التي وافقت عليها قيادة عرفات زاد من حدة أزمة فتح الداخلية وتحالفاتها العربية .

وتتحمل قيادة فتح الانشقاق الذي وقع في الحركة والانشقاق الذي حدث في منظمة التحرير الفلسطينية وتتحمل مسؤولية الخلافات التي وقعت بينها وبين بعض الدول العربية ومسؤولية اللجوء إلى السلاح والاقتتال الفلسطيني الفلسطيني والفلسطيني العربي الذي حدث في البقاع وطرابلس .

وترجع رابطة الشغيلة في لبنان انفجار الأزمة في حركة فتح إلى العوامل الرئيسية التالية:

« ١) الحاصل التاريخي المتدهور لقيادة البرجوازية للثورة الفلسطينية ، هذا الحاصل الذي تميز بالهزائم العسكرية والتراجعات السياسية والاخطاء المسلكية الخطيرة ، والذي توج بالرحيل عن بيروت مع ما ترتب على ذلك من مجازر طالت الآلاف من أبناء الشعب العربي الفلسطيني .

٢) الجنوح الحاد نحو المشاريع الأميركية والرجعية دون الأخذ بعين الاعتبار مواقف وتطلعات قاعدة وكوادر فتح ، الأمر الذي مثل اختلالاً حاداً ورفع التوترات السياسية بين الأجنحة المكونة لحركة فتح إلى أعلى مستوياتها .

٣) فشل محاولات التقويم السابقة والرد عليها بالخروج على الشرعية السياسية والتنظيمية . وتجاوز الصراع الديمقراطي واللجوء إلى استخدام العنف من قبل اليمين الفلسطيني »[٨]

الموقف العربي من الانتفاضة في فتح

أيدت بعض الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة عرفات ومسرحياته وحملاته التضليلية بسبب تأييدهم لمساعي التسوية الأميركية ، ووقفوا ضد انتفاضة فتح . وأكد جورج شولتس وزير الخارجية الأميركي أن الأمور لا تبشر بخير إذا ما ضعفت قيادة عرفات .

وقامت الجزائر بوساطة بين سورية وعرفات في الفترة التي طلبت فيها سورية من عرفات مغادرة دمشق وترأس الوزير الطالب الابراهيمي الوساطة الجزائرية ، وسأله الجانب السوري فيما إذا كانت الجزائر تسمح بأن يشتم قادتها وجيشها داخل أراضيها وبدون وجه حق . فأجاب الوزير الجزائري بالنفي .

وكان هناك عدة وساطات عربية سعودية وغيرها أكدت فيها سورية أن الأزمة داخلية في حركة فتح وأعربت عن حرصها على وحدة الحركة وعلى عدم اقتتال الأخوة وضرورة حل الأزمة بالحوار الديمقراطي .

وعقد المجلس الثوري لحركة فتح بدمشق اجتماعاً في ٢٣ / ٦ / ١٩٨٣ بحضور ٤٤ عضواً من أصل ٧٣ عضواً وبغياب الأعضاء في قيادة الانتفاضة عن الاجتماع .

تحدث عرفات في الاجتماع وقال أن المعارضين لا يريدون الحوار معنا ، واتهم الليبيين والسوريين بالتدخل . وطلب من المجلس بمحاسبة العقيد أبو موسى وطالب بالحسم العسكري وطالب أبو الزعيم بالحسم العسكري أيضاً .

وفوض المجلس اللجنة المركزية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الأزمة .

رأت منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي أن أزمة فتح الداخلية ذات أبعاد تنظيمية وسياسية عادلة ومحقة وأن القائمين على الانتفاضة عناصر معروفة بوطنيتها ونضالها . ورأت هذه الفصائل وجوب حل الأزمة بالحوار الديمقراطي لا بالاحتكام إلى السلاح واراقة الدم الفلسطيني بأيد فلسطينية .

سارعت لجنة عرفات المركزية ووقعت اتفاق عدن مع الشعبية والديمقراطية ، فحالت دون تأييد الجبهتين للانتفاضة بالرغم من أنهما طالبا بتحقيق الاصلاح الديمقراطي الشامل ، في منظمة التحرير الفلسطينية .

ولاقت الانتفاضة تأييد الاغلبية الساحقة من كوادر ومقاتلي فتح والأغلبية الساحقة من كوادر ومقاتلي الثورة الفلسطينية .

وفشل عرفات في القضاء على انتفاضة فتح ، لذلك راح كعادته يبرر فشله بتحميل أطراف أخرى المسؤولية ، فأخذ يزيد من اتهاماته لها ويحرض بعض الاطراف العربية والدولية عليها . وساعده في ذلك خلافات بعض الجهات العربية مع سورية ، وصعد من حملته على سورية من دمشق والبقاع . ونظم بعض الاشتباكات في مخيم اليرموك بدمشق ، ولولا وعي أبناء المخيم لذهب ضحيتها عشرات القتلى . فطلب منه السوريون مغادرة دمشق فوراً إلى المطار ، بعد أن ضاق ذرعهم من اتهاماته الكاذبة .

ناقش مجلس الوزراء السعودي نتائج زيارة علي الشاعر وزير الاعلام للبنان والأوضاع في المنطقة العربية . وورد في البيان الذي صدر عن الاجتماع ما يلي:

« وان المملكة العربية السعودية إذ تعرب عن شديد أسفها لما آلت إليه الأمور بين الأشقاء المناضلين في المقاومة الفلسطينية وخاصة ما سبق ان صدر عن قرارات المجلس الوطني في الجزائر والذي منح الثقة بالاجماع للمنظمة برئاسة عرفات . . . فإنها تود أن تؤكد تأييدها ومساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ترسيخاً واحتراماً لما أجمعت عليه الأمة العربية في قراراتها الصادرة لمؤتمر قمة الرباط بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . كما أن المملكة العربية السعودية تهيب بجميع الأشقاء المسؤولين في الدول العربية بتكثيف الجهود وبذل المساعي من أجل تطويق الخلافات وإزالة كل ما يشوب العلاقات الأخوية بين القادة الفلسطينيين على هذا الصعيد حقناً للدماء العربية وحرصاً على لحمة الشعب الفلسطيني وحفاظاً على مقدسات الثورة الفلسطينية لتمكينها من ممارسة حقوقها المشروعة في استعادة أراضيها وتقرير مصيرها واقامة دولتها المستقلة على أرضها المغتصبة .(٩)

ونقل مراسل اذاعة مونت كارلو في الرياض عن مسؤول سعودي كبير قوله تعليقاً على البيان الحكومي أن السعودية جددت تمسكها بنقطتين مهمتين:

« الأولى: استمرار دعم حركة فتح على مختلف الأصعدة . الثانية: تأييد حكومة الرياض لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة وقيادة ياسر عرفات . وامتدح المسؤول السعودي دور عرفات واعتداله وتعامله مع الواقع من دون الانزلاق وراء الشعارات الزائفة التي تسيء للقضية العربية أكثر مما تخدمها » .(١٠)

أوفد بن جديد، الرئيس الجزائري ، مسؤولين جزائريين إلى السعودية في ٣٠ / ٦ / ٩٨٣ في اطار مسعاه الذي تشاركه فيه السعودية . وكان بن جديد قد زار العاصمة السورية في ٥ / ٦ / ١٩٨٣ والتقى الرئيس حافظ الأسد .

وتمحور حديث الأوساط الفلسطينية في دمشق آنذاك حول استقلالية القرار الفلسطيني الذي رفعه عرفات، إن الهدف من دفع هذا الشعار هو تمرير انخراط عرفات بالمشاريع الأميركية والتجني على سورية بحجة أنها تتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية لكي تصادر القرار الفلسطيني . وإنَّ الهدف من هذا التحرك تمزيق وحدة منظمة التحرير واضعاف سورية أمام

الضغوط الأميركية .

وكان عرفات يهدف من وراء تحركاته تعميم كمب ديفيد على الساحتين اللبنانية والفلسطينية ، واضعاف دور سورية والتشويش عليها عربياً ودولياً وافتعال الخلاف بين السوريين والفلسطينيين وتمرير الاتفاق اللبناني الاسرائيلي .

وحدد المنتفضون في حركة فتح أهدافهم بما يلي:

« لا لشق منظمة التحرير ، لا لشق حركة فتح ، لا لاراقة الدم الفلسطيني » . وقام وفد سعودي جزائري مشترك بزيارة إلى دمشق اجتمع خلالها مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية وصدر في أعقابها بيان رسمي جاء فيه أنه « تم الاتفاق على استمرار الاتصالات السياسية لايجاد حل مقبول للطرفين المتخاصمين في حركة فتح » .(١١)

وكان وزير الخارجية السعودي قد حدد مهمة الوفد وقال: « إن هذا الوفد سيحاول خلال زيارته لدمشق التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصدع الذي أصاب منظمة فتح».

قيادة عرفات والحسم العسكري للانتفاضة

بدأت الانتفاضة في ٩ أيار ١٩٨٣ . وفي اليوم التالي (١٠ / ٥ / ٨٣) أصدر أبو جهاد ، نائب القائد العام تعميماً إلى كافة الأجهزة والوحدات وصف فيه انتفاضة فتح بالجريمة التي « يحاول بعض أدعياء النضال الثوري استغلال الظروف المحيطة للقيام بتحرك ضد الثورة والحركة ، لخلق البلبلة في الصفوف تحت شعارات المزايدة السياسية المرفوضة » .

وتبين من التعميم أن الحل الوحيد في ذهن قيادة فتح هو القيام بالحسم العسكري وعدم اللجوء إلى الأطر التنظيمية للتعامل مع الحدث الداخلي في حركة فتح ، وأظهر بجلاء أن نائب عرفات صمم على حسم الموقف عسكرياً واعتبار الانتفاضة تمرداً يشكل خروجاً على الانضباط العسكري .

برر المنتفضون حركتهم بخروج قيادة عرفات على القوانين التي تحكم الحركة ، وطالبوها بالاحتكام للمؤتمر العام .

كان عرفات يعتقد بأن في امكانه عن طريق التعتيم على الحركة وتطويقها تصفيتها بالقوة العسكرية ، لا سيما وأنها جاءت وهو في قمة مجده ، وجعلته أجهزة الاعلام العربية والعالمية رمزاً للصمود تماماً كالسادات الذي استغل نتائج حرب تشرين وقام بزيارته للكيان الصهيوني .

لجأت قيادة عرفات كعادتها إلى مسرحية توزيع الأدوار فيما بينها ، فأعلن أبو اياد أنه سوف يعتزل العمل ويجلس بداره ما لم تتم تسوية الأزمة .

وقال أبو اللطف « إن الذي أطلع الحمار على المئذنة عليه أن ينزله عنها » . كما أخذ آخرون بتحميل عرفات مسؤولية تفجير الأزمة داخل فتح .

تبلور حقيقة موقف قيادة عرفات في البيان الصادر عن اللجنة المركزية في ٢١ / ٥ / ١٩٨٣ ليؤكد وقوف قيادة فتح بجانب عرفات ، حيث كلفت اللجنة المركزية عرفات اصدار القرارت العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية المتواجدة في سورية ولبنان ، وتولى أحمد عفانة (أبو المعتصم) قيادة القوات ، ووضعت العقيد أبو موسى والعقيد محمد البدر (أبو مجدي) والمقدم زياد الصغير ، والمقدم واصف عريقات والرائد محمود عيسى بأمرة القائد العام ، ياسر عرفات . وطالبت اللجنة المركزية في بيانها وقف أي تعامل أو اتصال بهؤلاء الضباط من جانب القوات .

إن موقف قيادة عرفات يمثل انقلاباً تنظيمياً وعسكرياً داخل فتح للسيطرة عليها تمهيداً لترويض الساحة الفلسطينية ، والقضاء على أي وجود للوطنيين الفلسطينيين المعارضين للتسوية الأميركية داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان التزام القيادة بالديمقراطية والأصول التي يحددها النظام الداخلي لحركة فتح كفيلان بحل الأزمة .

وعلى أثر اندلاع الانتفاضة في حركة فتح ضد عرفات أعلن أحمد عبد الرحمن الناطق باسمه في ١٢ / ٥ / ١٩٨٣ وفي اذاعة لندن بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٨٣ بأن عرفات قد قرر الحسم العسكري لانهاء التمرد داخل حركة فتح ، وهذا ما حدث بالفعل وما نسميه بالاقتتال الفلسطيني والذي يعتبر أسوأ ظاهرة حدثت في تاريخ شعبنا الفلسطيني .

فاللجوء إلى العنف والاحتكام إلى السلاح ظاهرة منبوذة ومكروهة من قبل جميع أبناء شعبنا ، لأنها تلحق أفدح الأضرار بالثورة الفلسطينية وبالتالي بأهداف أمتنا العربية .

وكان الاقتتال في البقاع لانهاء القوات الفلسطينية بقيادة أبي موسى التي قامت بالانتفاضة ضد نهج عرفات للتسوية ، البرهان العملي على هذا التوجه الخطير .

ولقد أصبح الاقتتال والاغتيالات والدسائس والأكاذيب والتصفيات السياسية والجسدية هي السمة الأساسية لقيادة عرفات والتي تجعل أبناء شعبنا الفلسطيني يتألمون لاهراق الدم الفلسطيني على أيد فلسطينية وعلى أرض غير أرض فلسطين وهذه خدمة كبرى لاعداء شعبنا وأمتنا واستنزاف لطاقاتنا البشرية والمادية .

إن الاقتتال الفلسطيني ـــ الفلسطيني ، والفلسطيني ـــ العربي ، هو جزء لا يتجزأ من مخطط نهج التسوية الفلسطينية ، وهو يمثل نهج ياسر عرفات ، عرفات الذي قال بصراحة إن التسوية تحتاج إلى عشرين ألفاً من الشهداء ، ولكن الرقم ارتفع حتى الآن أكثر من ذلك بكثير ولا تزال التسوية التي يراهن عليها عرفات وهما من الأوهام .

ويهدف عرفات من الاقتتال التغطية على جوهر انحرافه وهو الانحراف السياسي بالتركيز على المطالبة بوقف الاقتتال باعتباره أهم ما على الساحة الفلسطينية .

لقد استخدم عرفات الحسم العسكري ، والاقتتال الفتحاوي ـــ الفتحاوي ، والفتحاوي الفلسطيني والكذب وفبركة الاشاعات والاتهامات والمسرحيات ، ومساعدة العديد من الحكومات

العربية للقضاء على انتفاضة فتح . ولكنه فشل امام تصميم الانتفاضة والقائمين عليها وصحة الأسس والمبادىء السياسية والتنظيمية والمسلكية التي قامت الانتفاضة على أساسها .

ولكن عرفات والقوى الخفية القوية المؤيدة له في المجالين العربي والدولي تجعله لا يسلم بسهولة ، فهو على استعداد باستمرار لهدر المزيد من الدم الفلسطيني والعربي ، وقتل الالاف من المعارضين له وصرف ملايين الدولارات في سبيل تحويل هزائمه إلى انتصارات وعلى حساب المواطن والشعب والقضية والأمة العربية .

إن الاقتتال الفلسطيني الذي قاده عرفات عام ١٩٨٣ في طرابلس غير معزول عن مجمل المخطط الاميركي الاسرائيلي لفرض تسوية غير وطنية لقضية فلسطين ، إذ أنه جاء إلى طرابلس بعد أن فشل في القضاء على انتفاضة فتح وفشل في حمل سورية للوقوف إلى جانبه ضد الانتفاضة . وفشل في تصوير الأزمة على أنها أزمة بينه وبين سورية وليبيا ، ولأن جماعته في البقاع فشلوا في حسم الخلاف عسكرياً .

جاء إلى طرابلس ليقوم بنفسه في تصفية انتفاضة فتح والفصائل الوطنية الأخرى المعارضة لانحرافه . وارتكبت جماعته جريمة وحشية بحق المناضلين من الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة وقاموا بحرق جثثهم ليبث الخوف والرعب في قلوب الفصائل الأخرى المعارضة له وتصفية جميع القوى الوطنية المعارضة لنهجه داخل حركة فتح وداخل الساحة الفلسطينية ، حتى يخلو له الجو ويوافق على ما تطلبه منه الولايات المتحدة والاشتراكية الدولية ، وبعض الأوساط الاسرائيلية .

وطلبت جميع القوى الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية من عرفات مغادرة مدينة طرابلس بعد الخراب والدمار الذي ألحقه بالمدينة ومخيمي نهر البارد والبداوي ، لأنه تحصن في المخيمين في وسط المدنيين .

وكرر رشيد كرامي قائد مدينة طرابلس ورئيس لجنة التنسيق في المدينة مطالبته بمغادرة عرفات المدينة . كما طالبه مفتي المدينة ورئيس بلدتها مغادرتها .

ودارت ماكينة عرفات الاعلامية بالمبالغة في حجم الشهداء والجرحى والدمار الذي لحق بالمخيمين اللذين تحصن بهما . ووزعت الصور له وهو يزور الجرحى ويقبل الأطفال ويوزع المساعدات امعاناً في المزيد من تضليل الأوساط الفلسطينية والعربية وابعاد أنظارها عن جرائمه وممارساته والخسائر المادية والبشرية والسياسية التي ألحقها بالمخيمين ومدينة طرابلس والقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية .

والغريب أن عرفات الذي ألحق في النضال الوطني الفلسطيني واللبناني خسائر فادحة ، ورفض الاشتراك في معركة الجبل ، وتوقف عن القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل ، وايد فى الخفاء الاتفاق اللبناني ـــ الاسرائيلي ، اتفاق الاذعان وانتظر لكي يأتي دوره ورار عاصمة كمب ديفيد وقوى علاقاته مع النميري جزار الشعب السوداني ومع ملك المغرب ، الغريب أن أوساط

جماهيرية واسعة من الفلسطينيين استمرت في تأييدها له وتصديق أكاذيبه ومسرحياته وأعماله البهلوانية .

عقد ياسر عرفات اجتماعاً للقيادة الفلسطينية في دمشق التي جاء إليها قادماً من طرابلس حضر د . جورج حبش عن الشعبية ، نايف حواتمة عن الديمقراطية ، وطلعت يعقوب عن جبهة التحرير الفلسطينية ، وخالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة لمناقشة أزمة انتفاضة فتح . وصعق عرفات في الاجتماع لأن القيادة الفلسطينية أيدت مطالب الانتفاضة .

وغادر دمشق إلى طرابلس وهناك اتهم القوات السورية والليبية بمساعدة الانتفاضة بقصف القوات الموالية له ، مما أزعج سورية وقادة المقاومة لمغالطة عرفات المكشوفة . وتابعت قوات فتح بالانضمام إلى الانتفاضة وانضمت إليها مجموعة من قوات الـ ١٧ الموالية لعرفات .

ازداد عرفات حيرة وقلقاً على مصيره . فعاد إلى دمشق بعد يومين من مغادرته لها واعلانه عن تصميمه على عدم العودة إليها قبل أن توقف القوات السورية دعمها للانتفاضة . وكان يعرف حق المعرفة بأن قواته تشتبك مع قوات الانتفاضة وقوات فلسطينية أخرى من فصائل عديدة هبت لمساعدتها لمنع عرفات من إبادتها . ولكن فشل عرفات وعجزه عن سحقها ، جعله يتهم سورية أملاً منه على ممارسة الضغط عليها لمساعدته وانقاذه من الورطة الصعبة التي أوجد نفسه فيها .

وكرر عرفات تصريحاته الكاذبة حول تدخل القوات السورية ، وأضاف إليها مسرحية جديدة فادعى أنه تعرض لمحاولة اغتيال في الأراضي السورية على الطريق ما بين حمص ودمشق .

اتهم عرفات عندما عجز عن اخماد الانتفاضة القوات السورية في البقاع بدعمها بالاشتراك باطلاق النار على مواقع أنصاره ، وأفادت وكالة وفا من تونس أن عرفات بعث برسائل عاجلة إلى الرؤساء « الشاذلي بن جديد ، والحبيب بورقيبة ، والملك فهد والملك الحسين والشيخ زايد والشيخ جابر الأحمد والشاذلي القليبي يدعوهم فيها للتدخل لوقف العدوان السوري — الليبي على الثورة الفلسطينية . ان عرفات اتهم في هذه الرسائل القوات السورية والقيادة العامة بدعم « المتمردين وفتح النار باتجاه مواقع فلسطينية مشيراً إلى أن التحرك السوري سبقه قبل يومين تدخل القوات الليبية لدعم المتمردين »(١٢)

شكلت اللجنة التنفيذية للمنظمة لجنة سداسية لمعالجة الأزمة في فتح من السادة:

خالد الفاهوم ، عبد المحسن أبو ميزر ، أحمد اليماني ، ياسر عبد ربه ، أحمد صدقي الدجاني ، ومحمد زهدي النشاشيبي .

واجتمعت اللجنة السداسية مع قيادة الانتفاضة ومع وزير الخارجية السوري في ٢ / ٧ / ١٩٨٣ . وقال خالد الفاهوم رئيس اللجنة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني بعد اللقاء « لقد لاحظنا تمسك أشقائنا السوريين بوحدة فتح . لقد أعرب الجانب السوري عن اهتمامه بدعم

وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وأمله في استمرار التعاون معها » .(١٣)

ضاقت سورية ذرعاً بياسر عرفات وأساليبه ، فتسلم رسالة في دمشق من رئيس أركان الجيش السوري يطلب مه فيها مغادرة سورية وعدم العودة إليها في المستقبل .

الموقف السياسي للانتفاضة من خلال بياناتها

جاء في التعميم الأول للانتفاضة إلى الوحدات والأحهزة والأقاليم كافة حول وقوف الانتفاضة ضد قرارات عرفات التي جاءت بعد اعلان الرئيس ريغان قراره بأنه « لن يسمح للراديكاليين أن يعرقلوا مسيرة السلام». وكانت واضحة أبعاد قرار الرئيس ريغان وهي أن الوطنيين الملتزمين بالتورة والتحرير يجب أن يشطبوا ، وأن تنتهي أية قدرة لهم على عرقلة مسيرة السلام الأميركية .

لذلك نحن لم نفاجأ بالقرارات الأخيرة التي صدرت ، والتي تتم على أرضية تمرير الحلقات التالية للتسوية ، لذلك فإننا نعلن وقوفنا في وجه هذه القرارات استناداً إلى ما يلي:

١) إن هذه القرارات تستند إلى البعد السياسي الذي ذكرناه ، وتستهدف ابعاد كل من يستطيع المساهمة في لجم اندفاعة التسوية الأميركية ، عن موقع التأثير المباشر .

٢) جاءت هذه القرارات مستغلة الأجواء المتوترة في المنطقة عامة وفي البقاع خاصة نتيجة تحشدات العدو الاسرائيلي وتزايد الحديث عن احتمالات العدوان على البقاع .

٣) أن هذه القرارات مؤشر إلى نية أحكام فئة معينة سيطرتها على فتح وعلى قواتها (العاصفة) تمهيداً للانسحاب من لبنان . .

٤) إن استعراض اسم العقيد أبو هاجم على رأس قائمة القرارات المتخذة وتسليمه قيادة جيش التحرير الفلسطيني في الساحة اللبنانية ، يستفز المشاعر الوطنية داخل الحركة وداخل الساحتين الفلسطينية واللبنانية ويؤكد الاصرار على ابقاء المنحرفين والمهزومين والمطلوبين للمحاكمة على رأس قواتنا . .

٥) إن هذه القرارات شكلت اقصاء واضحاً وصريحاً لعدد كبير من خيرة الضباط والكوادر عن مواقعهم النضالية ، تمهيداً لمنع تأثيرهم المعرقل للتسوية الأميركية . .

٦) إن هذه القرارات جاءت بمثابة تمزيق متعمد لوحدة فتح استهدفت فريقاً يمتاز بمواقفه الوطنية الواضحة ، وشكلت انسجاماً مع المخطط الرامي إلى تصفية فتح وقواتها العاصفة .

٧) إن هذه القرارات تنكرت لكل مقولات الوحدة الوطنية ، وخاصة في جيش التحرير الفلسطيني . . . . . لذلك فإننا ندعوك إلى النضال من أجل تحقيق المطالب التالية:

أولاً: الغاء القرارات العسكرية التي صدرت وكافة القرارات التنظيمية الأخرى التي استهدفت اقصاء فريق معين من مواقعه النضالية .

ثانياً: اعلان قرار بعزل العقيد ابو هاجم وكافة الذين تخاذلوا وتواطؤا في الحرب الأخيرة من كافة مناصبهم وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة الثورة .
ثالثاً: اصدار قرار يقضي بالتصدي الصريح والواضح للمشروع الأميركي الصهيوني الرجعي الرامي إلى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية قضية فلسطين .
رابعاً: الاعلان الواضح والصريح عن التشبث بالبقاع والشمال ومعارضة اتفاق التسوية اللبناني ـــ الاسرائيلي الأميركي رسمياً وتصعيد الكفاح المسلح .
خامساً: وضع برنامجنا السياسي موضع التنفيذ .
سادساً: الاعلان الصريح عن الوقوف الجاد في جبهة المواجهة الوطنية للمشروع الأميركي في منطقتنا ، كجزء أساسي منها . . . »(١٤)

وطالب التعميم الغاء القرارات العسكرية التي صدرت وكافة القرارات التنظيمية الأخرى التي استهدفت اقصاء فريق معين عن مواقعه النضالية . واصدار قرار يقضي بالتصدي الصريح والواضح للمشروع الأميركي ـــ الصهيوني الرامي إلى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية قضية فلسطين . . ووضع برنامج فتح السياسي موضع التنفيذ والوقوف الجاد في جبهة المواجهة العربية الوطنية للمشروع الأميركي في المنطقة العربية .

وجاء في التعميم الثاني للمتفضين إنهم يناضلون « من أجل صون وحدة فتح ، تنظيمياً على أساس النظام الأساسي وسياسياً على أساس البرنامج السياسي .

وفي سبيل هذا الهدف نعلن . . . أن تحركنا يستهدف أن تكون حركتنا هي التنظيم القائد لا أن تكون تنظيم القائد . . . وتطبيق المركزية الديمقراطية ، حسب نظامنا الأساسي ، وخاصة القيادة الجماعية . . . وأن تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة وهي وحدها الجديرة بالاحترام والتطبيق . . . ويستهدف اسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في قرار صرف المال هو المتحكم في القرار »(١٥)

وجاء في التعميم رقم ٢ للانتفاضة ما يلي:

« وترحنا لكل الاخوة الابعاد السياسية الخطيرة للقرارات التي اتخذت ، وأنها اضافة لكونها تشق فتح وتصفي قواتها العاصفة وتشكل انقلاباً عسكرياً وتنظيمياً ، وتسمح باستفراد فئة معينة بقوات الثورة دون جميع الفصائل ، تشكل البداية التي لا بد منها لفرض موقف سياسي معين في فتح تمهيداً لفرضه على كل الساحة الفلسطينية ، ولاضعاف الموقف العربي الوطني المناهض للمخططات الأميركية...».

وتضمن تعميم الانتفاضة رقم ٣ التمسك بوحدة فتح ، قواتها وتنظيمها ، ومقاومة كل دعوات الانشقاق ومظاهره ومنع الاقتتال بين الاخوة ورفاق السلاح ، مهما كانت الأسباب .
وأضاف التعميم إلى مطالب الانتفاضة السابقة ما يلي:

١ ـــ استدعاء قوات الثورة الموجودة في المنافي ، للعودة فوراً إلى ساحة الثورة .

٢ ـــ وضع خطة عسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ، تشترك قوات العاصفة بدورها الأساسي .

٣ ـــ تشكيل لجنة ذات صلاحيات تشرف على أموال الحركة ، وتوقف عمليات الافساد والتخريب المبرمجة في حسم الحركة عن طريق المال ، والتحقيق مع الذين أثروا على حساب الثورة والمقاتلين والشهداء .

٤ ـــ الدعوة إلى مؤتمر عام طارىء للحركة لايجاد الحلول المناسبة لكافة قضايا الحركة وعلى مختلف الأصعدة » .

وورد في التعميم الخامس للانتفاضة موقفها من الانشقاق في حركة فتح وجاء فيه:

« أما القول بأننا نسعى للانشقاق فهو اتهام يطلقه الانشقاقيون أنفسهم فنحن لا نريد الانشقاق ، ولو كنا نريده فعلاً ، لكان من السهل أن يعقد عدد من الاخوة المعروفين مؤتمراً صحفياً يعلنون فيه انشقاقهم وينتهي الأمر . . . . والحقيقة أننا حين نصر على عدم الانشقاق فلا يعني هذا أن نسمح ببقاء اللصوص والمنهزمين والمشبوهين والمدسوسين في صفوف فتح » .

وورد في بيان سياسي صدر عن الانتفاضة في ٢١ / ٦ / ١٩٨٣ حول الاقتتال أن هدفها كان الاحتجاج على الانحراف الحاصل في الساحة الفلسطينية وتعديله بالسبل الديمقراطية والأساليب الثورية الشريفة لذلك عمدت منذ البداية إلى الحوار . وجاء في البيان ما يلي:

« وبالمقابل تحركت القيادة لاخراج الأشكال من نطاق الحركة (فتح) وتوسيع دائرته ليشمل الساحات الفلسطينية والعربية والدولية ، ولما باءت محاولاتها في الضغط علينا وتطويعنا لبرنامجها بالفشل عادت تلك القيادة إلى العبث في صفوف الحركة ، مما ينذر بأوخم العواقب على قضيتنا وثورتنا . وهكذا عمدت إلى تسعير الاقتتال الفلسطيني عندما أعلنت كتيبة شهداء أيلول انضمامها إلى تحركنا . فجرى التفجير في منطقة شتورا الآهلة بالمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين .

. . . . فبعد أن جرى وقف الاشتباك في منطقة شتورا راح الناطق بلسانها ، أحمد عبد الرحمن يتبجح ويهدد كما هو واضح في تصريحه التالي:

« إن أبو عمار أخذ قرار الهجوم بعد دراسة ، وذلك لانهاء التمرد داخل حركة فتح وأنه قاد الهجوم بنفسه وسيستمر في قيادة هذا الخط المتشدد ، لحسم الموقف عسكرياً . . . . وإزاء هذا

التطور في حركة القيادة على أرض البقاع ، الذي جاء متزامناً مع عملها التخريبي في الشمال اللبناني حيث يتم اعتقال المناضلين الفلسطينيين من أبناء شعبنا الشرفاء بأعداد متزايدة كل يوم واستقدام جميع الرموز المدانة في حركتنا إلى منطقة طرابلس لتنفيذ المؤامرة ، كان لا بد لنا أن نتحرك لنضع حداً لهذا العبث والتخريب » .(١٦)

عرفات وانتفاضة فتح

أقدمت قيادة عرفات على أخطر المواقف والقرارات وأجرت أخطر الاتصالات السرية والعلنية بشكل منفرد ، انطلاقاً من الأموال الهائلة الموجودة تحت تصرف عرفات ودعم القوى الخفية التي تقف وراءها ، فقام عرفات فيما بعد فعرضها على الأطر السياسية ، لأنه هو الذي يشكل اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني وأطر حركة فتح القيادية .

وفرض عرفات توجهاته على دورات المجلس الوطني واجتماعات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية وذلك بدءاً من برنامج النقاط العشر والاتصالات مع الصهاينة والموافقة على قرارات الأمم المتحدة فيما منها ٢٤٢ خلال حصار بيروت ، وصياغة مبادرة الامير فهد حتى الموافقة على قرارات قمة فاس والعلاقات مع نظام كمب ديفيد ، والدخول بالمفاوضات المباشرة مع اسرائيل على أرضية ٢٤٢ والموافقة على الحكم الذاتي . .

حقق عرفات انحرافه لأنه وضع الموالين له في أطر ومؤسسات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وأغرقها بالأموال وبالترغيب والترهيب على حساب الكفاءات والمخلصين من أبناء الشعب الفلسطيني ، إن الممثلين الفلسطينيين الذين يتصدرون تمثيل المنظمة عزبياً ودولياً « ليسوا من الأكثر كفاءة والمخلصين للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإنما من المخلصين لعرفات .

إن غياب العمل السياسي والدبلوماسي الجماعي المنظم في منظمة التحرير الفلسطينية قاد إلى زعامة عرفات ، فبدلاً من أن يسود تطبيق الميثاق والبرامج السياسية ، أصبحت ممارسات عرفات فوق الميثاق وفوق البرامج حيث أدى ذلك إلى أن:

— يقود عرفات الفوضى والشلل والتكتل في أوساط منظمة التحرير .

— وقضى على كل ما يمت للوحدة الوطنية بصلة .

— ويشجع الانتهازيين والعملاء ويبعد المناضلين الشرفاء .

— ويعمل على تصفية وتحطيم القوى المعارضة له في منظمة التحرير وحركة فتح وبقية الفصائل الفلسطينية .

— وقضى على دور التنظيمات والمؤسسات ، للتوصل إلى تسوية سياسية يوقعها فرد مستبد يحيط به مجموعة من الانتهازيين والمتخاذلين والمستسلمين .

وهذا الفرد المستبد والمتفرد بالقرار الفلسطيني هو الذي سيحقق حلم الصهيونية والامبريالية التاريخي باعتراف الفلسطينيين « باسرائيل » والتعايش معها والقبول بسيطرتها ، فالكيان الفلسطيني الذي سيقوم في ظل التسوية الأميركية سيكون جسراً للتغلغل « الاسرائيلي » في الوطن العربي .

إن عرفات وحده يدير مؤسســات المنظمة ومكاتبها واتحاداتها وأموالها ، وكأنها مزرعة من مزارعه الخاصة فهو يستأثر بالمنظمة وأموالها والمساعدات التي تقدم لها لفرض سيطرته المطلقة عن طريق الترغيب والترهيب . كما يقوم باستمرار باستفزاز المنظمات والجهات العربية المعارضة لانحرافه السياسي والمتمسكة بالموقف المبدئي من الصراع العربي ــ الصهيوني ويعمل على نشر اليأس والقنوط والتردد والضياع في أوساط الشعب الفلسطيني مما ألحق به نتائج نفسية مدمرة وأوصله إلى نتائج سياسية مأساوية ، استغلها عرفات مسوغاً لادعائه القائل ، إن شعبنا قد تعب ويريد حلاً سياسياً .

لقد مثل عرفات القوى المضادة للثورة باسم الثورة ، وحعل من دماء الشهداء وسيلة للحصول على المزيد من الأموال، وسحق المواقف الثورية بمكاسب دبلوماسية لا تسمن ولا تغني مس جوع، كما نجح باجهاض المحاولات التي جرت لاقامة الجبهة الوطنية في الضفة الغربية وقام بشق النقابات ، وساهم في العمل على تمزيق وحدة الجماهير في الداخل ، ونشر جو اليأس والقنوط وروح الاستسلام في نفوسهم على طريق التشكيك بأمتنا العربية واصدقائنا في العالم .

ويستخدم المال والاعلام والكذب لخدمة انحرافه السياسي ، ويستغل أموال الشهداء لتخريب الثورة والثوار وشراء الانتهازيين من الاعلاميين لكي يغطوا انحرافه وتخاذله وأخطاءه .

واستخدم عرفات المال ليس فقط للتأثير في الاعلاميين وإنما لتخريب القوات الفلسطينية أيضــاً باغداق الأموال على الضبـاط الانتهـازيين وذوي النفوس المريضــة حتى لا يعارضوا نهجه التسووي وانحرافه السياسي .

ويستخدم الأموال الطـائلة لتغطيـة نفقـات المهرجانات المؤيدة له وبطـاقات الطائرة التي يصرفها لاتباعه ومؤيديه، فبلغت تكاليف مهرجاني عدن والجزائر أكثر من ثلاثين مليون دولار .

ولجأ عرفات إلى نشر اليأس والقنوط بين الأوساط الفلسطينية ويقول أن العرب تآمروا عليه وتركوه وحده ، وأنه وحده كان يقاتل في لبنان وأنه لا أمل في جبهة الصمود والتصدي ولا في سورية والاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فإنه ليس أمام منظمة التحرير إلا التوجه نحو أميركا والقبول بمشروع ريغان والكونفدرالية مع الأردن .

إن موافقة عرفات على الخطة الأميركية بخروج المقاتلين من بيروت تجسد انحرافاً خطيراً عن مبدأ الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ، وتمثل خروجاً عن النضال الوطني الذي بدأه شعبنا الفلسطيني منذ وعد بلفور ، وتشكـل انتهـاكاً خطيراً للمحرمات الفلسطينية ، وعملية انتهازية لاستغلال الغزو الاسرائيلي والتواطؤ العربي الرجعي لتحقيق هدفه بتحويل المنظمة من منظمة مقاتلة إلى منظمـة سيـاسيـة والتخلي عن البندقية وارتياد الصـالونات الدبلوماسية ومقابلة رؤسـاء الدول

ومعاملتهم له كرئيس دولة ، على الرغم من أنه لم يحرر شبراً واحداً من أرضنا الفلسطينية ، بل يعلن تنازله عما تم احتلاله من فلسطين ١٩٤٨ واستعداده للتنازل عن بعض الأجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع العلم أنه قد وافق ليس فقط على مشروع ريغان ، بل على مؤامرة الحكم الذاتي الصهيونية .

لقد اغتنم عرفات غزو العدو للبنان كي ينضم بصراحة وعلانية إلى التحالف الامبريالي ـــ الرجعي لأنه يعتقد أن الكيان الذي يحلم أن يكون رئيساً له لا يأتي بالكفاح المسلح ولا على طريق الأمة العربية ، وإنما يأتي على طريق أميركا عبر أصدقاء أميركا من العرب والأوروبيين ، وعلى طريق الانضمام إلى المحور الأميركي.

ولقد أدت هذه الممارسات المنحرفة سياسيا وماليا وتنظيميا إلى تصاعد الاستياء منه داخل حركة فتح ، مما عمق الأزمة داخل فتح والأزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان الانحراف السياسي لياسر عرفات هو من الأسباب الأساسية التي عمقت الأزمة ، فالموقف السياسي هو السبب المباشر لما حدث ويحدث داخل فتح ، وبين فصائل الثورة الفلسطينية وعرفات .

قام عرفات في الوقت نفسه بتصفية خمسة من المقاتلين الفلسطينيين المعارضين له بشكل وحشي ، وذلك بتقطيع أوصالهم بالبلطات ، وبذلك يكون عرفات ، سبب أزمة فتح بانحرافاته السياسية وقراراته وممارساته ، فالأزمة داخلية وليست خارجية ، ولقد فشل عرفات بتصويرها على أنها خارجية وأنها معركة مع سورية وليبية لتصفية المنظمة ، ولكن جميع القيادات الفلسطينية تعرف أن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة ، وأن عرفات يقصد من هذا الزعم الكاذب ، الهروب من الأزمة الداخلية وتحويلها إلى أزمة في العلاقات الفلسطينية ـــ السورية من أجل أن يتدخل العرب لمصلحة أكاذيبه ، أو أن يفتعل صداماً مع سورية ليجوز مزاعمه .

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الاطار الشرعي لكل أبناء الشعب الفلسطيني وهي ليست ملكاً لشخص أو منظمة أو منظمات ، إنها الاطار الشرعي والكيان السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها ، ولكن ممارسات عرفات وممثليه تسيء إلى منظمة التحرير وميثاقها وقراراتها .

ولقد لعبت الانتفاضة في حركة فتح دوراً كبيراً في تعرية عرفات وفضح انحرافه السياسي والمالي والتنظيمي والذي وصل إلى حد الخيانة .

المجلس المركزي للمنظمة ووحدة حركة فتح

انعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في تونس بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣ وناقش أزمة فتح ، وذلك للأخطار التي تلحقها بالنضال الفلسطيني ، لأن عرفات خلق ثلاث أزمات :

الأولى : أزمة في حركة فتح

الثانية : أزمة في مظمة التحرير الفلسطينية

الثالثة : أزمة مع سورية

وطالبت انتفاضة فتح بخلع عرفات لأنه فقد أهليته وشرعيته لقيادة المنظمة ولأن الأحداث اثبتت أنه لا ينضبط بالبرنامج ولا بالقرارات ولا بقيادة جماعية . تحدث محمد أبو ميزر (أبو حاتم) مسؤول العلاقات الخارجية لحركة فتح وعضو المجلس المركزي أمام احتماع المجلس المركزي الذي انعقد في تونس لبحث الأزمة في فتح وقال :

« إن للأزمة ثلاثة عناوين ، فتح ، منظمة التحرير الفلسطينية ، والعلاقة مع سورية والأنظمة العربية . ولها خمسة أبعاد ، سياسية ، تنظيمية ، مالية ، عسكرية ، ومسلكية ، وعناوين الأزمة وأبعادها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً وتشمل جميع جوانب العمل الفلسطيني »(١٧) .

« فمن الناحية السياسية هناك قضايا مطروحة للنقاش الجاد منذ خروجنا من بيروت ، منها مشروع ريغان ، مشروع فاس ، العلاقة مع النظام الأردني والكونفدرالية ، الانفتاح على نظام كمب ديفيد في مصر ، وضع الثورة والفلسطينيين في لبنان ، ومستقبل العلاقة مع الحكم الكتائبي ، الحركة الوطنية اللبنانية ، العلاقة مع سورية ، والحوار مع بعض الرموز الصهيونية ... أين كنا يوم بدأنا ثورتنا المسلحة في مطلع عام ١٩٦٥ ، وأين أصبحنا اليوم في مطلع عام ١٩٨٣ » . وتابع أبو حاتم يتحدث عن الأزمة أمام المجلس المركزي وقال :

« بدأنا ثورتنا من الضفة الغربية وقطاع غزة بإتجاه أهلنا وأرضنا المحتلة عام ١٩٤٨ لتحريرها . فأين أصبحنا اليوم من هذا الهدف ؟

خرجنا من الضفة والقطاع إلى الكرامة ..... وكلنا خرجنا من الكرامة إلى السلط ، ومن السلط إلى عمان ... وخرجنا من عمان إلى جرش ، والأحراش ، ثم إلى جبل الشيخ .... وعشنا معاً أسطورة بيروت وانتصرنا بصمودنا . ولكننا خرجنا وأصبحنا مورعين في عدن وصنعاء والشام وبغداد وعمان والسودان والجزائر . وهنا في سلوى تونس .

لماذا أيها الأخوة تراجعنا كل هذه التراجعات بالرغم من كل التضحيات ؟ إن كل ذلك لم يكن كافياً لدى القيادةلأن تقف وقفة جدية لتقييم مسيرتها التراجعية وتتحمل مسؤوليتها في إجراء التغيير » .

« بدأنا ثورتنا لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وإقامة دولتنا الديمقراطية العلمانية . وكنا نعتبر أن إقامة دويلة فلسطينية على جزء من أرضنا مؤامرة امبريالية صهيونية تستهدف تصفية قضيتنا والقضاء على شعبنا يجب التصدي لها ومحاربتها بكل الوسائل ...وكانت اللاءات الثلاث : لا للمفاوضات ، لا للصلح ، لا للاعتراف بالعدو الصهيوني .

فأين أصبحنا اليوم من هذا الهدف ؟.... تراجعنا عن موقفنا حول الدويلة الفلسطينية ، وضعنا لها البرامج ودبجنا المقالات في محاسنها ووطنيتها ... ثم جاءت قرارات قمة بغداد ، ومشروع السلام العربي في فاس ، ومشروع ريغان . ورأينا بعض القادة ينقّبون عن مناقب المشروع ، ويكيلون له المديح ويصفونه بأنه رائع . وبدأت لاءاتنا الوطنية تتساقط الواحدة تلو الأخرى ، فسقطت لا للمفاوضات ، بل أصبحت المفاوضات هدفاً من الأهداف التي يسعى إليها البعض ، وأصبح الصلح بالنسبة للبعض سيد الأحكام ، وآخرون بدأوا يقولون بالاعتراف المتبادل المتزامن . كل ذلك كان يجري باسم الواقعية والعقلانية والموضوعية ولغة العصر »[١٨] .

قاد التحريف المستمر في طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني وأهداف النضال الفلسطيني إلى هزائم متكررة ، وولدت الهزائم المتكررة برامج التسوية ، وبرامج التسوية مكنت الولايات المتحدة واسرائيل من فرض شروطهم على جميع الأطراف العربية .

وتحدث أبو حاتم عن أزمة فتح التنظيمية حول التقرير المقدم لمؤتمر فتح الرابع قال : « حدد التقرير أسباب ذلك (الأزمة) بغياب القيادة الجماعية على كافة المستويات وغياب النظام الأساسي واللوائح والقوانين ، وغياب الأجهزة والمؤسسات ، وغياب الديمقراطية ، وفقدان الوحدة الفكرية . وكالعادة توقف المؤتمر الرابع مطولاً أمام هذه الأوضاع ، ووضع الحلول المناسبة لها، وأقر برنامجاً سياسياً وتنظيمياً ، وكرس نفس القيادة ، فكانت نفس النتيجة ..... هذا هو الوضع السياسي والتنظيمي لحركة فتح الذي شكل أزمتها الداخلية ،ولكونها العمود الفقري لمنظمة التحرير وصاحبة القرار فيها ، فقد انتقل كل ذلك إلى داخل المنظمة . فمن الناحية السياسية فقد تم الخروج الكامل عن الميثاق ..... حتى البرامج المرحلية التي هي خروج عن الميثاق ، فقد تم الخروج عنها »[١٩] .

وأبدى أبو حاتم رأيه في تحرك الانتفاضة داخل فتح وقال :

« وكان تحرك الأخ العقيد أبو موسى ورفاقه ، بالطريقة الوحيدة المتاحة لهم ، هي محاولة لوضع حل للازمة ، ضمن وحدة حركة فتح ومنظمة التحرير على أرضية التغيير في النهج ، والعودة إلى البرنامج السياسي والتنظيمي للحركة ، والعودة إلى الميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني التي لا تتعارض مع الميثاق والإلترام بالبرنامج التنظيمي للمنطمة».

وقرر المجلس المركزي في ١٩٨٣/٧/٣ تشكيل لجنة لإعادة الوحدة في حركة فتح ، عرفت بلجنة الـ ١٨ .

اجتمعت اللجنة في الفترة الواقعة ما بين ١٥ ــ ١٩٨٣/٨/٢١ مع طرفي الخلاف في

حركة فتح ، ومع رئيس المجلس الوطني وقادة الفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية ووضعت مذكرة ورد فيها ما يلي :

- وقف اطلاق النار والحملات الإعلامية
- تعزيز التحالف مع جبهة الخلاص الوطني اللبنانية
- التمسك بالبندقية وبالعنف الثوري وتصعيد الكفاح المسلح
- رفض كافة المشاريع الأميركية لتسوية قضية فلسطين
- تعزيز العلاقة النضالية مع القطر العربي السوري على قاعدة التحالف الثابت ضد الامبريالية الأميركية والصهيونية
- تمتين العلاقات مع الدول العربية المعادية للامبريالية والصهيونية
- تعزير التحالف النضالي مع بلدان المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي .

وجهت الانتفاضة كتاباً خطياً إلى رئيس لجنة الـ ١٨ اعلنت فيه موافقتها على المذكرة ، كما وافقت عليها جميع الفصائل الفلسطينية ورئيس المجلس الوطني ما عدا ياسر عرفات ، الذي هاجم اللجنة ورفض قبول المذكرة التي وضعتها ، وبالتالي عرقل عرفات مساعي اللجنة التي شكلها المجلس المركزي لتحقيق الوحدة بين طرفي الخلاف في حركة فتح تلبية لرغبة الرئيس الأميركي ريغان .

عرفات ومذبحة مخيم البداوي

نفذت قيادة عرفات بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٧ مجزرة في مخيم البداوي ذهب ضحيتها اثنا عشر مناضلاً من الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة .

وجاء في بيان أصدرته الجبهة في ١٩٨٣/٩/٢٧ حول المجزرة ودور عرفات فيها ما يلي :

« عمدت زمرة عرفات ــ الوزير الى تفجير الأوضاع الأمنية في عاصمة الشمال في محاولة مكشوفة لضرب الانتصارات التي حققتها قوات جبهة الخلاص الوطني اللبنانية في حربها ضد الجيش الفئوي الكتائبي . وهكذا فقد شاء عرفات ونائبه الوزير أن تكون ساعة الصفر لهذا التفجير هي الهجوم على معسكر تابع للجبهة الشعبية القيادة العامة في مخيم البداوي، حيث أشرفا بنفسهما على هذا الهجوم .

إن الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة وهي تحمل مسؤولية ما حدث ، وما سوف ينجم عن ذلك لعرفات ونائبه ، تنبه إلى خطورة المخطط الجهنمي الذي يستهدف ضرب انتصارات جبهة الخلاص الوطني وفصائل الثورة الفلسطينية الصامدة في وجه مخططات التسوية والخيانة[٢٠] .

وأعلن طلال ناجي ، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١٩٨٣/٩/٢٨ تصريحاً قال فيه أن ياسر عرفات هو المسؤول مباشرة عن إراقة الدم الفلسطيني في مخيم البداوي في مدينة طرابلس . وأضاف في تصريحه : إن الزمرة الموالية لرئيس

اللجنة التنفيذية في حركة فتح هي التي نفذت مجزرة القتل والاغتيال والتي ذهب ضحيتها أكثر من ١٢ شهيداً إضافة إلى إصابة أكثر من ١٩ آخرين من الأبرياء والمدنيين .

وحذرت الصاعقة عرفات من تماديه في إراقة الدماء الفلسطينية بتصريح على لسان الناطق الرسمي باسم القيادة العامة لقوات الصاعقة جاء فيه :

« في الوقت الذي تتجه فيه جميع جهود قوى حركة التحرر العربية بقيادة سورية الثورة وقائدها المناضل حافظ الأسد لمقاومة وإحباط المخطط الأمبريالي الصهيوني الانعزالي على لبنان والأمة العربية ولمجابهة العدوان الأميركي والأطلسي المباشر والسافر على جبهة الخلاص الوطني اللبنانية ، هذا العدوان الذي يهدف إلى ضرب قوى الصمود الوطني العربي .

وفي الوقت الذي تشتد فيه المصلحة القومية العليا إلى مزيد من حشد القوى والطاقات في مواجهة هذا المخطط، نرى اليمين الفلسطيني المنحرف بقيادة ياسر عرفات انه يسعى بكل جهده وقواه لتقديم خدماته المجّانية لإنجاح هذا المخطط التآمري القذر . فلقد أصدر عرفات أوامره لمرتزقته بالهجوم على مكاتب الصاعقة والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في مخيم البداوي ، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى .

وإننا في منظمة الصاعقة إذ ندين هذا العمل الإجرامي لعرفات ومرتزقته ، فإننا نحذر عرفات وقيادته الساقطة من مغبة التمادي في إراقة الدماء الفلسطينية وخلق مناخات اليأس في صفوف جماهيرنا المناضلة(٢١) .

وأصدرت القيادة العامة لقوات العاصفة ، فتح بياناً حول المجزرة جاء فيه :

« في الوقت الذي يجمع فيه شعبنا على عدم الإقتتال وعدم إراقة الدم الفلسطيني إلا من أجل إحقاق حقوقه وأهدافه . وفي الوقت الذي رفعت فيه اللجنة المنبثقة عن المجلس المركزي الفلسطيني التوصيات الداعية إلى الإلتزام بعدم الإقتتال . وفي الوقت الذي تحقق فيه جبهة الخلاص الوطني اللبنانية الإنتصار تلو الإنتصار ضد القوات الامبريالية والصهيونية الفاشية في الجبل وبيروت ، وكل المناطق اللبنانية . في هذا الوقت أقدم ياسر عرفات وخليل الوزير بتجنيد عدد من اللصوص والمشبوهين في الشمال اللبناني ودفعهم لإقتحام أحد معسكرات الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة ، في محاولة يائسة لجر الساحة الفلسطينية إلى مجزرة بشعة للتغطية على المواقف المشبوهة التي يقفها عرفات ــ الوزير ومن معهما على الساحة اللبنانية . إن هذه المجزرة التي اتخذت بقرار من عرفات والوزير يتحمل مسؤوليتها فاعليها . وإن حركة فتح (الانتفاضة) غير مسؤولة عن هذه الجريمة النكراء التي لا تخدم إلا اسرائيل والأهداف الأميركية في المنطقة »(٢٢) .

وأصدرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ــ الإعلام المركزي بياناً مماثلاً في ١٩٨٣/٩/٢٨ للبيانات التي صدرت من الفصائل الفلسطينية واللبنانية الأخرى حول المجزرة .

وأجرت إذاعة مونتي كارلو ضمن برنامج « حدث غداً » مقابلة مع طلال ناجي ، نائب

الامين العام المساعد للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة تحدث فيها عن التطورات على الساحة الفلسطينية والعربية وعن المذبحة الرهيبة في البداوي وقال عنها::

« بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٨٣ قامت قوات تابعة لـ أبو عمار بارتكاب مجزرة ضد معسكر لمليشيا تابعة لجبهتنا في مخيم البداوي ، شمال لبنان ، وقد راح ضحيته أثنا عشر شهيداً ، شوه بعضهم بشكل وحشي وأحرق بعضهم الآخر . وقد تم ذلك بإشراف وتعليمات أبو عمار شخصياً . أبو عمار هو الذي افتعل هذه المجزرة ولم نكن نحن ومن يومها وأبو عمار في محاولة منه لغسل ما فعلت يداه يدب الصوت ويرسل الرسائل والبرقيات للملوك والرؤساء العرب محذراً من القتال في شمال لبنان »(٢٣) .

إن مجموع ما راح ضحية جريمة البداوي ثمانية عشر مقاتلاً من مقاتلي الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة ، كونهم أعضاء في منظمة فدائية تعارض سياسة التنازلات التي يسلكها عرفات . وشكلت الجريمة إحدى المقدمات الأساسية لمعركة المخيمات .

وكان عرفات قد ارتكب في ١٩٧٦/٦/٦ جريمة مماثلة في مخيم البداوي ذهب ضحيتها ستة عشر مقاتلاً من مقاتلي الصاعقة ، لأنه اتخذ قراراً بتصفية منظمة الصاعقة الفدائية في لبنان .

عندما كان مخيم تل الزعتر يمر بأسوأ أيامه من جراء حصار الكتائب له ، توجهتُ مع عدد من قيادة الصاعقة في لبنان إلى منزل زهير محسن للتداول في الأمر ، ودامت المناقشة حوالي عشر ساعات ، قدم خلالها زهير محسن الإقتراح لمعالجة الأزمة ، ونظم طائرة تقل مجموعة من أعضاء القيادة لكي يطرحوها على عرفات ولكن عرفات رفض الإقتراح .

فما كان من زهير محسن إلا أن علق على ذلك قائلاً : « يريد عرفات أن يذبح شعبنا في لبنان ، لأنه يعتقد كلما نزل بشعبنا مذابح ومجازر جديدة أصبحت الدولة التي يريد أن يكون رئيسها قريبة تماماً كالصهاينة الذين تعاونوا مع النازية لتحقيق أهدافهم ثم تاجروا بدماء اليهود لإقامة « اسرائيل » ولجلب المزيد من المساعدات المادية والسياسية والإعلامية الألمانية والأوروبية»

يقول العقيد أبو موسى عن موقف عرفات من مذبحة تل الزعتر ما يلي : « إن القيادة اليمنية ، كانت تحبذ وقوع المذبحة في تل الزعتر ، لكي تحل اليأس بأذهان الجماهير ، من جهة ، ولكي تكسب ثقة أعداء شعبنا من جهة أخرى ، لأنها تعتقد أن وقوع المذابح من شأنه أن يجلب لها عطف العالم وبهذه المسلكية فهي تحاول أن تقتدي بالقيادة الصهيونية من ناحية استغلال المذابح لكسب العطف العالمي »(٢٤) .

ويمضي العقيد أبو موسى ويقول :

« وإذا قارنت ما حدث في صبرا وشاتيلا بعد خروجنا من بيروت عام ١٩٨٢ ، وترك المخيمات بدون حماية، سيتضح لك أن القيادة اليمينية.. تحاول استثمار الدم الفلسطيني بطريقة غير صحيحة ».

● عرفات ومجزرة الشيوعيين في طرابلس :

ارتكب عرفات خلال وجوده في طرابلس بالاشتراك مع جماعة حركة التوحيد الإسلامية مجزرة ضد الحركة الوطنية اللبنانية التقدمية، ذهب ضحيتها عشرات المناضلين اللبنانيين من الحزب الشيوعي وغيره الذين دافعوا عن الثورة الفلسطينية ، وتصدوا للصهيونية والإمبريالية ، وكل ذلك من أجل خدمة السيطرة الكتائبية على لبنان ، وتقديم ورقة حسن سلوك لأميركا ، واضعاف القوى الوطنية اللبنانية التقدمية، حليفة القطر العربي السوري في التصدي للعدو الصهيوني والولايات المتحدة والكتائب.

ولقد وجه المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٣ مذكرة إلى فصائل الثورة الفلسطينية والأحزاب الشيوعية وحركات التحرر في العالم توضح حقيقة المجزرة التي ارتكبها عرفات ضد المناضلين الوطنيين في طرابلس جاء فيها :

« لقد تأكدت معرفتنا الدقيقة بعلاقات قيادة فتح الموجودة الآن في طرابلس بقيادة حركة التوحيد الإسلامي ، وتأكدنا على أرض المعركة مباشرة من اشتراك قوات لفتح في الهجوم على مقراتنا ، وثبوت ذلك من شهادات منظمات فلسطينية تقوم بينها وبين عرفات علاقات طبيعية مثل الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية ، والنشاط الذي كان يقوم به الأخ ياسر عرفات في أثناء الهجوم على مقراتنا من المقر الرئيسي لحركة التوحيد الإسلامي بالذات » .

وأكدت المذكرة أن العقيد أبا طعان كان يقود القوات المشتركة لفتح وحركة التوحيد الإسلامي ، وان القوات المشتركة هي التي اقتحمت مقر الحزب واحتلته ونهبت محتوياته .

وتساءلت مذكرة المكتب السياسي عن الهدف من وراء تورط قيادة فتح في طرابلس في هذا الاعتداء السافر والذي اتضح أنه ليس عملاً طارئاً بل مدروس ومخطط له .

ومضت المذكرة تقول :

« ولا بد لنا من القول أصلاً أن مجيء الأخ ياسر عرفات إلى طرابلس في هذه الظروف وفي الملابسات المعروفة ، قد رافقه تأجيج في الصراع الفلسطيني الداخلي ، وزيادة في توتير العلاقات مع سورية وشن حملة تشهير ضدها ، واساءة لجبهة الخلاص الوطني ولقتال المناضلين في جبل لبنان بقيادة الرفيق وليد جنبلاط ، كما الحق أشد الضرر بالقضية المشتركة لشعوبنا » .

وقد أدانت كل فصائل الثورة الفلسطينية المجزرة التي أرتكبها عرفات وزمرته بحق الشيوعيين ومنها الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية واعتبرت الحركات الوطنية العربية جريمة عرفات هذه ورقة حسن سلوك يقدمها للامبريالية الأميركية والصهيونية العالمية ، لكي يصبح مقبولاً لدى هذه الأوساط ، من خلال اضعاف الحركة الوطنية اللبنانية وتصفية الوطنيين داخل فتح وداخل منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتحمل عرفات مسؤولية الاقتتال الفلسطيني في البقاع والشمال اللبناني والذي يدل على أنه لا يهتم بتحرير فلسطين ولا بأرواح المقاتلين وحياتهم ، إنما يهتم فقط في فرض انحرافه السياسي على شعبنا الفلسطيني والمحافظة على زعامته ، فوقف الإنحراف السياسي يقود إلى القضاء على الإقتتال الفلسطيني ويعزز الوحدة الوطنية بين الفصائل المقاومة الفلسطينية .

لجأ عرفات للإقتتال كي يتمكن من تصفية العناصر في فتح وغيرها ، المعارضة للسياسة الأمريكية ، وبالتالي يتابع سيره باتجاه أميركا لإيجاد دور له في تسوية أميركية . فالإقتتال من وجهة نظر عرفات وسيلة لوقف الانضمامات المتتالية للانتفاضة وتصفية العناصر المعادية لأميركا وتمهيد للانسحاب من طرابلس .

لقد قامت منظمات المقاومة بإدانة الإقتتال الفلسطيني واستنكاره فأصدرت جبهة النضال الشعبي بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٨ بياناً جاء فيه « أن الجبهة تدين النهج اليميني المنحرف في حركة فتح لاستمراره باراقة الدم الفلسطيني وإثارة الإقتتال تمشياً مع تورطهم في سياسة الاستسلام للمشاريع الامبريالية ولا سيما مشروع ريغان » .

وحملت الجبهة الشعبية القيادة العامة ياسر عرفات مسؤولية الإقتتال وذلك في بيان صدر بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٨ جاء فيه :

« إن ياسر عرفات هو المسؤول مباشرة عن اراقة الدم الفلسطيني في مخيم البداوي في طرابلس ، وعلى هذا فإن من يرتكب مثل هذه الجرائم ومن يشرف على ، ويبارك إراقة الدم الفلسطيني ، يفقد كل مقومات الاستحقاق كي يكون قائداً لشعب فلسطين ، وبالتالي فإن عرفات لم يعد أهلاً لقيادة منظمة التحرير » .

وادان السيد خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاقتتال الفلسطيني وخاصة مذبحة مخيم البداوي ، وكذلك الجبهتين الشعبية والديمقراطية وذلك في بيان أصدرته القيادة المشتركة لهما بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٩ جاء فيه :

« تدين القيادة المشتركة الإقتتال وتدين البادئين فيه ، وتدعو كل الأطراف لضبط النفس الشديد » . وهكذا تدين كل فصائل الثورة الفلسطينية الاقتتال الفلسطيني الذي أصبح أسلوباً ثابتاً من أساليب عرفات لفرض التسوية الأميركية على شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية . ويتحمل عرفات مسؤوليه الاقتتال الفلسطيني ـــ الاردني ومسؤولية ضرب الحركة الوطنية في الأردن وهو يتحمل أيضاً مسؤولية الاقتتال الفلسطيني ـــ اللبناني ومسؤولية فقدان منظمة التحرير للشارعين المسيحي والمسلم في لبنان ومسؤولية اضعاف الحركة الوطنية اللبنانية والتخلي عنها . كما أنه مسؤول عن الإقتتال الفلسطيني في البقاع وفي طرابلس ومسؤول عن الاقتتال الفلسطيني داخل حركة فتح .

إن الاقتتال الذي وقع في طرابلس والبداوي لم يقع سهواً أو عرضاً وبدون تخطيط مسبق . فكل الأحداث والوقائع ومجيء عرفات إلى طرابلس تدل على أن عرفات ارتكب المجازر وقاد الإقتتال

مع سبق الإصرار والتصميم ، لالحاق الأذى في خصومه وكتم انفاسهم وتحركاتهم وادخال الخوف والرعب في قلوبهم .

وكان اعداء قيادة عرفات هم : الفصائل الفلسطينية الوطنية ، المؤمنة بمبادىء وأهداف الثورة الفلسطينية وجبهة الخلاص الوطني اللبنانية وحلفاءهم من القوى الوطنية العربية وسورية وليبيا .

إن مجيء عرفات ووجوده في شمال لبنان وقيادته للاقتتال ضد الوطنيين الفلسطينيين واللبنانيين يجعله يتحمل المسؤولية المباشرة عن المجازر التي ارتبكت بحق الشعبين الفلسطيي واللبناني . وان فتح جبهة طرابلس من شأنه تعطيل وتجميد قسم من الطاقات العسكرية والمقاتلين الوطنيين في الشمال عوضاً عن المساعدة في معارك الجبل وبيروت والبقاع التي كانت دائرة على اشدها ، مما يضعف الموقف الوطني ويوزع قواته وإمكانياته وجهوده وطاقاته .

إن الاقتتال الذي بدأه عرفات في طرابلس ومخيم البداوي ، لا مبرر له على الإطلاق لقد طلب منه رشيد كرامي مغادرة المدينة، وبدلاً من أن يعمل بنصيحته عاد إليها وقاد الاقتتال وجلب الخراب والدمار لطرابلس والمخيات الفلسطينية فيها ، لتوجيه طعنة في صميم جبهة الخلاص الوطني اللبنانية وأدانت الفصائل الفلسطينية ، وفصائل الحركة الوطنية اللبنانية وجبهة الخلاص الوطني اللبنانية مجيء عرفات إلى طرابلس والتحاقه في مخيمي البداوي ونهر البارد واستقدامه المقاتلين من مصر وتونس والجزائر والسودان لتصفية الانتفاضة بعد أن رفض استقدامهم لمحاربة اسرائيل .

وارتكب مجزرتين وحشيتين خلال تواجده في طرابلس مجزرة في ٢٨ ايلول ١٩٨٢ قتل فيها ثلاثين مقاتلاً من الجبهة الشعبية القيادة العامة ، ومجزرة أخرى ذهب ضحيتها نحو خمسين مقاتلاً من الحزب الشيوعي اللبناني .

وغادر عرفات طرابلس في ١٩٨٣/١٢/١٩ بحماية البحرية الفرنسية وعلى مرأى من السفن الحربية الاسرائيلية وبموافقة اسرائيل التي تمت عن طريق الوساطة التي قامت بها مصر ، وبالتالي تكون اسرائيل قد حافظت على حياة عرفات خلال حصار بيروت والاقتتال الفلسطيني في طرابلس ولم تحاول على الإطلاق اغتياله أو المس به .

زيارة عرفات إلى القاهرة

لم تنقطع العلاقة بين عرفات والنظام المصري بعد توقيع اتفاقيتي كمب ديفيد عام ١٩٧٨ والمعاهدة « المصرية الاسرائيلية » عام ١٩٧٩ ولكنها انحصرت في قنوات سرية ما لبثت حتى أصبحت علنية وبلغت الذروة بالزيارة التي قام بها عرفات إلى القاهرة .

فالمعروف أن السادات طرد ممثل منظمة التحرير من القاهرة تلبية لطلب العدو الصهيوني بعد

أن تم توقيع اتفاقيتي كمب ديفيد ، ولكن بقي في القاهرة ممثل فتح سعيد كمال ومحمد صبيح ووصل إليها فيما بعد الدكتور نبيل شعث . وقام عصام السرطاوي بمقابلة رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل عدة مرات في فيينا وغيرها وذلك بناء على رغبته ورغبة كرايسكي كما وأن عرفات كان يرسل شقيقه الدكتور فتحي باستمرار إلى القاهرة .

بدأت الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية في أوروبا بشكل عام وفي فيينا بشكل خاص واستمرت بالتصاعد إلى أن جاءت حرب الإبادة في لبنان فأصبحت علنية ومستمرة تبادل خلالها عرفات ومبارك الاتصالات التلفونية والرسائل الخطية والمبعوثين الشخصيين واخرجها عرفات من السرية إلى العلنية وأوفد عنه الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين باسم المنظمة ، وتم تشكيل فريق عمل مشترك فلسطيني ــ مصري مقره في وزارة الخارجية في القاهرة وكان الدكتور الدجاني يرأس الجانب الفلسطيني والوزير كمال حسن علي الجانب المصري .

وتوثقت العلاقة بين الجانبين بعد قمة فاس وبعد الزيارة التي قام بها عرفات إلى النميري ، فأرسل الدكتور الدجاني في مهمة رسمية للقاهرة فاجتمع مع كمال حسن علي وقدّم له اقتراحاً محدداً وهو قيام عرفات بزيارة القاهرة ، وكان الرد المصري وضع بعض الشروط مقدمة للزيارة ، منها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية المسبق « باسرائيل » لكي تبدأ أميركا الحوار معها وبلورة مبادرة فلسطينية لكي تعرضها مصر على أميركا ، وبالتالي وضعت مصر شروطاً تمس باستقلالية القرار الفلسطيني وتمس الوحدة الوطنية الفلسطينية واستراتيجية الثورة الفلسطينية .

وفي عشية انعقاد اللجنة التنفيذية للمنظمة في تشرين الثاني ١٩٨٢ في مدينة تونس بعث عرفات بوفد إلى باريس يتكون من الدكتور نبيل شعث ورفيق النتشة وباسل عقل، قابل هناك كمال حسن علي قبل سفره إلى أميركا وتباحث معه حول موقف المنظمة من موضوع الاعتراف بالعدو والتفاوض معه . كما أرسل عرفات عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) كمبعوث شخصي له للقاهرة عدة مرات بمهمات خاصة ، وكان أبو الزعيم يؤكد باستمرار أن عرفات سيزور القاهرة . وخلال وجود عرفات في طرابلس أعلن الرئيس حسني مبارك عن تسلمه رسائل من عرفات وأنه على اتصال مباشر وشبه يومي معه ، وصرح مبارك لوكالة الأنباء الفرنسية قائلاً :

« يجب ألا يسقط عرفات لأن سقوطه يعني سقوط أي حل في الشرق الأوسط » . واعترف عرفات عدة مرات بأن علاقاته لم تنقطع مع القاهرة وأن النظام المصري كان يقدم المساعدة له ، وأكدت وكالات الأنباء بتاريخ ٨٣/١١/٢٣ بأن ثماني سفن مصرية محملة بالمعدات العسكرية قد أفرغت حمولتها في ميناء طرابلس بموافقة من أميركا « واسرائيل » لدعم الاقتتال الفلسطيني هناك . واعترف راديو العدو أن البحرية « الاسرائيلية » قد سمحت لتلك السفن بالدخول إلى ميناء طرابلس

لأنها كانت ترفع العلم المصري . وتكللت العلاقات بين الطرفين بالزيارة التي قام بها عرفات للقاهرة .

قام عرفات بعد خروجه مباشرة من طرابلس بزيارة إلى القاهرة في نهاية كانون أول ١٩٨٣ والتقى مع حسني مبارك . ولم يكن اللقاء مفاجئاً حيث مهد له عرفات منذ فترة طويلة عبر توجيه الرسائل والاتصالات الهاتفية والتصريحات العلنية ، وارسال المبعوثين الشخصيين للقاهرة . فاللقاء كان نتيجة لتوجهات عرفات وانحرافاته السياسية واستعداده للتعاطي مع الشق الفلسطيني من كمب ديفيد، خطيراً ما ارتكبه عرفات وزمرته نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني وتحدياً لآمال شعبنا الفلسطيني الوطنية وتطلعاته ، وضربة لحركة التحرر الوطني العربية بما فيها الحركة الوطنية المصرية ، وبالتالي شعبنا المصري ، وطعنة لكل مناضل فلسطيني ولكل صديق وقف بجانب قضيتنا الفلسطينية . فالزيارة تلك التي قام بها عرفات إنما تعبر عن نهج استسلامي داخل حركة فتح وداخل الساحة العربية وهي جزء لا يتجزأ من الموقف العربي المرتبط بالمخطط الأمريكي في المنطقة .

ولقد استطاع عرفات استلام منظمة التحرير من مؤسسها المرحوم أحمد الشقيري عندما رفع شعار « المنظمة لحملة البنادق » أي عندما رفع البندقية الفلسطينية لتحرير كامل التراب الفلسطيني وأصبح عرفات كبيراً عندما تبنى التحرير الكامل على طريق الكفاح المسلح ، ولكنه انتهى وسقط عندما تخلى عن استراتيجية تحرير كامل التراب الفلسطيني من الصهيونية ومؤسساتها بالكفاح المسلح ، وعندما اعتبر أن الصراع مع الصهيونية صراع حدود وليس صراع وجود وتبنى التسوية الامريكية المعادية للمصالح العليا للأمةالعربية . ولكن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ملكاً له ولزمرته أو لفصيل من الفصائل الفلسطينية ، بل هي حق لشعبنا الفلسطيني وأداته الثورية لتحقيق أهدافه في التحرير واقامة الدولة الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني . لذلك يتمسك بها شعبنا ويناضل من أجل تطويرها وتطوير مؤسساتها ومكاتبها واعادة صياغتها على أسس جبهوية وعلى أساس الوحدة الوطنية والعمل الجماعي والتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي الفلسطيني . إن الزيارة الخيانية التي قام بها عرفات للقاهرة ، خروج فاضح عن مقررات الأطر الشرعية لمنظمة التحرير وحركة فتح وجميع فصائل الثورة الفلسطينية وجميع الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها ، واصرار من عرفات وزمرته التفرد بالقرار الفلسطيني والسير في ركاب الامبريالية والرجعية الصهيونية ، وهي استمرار للقاءات عرفات وزمرته ، السرية والعلنية مع الاسرائيليين الصهاينة واستمرار لاتصالاته واتفاقاته مع المبعوث الأمريكي الأسبق فيليب حبيب في المنطقة العربية .

زار عرفات مبارك خليفة السادات الذي حقق حلم « اسرائيل » بخروج مصر من الصف العربي، عبر اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد مع العدو الاسرائيلي، هذه الإتفاقيات التي شجعت العدو على ضم القدس والجولان وتدمير صور وصيدا والنبطية وبيروت الغربية وارتكاب

مجازر صبرا وشاتيلا وتصعيد عمليات التهويد والاستيطان.

وقام عرفات بترتيب أوضاع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوطني بشكل يساعده على تحقيق توجهاته وانحرافاته ووضع القرار المالي والسياسي والعسكري بيده .

لقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني بالإجماع في دوراته الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة رفض إقامة أية علاقات أو اتصالات مع النظام المصري إلا بعد إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد . ويعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أعلى هيئة فلسطينية وتقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ قراراته ، وعندما تخرج عنها تفقد شرعيتها ، ولذلك فاللجنة التنفيذية مطالبة أن تقيل عرفات وتحيله إلى المحاكمة وإلا فتعتبر مسؤولة عن خرق قرارات المجلس الوطني كعرفات نفسه ، وبالتالي فإن أعضاء اللجنة التنفيذية يتحملون مسؤولية كمسؤولية عرفات إذا لم يتخذوا موقفاً يتماشى مع قرارات المجلس الوطني ويؤيدون إقالته ومحاكمته ،لأن الزيارة تعني انتهاكاً فاضحاً لقرارات المجلس الوطني وقراراً من عرفات بالإنضمام للمخطط الأمريكي وبالتالي فإنه حروج عن الميثاق الوطني وقراراً من عرفات بالإنضمام للمخطط الأمريكي وبالتالي فإنه خروج عن الميثاق وعن منطلقات فتح ومبادئها الأساسية وتتعارض مع أهداف شعبنا وثورتنا .

وقد أكدت جميع فصائل الثورة الفلسطينية إدانتها واستنكارها للزيارة وضرورة تنحية عرفات ومحاكمته وحماية الثورة الفلسطينية والبندقية الفلسطينية المقاتلة والوحدة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية وباستراتيجية تحرير كامل التراب الفلسطيني ، فزيارة عرفات تعني :

ـــ موافقة عرفات على اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية « الصلح المصرية الاسرائيلية » واعتراف مصر بالعدو الصهيوني .

ـــ موافقة عرفات على مبادرة ريغان والكونفدرالية والحكم الذاتي .

ـــ تخلي عرفات عن تحرير فلسطين وعن الكفاح المسلح .

ـــ شق منظمة التحرير وارتباط عرفات بالدوائر الأمريكية والصهيونية والاشتراكية الدولية .

ـــ التخلي عن القوى الوطنية العربية والعالمية وخيانته لهذه القوى والتآمر عليها .

ـــ تعميق علاقاته وتوطيدها مع الدول العربية ، صديقة الولايات المتحدة الأمريكية .

ـــ معاداته للنظم التقدمية العربية وفي طليعتها القطر العربي السوري .

ـــ تنكر عرفات لنضالات وتضحيات الشعب العربي في مصر ضد كامب ديفيد ومن أجل القضية الفلسطينية .

ـــ تنكره لنضالات الحركة الوطنية اللبنانية ودعمه للمخطط الأمريكي الصهيوني ـــ الكتائبي في لبنان .

ــ تهدف زيارته إلى فك العزلة عن نظام مبارك خليفة السادات .

ــ جعل من نفسه سادات فلسطيني يقول (أوراق الحل في يد أمريكا) لذلك أدخل عرفات الثورة الفلسطينية في مأزق حقيقي عندما قام بهذه الزيارة وتوجه إلى مشاريع التسوية الأمريكية وانخراط فيها ووافق عليها ولذلك يجب طرده من منظمة التحرير الفلسطينية بأسرع وقت ممكن .

● **ردود فعل أطراف كامب ديفيد على الزيارة :**

أعلنت الإدارة الأمريكية عن ترحيبها واغتباطها بالزيارة التي قام بها عرفات لعاصمة البلد العربي الوحيد الذي اعترف بالعدو الصهيوني ، واعتبرتها نجاحاً للسياسة الأمريكية في « الشرق الأوسط » وبشكل خاص لمبادرة ريغان واتفاقيات كامب ديفيد ، الأمر الدي دفع الرئيس الأمريكي ريغان لأن يطلب من بعض الدول العربية العمل على حماية عرفات وتأمين رئاسته لمنظمة التحرير ، معرباً عن أمله في أن يستعيد عرفات قوته السياسية واستعداد واشنطن للتعاون معه ومؤكداً أن هناك آمالاً جيدة لإحياء مشروعه للتسوية في « الشرق الأوسط » بالتعاون مع حسين وعرفات ، وأن تفاؤله ينبع من التصالح بين عرفات ومبارك .

إن زيارة عرفات كان يرجى من ورائها العمل على استمرار كامب ديفيد ونجاحه في لبنان والأردن على أساس الحكم الذاتي للفلسطينيين بالإرتباط مع الأردن ولكن هذا التوقع لم يستمر طويلاً ، لأن الشعب العربي الفلسطيني حدد موقفه الرافض لإنحراف عرفات مثلما رفضته جماهير سورية ولبنان ، كما جاء رفض الضفة والقطاع لطمة كبرى على رأس ريغان وعرفات إذ أدانت زيارته نحو عشرين منظمة شعبية في الضفة الغربية ومعظم رؤساء البلديات ما عدا الياس فريج ورشاد الشوا .

لقد جاءت الزيارة مباشرة بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين واشنطن والعدو الصهيوني وعلى أرضية كامب ديفيد ومشروع ريغان ، مما دفع بالناطق الرسمي بلسان الخارجية الأمريكية جون هيوزان يقول «إن واشنطن مغتبطة للقاء عرفات ــ مبارك لأنه يشكل مدخلاً لإنجاح السياسة الأمريكية وكامب ديفيد » .

ولقد وافق رئيس وزراء العدو الصهيوني على استئناف مفاوضات الحكم الذاتي بمشاركة مصرية وأردنية وممثلين عن الفلسطينيين وذلك بعد زيارة عرفات وقال شامير : لن يتم التوصل إلى حل في « الشرق الأوسط » دون اللجوء إلى المفاوضات مع « اسرائيل » ودون موافقتها . وقال شامير أيضاً : تعهد مبارك بأن يلغي عرفات الميثاق الوطني الفلسطيني . كما وأعلن مبارك أن زيارة عرفات تعني تأييد النهج المصري في التفاوض المباشر مع « اسرائيل » .

واتفق العدو الصهيوني مع الوفد المصري الذي رار تل أبيب بعد زيارة عرفات على اعتبار نهج عرفات مدحلاً إلى عمل سياسي يتم على طريق إحياء مفاوضات الحكم الذاتي على أساس اتفاقيات كامب ديفيد . وهذا ما أكده وأعلن عنه مبارك في « مجلة الوطن العربي » الصادرة بباريس بأن عرفات اقتنع بضرورة استبدال السلاح بالمفاوضات.

كانت القيادة الفلسطينية مطالبة باعادة النظر في بناء مظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ومكانتها من منطمة لشخص ياسر عرفات وحركة فتح إلى منظمة تقوم على أسس جبهوية وتجسد الوحدة الوطنية والكفاءة والإخلاص لقضية فلسطين وشعب فلسطين وتورته المسلحة ، لا كما كانت عليه في الماضي لخدمة انحراف عرفات وتوجهاته . إن مواجهة المرحلة تتطلب الإسراع بإقالة عرفات ومحاكمته كمحاكمة أي منحرف خرج عن مادىء ثورته وأهدافها ، وذلك قبل أن يتمكن ريغان وعيره من استثمار نهج عرفات لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية ولدلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مطالبة بالقضاء على الإنحراف السياسي الخطير الذي يمثله عرفات ومطالبة بمحاسبة عرفات ورموزه وانزال أقصى العقوبات فيهم ، وكانت مطالبة بالتمسك بالميثاق وقرارات المجالس الوطنية والكفاح المسلح والعودة إلى برنامج تحرير كامل التراب وتصعيد العمليات العسكرية ونبد برامج التسوية السياسية التي تطرحها الإدارة الأمريكية .

اجتمعت اللجنة المركزية لحركة فتح في تونس في الفترة ما بين ١٩٨٣/١٢/٣١ — ١٩٨٤/١/٤ لمناقشة الأحداث التي جرت في مخيمي البارد والبداوي ومدينة طرابلس ورحيل عرفات عنها وريارته للقاهرة وأصدرت في ١٩٨٣/١/٤ م بياناً عن اجتماعاتها بدأته بفتح معركة مضللة ضد الانتفاضة في فتح والفصائل الفلسطينية المؤيدة لها وضد سورية وليبيا امعاناً منها في متابعة خططها في تضليل وتيئيس المواطن الفلسطيني والعربي عن حقيقة ممارساتها ومواقفها وتصرفاتها معتمدة على إساءة استخدام اموال ومؤسسات الشعب الفلسطيني وجاء في بيان اللجنة المركزية حول زيارة عرفات للقاهرة ما يلي :

« فوجئت اللجنة المركزية لحركة فتح بالزيارة التي قام بها الأخ أبو عمار للقاهرة . وقد أصدرت اللجنة بيانها الأول الذي اعترض على قيامه بها وكذلك بيانها الثاني وانتظرت عودة الأخ أبو عمار لتصدر بيانها النهائي .... وبحضور الأخ أبو عمار قامت اللجنة المركزية ، لحركة فتح بمناقشة مستفيضة للزيارة واسبابها ونتائجها بعد أن استمعت إلى توضيحات الأخ أبو عمار وتقديراته وفهمه لزيارة القاهرة حيث أكد في التقرير الدي تلاه على اللجنة المركزية النقاط التالية :

١ — أنه يرى في الزيارة اختراقاً لاتفاقيات كمب ديفيد وليس دخولاً فيها أو نهجها .

٢ — ان عودة مصر إلى الأمة العربية لا تنحصر في الجهد الذاتي المصري وإنما تتطلب أيضاً جهداً عربياً .

٣ ــ ان عودة مصر للأمة العربية تستحق هذه الزيارة من أجل شعب مصر وتضحياته في معارك الأمة العربية .

٤ ــ ان الزيارة لم يترتب عليها اتفاق سياسي ولم يقع فيها بحث ما يخل بالقرارات السياسية والتنظيمية للمجلس الوطني وحركة فتح .... وقد أوضح الأخ أبو عمار أنه يتحمل مسؤولية الزيارة أمام المؤسسات الشرعية في فتح وفي م.ت.ف ويلتزم بقراراتها ، وذلك باعتبارها مبادرة خاصة منه تمت من موقع التفريط »[٢٥] .

واعتبرت اللجنة المركزية في بيانها أن زيارة عرفات للقاهرة تشكل مخالفة تنظيمية ومخالفة لمنهج اتخاذ القرارات في حركة فتح والمنظمة حيث كانت هذه الزيارة بقرار شخصي منه .

وبتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧ قدم التحالف الديمقراطي مبادرة إلى اللجنة المركزية لحركة فتح كأساس للحوار بين الطرفين تضمنت النقاط التالية :

- إدانة خطوة عرفات بزيارة القاهرة ولقائه مع مبارك .
- وقف الاتصالات مع النظام المصري .
- اعتبار البيان الأردني ــ الفلسطيني الصادر في ١٩٨٤/٣/١ ليس ملزماً لمنظمة التحرير ، وإدانة الخطوة الأردنية بإحياء البرلمان .
- إدانة قرار القمة الإسلامية بعودة النظام المصري قبل تخليه عن كمب ديفيد .
- التوصل إلى الاتفاق الوطني الشامل كشرط سابق لعقد المجلس الوطني .

وتصاعدت الخلافات في الساحة الفلسطينية بسبب انحراف عرفات وتفرده وانتهاكه لميثاق وقرارات المجالس الوطنية ومبادىء حركة فتح ومنطلقاتها الأساسية ، فإدانته كافة التنظيمات الفلسطينية وطالبت باسقاطه .

وعقدت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات استثنائية في الفترة الواقعة ما بين ٩ ــ ١٠ كانون ثاني ١٩٨٤ ناقشت فيها زيارة عرفات إلى القاهرة . وأصدرت بياناً في أعقاب انتهاء الاجتماعات في ١٩٨٤/١/١١ جاء فيه ما يلي :

« استعرضت اللجنة المركزية التطورات السياسية الأخيرة التي عاشتها الساحة الفلسطينية والتي شهدت حدثاً بالغ الخطورة من حيث نتائجه وابعاده تجسد بالزيارة التي قام بها ياسر عرفات لنظام كامب ديفيد ولقائه مع حسني مبارك هذه الزيارة التي جوبهت بالرفض والإدانة من كل فصائل الثورة الفلسطينية والاتحادات الشعبية والشخصيات الوطنية ، كما جوبهت بالاستنكار والشجب من فصائل حركات التحرر الوطني التي ترى في الثورة الفلسطينية طليعة متصدية للمخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة العربية ، لقد ناقشت اللجنة المركزية هذه الخطوة التي أقدم عليها ياسر عرفات ...

واستعرضت النتائج والمعاني ، والأبعاد الخطيرة والمدمرة التي تستهدفها ، مؤكدة على ما يلي :

أولاً : إن هذه الزيارة ليست حدثاً عابراً وعادياً وطبيعياً ، وليست هفوة أو خطأً فردياً فيتم التراجع عنها ، بل إنها خطوة محسوبة ومدروسة ، وليست معزولة عن سياق النهج اليميني الفلسطيني الذي يحاول التكيف مع الواقع الرجعي العربي وتهيئة منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في حلقة التسوية الأمريكية ، ومحاولة ترتيب أوضاع منظمة التحرير بالشكل الذي ينسجم ، ويتلاءم مع الحلول الأمبريالية المطروحة لإجهاض القضية الوطنية الفلسطينية ، وضرب قوى التحرر من خلال تعميم سياسة ونهج كامب ديفيد .

ثانياً : إن هذه الزيارة تشكل انحرافاً وطنياً خطيراً ، يمس القضية الوطنية الفلسطينية وتشكل طعنة دامية ، لنضال شعبنا وتضحيات شهدائنا وتاريخ كفاحنا ، وتشكل جسر عبور لكل الأنظمة العربية الرجعية ، للالتحاق بسياسة كامب ديفيد الخيانية واعادة النظام المصري للحظيرة العربية ، ومعه هذه الاتفاقيات وتصريحات وزيارات بعض المسؤولين العرب لمصر ، بعد زيارة عرفات خير دليل على ذلك .

ثالثاً : إن هذه الخطوة تشكل مؤشراً حاسماً ، وواضحاً كل الوضوح نحو توجه ياسر عرفات ، وانتقاله للتعاطي مع الحلول الأمريكية على قاعدة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان التصفوي ، وبالتالي فإن تقييمنا وفهمنا لهذه الخطوة ، تعني انتقال ياسر عرفات ، إلى موقع الإنحراف الخطير ، والسير ضمن إطار الخط الاستسلامي والمرتبط بنهج كامب ديفيد الخياني .

فقد أكد ياسر عرفات أن زيارته لمصر ، تشكل نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية وقال بشكل واصح : أنه سيعمل على ترتيب أمور البيت الفلسطيي ، بما ينسجم مع توجهاته السياسية

رابعاً: ان هذه الزيارة تشكل خروجاً فاضحاً وواضحاً عن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وتحدياً لكل المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة مكشوفة لجر الثورة الفلسطينية والمنظمة إلى موقع الاستسلام للمخططات والمشاريع الامبريالية والأمريكية على وجه الخصوص، فالجميع يعرف ان المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السادسة عشرة المنعقدة في الجزائر، أكد بكل وضوح على رفض التعامل مع النظام المصري، طالما بقي ملتزماً باتفاقيات كامب ديفيد وأكد بنفس الوقت على أهمية وضرورة تعزيز العلاقات التحالفية مع الحركة الوطنية المصرية لاسقاط هذه الاتفاقيات.

خامساً: ان هذه الزيارة تتبعها تحركات وخطوات أخرى لاحقة مكملة، تستهدف التهيئة الكاملة للحلقة الفلسطينية للدخول والانخراط في اطار الحل والمشروع الأمريكي المطروح في المنطقة العربية.

ان تحركات النظام المكثفة التي أعقبت زيارة عرفات، والتي تتم على قاعدة أن مصر كانت دائماً على حق، كما قال حسني مبارك، اثناء ترحيبه بعرفات.

ان أبرز هذه التحركات التي شملت زيارة واشنطن وتل أبيب وبغداد وعمان كلها تدلل بشكل واضح ان المخطط يسير بخطوات متسارعة لمحاولة تصفية القضية الفلسطينية، وانهاء الثورة الفلسطينية.

ان خطوة ياسر عرفات ستعقبها خطوات لاحقة وخاصة مع النظام الاردني لتهيئة الملك حسين وعرفات مدعومين من الرجعية العربية للدخول في اطار الحل الأمريكي، على قاعدة مشروع ريغان، واتفاقيات كامب ديفيد.

سادساً: ان لقاء عرفات ــ مبارك، وعلى ضوء ما يحمله من معانٍ ومضامين ونتائج خطيرة تحمل أخطر العواقب على النضال الوطني لشعبنا.

ان هذا اللقاء يفقد ياسر عرفات أحقيته وشرعيته الكاملة في قيادة النضال الوطني الفلسطيني، وفي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه ضرب عرض الحائط بكل الالتزامات والمواثيق والقرارات التي رسمتها المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إلا ان قيادة اليمين المستسلم واصلت ادارة الظهر لمتطلبات شروط الصمود الوطني وواصلت سياستها في تعميق الأزمة الوطنية الفلسطينية، واسقاط المراهنة على الخيارات الوطنية، والانشداد باتجاه التهيئة للمساومات والحلول السياسية المتناقضة مع مصالح شعبنا وتطلعاته المشروعة، وجاء لقاء ياسر عرفات مع رئيس نظام كامب ديفيد ليهدد الساحة الفلسطينية، بمخاطر التمزق والانقسام والانحراف، الأمر الذي يتطلب الوقفة الجادة والمسؤولة من قبل كل جماهير الشعب، وقواه الوطنية، للمحافظة على الوحدة الوطنية ووحدة منظمة التحرير الفلسطينية، ومنع ومجابهة خطر الانحراف الذي يهدد قضيتنا الوطنية.

ان تشكيل أوسع جبهة وطنية، فلسطينية، مناهضة لخط الاستسلام والانحراف، ومن أجل مواصلة المسيرة الثورية لشعبنا، تصبح مسألة وطنية ملحة، تقع على عاتق كافة القوى الوطنية الفلسطينية الحريصة على استمرار الثورة، واستمرار البندقية، وحماية القضية الوطنية، من خطر التصفية والانحراف.

لقد أكدت اللجنة المركزية انطلاقاً من حرصها الثابت، والعميق على الوحدة الوطنية، **ووحدة منظمة التحرير، وحمايتها من خطر الانحراف، والحفاظ على مكتسباتها النضالية، أكدت أن العمل على تنحية ياسر عرفات**، واقالته عن رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تصبح واجباً وطنياً ملحاً، لأنه لم يعد يشكل قاسماً مشتركاً للعمل الوطني الفلسطيني ولم يعد يشكل بأي صورة من الصور، الرجل الأمين على الميثاق الوطني الفلسطيني، وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة(٢٦).

الفصل التاسع

الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني
اتفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣

ساد الانقسام السياسي والاجتماعي في القطر اللبناني الشقيق منذ بدء الحرب الأهلية في نيسان ١٩٧٥ ، وواجه لبنان الغزو الاسرائيلي بهذا الانقسام وتعاون الانعزاليون مع العدو الصهيوني، بدلاً من الوقوف وقفة وطنية واحدة ضد القوات الاسرائيلية الغازية بل وذهبت هذه الفئات حداً أبعد من ذلك وأخذت تستقوي بالغزو والاحتلال الاسرائيليين لفرض سيطرتها على الفئات اللبنانية الأخرى.

واستغل العدو الاسرائيلي الوضع الداخلي في لبنان استغلالاً فاحشاً لخدمة أهدافه العنصرية والفاشية والتوسعية وتعاون مع بعض فئات الجبهة اللبنانية التي أعلنت تأييدها للغزو، ورأت فيه فرصة لتدمير جنوب لبنان وتشريد أهله والتنكيل بهم وتوجيه ضربة قوية للقوات الفلسطينية والتواجد الفلسطيني في لبنان وضرب الحركة الوطنية اللبنانية.

وأخذ العدو الاسرائيلي يؤكد انه قام باجتياح لبنان للقضاء على القوات الفلسطينية فيه وضرب حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية من القوى الوطنية اللبنانية المؤيدة لها، وانه سينسحب من لبنان عندما ينتهي من هذه المهمة، ولكن الوقائع والأحداث أظهرت أطماعه التوسعية والعدوانية في لبنان وتبلورت في لبنان ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الغزو الاسرائيلي:

الاتجاه الأول: وتمثله الجبهة اللبنانية وأيد الغزو.

الاتجاه الثاني: وتمثله القوى الوطنية اللبنانية وتصدى للغزو وقاومه.

الاتجاه الثالث: وتمثله الجهات الرسمية وقطاعات من السكان واتخذ موقفاً مهادناً للغزو ووقف على الحياد، وسكت عن الغزو وامتنع عن ادانته واستنكاره ورفض حتى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضده.

وتجلى موقف الاتجاه الثالث بمهادنة اسرائيل المعتدية والسكوت عنها والتنسيق مع الولايات

المتحدة، ولعب دور الوسيط بينها وبين قيادة عرفات وفيليب حبيب، وبالتالي خدم أطراف هذا الاتجاه العدو الاسرائيلي واستمرار عدوانه على لبنان واحتلال أراضيه، وخدم الموقف العربي المتخاذل أصحاب هذا الاتجاه.

وكان أصحـاب هذا الاتجاه يراهنون على تأييد الولايات المتحدة وأداتها العسكرية العدو الاسرائيلي وتسخير السلطة ومؤسساتها والتأييد المسيحي والتناقضات العربية لفصل لبنان عن الأمة العربية واقامة كيان انعزالي فيه.

ووضع العدو الاسرائيلي الأهداف التالية:

١) القضاء على قوات الثورة الفلسطينية.

٢) اخراج القوات السورية من لبنان.

٣) تصفية الحركة الوطنية اللبنانية.

٤) تسليم السلطة في لبنان للانعزاليين وعلى رأسهم بشير الجميل.

٥) توقيع اتفاقية صلح مع لبنان على غرار الاتفاقية المصرية ـــ الاسرائيلية.

ورأت ادارة ريغان ان الاجتياح قد دمر المناخ في لبنان لتعميم كمب ديفيد عليه مقدمة لتعميمه على الساحتين الاردنية والفلسطينية.

اعتقدت بعض الفئات اللبنانية ان الهدف الأساسي من الاجتياح هو فلسطيني، وفلسطيني ـــ سوري، واستفادت اسرائيل من هذا الخلل اللبناني ومن تمزق الوضع الداخلي والحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧٥ . وتناست هذه الفئات الطبيعة العنصرية والفاشية والعدوانية والتوسعية والاستغلالية والكولونيالية للصهيونية ووليدتها اسرائيل والأطماع الاسرائيلية في الأراضي والمياه اللبنانية وفي لبنان كشعب وأرض واستقلال وكيان موحد ومستقل وعربي، وتنكرت لموقفها الوطني وقضيتها الوطنية.

بدأت المحادثات اللبنانية ـــ الاسرائيلية بواسطة الولايات المتحدة وقوات الاحتلال الاسرائيلي المتواجدة في لبنان وبالقرب من قصر بعبدا، واستغلت وجودها والنتائج التي تمخضت عن غزوها لاجبار السلطة اللبنانية على توقيع اتفاق معها على غرار الاتفاق الذي وقعه السادات.

وطالت المفاوضات بين الجانبين فقررت الولايات المتحدة ضرورة ارسال وزير خارجيتها شولتس لانهائها، وبالفعل قرر شولتس زيارة الشرق الأوسط لتحقيق الأهداف التالية:

١) العمل على انهاء المحادثات اللبنانية ـــ الاسرائيلية بتوقيع اتفاق بين الطرفين.

٢) العمل على ضمان انسحاب القوات الفلسطينية والسورية من لبنان.

٣) العمل على احياء مبادرة ريغان.

وحمل شولتس معه العديد من الاغراءات لحمل اسرائيل على الاسراع في التوصل إلى اتفاق مع السـلطة اللبنانية، ومنها مسـاعدات مالية وعسكرية ضخمة، ووضع قوات أمريكية في لبنان

وتسليح الجيش اللبناني وتدريبه، وتامين منصب مرموق للعميل الاسرائيلي سعد حداد والعمل على تحقيق الانسحاب المتزامن بين القوات الفلسطينية والسورية والاسرائيلية من لبنان.

ونجحت زيارة شولتس في العواصم التي زارها.ما عدا العاصمة السورية التي عارضت الموقف الأمريكي وعارضت توقيع وتصديق اتفاق ١٧ أيار. واتخذت السعودية موقفاً مؤيداً للموقف السوري وأعلن البرلمان الكويتي رفضه للاتفاق.

لقد وقعت السلطة اللبنانية اتفاق ١٧ أيار نتيجة للغزو الاسرائيلي للبنان، واستمرار الاحتلال لأجزاء واسعة من أراضيه، وممارسة الولايات المتحدة الضغط على لبنان وفي ظل تواجد القوات المعتدية في العاصمة اللبنانية وقبول السلطة اللبنانية بالمخطط الاسرائيلي ــ الأمريكي في لبنان.

ردود الفعل الوطنية اللبنانية على الاتفاق

جسد الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي الذي تم توقيعه في ١٧ أيار ١٩٨٣ ولعبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، بمكافأة المعتدي الاسرائيلي على عدوانه، وجسد قانونياً أهداف الغزو واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء واسعة من أراضيه.

ان طرفي الاتفاق غير متكافئين، فلبنان أرضه محتلة ومفكك وضعيف بخلاف الطرف الآخر « اسرائيل » الغازية والمحتلة والمنتصرة والتي تريد تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية من الغزو، وبالتالي فإن ميزان القوى لصالح اسرائيل. وجاء الدور الأمريكي الذي مارست فيه الولايات المتحدة ضغوطاً هائلة على لبنان ليجعل بنود الاتفاق لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتحولت لبنان بموجبه إلى محمية اسرائيلية وقاعدة آمريكية.

وتصدت القوى الوطنية اللبنانية والقطر العربي السوري والقوى الوطنية الفلسطينية للاتفاق.

وأكد الرئيس اللبناني السابق فرنجية أن بنود الاتفاق ترمي إلى هدم الوحدة اللبنانية والصيغة اللبنانية والصلة العضوية التي تربط لبنان بمحيطه العربي.

وقال رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي « ان الاتفاق لا يحقق ولا يراعي ولا يصون لا السيادة ولا المصلحة الوطنية ولا العلاقات العربية اللبنانية، ولن يحقق الأمن ولا يوطد الشرعية ».

وقال مفتي الجمهورية حسن خالد « ان قبول لبنان بالاتفاق يعادل موافقته على الاحتلال الاسرائيلي للبنان ».

وقال رئيس حركة أمل نبيه بري ان حركة أمل صد الاتفاق مع الاسرائيليين لأن التفاوض جرى والعدو يحتل أرضه والارادة اللبنانية غير طليقة.

وقال زعيم الحزب الاشتراكي التقدمي وليد جنبلاط ان الاتفاق يلغي دور لبنان العربي

والديمقراطي ويحوله إلى مستعمرة اسرائيلية. وبالفعل ان الاتفاق يمس جوهر السيادة اللبنانية وينتقصها، وهو أسوأ من اتفاقيتي كمب ديفيد يعطي للعدو الاسرائيلي امتيازات تمس جوهر العلاقات التاريخية بين سورية ولبنان ويشكل تهديداً لأمن سورية وللأمن القومي للأمة العربية ويمكن أن يصبح لبنان بموجبه جسراً للتغلغل الاسرائيلي في الوطن العربي وقاعدة أمريكية تنطلق منها القوات الأمريكية لضرب القوات السورية واللبنانية والفلسطيبية والعواصم والمدن العربية.

واستغلت الولايات المتحدة فرصة وجود سلطة لبنانية صديقة لها ووجود القوات الاسرائيليه، الحليف الاستراتيجي لها وأخذت تعمل على:

* تحويل لبنان إلى قاعدة ثابته في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.
* تواجد عسكري أميركي في لنان.
* تقوية الجيش اللبناني وتدريبه وتزويده بالأسلحة والذخائر الأميركية.
* فرض هيمنة الكتائب على السلطة ومؤسسات الدولة والجيش في لبنان.
* توطيد التحالف بين الكتائب واسرائيل واقامة تحالف جديد في المنطقة.
* فك علاقات لبنان التاريخية مع الأقطار العربية.

وقامت الولايات المتحدة ولبنان بابلاغ سورية وبقية الأقطار العربية باتفاق ١٧ أيار وطلبت منهم الموافقة عليه.

وجاء شولتس وزير الخارجية الأميركي إلى دمشق يطلب من سورية الموافقة على الاتفاق.

الموقف السوري من الاتفاق

ان سورية معنية بما يجري في لبنان أكثر من غيرها، وذلك انطلاقاً من العلاقة التاريخية والجغرافية الخاصة بين البلدين، لأن أي خلل فيه يؤثر على أمن سورية والأمن القومي للأمة العربية وقضية فلسطين، القضية المركزية للأمة العربية.

يقول السيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري السابق ونائب الرئيس « ان هناك أسسا تم الاتفاق عليها بين زعماء البلدين في مطلع الاستقلال، وفي ضوء هذه الأسس قبلت سورية بقيام دولة لبنانية وقبلت الغالبية العظمى من اللبنانيين قيام هذه الدولة، وأهم هذه الأسس أن لا يكون لبنان مقراً أو مستقراً أو ممراً لأي أعمال معادية للعالم العربي وبصورة خاصة لسورية، وعندما يصبح لبنان مقراً وممراً للعدو الاسرائيلي، يعني ان هذه الاتفاقية أخلت اخلالاً جوهرياً بالأسس التي قامت عليها العلاقة بين سورية ولبنان »[٢٧].

وتعتبر سورية ان الاتفاق يمس السيادة اللبنانية وأسوأ من كمب ديفيد، وسيسهل لعملاء

اسرائيل العمل في لبنان والأقطار العربية ويفتح الحدود اللبنانية أمام تجارة العدو الصهيوني وانها لن تسمح بالتفريط بالمصالح اللبنانية والسورية والعربية.

واعتقدت سورية أنه تم فرض الاتفاق بالحراب الاسرائيلية وخيانة بعض الفئات اللبنانية ووساطة واشنطن، لذلك لا يمكن لأي انسان وطني في العالم العربي ان يقبل به لأنه يؤدي إلى هيمنة فئة على لبنان وتعاون لبنان الفئوي مع العدو الاسرائيلي.

واعتبرت سورية ان الاتفاق مقدمة لتعميم كمب ديفيد على الساحتين الاردنية والفلسطينية وتطبيق وتنفيذ لمشروع ريغان، وهي تعارض بشدة اتفاقيتي كمب ديفيد ومبادرة ريغان، ومعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية، وسياسة الاستسلام والتخاذل التي تتبناها بعض الأوساط العربية والفلسطينية، كما تعارض سورية التفرد الأميركي في معالجة الصراع العربي ــ الصهيوني لأن أميركا طرف في الصراع ومنحازة للعدو ووقعت معه اتفاق التحالف الاستراتيجي وتشاركه بالتخطيط والتنفيذ في اعتداءاته على الأقطار العربية واستثمار نتائجها وتطالب بمعالجة المشكلة من خلال مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفييتي.

وقالت سورية ان الاتفاق أعطى لاسرائيل مكتسبات سياسية وعسكرية في لبنان، وجسد التحالف بين الكتائب واسرائيل بشكل تعاقدي، ووطد هيمنة الكتائب في السلطة، وأحدث شرخاً في صفوف أبناء الشعب اللبناني.

بدأت المفاوضات بين لبنان واسرائيل بحضور الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ ، وكانت تعقد مرة في خلدة وأخرى في ناتانيا. وتم التوقيع عليه في ١٩٨٣/٥/١٧ في خلدة والخالصة (كريات شمونا). بعد أن استمرت المفاوضات حوالي خمسة أشهر، عقد خلالها ٣٨ جلسة.

وكان مجلس الوزراء اللبناني قد وافق عليه في ٨٣/٥/١٤ أي قبل توقيعه وصادق عليه الكنيست في ١٩٨٣/٥/١٦ وحكومة بيغن الارهابية في ١٩٨٣/٥/٢٢ وأقره مجلس النواب اللبناني في ١٩٨٣/٦/١٤ .

وكانت سورية قد طلبت من لبنان التريث والتحلي بالصبر لأن اسرائيل ستجبر على الانسحاب ولأن المقاومة اللبنانية ستزداد حدتها يوماً بعد يوم.

ولكن الجانب اللبناني أصر على المفاوضات واستمر فيها حتى تم التوقيع على الاتفاق بالرغم من الاهانات التي كان يوجهها الجانب الاسرائيلي خلال المفاوضات للجانب اللبناني.

وأكد الرئيس حافظ الأسد لمبعوثي الرئيس اللبناني في ٨٣/٥/٢ « ان سورية ستقف مع لبنان وستقاوم أية مكاسب اسرائيلية تؤثر على أمن لبنان وسورية وان لبنان يستطيع بصموده ودعم سورية والعرب أن يفرض انسحاب العدو وان اسرائيل تسعى للهيمنة عليه وسلب مقومات سيادته وحريته »[٢٨].

وجدد الرئيس حافظ الأسد خلال مباحثاته مع وزير خارجية لبنان للمرة الثانية في ٨٣/٥/١٣ « رفض سورية القاطع لمشروع الاتفاق الأميركي ـــ الاسرائيلي المفروض على لبنان وأكد أن سورية باقية على العهد وفيّة لالتزاماتها بالوقوف إلى جانب الشعب اللبناني في نضاله ضد الغزو الاسرائيلي ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية ومن أجل تحريره وتأمين سيادته على كامل أراضيه »(٢٩).

وأعرب الأسد عن أمله أن لا ينساق اللبنانيون إلى المنزلق الخطر، لأن الاتفاق ينتقص من سيادة لبنان واستقلاله ويشكل مكافأة للغزاة، ويقضي على التزامات لبنان العربية وينهي حالة الحرب مع اسرائيل ويكرس هيمنة العدو على لبنان.

وعندما استقبل الرئيس الأسد وزير الخارجية الأميركي شولتس بتاريخ ٨٣/٧/٦ أبلغه رفض سورية النهائي للاتفاق وحرص سورية على وحدة واستقلال وسيادة لبنان وانتمائه العربي، كما أبلغ ماكفرلين المبعوث التنخصي للرئيس ريغان موقف سورية الرافض والمصمم على اسقاط الاتفاق لأنه يحول لبنان إلى محمية اسرائيلية.

وبتاريخ ٩٨٣/٦/٢٩ قال الرئيس الأسد:

« ان الصراع في المنطقة ليس بين لبنان واسرائيل، بل هو بين العرب مجتمعين من جهة وبين اسرائيل من جهة أخرى.... إذ لا يجوز لأحد أن ينفرد في حل هذه المشكلة بشكل ثنائي، ومن هنا كان قرارنا والقرار العربي بادانة السادات لانفراده في معالجة هذه المسألة القومية، فكيف يدان السادات الذي كان رئيس دولة كبيرة ولا يدان مسؤول لبناني إذا كان قد ارتكب نفس العمل، ان لم يكن أسوأ منه. إذ أن في الاتفاق الأميركي الاسرائيلي المراد فرضه على لبنان كثيراً من السوء مما لم يرد في اتفاقيات كمب ديفيد »(٣٠).

ويعتبر الاتفاق صلح بين لبنان واسرائيل على غرار معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية بل وأسوأ منها، ويتضمن الاعتراف باسرائيل وانهاء حالة الحرب معها واخراج لبنان من الصف العربي، كما يحتوي على العديد من الفقرات التي تنتهك سيادة لبنان واستقلاله وتعطي العدو الاسرائيلي العديد من الامتيازات والسيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيه، كما يتضمن تطبيع العلاقات، وبالتالي استطاع العدو المنتصر ان يفرض ارادته وشروطه وهيمنته على لبنان من خلال الاتفاق وضمان الولايات المتحدة الأميركية له ولتطبيقه والتزام لبنان به.

ويخالف الاتفاق مبادىء القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية وقرارات مؤتمرات القمة العربية وانتهاك فاضح لسيادة لبنان واستقلاله وعروبته.

وخلاصة القول ان الاتفاق اتفاق صلح يمس بسيادة لبنان وحرية شعبه وانتمائه العربي ويتيح للعدو المجال للتدخل في شؤونه، وجاء ثمرة للعدوان بدلاً من معاقبة المعتدي الاسرائيلي على عدوانه.

أكد الرئيس الأسد رفضه للاتفاق وقال « نحن لا نستطيع أن نوافق على هذا الاتفاق الذي

عقد عملياً بين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل وفرض على لبنان ومن الأصح نقول أنه اتفاق أميركي ــ اسرائيلي مفروض على لبنان. لا نستطيع أن نوافق عليه، لأنه ينتهك حرية لبنان واستقلاله ولأنه يهدد أمن سورية وأمن الأمة العربية »(٣١).

ويؤكد الرئيس الأسد باستمرار على الدور الأميركي في التوصل إلى الاتفاق واتفاق الولايات المتحدة واسرائيل عليه وعلى فرضه على لبنان ويقول عن السياسة الأميركية بعد حرب تشرين التحريرية ما يلي:

« ركزت الولايات المتحدة واسرائيل جهودهما منذ حرب تشرين على هدفين رئيسيين أولهما ضرب التضامن العربي من خلال أنظمة خرجت على ارادة الشعب وباعت نفسها للامبريالية الأميركية وتحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي اسرائيلي إلى صراع بين العرب أنفسهم وثانيهما تيئيس العرب من امكانية الصمود والنصر »(٣٢).

ويتطرق الرئيس الأسد إلى الدور التخريبي للولايات المتحدة في لبنان ويقول:

« لقد قلت للأميركيين في جملة ما قلت، ان الأرض العربية أرضنا وليست أرضكم نحن العرب أمة واحدة وأنتم أجانب وقضايانا العربية قضايا داخلية ولا علاقة لكم بها. قلت لهم ونحن نتعهد ألا نذهب إلى بلادكم ونحاربكم ونعتدي عليكم. ونتعهد في الوقت ذاته أن نحاربكم بشدة وقوة إذا جئتم إلى بلادنا لتحاربونا وتعتدوا علينا.

ان التدخل الأميركي في لبنان بلغ حداً خطيراً تبلور بشكل أصبحت معه الولايات المتحدة طرفاً ثابتاً في الحرب الأهلية في لبنان. إن هذا الأمر يشكل فضيحة كبرى بالنسبة لهذه الدولة الكبرى، وهو عدوان صارخ على الأمة العربية جمعاء »(٣٣).

صممت سورية والحركة الوطنية اللبنانية على الغاء الاتفاق للأسباب التالية:

أولاً: يشكل الاتفاق اعتراف لبنان بالعدو الاسرائيلي إذ ورد فيه ما يلي:

أ ــ اعتراف الطرفين بسيادة كل منهما.

ب ــ اعتراف الطرفين بحدود كل منهما.

ج ــ تطبيع العلاقات بين الطرفين.

ثانياً: ينهي الاتفاق حالة الحرب بين الطرفين ويتضمن فتح مكاتب اتصال تتمتع بالحصانات الدبلوماسية.

ثالثاً: يمنع الاتفاق لبنان القيام بأي عمل من أعمال الدعاية ضد اسرائيل، كما يمنع وجود عناصر أو مجموعات أو مؤسسات أو مكاتب أو منظمات معادية لاسرائيل أو لها أهداف معادية.

رابعاً: يعطي الاتفاق اسرائيل حق الرقابة الجوية وحق انتهاك الأجواء اللبنانية، كما يعطيها الهيمنة على مياهه الاقليمية ويفرض الوجود الاسرائيلي في لبنان عن طريق اللحان المشتركة، وبالتالي فان الاتفاق ينتقص من السيادة اللبنانية جواً وبراً وبحراً.

خامساً: ينص الاتفاق على وجوب اعادة النظر في جميع الاتفاقات والمعاهدات التي التزم بها لبنان وتخالف نصوص الاتفاق، كما يوجب على لبنان عدم الالتزام مستقبلاً بأي تعهد يتعارض مع الاتفاق، وبالتالي يشكل الاتفاق انتهاكاً فاضحاً لحق الشعب اللبناني في تقرير مصيره ويطالبه بتغيير الدستور والقوانين والقرارات التي تخالف نصوص الاتفاق، كميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك وأحكام المقاطعة العربية وقرارات ومؤتمرات القمة.

سادساً: بموجب الاتفاق يقع جنوب لبنان تحت السيطرة الاسرائيلية وبالتالي تحقيق أهداف التوسع الاسرائيلي في الجنوب اللبناني.

سابعاً: يعمق الاتفاق الانقسام الداخلي ويفرض هيمنة الكتائب والعميل سعد حداد واسرائيل على جميع مناطق لبنان.

وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي تعتبر اسرائيل معتدية على لبنان يجب معاقبتها على عدوانها والزامها بالانسحاب والتعويض عن الخسائر التي ألحقها العدوان وتطبيق قراري مجلس الأمن الدولي (٥٠٨ و ٥٠٩)، ولكن ذلك لم يحصل بسبب تأييد الولايات المتحدة لغزو اسرائيل للبنان ودعمها وتأييدها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لكي تحافظ على نتائج العزو.

لذلك قررت سوريا العمل الدؤوب لالغاء الاتفاق مهما كلف الثمن وغلت التضحيات.

وبالفعل حصلت مواجهة عسكرية مع القوات والأساطيل الأمريكية في لبنان.

ان الاتفاق باطل من أساسه لأنه يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي إذ ينص ميثاق المنظمة الدولية في فقرته الثانية على عدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها ولكن العدو الاسرائيلي استخدم القوة والعدوان وأحدث ما أنتجته الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة للقيام بأكبر عملية تدمير لبيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية والنبطية وصور وصيدا من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق.

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة أيضاً أحكاماً تنص على عدم السماح باكتساب أراضي الغير عن طريق القوة وعدم جواز تحقيق مكاسب نتيجة للعدوان، ويتضمن أيضاً أحكاماً تنص على معاقبة المعتدي ومنعه من جني ثمار عدوانه.

وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة أكدت سورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية والثلاثين وجوب « اسقاط الاتفاقية المفروضة على لبنان فهي مفروضة في ظل الاحتلال وكل اتفاق يفرض في ظل الاحتلال أو استخدام القوة والتهديد بها يعتبر باطلاً ولاغياً »(٣٤).

وتكلل النضال ضد الاتفاق بالنجاح فأعلنت السلطة اللبنانية في الخامس من آذار ١٩٨٤ الغاءه، وتضمن بيان مجلس الوزراء بهذا الخصوص ما يلي:

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥ برئاسة رئيس الجمهورية ما يلي: الغاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤ والقاضي الموافقة على الاتفاق المشار إليه الموقع

في ١٧ أيار ١٩٨٣ بين ممثلي الحكومة اللبنانية واسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة بصفتها شاهداً، كما قرر إلغاء هذا الاتفاق غير المبرم واعتباره باطلاً كأنه لم يكن وإلغاء كل ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه من آثار »(٣٥).

وقابلت جميع القوى الوطنية اللبنانية والعربية إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار بسرور وارتياح كبيرين، واعتبرته انتصاراً تاريخياً حققه الشعب اللبناني الشقيق، واعتبرت كافة الأوساط العربية والدولية ان الالغاء انتصار كبير لسورية ولسياستها القومية المعادية للامبريالية والصهيونية، وظهر بجلاء الهزيمة النكراء التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية والعدو الاسرائيلي والقوى الصديقة والعميلة لها في لبنان.

لقد أرادت ادارة ريغان ان تفرض على لبنان اتفاقية تنتزع بموجبها سيادة لبنان واستقلاله وعروبته وتعزله عن أشقائه العرب وتحوله إلى قاعدة أمريكية ومحمية اسرائيلية، لذلك أصدرت الولايات المتحدة أوامرها إلى قواتها وسفنها البحرية لفرض مخططها والمخطط الاسرائيلي على لبنان بالقوة. وتنامى دور سوريا ومكانتها وموقفها، وتابعت دعمها وتأييدها للقوى الوطنية اللبنانية وتصديها للسياسة الأمريكية المدمرة في لبنان، وأظهرت لادارة ريغان خطأ مفاهيمها عن العرب إذ تعتقد أن باستطاعتها أن توجه إليهم الاهانات وتشترك بحروب اسرائيل العدوانية ثم تفرض عليهم الانصياع لسياستها وتقديم التنازلات لها ولحليفتها الاستراتيجية « اسرائيل » في المنطقة العربية، وبالتالي درجت السياسة الأمريكية الاستخفاف بالعرب وعدالة قضيتهم وتقديم الدعم المطلق لسياسة العدو الاسرائيلي العنصرية والفاشية التوسعية.

واعتقدت ادارة ريغان ان العرب اعتادوا على الاهانات التي توجهها لهم الادارة الأمريكية وتنازلاتهم لها والخضوع لشروطها، ولكن هذا الاعتقاد تلاشى من جرّاء الموقف العربي البطولي الذي تصدى للأطماع الاسرائيلية والأمريكية في القطر اللبناني الشقيق ونجح في إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار.

تصاعدت الخلافات السورية الأميركية بعد سقوط اتفاق الاذعان والفشل في تعميم كمب ديفيد على لبنان، مما دفع الولايات المتحدة واسرائيل القيام بحملة مركزة على سورية. واعتقدت الادارة الأمريكية ان فشل الاتفاق يهدد تنفيذ المخطط الأميركي في المنطقة.

ولاحظ عرفات هذا الموقف، لذلك أخذ يقحم اسم سورية في كل ما جرى بينه وبين الانتفاضة لخدمة المخطط الأميركي وتقديم أوراق حسن السلوك للولايات المتحدة على حساب سورية.

ان المواجهة البطولية التي قوبلت بها آلتا الحرب الأميركية والاسرائيلية في لبنان أفشلت الاتفاق. ولعب الموقف الحازم لسورية الدور الأساسي في مواجهته واسقاطه.

الباب السابع

الفصل العاشر

اصرار عرفات على عقد المجلس الوطني في عمان

توالت تصريحات ياسر عرفات التصريح تلو التصريح حول عقد المجلس الوطني الفلسطيني بمن يحضر من الأعضاء وقبل التوصل إلى اتفاق وطني شامل.

أراد عرفات عقد المجلس الوطني في مدة أقصاها ١٩٨٤/٩/١٥ في الجزائر ورحبت الجزائر بعقده وأعلنت قرارها باستضافته ولكن عرفات أراد من عقده ابقاء الانشقاق في صفوف الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

أراد عرفات أن يعقد المجلس قبل التوصل إلى اتفاق فلسطيني شامل ليسخر قيادته وانحرافه وانخراطه في المشاريع الأميركية.

أصرّ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأستاذ خالد الفاهوم على تأجيل عقد المجلس الوطني كي تتسنى الفرصة للفصائل الفلسطينية للتوصل إلى اتفاقٍ شامل.

طالب التحالف الوطني الفلسطيني باسقاط ياسر عرفات والتوصل إلى اتفاق شامل قبل عقده وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوى وشخصيات فلسطينية عديدة طالبت، بالتأجيل والحيلولة دون الانشقاق والتوصل إلىالاتفاق الشامل، وطالبت الجزائر بالتوصل إلى اجماع وطني فلسطيني شامل قبل عقده لأن الرئيس الجزائري لا يريد ان تكون بلده المكان الذي يسبب الانشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن عرفات لم يأبه بذلك بل أراد عقد المجلس الوطني في نهاية الشهر كي ينهي ترتيب البيت الفلسطيني، مقدمة للدخول في مفاوضات مباشرة مع الصهاينة أعداء الشعب الفلسطيني.

طالبت الولايات المتحدة الأميركية ياسر عرفات بالقرار والاسراع في عقد المجلس لتجديد شرعيته المتآكلة وتفويض الاردن والتفاهم معها. وحاكم مصر طالب عرفات بالاسراع في عقده تمهيداً لاجراء مفاوضات مع حزب العمل الصهيوني، بواسطة الولايات المتحدة الأميركية.

وأكد ياسر عرفات بأسلوب بهلواني كعادته وحركات مسرحية بأنه سيعقد المجلس في عرض البحر امعاناً منه في التدجيل والتدليس والتضليل واستنفار عواطف بعض الأوساط الشعبية الفلسطينية ولممارسة الضغط والابتزاز على الجزائر لكي تستحيب له وتوافق على عقده وبالتالي تكون الجزائر البلد العربي الذي تم على أرضه انشقاق منظمة التحرير الفلسطينية. قال أبو جهاد نائب عرفات في اذاعة مونت كارلو ان قضية عقد المجلس أصبحت قضية مركزية ولا بد من عقده قبل نهاية تشرين الثاني(٣٦).

ان ياسر عرفات وأفراد قيادته أصروا على عقد المجلس قبل نهاية تشرين الثاني وبالتالي تبلور موقفان بالنسبة لعقد المجلس الوطني على الساحة الفلسطينية.

الأول: طالب بعقده قبل نهاية تشرين الثاني ويمثله ياسر عرفات الذي انحرف وحرف منظمة التحرير عن خطها الوطني، عن الميثاق الفلسطيني وعن قرارات المجالس الوطنية ومنطلقات فتح ومبادئها الأساسية وعطل مؤسسات منظمة التحرير وجعل الشلل والملل واليأس يسود أوساطها.

والثاني: يطالب بالتأجيل ريثما يتم التوصل إلى الاتفاق الوطني الشامل للحيلولة دون شق المنظمة وللمحافظة على وحدتها وخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية.

وبعد الغاء اتفاق ١٧ أيار حققت الولايات المتحدة تقارباً وتنسيقاً مصرياً عرفاتياً، مصرياً — اردنياً — مصرياً — عراقياً، وعرفاتياً — اردنياً، وعرفاتياً — عراقياً، واردنياً — عراقياً للدخول بمفاوضات مباشرة مع العدو وبواسطتها لذلك عمل عرفات على الاسراع بعقد المجلس قبل الاتفاق لكي يدخل في التسوية الأميركية.

وقام عرفات بزيارة للاردن في خضم هذه الأجواء وأعلن أن المجلس سينعقد في نهاية تشرين الثاني اما في عمان أو بغداد(٣٧). وأنه بحث انعقاد المجلس في عمان وأكد الملك حسين موافقة الاردن على عقده في عمان.

ان تصميم عرفات على عقد المجلس يعني شق المنظمة وشقها يلحق أفدح الأضرار بنضال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ولكن عرفات وقيادته لا يأبهون بذلك فأعلن عرفات في جريدة الشرق الأوسط ان صدام حسين وجه الدعوة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في بغداد. وهكذا نلاحظ أن الاردن والعراق وافقا على عقد المجلس في بلديهما.

وأكد عرفات في مؤتمر صحفي عقده في عمان أنه تلقى دعوتين من عمان وبغداد لعقد المجلس على أراضيهما.

ورجح هاني الحسن مستشار عرفات عقد المجلس الوطني في عمان وليس في بغداد وأيدت

القائمة التقدمية للسلام الاسرائيلي عقد المجلس الوطني، وذلك في بيان أصدرته في الكيان الصهيوني جاء فيه:

« ان القائمة التقدمية للسـلام والتي تضم في صفوفها يهوداً وعرباً تؤيد عقد المجلس الوطني الفلسطيني »[٣٨].

ولكن المعارضة للاسراع في عقد المجلس ارددات باستمرار وذلك للأخطار الجسيمة التي يمكن أن تلحقها هذه الخطوة في وحدة منظمة التحرير وخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية فبالاضافة إلى التحالف الوطني ورئيس المجلس الوطني عارضت أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاسراع في عقده.

واتهمت الجبهة في ١٩٨٤/١٠/٢٥ ياسر عرفات بالسعي إلى عقد المجلس الوطني الفلسطيني ـــ بلون واحد ومن دون نصاب.

وقالت مجلة الهدف الناطقة بلسان الجبهة: ان الجبهة الشعبية لن ترضخ للابتزاز ولن تقبل شق منظمة التحرير وتدميرها ولن تسمح باستخدام المجلس الوطني الفلسطيني جسراً لعبور ياسر عرفات إلى ضفة المشاريع الأميركية[٣٩].

لقد أرسل ياسر عرفات وفداً إلى عمان لاجراء التدابير اللازمة لعقد المجلس هناك، كما قام هو بنفسه بزيارتها وأخذ موافقة الملك على عقده هناك.

يجيب الأستـاذ خالد الفـاهوم رئيس المجلس الوطني على سـؤال اذاعة مونت كارلو حول العاصمة التي يختارها مكاناً لانعقاد المجلس فاقترح الجزائر وسأله المذيع: وإذا تعذرت الجزائر فما هو البديل برأيك ؟ فأجاب الفاهوم:

لماذا يتعذر في الجزائر ؟. الجزائر تريد مجلساً وطنياً وعلى استعداد لاستضافة المجلس على أرضية وحدة وطنية فلسطينية. الجزائر لا تريد انقساماً فلسطينياً على أرضها وأنا مع هذا الرأي أنا أقول أن عقد المجلس ليس هو القضية، القضية هي قضية فلسطين هي قضية حقوقنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

وتابع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حديثه: وقال: أنا مع عقد المجلس في وقته ولكن على أرضية وحدة وطنية، لذلك إذا كان المجلس سيعقد على أرضية انقسام فأنا لست مع عقده.

أما أبو جهـاد، نائب ياسـر عرفات، فأنكر وجود أطراف فلسطينية تطالب بتأجيل عقد المجلس الوطني ووضع المسؤولية على عاتق سورية، تماماً كعادة عرفات بتحميل الآخرين مسؤولية فشله فالتحالف الوطني الفلسطيني المكون من الانتفاضة في فتح والصاعقة والقيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني والعديد من أعضاء المجلس. هم الذين طالبوا بالتأجيل وليس كما زعم أبو جهاد.

ان المطالبة بالتأجيل قضية فلسطينية أصرت عليها المنظمات الفدائية والقوى والشخصيات

الوطنية الفلسطينية وخاصة التحالف الوطني الذي وضع شرطاً لعقد المجلس الوطني وهو اسقاط المنحرف ياسر عرفات الذي انحرف حتى الخيانة الوطنية.

وإزاء هذا الوضع فما العمل اذن ؟.

الجميع ما عدا عرفات أصروا على التوصل إلى اتفاق فلسطيني شامل قبل عقد المجلس وطالبوا بالتأجيل خوفاً على منظمة التحرير من الانشقاق. الجزائر طالبت بالتوصل إلى اتفاق فلسطيني شامل قبل عقده وضمن الأطر الشرعية للمنظمة والتحالف الوطني الفلسطيني طالب باسقاط عرفات قبل عقد المجلس لأن عرفات خان الشعب والقضية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

عرفات أصّر على الاسراع بعقده وإذا تعذر في الجزائر ليكن في عمان أو بغداد وبمن يحضر وعرفات مشهور بالتزوير والتحريف والتشويه وفي حال عقده في عمان ستقاطعه المنظمات الفدائية والشخصيات والقوى الوطنية، الفلسطينية ما عدا جماعة عرفات وبالتالي فان عقده في عمان يعني انشقاق منظمة التحرير.

ان التقارب الفلسطيني ــ المصري الذي قاده عرفات عامل انشقاق للوحدة الوطنية الفلسطينية والتقارب الفلسطيني ــ الصهيوني عامل انشقاق للوحدة الوطنية الفلسطينية والتقارب الفلسطيني الأميركي عامل انشقاق للوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولذلك تخشى المنظمات الفدائية على وحدة منظمة التحرير من ممارسات عرفات الانشقاقية يقول رئيس المجلس الوطني الفلسطيني:

ــ مفروض أن يعقد المجلس كل عام مرة واحدة وهذه ليست المرة الأولى التي يتأخر فيها عقد المجلس منذ عام ــ ١٩٧١ ــ وحتى الآن أي خلال ١٣ سنة عقدنا فقط سبع دورات كان المفروض أن يعقد في ١٤ سنة ١٤ دورة اني أفضل أن يعقد مجلسنا على أرضية اتفاق شامل والاتفاق الشامل يحتاج إلى حوار شامل لهذا اعتقد أنه من الضروري ارجاء عقد المجلس مدة بسيطة أخرى إلى أن نتمكن من اجراء الحوار الشامل تمهيداً للاتفاق الشامل بين الجميع.

وتابع الأستاذ خالد الفاهوم حديثه في اذاعة مونت كارلو وبمنتهى المسؤولية التاريخية قائلاً:

ــ أنا ضد حضور المجلس على أرضية انقسام وأحذر من هذا كثيراً، قضيتنا لا تحتمل مؤامرات عندنا الدورة ــ ١٦ ــ للمجلس الوطني قراراتها ملزمة لنا جميعاً وتتضمن رفضنا لكمب ديفيد ومشروع ريغان والتفويض أو المشاركة أو الانابة، أقول الدورة ــ ١٦ ــ قراراتها دائمة وليس من حق أي مجلس أن يناقض قرارات المجلس الدي سبقه من حق المجلس أن يضيف أو أن يعمق أو يقوي هذه القرارات ولا أن يتناقض معها لذلك من الصعب جداً علي أن أحضر اجتماع مجلس يؤدي إلى الانقسام في الساحة الفلسطينية ولا أتحمل وزر ذلك وبامكاننا أن نتحمل شهراً شهرين ثلاثة شهور حتى نهاية العام أو أوائل العام القادم حتى نحقق الحوار الشامل والاتفاق الشامل ثم نعقد المجلس ونصون القضية ونمنع الانقسام(٤٠).

وأكد رئيس المجلس الوطني أن الاختلاف داخل فتح، وبين فتح (عرفات) والفصائل الأخرى هو الذي حال دون عقد المجلس الوطني.

ان مشكلة الاسراع في عقد المجلس الوطني ليست هي القضية الأساسية؛ فالقضية إنما هي الالتزام بالميثاق الوطني وما يتضمنه من كفاح مسلح وتحرير فلسطين من العدو المغتصب هو الأساس والالتزام بالوحدة الوطنية هو المهم بل هو الأهم من الاسراع في عقد المجلس لذلك فإن تأجيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني حتى التوصل إلى الاتفاق الشامل ضرورة وطنية ملحة لمنع الانشقاق في منظمة التحرير ودفع النضال الفلسطيني العسكري والسياسي والدبلوماسي إلى الأمام وان اسقاط عرفات مقدمة ضرورية للاسراع في عقد المجلس وتعزيز وحدة الموقف الفلسطيني لأن عرفات انحرف والمطلوب الاسراع باسقاطه، ومحاكمته لأنه مزق الوحدة الوطنية والمؤسسات والميثاق والمنطلقات والمبادىء الأساسية للثورة الفلسطينية، ودمر القضية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

عدم شرعيّة مجلس عمان

بتاريخ ٢١ ــ ١١ ــ ١٩٨٤ عقد خالد الفاهوم ــ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مؤتمراً صحفياً في مقر المجلس الوطني الفلسطيني استهله قائلاً:

«ليست الأزمة في منظمة التحرير هي أزمة عقد المجلس الوطني الفلسطيني أو عدم عقده وانما الأزمة في المنظمة هي أزمة اختلافات تتعلق بالنهج الذي يجب أن تسير عليه في هذه المرحلة الحاسمة وبالممارسات التي حصلت في الساحة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة وذهب ضحيتها دماء وارواح وأموال».(٤١)

ومضى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمره الصحفي في الحديث عن النصاب، يقول:

ــ إن أي مجلس وطني لا ينعقد إلا بعد توفر النصاب وهو ثلثا اعضاء المجلس وفقاً للنظام الاساسي للمنظمة وللائحة المجلس الداخلية وحيث أن مجموع اعضاء المجلس هو ــ ٣٨٤ ــ عضواً انتقل منهم إلى رحمة الله تعالى ستة أعضاء بعد الدورة السادسة عشرة، فإن عدد اعضاء المجلس الحالي ٣٧٨ عضواً لا يجوز اتخاذ أي اجراء قبل اكتمال النصاب فلا يصح مثلاً استبدال أي عضو من الفصائل أو الاتحادات الشعبية أو العسكرية ولا يجوز كذلك تسمية أعضاء جدد أو قبول استقالات قبل التوفر النصاب القانوني.

وتقول المادة ــ ١٢ ــ من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ما يلي:

ــ يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي اعضائه.

وتؤكد المادة ــ ١٩ ــ من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني على أنه:

ـــ لا يجوز انعقاد المجلس إلا باكتمال النصاب القانوني من ثلثي الاعضاء على الاقل.

وجاء في تقرير الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني وتحت عنوان جلسة العضوية ما يلي:

ـــ بعد أن تأكدت رئاسة المجلس الوطني من اكتمال النصاب القانوني وبعد الموافقة على جدول الاعمال وافق المجلس على استبدال بعض الاعضاء بناء على طلب بعض المنظمات والاتحادات الشعبية.(٤٢)

وجاء في التقرير الصادر عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر وتحت عنوان جلسة النصاب القانوني وتثبيت العضوية ما يلي:

ـــ بعد أن تأكدت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني من اكتمال النصاب القانوني وافق المجلس على استبدال بعض الاعضاء بناء على طلب بعض المنظمات والهيئات الاجتماعية.

وتنص المادة ـــ ٣٢ ـــ من النظام الاساسي لمنظمة التحرير على ما يلي:

ـــ «يحق للمجلس الوطني، وتعود له صلاحية ضم اعضاء جدد إليه من حين لآخر حسبما يرى ذلك ملائماً وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية في ضوء احكام الميثاق الوطني وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة». ويعني هذا انه يخدم الاستبدال التحرر والوحدة الوطنية والميثاق الوطني وتوفير النصاب ولكن عرفات تخلى عن الميثاق والتحرير وشق الوحدة الوطنية ولم يتوفر النصاب.

واعلن خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس بدمشق بتاريخ ٢٤ ـــ ١١ ـــ ١٩٨٤ انه قاطع اجتماع عمان ١٦٨ عضواً مما لا يدع مجالاً للشك بأنه لم يكتمل النصاب.

إن رئيس المجلس الوطني على حق عندما يقول بإن النصاب لم يكتمل لأن ثماني منظمات فدائية قاطعته وهي الشعبية والديمقراطية، والصاعقة والقيادة العامة والنضال الشعبي والانتفاضة في فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية كما قاطعته وقاطع اللجنة التنفيذية الاعضاء التالية اسماؤهم ١ ـــ عبد المحسن أبو ميزر ٢ ـــ محمد خليفة ٣ ـــ أبو ماهر اليماني ٤ ـــ طلال ناجي ٥ ـــ ياسر عبد ربه ٦ ـــ محمد زهدي النشاشيبي وجرى بشكل غير شرعي استبدال (٩) اعضاء من العسكريين (٩) من اتحاد المرأة (٢) من المحامين (٢) من المهندسين (٢) من الاطباء والصيادلة (٦) من الطلاب (٣) من المعلمين و(٣) من الصحفيين وهكذا نلاحظ أن اجتماع عمان المسرحي والمزور قاطعته (٨) منظمات فدائية و(٦) اعضاء لجنة تنفيذية وتم استبدال (٥٢) من الاعضاء بشكل غير قانوني كما أن الاستبدال يجب أن يتم بوجود العضو والمرشح للعضوية كمراقب داخل الاجتماع بعد اكتمال النصاب وبالتالي فإن الاجتماع مسرحية واستهتار بحق الشعب الفلسطيني وارادته الوطنية وقضيته المقدسة.

إذن ينص النظام الاساسي واللوائح الداخلية لمنظمة التحرير والاعراف المتبعة إن عملية

استبدال الاعضاء بأعضاء جدد لا تتم إلا بعد اكتمال النصاب القانوني ويجب أن يكون من ثلثي الاعضاء على الأقل.

فهل حضر ثلثا الأعضاء جلسة افتتاح مجلس عرفات اللاوطني والانشقاقي؟

يقول رئيس المجلس الوطني الفلسطيني قبل يوم من انعقاد المجلس:

ـــ ابلغني حتى الأن ١٤٤ عضواً من اعضـاء المجلس الوطني اعتذارهم عن المشاركة في اعمال الدورة المزمع عقدها لاسباب مختلفة واضع قائمة باسمائهم أمام الجميع كما أنني واثق من أن عدداً آخر من أعضاء المجلس لن يتمكنوا لسبب أو لآخر من الحضور هذا يعني أن أكثر من ثلث اعضاء المجلس (الثلث ١٢٦ عضواً) لن يشاركوا في اعمال الدورة المنوي عقدها في ٢٢ ـــ ١١ ـــ ١٩٨٤ وبذلك لن يكون النصاب متوفراً بكل تأكيد.(٤٣)

وعلى أثر مسرحية افتتاح المجلس وتزوير النصـاب بشكل علني اعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عدم شرعية عقد الدورة لعدم توفر النصاب القانوني وقال:

إن الاجتماع الذي عقد في عمان كان مسرحية لأنه يشكل مخالفة للنظام الاساسي لمنظمة التحرير واللائحة الداخلية للمجلس الوطني لأن الاعراف والتقاليد المتـار إليها تقضي بأن يتوفر النصاب أولاً وقبل كل شيء ثم يدرس المجلس بعد ذلك الاستبدالات أو الاضافات بالنسبة لفصائل حركة المقاومة وبالنسبة للاتحادات الشعبية.(٤٤)

واضاف رئيس المجلس الوطني قائلاً:

ـــ لاحظنا جميعاً ما جرى اليوم من استبدال الاتحادات الشعبية كلها وادخال اعضاء جدد في النصاب قبل توفره كما انهم غيروا اسماء اعضاء تنظيم فلسطيني هو جبهة التحرير الفلسطينية تغيراً كاملاً دون علم أمينها العام واضـافوا ستين عضواً من الاتحادات الشعبية ومن العسكريين والغوا عضوية ستين من اعضاء المجلس الوطني اثناء عملية النصاب.

واختتم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حديثه في المؤتمر الصحفي قائلاً:

ـــ «لذلك قلت بانه كان مسرحية ومهزلة إذ تغيب عن هذا الاجتماع أكثر من مائة وسبعين عضواً وهذا أكثر من الثلث بكثير».

لقد أثبت عرفات وقيـادته بانهم اكاديمية بالتزوير والتضـليل والتدجيل والتدليس والكذب والانحراف والاستخفاف بشعور وعقول الاوساط الفلسطينية والعربية.

إن عرفات وقيادته وزمرته يعلنون سياسة ويمارسون عكسها سراً، كما يوزعون الادوار بينهم ويروجون الاكاذيب ثم يصبحون اسرى اعلامهم الكاذب والمنحرف ويقوم عرفات وقيادته بحشو الجماهير الفلسطينية بقناعات سياسية وينادون بالكفاح المسلح والنضال والثورية ويمارسون عكسها.

استعمل عرفات اساليبه التمثيلية، وكلماته الثورية جداً في المجلس المسرحية، لالهاب اكف الحاضرين من المرتزقة والمستسـلمين والمنحرفين بالتصفيق، ولكن المنعكسـات مدمرة على نفسية

الانسان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية نظراً للتناقض بين القول والممارسة.

لقد حان الوقت لمحاكمة عرفات وزمرته لأنهم يمارسون الكذب والتدجيل والانحراف والتزوير. يزورون النصاب دون الاكتراث بنظم ولوائح وتقاليد منظمة التحرير الفلسطينية وانما هدفهم الاساسي التزوير ثم التزوير للانخراط بالتسوية الاميركية.

قام عرفات بتغيير اسماء اعضاء المنظمات والاتحادات الشعبية وبعض اعضاء الفصائل قبل اكتمال النصاب من اتباعه من الانتهازيين والمستسلمين والمتخاذلين والعملاء واستخدموهم لاكمال النصاب وهذا تصرف غير قانوني يجعل من انعقاد الدورة السابعة عشرة دورة غير شرعية استخدمها عرفات لتبرير انحرافه وللمحافظة على قيادته، فالمحافظة على المراكز القيادية أصبحت فوق فلسطين وقضية فلسطين وشعب فلسطين ولا يهم عرفات وزمرته إلا استمرارهم في مراكزهم وتامين مصادر الاموال الضخمة والمساعدات الهائلة للمحافظة على سلطتهم وبذخهم وشهواتهم واستخدام اساليب الترهيب والترغيب لاستمرار قيادتهم وذلك على حساب الوطن والمواطن والأمة ـــ لقد زور عرفات ارادة الشعب الفلسطيني بعقد المجلس غير الشرعي لكي يباشر بالسير في خط التسوية الاميركية.

ولقد اظهرت كلمات الخط القادم الذي سيسير فيه ويعمل على تحقيقه وينطلق من المفاوضات المباشرة مع العدو على أرضية القرار رقم ـــ ٢٤٢ ومشروع ريغان.

ولذلك لم يتخذ عرفات موقفاً ضد اسرائيل أو ضد اميركا في كلمته بل اظهر النوايا الحسنة تجاهها واظهر تخاذلاً لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراع العربي ـــ الصهيوني كان خطاب عرفات رسالة موجهة للعدو الصهيوني اعلن فيها الاستعداد للتفاوض معه والاعتراف به والتعايش معه وبلورة مبادرة على غرار مبادرة السادات.

وقام عرفات بتقديم أوراق حسن السلوك للعدو الصهيوني على حساب سورية وموقفها المبدئي والقومي المعادى للامبريالية والصهيونية فكان مؤتمر عرفات منبراً للتهجم بشكل سافر على سورية وموقفها القومي.

لقد خلا المؤتمر من عبارات الكفاح المسلح والتحرير خلا من عبارات التمسك بالميثاق ومنطلقات الثورة الفلسطينية، خلا من مهاجمة الامبريالية والصهيونية، وكرس المؤتمر وقته لمهاجمة سورية والانتفاضة في حركة فتح والقيادة العامة والصاعقة والنضال الشعبي والشعبية.

خلا المؤتمر من أي حس ثوري أو وطني مما عكس التوجه القادم لقيادة عرفات.

لقد طالب عرفات دخول المفاوضات مع العدو وبالتالي كان المجلس مجلس تسوية مجلس كمب ديفيد، مجلساً انشقاقياً يكرس الانشقاق ولم يكن خطاب عرفات من أجل فلسطين وانما كان من اجل الاستسلام والانشقاق ووصلت الوقاحة والانحراف ومغازلة العدو الصهيوني بالزعنون حداً قال فيه أمام اعضاء المجلس «إن العدو الصهيوني ديمقراطي» هل نسي الزعنون حرب الابادة في لبنان؟

هل نسي الزعنون مجازر صبرا وشاتيلا؟ ودير ياسين وكفر قاسم وغيرها؟

هل نسي الرعنون الجوهر العنصري والفاشي والعدواني والتوسعي للكيان الصهيوني؟

لقد وضع عرفات وقيادته منظمة التحرير تحت وصاية اطراف كمب ديفيد وقدموا أوراق حسن السلوك للعدو الصهيوني.

لقد وضع مجلس عرفات الجرائم التي أنزلها عرفات وقيادته بمنظمة التحرير على عاتق الآخرين ـــ أكثر الأطراف انتصاراً وتأييداً وصالاً لقضية فلسطين وشعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم يهاجم اسرائيل اطلاقاً ولذلك رحبت الصحف الاسرائيلية بخطابه لأنه هاجم الانتفاضة في فتح والتحالف الوطني، وسوريه وكانت كلمته تأبينا للكفاح المسلح والتخلي عنه نهائياً.

واسقط عرفات القناع الوطني الذي كان يتستر به واسقط الادعاء بالحرص على الوحدة الوطنية ومنظمة التحرير، وشطب يافا وحيفا واللد والرملة وأمل العودة والبندقية المقاتلة وأصبح ذيلاً في المخطط الاميركي لتصفية القضية الفلسطينية.

لقد أحدثت الولايات المتحدة تعمل على خلق متغيرات جديدة لتعميم كمب ديفيد وفرض الهيمنة الاميركية على الوطن العربي وتصفية قضية فلسطين.

واستجاب عرفات للمساعي الاميركية وبرزت بعض العوامل في المنطقة بعد فشل اميركا في لبنان والغاء اتفاق ١٧ أيار لصالح السياسة الاميركية وهي:

أولاً ـــ استلام حزب العمل للحكم في الكيان الصهيوني.

ثانياً ـــ انحراف عرفات واستعداده للاعتراف بالعدو والتفاوض معه.

ثالثاً ـــ العلاقة الاردنية الفلسطينية الجديدة.

رابعاً ـــ موافقة عرفات على مبادرة أردنية ـــ فلسطينية للدخول بمفاوضات على أرضية ٢٤٢ والحكم الذاتي وبواسطة الولايات المتحدة الاميركية.

وبذلك قام عرفات بترتيب البيت الفلسطيني ليصبح ملائماً للانخراط في التسوية الاميركية فقام بالاقتتال الفلسطيني وشق فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وعقد اجتماع عمان غير الشرعي للأسباب التالية:

ـــ تجديد شرعيته المتآكلة.

ـــ تشكيل لجنة تنفيذية جديدة توافق على انحرافه.

ـــ الدخول بالمفاوضات المباشرة مع العدو.

ـــ العمل لاقامة اتحاد فيدرالي ـــ فلسطيني ـــ اردني ـــ اسرائيلي.

وتابع عرفات وقيادته ممارسة العهر والتعهير داخل المجلس اللاوطني والردح المبتذل والاكاذيب واستنفار العواطف مستغلين وجود حشد كبير من المرتزقة والمستسلمين والانتهازيين.

واستخدم عرفات اهلنا في الضفة والقطاع كقميص عثمان للتغطية على انحرافه وتخليه عن

قضية فلسطين ومحاولاته لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية إذ لا يوجد في تاريخ الأمة العربية أكذب منه.

إن المشكلة لا تكمن فقط في تزوير النصاب وانما في الصراع الحاد بين نهجين في الساحة الفلسطينية نهج وطني وآخر لا وطني انخرط في التسوية الاميركية.

لقد سقط عرفات ومجلسه في عمان في مستقع الخيانة الوطنية وانزلقت معه لجنته المركزية التي وافقت على انحرافه وتخلت عن الميثاق الوطني ومنطلقات فتح ومبادئها الاساسية..

وجاء عقد مجلس عمان الانشقاقي لكي تنجز لجنة عرفات المركزية ترتيب البيت الفلسطيني للانخراط الفعلي في التسوية الاميركية وتقديم أوراق حسن سلوك لاميركا واسرائيل على حساب القضية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية والقوى الوطنية العربية وخاصة القطر العربي السوري، الذي يتمسك بالموقف المبدئي من الصراع العربي الصهيوني ويعتبره صراع وجود وليس نزاع حدود.

جاء عقد مجلس عمان غير الشرعي والانشقاقي ليمثل قمة الانحراف الخطير الذي تسير فيه لجنة عرفات المركزية.

إن الأزمة التي عانتها وتعانيها منظمة التحرير الفلسطيبية وحركة فتح لا تكمن في الاسراع بعقد المجلس أو عدم الاسراع بعقده وانما في الصراع الحاد بين نهجين في الساحة الفلسطينية. وتعمل الولايات المتحدة على تأجيجه.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على عقد مجلس عمان غير الشرعي والانشقاقي.

الملاحظة الأولى: وجهت قيادة عرفات الدعوة لعقد المجلس خلافاً للاصول، لأن رئيس المجلس هو الذي يوجه الدعوة باسم رئاسة المجلس. رئيس المجلس طالب بالتأجيل للمحافظة على الوحدة الوطنية والخط الوطني للمنظمة.

الملاحظة الثانية: قاطعت كافة الفصائل الفلسطينية المقاتلة مجلس عمان ورفض العديد من الاتحادات والمنظمات الشعبية وستة اعضاء من اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة و ١٦٨ عضواً حضوره.

الملاحظة الثالثة: عقدت لجنة عرفات المركزية مجلس عمان من لون واحد.

الملاحظة الرابعة: عدد اعضاء المجلس ــ ٣٧٨ ــ وقاطعه ــ ١٦٨ ــ النصاب القانوني يجب أن يكون ــ ٢٥٢ ــ أي ثلثا الاعضاء، ولكن حضر المجلس ــ ٢١٠ فالنصاب أذن غير قانوني وبالتالي فإن عقد المجلس غير شرعي.

الملاحظة الخامسة: ابعدت لجنة عرفات المركزية القوى المعارضة للتسوية الاميركية من حركة فتح، ومنظمة التحرير ومؤسساتها ومكاتبها عن المجلس.

الملاحظة السادسة: وافق مجلس عمان على التحرك السياسي على أرضية ٢٤٢ خلافاً

للميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية.

ولقد تأكد لكل من تابع وقائع الجلسة الافتتاحية في التلفزيون الاردني إن النصاب لم يكتمل

وبالتالي فإن مجلس عمان غير شرعي وباطل وما بني على باطل فهو باطل أي أن قرارات مجلس عمان واللجنة التنفيذية التي ابثقت عنه غير شرعية وباطلة.

وكان التهريج والردح السياسي، الرخيص والكذب والتصليل والتدجيل جوهر مسرحية قيادة عرفات في عمان.

وبلغ الانحطاط بقيادة عرفات حداً لم تتفوه فيه بكلمة واحدة ضد الصهيونية أو اسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية.

إن مجلس عمان وقيادة عرفات التي انتقت عنهُ لا تمثل منظمة التحرير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني، لأن المجلس غير شرعي وباطل وكرس الانشقاق والانحراف، لدلك طالبت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية باسقاط مجلس عمان والقيادة التي تمخضت عنه واعادة المنظمة إلى خطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية.

الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني

وتعود خطورة الاتفاق لأمرين:

الأول:

إن طبيعته بين طرفين عربيين لا يملكان حق التصرف في قضية قومية كقضية فلسطين.

والثاني:

إن الطرفين قاما بتنازلات جدية واساسية بلا مقابل، وخاصة فيما يتعلق بالوفد المشترك بكل ما يعنيه من تنازل عن الوفد الفلسطيني المستقل، الذي يعني:

- ☐ الطعن في وحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية.
- ☐ والتنازل عن الدولة الفلسطيبية المستقلة تحت شعار حزب العمل الاسرائيلي «الأرض مقابل السلام».

□ ويعني الاتفاق «تعييراً نوعياً» في تحالفات منظمة عرفات العربية والدولية، وإن توقيعه ليس من قبل المصادفة أو التكتيك، بل حلقة من نهج استسلامي كامل يقوم على قبول كامل الشروط الاميركية والاسرائيلية، ولذلك فليس من المفاجأة في شيء أن يعلن شمعون بيرس «أن اسرائيل توافق على المشاركة في محادثات تجري في القاهرة مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك على الا يضم (ارهابيين) وبحضور الولايات المتحدة الاميركية وبدون شروط مسبقة».

وتأتي موافقة رئيس وزراء العدو الصهيوني على التفاوض المباشر مع الوفد المشترك، لأن الاتفاق عبارة عن مشروع ريغان بلغة فلسطينية وعربية والتفاف على عقد المؤتمر الدولي.

وقع ياسر عرفات الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بتاريخ ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ للانخراط في التسوية الاميركية للصراع العربي الصهيوني.

وعرض عرفات الاتفاق على لجنتيه التنفيدية والمركزية ووافقتا عليه بأسلوب مسرحي كعادتهما باستخدام الكذب والتضليل والتدجيل والتشدق الكاذب بالكلمات والمواقف الوطنية الثورية.

وكتبت جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة في ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ تقول:

«أيدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح مشروع العمل الأردني ـ الفلسطيني الذي تم الاتفاق عليه في عمان بين المنظمة والأردن ».

وبعد اعلان توقيع الاتفاق مباشرة بدأت قيادة عرفات بتشغيل الة الكذب، فسر خالد الحسن إلى جريدة الانباء الكويتية نصاً زعم أنه نص الاتفاق لكي يمتص نقمة بعض الأوساط الفلسطينية والعربية وتتمكن قيادة عرفات من تمرير الاتفاق، وتبين أن الذي نشرته الجريدة المذكورة لا أساس له من الصحة.

لجنة عرفات المركزية تخفي نصوص الاتفاق عن الشعب

حاول عرفات ابقاء النص الأصلي طي الكتمان ونشر نصوص غير صحيحة للامعان في تضليل المواطن الفلسطيني وتيئيسه، وكان النص الذي نشرته جريدة الواشنطن بوست هو أقرب النصوص التي نشرت إلى نص الاتفاق، ولكن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لقيادة عرفات هاجم القوى والشخصيات الفلسطينية الوطنية التي هاجمت الاتفاق لأنها استندت إلى النص الذي نشرته واشنطن بوست، وبرر عدم نشره بالعرف السياسي والدبلوماسي.

أننا لا نعرف أي عرف دبلوماسي يتحدث عنه خالد الحسن بعد أن جرى مباشرة ابلاغ نصوص الاتفاق إلى أوساط عربية ودولية وصهيونية.

لقد تم بعد توقيعه ابلاغه الجهات التالية:

□ مصر عن طريق اسامة الباز الذي كان حاضراً خلال توقيعه.

☐ ملك السعودية والرئيس الاميركي ريغان.

☐ رئيس وزراء ايطاليا والرئيس الروماني.

☐ وشمعون بيرس والمستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي وجهات أخرى عديدة.

حاولت قيادة عرفات ابقاء نصوص الاتفاق سراً طي الكتمان فقط على شعبنا العربي الفلسطيني وحدث في تونس لدى أوساط قيادة عرفات ما يلي:

أولاً:

ظهرت معارضة قوية للاتفاق تجلت في البيانات التي صدرت عن اتحاد المعلمين واتحاد العمال والاتحاد العام للطلبة.

ثانياً:

معارضة اثنين من القيادة لبعض بنوده وليس للاتفاق.

ثالثاً:

التناقض الوارد في بيان لجنة عرفات التنفيذية. ويتضمن البيان المذكور كما نشرته السفير الصادرة في ٢١ ــ ٢ ــ ١٩٨٥ ما يلي.

«على اساس هذه المبادىء المستمدة من مشروع العمل المشترك الفلسطيني ــ الاردني توافق منظمة التحرير الفلسطينية على هذا المشروع».

غير أن المعارضة والخلافات التي ظهرت بين أوساط جماعة عرفات تعود إلى مايلي:

☐ توزيع الادوار بين قادة لجنة عرفات المركزية.

☐ الامعان في التمويه والتضليل والتدجيل على الجماهير الفلسطينية.

☐ امتصاص النقمة لدى مؤيديهم والتخفيف من ردود الفعل لدى معارضيهم.

ويتضمن بيان لجنة عرفات التنفيذية تناقضاً واضحاً لخدمة الاهداف السابقة، فالبيان يتضمن موافقة اللجنة على الاتفاق ومواقف تتعارض مع بنوده.

مادا يعني القرار ٢٤٢ ولماذا ترفضه كافة الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية؟

☐ يعتبر القرار ٢٤٢ قضية فلسطين، قضية لاجئين.

☐ ويتجاهل القرار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

☐ ولا يعترف بالوجود السياسي للشعب الفلسطيني.

☐ ويتضمن الاعتراف بالكيان الصهيوني.

☐ وتصر الولايات المتحدة الاميركية والعدو الصهيوني على انه لا ينص على الانسحاب الاسرائيلي الشامل.

وينص البند الثالث على:

«حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة». ويعني هذا بمفهوم القرار ٢٤٢ ما يلي:

أولاً:

سـلب الشعب الفـلسطيني حقـه في العودة لوطنه المحتل عام ١٩٤٨ ووطنه المحتل عام ١٩٦٧ .

ثانياً:

تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم في الاقطار التي يقيمون فيها.

يضـاف إلى دلك أن اتفاقيات كمب ديفيد لا تتناول إلا مشكلة السكان الفلسطينيين المقيمـين في الضفة والقطاع ولا تعترف اطلاقاً ببقية أبناء الشعب الفلسطيني أي يتناول الحكم الذاتي المدني تلث الشعب الفلسطيني، كما أن مشروع ريغان لا ينص اطلاقاً على حق العودة. وأن كلمـة «حل مشكلة اللاجئين» لا تعني اطلاقاً تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تضمن لهم حق العودة، وانما وضع اللاجئين الفلسطينيين مقابل يهود البلدان الغربية الذين حملتهم اسرائيل على الهجرة إليها.

وينص البند الرابع على:

«حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها».

ويعني هذا البند بمنتهى الوضوح تصفية القضية الفلسطينية وإلى الأبد في ظل اختلال ميزان القوى لمصلحة العدو وفي ظل تفوق العدو العسكري وانتصاره على العرب.

وينص البند الخامس على اجراء «مفاوضـات السـلام في ظل مؤتمر دولي... وضمن وفد مشترك».

أولاً:

بالنسبة للمؤتمر الدولي فكلمة «ظل» لا تعني اطاراً وانما تعني مظلة لتمرير ما يتم الاتفاق عليه بالشروط الاميركيـة والاسـرائيـليـة أي عن طريق المفـاوضـات المباشرة برعاية الولايات المتحدة الاميركية.. إن المؤتمر الدولي لن يعقد لأن واشنطن تريد اضعاف العرب وابعاد الاتحاد السوفييتي وتقـويـة مكـانة العدو الصهيوني لذلك ترفضـه واشنطن والعدو الصهيوني وسيستجيب عرفات للامبريالية الاميركية تماماً كما فعل السادات.

ثانياً:

اما صلاح خلف ورفيق النتشة وأبو الاديب فانهم يؤيدون الاتفاق ولكن يطالبون بتحسين بعض بنوده كالمطالبة بوفد مستقل بدلاً من الوفد المشترك.

ومن الجدير بالذكر أن تفاوت مواقف اعضاء اللجنة المركزية من الاتفاق لا يمس جوهره

وابعـاده السيـاسيـة وانما تنحصر في ادخال بعض التعديلات عليـه، والتعديلات لا تمس بنوده الاساسية، وذلك امعاناً في التضليل.

ماذا تعني موافقة اللجنة المركزية

إن موافقة اللحنة المركزية لحركة فتح على اتفاق عمان تعني ما يلي:ـــ

- ☐ اعتبار الصراع مع العدو، صراع حدود وليس صراع وجود.
- ☐ تصفية القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية تحرير وطني وقضية مصيرية إلى نزاع على الحدود.
- ☐ انهاء الصراع مع العدو والاعتراف به والتعايش والمصالحة معه.
- ☐ القضـاء على الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني كحق العودة وتقرير المصـير والدولة المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.
- ☐ وتعني موافقة اللجنة المركزية على الانخراط في التسوية الاميركية.
- ☐ وتعني استعداد اللجنة المركزية لانهاء حالة الحرب والغاء المقاطعة والتنازل عن السيادة العربية على فلسطين العربية.

إن مسلسل التنازلات الذي قدمته قيادة عرفات تظهر استسلامها للمخططين الامريكي والصهيوني في فلسطين وبقية انحاء الوطن العربي وتخليها عن اهداف النضال الفلسطيني.

- ☐ وتعني تخلي اللجنة المركزية عن وحدانية منظمة التحرير في تمثيل التشعب الفلسطيني.
- ☐ وتعني انخراط اللجنة المركزية في الحل الاميركي، انخراطها رسمياً في كمب ديفيد ومشروع ريغان والبديل الأردني الذي طرحه حزب العمل الصهيوني.
- ☐ وتعني محاولة بعث الحياة لمشروع ريغان لتصفية القضية الفلسطينية وفرض الهيمنة الاميركية على الوطن العربي.

قابلت فصائل المقاومة والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية الاتفاق بغضب واستنكار شديدين، واعلنت ادانتها ورفضها للاتفاق لانها اعتبرته موافقة على القرار ٢٤٢ وتصفية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومن ردود الفعل ما يلي:ـ

اعلنت (١٥) هيئـة فلسطينيـة في الضفـة والقطاع رفضها للاتفاق ووصفته بأنه «تضـمن تنـازلات خطيرة تتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وانه خروج فاضح عن مقررات المجالس الوطنية والاجماع الوطني الفلسطيني».

اصدرت كافة فصائل المقاومة الفلسطينية ما عدا جبهة التحرير العربية بيانات تدين وترفض الاتفاق واعتبرته خرقاً فاضحاً للميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية.

اعلنت سورية وليبيا واليمن الديمقراطي والجزائر رفضهم للاتفاق واعرب رئيس اليمن الديمقراطية

عن اعتقاده بأن «الاتفاق الأردني الفلسطيني سيؤدي إلى مزيد من الانشقاقات في الصفوف الفلسطينية ويقضي على هيبة المنظمة ودورها ويتلاءم مع المخططات الاستسلامية خاصة مشروع ريغان».

انتقدت موسكو الاتفاق، وكتبت السفير الصادرة بتاريخ ٢١ ــ ٢ ــ ٨٥ تقول نقلاً عن البرافدا: «إن الولايات المتحدة واسرائيل تحاولان فرض الصفقات المنفردة المجحفة على العرب، وتنتظران من المشاركين في الاتفاق الابتعاد عن خط مقاومة الخطط الاميركية الاسرائيلية في الشرق الأوسط».

ولأول مرة يجمع التحالفان الوطني والديمقراطي على ادانة الاتفاق والاصرار على اسقاطه لأنه صيغة مكشوفة للحل الامريكي.

ورحبت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا وايطاليا أي أكثر البلدان تأييداً للكيان الصهيوني بالاتفاق واعتبرته خطوة نحو الحل السلمي ويجب تشجيعه.

وكتبت جريدة النهار الصادرة في ١٤ ــ ٢ ــ ٨٥ تصريحاً لوزير الاعلام الأردني بالوكالة قال فيه: «يوفر الاتفاق فرصة تاريخية للولايات المتحدة الاميركية للتوصل إلى تسوية».

ورحب وزير خارجية النظام المصري بالاتفاق وقال: «إن مصر ترحب بهذا التلاقي وتعتبره خطوة في الطريق الصحيح». وذلك في النهار بتاريخ ١٤ ــ ٢ ــ ١٩٨٥ .

ورداً على الاتفاق اعلنت فتح «الانتفاضة» وفتح «المجلس الثوري» تشكيل قيادة مشتركة لاسقاط عرفات ونهجه، كما تم الاتفاق على تشكيل واقامة جبهة الخلاص الوطني الفلسطينية لاسقاطه واسقاط النهج الذي تقوده لجنة عرفات المركزية.

الدور المصري في التسوية الاميركية

بعث وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز في بداية ١٩٨٥ برسالة خطية إلى الملك حسين «يؤكد له فيها أن ادارة ريغان ستقوم بتحرك سلمي في المنطقة إذا تم التوصل إلى اتفاق أردني ــ فلسطيني صريح على دخول مفاوضات السلام». وتحرك النظام المصري في هذا الاتجاه الذي طلبته الولايات المتحدة، ولعبت فيه دور الوسيط مع عرفات إلى أن تم توقيع اتفاق عمان الذي جاء تحقيقاً لطلب جورج شولتز وذلك في الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ .

وبعد توقيع الاتفاق لعب النظام المصري دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين الادارة الاميركية واسرائيل من جهة وبين عرفات من جهة أخرى.

وعلقت الولايات المتحدة على الاتفاق واعتبرته «خطوة جيدة إلى الامام». واخبرت ادارة

ريغان النظام المصري أن الموقف الاميركي يتلخص بما يلي:ــ

● الدخول بالمفاوضات المباشرة لحل النزاع.
● وجوب اعتراف منظمة عرفات بالقرار ٢٤٢ .
● تتم المفاوضات في اطار القرار ٢٤٢ .
● رفض قبول ممثلين عن الفلسطينيين من أفراد منظمات المقاومة.
● رفض عقد المؤتمر الدولي.

في باديء الأمر وقع عرفات الاتفاق وحده دون استشارة احد، ولكنه حصل فيما بعد على موافقة لجنتيه المركزية والتنفيذية ومجلسه «الثوري»، وأكد أن قيادته ملتزمة بالاتفاق وتصر على أن تكون طرفاً في التسوية الاميركية.

ولجأت لجنة عرفات المركزية كعادتها لتوزيع الادوار والكذب والتضليل حول موقفها من الاتفاق ونشرت عدة نصوص غير صحيحة للاتفاق، مما دفع الأردن إلى نشر نصوصه في ٢٣ ــ ٢ ــ ١٩٨٥ .

وبتاريخ ٢٥ ــ ٢ ــ ١٩٨٥ اعلن حسني مبارك مبادرته وتتضمن النقاط التالية:ــ

أولاً: تجري مفاوضات السلام حول مستقبل الضفة والقطاع على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بين وفد أردني ــ فلسطيني مشترك.

المرحلة الثانية: ينضم المصريون والاسرائيليون إلى المفاوضات.

المرحلة الثالثة: يعقد المؤتمر الدولي للموافقة على ما تم الاتفاق عليه ولتقديم ضمانات دولية للاتفاق.

ثانياً: يجب أن تكون المفاوضات مباشرة بين الجانبين «العربي» والاسرائيلي.

ثالثاً: ليس من الضروري أن يضم الوفد الأردني ــ الفلسطيني المشترك أعضاء من منظمة التحرير.

تم بلورة مبادرة مبارك لارضاء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بابعاد الاتحاد السوفييتي عن التسوية وحصرها بالولايات المتحدة، وهكذا لعب النظام المصري دور السمسار لقبض المزيد من الدولارات على حساب قضية فلسطين وشعب فلسطين والأمة العربية، وذهب مبارك إلى أبعد من اتفاق عمان لكي يقدم المزيد من الخدمات للولايات المتحدة الاميركية والصهيونية، ولكي يساهم في تعميم كمب ديفيد لاظهار صحة سياسة نظام كمب ديفيد في القاهرة. وكان مبارك قد طلب من الادارة الاميركية مساعدات أكثر مما قررته الادارة له، ولكي يحصل عليها يجب أن يوافق الكونغرس على طلبه، لذلك قرر تقديم أوراق حسن سلوك للكونغرس عن طريق القيام بدور السمسار لمصلحة اسرائيل لكي يوافق الكونغرس المؤيد لاسرائيل على المساعدات التي طلبها. وايد رئيس وزراء العدو مبادرة مبارك، واعلن استعداده للتفاوض مع وفد اردني ــ فلسطيني مشترك، لا يضم أحداً من منظمة التحرير انما اعضاء من المجلس الوطني واحدث بها الادارة الاميركية.

وشكلت مبادرة مبارك خرقاً فاضحاً لقرارات القمم العربية وتراجعاً عن مشروع السلام العربي الذي وافقت فاس مما سيزيد الانقسامات في الساحتين الفلسطينية والعربية لمصلحة العدو الصهيوني.

يقول اسامة الباز الذي لعب الدور الاساسي في بلورة اتفاق عمان عن مبادرة مبارك ما يلي:-

«هدفت الاستراتيجية المصرية إلى طرح ملف القضية الفلسطينية على الساحة الاميركية من منطلق جديد وهو أن الأطراف الشرعية للقضية الفلسطينية هي أردنية وفلسطينبة مشتركة».(٤٥)

ويعلل اسامة الباز مستشار حسني مبارك دوافع مصر إلى اجراء الحوار بين الوفد المشترك والادارة الاميركية بقوله «إن الهدف من مناقشة اتفاق عمان وإن الجولة تمهيدية للمفاوضات، وإن الوفد المشترك هو للتفاوض، لأن منظمة التحرير (كما يقول الباز) تريد التأكيد بأنها ستخرج من المفاوضات بشيء إذا ما دخلتها، لأنها لا تستطيع أن تخاطر بالجلوس مع الاسرائيليين ثم تنتهي بلا شيء».

إن الادارة الاميركية ستستجيب بعض الشيء إلى قيادة عرفات التي حققت كافة المطالب الاميركية، لأنها إذا لم تستجب لها وتقدم لها عظمة على الأقل فأنها ستسقط بأسرع وقت، وسقوط قيادة عرفات ليس في مصلحة الادارة الاميركية والنظام المصري، وبالتالي ليس في مصلحة أطراف كمب ديفيد.

ويقول الباز عن الموقف الاميركي من الحوار مع الوفد المشترك:ـــ

«لدى الولايات المتحدة تخوفان اساسيان:

الأول أن تجر إلى اجراء نوع من المحادثات مع المنظمة بالانزلاق، والثاني أن تجري هذه الاتصالات كبديل للتفاوض بين العرب واسرائيل».

ويؤكد الباز أن موقف اسرائيل هو أحد المكونات الاساسية للموقف الاميركي. ويتحدث الباز عن الهدف الرئيسي للحوار والمفاوضات بين الادارة الاميركية والوفد المشترك ويقول:

«الجانب العربي يريد أيضاً أن يقنع الاميركيين بإن المنظمة ترغب رغبة صادقة في اقامة السلام وانها لا تنادي بالارهاب وعمليات العنف».(٤٦)

ويقول مستشار مبارك أن العلاقة الاردنية الاميركية جيدة وما تريده مصر هو أن يبدأ الحوار الاميركي ـــ الفلسطيني مع قيادة عرفات.

الادارة الاميركية تريد ما يريده العدو

يعترف مبارك ومستشاره الباز أن الولايات المتحدة الاميركية تأخذ بالاعتبار أول ما تأخذ

الموقف الاسـرائيلي، فالادارة الاميركيـة تريد ما تريده اسـرائيـل، واسـرائيل تريد ما تريده الادارة الاميركية، والادارة الاميركية تتبنى دائماً الموقف الاسرائيلي في الصراع العربي ـــ الصهيوني، وتقف دائماً بجانب اسرائيل وحروبها العدوانية والتوسعية، لأن اسرائيل تهتم بمصـالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية وتدافع عنها، ولذلك تحافظ الولايات المتحدة على تفوق اسرائيل العسكري وتدعم احتلالها للأراضي العربية داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ويقول المعلق الاميركي جيم اندرسون:

«إن أسلوب المفاوضات الذي تسير عليه واشنطن دوما في الشرق الأوسط، ومقدرة واشنطن على الاستمرار في أية مفاوضات ينجم عنها أي تحرك أو تطور يجب أن تحصل سلفاً على مباركة اسرائيل وتوافق عليها أولاً».(٤٧)

ومن المعروف أن حكومة الليكود رفضت مبادرة الرئيس ريغان ولم تحاول ادارة ريغان ممارسة أي نوع من أنواع الضغوط عليها فكتبت واشنطن بوست تقول انه «عندما رفضت اسرائيل مبادرة ريغان غيرت ادارة ريغان سياستها في المنطقة وأصبحت أكثر انحيازاً لاسرائيل التي تعتمد كلية على الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية والعسكرية».(٤٨)

ويقول وزير خارجية الأردن طاهر المصري بعد عودته من واشنطن «الشيء الوحيد الذي قاله لنـا المسـؤولون الاميركيون: اجلسـوا مع الاسـرائيـليـين وإذا احتجـتم إلى مسـاعدة فقد نكون مستعدين».(٤٩)

إن حروب اسرائيل العدوانية التي تمت بالتخطيط والتنسيق الكاملين مع الولايات المتحدة الاميركية زادت من النفوذ والوجود الاميركي في المنطقة العربية، فكلما انزلت اسرائيل هزائم حديدة بـالعـرب ازداد بعض العـرب ركوعـاً وخضـوعاً لواشنطن وازداد تأييد واشنطن وتبنيهـا للموقف الاسرائيلي.

كما أن التعاون الاسـتراتيجي بين البلدين يقوم على مواجهة الأمة العربية ومواجهة الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، وتقدم الولايات المتحدة كافة المسـاعدات العسكرية والاقتصـادية لاسرائيل الحليف الاستراتيجي لها لمواجهة العرب واصدقائهم السوفيت، لفرض الهيمنة الاميركية على الوطن العربي وتحقيق الاجماع الاستراتيجي كاقامة تحالف عربي ـــ اميركي ـــ اسرائيلي.

وعارض الاتحاد السوفييتي التسوية الاميركية لأنها موجهة ضد أماني وشعوب المنطقة، كما يعارض القول الاميركي باعتبار المنطقة منطقة حيوية لأمن أميركا ومصالحها، ويرفض اتفاق عمان ومبـادرة ريغـان واتفـاقيتي كمب ديفيد وكافة التسويات الجزئية والصفقات الانفرادية ويؤكد انه سيكون مصيرها الفشل الذريع.

لقد شكل اتفاق عمان خروجاً على قرارات القمم العربية وخاصة قرارات قمة الخرطوم: لا اعتراف لا تفاوض ولا صلح مع العدو، وانتهاكاً لقرارات قمة الرباط حول وحدانية تمثيل منظمة

التحرير للشعب الفلسطيني، ولقرارات قمة بغداد حول رفض كمب ديفيد ومقاطعة النظام المصري.

التحالفات في الساحة الفلسطينية بعد زيارة عرفات للقاهرة

تشكل التحالف الوطني الفلسطيني من أربع فصائل هي: طلائع حرب التحرير الشعبية ـــ قوات الصاعقة، حركة فتح (الانتفاضة)، الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي.

وبتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٨٣ اعلنت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية تشكيل القيادة المشتركة للتحالف الديمقراطي وأصبحت الساحة الفلسطينية في عام ١٩٨٣ على الشكل التالي:

- التحالف الوطني.
- التحالف الديمقراطي.
- ولجنة عرفات المركزية.

اصدرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في ١٦ تشرين أول ١٩٨٣ برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية. واجمل المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية في تلك الفترة وهي:.

«أولاً: خطر التصفية السياسية، والمحاولات الجارية لجر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الخط الاميركي عبر القبول بالتعاطي مع التسوية الاميركية التصفوية المطروحة.

ثانياً: خطر الانقسام في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية لاسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية ازدادت تفاقماً منذ أن اجبرت الثورة الفلسطينية على الخروج من بيروت.

ثالثاً: خطر احتواء منظمة التحرر الفلسطينية وفرض الوصاية العربية عليها، الأمر الذي يقضي على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني».(٥٠)

وجاء في الجانب السياسي من برنامج الاصلاح ما يلي:ـــ

«إن الطابع العام لمواقف م.ت.ف في المجال السياسي الافتقار إلى الوضوح والثبات. إن عدم وضوح المواقف والخط السياسي يتجلى من خلال طغيان التكتيك على الاستراتيجية ويبرز ذلك في المظاهر التالية:

أولاً: تجاهل الطابع المعادي للامبريالية والذي يشكل احدى السمات الرئيسية للثورة الفلسطينية ويعبر ذلك عن نفسه من خلال الاستعداد للتعامل مع مشاريع الامبريالية الاميركية وطروحاتها، بما في ذلك تقديم تنازلات جوهرية عن حقوقنا الوطنية مقابل الحوار مع اميركا.

ثانياً: تجاوز الحقيقة الاستراتيجية التي تؤكد استحالة التعايش بين شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية وبين الصهيونية. ويبرز ذلك في اللقاءات مع قوى تعلن اعتناقها للصهيونية بما يشكل خروجاً

عن قرارات المجالس الوطنية.

ثالثاً: تبهيت الحقيقة النضالية التي تقول أن م.ت.ف جزء من حركة التحرر الوطني العربية وفصيل من فصائلها الطليعية. وخلافاً لهذه الحقيقة فأن ممارسات وعلاقات القيادة المتنفذة في م.ت.ف تعطي الاولوية لعلاقاتها مع الأنظمة العربية الرجعية على حساب العلاقات مع قوى حركة التحرر الوطني العربية.

رابعاً: عدم التمييز في العلاقة مع الأنظمة العربية. إن القيادة المتنفذة في م.ت.ف تحرص حرصاً شديداً على علاقاتها مع الأنظمة الرجعية بما فيها نظام كمب ديفيد في مصر بينما تضخم أية خلافات مع الأنظمة الوطنية». (٥١)

وتطرق البرنامج إلى الاصلاح في المجال التنظيمي وجاء فيه:

«إن المظهر العام في المجال التنظيمي هو طغيان الفردية مقابل اضعاف وتغييب دور القيادة الجماعية والمؤسسات في م.ت.ف، لتشمل جميع المجالات، السياسية والتنظيمية والثقافية والاعلامية والعسكرية والمالية، بدءاً من الانفراد في اتخاذ القرار السياسي وانتهاء بالتعينيات في دوائر ومؤسسات المنظمة، مروراً بتعطيل القرارات الجماعية أو تفريغها من محتواها.

وتتلازم ظاهرة الفردية مع ظاهرة الهيمنة الفئوية تلازماً تاماً بل وتجد تربتها الخصبة فيها. ومن الطبيعي أن تقود سياسات الانفراد والهيمنة الفئوية إلى اضعاف قواعد وأسس العمل الجبهوي الديمقراطي في أطر م.ت.ف. والمؤسسات والهيئات التابعة لها. كما انه من الطبيعي أن تكون سياسة الافساد المالي ملازمة لظاهرة الانفراد وظاهرة الهيمنة الفئوية، وأن تنتج عنها أيضاً مظاهر التسيب المالي والاداري في دوائر م.ت.ف ومؤسساتها، وأن تسود الاعتبارات الفئوية بديلاً عن اختيار ذوي الكفاءة والخبرة والتجربة النضالية لمواقع المسؤولية في المنظمة ودوائرها». (٥٢)

وضع التحالف الديمقراطي شروطاً للحوار مع لجنة عرفات المركزية وهي:

- ادانة اللجنة المركزية لزيارة عرفات للقاهرة ادانة علنية.
- الاصرار على أن عرفات لم يعد قاسماً مشتركاً لتوحيد الثورة الفلسطينية.
- ادانة نتائج مؤتمر القمة الاسلامي في الدار البيضاء الذي قرر التعامل مع النظام المصري قبل الغاء اتفاق كمب ديفيد.

برزت نقاط خلاف مع التحالف الديمقراطي حول:

ـــ كيفية اسقاط عرفات.

ـــ الموقف من لجنة عرفات المركزية.

ـــ الموقف من المجلس الوطني.

خلق عرفات ثلاث أزمات: أزمة في فتح وأزمة في منظمة التحرير وثالثة مع سورية، وإن هذه الأزمات لم يكن حلها وارداً إلاّ بأسقاط عرفات.

موقف انتفاضة فتح تبلور في:

ــ خلع عرفات ــ ادانة زيارة عرفات للقاهرة ــ التمسك بوثيقة الـ ١٨ الصادرة عن المجلس الوطني المركزي للمنظمة عام ١٩٨٣ .

وأخذ التحالف الوطني يلعب دوراً في مواجهة انحراف قيادة عرفات في المجالات السياسية والعسكرية والاعلامية. ورفع شعار «اسقاط عرفات ورموزه»، وقدّم الكثير من التنازلات السياسية في محاولة منه لاستقطاب بعض أطراف التحالف الديمقراطي.

طرح التحالف الوطني مشروع للانقاذ الوطني، رغبةً منه للتوصل إلى اتفاق مع التحالف الديمقراطي وتوحيد مواقف الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية لتحقيق ما يلي:

أولاً: اسقاط عرفات ونهجه المنحرف والمستسلم والانشقاقي.

ثانياً: المحافظة على منظمة التحرير وخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية.

ثالثاً: تصعيد كافة أساليب النضال وفي طليعتها الكفاح المسلح لتحقيق أهداف الثورة الفلسطينية.

وتتفق أهداف التحالف الوطني مع الموقف الذي بلوره الدكتور جورج حبش في مقابلة اجرتها معه وكالة فرانس برس قال فيها: «إن الهدفين الرئيسيين اللذين بذلنا كل الجهود النضالية لتحقيقهما منذ تفاقم الأزمة هما التصدي لنهج الانحراف واعادة وحدة منظمة التحرير على أساس برنامج وطني معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية». ولكن اظهر توقيع اتفاق عدن بأن التحالف الديمقراطي قد تراجع عن هذين الهدفين وعن الشعار الذي رفعه جورج حبش وهو اسقاط عرفات.

يطالب ميثاق الانقاذ الوطني اسقاط النهج المنحرف في المنظمة وبشكل خاص اسقاط عرفات لأنه فقد أهليته وشرعيته في قيادة المنظمة.

ويؤكد مشروع الانقاذ الوطني على ضرورة اسقاط نهج الانحراف الذي تمثله قيادة عرفات وممارساتها، ومنها الزيارة التي قام بها عرفات للقاهرة.

تصاعدت الخلافات في الساحة الفلسطينية بسبب انحراف عرفات وانتهاكاته للميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية، فأدانته كافة التنظيمات وطالبت بأسقاطه.

وقع في هذه الاثناء التحالف الديمقراطي مع اللجنة المركزية فتح في تموز ١٩٨٤ اتفاق عدن لقد انقذ اتفاق عدن نهج عرفات مؤقتاً، ولم يؤد إلى حل أزمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أن عرفات ولجنته المركزية لم تلتزم به اطلاقاً، وبأعتقادي أن الجبهة الديمقراطية تلتقي مع ياسر عرفات حول مفهوم التسوية والاستعداد للاعتراف بالعدو الصهيوني، وانتهزت فرصة ادانة عرفات لتحصل على المكاسب المادية وبعض الامتيازات في مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية،

لذلك قامت بالتوقيع على اتفاق عدن الذي قاد إلى تعميق أزمة المنظمة وخدمة اليمين فيها.

ويمكن القول إن التحالف الديمقراطي قد استغل الأزمة التي تعايشها فتح ومنظمة التحرير، واستغل نضال التحالف الوطني والقوى والشخصيات الوطنية المطالبة بإسقاط عرفات ليعقد صفقة مع عرفات واللجنة المركزية ويساومه للحصول على مكاسب تنظيمية ومادية والعمل على تحقيق توجهاته التسووية وعلل التحالف الديمقراطي موقفه هذا بأنه ينطلق من المحافظة على الوحدة الوطنية واللجوء إلى المؤسسات الشرعية، ولكن الجميع يعرف بأن المؤسسات الفلسطينية بناها عرفات وأعضاء لجنته المركزية من الانتهازيين والمرتزقة والعملاء لكي يستغلها لفرض نهجه المنحرف.

إن الاهداف المشتركة التي تجمع بين التحالفين الوطني والديمقراطي أكثر بكثير من الاهداف المشتركة التي تجمع بين التحالف الديمقراطي ولجنة عرفات المركزية، لذلك لا يستطيع المرء تفسير وفهم اتفاق عدن الذي جزأ الموقف الوطني الفلسطيني إلى تحالفين وطنيين ودخل احدهما وهو التحالف الديمقراطي بأتفاق مع يمين فتح، وبالتالي لا يمكن أبداً تفسير اللقاء الذي تم بين يمين الثورة ويسارها.

إن خطورة اتفاق عدن تكمن في انه جاء بعد الغاء اتفاق ١٧ أيار واجبار القوات الاطلسية والاميركية على الانسحاب من بيروت، ليطيل من عُمْر عرفات ولجنته المركزية.

وعالج التحالف الوطني أزمة فتح ومنظمة التحرير التي فجرها عرفات ولجنته المركزية بمنتهى المرونة والواقعية، وكان على استعداد لاجراء الحوار مع اللجنة المركزية إذا وافقت على مذكرة لجنة ١٨ واسقطت عرفات لانحرافه السياسي وانتهاكه للميثاق وقرارات المجالس الوطنية، ولكنها رفضت ذلك، كما أن التحالف الديمقراطي تراجع حتى على ما تم الاتفاق عليه واعلنه في وثيقة عدن الأولى والتي نصت على «أن عرفات فقد اهليته وشرعيته لقيادة المنظمة ولم يعد يشكل قاسماً مشتركاً».

وقد جرى الحوار بين التحالفين بمشاركة الاستاذ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني و ٦ أعضاء في اللجنة التنفيذية وقادة التحالفين وتمخض عنه ضرورة اسقاط عرفات لأنه فقد شرعيته وأهليته، واستعادة وحدة منظمة التحرير وصيانة خطها الوطني ومواجهة نهج الانحراف والانقسام وعقد المجلس الوطني بعد التوصل إلى اتفاق شامل، ولم يوافق التحالف الوطني على عقد المجلس في ١٥/ ٩/ ١٩٨٤ كما ورد في اتفاق عدن لخطورة ذلك على الوحدة الوطنية ولأنه لا يجوز تحديد الموعد دون التشاور معه وقبل التوصل إلى الاتفاق الشامل.

وعقد الأمناء العامون لفصائل التحالف الوطني: الصاعقة، فتح الانتفاضة، القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي في ٢٠ آب ١٩٨٤ مؤتمراً صحفياً، والقي بيان صحفي صادر عن التحالف الوطني جاء فيه:

«إن الأخطار الخارجية التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية الفلسطينية وتهددها بالتصفية، يزيد من خطورتها تفاقم الخطر المتمثل في قيادة عرفات ونهج الانحراف والاستسلام. لقد تسارعت

خطوات عرفات في نهج الانحراف والاستسلام منذ خروج قوات المقاومة من بيروت مروراً بزيارة القاهرة وصولاً إلى اعلان الاستعداد للتفاوض مع العدو الصهيوني، ليؤكد ذلك كله انتقاله بالكامل إلى الصف اللاوطني مما يجعل من قضية اسقاط عرفات ونهج الانحراف والاستسلام ضرورة وطنية للحفاظ على القضية الوطنية وعلى م.ت.ف كقائدة لنضال الشعب الفلسطيني حتى يحقق أهدافه الوطنية». (٥٣)

وتطرق بيان التحالف الوطني إلى اتفاق عدن وقال:

«إن اتفاق عدن عدا كونه خروجاً وتحللاً عما اتفق عليه بين التحالفين الوطني والديمقراطي قد تضمن نقاطاً اساسية مما لا يجعل منه أساساً صالحاً للحوار أو الوحدة الوطنية الفلسطينية بل انه في حالة تنفيذه سيؤدي إلى تمزيق وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية».

«إن التحالف الوطني الفلسطيني يناضل للحفاظ على القضية الفلسطينية ويرى أن الطريق لذلك هو اصطفاف الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية والهادف إلى استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية معادية للامبريالية والصهيونية واسقاط قيادة عرفات ونهج الانحراف والاستسلام والتفريط».

كاد يتم الاتفاق بين التحالفين الوطني والديمقراطي في حزيران عام ١٩٨٤ لاسقاط عرفات. ولكن لجنة عرفات المركزية، وتذبذب موقف احدى الفصائل قاد إلى توقيع اتفاق عدن، وبالتالي ابعدت لجنة عرفات المركزية التحالف الديمقراطي عن التحالف الوطني وانقذت نفسها ومعها عرفات من السقوط، وجلبت التحالف الديمقراطي إلى المجلس الوطني في الجزائر.

كان التحالف الديمقراطي يرى اسقاط عرفات من خلال المؤسسات الشرعية، أي ادانة عرفات في المؤسسات الشرعية ومحاسبته التنظيمية فيها، لذلك كانوا مع التوجه إلى المجلس الوطني، مما يعني تجديد شرعية عرفات.

ويمكن اجمال الموقف الوطني الفلسطيني آنذاك بثلاث نقاط:

الأولى: خلع عرفات لأنه فقد شرعيته واهليته للبقاء في قيادة المنظمة.

والثانية: وجوب ادانة ممارساته وزيارته للقاهرة.

والثالثة: الالتزام بوثيقة الـ ١٨ التي انبثقت عن المجلس المركزي الفلسطيني حول الخلاف في حركة فتح، والتي وافقت عليها فتح (الانتفاضة).

وكان التحالف الوطني يعتقد أن عقد المجلس الوطني في الجزائر قبل الاتفاق السياسي والتنظيمي الشامل يعني محاولة لشق منظمه التحرير الفلسطينية.

وكان عرفات يعاني عزلة خانقة ولم يكن معه غير جزء من فتح وجبهة التحرير العربية وأموال طائلة ولجنته المركزية.

كان على الفصائل انذاك الاسراع في القضاء على الانحراف السياسي الذي مثله عرفات اسوة

بأي منحرف انحرف وخرج عن مبادىء ثورته واهدافها.

واعلن خالد الفاهوم،رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في مقر المجلس في دمشق في ٢٥/ ٣/ ١٩٨٥ عن ولادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وتحدث باسم فصائل الجبهة وجاء في كلمته ما يلي:ـــ

«لقد تم الاتفاق على اقامة جبهة الانقاذ الوطني لتضطلع بالمهمات الرئيسية وفي مقدمتها حماية م.ت.ف. وبرنامجها الوطني وقرارات مجالسها الوطنية الشرعية ومقاومته جميع الصيغ البديلة التي تنتقص من وحدانية التمثيل المستقل لشعبنا سواء بالانابة أو التفويض أو المشاركة أو الالحاق. وكذلك التصدي والعمل لاسقاط اتفاق عمان، ومبادرة حسني مبارك وما نتج عنهما أو قد ينتج باعتباره غير شرعي ولا يمثل ارادة الشعب الفلسطيني وغير ملزم لمنظمة التحرير الفلسطينية والعمل على اسقاط نهج الانحراف والتفريط ورموزه، واعادة المنظمة إلى خطها الوطني وحماية منجزاتها والتمسك بالعلاقة الاستراتيجية مع سورية وقوى الصمود العربي».(٥٥)

وقرأ أبو ماهر اليماني نص البرنامج السياسي والمبادىء التنظيمية الاساسية لجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. ووقع عليه رئيس المجلس الوطني وأربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة والامناء العامون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح ـــ الانتفاضة) وطلائع حرب التحرير الشعبية ـــ الصاعقة وجبهة التحرير الفلسطينية.

تناول القسم الأول البرنامج السياسي وتحدث عن الاخطار التي تواجهها منظمة التحرير والهادفة إلى أخراجها عن مسارها الوطني والعمل على تقسيمها وتصفيتها وفرض الوصاية عليها وجاء فيه:

«لقد ازدادت هذه الأزمة بسبب مواصلة القيادة المنحرفة برئاسة ياسر عرفات في نهجها على الصعد السياسية والعسكرية والتنظيمية والمالية والتي تمثلت في ممارساتها ومواقفها من المشاريع والحلول الاميركية والتصفوية... وفي تغيير نمط علاقاتها وتحالفاتها على الصعيدين العربي والدولي، وفي عقد اجتماعات مع رموز صهيونية معروفة وكذلك محاولة اسقاط دور قوات الثورة الفلسطينية في لبنان وتشتيتها في عدد من الدول العربية البعيدة عن ميدان الصراع مع العدو الصهيوني... واستمرار سياسة التفرد والانفراد والخروج على قرارات المجلس الوطني وهدر وتبديد أموال الصندوق القومي الفلسطيني... إن قيادة هذا النهج المنحرف والمستسلم لم تكتف بعقد مجلس عمان اللاشرعي والانشقاقي بل اخرجت نفسها من دائرة العمل الوطني نهائياً عندما وقعت على اتفاق شباط عام ١٩٨٥».(٥٦)

وتضمنت المهمات السياسية لجبهة الانقاذ: التمسك بالمنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبرنامجها الوطني السياسي والتنظيمي وقرارات المجلس الوطني في دوراته الشرعية

وتعزيز العمل الجبهوي في اطارها.

والعمل على اسقاط اتفاق عمان وسقاط نهج الانحراف والتفريط ورموزه واعادة المنظمة إلى خطها الوطني وحماية منجزاتها وتصعيد الكفاح المسلح وتوطيد التحالف الاستراتيجي مع سورية لاسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة على التراب الفلسطيني بقيادة المنظمة.

وتناول القسم الثاني المبادىء التنظيمية الاساسية وجاء فيها إن «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، اطار مؤقت يعمل لاستعادة م.ت.ف لخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والمشاريع الرجعية، والحلول الاستسلامية، واسقاط نهج الانحراف ورموزه ولضمان استمرار الثورة. وتتشكل من الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية في مختلف أماكن تواجدهم، وهي مفتوحة لكل من يوافق على برنامجها السياسي».(٥٧)

عرفات واعلان القاهرة

فتحت زيارة عرفات للقاهرة وزيارته المتكررة فيما بعد المجال أمام النظام المصري للعمل على ايجاد صيغة مشتركة بين مبارك وعرفات للتسوية الأميركية على أرضية القرار ٢٤٢ والمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني .

أخذ مبارك يتوسط بين عرفات واسرائيل ، وبين عرفات والولايات المتحدة . وأخذ عرفات يطوِّر علاقاته مع النظام المصري بالرغم من أن السياسة المصرية لا تزال تقوم على أساس الإلتزام باتفاقيات كمب ديفيد ورفض إلغائها ، وذلك لبناء محور بين مبارك وعرفات للتفاوض مع العدو الاسرائيلي برعاية الولايات المتحدة ، ولكي يقبض النظام المصري مليارات الدولارات من الولايات المتحدة للجهود التي يبذلها في دفع التسوية الأميركية إلى الأمام .

وعندما قام عرفات بزيارة القاهرة في النصف الأول من تشرين الثاني عام ١٩٨٥ قوبل فيها باستقبال مميّز ، وعبّر اسامة الباز ، مستشار الرئيس مبارك عن الهدف من الزيارة وقال :

« أن مصر سوف تنصح عرفات بضرورة التفريق بين حق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال في مقاومة المحتل وبين العمليات التي ترتكب خارج الأرض المحتلة »(٥٨) .

ويقصد الباز من تصريحه تصميم النظام المصري على حمل عرفات التوقف عن العمليات الفدائية داخل الكيان الصهيوني .

وبلغت الزيارة أوجها في توقيع إعلان القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ والذي قرأه عرفات بحضور مبارك وأعلن فيه شجب منظمته وإدانتها لجميع عمليات الارهاب بدون التفريق بين الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب العربي ضد الاحتلال الاسرائيلي والعمليات الإرهابية .

وعلى الفور فسَّر الباز اعلان القاهرة أنه « يعني قصر العمليات العسكرية لـ م.ت.ف على الضفة الغربية وقطاع غزة وأن اسرائيل ليست جزءاً من الأراضي المحتلة »(٥٩) .

وأجاب مبارك على سؤال صحفي حول فهمه لاعلان القاهرة وقال:

« اعتقد بأن هناك من أعلن أمس أن الإعلان لا يشمل اسرائيل وإنما يشكل الضفة وقطاع غزة ، وهذا هو فهمي . وأنا لم أناقش أحداً في هذا الموضوع لكن مفهومي يعني الضفة الغربية وقطاع غزة »(٦٠) .

وانضم عرفات إلى مبارك والباز وأيد موقفهما من مفهوم الأراضي المحتلة ووقف العمليات الفدائية داخل اسرائيل وقال :

« أنه لا يعني أن المنظمة تخلت عن الكفاح المسلح ، وإن القرار يوقف العمليات خارج الأراضي المحتلة فلسطين أساساً »(٦١) .

واعتبرت الأوساط السياسية في أوروبا الغربية وأوساط صهيونية أن اعلان عرفات في القاهرة بتخليه عن العمليات العسكرية داخل اسرائيل خطوة إيجابية .

إن توقيع عرفات على إعلان القاهرة يعني تنكره لدماء عشرات الآلاف من الشهداء الفلسطينيين والعرب ، ويعني انحرافه عن أهداف ومبادىء النضال الفلسطيني ، ويعني بالمفهوم النضالي تنازل عرفات عن البندقية المقاتلة وادانته للكفاح المسلح ورضوخه للضغوط والشروط الأميركية والأوروبية والاسرائيلية وتنازله عن أهداف النضال الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وتنازله عن حق العودة لفلسطين عام ١٩٤٨ وحقهم في تقرير المصير ، ويعني أيضاً تنازله عن حق مقاومة المحتل الاسرائيلي .

كما يشكل موقفه هذا انتهاكاً فاضحاً للميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني ، وما هو إلاّ ورقة حسن سلوك يقدمها للولايات المتحدة واسرائيل لعب فيها مبارك دوراً أساسياً لدفع التسوية الأميركية إلى الأمام .

وعلى إثر توقيع اعلان القاهرة عقدت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٠ اجتماعاً درست فيه الاعلان وأصدرت بياناً أدانت فيه خطوة عرفات وحذرت من مخاطر اعلان القاهرة ودعت إلى « اصطفاف وطني واسع من أجل انقاذ قضية فلسطين من خطر التصفية التي يتهددها ، نتيجة المؤامرات التي تنتهجها قيادة عرفات والتي كان آخرها ما سمي بإعلان القاهرة »(٦٢) .

وأدانت الصاعقة اعلان القاهرة الذي يعتبر الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل إرهاباً ، وشجب بيان الصاعقة تنكر عرفات لدماء الشهداء وانحرافه عن قرارات المجلس الوطني وخيانته للثورة الفلسطينية المسلحة .

وأصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني « القيادة المؤقتة » بياناً شجب فيه الإعلان واعتبر أنه

يلحق أفدح الأضرار بالثورة الفلسطينية وبمنظمة التحرير ، وطالب البيان باسقاط القيادة المنحرفة وتشكيل قيادة وطنية .

وأكدت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أن اعلان القاهرة هو ترجمة لسياسة التخاذل والإنهزام والمساومة وتنكر لدماء الشهداء وشجب البيان اعلان عرفات في القاهرة لتخليه عن الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني .

ونددت العديد من الشخصيات الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعلان عرفات في القاهرة مؤكدة أن الإعلان خطوة في سياق التنازلات الخطيرة لليمين الفلسطيني المنحرف .

وقال المناضل بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس المنتخب أن الإعلان مبني على أساس نهج متكامل وشامل وأن واجب القوى الوطنية الفلسطينية مواجهته ومواجهة ممارسات الاحتلال وعملائه المنحرفين .

وأكد الدكتور حيدر عبد الشافي ، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة أن الإعلان يأتي في سياق تنازلات عرفات .

ووصف عادل غانم ، الأمين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية الإعلان بأنه مبادرة استسلامية وموافقة على كمب ديفيد .

وأعلن المهندس المقدسي ابراهيم الدقاق ، رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية أن الإعلان نتيجة منطقية لمسلسل التنازلات .

ونددت صحيفة الميثاق التي تصدر في الضفة الغربية باعلان القاهرة وقالت :

« إن هذه الخطوة الجديدة التي بدأتها القيادة اليمينية تشكل استمراراً للمراهنة على الحلول الاستسلامية الأميركية »(٦٣) .

وأعلنت حركة فتح « الانتفاضة » أن اعلان القاهرة يمثل تكريساً لسياسة الخيانة التي ينتهجها عرفات منذ سنوات ، وأن عرفات واتباعه أصبحوا دمية في يد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

جاء اعلان القاهرة ليؤكد بجلاء استعداد عرفات متابعة السير في التسوية الأميركية ، وجاء ليدين فيه عرفات العمليات الفدائية ضد العدو الصهيوني بعد حادثة سفينة اكيلي لاورو التي قام أبو العباس عضو لجنة عرفات التنفيذية باختطافها بالتخطيط والتنسيق مع عرفات ، لتبدأ عرفات من مسرحية اختطاف السفينة يؤكد تصميمه على عدم القيام بمثل تلك العمليات بعد أن فشل بإلصاقها بإحدى الدول العربية .

وجاء الاعلان تلبية لمطالب منظمة الاشتراكية الدولية وأوساط صهيونية والولايات المتحدة الأميركية الذين طالبوا عرفات بوقف العمليات داخل اسرائيل وخارجها .

وباعتقادي أن التوقيع عليه يعبّر تعبيراً واضحاً عن رغبة مبارك وعرفات في تعميم كمب

ديفيد على الساحة الفلسطينية .

وتابع النظام المصري مساعيه لدفع حملة التسوية الأميركية إلى الأمام ، فعقد مبارك قمة الاسكندرية مع بيرس في ١٩٨٦/٩/١١ .

وجاء في بيان قمة الاسكندرية إلى لقاء القمة « مؤشر إلى بداية عهدجديد من العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل في السعي نحو سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط »(٦٤) .

وأعلن البيان أن عام ١٩٨٧ سيكون عام المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل . وتلقى مبارك لقاء القمة التي عقدها مع بيرس في الاسكندرية رقماً ضحماً من الدولارات ، لأن الهدف من القمة مساعدة الإدارة الأميركية في دفع المفاوضات المباشرة بين بعض الأطراف العربية واسرائيل إلى الأمام ، لقاء حصول مبارك على المساعدات الأميركية لتعزيز وضعه الداخلي المهتز على حساب قضية فلسطين والموقف العربي من الصراع العربي ـــ الصهيوني .

إن توقيع عرفات لاعلان القاهرة يظهر تجاوب عرفات للشروط الأميركية التي تعتبر الكفاح المسلح الفلسطيني والعربي ضرباً من ضروب الإرهاب وليس وسيلة للوصول إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وتهدف العلاقات الوطيدة بين عرفات ومبارك إلى دفع التسوية الأميركية إلى الأمام على حساب قضية فلسطين وشعب فلسطين ومنظمة تحرير فلسطين وعلى حساب الأمة العربية .

المصادر

١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، التعميم رقم ٧ تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ ، مذكرة العقيد أبو موسى للمجلس الثوري في فتح الذي انعقد في عدن بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧
٢) هاشم علي محسن ، الانتفاضة ، مصدر سابق ص ٤٩٧ .
٣) المصدر السابق
٤) عبد القادر ياسين ، أزمة فتح ، جذورها ـــ ابعادها ـــ مستقبلها ، دار الجرمق دمشق ١٩٨٥ ص ٥٩ ـــ ٦٠
٥) هاشم علي محسن ، الانتفاضة ، ص ٥١١
٦) مجلة الهدف ، العدد ٨٦٠ في ١٩٨٣/٧/٤
٧) مجلة المستقبل في ١٩٨٣/٦/١١
٨) رابطة الشغيلة أزمة المقاومة الفلسطينية ، دار الشرارة ١٩٨٤ ، ص ١٠٧
٩) السفير في ١٩٨٣/٦/٢٩
١٠) المصدر السابق
١١) النداء في ١٩٨٣/٧/٢
١٢) النهار في ١٩٨٣/٦/٢٢
١٣) السفير في ١٩٨٣/٧/٤
١٤) التعميم رقم ١ الصادر عن القيادة العامة لقوات الصاعقة
١٥) هاشم علي محسن ، الانتفاضة ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ ـــ ١٠٤
١٦) بيان سياسي صادر عن فتح الانتفاضة في ١٩٨٣/٦/٢١
١٧) محمد أبو ميزر ، الأزمة والحل (كراس) ص ٧
١٨) المصدر السابق ص ١٠ ـــ ١١
١٩) المصدر السابق ص ١٨ ـــ ٢٠
٢٠) مجلة إلى الأمام ، العدد ٨٤٠ في ١٩٨٣/١٠/٧ ، ص ٨
٢١) المصدر السابق ص ٦
٢٢) المصدر السابق ص ١١
٢٣) مجلة إلى الأمام ، العدد ٨٤١ في ١٩٨٣/١٠/١٤ ، ص ١٦
٢٤) هاشم علي محسن ، الانتفاضة ، ص ٤٣٣
٢٥) البيان الصادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح في ١٩٨٤/١/٤
٢٦) وكالة وفا الفلسطينية دمشق في ١٩٨٤/١/١١
٢٧) مجلة المستقبل ، العدد ٣٢٦ في ١٩٨٣/٥/٢١ ، ص ٢٣
٢٨) الغاء عقد الإذعان نصر للبنان وسورية والعرب ، اصدار وكالة سانا ، مطابع مؤسسة الوحدة ص ٨٦
٢٩) المصدر السابق

٣٠) مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد ، الكتاب الثالث عشر ، مطابع الإدارة السياسية ـــ دمشق ١٩٨٣ ، ص ١٢١
٣١) المصدر السابق ص ١٢٥
٣٢) المصدر السابق ص ١١١
٣٣) المصدر السابق ص ٦٨
٣٤) جريدة البعث في ١٩٨٣/٩/٢٩
٣٥) إلغاء عقد الإذعان نصر للبنان وسورية والعرب ص ١٣٨
٣٦) إذاعة مونتي كارلو برنامج حدث غداً في ١٩٨٤/١٠/٢٦
٣٧) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٤/١٠/٢٥
٣٨) الدستور الأردنية في ١٩٨٤/١٠/١٥
٣٩) النهار في ١٩٨٤/١٠/٢٦
٤٠) ملحق وفا في ١٩٨٤/١٠/٢٦
٤١) وكالة وفا للأنباء في ١٩٨٤/١١/٢١ (ملحق خاص)
٤٢) الثورة في ١٩٨٤/١١/٢٥
٤٣) وكالة وفا للأنباء في ١٩٨٤/١١/٢١
٤٤) البعث في ١٩٨٤/١١/٢٣
٤٥) مجلة الحوادث ، العدد ١٤٨١ في ١٩٨٥/٣/٢٢
٤٦) المصدر السابق
٤٧) الدستور الأردنية في ١٩٨٤/١٠/١٤
٤٨) جريدة الشرق الأوسط في ١٩٨٤/١١/٩
٤٩) مجلة الاسبوع العربي في ١٩٨٥/٤/١
٥٠) برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية ، القيادة المشتركة ، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، تشرين أول ١٩٨٣ (كراس) ، ص ٨ ـــ ٩
٥١) المصدر السابق ص ١٠ ـــ ١١
٥٢) المصدر السابق ص ١٢ ـــ ١٣
٥٣) فصائل التحالف الوطني الفلسطيني تعقد مؤتمراً صحفياً للرد على كافة التساؤلات المطروحة ، دمشق في ١٩٨٤/٨/٢٠ (كراس) ص ٦
٥٤) المصدر السابق ص ١٠
٥٥) وقائع المؤتمر الصحفي حول اعلان جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني ، وكالة وفا ـــ دمشق في ١٩٨٥/٣/٢٥ ص ٢ ـــ ٣
٥٦) المصدر السابق ص ٤ ـــ ٥
٥٧) المصدر السابق ص ١٠
٥٨) القبس في ١٩٨٥/١١/٦
٥٩) مجلة شؤون فلسطينية ، أيلول ١٩٨٦ ، ص ٩٤
٦٠) النهار في ١٩٨٥/١١/٩
٦١) السفير في ١٩٨٥/١١/١١

٦٢) مجلة فتح في العدد ٦٤ في ١٩٨٥/١١/٢٠ ، ص ١٠
٦٣) السفير في ١٩٨٥/١١/١١
٦٤) الأهرام في ١٩٨٦/٩/١٣

الفصل الحادي عشر

الإدارة الأميركية والعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية

في بداية كانون الأول ١٩٨٢ قال وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس في مقابلة أجرتها معه مجلة (يو. اس. نيوز) إن المنطقة أصبحت الآن جاهزة للسلام وهي تريد السلام وتحتاج إلى السلام وتعرف أن قرار الحرب هو شكلاً وأساساً طريق مسدود .. الخطوة التالية هي أن يقوم الملك حسين وبدعم عربي ومشاركة شكل ما من التمثيل الفلسطيني بالتعبير عن رغبته في الجلوس مع اسرائيل على طاولة المفاوضات والتفاوض معها حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

إن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس يعتقد أن تفوق اسرائيل العسكري جعل العرب يسقطون الخيار العسكري ويتجهون نحو التسوية السياسية ، لذلك طالب باسم الإدارة الأمريكية من الملك حسين أن يذهب إلى القدس ويجلس على طاولة المفاوضات مع اسرائيل ويطلب من الدول العربية دعم خطوات الأردن ، ومن قيادة عرفات التنازل عن وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني ، ويؤكد أن الشيء المهم هو الدخول في المفاوضات والبحث عن حلول وسط بين الموقفين ، ودون أن تمارس أي شكل من أشكال الضغوط ، أي أن الإدارة الأمريكية تريد في ظل اختلال ميزان القوى العسكري وفي ظل احتلال اسرائيل للاراضي العربية أن يجلس الملك حسين مع قادة اسرائيل لتفرض ما تشاء وتحصل على ما تريد .

الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ..

وعندما زار الملك حسين واشنطن في نهاية ١٩٨٢ أخذت إدارة ريغان تمارس الضغوط عليه لحمله على الدخول بالمفاوضات المباشرة على أرضية مبادرة ريغان التي طالب فيها الرئيس الأمريكي إنشاء حكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع وارتباطه بالأردن .

وفي منتصف آذار ١٩٨٣ قال « جورج شولتس » لجريدة الواشنطن بوست أن الوقت قد حان ليقرر الملك حسين ما إذا كان مستعداً للانضمام إلى مفاوضات السلام على أساس مبادرة ريغان » . وبذلت إدارة ريغان في عام ١٩٨٣ جهوداً حثيثة لاسقاط قرار قمة الرباط الذي يعتبر المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وإعطاء الملك حسين تفويضاً من قيادة عرفات للدخول بالمفاوضات المباشرة .

ونشطت إدارة ريغان في عام ١٩٨٤ وبمساعدة بعض الملوك والرؤساء العرب لحمل الأردن وقيادة عرفات الانخراط في التسوية الأميركية عن طريق وفد اردني فلسطيني مشترك ضمن الكونفدرالية .

وفي بداية عام ١٩٨٥ بعث جورج شولتس وزير الخارجية الأمريكي برسالة إلى الملك حسين يؤكد فيها إن إدارة ريغان ستقوم بتحرك سلمي في المنطقة إذا تم التوصل إلى اتفاق اردني ــ فلسطيني .

وبالفعل وقع ياسر عرفات اتفاق الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ والذي يتضمن تشكيل الوفد الأردني ــ الفلسطيني ، كما التقى بعد التوقيع في عمان مع عدد من المستشارين في إدارة ريغان من العاملين في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ومع وفد الكونغرس الأمريكي الذي زار العاصمة الأردنية وبحث خلال لقاءاته هذه خطوات الحل الممكنة في المرحلة القادمة واستعداد المنظمة للسير فيها وفقاً للاتفاق الأردني ــ الفلسطيني .

وعلقت المصادر السياسية والصحفية على لقاءات عرفات مع الامريكيين قائلة أنه خرج من هذا اللقاء باقتناع أن الإدارة الامريكية .

بصدد اتخاذ خطوات عملية للاعتراف بمنظمة التحرير . وقال « هاني الحسن » مستشار ياسر عرفات السياسي أن الولايات المتحدة تقترب من الاعتراف بالمنظمة .

وأعلن الرئيس ريغان استعداده للحوار مع الوفد المشترك شريطة ألا يضم ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن اتفاق الحادي عشر من شباط جاء ليحقق العديد من الشروط الأمريكية على منظمة التحرير الفلسطينية .

وحدد جورج شولتس وزير الخارجية شروط تعامل الولايات المتحدة مع منظمة التحرير على الشكل التالي :

ــ معارضة اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، لذلك جاء الاتفاق ينص على الكونفدرالية .

ــ معارضة الكفاح المسلح ، لذلك أوقف عرفات العمليات الفدائية وجاء اعلان القاهرة يدين الكفاح المسلح .

ـــ رفض التعامل مع المنظمة ما لم توافق على الدخول في المفاوضات المباشرة ، لذلك جاء الاتفاق ينص على المفاوضات المباشرة .

ـــ يؤكد شولتس أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ أساس الحل ، لذلك جاء الاتفاق ينص عليه وبعبارة أخرى تريد الولايات المتحدة تطبيق الحلقة الثانية من اتفاقيات كامب ديفيد وتعميمها على الساحتين الفلسطينية والعربية .

لقد وضعت الإدارة الأمريكية شروطاً للاعتراف بمنظمة التحرير والتعامل معها وإعطائها دوراً في التسوية الأمريكية .

يقول الرئيس ريغان :

« إن دور الولايات المتحدة يجب أن يقتصر في المرحلة الحالية على تشجيع المفاوضات المباشرة .. ولكنني لا أعتقد أن بإمكاننا إجراء مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية بأية صورة ما دامت ترفض أولاً : الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود كدولة ، وترفض ثانياً : الاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ »[١] .

وكان « ريتشارد مورفي » قد طرح الشروط الأمريكية لقبول المنظمة والتعامل معها على شخصية قريبة من عرفات في عمان » ، ونقلت الشخصية الفلسطينية خلال اللقاء مع مورفي توجهات قيادة عرفات خلال المرحلة القادمة بما يخص التعامل مع التسوية والحرص على فتح الحوار مع الولايات المتحدة .. وأكد مورفي خلال اللقاء وجوب قيام عرفات بتغيير الميثاق وإلغاء دور المنظمة المسلح واعترافها باسرائيل مقابل الوصول إلى طاولة المفاوضات »[٢] .

وبالفعل وافقت قيادة عرفات ممثلة باللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي والمجلس الثوري لحركة فتح على الكثير من الشروط الأمركية ومنها :

ـــ إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني .

ـــ التخلي عن الكفاح المسلح والتحرير .

ـــ الدخول في المفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني .

ـــ التفاوض على أرضية كامب ديفيد ومشروع ريغان واتفاق عمان واعلان القاهرة .

ـــ التخلي عن حق العودة لفلسطينيي عام ١٩٤٨ وللفلسطينيين خارج الضفة والقطاع إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن وفيدرالي مع اسرائيل .

وزيادة في طمأنة الإدارة الأمريكية وافهامها أن قيادة فتح تدعم مواقف عرفات أعلن أنذاك أبو اياد صلاح خلف أن الكفاح المسلح قد انتهى ، وأن اتفاق عمان يمثلنا جميعاً[٣] .

وعندما وقع ياسر عرفات اعلان القاهرة حرص أن يكون أبو اياد معه وبجانبه وشارك في صياغته .

ولقد أكد ملك المغرب « أن اتفاق عمان يعترف بالقرار ٢٤٢ » ، وقال خالد الحسن انه

يؤيد كلام ملك المغرب وأكد أن اتفاق عمان يعني الاعتراف بالقرار ٢٤٢[٤] ، (وفسره طاهر المصري وزير الخارجية الأردني في مقابلة مع (أي. بي. سي) الأمريكية للتلفزيون بأن منظمة التحرير وافقت فيه ضمناً على القرار ٢٤٢ .

وقال ياسر عرفات في مقابلة مع راديو لندن « إن الاتفاق الأردني ـــ الفلسطيني ينطلق من مقررات فاس ومن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي »[٥] .

إن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما القراران الوحيدان اللذان وافق عليها مجلس الأمن الدولي ،وبما أن قرارات مجلس الأمن الدولي لها صفة إلزامية بخلاف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لا صفة إلزامية لها فإن المقصود من قول عرفات هو القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ .

وانطلاقاً من موافقة قيادة عرفات على الكثير من الشروط التي وضعتها الإدارة الأمريكية على منظمة التحرير الفلسطينية ، بدأت الإدارة الأمريكية في تغيير موقفها من قيادة عرفات ومنظمة التحرير التي يرأسها .

ويؤكد هاني الحسن أن الولايات المتحدة بدأت بالفعل تغيير موقفها من منظمة التحرير وأخذت تتعاطف معها ، وتؤيد المصادر السياسية والصحفية في عمان هذا الاتجاه وتقول : « أن الولايات المتحدة بدأت بتغيير موقفها ببطء من منظمة التحرير »[٦] .

وجاءت تصريحات جيمي كارتر الرئيس الأمريكي السابق في نيسان ١٩٨٥ عن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد التغيير الذي حدث في موقف الإدارة الأمريكية من منظمة التحرير لأنها استجابت للعديد من الشروط الأمريكية ويقول كارتر :

كان من المفروض أن تتعامل الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية »[٧] وتابع كارتر حديثه عن الفلسطينيين ومنظمة التحرير قائلاً :

« لا أعتقد أن هناك أية وسيلة لاحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط دون مشاركة الفلسطينيين .. وما دام الفلسطينيون معنيين بذلك فإن المتحدثين باسمهم هم المسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية »[٨] .

وتطرق الرئيس الأمريكي السابق إلى اتفاق عمان وقال :

« إن اتفاق عمان يحمل في طياته نقاطاً جوهرية ايجابية وهي الاعتراف بأن المفاوضات مع اسرائيل يمكن أن تكون مثمرة ومقبولة وأن اتحاداً كونفدرالياً بين الأردن والوطن الفلسطيني يمكن أن يكون مقبولاً ، وأن الفلسطينيين يقبلون بصفة مبدئية جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ »[٩] .

وحدد الرئيس الأمريكي السابق موقف الولايات المتحدة من ياسر عرفات في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه شبكة « سي. بي.اس » الأمريكية طالب فيها أن يجلس وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس مع ياسر عرفات وقال :

« ما من سبب يحول دون جلوس وزير الخارجية جورج شولتس مع زعيم منطمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إذا أراد تحقيق تقدم جديد جريء »(١٠) .

ولم يقتصر هذا التحول في الموقف من قيادة عرفات على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حرفت قيادة عرفات الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية المعادي للامبريالية والصهيونية ، بل امتد ليشمل أوساطاً صهيونية واسرائيلية ، فبعد اللقاء الذي تم بين رئيس مخابرات العدو السابق هركابي ومستشار ياسر عرفات عماد شكور في مدينة بون الألمانية قال هركابي أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة بشعة إلا أن على اسرائيل الاعتراف بها لأنها أصبحت أكثر نضجاً عقب حرب ١٩٨٢ »(١١) .

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ترويض وترتيب قيادة عرفات لتنفيذ الحلقة الثانية من كامب ديفيد ، أي التوصل إلى تسوية سياسية برعاية الولايات المتحدة الأميركية لتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحمل قيادة عرفات على التفاوض مع اسرائيل والاعتراف بها والتعايش معها .

إدارة ريغان ومنظمة التحرير الفلسطينية

تعود العقبة الأساسية أمام إدارة ريغان في حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإلتزام الذي تعهد به الصهيوني « هنري كيسنجر » للقادة الاسرائيليين عند توقيع اتفاقية سيناء الثانية ١٩٧٥ وهو أن الولايات المتحدة مستعدة للحوار مع المنظمة شريطة أن تعترف المنظمة صراحة وعلناً ورسمياً باسرائيل وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وتتخلى عن الكفاح المسلح .

والتزمت الإدارة الأمريكية بهذا الموقف الذي اختطه كيسنجر والذي استبعد الحوار مع المنظمة آنذاك ولكنه لم يستبعد الاتصال والاعتراف بها في المستقبل .

وعندما أطلق ريغان مبادرته في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ جرت عدة اتصالات امريكية ـــ فلسطينية مباشرة وغير مباشرة لاقناع منظمة التحرير في القبول بالمبادرة الأمريكية والتي أسفرت فيما بعد عن توقيع اتفاق الحادي عشر من شباط واعلان القاهرة .

وأخذت منظمة التحرير الفلسطينية تنسق وتتعاون مع الأردن ومع النظام المصري وشقت قيادة عرفات حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية تلبية لرغبة الإدارة الأمريكية ولكن البعض أخذ يعتقد بعد الغارة الاسرائيلية على مقرات الفلسطينية في تونس وبعد خطف السفينة الإيطالية « اكيلي لورو » والطائرة المصرية أن ادارة ريغان قد شطبت على منظمة التحرير الفلسطينية ولا تريد التعامل مع قيادة عرفات .

إن هذا الاعتقاد غير صحيح على الاطلاق فقيادة عرفات غير مشطوبة من التسوية

الأمريكية ، ولكن المطلوب منها تقديم المزيد من التنازلات ومتابعة مسلسل التنازلات الذي أقدمت عليه منذ الخروج من بيروت في أواخر آب ١٩٨٢ وستستمر في تقديم التنازلات ، التنازل تلو الآخر حتى تقبلها الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني ، وجاء توقيع اعلان القاهرة بعد الغارة الوحشية على تونس وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها يؤكد هذا الاعتقاد ، لأن قيادة عرفات انخرطت في التسوية الأمريكية ولن تتراجع عنها.

واستنادا إلى مسؤول امريكي كبير في إدارة ريغان فإن الإدارة الأمريكية قد أبلغت العديد من العواصم العربية والأوروبية بعد الغارة على تونس « إن إدارة ريغان مستعدة فعلاً للتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا اعترفت صراحة وعلنا ورسمياً بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وبحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة »(١٢) ..

وتؤكد المصادر الأمريكية أن احتمال قيام الحوار بين إدارة ريغان ومنظمة التحرير لا يعني أن الولايات المتحدة ستطلب من اسرائيل التحاور أو التفاوض مع منظمة التحرير فالولايات المتحدة لن تطلب ذلك من اسرائيل اطلاقاً ولن تمارس أي ضغط عليها حتى لو اعترفت منظمة التحرير باسرائيل ، فالإدارة الأمريكية تترك الأمر إلى تقدير المسؤولين في اسرائيل .

إن هذا الموقف الأمريكي يعني أنه إذا استجابت منظمة التحرير الفلسطينية إلى جميع الشروط الأمريكية وأجرت الحوار مع المنظمة فإن ذلك لن يقود إلى اعتبار المنظمة طرفاً في مفاوضات السلام التي تعمل الإدارة الأمريكية على ترتيبها ولا إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

إن نسف محادثات وزير الخارجية البريطانية مع الوفد الأردني ـــ الفلسطيني المشترك والغارة الاسرائيلية على تونس والتطورات الأخرى التي تلتها لا تستهدف اطلاقاً ابعاد عرفات أو رموز قياديه ، وإنما تهدف إلى ابتزاز قيادة المنظمة إلى أقصى حد ممكن للحصول على المزيد من التنازلات ، لأن الإدارة الأمريكية تعرف أن قيادة عرفات انخرطت في التسوية الأمريكية ومصممة على عدم التراجع عنها .

أن قيادة عرفات تقبل بالشروط الأمريكية بالتدريج وبشكل مستمر ومتصاعد وذلك خشية لردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية تجاهها ، ولفرض المزيد من اليأس والقنوط في الساحة الفلسطينية وتطبيعها لتقبل الاعتراف بالعدو والتفاوض والتعايش معه .

وتعتقد إدارة ريغان أن الجمود في المنطقة سيؤدي بالتأكيد إلى تعزيز خطرين شديدين : « الأول هو أن القضية الفلسطينية ستصاب بانفجار التعصب الأصولي الذي يمكن أن يقوّض جميع حكومات المنطقة بما فيها مصر ، والثاني هو أن تصميم سورية على تحقيق التوازن العسكري مع اسرائيل سيقود إلى حرب بين وكيلي القوتين العظميين في المنطقة ، وهو ما يمكن أن يتصاعد بسرعة إلى مواجهة بين القوتين العظميين »(١٣) .

وتعتقد أن تجاهل القضية الفلسطينية سيهدد بالمزيد من التطرف في المنطقة لا سيما وأن عملية كامب ديفيد للتسوية قد استنفذت وأصبحت ميتة وخاصة بعد الفشل الذريع الذي لحق بسياسة الولايات المتحدة في لبنان بفضل صمود سورية والقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية وكان من المفروض أن تلحق حرب اسرائيل العدوانية في لبنان ومشاركة الولايات المتحدة في الحرب أفدح الأضرار بالدور الأمريكي ، ولكن انخراط قيادة عرفات في التسوية الأمريكية انقذ الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وأبقى على زمام المبادرة في أيدي الإدارة الأمريكية .

إن إدارة ريغان التي تلهث قيادة عرفات للجلوس معها عن طريق الأستجابة لجميع شروطها كانت من أكثر الإدارات الأمريكية معاداة لقضية فلسطين ، فهي التي خططت للحرب اللبنانية ودمرت البنيـة العسـكريـة لمنظمـة التحرير الفـلسطينيـة في بيروت عن طريق أداتها العسكرية الاسـرائيـلية ، وهي التي وقعت اتفاق التحالف الاسـتراتيجي مع اسرائيل ووقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لانقاذ الكيان الصهيوني من أزماته الاقتصادية ، وتعارض تأسيس دولة فلسطينية مستقـلة وتؤيد اجراء تعديلات على الحدود في الضفة الغربية لمصـلحة اسرائيل وتعمل على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم في الأقطار العربية واستخدمت القوات الأمريكية في لبنان لتعميم كامب ديفيد على الساحة اللبنانية وللتوصل إلى تسوية سياسية بالشروط والاملاءات الاسرائيلية .

واستجابت قيادة عرفات للشروط الأمريكية فقد:

ــ وافقت على الخطة الأمريكية بخروج المقاتلين من بيروت .

ــ وأخذت تعادي جبهة الصمود والتصدي وخاصة سورية لتقديم أوراق حسن السلوك للولايات المتحدة واسرائيل .

ــ وأخذت تشكك بالصداقة مع الاتحاد السوفييتي .

ــ وزار عرفات القاهرة ليعلن تأييده ومباركته كامب ديفيد .

ــ ولجأت إلى الاقتتـال الفـلسطيني ــ الفلسطيني لتفرض نهجها المنحرف على السـاحة الفلسطينية .

ــ وتخلت عن الكفاح المسلح والتحرير وحق العودة .

ــ وشقت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجميع الاتحادات الشعبية الفلسطينية.

ــ ووافقت على اتفاق الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ .

ــ ووافقت على اعلان القاهرة الذي يدين الكفاح المسلح الفلسطيني .

وتعـلن استعدادها للاعتراف بالعدو والتفاوض معه على أرضية القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وذلك تجاوباً مع الشروط الأمريكية لكي تصبح مقبولة من الامبريالية الامريكية والصهيونية العالمية ، وستصبح مقبولة فيما إذا استمرت في زعامة منظمة التحرير الفلسطينية وهي على استعداد للتخلي عن المنظمة وتشكيل حكومة منفى أو انتقالية لكي تسهل للادارة الأمريكية التعامل معها . .

دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر عام ١٩٨٨

انعقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٨٨ بحضور ٣٣٨ عضواً من أصل ٤٤٧ .

ألقى الشيخ عبد الحميد السائح ، رئيس المجلس كلمة الافتتاح وتبعه عرفات الذي أكد في كلمته على الأهمية التاريخية للدورة في رسم الخطوط والتوجهات السياسية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

تضمن جدول أعمال الدورة تقريراً عن الانتفاضة وتقريراً للدائرة السياسية للمنظمة ، وشكل المجلس لجنتين الأولى للانتفاضة والثانية للشؤون السياسية .

برز في اللجنة السياسية اتجاهان:

الأول: يطالب بالاعتراف في القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ واضافة ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

الثاني: يرفض الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وكانت الجبهة الشعبية في طليعة هذا الاتجاه . وبرر أصحاب هذا الاتجاه رفضهم للقرار ٢٤٢ ، لأنه يتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين والقبول به مؤشراً للقوى المعادية لممارسة المزيد من الضغوط وتقديم المزيد من التنازلات .

طرح المشروع السياسي للتصويت نقطة نقطة ، ونالت جميع نقاطه الموافقة الجماعية باستثناء بند الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، حيث كانت نتيجة التصويت ٢٥٣ لصالحه و٤٦ ضده وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت . .

قرأ عرفات في نهاية الجلسة الختامية للدورة بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ اعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين . ونالت اجماع المجلس إلاّ أنه وقع تفاوت في فهم الوثيقة بين رؤية الحزب الشيوعي الفلسطيني إليها ورؤية الجبهة الشعبية . وقال سليمان النجاب أن حزبه « يستند إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ باعتبار أن هذا القرار هو القرار الوحيد الذي عليه اجماع عالمي ، والذي نص على قيام دولة عربية فلسطينية ودولة يهودية . وهذا القرار كان شهادة ميلاد الدولتين . الدولة العربية الفلسطينية والدولة اليهودية على أرض فلسطين . ومن شأن الاعتراف بهذا القرار الاعتراف بالدولتين معاً ، وليس كما يحاول حكام اسرائيل قصر هذا القرار على الاعتراف بدولة اسرائيل فقط »(١٤)

وصرح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى حول موقف الجبهة وقال:

« من ناحية الحق التاريخي ، نحن نتحدث عن كل فلسطين ، وهذا هو الحق الطبيعي

للشعب الفلسطيني ، أما من ناحية الشرعية الدولية ، فلا شك أن أول قرار للأمم المتحدة صدر بصدد الموضوع الفلسطيني سنة ١٩٤٧ ، ونحن هنا أيضاً نشير لقرار عام ١٩٤٧ ، باعتبار أنه قد تم بموجبه اقتطاع جزء من الكيان الفلسطيني لانشاء دولة يهودية ، لكنه في نفس الوقت ، لم تنشأ على أساسه الدولة الفلسطينية ، بل جرى الحاق ما تبقى من فلسطين لبلدان عربية مجاورة ، انه كان هناك ظلم على الشعب الفلسطيني وجرى اقتطاع جزء من أرضه لاقامة دولة اليهود؛ وفي نفس الوقت نشير إلى الوجه الآخر من القرار ، بأنه جرى حرمان الشعب الفلسطيني من اقامة دولته حتى يجدد القرار... فلذلك إن التحليل يأخذ الصفتين، الصفة التاريخية والشرعية الدولية التي تتحدث عن قرار عام ١٩٤٧ رقم ١٨١ والذي يتمتع باجماع دولي »(١٥)

صدر عن المجلس ثلاث وثائق أساسية وهي: اعلان دولة فلسطين ، واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة ، والبيان السياسي الذي حدد الخطوات السياسية للمنظمة في المرحلة القادمة . تضمنت مقدمة البيان السياسي التوجه السلمي للمنظمة لتسوية قضية فلسطين ، وأكد البيان على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف النزاع في المنطقة ، وانعقاده على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ربط البيان بين مستقبل الدولة الفلسطينية والعلاقة مع الأردن ونص على « أن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كنفدرالية » وتضمن رفضاً للارهاب بكل أنواعه بما في ذلك ارهاب الدولة ، وأكد الالتزام باعلان القاهرة الذي وقعه عرفات في ٧ / ١١ / ١٩٨٥ والذي يدين الكفاح المسلح .

أعلن وزير الخارجية المصري بياناً حول الدولة الفلسطينية جاء فيه «إن جمهورية مصر العربية ، اتساقاً مع مواقفها الثابتة والمعلنة من مساندة الشعب الفلسطيني ، تعلن تاييدها اعلان الدولة الفلسطينية التي تهدف إلى تحقيق السلام؛ وإلى عقد المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ونبذ الارهاب ، وتؤكد مصر على أن قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط بالاتفاق مع كافة أطراف النزاع من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة »(١٦)

وراجت بعض الأنباء مفادها أن رئاسة الوزارة الاسرائيلية حذرت مصر من مغبة الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ، لأن التأييد يختلف عن الاعتراف ، لا سيا وأن بعض الأطراف الفلسطينية طالبت بالاعتراف المصري في الدولة الفلسطينية . فصرّح متحدث رسمي مصري في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٨

« أنه رغم وضوح البيان الذي أصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥ تشرين الثاني بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية . . . . تؤكد مصر اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للنقاط

التي وردت في البيـان السيـاسي الصـادر عن المجلس الوطني الفلسطيني »[١٧] وكشفت مصـادر دبلوماسية غربية « أن الحكومة المصرية أبلغت الادارة الأميركية رسمياً ، أن اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لا تتعارض اطلاقاً مع معاهدة كمب ديفيد ، ولا يعني تخلي مصر عن معاهدة السلام مع اسرائيل وأن هذا الاعتراف سيمكن مصر من لعب دور ملموس في دعم التوجهات الفلسطينية السلمية الجديدة . . . وحرص المسؤولون المصريون على اطلاع الادارة الأميركية (على القرار) قبل اعلانه رسمياً ، وعلى شرح أسباب وأهداف وأبعاد هذه الخطوة المصرية »[١٨]

ـ مجلس الجزائر والشروط الأميركية:

حدثني أحد القادة الفلسطيبيين الذين اشتركوا في مجلس الجزائر وقال إنهم في مباحثاتهم مع رفد اللجنة المركزية لحركة « فتح » قالوا إلى « أبو مازن » أنه يتراءى لهم بأن عرفات يريد تقديم بعض الاستحقاقات للولايات المتحدة الأميركية فأجابهم أبو مازن قائلاً: « نعم مطلوب منا تقديم استحقاقات للولايات المتحدة ولذلك عقدنا هذا المجلس للموافقة عليها » .

وجاء المؤتمر الصحفي الذي عقده عرفات في الجزائر بعد انتهاء الدورة مباشرة ليؤكد هذا التوجه . .

قال عرفات في مؤتمره الصحفي: «إن الكرة الآن في الملعب ـــ الأميركي وإن دورة الجزائر هي دورة من أجل السلام إذا كانت الولايات المتحدة واسرائيل ترغبان في السلام »[١٩] وكتبت مجلة وول ستريت جورنال عن هذا التوجه تقول: «إن الخطوات التي اتخذت في الجزائر كانت موجهـة لواشنطن بالدرجة الأولى[٢٠] . وقال أحد محرري مجلة دير شبيجـل الألمانية لعرفات في المقابلة التي أجرتها معه المجلة أنه حقق الشروط الأميركية لبدء الحوار فأجابه عرفات قائلاً: « ان هذا القول سخيف ، أنا لم أغير سياستي الذي تغير هو سياسة الولايات المتحدة الأميركية »[٢١]

وأكدت مجلة « ديـر شبيجـــل » أن قبــول المنـظمـــة بحق « اســرائيـــل » في الوجود وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب تكون قد وافقت وأقرت بالشروط الأميركية الثلاثة التي كان وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر قد فرضها .

ويعتقد معظـم المراقبـين والمعلقـين السيـاسيين في العالم أن قرارات الجزائر كانت موجهة بالدرحة الأولى إلى الولايات المتحدة من أجل الدخول بالمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني عبر البوابة الأميركية .

إن موافقة منظمة التحرير على الشروط الأميركية لا يعتبر ثمناً مناسباً للتنازلات التي قدمتها وللخسائر البشرية والمادية التي ألحقها التأييد الأميركي للعدو الاسرائيلي ، وتأييد جميع الادارات الأميركية لحروب « اسرائيل » العدوانية وسياستها التوسعية وممارستها العنصرية .

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي غيرت سياستها من العدو الصهيوني ومجمل الصراع العربي ــ الصهيوني ، بخلاف الولايات المتحدة التي لم تغير من تأييدها ودعمها لاسرائيل ومعاداتها للعرب ، ويبيِّن استخدام الولايات المتحدة في أواخر كانون ثاني ١٩٨٩ لحق الفيتو في مجلس الأمن للحيلولة دون ادانة اسرائيل لممارساتها الوحشية في قمع الانتفاضة ، تأييد ادارة بوش لارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل .

اعتبرت الادارة الأميركية أن قرارات الجزائر خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء ، خطوة إلى الأمام بسبب الاعتراف الفلسطيني باسرائيل وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والتنديد بالعنف والارهاب وخطوة إلى الوراء بسبب اعلان الدولة المستقلة والتمسك بحق تقرير المصير واعتبرتها خطوة جيدة ولكنها لا تفي بحاجات عملية التسوية . .

إن الذي حصل في الجزائر هو أن أعلى هيئة في منظمة التحرير الفلسطينية وهي المجلس الوطني وافقت على الشروط الأميركية لبدء الحوار الفلسطيني الأميركي .

تقول مجلة نيويورك تايمز أن المنظمة اتخذت قرارات الجزائر بقصد تمهيد السبيل أمام الادارة الأميركية الجديدة للاعتراف بها وبدء التفاوض معها ، ولاشراكها في أية تسوية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني(٢٢)

اعترف مجلس الجزائر بالكيان الصهيوني انطلاقاً من الشرعية الدولية التي كرستها الولايات المتحدة الأميركية والعدو الصهيوني بعد حرب حزيران العدوانية عن طريق استخدام القوة والانطلاق من الأمر الواقع الناتج عن استخدامها .

أضاف مجلس الجزائر بعض التعابير التجميلية والرتوش الانشائية للامعان في تضليل المواطن الفلسطيني والعربي فجسدت القرارات الربط بين الاستقلال والاحتلال الصهيوني لفلسطين واحلال القرار ٢٤٢ وما يرسمه من حدود بديلاً عن فلسطين العربية التي ينص عليها الميثاق الوطني .

اختزل المجلس الوطني الفلسطيني عشرات السنين من الكفاح ضد الصهيونية والامبريالية ومئات الألوف من الخسائر البشرية ومئات المليارات من الدولارات بتقاسم السيادة بين الصهيونية وقيادة عرفات على فلسطين العربية .

ووصفت قرارات المجلس الاعتراف بالعدو الصهيوني وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بالمرونة والعقلانية والواقعية والثورية ، وأصبحت المبادىء الواردة في الميثاق الوطني ومنطلقات الفصائل الفدائية نوعاً من التطرف والمزاودة وعدم الشعور بالمسؤولية . وأصبح الكفاح المسلح رديفاً للعنف والارهاب ، وبالتالي يكون مجلس عرفات في الجزائر قد حقق ما عجزت الرجعية عن القيام به طيلة أربعين عاماً من الصراع العربي ــ الصهيوني .

إن اعلان الاستقلال بالجزائر على الورق جاء مقابل التخلي عن الميثاق الوطني وعن مبادىء ومنطلقات الفصائل الفدائية ، ووافق المجلس على تنازلات جوهرية تمس صميم قضية فلسطين ووضع

استراتيجية جديدة لمنظمة التحرير تستجيب فيها للشروط الأميركية والصهيونية ومجمل القول ان المجلس الوطني الفلسطيني وضع خطاً جديداً للعمل المستقبلي لمنظمة التحرير بعد اعلان الاستقلال والدولة والموافقة على تشكيل الحكومة والبرنامج السياسي والتخلي عن الكفاح المسلح واعتماد التسوية السياسية بواسطة الولايات المتحدة الأميركية .

ـ ردود الفعل الأميركية على قرارات المجلس

إن التنازلات الهائلة التي قدمتها القيادة الفلسطينية للولايات المتحدة الأميركية لم تبدل أو تغير شيئاً من الانحياز الأميركي للعدو الاسرائيلي وإنما عبرت بوضوح قبول القيادة الفلسطينية للمفهوم الأميركي من الصراع العربي ــ الصهيوني وانخراطها العملي في التسوية الأميركية . واعتبرت الولايات المتحدة أن قرارات المجلس غير واضحة وغير كافية لبدء حوار أميركي فلسطيني ، لأن المنظمة لم تعترف صراحة وجهاراً باسرائيل .

قال الرئيس ريغان إن بعض التقدم قد حصل عندما صوت المجلس الوطني على قرارات مجلس الأمن الدولي ، غير أن هناك مشاكل أخرى بقيت عالقة دونما حل ، ورحب الرئيس المنتخب جورج بوش بموافقة المجلس الوطني على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وقال شولتز وزير الخارجية الأميركي ما أود أن أراه هو أن يقولوا أنهم يقبلون حق اسرائيل في الوجود وأنهم يقبلون القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وأنهم يتخلون تماماً عن استعمال الارهاب في كل اشكاله .(٢٣)

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية ، تشارلز ريدمان: «إن الاعتراف الضمني أو غير المباشر بحق اسرائيل في الوجود غير كاف وإن قرارات المجلس لا تفي بضرورات عملية السلام »(٢٤)

وقال الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض ، مارلن فيتزووتر: «إن واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد مثل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وإننا نعتقد بأن تطوراً ايجابياً قد طرأ أثناء هذا الاجتماع وعلى الأخص اقتراع الأعضاء على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

ويمكن اجمال رد الفعل الأميركي على قرارات الجزائر بما يلي:

« ان هناك تقدماً في المواقف الفلسطينية ومؤشرات مشجعة ، لكن الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يزال غامضاً والبيانات المتعلقة بشجب العنف والارهاب مجرد تكرار لمواقف قديمة . وأما إعلان استقلالية الدولة الفلسطينية تصرف انفرادي ، والولايات المتحدة لا تدعم فكرة التصرف الانفرادي وبالتالي فإنها تعتبر الاعلان هذا غير ايجابي »(٢٥)

إن وثيقة الاستقلال التي استندت إلى القرار ١٨١ تقر بوجود دولتين فوق فلسطين عربية وأخرى يهودية وتتضمن تنازل القيادة الفلسطينية عن جزء كبير من أرض فلسطين وتتقاسم

السيادة عليها مع الصهيونية دون أن تعترف الصهيونية بالدولة الفلسطينية أو بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويعترف البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني بقراري مجلس الأمن ويدعو إلى عقد المؤتمر الدولي على أساس هذين القرارين . ويؤكد الالتزام باعلان القاهرة الذي وقعه عرفات مع مبارك .

إن التنازلات الجوهرية التي قدمتها قيادة عرفات للولايات المتحدة واضحة تمام الوضوح ، ولكن الموقف الأميركي باطلاق صفة الغموض على القرارات يرمي إلى ترسيخ وتثبيت التنازلات التي حصلت والحصول على المزيد مس التنازلات المجانية .

ـ الموقف الأميركي من قرارات الجزائر:

اعتبرت الولايات المتحدة أن قرارات الحزائر عير كافية وتحمل غموضاً والتباساً ولا تتضمن اعترافاً واضحاً وصريحاً باسرائيل ولكنها تشكل خطوة ايجابية لأن اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بالقرار ٢٤٢ والدي يقبل ضمناً بحق اسرائيل سيكون خطوة واضحة نحو الاعتدال .

ورفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالدولة الفلسطينية وقالت إن الوضع النهائي للأراضي المحتلة يحب أن يتحدد مس خلال المفاوضات ، وليس بقرار من جانب واحد .

كان رد الفعل في واشنطن حذراً على قرارات الجزائر وقالت أن دورة المجلس الوطني الفلسطيني مشجعة ولكنها ليست كافية .

يقول « ويليام كوانت » أحد مهندسي اتفاقيتي كامب ديفيد: « أن ما ورد في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر يرد على ٨٠٪ من الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة من أجل التفاوض والاعتراف والتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن هنالك محاولة مستمرة للحصول على المزيد من التنازلات من ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية »(٢٦) ، وأكد أن منظمة التحرير استجابت بشكل واضح لشروط الولايات المتحدة حول رفض الارهاب .

وتعتقد أوساط كثيرة في الولايات المتحدة أن قرارات الجزائر فتحت . نافذة كبيرة على طريق السلام في الشرق الأوسط وعلى أميركا أن تعمل على فتحها لتصبح باباً ومدخلاً واسعاً للسلام بدلاً من أن توصده وتغلقه ليعود الوضع إلى ما هو أسوأ مما هو عليه الآن .

وقال ريتشارد مورفي ، مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط تعقيباً على قرارات الجزائر إنها «خطوة مهمة ولكنها لم تتعامل بوضوح مع المسائل الجوهرية »(٢٧) وعلق مورفي على الموقف الذي أعلنه عرفات في استوكهولم وقال انه: « خطوة اضافية إلى الأمام حين اعترف بوجود دولتين عربية ويهودية في أرض فلسطين ولكنه لم يصل إلى النقطة المطلوبة ، ولكن التقدم هو في الاتجاه الصحيح ونحن نرحب به »(٢٨)

ورحب مورفي في التحول في الموقف الفلسطيني والتخلي عن المواقف المتصلبة السابقة حول الكفاح المسلح والتحرير الكامل .

وتعتقد أوساط أميركية أن عرفات نجح في سحب البساط من تحت أقدام المتطرفين الممثلين في مجلس الجزائر كالدكتور جورج حبش الذي صوت ضد الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ولكنه بقي إلى جانب عرفات للمحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية .

وتؤكد مجلة ميدل ايست ماغازين أن الهدف من قرارات الجزائر هو واشنطن وأن الكرة الآن في ملعب جورج بوش ، ويتضمن برنامجه الانتخابي أن الولايات المتحدة لن تدعم أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام ، إلا إذا اعترف بحق اسرائيل في الوجود ، وقبلت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ونبذت الارهاب وألغت النص الذي يدعو إلى تدمير اسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني »[٢٩]

وتعتقد الأوساط الأميركية أن مجلس الجزائر لبى بوضوح العديد من مطالب بوش الانتخابية .

لجأت قيادة عرفات في مجلس الجزائر إلى العمل على محورين لتمرير تنازلاتها التاريخية وتحقيق الاعتراف الأميركي بها .

المحور الأول: موجه للشعب العربي الفلسطيني ويصور أن ما تم في الجزائر كاعلان الدولة الفلسطينية المستقلة انطلاقاً من قرار التقسيم رقم ١٨١ انجاز وطني تاريخي هام ، جرى تعميده بالاهازيج والرقصات داخل قاعة المجلس .

المحور الثاني: موجه للولايات المتحدة لاقناعها بضرورة فتح الحوار مع قيادة عرفات لأنها استجابت للشروط الأميركية .

جاءت قرارات الجزائر تتويجاً لنهج عرفات المنحرف المهيمن على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التشريعية والسياسية والمالية واستجابة للشروط الأميركية وتفريطاً بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني والحقوق القومية للأمة العربية ولا تؤدي إلى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

واعتبرت بعض الفصائل أن اعلان الدولة انجازاً وطنياً هائلاً واعتبره البعض الآخر من الفصائل أن الاعتراف باسرائيل وبالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والتخلي عن الكفاح المسلح تنازلاً وتفريطاً مس المحرمات والمحظورات الفلسطينية .

وبالرغم من تلبية الشروط الأميركية في مجلس الجزائر التي تمس جوهر الموقف الفلسطيني رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واعتبرت القرارات غير واضحة وغير كافية لبدء حوار أميركي ــ فلسطيني .

وانطلاقاً من تصميم الادارة الأميركية الحصول على المزيد من التنازلات رفضت اعطاء

عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأميركية لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بعد أن كانت قد أعطته تأشيرة دخول عام ١٩٧٤ وألقى هناك خطابه المشهور الذي طالب فيه اقامة الدولة العلمانية على كامل التراب الفلسطيني .

رفض منح عرفات تأشيرة دخول الولايات المتحدة

اعتقد عرفات بعد قرارات الجزائر أن الولايات المتحدة ستفتح له أبوابها على مصراعيها ولكن شولتز رفض في ٢٦ / ١١ / ١٩٨٨ منحه تأشيره دخول لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لأنه اعتبر قرارات الجزائر غير واضحة وغير مستوفية للشروط الأميركية .

وقال جورج شولتز في مؤتمر صحفي عقده في ٢٩ / ١١ / ١٩٨٨ إن قراره القاضي « بعدم منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات تأشيرة الدخول للولايات المتحدة هو قرار صائب رغم ما لقيه من انتقاد دولي واسع النطاق »[٣٠]

وقال مارلن فيتزوتر الناطق باسم البيت الأبيض: « ان (ريغان) ثابت في اعتقاده أن وزير الخارجية اتخذ القرار الصائب ، ان شولتز درس الموضوع بامعان وتدقيق وكان قراراً وافق عليه الرئيس . . . واعتقد أن وزير الخارجية درس جميع تشعبات وعواقب القرار وأنه أصدر أفضل رأي سياسي تمكن من الوصول إليه »[٣١]

أثار موقف الولايات المتحدة سخط واستنكار العالم واختلف المحللون السياسيون في تحليله ، فالبعض اعتبره قراراً أحمق ، والبعض الآخر اعتبره رضوخاً لرغبة اسرائيل وضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، ومنهم من اعتبره قراراً خاطئاً مبنياً على حسابات غير دقيقة ، ولكن بالامكان القول إن هذه التفسيرات غير صحيحة اطلاقاً ، والصحيح هو اعتقاد الادارة الأميركية أن المزيد من التشدد وممارسة المزيد من الضغط الأميركي على منظمة التحرير يحمل قيادة عرفات على تقديم المزيد من التنازلات والاستجابة لكافة الشروط الأميركية بدون مقابل .

إن تمسك الادارة الأميركية بالشروط التي وضعتها على المنظمة وموقفها المتشدد جعل عرفات يستجيب للشروط الأميركية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي بيانه في جنيف ، وحققت الولايات المتحدة السياسة التي فرضتها على المنظمة ، بينما قدم عرفات التنازلات المجانية التي تمس جوهر الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بدون مقابل .

يؤكد الرئيس ريغان أن الحوار مع المنظمة ثمرة لسياسته المتشددة وقال حرفياً: « إن بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية يثبت أن السياسات الأميركية المتشددة تؤتي ثمارها »[٣٢]

وبرزت الادارة الأميركية موقفها بأنه « لا يكفي أن تعترف « م .ت .ف » صراحة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمناً بوجود اسرائيل ، ولا يكفي أن تبدي المنظمة استعدادها لقيام

تعايش سلمي بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية ، ولا يكفي أن تدين « م .ت .ف » والقيادة الفلسطينية الارهاب والعمليات الارهابية ، بل يجب أن تتخذ القيادة الفلسطينية اجراءات ملموسة تؤدي إلى طرد جميع الذين تعتبرهم واشنطن ارهابيين من صفوف « م .ت .ف »(٣٣)

إن قرار الولايات المتحدة بعدم منح عرفات تأشيرة دخول قرار خاطىء يخالف نصوص اتفاقية المقر التي وقعتها حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ مع الأمم المتحدة والتي تنص على عدم فرض عوائق بالنسبة للمرور من وإلى منطقة المقر لكل شخص يدعى من قبل الأمم المتحدة أو منظماتها المتخصصة ، وبالتالي فإن القرار الأميركي خالف التزامات الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة .

إن الولايات المتحدة ليس لها الحق في منع أو عرقلة ممثل من منظمة التحرير المشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وإن رفض الادارة الأميركية اعطاء تأشيرة الدحول يعني أن الولايات المتحدة تجاوزت حدودها وخالفت التزاماتها الدولية تجاه ، الامم المتحدة كما أنه ليس للحكومة الأميركية الحق في التذرع بقوا : ا الداخلية لتبرر امتناعها الوفاء بالتزاماتها الدولية .

لقد قابلت دول العالم الموقف الأميركي بالدهشة والاستنكار الشديدين ، وقابلته الدول العربية بهدوء تام وتحرك دبلوماسي نشط ، فاتصل على الفور الملك حسين بالرئيس مبارك وتبادلا الرأي في الخطوات الواجب اتخاذها ، واتفقا على ضرورة بذل جهد عربي جماعي لنقل مناقشة الجمعية العامة لبند فلسطين من نيويورك إلى جنيف .

وناشد مبارك الرئيس الأميركي ووزير خارجيته اعادة النظر في الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن منح التأشيرة لعرفات .

وطالب الملك فهد بن عبد العزيز الولايات المتحدة بالرجوع عن قرارها ، بينما قال أبو مازن ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة لا بد أن نواجه الولايات المتحدة بهدوء شديد ودون انفعال . واجتمع عرفات ومبارك في القاهرة بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٨ وقال مسؤولون في القاهرة إن مبارك دعا عرفات إلى عدم توبيخ أميركا في خطابه في جنيف لرفضها منحه تأشيرة دخول إلى نيويورك لأن ذلك سيعرض سمعته المعتدلة ولن يكسب شيئاً باتخاذه موقفاً متصلباً من الأميركيين .(٣٤)

وبناء على توجيهات وزراء الخارجية العرب بحث رؤساء الوفود العربية في الأمم المتحدة في الاجراءات الواجب اتخاذها للرد على القرار الأميركي ونقل مناقشة بند قضية فلسطين إلى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف إذا لم تتراجع الادارة الأميركية عن قرارها ، ولكنها لم تتراجع عن قرارها ورفضت تلبية نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لذلك تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار لنقل مناقشات قضية فلسطين إلى جنيف ، وكانت الجمعية العامة قد نددت بالموقف الأميركي باعتباره انتهاكاً لالتزاماتها الولايات المتحدة القانونية وأيدت القرار ١٥١ دولة وعارضته الولايات

المتحدة واسرائيل بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت .

ووافقت الجمعية العامة على نقل مناقشات قضية فلسطين من نيويورك إلى جنيف في ١ ــ ١٢ ــ ١٩٨٨ وتضمن القرار:

١ ــ أن الجمعية العامة تعبر عن استيائها لعجز دولة المقر ، الولايات المتحدة ، عن الرد الايجابي على الطلب الذي تضمنه قرارها الصادر في ١ ــ ١٢ ــ ١٩٨٨ باعادة النظر والتراجع عن قرارها برفض منح عرفات تأشيرة دحول .

٢ ــ تقرر الجمعية العامة... مناقشة القضية الفلسطينية في مقر الأمم المتحدة بجنيف.(٣٥)

وصوتت إلى جانب القرار ١٥٤ دولة وعارضته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني .

وقادت هده الخطوة إلى المزيد من تلميع عرفات ودفعته إلى تقديم المزيد مں التنازلات .

الدور السويدي في الحوار الأميركي ــ الفلسطيني

قام ستين اندرسون ، وزير خارجية السويد بزيارة إلى عدة بلدان في الشرق الأوسط بصفته رئيساً للدبلوماسية السويدية وعضواً بارزاً في الاشتراكية الدولية ، لدفع مساعي التسوية الأميركية إلى الأمام ، وشكل بعد عودته فريقاً سويدياً للتوصل إلى الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية بنقل الأفكار والاقتراحات والرسائل بين الطرفين .

وتكللت المساعي السويدية بعقد اجتماع في تشرين الثاني ١٩٨٨ بين وفد فلسطيني برئاسة خالد الحسن ووفد من يهود الولايات المتحدة اتفقوا فيه على نص مشترك يتضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولي وان « المجلس الوطني الفلسطيني يقبل بوحود اسرائيل بما هي دولة في المنطقة ويرفض الارهاب ويندد به في جميع أشكاله »(٣٦)

وعندما عاد الوفد اليهودي إلى الفندق وأمعنوا النظر في النص المشترك لم يصدقوا ما كانوا يرونه « وكان انطباعهم المشترك أن منظمة التحرير لم تذهب قط إلى هذا الحد الذي ذهبت إليه في اعترافها باسرائيل »(٣٧) . ولكنهم تساءلوا من سيوقع تلك الوثيقة .

وتقول مصادر فلسطينية أن خالد الحسن وقع نسخة واحدة من الوثيقة بقلم الرصاص وتركها لدى وزير خارجية السويد .

وعندما أعلن شولتز رفض منح عرفات تأشيرة الدخول ، وقررت الجمعية العامة نقل مناقشاتها إلى جنيف اتصل وزير خارجية السويد بأصدقائه اليهود الذين حضروا لقاء استوكهولم الأول ، وأخبرهم بأن عرفات سيحضر إلى استوكهولم في ٦ / ١٢ / ٨٨ ويرغب في مناقشة النص واعلانه .

وبالفعل وصل عرفات مساء ٥ / ١٢ إلى استوكهولم ومعه ياسر عبد ربه ومحمود درويش

وبسام أبو شريف ، كما وصل وفد يهود الولايات المتحدة والذي ضم « ريتا هاوزر » رئيسة الفرع الأميركي للمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، « دورا كاس » المدير التنفيذي للمركز ، « ستانلي شينسباوم » عضو المجلس التنفيذي ، « مناحيم روزنسافت » رئيس التحالف اليهودي العمالي و« افرام يدوفيتش » مستشرق من جامعة بريستون الأميركية .

استقبل عرفات اليهود الخمسة عند مدخل القصر الذي نزل فيه باحدى ضواحي العاصمة السويدية وتناول الوفدان الغذاء معاً ، وبدأ النقاش بين الطرفين وأكد عرفات بأن كل شيء قد قيل في المجلس الوطني في الجزائر ، وطالب اليهود أن تقبل منظمة التحرير اسرائيل كما هي بينما ربط عرفات تنازلاته بوجوب حصوله على شيء خشية اتهامه بأنه استسلم بدون مقابل .

وتعثرت المفاوضات بين الطرفين مما دفع وزير خارجية السويد أن يقول: « هل أستطيع أن أتقدم إلى الشعب السويدي وأخاطبه قائلاً: لقد قبلوا من قبل وها هم يرفضون الآن »(٣٨) اقترح عرفات ادخال توطئة تذكر بقرارات الجزائر وأكد أن الاعتراف باسرائيل الذي أعلن في الجزائر من قبل البرلمان الفلسطيني يلغي ويبطل الميثاق الوطني ولكن أحد اليهود أصر على أن يكرر عرفات عبارة « تلغي وتبطل » فابتسم عرفات وكررها مرة أخرى .

وفي ختام المحادثات عقدت ندوة صحفية مشتركة تم الاعلان فيها عن وثيقة استوكهولم ولكني علمت من مصدر اسكندنافي مطلع أن لقاء عرفات مع الوفد اليهودي الأميركي كان للتغطية على لقاء تم بين عرفات ومسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية .

وفي الخامس والعشرين من تشرين ثاني ١٩٨٨ وجه جورج شولتز رسالة إلى ستين اندرسون تتضمن الشروط الأميركية لفتح الحوار مع المنظمة .

وذكرت بعض الصحف السويدية أن فريق العمل السويدي شارك في صياغة الخطاب الذي ألقاه عرفات في جنيف وقد وصف وزير الخارجية السويدي دوره بأنه « ساعي بريد » وبعث في العاشر من كانون الأول ١٩٨٨ مشروع خطاب عرفات للأميركيين حتى يعرفوا بمحتواه قبل غيرهم وكحسن نية من عرفات تجاه الادارة الأميركية مؤكداً لهم بأن اللجنة التنفيذية للمنظمة قد وافقت على الخطاب ، لكي تطمئن الادارة الأميركية عن الالتزام الرسمي للمنظمة بالمواقف التي يتضمنها الخطاب ، أي أن المواقف رسمية وليست شخصية.

وبعث وزير الخارجية الأميركي إلى وزير الخارجية السويدي التزاماً يتضمن فتح الحوار مع المنظمة إذا احترم عرفات مشروع خطابه ، وأخبر « ستين اندرسون » عرفات بالالتزامات والشروط الأميركية .

ويمكن القول أنه في ذروة الرفض الأميركي العلني للمنظمة ورفض منح التأشيرة لعرفات نجحت الدبلوماسية السرية في التوصل إلى تفاهم بين الطرفين الأميركي والفلسطيني بواسطة السويد .

واستمرت المسرحية الأميركية في الرفض العلني حتى بعد القاء عرفات خطابه في جنيف ، إذ أعلنوا أن الخطاب لا يستجيب إلى شروطهم ، بينما أعلن وزير الخارجية السويدي بعد تحليله للخطاب أن الخطاب تضمن الالتزامات التي سمعها من الجانب الفلسطيني ونقلها إلى الجانب الأميركي . وتابع أندرسون اتصالاته مع عرفات، ومع الأميركيين ، وخرج من اجتماعه مع عرفات بانطباع ايجابي ، فأخبر واشنطن بذلك .

خطاب عرفات في جنيف

تحدث عرفات في خطابه بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف عن تسوية سلمية عاجلة بين أطراف الصراع بما في ذلك دولتي فلسطين واسرائيل في اطار المؤتمر الدولي ، وطرح مبادرة سلام تتضمن النقاط التالية:

١ ــ العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ ــ العمل على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة المؤقت .

٣ ــ إن المنظمة ستعمل للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين دولة فلسطين و« اسرائيل » والدول المجاورة في اطار المؤتمر الدولي للسلام بما يحقق المساواة وتوازن المصالح ووفقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .(٣٩)

وقال عرفات في خطابه: « إنني كرئيس لمنظمة التحرير أعلن من هنا مرة أخرى أنني أدين الارهاب بكل أشكاله » . ومن الجدير بالذكر أن عرفات عندما ذهب إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ رفع غصن الزيتون بيد وبندقية الثائر باليد الأخرى ولكنه في خطابه أمام الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ أسقط البندقية من يده وقال « فلترتفع الأصوات المؤيدة لغصن الزيتون وسياسة التعايش السلمي وأجواء الانفراج الدولي » .(٤٠)

كان خطاب عرفات في جنيف تتويجاً لنهجه المنحرف عن الميثاق الوطني وعن مبادىء ومنطلقات الثورة الفلسطينية ، وتتويجاً لمسيرة طويلة من التنازلات المستمرة والمتصاعدة ، وحمل الخطاب في طياته معاني وعبارات واضحة للاستجابة إلى الشروط الأميركية والصهيونية ولاقى الخطاب القبول والاستحسان لدى دول أوروبا الغربية إلا الولايات المتحدة الأميركية ولذلك قال الرئيس مبارك: « أعتقد بأن هذا يكفي ، فعرفات استجاب لكل المطالب بما في ذلك الاعتراف باسرائيل كدولة تعيش بأمان إلى جانبها دولة فلسطين »(٤١)

واتصل الرئيس مبارك بوزير الخارجية الأميركي وقال له: « أنت تعلم الجهود التي بذلت من أجل اخراج قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بهذا الشكل ، ثم المجهودات التي بذلت من أجل

خطاب أبو عمار فلماذا لا تساندون الدول العربية المعتدلة »[٤٢]

وقالت « ريتا هاوزر » التي أصدرت مع عرفات وثيقة استوكهولم «إن خطاب عرفات لبى حرفياً شرطين من الشروط الثلاثة ، أما الاعتراف الصريح بحق اسرائيل في الوجود فإن صيغته في الخطاب تغيرت قليلاً وأتمنى أن تتوضح هذه النقطة غداً خلال المؤتمر الصحفي الذي سيعقده عرفات في بيان واضح ينطق بالكلمات نفسها التي تريدها وزارة الخارجية وأنني آملة أن يقول عرفات غداً ما يريد شولتز سماعه »[٤٣]

كرر عرفات في خطابه بجنيف ادانته للارهاب وتخليه عن الكفاح المسلح ، مما يشكل ليس فقط التخلي عن الكفاح المسلح وإنما أيضاً ادانة الكفاح المسلح الذي خاضته الفصائل الفلسطينية ، ويشكل بالتالي ادانة للعمليات الفدائية في مقاومة الاحتلال الصهيوني ، واستخدم في الخطاب عبارات شبيهة بالعبارات التي استخدمها السادات ككسر حاجز الخوف وعبارة « صنع سلام الشجعان » والتعايش .

وتقول مصادر أوروبية مطلعة إن صيغة الخطاب عرضت على الادارة الأميركية التي أدخلت عليها بعض التعديلات بما ينسجم مع الشروط الأميركية .

علق شولتز على خطاب جنيف وقال إنه لم يكن كافياً ولا يلبي الشروط الأميركية . وقال بوش: « نحن نريد كلمات أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً » .[٤٤]

كرر عرفات في خطابه الاعتراف والأمن وقرار التقسيم ونبذ الارهاب والتأكيد على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأعلن مبادرة سلام تتلخص في عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي ، ووضع الضفة والقطاع تحت اشراف الأمم المتحدة والسعي للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي وبالتالي استجاب عرفات لجوهر الشروط الأميركية بشكل أوضح من قرارات الجزائر ، ومع ذلك اعتبرتها الولايات المتحدة غير كافية وغير واضحة ، وحذف عرفات ما جاء في قرارات الجزائر من ربط بين الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، لذلك فإن القول بأن خطاب جنيف تفسير لقرارات الجزائر لا يمت للحقيقة بصلة ، لأن عرفات كان في جنيف أكثر وضوحاً وأكثر جرأة وانحرافاً من قرارات الجزائر ، فالتحرك بسرعة باتجاه الادارة الأميركية والصهيونية والاستثمار السريع للانتفاضة الشعبية المجيدة هي التي سيطرت على خطابه ، فكانت التنازلات المذلة والمجانية والتي مست صميم الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني والحقوق القومية لأمتنا العربية هي جوهر الخطاب لكسب ود الادارة الأميركية والصهيونية العالمية .

وعلى الرغم من أن خطاب عرفات يتضمن مبادرة سلمية ونداء موجهاً إلى حكام « اسرائيل » من أجل الدخول بمفاوضات مباشرة معه لصنع « سلام الشجعان » ، وبالرغم من أنه ضمَّن خطابه عبارة « دولة اسرائيل » ، الأمر الذي يعني الاعتراف بها كانت ردودالفعل الأميركية

سلبية وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية تشارلز ريدمان إن ما ورد في الخطاب ما زال غامضاً بشأن قضايا رئيسية ، وهي قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب وإن ما ورد في الخطاب هو خطوة متقدمة ولكن المطلوب من عرفات تلبية هذه الشروط بوضوح وصراحة . وتحرك وزير حارجية السويد لمعرفة ما تريده الولايات المتحدة وانصبت جهوده لايجاد نص يلبي الشروط الأميركية لفتح الحوار ، فاتصل مع وزارة الخارجية الأميركية فأصرت على أن تربط الشروط الثلاثة وحرفياً باللغة التي صاغتها وقالت الخارجية الأمريكية للوزير السويدي لا مبرر للغموض الفلسطيني طالما أن المنظمة تريد ا لحوار مع واشنطن وليس العكس . وأن واشنطن تعرف بأن المنظمة تخلت عن الكفاح المسلح واعتمدت الخيار السياسي ولا يمكنها الرجوع عنه لذلك لا داعي للاسراع في ملاقاتها في منتصف الطريق ، وانطلاقاً من هذا الموقف يكون موقف شولتز المتشدد تجاه المنظمة قد خدم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وقام عرفات بقراءة بيانه في جنيف باللغة الانكليزية كما صاغته وزارة الخارجية الأميركية .

بيان عرفات في جنيف

بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨ ، أي في اليوم التالي لالقاء خطابه في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف عقد عرفات مؤتمراً صحفياً قرأ فيه بيان جنيف وأجاب على أسئلة الصحفيين وقال في بيانه: « إن رغبتنا في السلام هي استراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً . إننا مصممون على السلام مهما يحدث . . أشرت بالأمس إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ كأساس للاستقلال الفلسطيني ، وكذلك أشرت إلى قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع اسرائيل ضمن اطار المؤتمر الدولي . ولقد تبنى مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر هذه القرارات »(٤٥)

وكرر عرفات في بيانه ادانته ورفضه للكفاح المسلح والتخلي عنه وقال:

« في ما يتعلق بالارهاب فأنا رفضته أمس بعبارات واضحة ، ولكن أعيد مرة أخرة وأسجل اننا نرفضه تماماً ، وبالمطلق جميع أشكال الارهاب ، بما فيها ارهاب الأفراد والجماعات والدولة »(٤٦)

وفي ختام البيان قال عرفات: « إننا نريد السلام ، واننا ملتزمون بالسلام واننا نريد أن نعيش في دولتنا الفلسطينية وندع الآخرين يعيشون » .

لقد أعلن عرفات في بيان جنيف أن الرغبة في السلام استراتيجية وليست تكتيكية ولن يتراجع عنها اطلاقاً وأن تقرير المصير يعني بقاء للفلسطينيين لا يدمر بقاء الاسرائيليين وأن القرار ١٨١ أساس الاستقلال الفلسطيني وأن القبول بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع اسرائيل في اطار المؤتمر الدولي .

ويمكن القول ان التنازلات التي قدمها عرفات في بيانه انتهكت جوهر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كالموافقة على قراري مجلس الأمن كاساس للمفاوضات وادانة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني والاعتراف بالكيان الصهيوني والغاء الميثاق بطرح برنامج يناقضه والاستجابة الكاملة للشروط الأميركية ، وعلى أساس هذا التوضيح الذي تضمنه البيان أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد أدى تغيير بعض الكلمات في ثلاث جمل وردت في الخطاب إلى الاستجابة للشروط الأميركية الثلاثة في بيان جنيف .

ورد في البيان « اننا نتخلى عن الارهاب في كل أشكاله والكلمة التي تغيرت هي نتخلى بدلاً من « ندين » أو نرفض .

وتضمن البيان العبارة التالية: « نوافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، كأساس لمفاوضات سلام » . واسقط شرط الموافقة على القرارين بالحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

والنقطة الثالثة كانت حول الاعتراف ، إذ جاء في البيان « نعترف بحق كل الأطراف بما فيها دولة فلسطين واسرائيل » بدلاً من الاعتراف بحق الوجود .

وحققت الكلمات الثلاثة: « نتخلى ونوافق ونعترف » الشروط الأميركية الثلاثة وأدت إلى الانعطاف الذي حصل في العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

الحوار الأميركي ـ الفلسطيني

عانى الكيان الصهيوني قبل بدء الحوار الفلسطيني ـــ الأمريكي من عزلة دولية خانقة وأزمات اقتصادية هائلة وتضخم مالي مخيف وهجرة الشباب إلى الخارج وتناقص في الهجرة إليه ، وتصاعد استنكار الرأي العام العالمي لأساليبه الوحشية والعنصرية في الأراضي العربية المحتلة ، وظهور الوجه القبيح للصهيونية كفكرة وكيان وممارسات .

جاء الحوار كنتيجة للتنازلات المجانية الهائلة التي قدمتها قيادة عرفات للولايات المتحدة والعدو الصهيوني .

وجاء تبني الولايات المتحدة لخطة شامير للانتخابات ومساعيها لاجبار قيادة عرفات للموافقة عليها ليخفف من العزلة الدولية للعدو الصهيوني ويزيد من مأزق قيادة عرفات التي كافأتها الولايات المتحدة بمعارضتها لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ورفضها لحق العودة وتقرير المصير . ولا تزال الولايات المتحدة مستمرة في دعم « اسرائيل » سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتمارس المزيد

من الضغط والابتزاز على قيادة المنظمة لحملها على القبول بالكثير من الأفكار والمواقف الأمريكية ، ولا يزال الموقف الأمريكي لا يتناسب مع التنازلات التي قدمتها المنظمة ، فلم تتزحزح أبداً عن ثوابت سياستها في الشرق الوسط وإنما الجانب الفلسطيني هو الذي تزحزح عن ثوابت النضال الفلسطيني وتجاوز الخطوط الحمر التي حددها الميثاق الوطني الفلسطيني ومنطلقات الثورة الفلسطينية .

وجه جورج شولتز في اليوم نفسه الذي ألقى فيه عرفات بيانه في جنيف رسالة إلى شامير وبيرس، قبل الاعلان عن بدء الحوار مع المنظمة جاء فيها:

« اليوم في المؤتمر الصحفي في جنيف ، صرح ياسر عرفات بأنه يقبل دون شروط قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واعترف بصورة واضحة بحق اسرائيل في الوجود ، ونبذ الارهاب . لقد درست بتمعن نص أقوال عرفات ، ووصلت إلى نتيجة أنها تشكل رداً كافياً على المطالب الأمريكية لبدء حوار فعال ، وبناء عليه فإننا نعتزم العمل حسب ما قلنا . . . والبدء بحوار فعلي مع « م .ت .ف » وسوف أعلن بياناً يتعلق بهذا الأمر فوراً وبعد أن أنتهي من كتابة هذه الرسالة »(٤٧)

ويتحدث شولتز في رسالته عن الحوار مع المنظمة ويقول انه لن يستطيع أن يزعزع أو يؤثر بصورة سلبية في علاقات الولايات المتحدة مع اسرائيل وقال: « إن ما حفزنا على تفعيل مسار السلام هو الرغبة في رؤية اسرائيل آمنة وقوية ، تعيش بسلام مع جيرانها ، وأن شيئاً ما لن يلحق الضرر بصلب علاقاتنا » .

وأصدر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في اليوم نفسه قراراً ينص على فتح الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير جاء فيه:

« أصدرت « م .ت .ف » اليوم بياناً قبلت فيه قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٢٤٢و٣٣٨ واعترفت بحق اسرائيل في الوجود وأعلنت نبذ الارهاب وكانت هذه لمدة طويلة شروطنا لاجراء حوار موضوعي . وقد استجابت المنظمة لها ، ولذلك فوضت وزارة الخارجية في الدخول في حوار موضوعي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . . . ان أحد الأسباب الرئيسية لدخولنا في هذا الحوار هو مساعدة اسرائيل على التوصل إلى الاعتراف والأمن اللذين تستحقهما »(٤٨)

إن الرئيس الأمريكي ريغان يقول بصراحة في قراره بدء الحوار مع المنظمة، إنّ الهدف منه هو مساعدة اسرائيل على تحقيق الاعتراف بها والأمن لها وجعلها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة .

إن الالتزام الأمريكي بأمن اسرائيل والدفاع عن سياستها التوسعية والعدوانية يجرد الولايات المتحدة من لعب دور الوسيط ولا يحتاج إلى التطبيل والتزمير الذي تقوم به جماعة عرفات .

ردود الفعل العربية والفلسطينية على الحوار

ردود الفعل العربية والفلسطينية على الموقف الأميركي:

كانت ردود فعل معظم الزعماء العرب ايجابية على القرار الأمريكي ، فبعث الرئيس مبارك رسالة إلى الرئيس ريغان والوزير شولتز ، شكرهما فيها على موقف الولايات المتحدة . وقال مدير مكتبه للشؤون السياسية « إن القرار الأمريكي سيحسن علاقات واشنطن مع العالم العربي ، وسيحافظ على الخط المعتدل والايجابي داخل صفوف منظمة التحرير » . وقال وزير خارجية مصر « إن الحوار الأمريكي ــ الفلسطيني سيسهم بدور فعال في احراز تقدم حقيقي للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة وعادلة ، وناشد اسرائيل أن تتجاوب مع نداء السلام »(٤٩)

وأعرب الملك حسين عن تقديره لبدء الحوار ودعم الأردن لمنظمة التحرير . واعتبر الشاذلي القليبي إن اعلان الولايات المتحدة الموافقة على بدء الحوار خطوة ايجابية .

واعتبر الرئيس المصري والملك حسين في مؤتمر صحفي مشترك في القاهرة أن القرار الأمريكي بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ايجابي وعادل.

اختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية على بدء الحوار ، ففصائل أيدته كالجبهة الشعبية والديمقراطية وأخرى عارضته كالقيادة العامة والصاعقة والانتفاضة .

ورحب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش بالحوار وقال: « إننا نرحب بهذا القرار بغض النظر عن معرفتنا بنوايا وأهداف الادارة الأمريكية »(٥٠)

ورحبت الجبهة الديمقراطية بالحوار وقال ناطق باسمها: « إن الاعلان الأمريكي ببدء الحوار العلني مع منظمة التحرير الفلسطينية يشكل انتصاراً جديداً للانتفاضة »(٥١)

وصرح ناطق باسم القيادة المؤقتة لحركة فتح (الانتفاضة) وقال: « إن اعلان الولايات المتحدة الموافقة على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية جاء لقاء ثمن باهظ قدمه ياسر عرفات وهو الاعتراف بالعدو الاسرائيلي هذا الاعتراف الذي يمثل تخلياً عن طموحات وتطلعات ملايين الفلسطينيين » .

وصرح متحدث باسم الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة: « إن الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية واستجابة عرفات للشروط الأمريكية هما تكريس للخيانة وتفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني » .

ونددت منظمة الصاعقة بالتنازلات التي قدمها عرفات وقالت إنها لا تلزمنا ولا تلزم شعبنا العربي الفلسطيني والأمة العربية بشيء ، وأعلنت الصاعقة تمسكها بالميثاق الوطني الفلسطيني

وبأهداف النضـــال الوطني المتمثلة بالتحرير والعودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني .

واعتبر الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني أن الولايات المتحدة ما زالت معادية لحقوق الشعب الفلسطيني وبرغم قرارها اقامة حوار مع المنظمة ، وقال أن أمريكا ستسعى إلى دفع المنظمـة إلى مريد مس التنـازلات لجرها إلى اجراء مفـاوضـــات مبـاشـرة مع اسرائيل ووضع حد للانتفاضة .

أجرت الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون أول ١٩٨٨ أول اتصال رسمي وعلني مع منظمـة التحرير الفلسطينية في تونس ، وقام بالاتصـال السفير الأمريكي في تونس « روبرت بليترو » مع وفد من المنظمة ضم « ياسر عبد ربه وعبد الله حوراني وعبد اللطيف أبو حجلة وحكم بلعاوي » . وقال السفير الأمريكي: « أملنا أن يتطور هذا الحوار ويؤدي إلى مفاوضات مباشرة تنشر سلاماً شاملاً »(٥٢)

وقـال ياسـر عبد ربه: « أملنـا أن يستمر الحوار من أجل التوصـــل إلى عقد مؤتمر دولي للسلام »(٥٣) . وصرح المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن اللقاء كان ايجابياً لأنه سمح باستعراض كل المسائل بحرص مشترك على تأمين كل شروط النجاح للحوار .

ووصف الطرفان الحوار بأنه عملي سادته الجدية والصراحة ، بينما وصفه الملك حسين بأنه تطور ايجابي جرى العمل من أجله منذ فترة طويلة .

وقال « فرنون والترز » ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عن الحوار: « نحن لم نغير شيئاً من موقفنا تجاه نزاع الشرق الأوسط لكن الفلسطينيين غيروا مواقفهم فاستجبنا للتغيير »(٥٤)

وأوضح الرئيس ريغـان رأي الولايات المتحدة في الحوار وقال. « إن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقرن كلامها بالافعال، وإنها إذا لم تفعل ذلك فستعود الأمور إلى ما كانت عليه . إن الولايات المتحدة ستقطع اتصالاتها إذا حصل تراجع من المنظمة حول الشروط المعروفة »(٥٥) . وأكد أن ادراته طمأنت « اسرائيل » أن الحوار الذي ستفتحه مع المنظمة لا يعني تراجعاً عن التزام بلاده بأمن اسرائيل .

اكدت الادارة الامريكية أن الحوار عبارة عن عملية استيضاح وجهات النظر والهدف منه ضمان أمن اسـرائيل وسـلامتها، وانها تعتبر عرفات مسؤولاً عن أية عملية ارهابية تقوم بها جماعة فلسطينية وعلى عرفات أن يقوم بمعاقبة المنفذين لها وطردهم من صفوف المنظمة وادانتهم.

وأكدت أيضاً أنها لن تعترف بالدولة الفلسطينية ولا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وستترك ذلك للمفاوضات، وإذا فشلت المنظمة بقرن أقوالها بأفعالها فإن الولايات المتحدة ستقطع الحوار وتتراجع عن قرارها.

وطالبت بعض الجهـات الأمريكيـة بالمزيد من التنـازلات الفلسطينية وتسـليم ابو العباس

للقصاء الأمريكي ووقف الانتفاضة واعتراف الدول العربية باسرائيل .

إن التحول الذي حدث في الموقف الأمريكي يعود إلى موقف قيادة المنظمة وقرارات الجزائر وخطاب عرفات في جنيف وبيانه هناك ، فالقيادة الفلسطينية هي التي وافقت على الشروط الأمريكية وربطت موافقتها باقامة الدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم والاعتراف بقراري مجلس الأمن بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولكن عرفات تنازل في بيانه في جنيف عن هذا الربط وأسقط عبارة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني استجابةً منه لطلب الولايات المتحدة الأمريكية .

الموقف الاسرائيلي من الحوار

علق خبراء في وزارة الخارجية الاسرائيلية على خطاب عرفات في جنيف وقالوا: « إن عرفات دان حقاً كل أشكال الارهاب لكنه مستمر في تأييد الانتفاضة ، ويعتبر أنها ليست شكلاً من أشكال الارهاب ضد اسرائيل » .(٥٦)

وأعرب الارهابي شامير عن ارتياحه لموقف الولايات المتحدة من الخطاب ورفضها لبدء الحوار مع المنظمة، واعتبر شمعون بيرس الخطاب «خيبة أمل سياسية».

واعتبرت الأوساط الاسرائيلية أن المنظمة غير جادة في السلام وإنما غيرت تكتيكها لازالة اسرائيل على مراحل . ولذلك فإن المنظمة لن تكون شريكاً في السلام مع اسرائيل .

وعندما أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على بدء الحوار مع المنظمة وجه شامير نقداً شديداً للادارة الأميركية وأعرب عن استيائه وقلقه من القرار الأميركي وقال إن الادارة الأميركية ترفع راية النضال ضد الارهاب بينما تتحاور مع أكثر المنظمات ارهاباً في العالم . وذكرت بعض الأوساط أن شامير يخشى من أن يتطور الموقف الأميركي في الحوار مع المنظمة إلى تأييد اقامة دولة فلسطينية .

وعلى أثر تسلم شامير رسالة شولتز حول عزم الادارة الأميركية بدء الحوار مع المنظمة قال شامير للسفير الأميركي الذي سلمه الرسالة إن القرار الأميركي « خطأ خطير » .

وأيدت جميع الأحزاب والتيارات الدينية في الكيان الصهيوني هجوم شامير على القرار الأميركي وقال عنه افتير شاكي رئيس قائمة المفدال انه « قرار تعيس ومؤسف جداً ولا يساهم في تقوية اسرائيل وإنما في اضعافها » .(٥٧)

واعتبر « رفائيل ايتان » من كتلة تسومت أن ما جرى هو نتيجة ضعف اسرائيل في فرض القانون والنظام في المناطق المحتلة ووقف الانتفاضة .

واعتبرت « حركة جوش ايمونيم » أن الولايات المتحدة ارتكبت خيانة بحق اسرائيل لأنها غرزت خنجراً في ظهرها بفتح الحوار مع المنظمة .

وطالبت أوساط حزب العمل الاستعداد لاجراء الحوار مع الفلسطينيين من المناطق المحتلة

شريطة وقف الانتفاضة وأكدت موقف الحزب الرافض لاقامة دولة فلسطينية تابعة للمنظمة بين اسرائيل والأردن .

ولكن القرار الأميركي لاقى تأييداً من الوزيرين عيزر وايزمان ومردخاي غور فأعلن وايزمن استعداده للاجتماع والتباحث مع عرفات ، بينما دعا الجنرال غور إلى الرد الصوري والايجابي على التوجه الايجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس أن المنظمة يمكنها اتخاذ خطوات عملية علنية لايقاف « الارهاب »(٥٨)

وأيد « العازر غرانوت » سكرتير حزب المبام التفاوض مع المنظمة والابتعاد عن سياسة شامير التي ستؤدي إلى عزلة خطيرة لاسرائيل على الساحة الدولية والحاق الضرر بها من جانب أصدقائها .

وبدأ الاسرائيليون يطرحون الخيارات لاستيعاب الموقف الأميركي الجديد وظهرت بينهم ثلاثة اتجاهات:

١ ــ الأول يطالب بتطبيق تسوية من طرف واحد ، وطرح مبادرة سياسية لكي تفك عنها عزلتها الدولية .

٢ ــ الثاني راهن على توقف الحوار الأميركي ــ الفلسطيني بسبب عدم قدرة المنظمة على الالتزام بتعهداتها .

٣ ــ والاتجاه التالت طالب بالتمسك بالتفاهم والتنسيق مع الولايات المتحدة .

وطالبت جهات في حزب العمل على ضرورة طرح مبادرة سياسية لوقف تدهور سمعة اسرائيل في العالم ووقف الانتفاضة ، واقترح بيريز ورابين اجراء انتخابات في المناطق المحتلة وتطبيق الحكم الذاتي على قاعدة اتفاقيتي كامب ديفيد لتجاوز الوضع الطارىء وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة .

ومن متابعة المواقف الاسرائيلية المختلفة يتبين أن هناك تيارين:

الأول: يدعو اسرائيل إلى المناورة للخروج من العزلة الدولية وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة .

والثاني: يعتقد بوجود تحول نوعي في موقف المنظمة ويجب امتحان هذا التحول بنبذ العنف والارهاب للقبول بها كشريك في مفاوضات السلام .

ويتوقع أصحاب هذا التيار أن التزام المنظمة بالتعهدات التي وعدت بها الادارة الأميركية سينجح الحوار الفلسطيني ــ الأميركي ويطور العلاقات بين الطرفين ويؤدي إلى عقد المؤتمر الدولي .

إن الولايات المتحدة والعدو الصهيوني يعملان على ابتزاز المنظمة إلى أبعد الحدود لكي توافق

على كافة الشروط الأميركية والاسرائيلية لذلك تحاول أوساط اسرائيلية في ممارسة المزيد من ابتزاز المنظمة بالقول إن المنظمة لن تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية وإن الموقف الحالي لها عبارة عن خطة مرحلية للتوصل إلى الهدف الاستراتيجي ، وإن واشنطن لا تستطيع تغيير المنظمة عبر الحوار معها ، وإن السلام وسيلة تساعد المنظمة على اقامة الدولة الفلسطينية .

تسخير الحوار لخدمة الاستراتيجية الاسرائيلية

إن ارتباط الكيان الصهيوني في العالم الغربي وبشكل خاص الولايات المتحدة ارتباط عضوي يدخل في صميم الاستراتيجية الاسرائيلية وهو الذي مكن الصهيونية من اقامة دولتها والمحافظة على بقائها والدفاع عن حروبها التوسعية وسياستها العنصرية ، لذلك تعتقد أوساط اسرائيلية مهمة وخاصة في حزب العمل أن التصلب الاسرائيلي يعرض اسرائيل إلى ضغوط سياسية واقتصادية لا تستطيع تحملها ، فماضي اسرائيل وحاضرها ومستقبلها مرتبط بالغرب ولا تستطيع اسرائيل الاستمرار بدون المساعدات الاقتصادية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وأن التحول الايجابي في العواصم الأوروبية تجاه المنظمة يفرض على اسرائيل التقدم بمبادرة سياسية بالتنسيق مع الولايات المتحدة لاشراك المنظمة في التسوية ولأنه بدون المنظمة لا تتوقف الانتفاضة لأن اسرائيل فشلت في وقفها .

إن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط والتزامات يهود أميركا باسرائيل هي التي تحدد موقف واشنطن ــ من اسرائيل ، لذلك فإن سياسة ادارة بوش ــ بيكر لا تختلف كثيراً عن سياسة ادارة ريغان ــ شولتز ، وتعمل على تحريك التسوية على قاعدة التنازلات والتوصل إلى حل وسط بين مواقف أطراف النزاع ، مع الالتزام بتفوق اسرائيل العسكري على العرب ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

وتعتقد أوساط اسرائيلية أن اجراء الانتخابات ووقف الانتفاضة والتنسيق مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص سيدفع مسيرة السلام بالشكل الذي تريده إلى الأمام ، لا سيما وأن يهود الولايات المتحدة ينادون بضرورة التنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل للتوصل إلى تسوية سياسية .

لقد انزعج الاسرائيليون من بدء الحوار وعم الفرح والسرور أوساط قيادة عرفات ولكن عند التحليل العلمي لمجريات الأمور يجد المرء أنه لا مبرر لانزعاج الاسرائيليين ولا مبرر أيضاً لفرح وسرور قيادة عرفات، فالولايات المتحدة لا يمكن أن توقف دعمها لسياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ومعاداتها لحركة التحرر الوطني العربية وخدمة مصالحها على حساب حرية واستقلال وسيادة الأقطار العربية .

إن الهدف من الحوار هو دفع عرفات لتقديم المزيد من التنازلات ، ولا يمكن أن يدوم أو يستمر إلا بتقديم عرفات المزيد من التنازلات ، وبالتالي فإن الحوار يصب في مصلحة اسرائيل الاستراتيجية ، لأنها حصلت حتى الآن على الاعتراف المجاني وتخلي المنظمة عن الكفاح المسلح وادانته والقبول بقراري مجلس الأمن الدولي ، وذلك دون أن تعترف الولايات المتحدة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أو تقدمت اسرائيل بتنازل صغير عن سياستها التوسعية والعنصرية والاستيطانية .

إن ادارة بوش عملت على منع الدول الخمس الكبرى من التدخل في الصراع العربي ــ الصهيوني، ورفض أي دور لمجلس الأمن الدولي والمجموعة الاوروبية، ورفضت اللجوء إلى ممارسه الضغط على الكيان الصهيوني أو فرض حل بالقوة لانهاء الصراع، وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر الدولي تلبية للمطالب الاسرائيلية وتبنياً منها للموقف الاسرائيلي، واستمرت في تحقيق المزيد من التنازلات من قيادة عرفات ومن خلال الحوار والاتصالات الأميركية ــ الفلسطينية.

قال الرئيس الأميركي بوش في أول ندوة صحفية له كرئيس للولايات المتحدة في ٢٧ ــ ١ ــ ١٩٨٩ «إن حوار الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يتواصل ما دامت المنظمة باقية على التزامها بالمبادىء المتمثلة في قبول قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة . . . واننا ما زلنا قد بدأنا في التحادث معهم لأنهم وافقوا وأقول بشكل مثير على المبادىء التي هي جزء من سياستنا » .[٥٩]

وعندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية بعمليتين في جنوب لبنان ضد قوات الاحتلال الصهيوني ولدتا توتراً شكلياً في الحوار سرعان ما زال ، فاعتبرت الولايات المتحدة أن العمليتين العسكريتين عملاً لا يخدم السلام في الشرق الأوسط وأن استمرار المنظمة في عملياتها العسكرية ضد اسرائيل من شأنه أن يؤدي إلى وقف الحوار .

لقد استخدم العدو الصهيوني كافة أجهزته القمعية للقضاء على الانتفاضة ولكنه فشل في قمعها .

طالبت الولايات المتحدة بوقفها وجاء شولتز وطرح مبادرته لوقفها ولكنها فشلت أيضاً ، طرحت أوساط عربية صديقة للولايات المتحدة وقفها لفترة ولكنها فشلت ايضاً . لذلك لم يبق أمام اسرائيل والولايات المتحدة إلا قيادة عرفات لوقف الانتفاضة عن طريق الحوار معها إذا كان باستطاعتها تحقيق ذلك .

إن الحوار لا يعني أن الولايات المتحدة قد أدخلت تعديلاً جوهرياً على موقفها من الصراع العربي ــ الصهيوني والحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

ويتلخص الهدف منه السعي للضغط على منظمة التحرير للقبول بالشروط الأميركية الجديدة ومنها تخفيف حدة الانتفاضة مقدمة لوقفها ووقف العمليات الفدائية في جنوب لبنان

والحدود العربية الأخرى واقناعها في الدخول بالمفاوضات المباشرة والتخلي عن فكرة المؤتمر الدولي .

إن المعلومات التي رشحت عن الحوار في جولاته المختلفة تبين أن الادارة الأميركية لم تغير من موقفها المؤيد لسياسة « اسرائيل » التوسعية والعنصرية .

وأثبتت مجدداً أن سياستها تتماشى مع السياسة الاسرائيلية سواء من الانتفاضة أو الدولة الفلسطينية أوالحكم الذاتي أو حق العودة . لقد أعلن شامير رفض حكومته للدولة الفلسطينية ، فتجاوبت معه الادارة الأميركية وأكدت رفضها للدولة ، طرح شامير الانتخابات فوافقت ادارة بوش عليها .

وركزت ادارة بوش على تلطيف الأجواء والتخفيف من العنف واقامة الاتصالات بين الطرفين الاسرائيلي ـــ والعرفاتي لتوفير الأجواء الملائمة لبدء المفاوضات على قاعدة الحكم الذاتي وايجاد مفاوضين من الضفة والقطاع .

واستجاب عرفات للمطالب الأميركية فأدان عملية الباص البطولية وعملية حرق سيارة المستوطنين في أريحا .

إن الادارة الأميركية تمارس من خلال الحوار الضغوط على منظمة التحرير لتقديم المزيد من التنازلات على حساب الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى حساب الانتفاضة ومنجزاتها الرائعة ، بينما لم تمارس أي شكل من أشكال الضغوط على اسرائيل ، حليفها الاستراتيجي . وتثبت الوقائع والأحداث ان ما يسمى بالضغوط الأميركية على الكيان الصهيوني لا تتجاوز المطالبة باتخاذ مواقف مرنة ذات طابع شكلي وتضليلي تخدم التسوية الأميركية بخلاف عرفات الذي انتهك المحظورات والمحرمات الفلسطينية وارتمى في أحضان الولايات المتحدة الأميركية ، ولا تزال الولايات المتحدة تقدم شتى أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للعدو الصهيوني وتستغل تصلبه للحصول على المزيد من التنازلات المجانية من قيادة عرفات لصالحها وصالح العدو الصهيوني .

إن الحوار الأميركي ـــ الفلسطيني لم يؤد حتى الآن إلى نتائج ايجابية لقضية فلسطين ، بالرغم من التنازلات الهائلة التي قدمها عرفات ، ولا تزال الادارة الأميركية تمارس المزيد من الضغط للحصول على المزيد من التنازلات المجانية ، ولا خيار أمام عرفات ، إلا الاستجابة للضغوط والابتزاز الأمريكيين للتوصل إلى تسوية بالشروط والاملاءات الاسرائيلية وبواسطة الولايات المتحدة وعلى حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحقوق القومية للأمة العربية .

الانتفاضة المجيدة ومساعي التسوية

جاء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المجيدة في ٩ / ١٢ / ١٩٨٧ تأكيداً لمصداقية قوى الصمود والمواجهة العربية ، وتعبيراً عن رفض الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع للتسوية الأميركية والتمسك بثوابت النضال الفلسطيني .

وأظهرت الانتفاضة الباسلة استحالة استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وفشل فرض سياسة الأمر الواقع الناتج عن استخدام القوة والعدوان . ووجهت ضربة قوية لأصحاب دعوات اليأس والاستسلام ، وقضت على محاولات تهميش قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني ، وأعادت الاهتمام العربي والدولي بالقضية .

كان من المفروض بعد الانتفاضة أن تصعّد الدبلوماسية الفلسطينية مطالبها التي كانت تنادي بها قبل الانتفاضة حول التسوية وتنطلق من ثوابت النضال الفلسطيني ولكنها أخذت تعلن استعدادها للاعتراف بالعدو والتفاوض والتعايش معه ، وزادت من اتصالاتها مع الصهاينة ومن الرسائل إلى وايزمان وبيرس ورابين ، وطرحت المبادرات خشية من توقفها وضياع فرصة انخراطها في التسوية الاميركية .

أحدثت الانتفاضة تطورات اقليمية ودولية هامة ، فانعقدت القمة العربية في الجزائر لدعمها ، ووضع جورج شولتز خطته لاجهاضها ووقفها ، وأعلن الأردن فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية ، وطرح مبارك مبادرته للتآمر عليها وطالب بوقفها ، وطرحت قيادة المنظمة خطتها للسلام ، وأعلن شامير مبادرته للقضاء عليها وتحسين الوجه القبيح لكيانه الصهيوني وأخيراً طرح مبارك نقاطه العشر وبيكر نقاطه الخمس وذلك لانقاذ خطة شامير وكسر الجمود التسووي والابقاء على عملية التحرك السياسي ولتنفيذ عملية الانتخابات بموجب خطة شامير ولحمل قيادة المنظمة على القبول بها وانضاج الظروف المناسبة لاخراج التسوية الأميركية إلى حيز الوجود وضمن الاطار الذي تحدده الادارة الأميركية .

سار العدو الصهيوني في محورين للتعامل مع الانتفاضة: المحور الأول تصعيد ممارساته الارهابية والمحور الثاني: تقديم المبادرات السياسة . تولى العدو تنفيذ المحور الأول بينما تولت الولايات المتحدة المحور الثاني مستخدمة امكانياتها المادية . علاقاتها للتوصل إلى تسوية برعايتها .

جاءت المبادرات المختلفة ومنها نقاط بيكر التي وافقت عليها مصر وقيادة المنظمة تحت تأثير الانتفاضة واستمراريتها وفشل العدو الصهيوني في القضاء عليها .

نجحت الانتفاضة المجيدة في تعميق الهوة والاستقطاب في المجتمع الصهيوني ، وأظهرت فاشية وعنصرية وهمجية جيش العدو ، وأجبرته على تغيير برامجه التدريبية والدخول في معارك استنزاف طويلة مع المدنيين العزل من السلاح من أطفال ونساء وشيوخ ورجال ، وأحدثت خللاً في ثقة الجمهور الصهيوني بجيشه ، وذلك لفشله في قمعها .

وظهر للعيان أن حجارة أبطال الانتفاضة قد حققت نتائج اعلامية وسياسية ونفسية لم يحققها العمل العربي في مواجهة الجيش الصهيوني الذي ظهر على حقيقته كجيش ارهابي وعنصري يرتكب أعمال القمع الوحشية والمجازر الفردية والجماعية كأسلوب سائد فيه ، وظهر الكيان الصهيوني على حقيقته أمام الرأي العام العالمي ، ككيان يمارس العنف والارهاب والمجازر الجماعية كسياسة رسمية .

وتتجسد الممارسات الصهيونية في قمع الانتفاضة بما يلي:

مصادرة الأراضي العربية واقامة المستوطنات اليهودية عليها ، منع اعطاء العرب رخصاً للبناء ، سرقة المياه العربية لحساب المستوطنات والكيان الصهيوني ، اقتلاع الأشجار المثمرة وبالجرافات لتدمير الزراعة العربية ، تمزيق القرآن وشتم الرسول محمد واقتحام المساجد والكنائس ومنع الصلاة فيها والاعتداء على حرماتها ، تطويق المخيات والقرى والمدن وفرض منع التجول فيها لأيام عديدة وأسابيع ، واقتحام المنازل ليلاً وتحطيم الأثاث فيها ، ونهب بعض محتوياتها . قتل الشباب في منازلهم وأمام عائلاتهم وعلى مفارق الطرق وفي الشوارع وحرقهم أو دفنهم احياء وتهشيم الاسنان واطلاق قنابل الغاز والأعصاب . وهدم المنازل واغلاق المتاجر وتكسير أبوابها واتلاف المواد الغذائية فيها ، ومنع الفلاحين من قطف محاصيلهم الزراعية كالزيتون ، وحرق مزارع القمح ومساعدة عصابات المستوطنين للاعتداء على العرب .

وكان تكسير العظام وحرق الشباب ودفنهم أحياء من أسوأ الأساليب التي واجهتها جماهير الانتفاضة .

اثرت الانتفاضة المجيدة تأثيراً مباشراً على الهجرة إلى الكيان الصهيوني والنزوح عنه ، فالهجرة والنزوح يرتطبان ارتباطاً وثيقاً باستقرار الوضعين الأمني والسياسى ، فكلما ازداد الوضع سوءاً انخفضت الهجرة وازداد النزوح .

وتظهر أرقام الهجرة منذ اندلاع الانتفاضة انها قد انخفضت كثيراً ، بينما ارتفعت الهجرة المعاكسة (باستثناء موجات الهجرة السوفيتية في أواخر حكم غورباتشوف) . ·

قبل اندلاع الانتفاضة كان المستوطنون اليهود يصولون ويجولون في أي مكان يريدونه في الضفة والقطاع ليل نهار يعتدون على الحوانيت والمنازل والمارة وحتى على السيارات في الشوارع دون حماية من الجيش . وكانوا يقيمون المستوطنات أينما يريدون ، ولكن الوضع تغير بعد الانتفاضة بالرغم من الاغراءات المادية والتسهيلات الحكومية إذ نوقف وفود المستوطنين بل تم اخلاء ٤٦ مستوطنة من

سكانها والبالغ عددهم نحو ٢٠ ألف مستوطن ، لأن الحياة لهم اصبحت لا تطاق في الأراضي المحتلة ، بسبب عمليات الانتفاضة البطولية ضدهم .

ولعبت الانتفاضة دوراً في عرقلة الاستيطان وتعثر سياسة شامير الاستيطانية بالرغم من الحوافز والمغريات والامتيازات التي تقدمها السلطات الصهيونية للمستوطنين اليهود ، وأصبحت المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع محاطة بالسكان العرب المعادين للمستوطنين الفاشست الذين أقاموا مستوطناتهم على أرضهم العربية ، مما أجبر الجيش الصهيوني على نشر قواته لتوفير الحماية للمستوطنات ، كما أن استمرارية الانتفاضة وشموليتها يجعل من الصعب على العدو تحقيق أهدافه الاستيطانية ، وربما سيؤدي تصعيدها إلى وقف تدفق مستوطنين جدد وبترحيل المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما أنها قضت على الأكاذيب والمزاعم الصهيونية التي كانت تدعي أمام العالم بأن المستوطنين يرتبطون بعلاقات جيدة مع الفلسطينيين .

شكلت الانتفاضة اللجان الضاربة واللجان الشعبية ، لجان الاغاثة ، لجان التجار ، لجان المرأة ، لجان الاعلام ، واللجان الطبية والتعليمية ، وأصبحت اللجان الشعبية هي المرجع الأول والأخير للمواطنين في كافة شؤونهم اليومية ونمّت التضامن بينهم وصهرت الشعب ببوتقتها ووحدته ونجحت في تحقيق الوحدة الوطنية والتلاحم السياسي بين جميع القوى السياسية في الضفة والقطاع .

حققت الانتفاضة نجاحات اعلامية وسياسية كبيرة على الصعيد العالمي كالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتزايد ادانة وممارسات الكيان الصهيوني الارهابية والعنصرية .

وعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية التي تأثرت بالخروج من لبنان وفي قمة عمان .

وقضت على حواجز الخوف من الجيش الصهيوني وأساليبه الفاشية التي فاقت الأساليب النازية وحشية وهمجية وخبثاً ودهاءً .

وحققت انجازات كبيرة في مقاطعة الاقتصاد الصهيوني وتطوير الاقتصاد المنزلي والتخلي عن مظاهر البذخ والاسراف في الاستهلاك .

منذ الأيام الأولى للاحتلال ربط العدو الصهيوني اقتصاد المناطق المحتلة مع اقتصاده وأصبحت الأراضي المحتلة كالبقرة الحلوب له ، مما ساعده في جني الأرباح الهائلة والتقليل من العجز الكبير في ميزان مدفوعاته ، وتقدر الاحصيائيات انه حصل على حوالي ٤٠ مليار دولار منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ .

كان يغرق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الاسرائيلية ، ويجبر رجال الأعمال الفلسطينيين على استيراد معداتهم وبضائعهم وتصدير منتجاتهم من الحمضيات من خلال الشركات الاسرائيلية . كما استفاد العدو من الأيدي العاملة الرخيصة بسبب التمييز في أجور العمال إذ يتقاضى العامل العربي ٣٦٪ مما يتقاضاه العامل اليهودي عن نفس العمل .

وأدى احتلال العدو لمدينة القدس العربية وبيت لحم إلى انتعاش السياحة ، مما زاد من دخله

عن طريق السياحة .

تأثر الاقتصاد الاسرائيلي كثيراً من جراء الانتفاضة وذلك بسبب مقاطعة المواطنين العرب للبضائع والمنتجات الاسرائيلية ورفض عشرات الآلاف من العمال العرب العمل في المصانع الاسرائيلية وشركات البناء ، مما أحدث خللاً وكساداً في العديد من القطاعات .

وانخفض عدد السياح بسبب الانتفاضة ونضالاتها الباسلة لعدم توفر الأمن والاستقرار في الأراضي المحتلة ، وتقدر الخسارة لهذا القطاع بـ ٤٢ مليون دولار شهرياً .

وانخفض الاستثمار الصناعي بحوالي ٢٠٪ وتأثر قطاع البناء والانتاج الزراعي بسبب مقاطعة الايدي العاملة العربية ومقاطعة المنتجات الزراعية الاسرائيلية والاعتماد على الاكتفاء الذاتي وزراعة الحواكير .

وأثرت الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي وأدت إلى:

ــ انخفاض حجم الاستثمارات في جميع القطاعات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ــ انخفض حجم الانتاج بسبب المقاطعة الفلسطينية وانفصال أسواق الأراضي المحتلة عن الكيان الصهيوني .

ــ ارتفعت تكاليف الكيان الصهيوني بسبب نفقاته الأمنية والعسكرية لقمع الانتفاضة .

ــ وأدت مقاطعة العمال العرب للعمل في المصانع والمؤسسات الاسرائيلية وأعمال المقاومة في العديد منها إلى افلاس عشرات الشركات واغلاق فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة والقطاع .

وتتميز الانتفاضة بسمة بارزة تؤكد قدرة شعبنا في الضفة والقطاع على ابتكار أشكال نضالية فاعلة في مواجهة سياسة العدو الصهيوني وممارساته الاستيطانية بالرغم من تصاعد القمع وارتفاع الضحايا والتضحيات . لقد فرض على الشعب الفلسطيني أن يتواجد في ساحتين في الداخل والخارج ، ساد في الماضي التركيز على ساحة العمل الفلسطيني في الخارج وجرى اهمال الساحة في الداخل وتركزت قواعد الثورة في المخيمات والأراضي العربية المحيطة بفلسطين . كان من المفروض أن يجري الاهتمام ليس فقط في الساحة خارج فلسطين وإنما أيضاً في ساحة الداخل ، وسار العمل بدلاً من بناء قواعد راسخة للعمل الثوري والكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة بشكل يوازي عملية البناء في الخارج ، بدلاًمن ذلك تجلى اهتمام القيادة الفلسطينية ونشاطاتها في تحويل الثورة إلى نظام ، وتجلى اهتمامها في بناء مؤسسات الدولة على حساب الثورة ، على حساب النضال الجماهيري والكفاح المسلح ، إلى أن جاء اجتياح بيروت وتم التخلي عن الخيار العسكري واعتماد الخيار السياسي والعمل الدبلوماسي.

أدى فقدان الثورة الفلسطينية للساحة الأردنية عام ١٩٧٠ وخروج المقاتل الفلسطيني من بيروت في أواخر آب ١٩٨٢ ، واعتماد المنظمة للخيار السياسي إلى انحسار العمليات العسكرية

وتراجع النضال الفلسطيني في الخارج .

ولكن جاءت الانتفاضة المجيدة لتشعل النضال الفلسطيني في وجه المحتل ، ومع اندلاعها انتقل النضال الفلسطيني إلى ساحة الداخل بينما بقي العمل السياسي والدبلوماسي والاعلامي في الخارج ، هناك البعض الذين يعتقدون أن ساحة الداخل هي أجدى وأكثر تأثيراً على العدو ، وأكثر ابرازاً للنضـــال الفلسطيني ، وهي أكثر بعداً عن الخضوع لاحكام الواقع العربي الرسمي؛ ولكن لا يجوز الفصل بين النضال في الداخل والخارج ، ولا يجوز الترويج للكف عن الثورة في الخارج ونقلها إلى الداخل أو ترك الخيار العسكري واعتماد الخيار السياسي بل يجب اللجوء إلى كافة أساليب النضال حتى ندحر الصهيونية وأطماعها التوسعية وسياستها العنصرية . إن الانتفاضة هي استمرار لنضال شعبنا العربي الفلسطيني منذ وعد بلفور وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، ولكن بشكل متواصل لم يسبق له مثيل ، وهي استمرار للنضال الفلسطيني وترتبط بتطورات النضال في الخارج ، ويكفي أن نذكر أن عمليـة شهداء قبيـة ، عملية الطائرة الشراعية كانت الشرارة التي اشعلت لهيب الانتفاضـة ، الأمر الذي يؤكد الترابط والعلاقة بين ساحتي النضـال في الداخل والخارج شرط أن تكون هذه العلاقة على قاعدة أهداف النضال الوطني الفلسطيني ، إذ لا يجوز اطلاقاً أن تعمل ساحة الخارج على فرض موقفها على ساحة الداخل فالقاسم المشترك للساحتين هو التمسك بثوابت النضال الفلسطيني .

إن أعداء الانتفاضـة ليس فقط الصهاينة الذين يحاولون في الداخل قمعها بأكثر الوسائل والأساليب وحشية وإنما أيضاً الذين يتآمرون عليها في الخارج للمساومة على منجزاتها وتجييرها في خدمة توجهاتهم التسووية . إن هؤلاء يقفون في معسكر أعدائها بغض النظر عن اليافطات التي يرفعونها والشعارات التي يتسترون بها ، وبالتالي فإن الذين يسعون للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق الولايات المتحدة والنظام المصري وبالشروط والاملاءات الاسرائيلية هم أيضاً ضد الانتفاضة ويخدمون عدوها باخراجه من الأزمة التي وضعتها به وتحقيق أهدافه وطموحاته بالمفاوضات المباشرة والحل الانفرادي القائم على الاعتراف به والصلح والتعايش معه على حساب الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

لقد حققت الانتفاضة الباسلة نتائج باهرة وحظيت بالاعجاب والتقدير عربياً ودولياً لذلك زاد التآمر عليها لاحتوائها واجهاضها واخماد لهيبها . جاءت الانتفاضة بعد قمة عمان لكي تعيد الصراع العربي الصهيوني إلى مكـانته الحقيقية كصراع قومي لامتنا العربية وقضت على محاولات طمسه وشدت انظار المواطنين العرب إلى قضية فلسطين وأحيت الأمل لديها باستمرار الصراع والمواجهة مع العدو الصهيوني . وجاءت تأكيداً للنهج الوطني على الساحتين الفلسطينية والعربية وتدعيماً له وتأكيداً لمصداقيته والذي يؤمن باستمرارية الصراع مع العدو بكافة الوسائل والأساليب العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاعلامية وأن الصراع صراع وجود وليس نزاع على الحدود.

لم يقتصر تأثير الانتفاضة على عرب الضفة والقطاع وإنما امتد ليشمل اخواننا في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ فنظم راكاح واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في ٢١ / ١٢ / ١٩٨٧ يوم اضراب شامل في الوسط العربي كله داخل الكيان الصهيوني ، واندلعت المظاهرات واحرق الشبان الاطارات في أم الفحم وارتدوا الكوفيات الفلسطينية وقذفوا الجنود الاسرائيليين بالحجارة تماماً كما يفعل أبناء شعبهم في الضفة والقطاع .

واندلعت في مدينة الناصرة وفي مدن وقرى فلسطينية أخرى مظاهرات ضخمة تأييداً للانتفاضة وأخذ الشبان العرب هناك يحرقون الأعلام الصهيونية ويرشقون السيارات بالحجارة ويلقون الزجاجات الحارقة عليها ويرفعون الاعلام الفلسطينية مما أدخل الرعب والخوف في قلوب قادة الكيان الصهيوني وذلك لفشلهم في تدجين وترويض واستيعاب أبناء شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

واحتد النقاش داخل الكيان الصهيوني حول كيفية التعامل معها وتبلور اتجاهان:

الأول: يطالب بارتكاب مجازر جماعية وتهجير الشعب الفلسطيني وذلك لاخمادها .

الثاني: يميل إلى التعامل معها سياسياً لاحتوائها عبر تنازلات شكلية ويوجد تيار يعتقد بأن الزمن كفيل بانهائها لأن قدرة الفلسطينيين على التحمل محدودة وسيتم استنزاف طاقتهم مع مرور الزمن . أحدثت الانتفاضة انعطافاً كبيراً في موقف البلدان الأوروبية الأعضاء في المجموعة الأوروبية المشتركة فاصدر وزراء خارجية وبلدان المجموعة والعديد من المسؤولين فيها بيانات تؤيد الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وعقد المؤتمر الدولي ، وتنتقد الممارسات الوحشية لقوات الاحتلال كما وقعت دول السوق اتفاقات تبادل تجاري مع مزارعي الضفة والقطاع لشراء منتجاتهم من الحمضيات .

دفعت الانتفاضة المجيدة بلدان السوق الأوروبية المشتركة إلى تأييد عقد المؤتمر الدولي والتعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وادانة ممارسات قوات الاحتلال والمطالبة بوقف سياسة اقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة لاعتبارها غير شرعية واصدر المجلس الأوروبي في منتصف عام ١٩٨٩ بياناً شجب فيه التردي المستمر للوضع في الأراضي المحتلة والارتفاع المستمر لعدد القتلى والجرحى وكذلك معاناة السكان ، ووجه نداء إلى السلطات الصهيونية من أجل أن تضع حداً للاجراءات القمعية ومن أجل أن تحترم نصوص معاهدة جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب .

واتخذ البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ قراراً يدين اسرائيل لغلقها رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة وندد بالاجراءات العسكرية التي تتخذها في مواجهة أنشطة وكالة غوث اللاجئين وطالب الدول الأوروبية بالتدخل لالغاء هذه الاجراءات .

لقد تطور موقف المجموعة الأوروبية ممن جراء الانتفاضة إلى موقف أوضح وأعم وأشمل من

الموقف الذي ورد في بيان البندقية إذ أن الموقف الأوروبي اتسم بالجمود الشامل بعد بيان البندقية ولم تتقدم المجموعة الأوروبية ولا خطوة واحدة عن مواقفها السابقة التي وردت في البيان إلى أن جاءت الانتفاضة وخلقت مناخاً خصباً للتعاطف معها ومع مطالبها وتضمن الموقف الأوروبي معارضته اقامة المستوطنات وادانته القمع الاسرائيلي واحترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وعقد المؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير .

ولكن الدول الأوروبية لا يمكن لها أن تتخذ مواقف ومبادرات مستقلة على المواقف والمبادرات الأمريكية كما أنها لم تمارس أي شكل من أشكال الضغوط لا على اسرائيل ولا على الولايات المتحدة بل العكس هو الصحيح ويصب موقفها في خدمة الموقف الأمريكي الصهيوني .

فاجأت الانتفاضة الادارة الأميركية وفضحت الممارسات الارهابية والعنصرية للكيان الصهيوني ، وكشفت الانحياز الأميركي له ودور المساعدات الأميركية في دعم سياسته التوسعية والاستيطانية والعدوانية وعرت طبيعة التحالفات العربية الأميركية وكشفت دور النظام المصري في السعي لاطفاء لهيبها .

حركت الانتفاضة الادارة الأميركية ، فأرسلت مورفي وشولتس في عدة جولات إلى بلدان المنطقة لاعتقادها بأن الانتفاضة لا تعرض اسرائيل وحدها للخطر وإنما أيضاً بعض الدول الصديقة لها وكذلك المصالح الأميركية في المنطقة .

وبالرغم من الواقع الجديد الذي خلقته الانتفاضة لم تفكر الادارة الأميركية في ادخال تغييرات جوهرية على سياستها تجاه الصراع العربي ـــ الصهيوني .

وتمخضت الجولات والاتصالات الأميركية عن طرح جورج شولتس خطته التسووية بعد أن تأكدت الادارة الأميركية استحالة القضاء على الانتفاضة وانقاذاً للكيان الصهيوني وتكريساً للهيمنة الأميركية على الوطن العربي .

جاء مشروع شولتس على ضوء المستجدات التي أحدثتها الانتفاضة وعلى ضوء الاتصالات التي أجرتها الادارة الأميركية مع بعض الأطراف في المنطقة .

وكان شولتس قد أكد قبيل سفره إلى الشرق الأوسط لزعماء المنظمات الصهيونية الأميركية والأعضاء الصهاينة في الكونغرس الأميركي بأن الولايات المتحدة ترغب في مساعدة اسرائيل لاجتياز المحنة التي تواجهها من جراء الانتفاضة .

وتتلخص مبادرة شولتس في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تهدئة المناطق باسم وقف القتال وتشمل انهاء الانتفاضة مقابل سيطرة فلسطينية على القرارات السياسية والاقتصادية التي تمس حياة المواطنين .

المرحلة الثانية: الوصول إلى تسوية مرحلية واعطاء صلاحيات الادارة الذاتية للفلسطينيين .

المرحلة الثالثة: تسوية دائمة ترتكز على اتفاق كامب ديفيد يطبق فيها الحكم الذاتي على المناطق وليس

على السكان من خلال المفاوضات المباشرة .

إن مشروع شولتس لا يختلف من حيث الجوهر عن المشاريع الأميركية التي سبقته ازاء قضية فلسطين والحقوق الوطنية الثابتة ومنظمة التحرير ولكن الانتفاضة هي التي فرضت عليه طرح المشروع للتغطية على جرائم قوات الاحتلال الاسرائيلية وتمكين العدو من السيطرة ثانية على الأوضاع ، واصرار واشنطن على لعب دور الوسيط للتوصل إلى تسوية تخدم مصالحها ومصالح اسرائيل ولافراغ المؤتمر الدولي من مضمونه وتحويله إلى مظلة للدخول بالمفاوضات المباشرة .

ويعتقد أبطال الانتفاضة أن مشروع شولتس كامب ديفيد بلباس جديد ، إذ جاء شولتس في أعقاب الانتفاضة ولكن مشروعه لا يتناسب مع الوضع الجديد الذي ولدته في الضفة والقطاع ولأنه يرمي إلى افراغ المؤتمر الدولي من مضمونه وتحويله إلى مظلة للدخول بالمفاوضات المباشرة .

أعلن حزب العمل الصهيوني موافقته على خطة شولتس باعتبارها « ايجابية من حيث مضمونها وتوقيتها » ، بينما رفض شامير اقتراح شولتس حول عقد المؤتمر الدولي ، مما حمل شولتس على معارضة المؤتمر الدولي والتركيز على المفاوضات المباشرة وجهاً لوجه ، كما أعلن شولتس أنه يوافق على لاءات بيرس بخصوص التسوية:

« لا للعودة لخطوط ١٩٦٧ ، لا للدولة الفلسطينية ولا لمنظمة التحرير » .

وعندما سافر شامير إلى الولايات المتحدة بعد طرح خطة شولتس في منتصف آذار ١٩٨٨ لم تحمله الادارة الأمريكية على تغيير موقفه من الخطة وإنما أسفرت زيارته على تعزيز التعاون الاستراتيجي والعسكري بين البلدين .

فالولايات المتحدة لم تمارس أي شكل من أشكال الضغوط على قادة الكيان الصهيوني بل على العكس من ذلك تستثمر التصلب الاسرائيلي لابتزاز وترويض بعض الأوساط الفلسطينية والعربية في محاولة منها لدفع التسوية الأمريكية إلى الأمام عن طريق التنازلات المجانية التي تلحق أضراراً بالغة بالنضال الفلسطيني وبالحقوق الفلسطينية والعربية وبالانتفاضة والأهداف التي قامت من أجلها .

وعندما عاد شامير من واشنطن أكد مجدداً معارضته للمؤتمر الدولي ، وطالب بحضور بروتوكولي للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لافتتاح المفاوضات المباشرة مع وفد اردني ــ فلسطيني للتوصل إلى معاهدة سلام مع الأردن وتسوية مشكلة الفلسطينيين انطلاقاً من كامب ديفيد .

وأكد شولتس أمام معهد واشنطن لشؤون الشرق الأوسط على الخطوط العربية للتسوية وقال:

ــ ترفض الولايات المتحدة اعلان دولة فلسطين أو حكومة في المنفى .

ــ وترفض قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ كأساس للمفاوضات .

ـــ ويعني الحكم الذاتي سيطرة الفلسطينيين على الوزارات السياسية والاقتصادية التي تمس حياتهم .

ـــ تخلي الجانب الفلسطيني عن الكفاح المسلح ووقف الانتفاضة والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

ـــ تجري المفاوضات على أساس القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

ـــ تشمل التسوية الضفة والقطاع ولا تشمل حق العودة .

إن خطة شولتس وموقفه هذا لم يأخذ الانتفاضة والنتائج التي أفرزتها بعين الاعتبار وإنما سعى إلى اجهاض الانتفاضة واحداث خلل بالمواقف الفلسطينية والعربية لصالح السياسة الأميركية .

وتابعت الولايات المتحدة تمسكها في موقفها المنحاز للعدو والمعادي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وزادت من ممارسة الضغط والابتزاز على بعض الأوساط لحملها على الاستجابة للشروط التي وضعها الصهيوني هنري كيسنجر على المنظمة .

وبالفعل عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر للموافقة على الشروط الأميركية لفتح الحوار الفلسطيني الأمريكي .

وصدر عن مجلس الجزائر ثلاث وثائق أساسية وهي اعلان دولة فلسطين انطلاقاً من قرار التقسيم واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة والبيان السياسي وتضمنت هده الوثائق قبول المنظمة لحق اسرائيل في الوجود وبالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ونبذ الارهاب وبالتالي تكون قد وافقت وأقرت بالشروط الامريكية التي صاغها كيسنجر وغولد مائير.

ولذلك اعتقد معظم المراقبين والمحللين السياسيين في العالم أن قرارات الجزائر كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة من أجل فتح الحوار معها للتوصل إلى المفاوضات المباشرة عبر البوابة الأمريكية .

واعتبرت الولايات المتحدة قرارات الجزائر مشجعة ولكنها ليست كافية وتحمل غموضاً والتباساً ولا تتضمن اعترافاً واضحاً وصريحاً باسرائيل ولكنها تشكل خطوة ايجابية وخاصة للاعتراف بالقرار ٢٤٢ الذي يقبل ضمناً بحق اسرائيل في الوجود ورفضت الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

اعتقد البعض أن الولايات المتحدة ستفتح أبوابها على مصراعيها بعد اعتراف المنظمة باسرائيل وبالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ إلا أن شولتس رفض في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ منح رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة تأشيرة دخول إلى نيويورك لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لأنه اعتبر أن قرارات الجزائر غير واضحة وغير مستوفية للشروط الأمريكية .

إن الموقف المتشدد للادارة الأمريكية وممارسة الضغط والابتزار من خلال الجهات العربية والأوروبية حمل رئيس اللجنة التنفيذية على الاستجابة للشروط الأمريكية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٨٨ والذي لاقى التأييد والاستحسان من الدول

الأوروبية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فأصدر في ١٤ كانون الأول أي في اليوم التالي لالقاء خطابه بيان حنيف الدي قرأه بالانكليزية كما وضعه جورج شولتس مما حمل الادارة الأمريكية في نفس اليوم على فتح الحوار الأمريكي الفلسطيني .

إن التنازلات المجانية التي تم تقديمها للادارة الأمريكية كالموافقة على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ـــ ٣٣٨ كأساس للمفاوضات والاعتراف بالكيان الصهيوني وادانة الكفاح المسلح تنتهك جوهر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما أن الحوار لم يؤد حتى الآن إلى نتائج ايجابية لقضية فلسطين بالرغم من التنازلات الهائلة التي تم تقديمها ولا تزال الادارة الأمريكية تمارس المزيد من الضغط والابتزاز للحصول على المزيد من التنازلات ، ولا خيار لتلك الأوساط الا الاستجابة للضغط والابتزاز الأمريكيين للتوصل إلى تسوية بالشروط والاملاءات الاسرائيلية وبرعاية الولايات المتحدة وعلى حساب الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني والحقوق القومية للأمة العربية . وبمناسبة دحول الانتفاضة في عامها الثالث بذلت الولايات المتحدة المساعي الحثيثة لعقد اجتماع في القاهرة بين وفد اسرائيلي مع آخر فلسطيني لتنفيذ خطة شامير وتتضمن خطة شامير للانتخابات معارضة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض حق العودة واستبعاد المنظمة وتهدف بشكل اساسي إلى احتواء الانتفاضة بعد أن عجز الكيان الصهيوني ومؤسساته القمعية عن وضع حد لها وبعد أن وصلت خطة شامير إلى طريق مسدود بسبب رفض الانتفاضة لها . وأخذت الدبلوماسية الأمريكية والمصرية تنشط في البحث عن مخارج أخرى لتحريكها من الجمود الذي أصابها .

عارضت قيادة الانتفاضة خطة شامير ، بينما أبرزت قيادة المنظمة أنها ليست ضد مبدأ الانتحابات ولكنها تعارض أية انتخابات تتم في ظل الاحتلال ولا تكون جزءاً من عملية سلام شاملة ومتفق على مراحلها واليتها ـــ ووفقاً لمبادرة السلام الفلسطينية.(٦٠)

طرح مبارك نقاطه العشر لتحريك خطة شامير وفتح حوار فلسطيني اسرائيلي في القاهرة بشأن الانتخابات والنقاط العشر هي:

١ ـــ تعهد اسرائيل بقبول نتائج الانتخابات .

٢ ـــ وضع مراقبين دوليين للاشراف على الاقتراع .

٣ ـــ توفير نوع من الحصانة لحماية ممثلي الفلسطينيين المنتخبين من المحاكمة .

٤ ـــ انسحاب القوات الاسرائيلية مسبقاً من مناطق الاقتراع .

٥ ـــ التزام اسرائيل ببدء محادثات حول تسوية شاملة في موعد يتم الاتفاق عليه قد يكون ثلاث سنوات أو خمس .

٦ ـــ وقف عمليات بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

٧ ـــ ضرورة تمتع المنتخبين بحرية التعبير .

٨ ـــ يمنع الاسرائيليين الدخول إلى مناطق الانتخابات .

٩ ـــ اشتراك فلسطينيي القدس في عملية الاقتراع .
١٠ ـــ قبول اسرائيل مقايضة الأرض بالسلام من خلال تسوية نهائية وشاملة .(٦١)

ويمكن القول انطلاقاً مما تسرب عن موقف شمعون بيرس من خطة شامير من خلال أقنية مختلفة أن النقاط العشر تضمنت موقف حزب العمل الصهيوني من خطة شامير وبالتالي جاءت لانقاذ فكرة الانتخابات التي طرحها شامير .

إن النقاط العشر لا تتضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولا تنص على عقد المؤتمر الدولي ولا تتطابق مع مشروع السلام الفلسطيني لذلك أعلنت العديد من الفصائل الفلسطينية رفضها لنقاط مبارك .

لقد أخذ مبارك على عاتقه العمل على التوفيق وتقريب وجهات النظر بين رئيس المنظمة والولايات المتحدة واسرائيل للتوصل إلى بدء الحوار الفلسطيني ـــ الاسرائيلي حول موضوع الانتخابات . ويلخص مبارك موقفه ويقول:

« نحن نريد أن نبدأ حواراً اسرائيلياً فلسطينياً حتى يتمكن الطرفان من بدء النقاش وسوف يتباحثان بشأن الانتخابات وتشكيل الوفد الذي سيتشرك في المفاوضات . وهناك أزمة ثقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي ولا بد من بناء الثقة . كيف نبني هذه الثقة دون بدء الاتصال والحوار وأنا أطالب ببدء الحوار . . . بالحوار ويبدأ التفاهم وتبني الثقة ، ثم يلي ذلك التفاوض والقضية لن تحل الا بمفاوضات ، والأرض لن تسترد إلا بالمفاوضات والحرب لن تحسم القضية » .(٦٢)

ويعتقد النظام المصري أن الخطوة الأولى للتوصل إلى تسوية هي اجراء حوار مباشر بين الفلسطينيين والاسرائيليين للدخول بالمفاوضات والتوصل إلى صفقة انفرادية على غرار معاهدة السلام المصرية ـــ الاسرائيلية .

« وقد برزت فكرة الحوار الفلسطيني الاسرائيلي التي تدعو إليها مصر عقب مباحثات الرئيس المصري مبارك مع وزير الدفاع الاسرائيلي رابين الذي زار القاهرة للبحث في مقترحات مبارك وأيدت الولايات المتحدة بدورها فكرة الحوار الفلسطيني الاسرائيلي».(٦٣)

إن نقاط مبارك العشر تعيد إلى الذاكرة الاقتراح الذي تقدم به مبارك لوقف الانتفاضة وهي في أشهرها الأولى بعد أن عجز الكيان الصهيوني عن قمعها وفشلت الولايات المتحدة من احتوائها .

رحبت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تتوايلر بالنقاط المصرية العشر وقالت « إن ادارة بوش مستمرة في تشجيع الأطراف على ايجاد وسيلة لبدء حوار فلسطيني اسرائيلي لمناقشة مبادرة الانتخابات الاسرائيلية واضافت نرحب بجهود مصر بمقدار ما يمكن النقاط المصرية العشر المساعدة على تحقيق ذلك »(٦٤)

في باديء الأمر رفضت قيادة المنظمة خطة شامير ولكنها استجابت للضغطين الأمريكي والمصري فأبدت استعداداً للتعامل معها .

وتحفظت على بعض نقاط مبارك ولكنها رضخت للضغط المصري ووافقت عليها وعندما طرح بيكر نقاطه الخمس ــ وافقت عليها مع بعض التحفظات ، وأبلغت مصر موافقتها للادارة الأميركية .

إن أصحاب النهج المفرط يستثمرون التضحيات الهائلة للشعب العربي الفلسطيني للدخول بالمفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني ، وبالتالي يقابلون التضحيات الغالية لابطال الانتفاضة بالتنازلات المجانية ، ويخشى أن يؤدي مسلسل التنازلات المستمرة إلى تصدع في الوحدة الوطنية لابطال الانتفاضة الذين يصرون على الكف عن التنازلات المجانية والتمسك بثوابت النضال الفلسطيني وعروبة فلسطين .

باسم الانتفاضة وتحت ستار دعمها تجري عملية تصفية الصراع العربي الصهيوني بشروط لا توفر الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق القومية للأمة العربية ، وبالتالي يظهر القصور والفشل في ادارة الصراع .

إن استمرار الانتفاضة ، وتصاعد القمع الصهيوني ، وارتفاع أعداد الضحايا والتضحيات ، يفرض على القيادات الفلسطينية أن تعمل على توفير جميع العوامل والأسباب لدعم استمراريتها عربياً ودولياً حتى تصبح انتفاضة الشعب بأسره داخل فلسطين وخارجها ، ويعني هذا وجوب خلق انتفاضة في الخارج تعمل على اعادة البناء الثوري والقضاء على كل مظاهر الترهل والارتزاق والاتكالية والتفريط التي أصابت جسم الثورة .

المصادر

١) مجلة المجلة العدد ٢٧١ تاريخ ١٩٨٥/٤/٣
٢) القبس في ١٩٨٤/١٢/١٨
٣) مجلة ديرشبيجل الألمانية العدد ١٠ تاريخ ١٩٨٥/٣/٤
٤) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٥/٣/٢٦
٥) الدستور الأردنية في ١٩٨٥/٤/٦
٦) الدستور الأردنية في ١٩٨٥/٤/٢٠
٧) الدستور الأردنية في ١٩٨٥/٤/٥ نقلاً عن جويش كرونيكل البريطانية
٨) المصدر السابق نفسه .
٩) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٥/٤/٤
١٠) الثورة في ١٩٨٥/٥/٧
١١) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٥/٤/١٠
١٢) مجلة المستقبل العدد ٤٥٣ في ١٩٨٥/١٠/٢٦ ص ٢١
١٣) روبرت نيومن ، فورين بوليسي نقلاً عن السفير في ١٩٨٥/١٠/١٤
١٤) مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٩ كانون الأول ١٩٨٨ ، ص ٩٣
١٥) المصدر السابق نفسه
١٦) الأهرام في ١٩٨٨/١١/١٦
١٧) الأهرام في ١٩٨٨/١١/٢١
١٨) القبس في ١٩٨٥/١١/٢٣
١٩) القبس في ١٩٨٨/١١/١٦
٢٠) المصدر السابق نفسه
٢١) مجلة ديرشبيجل الألمانية العدد ٥٢ كانون أول ١٩٨٨ ص ١١٢
٢٢) نيويورك تايمس في ١٩٨٨/١١/١٦
٢٣) نشرة القسم الصحفي في السفارة الأمريكية في دمشق في ١٩٨٨/١٢/٥
٢٤) الدستور الأردنية في ١٩٨٨/١١/١٧
٢٥) انترناشيونال هيرالد تريبون في ١٩٨٨/١١/١٧
٢٦) الرأي الاردنية في ١٩٨٨/١١/٢٠
٢٧) القبس في ١٩٨٨/١٢/٩
٢٨) المصدر السابق نفسه
٢٩) القبس في ١٩٨٨/١٢/١٠
٣٠) النشرة الصادرة عن القسم الصحفي في السفارة الأمريكية بدمشق في ١٩٨٨/١١/٣٠ ص ٤
٣١) المصدر السابق نفسه

٣٢) القبس في ١٩٨٨/١٢/١٧
٣٣) المستقبل ، باريس ، ١٩٨٨/١٢/١٠ نقلاً عن شؤون فلسطينية العدد ١٩ كانون ثاني ١٩٨٩ ص ١٠٠
٣٤) انظر القبس في ١٩٨٨/١٢/٥
٣٥) شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠ كانون الثاني ١٩٨٩ ص ١٠٧
٣٦) السفير في ١٩٨٨/١٢/٢٢ ص ٨
٣٧) نوفيل اوبسرفاتور في ٢١/١٥ كانون أول ١٩٨٨
٣٨) السفير في ١٩٨٨/١٢/٢٢
٣٩) شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠ ص ١٤٠
٤٠) المصدر السابق نفسه
٤١) المصدر السابق نفسه ص ١٠٨
٤٢) جريدة الشرق الأوسط في ١٩٨٨/١٢/٢٢ ص ٤
٤٣) الحوادث ، العدد ١٦٧٧ في ١٩٨٨/١٢/٢٣ ص ٢٨ ـــ ٢٩
٤٤) القبس في ١٩٨٨/١٢/٢٣
٤٥) شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠ ص ١٤١
٤٦) المصدر السابق نفسه
٤٧) شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠ ، كانون ثاني ١٩٨٩ ص ١٤٣
٤٨) نفس المصدر السابق ص ١٤٤
٤٩) الأهرام في ١٩٨٨/١٢/١٩
٥٠) السفير في ١٩٨٨/١٢/١٦
٥١) نفس المصدر السابق
٥٢) الوطن الكويتية في ١٩٨٨/١٢/١٨
٥٣) نفس المصدر السابق
٥٤) نفس المصدر السابق
٥٥) شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠ ص ١١٦ نقلاً عن الانترناشونال هيرالد تريبون في ١٩٨٨/١٢/١٦
٥٦) معاريف في ١٩٨٨/١٢/١٥
٥٧) معاريف في ١٩٨٨/١٢/١٦
٥٨) يديعوت أحرنوت في ١٩٩٨٨/١٢/١٨
٥٩) نشرة القسم الصحفي في السفارة الأميركية بدمشق في ١٩٨٩/١/٢٨
٦٠) مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٩ تشرين أول ١٩٨٩ ، ص ١١٤
٦١) مجلة صباح الخير اللبنانية ، العدد ١٧٠ في ١٩٨٩/٩/١٦ ، ص ٢١
٦٢) القبس في ١٩٨٩/٩/٢٢
٦٣) مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٩ تشرين أول ١٩٨٩ ، ص ١٢٠
٦٤) المصدر السابق ص ١٢٥ نقلاً عن الحياز في ١٩٨٩/٩/١٣

الباب الثامن

عرفات والاقتتال الفلسطيني

استخدمت قيادة عرفات الاغتيالات والتصفيات الجسدية والسلاح لحسم خلافاتها السياسية داخل حركة فتح ومع الفصائل الفلسطينية والدول العربية مما الحق افدح الأضرار بقضية فلسطين والإنسان الفلسطيني .

وتابعت هذا الخط الدموي المدمر بتدبير الانقلابات والإنشقاقات داخل صفوف الثورة الفلسطينية ، مستغلة عدالة قضية فلسطين وتضحيات شعبها وامتها والتأييد الكاسح لها فلسطينياً وعربياً ودولياً ، للتغطية والتضليل والتمويه على خطها المدمِّر.

فالاقتتال وإراقة الدماء والتمزق والإنشقاقات والاغتيالات لا يمكن لها اطلاقاً أن تؤدي إلى نتائج ايجابية ، بل إلى المزيد من سفك الدماء والتدمير الذاتي وزرع اليأس والقنوط في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني ، كمقدمة لقبولهم بأي حل ترتأيه قيادة عرفات .

بدأت الأزمة في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ أن تولى عرفات زعامة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واستخدام العنف والتصفيات والإقتتال لترويض الساحة الفلسطينية وفرض برنامجه عليها .

كان عرفات المبادر الأول للاقتتال الفلسطيني والتصفيات الجسدية ففي عام ١٩٦٦ قام بتصفية الرفيق يوسف عرابي ، وأحمد عبد الغفور في عام ١٩٧٤ ، وماجد أبو شرار في عام ١٩٨١ وأبو الوليد سعيد صايل في عام ١٩٨٢ وخمسة مقاتلين في البقاع أعضاء في فتح المجلس الثوري في أيار ١٩٨٣

هذا على صعيد تصفية المناضلين أما على صعيد المنظمات فلقد ساهم عرفات في الإنشقاق الذي حصل في الجبهة الشعبية عام ١٩٦٨ وفي الإنشقاق الذي حصل في القيادة العامة وقاد الاقتتال في ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ضد الفصائل التي رفضت التسوية الأمريكية آنذاك كالشعبية والصاعقة والديمقراطية .

وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ قام عرفات باحتلال جميع مكاتب الصاعقة في لبنان وقتل جميع عناصر الصاعقة التي كانت متواحدة في مكتبها في مخيم البداوي كما أصدر أوامره إلى أبي هاجم عدة مرات لضرب المخيمات الفلسطينية في لبنان بالمدفعية.

وأصبح اللجوء إلى الاقتتال هو الأسلوب السائد لدى عرفات لفرض هيمنته المطلقة على مظمة التحرير وعلى الفصائل الفدائية وعلى الشعب الفلسطيني وتصفيته العناصر المعارضة له .

أعلن عرفات وكان يكرر باستمرار في احاديثه : « وبكل برود ان التسوية تحتاج إلى عشرين ألفاً من الشهداء » وكأنه يتحدث عن دمى بلاستيكية وليس عن أرواح بشرية ولكن هذا الرقم ارتفع إلى أكثر من دلك بكثير . قام عرفات باستخدام السلاح وارتكاب الاقتتال الفلسطيني لكي يتمكن من تصفية العناصر الفلسطينية المعارضة للتسوية الأميركية داخل الفصائل الفدائية وداخل حركة فتح لكي يتابع مسيرته باتجاه التسوية .

ويهدف عرفات من جراء الاقتتال الفلسطيني ــ الفلسطيني ، والفلسطيني العربي إلى ادخال اليأس والقنوط في نفوس أبناء الشعب العربي الفلسطيني لكي يكونوا مهيئين لعدم معارضة التسوية التي يعمل من أجلها ولجلب العطف الدولي على الشعب الفلسطيني لإقامة الكيان الهزيل الذي يعمل من أجله لأنه يعتقد بأن المذابح تجلب عطف العالم على إقامة الكيان الفلسطيني في محاولة منه اقتفاء أثر الصهيونية باستغلال اضطهاد النازية لليهود في الوقت الذي كانت تتعاون فيه الصهيونية مع النازية .

إن عرفات يحاول دائماً استثمار الدم الفلسطيني لتحقيق اهدافه حدث هذا في ايلول وفي مجازر تل الزعتر وفي مجازر صبرا وشاتيلا إذ ترك المخيمات بدون حماية حدث هذا في المخيمات وفي التمدد باتجاه مغدوشة كما استخدم القوة العسكرية لوقف الانضمامات المتتالية في قوات فتح للانتفاضة

أعلن أحمد عبد الرحمن الناطق باسمه في تونس بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٢ وفي إذاعة لندن بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٠ أن عرفات قرر الحسم العسكري لإنهاء « التمرد » داخل فتح أي اللجوء إلى استخدام القوة ضد اخوته في فتح المعارضين للتسوية الأميركية والمتمسكين بمبادىء ومنطلقات وأهداف الحركة .

وعندما عجز عرفات عن تصفية الانتفاضة ووقف الانضمامات المتتالية إليها أخذ كعادته يكيل التهم لسورية وليبيا باشتراكهما في القتال ضده مما دفع سورية إلى طرده منها ومنعه من العودة إليها .

بدأ عرفات الاقتتال الفلسطيني في البقاع ضد قوات أبو موسى الفتحاوية التي قامت بالانتفاضة عليه ، ثم نقل اسلوبه هذا إلى مخيم البداوي بالقرب من طرابلس وذلك بالمذبحة التي ارتكبها ضد مقاتلي الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة وذهب ضحيتها ١٢ مناضلاً .

وحملت القيادة العامة عرفات مسؤولية الاقتتال الفلسطيني في البداوي والمجزرة التي وقعت فيه

وذلك في بيان صدر في ١٩٨٣/٩/٢٨ .

وتابع عرفات سيره في أسلوب الحسم العسكري والإقتتال الفلسطيني فأخذ يرسل اتباعه إلى طرابلس عن طريق قبرص كما أخذ يرسل المال والسلاح إلى عاصمة الشمال وحضر إليها لكي يقود الاقتتال بنفسه ضد القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية . ولم تحتج الولايات المتحدة على مجيئه إلى طرابلس رغم أنه تعهد خطياً إلى فيليب حبيب بعدم العودة إلى لبنان .

جاء إلى طرابلس وركز مقاتليه فيها رغم أنه تعهد لأمين الجميل بسحب كافة المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وطلب منه في مؤتمر عدم الانحياز في نيودلهي أن يسرع ويوقع اتفاقاً مع اسرائيل لكي يأتي دوره .

جاء عرفات إلى طرابلس ليقدم أوراق حسن السلوك للولايات المتحدة على حساب القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية بانتظار دوره في التسوية الأميركية . وارتكب خلال وجوده هناك مجزرة ضد الحزب الشيوعي اللبناني ذهب ضحيتها عشرات المناضلين اللبنانيين الذين تصدوا للصهيونية والامبريالية ودافعوا عن الثورة الفلسطينية .

يقول الأمين العام للجبهة الديمقراطية عن لجوء عرفات إلى الاقتتال الفلسطيني ما يلي :

« معضلات الثورة ومنظمة التحرير بدأت تظهر وفق مهمات ومعطيات كل مرحلة وأخذت أشكالاً متفجرة متعددة ومعروفة جيداً ، بمن فيها استخدام العنف . فمن من بين فصائل المقاومة الفلسطينية لم يستخدم العنف الدموي ضده قبل الخروج من بيروت على يد أخوة لنا في فتح خاصة ، وبعض الفصائل الأخرى المغامرة . لقد استخدم العنف ضدنا فأتخذنا موقف الدفاع عن الذات عسكرياً ، وموقف الهجوم سياسياً ، وفي عام ١٩٧٩ اختص الأخوة في فتح بالجبهة الديمقراطية عبر مذابح البداوي والبارد في يناير كانون ثاني ١٩٧٩ ، ١٥ أيار ١٩٧٩ في بيروت بالفاكهاني ، ومجزرة ٢٩ آب (١٩٧٩) في صيدا »[(١)] .

إن قيادة عرفات كانت دائماً المبادرة إلى إثارة الاقتتال واغتيال المناضلين من قادة فتح وكوادرها ، فهي التي دبرت اغتيال عبد الفتاح حمود وصبحي ياسين واحمد عبد الغفور في وضح النهار داخل بيروت ، وأبو عماد وأبو أحمد وبهاد دوغلاس في الدامور والجنوب . وعماد الشيخ وأحمد حسان في ليبيا ، والمقاتلين الفلسطينيين الخمسة في أيار ١٩٨٣ في البقاع . وأبلغ هاني الحسن ، وهايل عبد الحميد وصلاح خلف وخليل الوزير في أيار ١٩٨٣ بعض المكاتب السياسية للفصائل الفدائية والقوى العربية أن اللجنة المركزية لفتح قد اتخذت قراراً بتصفية تنظيم فتح / المجلس الثوري تصفية جسدية من القاعدة إلى القمة . وأشار مسلسل الاغتيالات التي تمت في لبنان بين الطرفين إلى صحة هذا القول .

إن الوقائع والأحداث اثبتت وتثبت أن قيادة عرفات لا تقبل بالاحتكام إلى الحوار الديمقراطي إلاّ في إطار توجهاتها . وعندما تشعر بأن هذا الأسلوب . لا يخدم توجهاتها ويعرقل

حركتها ويفرض عليها التراجع تستخدم القمع والاقتتال . ولم تسلك في يوم من الأيام اخلاقية الثوار في التعامل مع المعارضين لها أو التقيد بقيم وأعراف وممارسات وطنية حتى أنها حوّلت العديد من رموزها كمخبرين وعملاء لأجهزة المخابرات الأوروبية والأميركية .

قام عرفات بتصفية خصومه السياسيين غير المنضبطين باسم الوحدة الوطنية ، ولكن الوقائع والأحداث وتطوراتها اثبتت بجلاء أن التصفيات والانشقاقات التي حدثت في فتح والفصائل الأخرى كانت بسبب تنازلات عرفات وانحرافاته السياسية وانتهاكاته للميثاق الوطني الفلسطيني وسبب تنازله عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها الصهيونية عام ١٩٤٨ وحق العودة مقابل استمراريته في زعامة فتح والمنظمة ودولة فلسطين .

ويتحمل عرفات المسؤولية عن الحروب الفلسطينية ـــ العربية التي حدثت في الأردن ولبنان ، بسبب اخطائه القاتلة والمميتة واعتماده على مجموعات من المرتزقة والأزلام .

وعاد عرفات في الثمانينات مجدداً إلى سلوك سياسة شق الفصائل ، فنجح في تعميق الهوة بين نايف حواتمةوياسر عبد ربه ودعم تيار ياسر عبد ربه بسبب تأييد عبد ربه النهج التنازلي الذي يقوده .

إن اسلوب عرفات بالتعامل مع فتح والفصائل والمنظمة والدول العربية لم يتغير ، بعد بيروت بل بقي تماماً كما كان عليه قبل الخروج منها ، بالرغم من المصائب الهائلة التي نزلت بقضية فلسطين والنضال الفلسطيني والمقاتل والإنسان الفلسطيني .

يقول العقيد نصر يوسف (عضو اللجنة المركزية لفتح) عن الانتفاضة في فتح ما يلي :

« مرحلة الانشقاق لا تنسى ولن تختفي من عمر الناس الذين عاصروها أو اشتركوا فيها لأنها مرحلة دامية ، مرحلة موجعة ، مرحلة قتال أخوة السلاح لا منتصر ولا مهزوم . الكل مهزوم ، كلها خسارة فيها هزيمة قضية ، فيها الغاء لشعب ، فيها تدمير لتضحيات شعب على مدى عشرات السنين »(٢) .

تركت فترة الاقتتال بين فتح عرفات وفتح الانتفاضة بسبب انخراط عرفات بالتسوية الأميركية جراحاً عميقة في نفوس كوادر وأعضاء فتح . حدثتني إحدى شقيقاتي بأنها عندما سمعت بأخبار قرار الحسم العسكري الذي اتخذته قيادة عرفات ضد الضباط والمقاتلين المنتفضين ، غادرت دمشق إلى البقاع وأحضرت ابنها الذي كان من مقاتلي فتح هناك ، وعندما سألتها لماذا فعلت ذلك ؟ أجابت:«سمحت لابني بالإنضمام إلى فتح لمحاربة اسرائيل ، ولكنهم الآن يطلقون المدافع على بعضهم البعض ولست مستعدة أن أفقد ابني في متل هذا القتال ».

عرفات وشق اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين

نجح عرفات بإحتواء ابرز الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، وأخذوا يخدمون خطه السياسي ويبررون انحرافه وتفريطه بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة. ووضع عرفات المؤسسات الشرعية والاتحادات الفلسطينية أمام واحد من احتمالين فإما أن تدين له ولسياسته بالولاء وإما أن يقوم بشقها واعادة تشكيلها بشكل يتمكن فيه من وضع اتباعه على رأسها لكي تؤيد نهجه وتوجهاته ، كما حدث في اتحاد الكتاب والصحفيين .

انعقد المؤتمر الأول للاتحاد العام للكتاب والصحفيين في عام ١٩٧٢ والثاني في عام ١٩٧٧ . وظهرت الخلافات السياسية بين الاتحاد العام وعرفات خلال فترة المؤتمر الثاني منذ عام ١٩٧٧ ، لأنه تبين للأمانة العامة للاتحاد أن عرفات بدأ ينحرف عن ثوابت النضال الفلسطيني ، فأختلفت معه . وحاول في تلك الفترة تصفية الأمين العام للاتحاد ناجي علوش ونائبه حنا مقبل ، فتوارى علوش عن الأنظار فترة طويلة ، بينما جرت محاولة لإغتيال حنا مقبل أصيب على اثرها بجروح ، فجرت محاولة ثانية في قبرص قتل فيها الشهيد واشارت أصابع الإتهام إلى أجهزة عرفات الأمنية .

لقد كان للأمانة العامة للاتحاد السبق في التمرد على انحراف القيادة قبل أن تتحرك الفصائل الفدائية فقرر عرفات فرض هيمنته على الاتحاد عن طريق عمليات التخويف والترهيب والترغيب . ونجح في المؤتمر الثالث الذي انعقد في بيروت عام ١٩٨٠ بفندق البوريفاج ، حيث جرى المؤتمر وتمت الانتخابات تحت اشرافه المباشر وفي جو من الإرهاب خلقته عناصر الـ١٧ التي كانت تصول وتجول داخل المؤتمر وخارجه ، حيث أحاطته بالسيارات العسكرية والرشاشات الثقيلة بحجة حمايته من عملية اسرائيلية . ولكن حقيقة الأمر أنه جرى استخدام الحشد العسكري لممارسة الضغط والإرهاب والتخويف على أعضاء المؤتمر . وقام بتأخير المؤتمر ثلاثة أيام إلى أن نجح في ترتيبه بالشكل الذي رغب فيه ، وفرض في فرع الاتحاد الكثير من اتباعه الذين لا يمتون للكتابة أو الصحافة بأي صلة ، وبالتالي أخذ الاتحاد يفقد استقلاليته وتقاليده ومواقفه النضالية وقراره السياسي عن طريق البترودولار التي كان يدفعها للعديد من أعضاء الأمانة والفروع ، ومنهم بسام أبو شريف .

أخذ عرفات يعمل بعد الخروج من بيروت على ترتيب أوضاع منظمة التحرير ومؤسساتها واتحاداتها وفق أهوائه ومزاجيته الخاصة . وكان شق جميع الاتحادات والمنظمات الشعبية جزءاً من هذا المخطط للدخول في التسوية الأميركية بشرعية فلسطينية .

قام بشق النقابات في الضفة الغربية وشق الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام للمعلمين واتحاد المرأة وحركة فتح ومظمة التحرير ، مما الحق اضراراً مميته بالمنظمة ومكانتها ووحدتها ومؤسساتها وخطها السياسي المعادي للصهيونية والامبريالية .

قام بعقد مؤتمرات غير شرعية وانشقاقية واجراء انتخابات زور فيها النصاب متجاوزاً امانات الاتحادات الشرعية والتقاليد والأعراف النقابية واللوائح الداخلية .

بدأت مساعيه ومساعي اتباعه في شق اتحاد الكتاب والصحفيين بإصدار أوامره إلى معتمد فتح في تونس بتوجيه برقيات تتضمن الدعوة لعقد المؤتمر الرابع في صنعاء وعلى الفور اصدرت الأمانة العامة للاتحاد بياناً استنكرت فيه هذا الإجراء غير الشرعي ، وأكدت بأنها هي الجهة التشرعية الوحيدة المخولة بدعوة المؤتمر ، واعتبرت الأمانة في بيانها أن أية دعوة تصدر عن أية جهة غير الأمانة لعقد المؤتمر دعوة غير شرعية .

وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٣ عقد عرفات مؤتمر صنعاء لدعم ما يسمى بشرعيته مؤكداً عزمه على الاستمرار بشق الاتحادات المهنية والشعبية لخدمة نهجه .

جاء مؤتمر صنعاء ليشق الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، وحضره خمسة أعضاء فقط من أعضاء الأمانة العامة من أصل أربعة عشر عضواً ، وبالتالي يكون قد قاطعه الأمين العام للاتحاد وثمانية من أعضاء الأمانة .

وكان الخمسة أعضاء الذين أيدوا عقد المؤتمر جميعهم من أتباع عرفات وهم : أحمد عبد الرحمن ، زياد عبد الفتاح ، غانم زريقات ، حسن الكاشف ، ومحمود درويش الذي لم يحضر المؤتمر بسبب مرضه ، فوجه رسالة للمؤتمر وبالتالي كان الحضور أربعة من أعضاء الأمانة .

لاحظت العديد من اتحادات الكتاب العرب عدم شرعية المؤتمر ، لذلك قاطعته وامتنعت عن الحضور كما قاطعه اتحاد الكتاب والصحفيين في صنعاء ، العاصمة التي انعقد فيها المؤتمر، أصدرت الأمانة العامة للاتحاد على إثر انتهاء المؤتمر بياناً جاء فيه :

« تؤكد الأمانة العامة أن كل ما صدر عن اجتماع صنعاء يوم ١٩٨٤/٤/٣ باطل وغير قانوني، لقد أمعن اجتماع صنعاء في خرق كل الاعراف والأصول الدستورية والنقابية ومارسوا عمليات التزوير » . وتضمن البيان عمليات التزوير ومنها شطب عضوية فرعي ليبيا والولايات المتحدة لتسهيل النصاب ، وإجراء انتخابات لفرع العراق دون علم الامانة العامة ، واعتمدوا عضوية بعض الكتاب والصحفيين ممن هم ليسوا أعضاء في المؤتمر العام .

بدأت العلاقات بعد سنة من مؤتمر صنعاء تتحسن بين لجنة عرفات المركزية والجبهة

الديمقراطية وجرت عدة لقاءات قادها بسام أبو شريف وجميل هلال للتوفيق بين أمانة صنعاء غير الشرعية وبين الأمانة العامة للاتحاد لعقد مؤتمر جديد .

لقد اعتبرت الاتحادات العربية والدولية أن الأمانة التي انشقت عن مؤتمر صنعاء غير شرعية وانشقاقية واعتبرت الأمانة العامة الموحودة في دمشق شرعية . ولكن الموقف السياسي الجديد بين الديمقراطية وقيادة عرفات وانتقال الأمين العام من دمشق إلى الجزائر خلق وضعاً جديداً .

وانعقد في الجزائر في الثامن من شباط ١٩٨٧ مؤتمر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين في ظروف انقسام الصف الوطني الفلسطيني ودون الأخذ بالنظام الداخلي للاتحاد بعين الاعتبار ، ودون الالتزام بثوابت النضال الفلسطيني .

نجح عرفات عن طريق اعطاء المكاسب لبعض الأطراف وتوزيع الدولارات في فرض هيمنته على الاتحاد لتخليد الانشقاق في صفوف الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ولتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة واسرائيل . عمد اتباع عرفات إلى انتهاك اللوائح الداخلية واللجوء إلى التزوير وتوجيه دعوات لأشخاص مختارين بعضهم لا يمت للكتابة بصلة ، ووقع نوعين من الخلافات بين أوساط أعضاء المؤتمر :

الأول : سياسي ، والثاني : نقابي .

وقاطعت مؤتمر الجزائر أهم فروع الاتحاد العام ، كفروع لبنان ، وسورية ، وليبيا ومعظم أعضاء فرع الكويت والعديد من الاعضاء المستقلين ، كما قاطعه أعضاء الفصائل التالية :

طلائع حرب التحرير — قوات الصاعقة ، فتح الانتفاضة ، النضال الشعبي والقيادة العامة . لقد قاطعوا المؤتمر لأنه يخالف القواعد التنظيمية الأساسية للاتحاد وينتهك النظام الداخلي ويحرف الاتحاد العام عن الإلترام بالميثاق الوطني وثوابت النضال الفلسطيني .

وهنا لا بد من القول أن بعض الأطراف الفلسطينية دعمت تلاعب عرفات في مصير الاتحاد وقواعده التنظيمية ولوائحه الداخلية وخطه السياسي للحصول على الامتيازات والمكاسب في سكرتارية الاتحاد والأمانة العامة وبعض فروعه . بالمقابل وافقت هذه الأطراف على برنامج الحد الأدنى وتجديد شرعية عرفات .

سمعت الوفود التي حضرت مؤتمر الجزائر محمود درويش في كلمة الافتتاح يقول : « إن هذا المؤتمر ليس نقابياً » . كما سمعت أحد الكتاب الفلسطينيين في بداية المؤتمر يقول :

« أنا جئت باسم فرع اسمه فرع الجزائر وجاء أحمد عبد الرحمن ودعانا إلى غرفته في الفندق وقال لنا انتم السبعة ممثلو فرع الجزائر ، ولكن هؤلاء ليسوا كتاباً ولا صحفيين » .

لقد أصبح الاتحاد العام للكتاب والصحفيين نسخة للتشويه الذي جسده عرفات في مؤسسات منظمة التحرير ومكاتبها والاتحادات المهنية والشعبية الفلسطينية ، بعد أن شق حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية .

عقد عرفات مؤتمر الاتحاد في صنعاء في نيسان ١٩٨٤ تحت شعار « الدفاع عن الشرعية الفلسطينية»، أي الدفاع عن تفرده وانفراده وهيمنته على القرار الفلسطيني السياسي والإداري والمالي . وعقد مؤتمر الجزائر تحت شعار « الوحدة الوطنية » واسماه بالمؤتمر التوحيدي كبروفة للمجلس الوطني الذي كان يعمل على عقده لتجديد شرعيته المتآكله وتكريس نهجه السياسي المنحرف.

أنهى مؤتمر الاتحاد العام في الجزائر أعماله في الحادي عشر من شباط ١٩٨٧ بعد أن انتخب أمانة عامة مكونة من ٢١ عضواً بدلاً من ١٦ ، وسكرتارية من سبعة أشخاص وجرى توزيع المغانم أي المناصب في الأمانة والفروع بين قيادة عرفات وحلفائها .

نجح عرفات في مؤتمر الجزائر فرض نتائج مؤتمر صنعاء الإنشقاقي وعدم إدانة قمة ايفران بين الحسن وبيرس ، وقمة الاسكندرية بين مبارك وبيرس . وتابع مسيرته في تعميق الإنشقاق وتخريب المؤسسات السياسية والنقابية الفلسطينية .

إن مؤتمر الجزائر لا يمكن أن يقود إلى الوحدة الوطنية وتصحيح الأوضاع في الاتحاد ، وإنما جاء ليكرس نهج عرفات ويبارك تنازلاته السياسية عبر سلسلة من المهرجانات والمسرحيات والاجتماعات ليقول للجميع أنه لا يزال يمثل الشعب الفلسطيني .

وعلى اثر انتهاء اجتماع الجزائر عقد عدد من فروع الاتحاد واعضاء الأمانة اجتماعاً في دمشق تدارسوا فيه عدم شرعية اجتماع الجزائر ، لأنه جرى انتهاك النظام الداخلي بصورة فظة وتكريس أمانة صنعاء غير الشرعية لتمرير التنازلات السياسية .

وناقش اجتماع دمشق ثلاث وثائق ، وثيقة عرضت أزمة الاتحاد ، والثانية عبارة عن ورقة عمل للاتحاد والبيان الختامي . وجاء فيه أن المجتمعين :

« يعلنون لا شرعية اجتماع الجزائر ويؤكدون على أنهم سيواصلون العمل من أجل وحدة الاتحاد على أساس نظامه الداخلي وعلى أساس التراث النضالي للكتاب والمثقفين الفلسطينيين في مواقفهم الشجاعة ضد جميع اشكال المساومة والإنحراف ومن أجل تحرير فلسطين » .

وتشكلت لجنة عمل نقابية مهمتها متابعة نشاط الاتحاد في كافة الفروع والتحضير لعقد مؤتمر شرعي يتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وثوابت النضال الفلسطيني ونظم الاتحاد ولوائحه الداخلية ، ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل على الإطلاق .

إن السبب الأساسي في الصمت الذي يسود ساحة الكتاب والصحفيين الفلسطينيين منذ فترة طويلة « تمتد جذوره إلى اللحظة التي أصبح السياسي فيها يحدد معنى الإبداع والمبدع وعدد الشعراء والقصاصين والروائيين والسحرة ... إن شكل انتخاب وتشكيل الاتحاد العام يحدد المضمون للاتحاد العام ، فيكون كما أرادته السلطة المسيطرة أن يكون ، فيقف ان رأى السلطة واقفة ، ويجلس إن جلست ، ويصاب بالزكام إن سقط رذاذ من المطر على رأس السيد المسؤول »(٣) .

ساهم العديد من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين البارزين في خدمة نهج عرفات بسبب الأموال الطائلة التي أغدقها عليهم . وحوّل هؤلاء شعار الاتحاد « بالدم نكتب لفلسطين » إلى شعار آخر !

كانوا يكتبون لفلسطين بالدم ، بالعقل ، بالعاطفة والإنفعال ، بالروح والقلم .

فأين هم هؤلاء الآن ؟

إنهم يصمتون وينتظرون أوامر وتعليمات قيادة عرفات لتغرقهم بالدولارات وبطاقات السفر بالطائرات والامتيازات والمناصب .

إن الكاتب اليهودي سواء كان في نيويورك أو في موسكو يعرف ما تريد الصهيونية واسرائيل فيسخر امكانياته وطاقاته وعلاقاته لدعم وتعزيز المزاعم والأساطير والخرافات الصهيونية وتبرير سياسة وممارسات اسرائيل العدوانية والتوسعية والعنصرية .

عرفات ودوره في الأزمة اللبنانية

تثبت الوقائع والأحداث منذ عام ١٩٧٥ في لبنان وحتى المعارك في مغدوشة ، أن عرفات يتحمل جزءاً كبيراً عما لحق بلبنان من خراب ودمار ، وتأتي مسؤوليته مباشرة بعد مسؤولية العدو الصهيوني وبعض الفئات الإنعزالية ، وأصبحت بندقيته في لبنان تسخّر لخلق الفتن والمشاكل للقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية ولسورية وأصبح صانع فتن ومشاكل هناك .

عندما توصل الرئيسان السوري واللبناني في أيار ١٩٧٦ إلى الاتفاق على الوثيقة الدستورية رفضها عرفات لكي يحافظ على الوضع المتأزم بينما كان الواجب الوطني والقومي يفرض عليه القبول بها لإفشال مخطط كيسنجر والسادات في المنطقة .

لقد فجر « هنري كيسنجر » و « أنور السادات » الأحداث في لبنان لإشغال سورية والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والرأي العام العربي فيها ، وخاصة بعد أن اتضحت معالم الإفتراق بين مصر وسورية . فوقعت جريمة ١٣ نيسان ١٩٧٥ التي شكلت بداية انفجار الأزمة اللبنانية ، ودام القتال حوالي تسعة أشهر كان خلالها موقف سورية والحركة الوطنية اللبنانية ينبع من المحافظة على المقاومة الفلسطينية ، وتدخلت سورية لوقف القتال وحقن الدماء ، فأتخذت قرارها التاريخي بالتدخل العسكري لإنهاء القتال ، وحاول عرفات التصدي للقوات السورية بالسلاح وهاجمها في ضواحي صيدا وغيرها ، ولكن القتال توقف في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦ ، وعادت الحياة إلى المدارس والأسواق والمؤسسات ودوائر الحكومة ، وقام الرئيس فرنجية بزيارة إلى دمشق في شباط وتم الاتفاق على اعلان الوثيقة الدستورية ـــ ولكن الملفت للنظر أن السادات

انتقل فجأة من تأييد فرنجية وبعض الفئات المسيحية إلى تأييد عرفات وبعض الفئات المسلمة وبدأ بتزويد عرفات بالسلاح والعتاد وارسل له من مصر قوات عين جالوت الفلسطينية وذلك في محاولة منه لاستمرار القتال في لبنان لإشغال سورية والقوى الوطنية الفلسطينية والعربية فيه ، لإضعاف تصديها للمخطط الأمريكي في المنطقة ، ونقلت بعض البلدان العربية تناقضاتها العربية إلى الساحة اللبنانية .

وأخذ عرفات يعبىء اتباعه وأصدقاءه وحلفاءه ضد سورية وجيش التحرير الفلسطيني والصاعقة تحت شعار رفض الوصاية والتحجيم والإحتواء لإفتعال معارك وهمية وإضعاف القوى الوطنية وتحويل الأنظار عن اتفاقية سيناء الثانية والنظام المصري والمخطط الأمريكي في المنطقة ولضرب الدور السوري في لبنان . والحيلولة دون اعادة بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية والمحافظة على سلطته في الفاكهاني وكان يعمل على وضع العقبات في وجه تشكيل حكومة وطنية وإنهاء الأزمة عن طريق قواته وأمواله الهائلة وحلفائه الذين يتلقون منه الدعم والمال .

ودبر انقلاب العميد عزيز الأحدب، قائد موقع بيروت في ١١ آذار ١٩٧٦ .

وعندما استعد عرفات للقيام بانقلاب الأحدب قام بزيارة لمصر اطلع المسؤولين فيها على ما سيحدث، وعاد إلى بيروت من جولته ظهر يوم ١١ آذار ١٩٧٦ ليشرف على تفجير الأحداث بنفسه، وحشد قواته في منطقة عاليه وانفجرت حرب الفنادق في بيروت ومعارك الجبل، وتورط عرفات بشكل واسع في الحرب الأهلية وأعلن اعتراضه على الوثيقة الدستورية ولعب الدور الأساسي في زيادة نشر البلبلة وتفجير الوضع الأمني، وسقط مئات القتلى من المقاتلين في محاولة لاقتحام الكحالة ولكنه فشل وتمكن من احتلال قرية عينطورة.

لقد تجلى انعدام شعور عرفات بالمسؤولية تجاه قضية فلسطين والنضال الفلسطيني بزج نفسه في مشاكل لبنان الداخلية.

وأخذ يسيء إلى سورية وأمنها ومصالحها في لبنان وعمل على تصعيد الأزمة وتفجير القتال ووقف وراء حرب الثكنات في الأول من آذار ووراء انقلاب الأحدب في الحادي عشر من آذار ووراء حرب الجبل مما قاد إلى الفرز الطائفي في جميع المؤسسات وخاصة الجيش وقوى الأمن الداخلي ، ونشأ فراغ أمني شامل ، وأصبح من المستحيل حل الأزمة بدون تدخل عسكري عربي كبير من خارج لبنان ، ولحق الشلل بمجلس الوزراء ومجلس النواب ورئيس الجمهورية ودخل الجيش السوري لبنان لإنهاء الحرب الأهلية واعادة الأمن والاستقرار إليه ، ولكن عرفات قرر التصادم مع سورية ، وبالتالي وضع نفسه في الخندق المعادي للبنان وشعبه وعروبته ووحدته أي مع مصالح الامبريالية والصهيونية .

ووصل التمادي بعرفات حداً أخذ يزج نفسه بنشر الأكاذيب والإشاعات داخل سورية وافشال مبادرتها والإساءة إلى مكانتها .

وفي السابع عشر من نيسان ١٩٧٦ اتفق عرفات مع القيادة السورية على رفض تدويل الأزمة، أو تعريبها والتمسك بالمبادرة السورية، والتصدي لأي طرف يقوم بخرق وقف اطلاق النار ولكن بعد عودته إلى بيروت نقل صورة كاذبة عن الإتفاق وزعم وجود اتفاق سري غير العلني ويختلف عنه ، وذلك في محاولة منه لتعقيد الأزمة مقدمة لتفجير الوضع الأمني .

وعندما قرر عرفات اللجوء إلى الاقتتال الفلسطيني ــ الفلسطيني لاحتلال مكاتب الصاعقة في لبنان ، زعم أن سورية منعته من دخولها عند المصنع ، وقام برحلة إلى ليبيا والجزائر لإثارة الرأي العام العربي ضد سورية في البلدين الشقيقين .

وفي السادس من حزيران ١٩٧٦ قام عرفات باحتلال جميع مكاتب الصاعقة في لبنان وقتل جميع عناصر الصاعقة المتواجدة في مكتب مخيم البداوي والبالغ عددهم ١٧ مقاتلاً وداس أبو طعان على جثثهم بسيارات اللاند روفر .

واستغل عرفات عدالة قضية فلسطين وقوميتها وتأييد العرب لها لتضليل الرأي العام العربي وتأجيج الحملة المعادية لسورية وممارسة الضغوط العربية عليها .

ونجح مخطط السادات وكيسنجر في تفجير الوضع في لبنان لتحويل الأنظار عن اتفاقية سيناء وتوجيهها إلى لبنان وبالتالي قدم عرفات ورقة حسن سلوك للامبريالية الأمريكية على حساب سورية ولبنان وقضية فلسطين لخدمة شخصه ونهجه والمحافظة على سلطته في لبنان كحاكم مطلق فيه .

وعندما بدأ الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ أمر قواته بالانسحاب من الجنوب دون التصدي للقوات الغازية ، وترك الجنوب وشعبه فريسة للغزو والقتل والنهب والسلب ، ووقّع خلال الحصار في بيروت عدة اتفاقيات مع فيليب حبيب بمقتضاها وافق على الخروج من بيروت وتوزيع المقاتلين في أقطار بعيدة عن فلسطين .

وفي بداية عام ١٩٨٣ أراد أن يرحل بقية المقاتلين من البقاع إلى بغداد ، فقال رجال فتح لا للرحيل ، نعم للثورة والكفاح المسلح ، فقاد الاقتتال الفلسطيني ضدهم في البقاع وطرابلس .

وأخذ يرسل المقاتلين والسلاح إلى لبنان لا من أجل الكفاح المسلح ، وإنما من أجل خلق الفتن والمشاكل للقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية وسورية لكي يكسب ود الامبريالية والصهيونية ، عاد إلى صيدا والمخيمات لا من أجل قضية فلسطين والنضال الفلسطيني وإنما من أجل كسب النفوذ الشخصي والقيام بمسرحيه خروج جديدة تكلف الآلاف من القتلى ومئات الملايين من الدولارات .

عادت بندقية عرفات ليس من أجل الكفاح المسلح ، وإنما من أجل الفتن والمشاكل للقوى الوطنية ، لأن الفتن والمشاكل تمد من عمره وتزيد العطف عليه ، وتضع الجهات المعارضة له في موقف حرج نظراً لتأييد الجماهير العربية لقضية فلسطين .

ورفض الخضوع إلى قرار الإجماع الوطني الفلسطيني واللبناني القاضي بالإنسحاب من

مغدوشة واستخدم مغدوشة كأداة إعلامية قبل وأثناء المؤتمر الإسلامي في الكويت لتشويه الحقائق وتأزيم الوضع .

إن عرفات يلعب بقضية فلسطين والوجود الفلسطيني ومكانة وأوراح الفلسطينيين لإقامة كيان هزيل يمارس رئاسته وسلطته عليه .

لماذا أمر عرفات قواته بالخروج من المخيمات والتمدد خارجها واحتلال مغدوشة ؟ ماذا جلب احتلال عرفات لمغدوشة اللبنانية ؟ وما هي مصلحة قضية فلسطين باحتلال مغدوشة ؟ ولأجل ماذا ذهبت الضحايا والخسائر المادية والمعنوية في مغدوشة ؟ هل أصبحت مغدوشة يافا أو اللد والرملة ؟

إن عرفات يريد من وراء مغدوشة وممارساته في لبنان إزكاء الفتنة وتأجيج الصراع للحصول على رضا الولايات المتحدة واسرائيل .

عندما جاءت لجنة المساعي العربية الحميدة التي شكلتها الجامعة العربية إلى دمشق وبيروت قالت أن عرفات أخبرها بأنه يريد وجوداً سياسياً واعلامياً فقط في لبنان ، وقال أبو اياد في مقابلة نشرتها جريدة القبس في ١٩٨٧/٣/٣٠ حول الوجود الفلسطيني في لبنان ما يلي : « يجب أن يكون الوجود الفلسطيني له الطابع الإعلامي والسياسي فقط » ، والتزام عرفات بالاتفاقيات التي وقعها مع فيليب حبيب بإخراج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان .

فإذا كان عرفات يريد الوجود الإعلامي والسياسي في لبنان ، فلماذا إذن يرسل السلاح والمقاتلين إليه ؟ ولماذا يتمدد إلى مغدوشة ؟ ولماذا انزلق في الحرب الطائفية في لبنان ؟

يضاف إلى ذلك أن عرفات تخلى عن الكفاح المسلح واعتمد الخيار السياسي ويجري الاتصالات مع الاسرائيليين الصهاينة ويعلن استعداده التفاوض مع العدو والاعتراف به . لذلك اعتقد الكثير من ابناء الشعبين الفلسطيني واللبناني أن عرفات يهدف من خلال بندقيته في لبنان خلق المشاكل والفتن للقوى الوطنية وسورية وتقديم أوراق حسن السلوك للامبريالية الأمريكية والصهيونية .

هل تقود ممارسات عرفات وتصريحاته ومواقفه وتحالفاته إلى حماية الوجود الفلسطيني في لبنان أم تقود إلى المزيد من الضحايا والتضحيات لكي يجلب العطف ويستغله لخدمة مآربه التي لا تمت إلى تحرير فلسطين بصلة ، تماماً كالحركة الصهيونية التي تعاونت مع النازية وسكتت عن جرائمها تجاه فقراء اليهود ، واستغلت العطف العالمي على اليهود لإقامة دولة اليهود في فلسطين العربية .

لقد كان التمدد خارج المخيمات كارثة وطنية وإنسانية لحقت بالفلسطينيين هناك من جراء سياسة عرفات المدمرة .

قام عرفات بشق حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وأقدم على تمزيق الوحدة الوطنية وفجر الأوضاع في لبنان ، وتحوّل إلى صانع فتن ، لذلك فإن وجود البندقية في يده في لبنان لا تخدم مصالح الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ولا تخدم الأمن القومي لسورية والأمة العربية وإنما يستخدمها

في اضعاف القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية ودور سورية في لبنان لكي ينال رضى الولايات المتحدة واسرائيل وتقبلا به كطرف في التسوية الأمريكية .

إن عرفات لا يريد حلاً للأزمة اللبنانية لأنه يعمل على ربط حلها بحل امريكي لمجمل الصراع العربي الصهيوني ، ولذلك فإنه يستخدم البندقية في لبنان ليس من أجل محاربة اسرائيل وإنما لخلق المشاكل والفتن .

يقول رئيس الاستخبارات العسكرية ونائب رئيس أركان قوات الثورة الفلسطيية السابق عن دور عرفات في لبنان ما يلي :

« وبدأنا نتساءل عن الأسباب التي كانت تجرنا إلى هذه الاشتباكات الجانبية ، وعما إذا كانت هذه التناقضات رئيسية مع تفوق تناقضاتنا مع العدو، أم أنها تخبطات ياسر عرفات والتي تسببت في المذبحة التي جرت مع الجيش الأردني عام ١٩٧٠ ، وبعدها القتال مع الجيش السوري ومع الموارنة والشيعة ، بل إن جميع القوى الوطنية اللبنانية قاتلت معنا ضد الكتائب ، ليعود عرفات ويتحالف مع الكتائب في قتال ضد القوى الوطنية اللبنانية ، ولست هنا أتحدث عن ياسر عرفات الفرد ، بل عن ياسر عرفات القيادة ، أي هو ومن هو في قيادة المنظمة الذين تصرفوا بقضيته ومقدراته دون أن يكون لهم هم سوى تحقيق المزيد من المكاسب والأمجاد الشخصية على حساب الشعب ، فرأينا الأموال توزع هنا وهناك في الكونغو برازفيل ، وفي الهند وتنزانيا والمالديف ، والشعب الفلسطيني حافي الأقدام يقتله الجوع والعري في مخيمات الضفة والقطاع .

ورأينا المذابح الكثيرة التي تعرض لها الشعبان الفلسطيني واللبناني نتيجة للسياسة العرجاء التي ينتهجها ياسر عرفات ومفرقاً شعبه في دوامة الصراع الطائفي اللبناني وزاجاً به في مستنقع القتال ضد الشيعة الذين قاتلوا معنا ١٧ سنة والتزموا معنا مثل الشعب اللبناني كله . من المسؤول عن كل هذا ؟ المسؤول عن ذلك هي قيادة ياسر عرفات ، وفي مقابل ذلك ، ما الإنجاز الدولي الذي حققناه ؟ »

عرفات والاعتراف باسرائيل

عرّض عرفات منظمة التحرير الفلسطينية لأخطار جسيمة بسبب الانحراف الذي يقوده والذي برز بشكل واضح بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، لجر منظمة التحرير الفلسطينية إلى فخ التسوية الأميركية واعترافه بالعدو الصهيوني واجراء المفاوضات معه .

فأخذ عرفات يكثر من تصريحاته التي يعلن فيها استعداده للاعتراف بالعدو والتفاوض معه استجابة للولايات المتحدة ، وكانت تصريحات عرفات للاوبزرفر البريطانية من أوضح التصريحات التي أطلقها حتى الآن وأعلن فيها عزمه الدخول بمفاوضات مباشرة مع العدو والاعتراف به ، لانه

يسعى لأن يكون طرفاً في التسوية الأميركية ـ الاسرائيلية ، ولأنه يريد أن يقول للأميركيين وشمعون بيرس أنه يوافق على المفاوضات مع بيرس « حزب العمل » عن طريق الولايات المتحدة الأميركية .

لقد أطلق عرفات الكثير من التصريحات أعلن فيها استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني ، فنشرت مجلة دير شبيخل الألمانية قبل الخروج من بيروت في مقابلة أجراها الصهيوني يوري افنيري مع عرفات قال فيها حول الاعتراف ما يلي:

« اعترفت منظمة التحرير باسرائيل منذ زمن طويل ، ففي عام ـ ١٩٧٧ ـ وافقت المنظمة على البيان الأميركي ـ السوفييتي الذي يتضمن الاعتراف باسرائيل ، كما وافقت المنظمة على بيان بريجينيف وفيه أكد الزعيم السوفييتي حق جميع الدول في الشرق الأوسط في العيش بسلام بما فيها اسرائيل الذي ذكرها بالاسم ، ووافقت المنظمة أيضاً على خطة فهد التي تنطلق من حق الوجود لجميع دول المنطقة »[٤] .

وكتبت جريدة الرأي العام الكويتية تقول:

أجرى أبو اياد محادثات مع المستشار برونو كرايسكي بشأن مسألة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير واسرائيل وقال أبو اياد « انني أبلغت المستشار النمساوي أنه إذا كان في أحد جيبيه اعتراف من اسرائيل بالمنظمة فسوف أضع في جيبه الآخر الاعتراف باسرائيل من جانب المنظمة »[٥] .

وكتبت النهار تقول « ان عرفات دعا إلى التنسيق مع مصر وأبدى استعداده للاعتراف المتزامن مع اسرائيل »[٦] .

ودعا عرفات إلى اجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني تحت اشراف الأمم المتحدة وقال انني أوجه هذا التحدي لكل الاسرائيليين[٧] .

ويؤكد المقربون من عرفات وتصريحاته المختلفة استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني واجراء المفاوضات المباشرة معه ، ولكن حكومة الليكود كانت ترفض الاستجابة لمساعي عرفات السرية والعلنية . ووصل الانحراف بياسر عرفات حداً عارض فيه طرد الكيان الصهيوني من الأمم المتحدة وتنصل منه ، إذ نشرت حريدة الرأي العام الكويتية اجابة عرفات على سؤال حول رأيه في اقتراح طرد اسرائيل من الأمم المتحدة جاء فيها:

كما تعلمون فقد تم سحب ذلك الاقتراح على كل حال لم تكن منظمة التحرير هي التي أوصت بتقديمه[٨] . وذلك تمشياً مع خطة عرفات الاعتراف بالكيان الصهيوني .

وكرر عرفات استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني في مقابلة أجرتها معه مجلة نوفيل أوبزير فاتور الباريسية فقال: « أؤيد اعترافاً متبادلاً بين دولتين » .

ان اعتراف ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني ينسف المبررات القانونية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، وينهي إلى الأبد المطالبة بهذه

الحقوق داخل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، فالاحتلال غير المشروع الناتج عن القوة والعدوان والأمر الواقع لا يمكن أن يعطي هذا الاحتلال الشرعية مهما طال عليه الزمن . ولكن إذا اعترف ممثل هذا الشعب بالاحتلال فان هذا الاعتراف ينهي حتى المطالبة بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فالكيان الصهيوني هو الذي انتهك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومارس سياسة ابادة الجنس تجاهه وليس الشعب الفلسطيني ، والكيان الصهيوني هو الذي رفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، فاعتراف ياسر عرفات بالكيان الصهيوني يعني نسف منظمة التحرير ونزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية ويقود إلى نسف ما تبقى من الوحدة الوطنية الفلسطينية .

ان فلسطين هي قلب الوطن العربي ، هي سورية الجنوبية هي جزء لا يتجزأ من سورية الأم والتي هي بدورها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، واليهود دخلاء عليها غرباء عنها ، والاحتلال الصهيوني لها عمل غير مشروع .

ولذلك فان موضوع اعتراف عرفات بالكيان الصهيوني خطير وخطر وسيجلب الكوارث لشعبنا الفلسطيي وأمتنا العربية إذا تحقق لأن اعتراف منظمة التحرير بالعدو:

ــ كارثة وطنية وقومية لأنها موافقة فلسطينية على اغتصاب فلسطين العربية .

ــ والاعتراف باطل لأن وعد بلفور غير قانوني وقرار التقسيم غير مشروع وباطل .

والاعتراف خيانة وطنية لأن مئات السنين مثلاً من الاحتلال غير المشروع لا تضفي الشرعية عليه مهما طال الزمن .

ــ والاعتراف باطل لأن تأسيس الكيان الصهيوني تم خلافاً لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير .

ــ ويعني الاعتراف التخلي عن حق العودة وتقرير المصير.وعن السيادة العربية على فلسطين .

ان ما يقوم به عرفات من تصريحات وممارسات واتصالات ومواقف حول استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني والتفاوض معه:

١ ــ يخالف الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية .

٢ ــ ويخالف قرارات مؤتمرات القمة العربية .

٣ ــ ويعني التخلي عن التحرير وعن الكفاح المسلح .

٤ ــ ويقود إلى تصفية القضية الفلسطينية وتوطيد الهيمنة الأميركية والصهيونية .

ان الاعتراف بالعدو والتفاوض معه من المحرمات والمحظورات الفلسطينية والعربية التي لا يجوز لأحد أن يتجاوزها على الاطلاق فالاعتراف بالعدو ليس جريمة وحسب بل خيانة وطنية انها خيانة عظمى من ياسر عرفات أن يعترف بعدو شعبه ومغتصب وطنه الذي احتل فلسطين العربية وشرد شعبها ومارس ويمارس سياسة ابادة الجنس تجاهه وينسف الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني

في وطنه فلسطين .

ان الوقائع والاحداث تثبت بأن ياسر عرفات مصمم على السير في انحرافه السياسي ولا يريد التراجع عنه ولا يمكن لاحد اقناعه بالعدول أو التراجع عنه وان مجرد التفكير بحسن نيات عرفات أو عودته عن انحرافه الذي وصل إلى حد الخيانة انما هو وهم من الأوهام ، لأنه حدد موقعه في خندق الامبريالية والصهيونية ولا حل لأزمة فتح ومنظمة التحرير إلا باسقاط ياسر عرفات والقضاء على نهجه المنحرف فلقد بدأ السادات خيانته خطوة خطوة بدءاً من استعداده للاعتراف بالعدو وانحرافه السياسي وزيارته للقدس المحتلة إلى التنازلات والاستسلام في كمب ديفيد والاتفاقية مع العدو الصهيوني ، ويسير عرفات في نفس الاتجاه الذي سار فيه السادات وقاد إلى الاعتراف بالعدو والصلح معه .

اننا نعتبر استعداد عرفات للاعتراف بالكيان الصهيوني خيانة وطنية خيانة عظمى بحق شعب فلسطين والأمة العربية ، كما نعتبر رغبته في الدخول بالمفاوضات المباشرة مع العدو من أخطر المنعطفات التي مرت وتمر بها قضية فلسطين إذ لم يجرؤ أحد حتى الآن سواء من الفلسطينيين أو بقية العرب على السير في هذا المنعطف الخطير .

هل تقبل منظمة التحرير الفلسطينية والأمة العربية في عام ١٩٨٦ ما رفضه الملك فاروق ونوري السعيد ؟

اننا نعيش في عصر الانحطاط العربي ، ولكن لا يوجد أحط من هذا الانحطاط الذي وصل إليه عرفات ، لذلك يجب الاسراع باسقاطه قبل فوات الأوان للحيلولة دون تصفية القضية الفلسطينية وفرض الهيمنة الأميركية على الوطن العربي . ان الطريق إلى السلام العادل والشامل والدائم ليس هو الطريق الذي يسلكه عرفات وانما هو اجتثاث الصهيونية ومؤسساتها والامبريالية ومشاريعها وتحقيق الوحدة العربية .

عرفات والتسوية الأميركية

قاد عرفات النضال الفلسطيني من هزيمة إلى أخرى ، وبرع في تحويل الهزائم والنكسات إلى انتصارات غير موجودة على أرض الواقع .

ففي الاردن وصلت المقاومة الفلسطينية إلى مكانة مرموقة ، ولكن الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة ، والأخطاء السياسية والمسلكية وفرّت الظروف والأجواء لالحاق الهزيمة بها .

وتكررت الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة ، والظروف الذاتية وغير الذاتية في لبنان فقاد عرفات المقاومة الفلسطينية إلى الوضع الذي وصلت إليه .

واستغل الهزائم والنكسات المتعمدة وغير المتعمدة ، والتي كانت بسبب قيادته أو بسبب أطراف أخرى عربية وغير عربية ليشيع اليأس والقنوط في نفوس أبناء الشعب العربي الفلسطيني ليجعله يوافق ويتقبل الحل الذي يراه ويوافق عليه .

عملت قيادة عرفات جاهدة على تحميل الجهات العربية مسؤولية الهزائم التي أنزلتها بمنظمة التحرير الفلسطينية والنضال الفلسطيني والحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. ولا تزال تمارس تضليل المواطنين بالزعم والادعاء بأنها مجبرة من الدول العربية على الولوج في التسوية الأميركية، وان موقفها استجابة لموقف الدول العربية واستمراراً وتكميلاً له.

ان الوقائع والأحداث السياسية ، وممارسات ومواقف قيادة عرفات تظهر بجلاء ان عقلية التسوية لديها كانت موجودة قبل وجودها لدى الدول العربية ، وخاصة عندما رفع عرفات شعار « الكفاح المسلح » من أجل التحريك وليس من أجل التحرير . وقيادة عرفات نفسها هي التي مهّدت الطريق للسادات وغيره بل وسهلت مهمته ومهمة أطراف عربية أخرى في الاتصال مع الاسرائيليين وتقديم الغطاء السياسي والاعلامي لهم .

مرّت قيادة عرفات في تحويلها برنامج فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية من برنامج التحرير إلى القبول بالتسوية الأميركية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ مع بدايات فتح حيث طرح عرفات مقولة الكفاح المسلح من أجل التحريك وليس التحرير ، وبما أنه وحده صاحب هذه المقولة لم يستطع فرضها آنذاك على حركة فتح .

المرحلة الثانية: تبدأ بعد حرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ وتعاطي عرفات مع البعثات الأميركية كبعثة فيشر وغيرها ، وانتقل البرنامج العربي من برنامج تحرير فلسطين إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ .

المرحلة الثالثة: أدت هزيمة قوات الثورة الفلسطينية في الاردن عام ١٩٧٠ و١٩٧١ إلى فسح المجال أمام عرفات لطرح برنامجه للتسوية ، والذي تجسد رسمياً فيا بعد بالنقاط العشر

المرحلة الرابعة: أدت حرب حزيران العدوانية في لبنان عام ١٩٨٢ والتي نتجت عن التنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل لفرض النتائج السياسية لحرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧ إلى خروج القوات الفلسطينية من بيروت وموافقة عرفات على مشروع السلام العربي ، الذي هو بالأساس مشروع الأمير فهد والذي كان قد قدمه عرفات وطرحته السعودية في قمة فاس الأولى .

لقد أتاحت الهزائم العسكرية لعرفات ليعلن انحرافه رسمياً ويغير البرنامج الفلسطيني من برنامج التحرير إلى برنامج التسوية وقبوله بالشروط الاسرائيلية . وساعد قيادة عرفات الوغول في نهجها الاقليمي والولوج في التسوية الاميركية التخطيطين الأميركي والصهيوني بتجزئة الصراع العربي الصهيوني إلى عدة نزاعات عربية ـــ اسرائيلية ، وحمل العرب على ترك تقرير حقوق شعب فلسطين إلى قيادة

عرفات التي نجحت الولايات المتحدة واسرائيل في ترويضها .

توصلت الولايات المتحدة الأميركية والاشتراكية الدولية إلى القناعة بأن عرفات هو الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي يستطيع الدخول في المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ويقبل بحل أميركي للصراع العربي ـــ الاسرائيلي ، وذلك انطلاقاً من العديد من تصريحات المسؤولين الأميركيين بما فيهم الرئيس السابق جيمي كارتر خلال زيارته للمنطقة في أواخر آذار ١٩٨٧ ، وانطلاقاً من الدراسة التي أنجزها فريق عمل أميركي من جامعة هارفارد برئاسة الأستاذ هربرت كلمان التي تقول:

« ان عرفات يمتلك المقدرة والرغبة للوصول إلى اتفاق مع اسرائيل يدعو إلى الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي إذا ما قدمت له الحوافز والضمانات اللازمة »(١٠) .

ويتطرق التقرير إلى حقيقة موقف عرفات من المفاوضات والاعتراف المتبادل والتعايش ويقول:

« ان تصور عرفات الذهني لاسرائيل يوحي بأنه يرحب بالمفاوضات وأنه يبحث عن الاسرائيليين الذين يكون بوسعه ادارة الحوار معهم . . . . وان تصوره الذهني للمستقبل يبدو منسجماً ومنسقاً مع رؤيته للتعايش السلمي المبني على الاعتراف المتبادل »(١١) .

ويؤكد التقرير موافقة عرفات على اقامة اتحاد فلسطيني ـــ أردني ـــ اسرائيلي على طراز اتحاد دول النبيلوكس ، ويطالب بما يلي:

« على حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ في مباحثات مباشرة مع قيادة منظمة التحرير ، وأن تجد طرقاً لتشجيع السعي من أجل الخيار السياسي داخل المنظمة . . . . ومساعدة عرفات والمرتبطين معه للحفاظ على وضعهم السياسي وصلاحيتهم أثناء توجيه جهودهم نحو تسوية تأتي عن طريق المفاوضات . . . . وأن منظمة التحرير بقيادة عرفات يمكن أن تكون الشريك الأكثر صلاحية وشرعية ورغبة في مفاوضات السلام » .

وتعتبر منظمة الاشتراكية الدولية أن قيادة عرفات هي القيادة الفلسطينية الوحيدة القادرة على التوصل إلى حل سياسي للصراع العربي ـــ الاسرائيلي ، لذلك كان كرايسكي يعتبرها أفضل قيادة ظهرت ويجب المحافظة على حياة عرفات لكي يتحقق السلام في المنطقة .

ويؤكد هنري كيسنجر في مذكراته ان علاقة الولايات المتحدة واتصالاتها مع جماعة عرفات بدأت في عام ١٩٧٣ وكانت تنحصر في مستوى منخفض من أقنية المخابرات المركزية .

وتم أول اتصال بين أحد أتباع عرفات وأحد العاملين في السفارة الأميركية في طهران في منتصف عام ١٩٧٣ وأعرب ممثل عرفات في اللقاء عن اهتمام ورغبة عرفات باجراء الحوار مع الولايات المتحدة على أساسين:

الأول: اسرائيل وجدت لتبقى . والثاني: ان الاردن سيكون مقر الدولة الفلسطينية(١٢) .

وفي ٧٣/٨/١٣ تلقى كيسنجر من عرفات الموقف نفسه الذي تلقاه من سفارته في

طهران ، ولكن عن طريق المغرب ، وحمل الرد فرتون فالترز ، نائب مدير المخابرات المركزية .

وتابع عرفات اتصالاته مع الادارة الأميركية ، ففي اليوم الرابع من حرب تشرين التحريرية وبالتحديد في ٧٣/١٠/١٠ وفي خضم معارك حرب تشرين التي كانت تخوضها القوات السورية والمصرية بعث عرفات بمذكرة إلى الصهيوني هنري كيسنجر يعرب فيها عن استعداده للدخول بالمفاوضات ويحلل كيسنجر مذكرة عرفات ويقول:

« وعلى حسب قول عرفات أيضاً ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية راغبة في الاشتراك بهذه المحادثات . . . ان منظمة التحرير ، توافق على مصالحة اسرائيل ولا ترضى بالسلام مع الأردن ، وهنا يعد عرفات بعدم القيام بأية أعمال عدوانية ضد الشخصيات أو المنشآت الأميركية »(١٣) .

وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة مهتمة بادخال مصر في التسوية الأميركية وتعرف ان لدى منظمة التحرير الامكانية لخلق المشاكل في البلدان العربية ، لذلك يقول كيسنجر انه في ١٩٧٣/١٠/٢٥ قرر الاستجابة لعرض عرفات ليكسب هامشاً للمناورة فبعث برده إلى عرفات عبر المغرب يقول فيه « انه على استعداد لارسال ممثلين للقاء مسؤولين عن منظمة التحرير الفلسطينية »(١٤) .

وعين كيسنجر الجنرال فرنون والترز ممثلاً له في المباحثات مع جماعة عرفات، والتقى فالترز مع أبو حسن على سلامة كممثل لعرفات في ١٩٧٣/١١/٣ في الرباط ، حيث أن الملك الحسن كان يلعب دور الوسيط بين كيسنجر وعرفات .

اجتمع والتز للمرة الثانية مع أحد قادة عرفات في آذار ١٩٧٤ في احدى عواصم الشرق الأوسط ، وحرص والتز في الاجتماعين أن يتكلم بصفته مبعوثاً للرئيس نيكسون وليس بصفته كنائب لمدير المخابرات المركزية(١٥) .

ويلخص كيسنجر نتائج اتصالات الولايات المتحدة مع عرفات بالعبارة التالية:

« لقد حقق اجتماع والترز هدفه القريب ، كسب الوقت ومنع أي هجمات راديكالية على بداية عملية السلام ، وبعد ذلك توقفت الهجمات ضد الأميركيين على الأقل من جانب فصيل عرفات في م .ت .ف »(١٦) .

وأكدت الصحف الأميركية وبعض الصحف العربية فيما بعد ان أبو حسن سلامة كان يقود الاتصالات مع الأمريكيين بتوجيه مباشر من عرفات .

المصادر الأميركية ان أبو حسن سلامة قد حشد قوة من ٦ آلاف مقاتل لحماية كيسنجر أثناء زيارته للبنان(١٧) .

وجاء قرار قمة الرباط في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤ الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لطمة كبرى في وجه الصهيوني هنري كيسنجر .

وخلال مباحثاته مع الاسرائيليين لتوقيع اتفاقية سيناء الثانية ، وقع كيسنجر وثيقة تضمنت موقف الولايات المتحدة من منظمة التحرير وبالشكل التالي:

« لن تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير ولن تتفاوض معها إلا عندما تعترف هي بحق اسرائيل في الوجود وتقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ويعني هذا ان الولايات المتحدة واسرائيل على استعداد للاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها إذا حققت شروطهما .

وأخذ عرفات يعمل على حماية مبعوثي الادارة الأمير كية ، ففي ربيع ١٩٧٦ وعندما كانت الحرب الأهلية في لبنان في ذروتها حصلت الولايات المتحدة من « أبو حسن سلامة » على تعهد لضمان سلامة المبعوث الأميركي دين براون ، بناء على اقتراح من هنري كيسنجر .

وابان عهد كارتر عام ١٩٧٧ أخبر السادات وأخبر سايروس فانس وزير خارجيته بأن عرفات على استعداد للاعتراف باسرائيل ، فأعلن كارتر في آب ١٩٧٧ ان للفلسطينيين الحق في وطن لهم .

وعندما زار سايروس فانس بعض بلدان النفط العربية أخبروه بأن عرفات على استعداد للاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ مقابل اقامة علاقات مباشرة بين منظمة التحرير والولايات المتحدة ولكن عرفات لم ينجح بتحقيق ذلك بسبب معارضة جميع الفصائل الفدائية للقرار ٢٤٢ .

وتابع عرفات تقديم خدماته للولايات المتحدة الأميركية ، فأحبط أبو حسن سلامة في عام ١٩٧٨ محاولة لاقتحام السفارة الأميركية في روما ، واعتقل ٩ من أفراد المجموعة التي قيل أنها تعمل بوحي من احدى الجهات العربية .

وتؤكد تقارير الصحف الأميركية أن المساعدات الأمنية التي يقدمها عرفات لا تقتصر على الأميركيين ، بل تعدتهم إلى الأوروبيين واليابانيين لوقف العمليات الخارجية وتقديم أوراق حسن

السلوك للامبريالية الأميركية ، وتطورت العلاقات الأمنية بين أجهزة أمن عرفات وأجهزة المخابرات في عدة بلدان أوروبية وتكللت بتوقيع العديد من الاتفاقات الأمنية التي تلحق أفدح الأضرار بأمن

القوى الوطنية الفلسطينية والعربية ، وبالأمن القومي للبلدان العربية الوطنية . وعندما أطاحت الثورة الاسلامية في ايران بالشاه ، واحتلت مجموعة من الطلبة الايرانيين مقر السفارة الأميركية في

طهران ، واحتجزت العاملين فيها كرهائن ، وبلغت العلاقات الفلسطينية الايرانية أوجها آنذاك ، التقى بريجنسكي ، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر بممثل عن عرفات في الجزائر[١٩] ، وتم الاتفاق بينهما على قيام عرفات بالتوسط لدى ايران لاطلاق سراح الرهائن مقابل اعتراف أميركي بقيادة عرفات ، وطلب كرايسكي من عرفات التوسط ، وكلف عرفات هاني الحسن ولكنه فشل في مهمته .

واستمرت الاتصالات بعد ذهاب كيسنجر وفانس ومجيء هيج ، إذ كلف الجنرال هيج الأستاذ جوني بروز لمتابعة الاتصالات ، وقام بروز بزيارة للبنان عام ١٩٨١ والتقى مع ممثلين عن عرفات كما التقى عرفات في العام نفسه مع النائب الأميركي الديمقراطي مرفين م . دايملي في أبو ظبي وأبلغ السناتور الأميركي وكالة الأنباء العربية « ان عرفات أعرب له عن رغبته في حوار مع الولايات المتحدة »[٢٠] .

ولعب فلسطينيو الولايات المتحدة دوراً في دفع العلاقات الفلسطينية الأميركية إلى الأمام بدعم وتوجيه كاملين من عرفات .

واستمرت الاتصالات ، بل تصاعدت حدتها خلال الغزو الاسرائيلي وحصار بيروت العربية .

وكان محور الاتصالات الأميركية اعتراف عرفات باسرائيل والقبول بالقرار ٢٤٢ ، والتخلي عن الكفاح المسلح والموافقة على الخطة الأميركية بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت مقابل الاعتراف الأميركي بالمنظمة واجراء الحوار معها .

وخلال حصار بيروت قابل عرفات وفوداً أميركية منها الوفد الأميركي برئاسة ماكلوفسكي والذي وقع له عرفات « وثيقة ماكلوفسكي » الشهيرة ، وتتضمن اعتراف عرفات بجميع قرارات الأمم المتحدة ، وبالطبع منها القرار ٢٤٢ .

واستجاب عرفات للمحاولات الأميركية بأسلوبين:

الأول: التوقيع على وثيقة ماكلوفسكي واستقباله لوفد من الاسرائيليين الصهاينة .

والثاني: موافقته على خطة المبعوث الأميركي فيليب حبيب بالخروج من بيروت وتوزيع المقاتلين . وخرج عرفات من بيروت إلى اثينا بحماية الأسطول الأميركي السادس ، ونفذ تعهداته للأميركيين ، ووزع المقاتلين بعيداً عن فلسطين .

ولقد أكد عرفات مساعيه للاستجابة للشروط الأميركية ورغبته للتعامل مع الولايات المتحدة فى اجتماعه مع الملك الحسن ونشرت وكالة وفا الفلسطينية محضر الاجتماع وجاء فيه على لسان عرفات ما يلي:

« الواقع يا جلالة الملك أننا نفتح الأبواب التي يغلقها الأميركيون أو التي لا تضايقهم ، فعندما قالوا لا لخيار الدولة الفلسطينية المستقلة ، قلنا لهم نعم للكنفدرالية ونحاول جهدنا أن نكون

ايجابيين »[٢١] .

وقادت مواقف عرفات وتصريحاته وممارساته وعلاقاته السرية والعلنية مع الادارة الأميركية إلى بلورة القناعة لدى الولايات المتحدة ان عرفات هو الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي يستطيع الدخول بالمفاوضات المباشرة مع اسرائيل ويقبل الصلح معها والاعتراف بها ، ويقبل بالتسوية السياسية برعايتها .

انتهاك عرفات مبادىء وقرارات منظمة التحرير

يعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني الوثيقة الوحيدة التي نالت الاجماع الوطني عليها نالت موافقة جميع الفصائل والقوى والشخصيات والمواطنين الفلسطينيين والعرب وأصبحت نصوص الميثاق المنطلق الأساسي للنضال الفلسطيني وأصبح الميثاق دستور وقرآن وانجيل الثورة الفلسطينية وبالتالي منظمة التحرير الفلسطينية .

وأصبح الخروج عن نصوصه خروجاً عن المبادىء والمنطلقات وخروجاً عن الشرعية الفلسطينية .

الميثاق أم النقاط العشر ؟

ولكن نهج عرفات أخذ يعطي قرارات المجالس الوطنية قيمة تساوي قيمة مواد الميثاق بدءاً من الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني التي أقرت برنامج النقاط العشر التي وضعها عرفات والتي أدخلت القضية الفلسطينية في دوامة أوهام التسوية .

تمكن ياسر عرفات منذ تلك الدورة حتى الدورة السادسة عشرة في الجزائر من أخذ الغطاء لتحركه الدبلوماسي وانحرافه السياسي .

ان مواد الميثاق الوطني تنص على الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية وتحرير كامل التراب الفلسطيني وبطلان وعد بلفور وقرار التقسيم واعتبار الصهيونية حركة عنصرية ، ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني . بينما استطاع ياسر عرفات أخذ بعض القرارات التي أتاحت له الفرصة للتوغل في انحرافه وانتهاك الميثاق وبنوده .

ويجب التشديد على أنه لا يجوز اطلاقاً اتخاذ قرارات في المجلس الوطني تخالف نصوص الميثاق الوطني ، لأن منظمة التحرير الفلسطينية أسست من أجل تطبيق نصوص الميثاق ، فهي الأداة لتطبيق نصوصه وليست الأداة لتغيير بنوده .

ومن الجدير بالذكر أن عملية انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لا تتم بشكل ديمقراطي ، وانما عن طريق التعيين (التسمية) من قبل لجنة مشكلة من تسعة أشخاص ، وكان عرفات يصر على أن يحصل على ٧٠ ٪ من الأعضاء الجدد في المجلس ، وكان يرفع عدد أعضائه في

كل دورة إلى أن وصل عددهم ـــ ٣٨٥ ـــ عضواً تم تعيين معظمهم من الموالين لعرفات . فالمجلس الوطني الفلسطيني من صنع عرفات الذي كان يلجأ إلى أسلوب الترهيب والترغيب من خلال أجهزته القمعية وأمواله البترودولارية لاتخاذ القرارات التي يريدها وتخدم انحرافه .

وعندما كان أحد أعضاء المجلس يتمرد علىٰ عرفات وسياسته كان عرفات يلغي عضويته في المجلس ويسمي عضواً آخر بدلاً منه ، تماماً كما حصل مع الأخ أبو داوود إذ ألغى عضويته للمجلس عندما اختلف معه في بعض القضايا السياسية والتي لها علاقة بالكفاح المسلح .

أما بالنسبة لاتخاد القرارات ، السياسية فكانت تؤخذ بالفنادق على هامش اجتماعات المجلس الوطني ثم تطرح في المجلس الوطني الذي كان دوره دائماً الموافقة عليها .

ولذلك أعطى عرفات قرارات المجالس الوطنية قيمة موازية لنصوص الميثاق واعتبر الالتزام بها أساس الوحدة الوطنية والشرعية الفلسطينية ، والخروج عنها أو رفضها خروجاً عن الشرعية وانتهاكاً للوحدة الوطنية لكي يجمد الميثاق مقدمة لالغائه ، لارضاء أميركا والكيان الصهيوني واحلال قرارات المجلس الوطني محله وخاصة القرارات التي سيتخذها المجلس في دوراته القادمة .

أساس الوحدة الوطنية

ان الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني هو الأساس لترسيخ الوحدة الوطنية ولتحقيق أماني وأهداف شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية في تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني ، من الصهيونية ومؤسساتها العسكرية والسياسية والالتزام بالميثاق الذي يتضمن الأهداف ، الاستراتيجية للنضال الفلسطيني هو الأساس في تحديد الشرعية فالخروج ، عنه يعني انتهاك نصوصه وخروجاً عن الشرعية والوحدة الوطنية ، الفلسطينية .

ويتناول الميثاق الوطني الفلسطيني موضوع الكفاح المسلح إذ تنص المادة التاسعة منه على أن:

ـــ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكياً .

فالميثاق يحدد أسلوب النضال لتحرير فلسطين العربية من الاغتصاب الصهيوني منطلقاً من تجارب شعوب العالم ومن التجارب القاسية التي مر بها شعبنا العربي الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير فلسطين من الاستعمار البريطاني والصهيونية ، وانطلاقاً من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تقر للشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير المصير يحق لممثل الشعب الفلسطيني استخدام كافة أساليب النضال ومنها الكفاح المسلح للوصول إلى حقه في تقرير المصير .

والميثاق الوطني الفلسطيني يحدد الكفاح المسلح بأنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من الاغتصاب الصهيوني الذي تحقق بقوة السلاح وانه ، استراتيجية وليس تكتيكاً لذلك لا يجوز

اطلاقاً التلاعب أو التقاعس في الكفاح المسلح لقهر العدو المغتصب وتحرير الوطن .

تخلى عرفات عن الكفاح المسلح واستبعده نهائياً وتوجه كلية نحو التسوية الأميركية لانهاء الصراع العربي — الصهيوني ، وبذلك يكون عرفات قد انتهك الميثاق الوطني الفلسطيني ومنطلقات فتح والمبادىء الأساسية لها ومنطلقات بقية فصائل الثورة الفلسطينية .

وتنص المادة العاشرة من الميثاق على ان:

— العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموليته وحمايته .

ويقصد الميثاق من العمليات الفدائية رعزعة الوضع الداخلي في الكيان الصهيوني وبث الرعب في نفوس مواطنيه والتأثير على الهجرة والسياحة والاقتصاد والأمن والاستقرار فيه .

كما ان العمليات الفدائية ترفع من الروح المعنوية والنضالية لجماهيرنا الفلسطينية والعربية وتزيد من التأييد والدعم الشعبي العربي والعالمي للثورة الفلسطينية وأهدافها ولمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها .

ولقد مارس شعبنا العربي الفلسطيني هذا الأسلوب منذ الثلاثينات من هذا القرن وبعد عام — ٩٤٨ — وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ولقد فتحت الجماهير الفلسطينية والسورية والعربية الأخرى منازلها وعقولها وقلوبها وعواطفها للعمل الفدائي الفلسطيني ، وأعطته وقدمت إليه الغالي والنفيس ، وما لم يقدم لأي ثورة من الثورات التي حدثت في تاريخ الانسانية والتفت الجماهير العربية حول الكفاح المسلح ، وأعطت الأمة العربية العمل الفدائي ومنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعطه لأحد على الاطلاق . .

ولكن ياسر عرفات استغل هذه الظروف الثورية والتأييد المادي والسياسي والمعنوي للتوغل في التسوية السياسية والتعاطي مع المبادرات الأميركية فأوقف العمليات الفدائية في الداخل والخارج في بادىء الأمر أوقف العمليات ضد المنشآت والمؤسسات الصهيونية في الخارج ثم أوقفها فيما بعد في الداخل داخل الكيان الصهيوني ، وداخل الأراضي العربية المحتلة .

ووصلت الوقاحة والانحراف بياسر عرفات حداً أدان فيه عمليتي القدس وعسقلان الموجهتين ضد الباصات الصهيونية ، وذلك لتقديم المزيد من أوراق حسن السلوك لأميركا واسرائيل .

لقد تخلى عرفات عن الكفاح المسلح استجابة لطلب من الولايات المتحدة ، ومنظمة الاشتراكية الدولية والكيان الصهيوني ولكي يصبح مقبولاً للدخول في التسوية الأميركية فيكون عرفات قد تخلى عن هدف التحرير الذي يعتبر جوهر الميثاق الوطني الفلسطيني .

ولم يكتف عرفات بذلك بل أخذ يجري الاتصالات مع الاسرائيليين ، الصهاينة أعداء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ويعلن استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني وتمكن عرفات بأموال النفط العربية من الاستمرار في قيادة منظمة التحرير بعد أن حرف النضال الفلسطيني وانحرف حتى

الخيانة .

وتنص المادة الثالثة عشرة من الميثاق على أن:

ـــ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان ويعني هذا ان الجماهير العربية ستخوض الكفاح المسلح لتحرير الوطن العربي بما فيه تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني وتوحيد الوطن العربي وتحريره من الصهيونية والامبريالية .

وتنص المادة الخامسة عشرة على أن:

ـــ تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد العزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير .

ويعني هدا ان الميثاق يطالب بتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني فيها وتحرير الوطن العربي من الامبريالية .

ولكن استعداد عرفات للتفاوض مع العدو والاعتراف به والتعايش معه يقود في حال تحقيقه إلى تأصيل الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي وفرض الهيمنة الامبريالية عليه .

وتخول المادة الخامسة والعشرون من الميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بتحقيق أهداف الميثاق ومبادئه والقيام بدورها الكامل في تحرير فلسطين فأين ياسر عرفات وممارساته ومواقفه ، وتصريحاته من دلك ؟

لقد استغل ياسر عرفات الكفاح المسلح والعمليات الفدائية لكي يصبح طرفاً في التسوية الأميركية ، وليس من أجل تحقيق أهداف الثورة الفلسطينية كما يحددها الميثاق ومنطلقات المنظمات الفدائية لقد دخل في متاهات المساومات والتسويات واللعب الدبلوماسية ، والسياسية ، وابتعد عن الثورة ، وأهدافها ويعمل الآن على تدميرها وتنكيس البندقية الفلسطينية ، فالقضية أهم من الفرد فالأفراد والمنظمات الفدائية ومنظمة التحرير وجدت لخدمة فلسطين وقضية فلسطين وشعب فلسطين ، فالقضية والشعب اذن فوق الأفراد والمنظمات ، كان عرفات صغيراً وأصبح كبيراً بقضيتنا وتضحياتنا ، ولقد أعطت أمتنا العربية وشعبنا العربي الفلسطيني لقيادة منظمة التحرير ما لم تعطه لغيرها من القيادات .

كانت النتيجة انحراف قيادة عرفات وتخليها عن الكفاح المسلح والتحرير وخيانتها للشعب والقضية ومنظمة التحرير الفلسطيية .

اننا نسأل ياسر عرفات لماذا تم تقديم عشرات الآلاف من الشهداء ؟ من أجل ماذا قام العمل الفدائي قبل احتلال الضفة والقطاع وسيناء والجلان ، هل قام العمل الفدائي من أجل التحرير قبل احتلال الضفة والقطاع ؟ أم قام من أجل الحكم الذاتي في عام ١٩٨٥ وجمهورية اريحا والكنفدرالية والاتحاد الفدرالي الفلسطيني ـــ الاردني ـــ الاسرائيلي ؟

عدما قام العمل الفدائي في بداية الستينات انما قام من أجل تحرير فلسطين من الوجود

الصهيوني وكانت الضفة والقطاع والقدس العربية تخضع للسيادة العربية .

هل ضحت أمتنا العربية بعشرات الآلاف من الشهداء ومئات المليارات من الدولارات من أجل أن يتخلى عرفات عن تحرير فلسطين ويجلس مع العدو الصهيوني ويتفاوض معه ويعترف به ؟

لقد قام ياسر عرفات بالقضاء على قوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني وأوقف صرف مخصصات جيش التحرير منذ عام ١٩٧٦ واستغل القوات العسكرية من أجل حماية قراره المنحرف وتصعيد مكانته للانخراط في التسوية الأميركة .

وتنادي منطلقات فتح الآساسية بتحرير كامل التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبيـة، كما ينص برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثامنة في آذار عام ١٩٧١ على ان الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي الوحيد لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

ويؤكد البند الأول من هذا البرنامج الفلسطيني الذي أقرته جميع فصائل الثورة الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني التزام منظمة التحرير الفلسطينية التام بمبادىء الميثاق الفلسطيني وقرارات الأجهزة التشريعية والتنفيذية للمنظمة والتزامها بالنضال في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه وينص البند الثامن منه على ما يلي:

« ان الهدف الأساسي والمركزي للثورة الفلسطينية هو تحرير الوطن المحتل تحريراً كاملاً.. وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو ».

ويتطرق البرنامج الفلسطيني والذي وافق عليه عرفات وزمرته إلى أشكال النضال ويقول: ان الكفاح المسلح الذي فجرته الطلائع الثورية للشعب الفلسطيني في مطلع عام: ١٩٦٥ هو الشكل الرئيسي للنضال من أحل تحرير فلسطين وينص البرنامج على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية تقوم على عدة أسس منها:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يضم كافة القوى الثورية الفلسطينية من أجل ثورة مسلحة تحرر كامل التراب الفلسطيني ولهذه المنظمة ميثاق يحكم سيرها، ويحدد أهدافها وينظم عملها.

ثانيـاً: تشـترك كل المنظمات الفدائية والقوى المقاتلة والهيئات والاتحادات والشخصيات الوطنية في الوحدة الوطنية شريطة أن تلتزم بالميثاق الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية التزاماً كاملاً.

وينص البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام الرابع لحركة فتح الذي انعقد في دمشق في أيار ١٩٨٠ على ما يلي:

« ان أسلوبنا لتحقيق أهدافنا هو الثورة الشعبية المسلحة كونها الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين وان الكفـاح المسـلح هو اسـتراتيجية وليس تكتيكاً والتورة المسـلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني، ولن يتوقف هذا الكفاح إلا

بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين ».

ويمضي آخر برنامج لحركة فتح الذي أقره مؤتمر الحركة فيقول:

« ان حركة فتح هي حركة وطنية ثورية مستقلة وهدفها هو تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً وفكرياً، واقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني ». ويتبين من الميثاق الوطني الفلسطيني ومنطلقات فتح الأساسية والبرنامج السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية والبرنامج السياسي للمؤتمر الرابع لحركة فتح النقاط الأساسية التالية:

ـــ فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

ـــ بطلان وعد بلفور وصك الانتداب وتقسيم فلسطين.

ـــ رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني مهما طال عليه الزمن.

ـــ التمسك بتحرير كامل التراب الفلسطيني.

ـــ رفض كافة المشاريع الرامية لتصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

ـــ الكفاح المسلح الطريق الحتمي الوحيد لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

ـــ الاصرار على تحرير كامل التراب الفلسطيني من الصهيونية ومؤسساتها.

ـــ تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو.

ـــ منظمة التحرير ومؤسساتها هي الاطار لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

ـــ وجوب قيام الوحدة الوطنية على أساس الالتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية التزاماً كاملاً.

ـــ اقامة الدولة الديمقراطية على كافة التراب الفلسطيني.

فأين عرفات وزمرته من هذه المنطلقات الأساسية للثورة الفلسطينية وحركة فتح ؟

استطاع عرفات وزمرته استلام منظمة التحرير الفلسطينية والسيطرة عليها بمساعدة جهات عربية عام ١٩٦٨ وبدأ على الفور يستغل المنظمة ومؤسساتها ومكاتبها وأموالها لخدمة انحرافه السياسي وتوجهاته الاستسلامية فأخذ يستغل أموال النفط وأجهزة الاعلام لكي يحرف الموقف السياسي والعسكري للثورة الفلسطينية حتى تصبح أكثر ملاءمة للامبريالية والصهيونية، واستخدم أساليب الترغيب والترهيب والتيئيس، نشر اليأس والقنوط في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، وأخذ يعين الجهلة والانتهاريين في مؤسسات المنظمة ومكاتبها ويبعد عنها المناضلين والشرفاء الملتزمين بالثورة وأهدافها واستخدم أجهزة القمع المختلفة وأسلوب التصفيات الجسدية والسياسية والاقتتال الفلسطيني لفرض هيمنته وتفرده وتسلطه على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لكي يفرض حلاً أميركياً لتصفية القضية الفلسطينية.

ويستخدم عرفات الترهيب والترغيب، المال والاعلام والكذب والتصفيات السياسية

والجسدية لفرض انحرافه السياسي على حركة فتح وبقية فصائل الثورة الفلسطينية ويستغل أموال الشهداء لتخريب الموقف الثوري لمنظمة التحرير وتخريب المقاتلين والموظفين في مؤسسات منظمة التحرير ومكاتبها بإغداق الأموال الطائلة على العديد من المثقفين والضباط الانتهازيين وذوي النفوس المريضة واللصوص والمرتزقة لكي يسيروا معه في انحرافه السياسي أو على الأقل لا يعارضوا هذا الانحراف الخطير والخطر.

ينص البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧٩ «إن التسوية الأميركية للصراع العربي الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كمب ديفيد، تشكل أخطاراً مصيرية على قضية فلسطين وقضية التحرر الوطني العربية فهي تسلم للعدو الصهيوني بمواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني وتلغي حق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه وتمهد الطريق لاحكام سيطرة الامبريالية والصهيونية على منطقتنا العربية».

وورد في البيان السياسي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٩ نيسان ١٩٨١ «إن المجلس أكد على أهمية ترسيخ التضامن العربي على قاعدة الالتزام بالعداء للامبريالية والصهيونية ورفض اتفاقيتي كمب ديفيد والمعاهدات المصرية الاسرائيلية وأكد على تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني».

وورد في الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٨٣ «إن المجلس الوطني يؤكد رفضه لاتفاقيات كمب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كمب ديفيد». ولكن جاءت زيارة عرفات للقاهرة وعلاقاته مع الأردن وقبوله بالحكم الذاتي لتظهر مدى استهتار عرفات وانتهاكه الفاضح لقرارات المجالس الوطنية، ودليل واضح على انحراف عرفات والنهج الذي يسير فيه.

إن الشرعية هي التمسك بالميثاق وقرارات المجالس الوطنية بالبندقية وليست التمسك بعرفات، عرفات الذي انحرف عن المبادىء وقرارات الثورة الفلسطينية، إن عرفات يعتقد أن الكيان الذي يحلم أن يكون رئيساً له لا يأتي بالبندقية ولا بالكفاح المسلح ولا بالتحرير عن طريق الأمة العربية وانما عن طريق العدو الصهيوني والتفاهم معه والاعتراف به بواسطة الولايات المتحدة الأميركية وعلى أرضية مشروع ريغان ومشروع آلون.

ويعمل عرفات على ربط منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية الأميركية، فهو اقام علاقات قوية مع النظام المصري على أرضية كمب ديفيد، ووطّد علاقاته مع النميري جزار الشعب السوداني.

وغيّر من تحالفاته مع الحركات الوطنية إلى تحالفات ضدها مع النظم الرجعية والامبريالية.

ــ واتخذ موقفاً معادياً من الأقطار العربية التي تؤمن بتحرير فلسطين.

ـــ وحاول تصفية العناصر المعادية للتسوية الأميركية في حركة فتح.
ـــ ويعمل على تحويل منظمة التحرير الفلسطينية من مقاتلة إلى سياسية.
ـــ وقد تخلى عن البندقية والكفاح المسلح والتحرير.
ـــ كما وافق على الخطة الأميركية بخروج المقاتلين من بيروت وتوزيعهم على تسعة أقطار عربية غير أقطار المواجهة مع العدو.
ـــ وقام بذبح الشيوعيين اللبنانيين وأنصار الحركة الوطنية اللبنانية في طرابلس وهاجم الاتحاد السوفييتي.
ـــ جاء إلى طرابلس لخدمة المخطط الكتائبي ـــ الأمريكي في لبنان والمنطقة.
ـــ وأراد من مجيئه إلى طرابلس لكي يذهب إلى القاهرة ويقابل خليفة السادات.
ـــ ويقف عرفات وراء كل الانشقاقات التي حدثت في الفصائل الفلسطينية.
ـــ ويقوم عرفات باللجوء إلى الاقتتال ضد الصاعقة والديمقراطية وانتفاضة فتح.
وعادى جبهة الصمود والتصدي ويوطد علاقاته مع الاشتراكية الدولية عميلة الولايات المتحدة الأميركية.
وربط بعض أجهزته الأمنية وشخصيات قيادته بأجهزة المخابرات المركزية والأوروبية.
ـــ ويتحمل مسؤولية الشلل الذي ساد ويسود منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.
ـــ ويكرس كل اهتمامه في المحافظة على قيادته وتعميق نهجه.
ـــ وفرض سيطرته وتسلطه وتفرده على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ومكاتبها.
ـــ وقضى عرفات على كل ما يمت للوحدة الوطنية بصلة، كما قضى على وحدة فتح.
ـــ وهو يشجع ويدعم الانتهازيين والجهلة والمستسلمين.
ـــ ويعمل على نشر اليأس والقنوط والضياع في أوساط شعبنا الفلسطيني، وبالتالي لجأ ويلجأ إلى سياسة التيئيس لخدمة انحرافه.
ـــ ويستخدم الأموال الطائلة لشراء الذمم وتغطية المهرجانات المؤيدة له وأجور الطائرات الخاصة التي يسافر فيها.
ـــ ويعمل على وضع اسفين بين شعبنا الفلسطيني وبقية أبناء شعبنا العربي ويتهم العرب بأنهم تآمروا عليه.
ـــ ويغذي بين الأوساط الفلسطينية الفكر الاقليمي والكراهية للعرب لكي يتوصل إلى حل مع العدو الصهيوني.
ـــ ولم يرفض عرفات الاتفاق اللبناني ـــ الاسرائيلي.
وتقوم الاذاعات والصحف العربية في لندن وباريس بالتطبيل والتزمير لتصريحات عرفات مما قاد ويقود إلى عدم معرفة جماهيرنا العربية بحقيقة الأمور وخاصة انحرافه.

● **سقوط شرعية عرفات:**

تقوم الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية على أساس التحالف القائم بين فصائل الثورة الفلسطينية وعلى أساس تمسك القيادة الفلسطينية بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية.

تقوم اللجنة التنفيذية بتطبيق ما ينص عليه الميثاق والقرارات، ولا يجوز لها أو لرئيسها أبداً انتهاك هذه النصوص.

بدأ عرفات يتعاطى مع الحلول السياسية منذ عام ـــ ١٩٧٤ ـــ أي بعد حرب تشرين مباشرة بعد أن فرض السادات نهج التسوية على القطر المصري الشقيق على أساس التوصل إلى حل سياسي مع العدو الصهيوني بوساطة الولايات المتحدة الأميركية يقود إلى الاعتراف بالعدو والتعايش معه، ووافق عرفات على اقامة الدويلة الفلسطينية في أجزاء من الضفة والقطاع. وأعلن استعداده اقامتها في أريحا فقط، وأطلق العديد من التصريحات حول قرار مجلس الأمن رقم ـــ ٢٤٢ ـــ واستعداده لقبوله أذا أدخلت عليه تعديلات طفيفة، وحول العلاقات مع أميركا واستعداده لتحسينها.

وبعد توقيع اتفاقيتي كمبد ديفيد رفض عرفات في البداية اعلان موقف واضح منها، وفي عام ـــ ١٩٨١ ـــ وافق على مشروع الأمير فهد وقام بالاشتراك مع الجانب السعودي بصياغة المشروع برمته، وفي عام ١٩٨٢ وبالضبط في ١٩٨٢/٦/١٠ أعلن عن عزمه الانسحاب من بيروت.

وفي آب ١٩٨٢ وافق على الخطة الأميركية بالانسحاب من بيروت بحماية أميركا وتوزيع المقاتلين في تسعة أقطار عربية بعيدة عن خط المواجهة مع العدو وفي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط ١٩٨٣ سجل تحفظاً على رفض المجلس الوطني لمشروع ريغان وفي عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ انتهك عرفات احدى الحرمات الفلسطينية وقابل بعض الاسرائيليين الصهاينة في بيروت وتونس وجنيف وغيرها، وتصاعدت تصريحاته العلنية حول استعداده للاعتراف المتبادل بالعدو الصهيوني.

اذن بدأت تنازلات عرفات العلنية بعد حرب تشرين المجيدة إلى أن وصلت إلى مرحلة الانحراف الوطني ووصل الانحراف إلى حد الخيانة الوطنية بزيارته الأخيرة لخليفة السادات ودخوله في المشاريع الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية وتخليه عن الكفاح المسلح، وبذلك يكون عرفات قد خان نضال شعبنا الفلسطيني ودماء شهدائه الزكية وتضحياته الجسيمة.

ان عرفات يتحمل مسؤولية الخروج من بيروت وترك مخيمي صبرا وشاتيلا بدون حماية مما مكن العدو الصهيوني والكتائب من ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا كما يتحمل مسؤولية فقدان الثورة

لفلسطينية لبيروت كمركز لمجابهة السياسة الأميركية والاسرائيلية والموافقة على الخطة الأميركية بتوزيع المقاتلين في أقطار بعيدة عن فلسطين.

ان جميع الثورات في العالم مرت وتمر بأزمات ولكنها واجهت الأزمات بصلابة مبدئية ومرونة تكتيكية باستثناء قيادة الثورة الفلسطينية الممثلة بعرفات.

ثالثاً: ينتهك عرفات يومياً مبدأ القيادة الجماعية في منظمة التحرير وحركة فتح، مستغلاً الأموال الضخمة لديه واعتياده على الكذب والمال والاعلام للاستمرار في انحرافه.

رابعاً: تخلى عرفات عن الكفاح المسلح وارتمى كلية في أحضان التسوية الأميركية وأحل الدبلوماسية محل العمل الثوري المسلح وأوقف العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني المحتل لأرضنا، المغتصب لحقوق شعبنا الفلسطيني.

خامساً: كان ولا يزال يعمل على شق فصائل الثورة الفلسطينية والاقتتال الفلسطيني مرة يقوم باحتلال مكاتب الصاعقة في لبنان ومرة أخرى يصطدم مع الجبهة الشعبية ومع الجبهة الديمقراطية ومع القيادة العامة أو حتى جبهة التحرير العربية. ويعمل على تصفية فتح المجلس التوري قيادة وقواعد.

سادسا: قد قطع عرفات بلقائه مع خليفة السادات كل علاقة له بمنظمة التحرير وبالثورة الفلسطينية وبقضية فلسطين وثورتها، وخان الثورة والتوار، وذلك لأن الريارة تحرج النظام المصري من عزلته العربية والعالمية وتحمل أخطاراً جسيمة للساحة الفلسطينية، وتظهر استعداد عرفات وزمرته لقبول حل القضية الفلسطينية على أرضية كمب ديفيد ومتروع ريعان والكونفدرالية، وبالتالي جر الثورة الفلسطينية إلى مواقع الاستسلام للمخططات الأميركية والصهيونية.

سابعاً: وتعتبر زيارة عرفات للقاهرة وتعاطيه مع المتاريع الأميركية انتهاكاً فاضحاً لقرارات مؤتمرات القمم العربية وخاصة قمة بغداد.

ثامناً: يعمل عرفات على توطيد علاقاته مع الامبريالية الأمريكية ومع الاسرائيليين الصهاينة.

تاسعاً: يتعاون مع أجهزة المخابرات الأميركية والأوروبية الغربية ويقدم لها المعلومات والخدمات، ضد الحركات الثورية العربية والعالمية.

لقد سقطت شرعية عرفات الذي انقلب على الكفاح وتخلى عن البندقية وحول المنظمة من مقاتلة إلى سياسية ودخل في التسوية الأميركية، كان المطلوب الاسراع بتنحية عرفات ومحاسبته لانتهاكه الممنوعات والمحرمات الفلسطينية التي حذر منها الميثاق وقرارات المجالس الوطنية، وكان المطلوب أيضاً التمسك بالأهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية، وتصعيد العمليات العسكرية والتصدي للامبريالية والصهيونية.

لقد كان من المفروض على قيادة الثورة الفلسطينية أن تتمسك بالمبادىء والمنطلقات وتتصرف بمرونة، أي تجمع بين الصلابة في المبدأ والمرونة في التكتيك ولكن الذي حدث هو تخلي

عرفات عن المبادىء والمنطلقات وعن البندقية المقاتلة، وبالتالي حرف الثورة الفلسطينية عن خطها الثوري وأهدافها الاستراتيجية، وبذلك يكون قد قدم خدمة كبرى للصهيونية والامبريالية وألحق أفدح الأضرار بالقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتبنى مواقف انهزامية واستسلامية.

لقد تمكن عرفات خلال السنوات الماضية من ترتيب أوضاعه داخل حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق أموال النفط، وطريق الترغيب والترهيب والتصفيات السياسية والجسدية للعناصر الوطنية المناضلة المؤمنة بقضيتها وحقوق شعبها، وكان يستعين بمنظمة التحرير على فتح عندما تتعقد أموره داخل الحركة ويستعين بفتح وبالعصبية التنظيمية لها عندما تتعقد أموره داخل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن تمكن من أن يجعل الشلل والملل واليأس والقنوط يسود كل الأوساط والمؤسسات الفلسطينية، وحقق شرخاً وطنياً لا يمكن معالجته إلا باتفاق وطني.

ان الاصلاح في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يتحقق بوجود عرفات على رأس المنظمة وذلك بسبب انحرافه الذي وصل إلى حد الخيانة، ولأنه فقد شرعيته في منظمة التحرير الفلسطينية. سقطت شرعيته من المنظمة للأسباب التالية:

أولاً: تجسد منظمة التحرير الفلسطينية تحالف فصائل الثورة الفلسطينية، وجميع فصائل الثورة باستثناء جبهة التحرير العربية، تطالب باقالة عرفات وتعمل على تنحيته، واللجنة التنفيذية للمنظمة هي بقيمة من تمثله من فصائل مقاتلة، وليس بعدد أعضائها، لذلك عرقل بعض الأعضاء كالصوراني مثلاً اقالة عرفات.

ثانياً: التزام رئيس اللجنة التنفيذية بالميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية من الواجبات الأساسية له ولأعضاء لجنته، فالشرعية تنبع من التمسك بنصوص الميثاق والتمسك بالبندقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي ينص عليها الميثاق، ولكن عرفات ينتهك يومياً الميثاق وقرارات المجالس الوطنية والاجماع الفلسطيني لأن الشرعية للميثاق وليس لعرفات الذي ينتهك الميثاق.

وتذرعت احدى الفصائل الفلسطينية بعدم مواجهة عرفات واسقاطه بالشرعية التي تمثلها قيادة عرفات، وقالت ان مهمة اسقاطه منوطة بالمؤسسات الشرعية للمنظمة.

حازت منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد الشعب الفلسطيني لأنها تمسكت بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبالخط النضالي المعادي للامبريالية والصهيونية الذي سلكته، والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني وعندما تتخلى قيادة عرفات عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخط المنظمة الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية فان قيادة عرفات تفقد شرعيتها.

ان الموقف التوفيقي الذي وقفته بعض الفصائل بين قيادة عرفات من جهة والفصائل الوطنية من جهة أخرى خدم استمرارية قيادة عرفات في قيادة المنظمة ومؤسساتها ومكاتبها واستمرارية تمثيلها للشعب الفلسطيني في المجالين العربي والدولي، وبالتالي فالموقف التوفيقي ساهم في استمرارية الخط المنحرف في المنظمة واستمرارية قيادة عرفات في تولي زمام الأمور.

وأصـدر جيش التحرير الفلسطيني والفصـائل الفلسطينية كافة عدا جبهة التحرير العربية بيانات طالبت بتنحية عرفات، لأنه فقد أهليته وشرعيته في قيادة النضال الفلسطيني.

وجاء في بيـان جيش التحرير الفـلسطيني الذي أعلنه العميد محمد طارق الخضراء رئيس الأركان ما يلي:

« ان جيش التحرير الفلسطيني، جيش منظمة التحرير وذراعها القوية جيش الشعب العربي الفلسطيني، الذي ينتسب إليه المواطن الفلسطيني متطوعاً أو مجنداً للنضال من أجل استعادة حقوق شعبنا الفلسطيني المشروعة، الجيش الذي لم يكن في يوم من الأيام إلا جيشاً وطنياً ودرعاً واقياً لشعبنا وثورته وطليعته في التصدي لأي عدوان، فها هو صموده المشرف وقتاله البطولي في بيروت ماثل في الأذهان ولم يمض عليه زمن بعيد، دفاعاً عن شعب فلسطين وثورته ودفاعاً عن كرامة الأمة العربية جنباً إلى جنب مع الجيش العربي السوري البطل والقوى الوطنية اللبنانية الصامدة، هذا الجيش الذي يواجهـه ياسر عرفات وزمرته المنحرفة، ومنذ زمن بعيد، بمحاولات الاضعاف والتفتيت والتحطيم وطمس دوره الوطني تارة بقتل بعض أفراده بواسطة مأجورين مرتزقة، كما حدث في عام ١٩٧٦، وتارة بالافتراءات والدعايات الكاذبة، والأهم من هذا قيام ياسر عرفات ومنذ أكثر من سبع سنوات بقطع أموال ومخصصـــات هذا الجيش، فحـرم جيش الشـعب الفـــلسطيني من أموال الشعب الفلسطيني، لا لشيء إلا أنه جيش وطني مخلص لشعبه وأمته، أمين على نضاله، حريص على ميثاقه الوطني، شجاع في نضاله لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية في الوقت الذي يقوم فيه بتبذير أموال الصندوق القومي الفلسطيني هنا وهناك على العارين والمرتزقة، لقتل روح النضـال وتنفيذ المخطط الأمريكي الصهيـوني الرامي إلى تصـفيـة منظمـة التحـرير الفـلسطينيـة وتنفيذ مشـروع ريغـان الاستسلامي وتفويض الاردن.

لقد كان تواطؤ ياسر عرفات مع المخطط الأمريكي الصهيوني واضحاً تمام الوضوح خلال غزو اسرائيل للبنان، عندما أعطى الأوامر والتعليمات للمقاتلين في جنوب لبنان بالانسحاب من أمام الجيش الاسرائيلي الغازي والذي لو لم يحدث، وصمد المقاتلون ضمن طبيعة أرض ملائمة جداً لابادة القوات الغازية، لما تمكنت اسرائيل من تحقيق نصر عسكري واحتلال أكثر من نصف لبنان.

وهـا هو يـاسـر عرفات اليوم استمراراً في نهجـه المنحرف واصراراً منـه على جر الشعب الفلسطيني إلى منزلقات خطيرة، يضع نفسه في خندق واحد مع الصهيونيين وعملائهم ضد شعبه وضد القوى الوطنية اللبنانية التي لم تكن يوماً إلا مع الشعب الفلسطيني ونضـاله العادل، ويقوم بالمذابح المروعة في طرابلس ويتمادى في انحرافه وممارساته المشبوهة.

ومن موقع المسؤولية التاريخية وباعتبار ان جيش التحرير الفلسطيني هو جيش منظمة التحرير الفلسطينية وذراعها القوية، وأداتها الثورية، فإننا نعلن اسقاط شرعية ياسر عرفات كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وانه لا يمثل في أقواله وأفعاله سوى نفسه، والشعب الفلسطيني منه براء، واننا

ستتصدى بكل حزم لكافة دعاة وممارسي الانحراف وان جيش التحرير الفلسطيني يعتبر قيادة الانتفاضة الثورية في منظمة التحرير هي القيادة الشرعية ومستعد لتنفيذ أوامرها والتعاون معها.

وسيظل حيش التحرير الفلسطيني وفياً لمبادىء النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي، في علاقة تلاحم مصيري مع الجيش العربي السوري البطل، خلف راية الصمود التي يرفعها القطر العربي السوري بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد فألف تحية تقدير واعتزاز من كافة مقاتلي هذا الجيش للقائد البطل »(٢٢).

ان تجريد عرفات منظمة التحرير الفلسطينية من البندقية المقاتلة قبل التوصل إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة واحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أبقى للمنظمة مهمة واحدة وحيدة، وهي تنفيذ السياسة الاسرائيلية الداعية لتصفية قضية فلسطين عن طريق المفاوضات المباشرة والتنازل عن حق العودة والقبول بالحكم الذاتي.

اصل عرفات ودوره المشبوه

انتشرت الاشاعات والأقاويل حول أصل عرفات وفصله منذ مطلع الستينات، ولكنها أخذت تزداد باستمرار لعدم معرفة أحد أصل عائلته الحقيقي ومن جراء ممارساته وانحرافاته السياسية التي أخذ يمعن في ارتكابها.

يختلف عرفات عن الفلسطينيين والعرب الذين ساروا في التسوية نتيجة للأوضاع العربية والدولية، نتيجة للمتغيرات الدولية وانهيار المعسكر الاشتراكي والموقف العربي الموحد من جراء حرب الخليج بأنه جاء إلى فتح وقادها من أجل الوصول إلى التسوية الأميركية واستخدم الكفاح المسلح من أجل التحريك منها. وجاء إلى منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحقيق الغرض نفسه، وخاصة بعد أن جردها من البندقية المقاتلة قبل التوصل إلى تسوية سياسية، مما جعل المنظمة أمام خيار واحد الاستجابة للشروط الاسرائيلية والدخول بالمفاوضات المباشرة والاستمرار في التنازل حتى الموافقة على ما تعطيه اسرائيل.

في بادىء الأمر، زعم عرفات أنه ينتمي إلى عائلة الحسيني المقدسية. فقام أحمد جبريل الامين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة فى الستينات بالتوجه إلى الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، وسأله عن حقيقة ادعاء عرفات، فأخبره المفتي بأنه لا يمت لعائلة الحسيني بصلة ولكنه سأل علال الفاسي هل في المغرب مكان اسمه قدوة، فأكد له وجود هذا المكان بهذا الاسم ولكنه قال بأن معظم سكانه من اليهود. والاسم الحقيقي لياسر عرفات هو محمد رؤوف القدوة.

ويقول الكاتب الفلسطيني عبد الرحمن غنيم: « ان احدى الروايات عن أصل عرفات أنه يعود

إلى قرية في المغرب، حيث هاجر بعضها إلى مصر. ورافق أحد أفراد العائلة ابراهيم باشا في حملته على فلسطين (١٨٣٠ ــ ١٨٤٠) وسكن بعض أفراد العائلة في قرية عبسان شرقي خانيونس .

ياسر عرفات كان سليل ذلك الجزء من العائلة الذي أقام في مصر ولم يبرحها، فهو ووالده وجده يحملون الجنسية المصرية. وقد تعرفوا على الفرع الفلسطيني من العائلة، واستغل وجود هذا الفرع لادعاء صفته الفلسطينية.... ان قيادة ياسر عرفات لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) تحت شعار الاستقلالية الفلسطينية وقيادته لمنظمة التحرير التي تمثل اطاراً كيانياً للشعب الفلسطيني هي أكبر أكذوبة شهدها التاريخ، قام بها شخص لم يولد في فلسطين ولم يعش بها، ولم يرها رؤية العين إلاّ بعد عام ١٩٦٧ ، ولم يحمل جنسيتها أو يكتسبها اكتساباً، وانطلت رغم ذلك على الملايين من البشر بما في ذلك عرب فلسطين »[٢٣].

وتمضي الرواية وتقول ان بعض أفراد العائلة هاجروا إلى فرنسا، ومنهم المهندس الفرنسي روجيه قدوة، الذي عمل في الكويت ثم انضم إلى حركة فتح. وقام عرفات بتصفيته في الأغوار عام ١٩٦٨ حتى لا ينكشف أمره، ويمضي هؤلاء البعض ويقولون بأن أصل عائلته من يهود المغرب.

عاش والد عرفات في القاهرة. وكان يعمل في سكة الحديد، ونقل إلى العمل في قطاع غزة ثم أعيد ثانية إلى القاهرة.

لا يعرف أحد حتى الآن أصل عرفات وفصله، حتى ان الروائي الفلسطيني محمد الريماوي سأل نمر صالح (أبو صالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في منتصف الثمانينات عن أصل عرفات، فأجابه بأنه لا يعرف ولم يخطر بباله على الاطلاق توجيه مثل هذا السؤال. ولا تزال حتى اليوم تختلف الروايات والأحاديث حول أصله.

وتقول رواية أخرى مصدرها بعض المقربين من عرفات أن والده تزوج من فتاة مقدسية لم يتقدم أحد للزواج منها بسبب وضعها النفسي. ولكن لا أحد يجزم فيما إذا كانت الرواية صحيحة، وهل كان عرفات من أبنائها إن صحّتْ الرواية، وذلك بسبب زواج والده بأكثر من امرأة.

تشير الأقاويل ان عرفات ولد في القاهرة عام ١٩٢٩ ، حيث من المؤكد أنه ووالده عاشا في القاهرة. وكان يحمل الجنسية المصرية، ويقول بأنه أدى خدمته العسكرية في الجيش المصري، يقول أبو الزعيم، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، وأحد أهم القادة العسكريين الذين خدموا عرفات ما يلي:

« مثلاً ياسر عرفات يرى في الكذب متعة وفهلوة وطريقة لادارة الصراع ».

ويتابع أبو الزعيم حديثه عن عرفات ويقول:

« ولو جلست لياسر عرفات فلا يمكنك أن تشعر بالارتياح، دائماً تشعر أنك مع انسان تملؤه الشكوك.... فياسر عرفات من الأنانية بحيث يغار من أبو عمار، وأبو عمار يغار من ياسر عرفات، لا تشعر أنك أمام رجل دولة، أو أنك أمام قائد مسيرة، بل تشعر أنك تجلس إلى مشعوذ يحاول أن

يخدعك أو يزيف الحقيقة، ولا يمكن أنت تشعر أنك تجلس إلى قائد، تملأ نفسه العزيمة والارادة، ويملأ عقله النور والوعي بالقضية والايمان بالشعب ».

«أما الواقع فيقول انه لديه الأموال ويوزعهـا بالشمال واليمين ويعـامل زوجات الأسرى، أو المعوقين بسبب الاصابة بشعارات «حرام عليكم» «حال الثورة» أي بالتقتير الحقيقي على المناضلين الحقيقيين، هذا المقتِّر الحريص على مال الثورة نجده ينفق بسخاء على الدعاية الشخصية لنفسه، وينفق الكثير على الوسائل الاعلامية، وبشكل خاص على بعض القيادات، التي ليس لها من همّ إلاّ أن تملأ جيوبها على حساب الشعب والقضية، ومنهم الفلسطينيون وغير الفلسطينيين، يعني الرشوة عنده قائمة للفلسطينيين سواء أكان في موقع قيادي أم لا، ولغير الفلسطينيين »(٢٤).

انني لا أهتم كثيراً بأصله وفصله، ولكن ما يهمني ويهم المواطن الفلسطيني والعربي هو مواقفه وممارساته وانعكاساتها على قضية فلسطين، القضية المركزية للأمة العربية وعلى حركة التحرر الوطني العربية، ان سياساته ومواقفه وممارساته كانت سبباً في ضياع قضية فلسطين، وتراجع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية عن كل مبادئها وأهدافها وبرامجها. وأصبح عرفات أقوى عامل في تصفية قضية فلسطين وضياع حقوق شعبها وتضحيات الأمتين العربية والاسلامية ليتوج نفسه رئيساً في الفضاء وعلى صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التلفزيون ولتحقيق الهدف الذي جاء من أجله.

عندما قام أحمد الشقيري بتأسيس المنظمة في أواخر أيار ١٩٦٤ أسرع عرفات وأعلن عن تنفيذ أول عمـلية فدائية في ١٩٦٥/١/١ . وكان هدفه الأسـاسي انتزاع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وابعاد الأنظار عنها وتحويلها إلى فتح.

ورفع في وجه المنظمة قبل أن تأخذ دورها وتوطد مؤسساتها والجيش الذي أقامته شعار: « منظمة التحرير لحملة البنادق »؛ وذلك ليفرض هيمنته عليها. وكان عرفات يريد استخدام الكفاح المسلح كوسيلة وأداة للتحريك وليس للتحرير.

قام عرفات بتصفية يوسف عرابي منافسه رقم واحد في زعامة فتح، وفصل فرع الحركة في الكويت المناوىء له، ونجح في الهيمنة على فتح والتي أعلنت في منتصف نيسان ١٩٦٨ تسميته ناطقاً رسمياً باسمها، ونجح في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية.

ان جميع الاغتيـالات والتصفيات التي جرت لقيادة فتح ومنظمة التحرير خدمت هيمنة عرفات على فتح وعلى المنظمة.

ففي منتصف نيسان ١٩٧٣ قامت مجموعة من المظليين الاسرائيليين في اطار عملية « ربيع الشباب »، بتفجير المقر العسكري للجبهة الديمقراطية في شارع الخرطوم ببيروت واغتيال الشهداء القادة الثلاثة كمال ناصر، أبو يوسف النجار وممدوح عدوان في منازلهم في شارع الفردان في وسط بيروت. واشترك اللواء باراك في جريمة اسرائيل الوحشية حيث تنكر في زي النساء..

يقول أبو الزعيم عن جريمة الاغتيال التي خططت لها السلطة السياسية في اسرائيل ونفذتها

وحدة نظامية من الجيش الاسرائيلي ما يلي:

« وطبقاً لشهادة أبو اياد، فقد غادر عرفات القادة الثلاثة قبل وصول القوة الاسرائيلية بقليل، وقال إنّه حذرهم من اهمال حراسة البيت، وان عرفات قال لهم انه قد تهبط هنا غواصة اسرائيلية وتخطفكم.وان الثلاثة قد ضحكوا، وفي نهاية الأمر نزل المظليون الاسرائيليون في سيارات مستأجرة، وبالمناسبة فقد تنكروا بزي نساء »[٢٥].

وتشير معلومات أحد أجهزة الأمن العربية انها كانت على علم بالجريمة قبل وقوعها، وأخبرت أحد المسؤولين ان الفلسطينيين اطلعوه على المعلومات التي لديهم وطلبوا منه السفر إلى بيروت واخبار عرفات بذلك. وبالفعل أخبر عرفات قبل وقوع الجريمة النكراء، ولكنه لم يتخذ الاجراءات التي تحول دون تنفيذ العملية الاسرائيلية في وسط العاصمة اللبنانية. وعندما بدأ نجم زهير محسن يلمع في منظمة التحرير الفلسطينية، وأخذت الصحافة العربية والعالمية تطرحه كبديل لياسر عرفات في قيادة المنظمة تمت عملية اغتياله، وبالتالي تخلص منه عرفات.

وجرت فيما بعد تصفية ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمناوىء لنهج عرفات، كما جرت تصفية سعد صايل، رئيس غرفة العمليات الفلسطينية لأنه انتهك الاتفاقات التي وقعها عرفات مع فيليب حبيب حلال الحصار في بيروت، وكان يطالب بعودة المقاتلين إلى لبنان. وأصدر عرفات قراراته الـ ٥١ التي صفت فتح من العناصر المعارضة للتسوية الأميركية وقامت وحدة اسرائيليةبتصفية خليل الوزير (أبو جهاد) نائب عرفات في منزله في العاصمة التونسية. وكان عرفات المستفيد رقم واحد من تصفيته، لأنه أصبح بامكانه اتخاذ القرار الذي يرغب فيه دون أن يستطيع أحد في قيادة فتح أو المنظمة الوقوف في وجهه. وأخيراً جرت تصفية صلاح خلف (أبو اياد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول)، وهكذا خلى الميدان لأبي حميدان.

حدثني أحد أصدقائي الذي كان يعمل عند عرفات ويترجم له في بعض الأحيان أنه مرة حضر لقاء بين عرفات وعدد من الأميركيين بعد الخروج من بيروت، وأخبروه ان الولايات المتحدة قد طلبت من اسرائيل المحافظة على حياته خلال حصار بيروت. وما كان من اسرائيل إلاّ وان قدمت صورة لعرفات وهو يتفقد أحد المواقع الأمامية في بيروت وقال الاسرائيليون للاميركيين: « ان القناص الاسرائيلي الذي سمح للمصور الاسرائيلي أخذ صورة لعرفات من منظار بندقيته كان باستطاعته أن يقتل عرفات ».

ويؤكد رئيس الاستخبارات العسكرية السابق عند عرفات انه قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف بنايات كان عرفات وحراسه قد غادروها قبل نصف ساعة من قصفها وان « آخر فرصة للمس به كان يوم الخروج من بيروت، ولكن بعكس ما نشر في الصحف الاسرائيلية، فان حياة عرفات قد ضمنت من قبل الاميركيين والآخرين الذين كانوا مشاركين في المفاوضات للاخلاء، وهكذا كان عرفات يستطيع الظهور في وسط الميادين ووسط رجاله في الطريق إلى السفن ثم البحر

ثم البر، وقد تابع صحفيون اسرائيليون، وربما قناصة أيضاً رأس عرفات الملفوف بكوفية حمراء، لكنهم لم يضغطوا على الزناد لأن ذلك كان عملاً غير ممكن من الوجهة السياسية »(٢٦).

لجأ عرفات دائماً إلى نشر أخبار محاولات عديدة جرت لاغتياله من قبل جهات فلسطينية وعربية واسرائيلية ولكنه كان يفلت منها جميعاً في الدقيقة الأخيرة، وذلك لاستغلالها اعلامياً ورفعه إلى درجة البطولة والرمز والأسطورة، ووصل التضليل بعرفات في هذا المجال حداً قال فيه أمام دورة المجلس الوطني في عمان أن أحد الزعماء العرب قد جهّز طائرة مقنبلة في قاعدة رياق اللبنانية لنسف المجلس الوطني المنعقد حالياً، وبطبيعة الحال لم يكن هناك طائرة مقنبلة.

ولكن عند الحديث عن محاولات اسرائيل لاغتيال عرفات يدور في ذهني التساؤل التالي: هل حقيقة لم تستطع المخابرات الاسرائيلية اغتيال عرفات ؟ بالرغم من نجاحها في كسب أحد سكرتيريه وغيره من المقربين إليه.

نجحت اسرائيل في اغتيال أهم القادة والرموز الفلسطينية المناضلة والمؤمنة بأن الصراع مع اسرائيل صراع وجود، فهل فشلت في اغتيال عرفات أم أنها لم تحاول على الاطلاق اغتياله ؟

لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال، ولكن عرفات كان دائماً ينجو من الموت قبل الموت بدقائق، تماماً كما كان يحدث خلال الحصار وكما في الغارة الاسرائيلية على مقرات المنظمة في العاصمة التونسية.

يعلّق أبو الزعيم، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق عند عرفات ويقول:

« يمكن الاعتقاد بأنه لو قصدت الأوساط الأمنية (الاسرائيلية) بحق وحقيقة فقد كانت تستطيع وضع حد لحياته منذ زمن، ان المشكلة ليست قدرتهم بل ارادتهم، هل يريدون حقيقة ذلك ؟ ان الاجابة على ذلك ليست قاطعة. ان عرفات نموذج معروف ومشهور ومن يأمر بالمس به عليه أن يعرف أيضاً من سيأتي مكانه، هل هو أصلب منه، أم أسوأ منه ؟ وربما سيكون أكثر اعتدالاً، وهل سيتجه إلى طريق الدم والارهاب ؟ أم ربما سيمد يده للسلام ؟ »(٢٧).

رفع عرفات « شعار منظمة التحرير الفلسطينية لحملة البنادق » لكي يسيطر عليها وعلى مؤسساتها، ولكنه عندما حقق سيطرته المطلقة عليها وأصبح رمزاً للقيادة الفلسطينية انحرف عن أهداف النضال الفلسطيني لكي يحقق المخطط الذي جاء من أجله كما يقول الكثير من معارفه وأصدقائه السابقين.

رفع عرفات في عام ١٩٦٦ « توريط الأقطار العربية في حرب مع اسرائيل » وكان له ما كان، واستطاعت اسرائيل أن تحقق جزءاً من استراتيجيتها القائمة على تأسيس اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وكانت الأقطار العربية آنذاك لم تكمل بعد استعداداتها العسكرية، وبناء جيوشها الوطنية ».

يقول البعض في هذه الأيام أنه تم تكليف عرفات بتدمير جيل كامل، عن طريق ادخال

اليأس والقنوط في نفوس أبناء هذا الجيل والقضاء على امكانياتهم وروحهم المعنوية، فهو يتحمل مسؤولية ما حلّ بالشعب الفلسطيني من ويلات ومصائب وقتل وتشريد، ويتحمل مسؤولية شق حركة فتح وشق منظمة التحرير الفلسطينية وتدميرها وتدمير المنجزات التي تم تحقيقها.

استغل عرفات قدسية قضية فلسطين عند أبناء أمتنا العربية والأمة الاسلامية لكي يحقق المخطط الذي جاء من أجله ويقضي حتى على الآمال الموجودة لدى أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

استطاع عرفات عن طريق البترودولار وعن طريق الدعم الشامل الذي قدمته أمتنا العربية لقضية فلسطين والدعم الخفي للامبريالية والرجعية له أن يسيطر على كافة مقومات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وأموالها التي ترد لدعم النضال الفلسطيني، وسيطر بالمساعدات العربية والأجنبية الخفية على القرار المالي. ومن يسيطر على القرار المالي يسيطر على القرارين السياسي والعسكري وعلى كافة أجهزة الترغيب والترهيب والاعلام والعلاقات العامة.

وعندما وصل الوضع العربي إلى أسوأ مراحله استغل عرفات هذا الوضع وكشف عن حقيقة أهدافه، ففي المرحلة الماضية كان الكثير من الفلسطينيين والعرب يبررون لعرفات بعض مظاهر انحرافه، بحجة التكتيك والمناورة والتقليل من قتل الفلسطينيين وابادتهم، ولكن الوقائع والأحداث أثبتت عكس ذلك لأنه اتضح أن عرفات يسير في نهج متكامل مغاير لأهداف النضالين الفلسطيني والعربي ولا يتطابق اطلاقاً مع مبادىء ومنطلقات حركة فتح والميثاق الوطني الفلسطيني.

لقد خاض الشعب العربي الفلسطيني غمار ثورات وانتفاضات عديدة ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية ووليدتها اسرائيل، وصمد صمود الأبطال حتى ذعر منه الذعر وخاف منه الخوف، وذعرت منه الامبراطورية البريطانية والصهيونية العالمية. ولكن عرفات عمل على القضاء على أهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، بحرف منظمة التحرير عن أهداف النضال الفلسطيني وبالقضاء على عشرات الآلاف من أبناء هذا الشعب البطل، مستخدماً أخس الطرق والأساليب والمناورات والمسرحيات والأكاذيب للانخراط في التسوية الأميركية التي تقود إلى تصفية قضية فلسطين وفرض الهيمنة الأميركية والاسرائيلية على الوطن العربي.

لقد كان يقول قبل الخروج من بيروت « ان التسوية تحتاج إلى عشرين ألفاً من الشهداء ». وانطلاقاً من هذه المقولة أدت ممارساته ومؤاقفه واختراقات اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية له ولاتباعه وسكرتيره إلى ارتفاع هذا الرقم إلى أكثر من ذلك بكثير، لذلك يتحمل مسؤولية قتل عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية بدون ثمن.

ان شعار منظمة التحرير الفلسطينية وأختامها تتضمن العبارات التالية:

أولاً: الوحدة الوطنية. ثانياً: التعبئة القومية. ثالثاً: التحرير ولا تزال هذه الشعارات التي وردت في المادة العاشرة من الميثاق الوطني الفلسطيني مرفوعة في مؤسسات المنظمة كافة وموجودة على جميع أختامها.

ولكن ماذا أبقى عرفات من هذه الشعارات ؟!

أولاً: تخلى عن الكفاح المسلح والتحرير وحق العودة والدولة الفلسطينية الديمقراطية.

ثانيـاً: قضى على الوحدة الوطنية، شق حركة فتح وشق منظمة التحرير وجميع الاتحادات الشعبية الفلسطينية.

ثالثـاً: رفع شعار الاقليمية الفلسطينية أي كتائبية فتح لتسويغ انحرافه في التسوية وضرب شعـار قومية المعركة مع العدو، وأخذ يعادي الدول العربية المؤمنة بالتعبئة القومية وقومية المعركة كسورية التي تعتبر الصراع مع العدو صراع وجود.

وكان الشقيري ينسق تنسيقاً كاملاً مع مصر، ولا يخطو خطوة إلاّ بموافقتها باستشارتها وأخذ موافقتها.

وكان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر يقول آنذاك « ان مصر لا تستطيع خوض الحرب مع العدو الصهيوني إلاّ بعد أن تنجز استعداداتها ».

رفع ياسر عرفات شعار توريط الأقطار العربية في الحرب مع اسرائيل، ربما للاطاحة بنظام عبد الناصر المعادي للامبريالية والصهيونية، بعد أن عجزت بريطانيا واسرائيل على الاطاحة به في حرب السويس العدوانية.

وبالفعل تم توريط العرب في حرب مع الكيان الصهيوني حيث لعبت العمليات التي كان يقوم بها عرفات دوراً أساسياً بالرغم من عدم استعداد العرب للحرب بخلاف العدو الصهيوني الذي كان على أتم الاستعداد لها ليدّمر القوات العربية قبل أن تكمل استعدادها ويحقق أهدافه التوسعية ويعزز المصالح الأميركية في المنطقة العربية.

كان عرفات على علم مسبق بمحاصرة بيروت الغربية حتى كان يعرف بأن الماء والكهرباء ستقطع عنها، وعندما بدأ الغزو أوغر لقادته وخاصة أبو هاجم بالانسحاب الفوري من الجنوب، فانسحبوا دون مقاومة قوات العدو المعتدية وبشكل مخز لن ينساه التاريخ. وخلال حصار بيروت استغل الحصار لكي يتخلى نهائياً وعلنياً عن الخيار العسكري ويعتمد الخيار السياسي، فوافق على الخطة الأميركية باخراج المقاتلين الفلسطينيين وابعادهم عن خطوط المواجهة مع العدو الاسرائيلي، وخرج من بيروت بحماية الأسطول الأميركي السادس إلى اليونان ثم إلى تونس واتخذها مقراً سياسياً له بعد أن طلبت الادارة الأميركيـة من الجهـات التونسية الموافقة على جعل تونس مقراً سياسياً لعرفات.

قام بزيارة القاهرة وانضم إلى محور مبارك وأخذ يتعامل مع النظام المصري ومع نتائج كمب ديفيد في مصر ويقدم أوراق حسن السلوك للادارة الأميركية لكي تقبل بانخراطه الرسمي في التسوية الأميركية.

وعقد مجلس عمان ليكرس الانشقاق في منظمة التحرير ويقضي على الوحدة الوطنية ويؤبّن

الكفاح المسلح ويحقق ما طلبته ادارة ريغان منه أي نفذ بعض الشروط الأميركية وحقق عرفات في مجلس عمان الانشقاقي واللاوطني ما يلي:

ــ تصفية العناصر الوطنية المعادية للتسوية الأميركية في حركة فتح.

ــ تصفية الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية المعارضة للتسوية الأميركية من منظمة التحرير الفلسطينية.

ــ التخلي رسمياً عن الكفاح المسلح واعتماد الخيار السياسي بشكل رسمي.

وأخذ يدعو لاقامة كيان فلسطيني عن طريق الولايات المتحدة، فطرح في اجتماعه مع الملك الحسن بحضور أبو اللطف قبوله اقتراح أبا إيبان باقامة اتحاد فدرالي ــ فلسطيني ــ اردني ــ اسرائيلي. وقال عرفات بأنه يمكن ضم لبنان إلى هذا الاتحاد على غرار اتحاد البنلوكس وتبني الولايات المتحدة وحزب العمل الاسرائيلي اقامة مثل هذا الاتحاد.

ان الاتحاد الذي اقترحه أبا إيبان وتبناه عرفات وتباركه الولايات المتحدة سيكون جسراً للتغلغل الصهيوني في الوطن العربي.

لقد أصبح عرفات موضع خلاف داخل حركة فتح وداخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الساحتين الوطنيتين الفلسطينية والعربية، فلو لم يكن عرفات مشبوهاً ومكلفاً للقيام بدور مشبوه لاستقال وفسح المجال أمام قيادة غير قيادته، لأن شعب فلسطين، وقضية فلسطين وأهداف النضال الفلسطيني فوق منظمة التحرير وقيادتها، فوق الفصائل وقادتها، فمنظمة التحرير والفصائل الفدائية وجدت لخدمة قضية فلسطين وشعب فلسطين، وجدت لتحرير فلسطين، فلو لم يكن عرفات مشبوهاً وربما مدسوساً لاستقال وفسح المجال أمام غيره حفاظاً على حركة فتح وعلى منظمة التحرير ومنجزاتها وحفاظاً على النضال الفلسطيني.

وقام اتباع عرفات وقوى خفية تؤيده ببث مقولة أن عرفات هو الرمز ، وهو قضية فلسطين ، ولا يجوز المساس به أو معارضته ، فالمساس به أو معارضته ، خروجاً عن الوحدة الوطنية وخدمة لبعض النظم العربية المناوئة له .

نجحت القوى الخفية التي تقف وراء عرفات من عربية وصهيونية واميركية وأوروبية إلى تصوير عرفات بالرمز وبطل الصمود . وقام أتباعه وأجهزته الإعلامية والأمنية ، ببث مقولة خطيرة في وجدان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية ، وهي أن عرفات هو قضية فلسطين ، وأن المساس به هو مساس بقضية فلسطين ، بل بأقدس وأعدل قضية في القرن العشرين، وأن معارضته خيانة كبرى تخدم أعداء فلسطين ، مما أضعف اية معارضة ضد ياسر عرفات ، وأدخلت الخوف والرعب والتردد في نفوس السياسيين والكتاب والصحفيين ، بالإضافة إلى قوته المالية الهائلة التي يستغلها في شراء المنظمات والأحزاب والكتاب والصحفيين وكبار الموظفين وحتى بعض الدول .

تقول الدكتورة رشيدة مهران في كتابها « عرفات الرقم الصعب » بأنه « تحول إلى رمز وإلى

معنى . ياسر عرفات معنى كبير يجسد قضية ، قضية الشعب الفلسطيني »[٢٨] .

وتصف الدكتورة رشيدة مهران عرفات وتقول : « الرجل عالم في حد ذاته . فهو جعل كل شيء تاريخ ... وهو كفاح . فكل مراحل كفاح هذه الثورة كان هو بداخلها . كان صاحب الطلقة الأولى كما سُجل له ، وهو ثورة لأن الثورة تستمد استمراريتها من وجوده .... إننا أمام شخصية تاريخية مميزة لا يوجد لها مثيل إلا القليل في العصر الحديث . وإننا أمام قائد خارق تتجمع فيه كل صفات المعجزة . وقد سمعت هذا الرأي من مؤلف كتاب « عرفات إرهابي أم صانع سلام » لقد قال لي : « حين اقتربت من الرجل أدركت أنه معجزة . معجزة حقيقية » . وأنا أقول إن الرجل أكثر من ذلك . فهو أسطورة ، فالمعجزة تحدث وتنتهي في وقتها . لكن الأسطورة تبقى ويتناقلها الناس ، ويطمحون لتمثل خطاها ومثالها . فما بالك والأسطورة حية نابضة ناطقة بيننا »

ووصلت المبالغة بالدكتورة مهران حداً اعتبرت فيه عرفات «ديناً وفكراً وايديولوجية ومعتنقين» وتخاطبه قائلة:

« طالما تساءلت عنك أنت من أنت ؟ وما أنت ؟ ولم أجد إجابة عن تساؤلي إلا إنك هو أنت رجل بكل رجال العالم »[٣٠] .

يقول رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية السابق عن تمجيد عرفات لشخصه:

«وهو يهتم بتمجيد شخصه ونفسه وأنه هو الثورة وهو القضية، ودائماً تجد لا يربط مصير الشعب الفلسطيني بكفاح الشعب الفلسطيني بقدر ما يربط مصير الشعب الفلسطيني بمقدار ما كرّم وعظّم به. وهذا يعني أنك تستطيع أن تكرمه بشيء وتشعره بأهميته وتنفخه لتحصل منه على تنازلات كثيرة في العمل السياسي . ويرتبط عمق الذات بالغيرة ، فهو يغار جداً من أي انسان أوصوت يشعر أنه ناجح أو يمكن أن يكون ناجحاً في المستقبل ، فيحاول قتله والقضاء عليه ، بالإضافة إلى أنه يخضع بسهولة لخصومه »[٣١] .

ويطرح مقولات وشعارات مضلّلة ضد العرب ليستثير تعصب حركة فتح وكتائبيتها كشعار « يا وحدنا » و « العرب ضدنا » و« لاخير في الأمة العربية خيمة في فلسطين أفضل من البلدان العربية » و « القرار الفلسطيني المستقل » .

ويفهم عرفات وأعضاء قيادته بالقرار الفلسطيني المستقل أن يذهب عرفات إلى أي مكان يريد ويفعل ما يشاء ويقرر ما يحلو له ، أي أنه يفهم تحت القرار المستقل أن يحرف مبادىء ومنطلقات وأهداف الثورة الفلسطينية ويذهب إلى تل أبيب ويوافق على الحكم الذاتي وعلى أن يكون آداة في يد اسرائيل للتغلغل في الوطن العربي كجسر تعبر فوقه اسرائيل لتحقيق استغلال الثروات والموارد العربية .

ونجح عرفات والقوى الخفية المؤيدة له في أجهزة الإعلام العربية والعالمية بإقناع كوادر فتح والفصائل التي تتلقى المساعدات المالية منه ، وأوساط واسعة من الجماهير بوجوب التخلص من

الوصاية والتبعية للدول العربية والإمساك باستقلالية القرار الفلسطيني ، لكي يتفرد بالقرار كما انفرد به ويسير به في اتجاه العدو الاسرائيلي .

يقول الأمين العام للجبهة الديمقراطية عن فردية عرفات :

« إن خطورة هذه الفردية ليست فقط في خروجها على القيادة الجماعية ، بل في خروجها على قرارات برنامج القاسم المشترك ، مسنودة بالهيمنة الفئوية على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ، والصراعات التي دارت في صفوف فتح على امتداد السنوات السابقة وحتى الآن لم تكن بهدف الانفتاح الديمقراطي في مؤسسات منظمة التحرير ، بل كانت تدور على النفوذ في حركة فتح ومحاولة نقله إلى داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية »[٣٢] .

استغلت قيادة عرفات شعار « القرار الفلسطيني المستقل » في مواجهة القوى الفلسطينية والعربية الوطنية للتغطية على انحرافها وارتمائها في أحضان الولايات المتحدة واسرائيل ، ولتبرير حملتها أمام قواعدها على الجهات والدول العربية التي تتمسك بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

وأعادت علاقاتها مع نظام كمب ديفيد تحت ستار « القرار الفلسطيني المستقل » . وتنازلت عن أهداف ومبادىء النضال الفلسطيني والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باسم القرار الفلسطيني المستقل ، حتى أنها قبلت بأقل مما ورد في الشق الفلسطيني من اتفاقيتي كمبد ديفيد .

وخدمت بعض أجهزة الإعلام العربية والعالمية الدور المشبوه لقيادة عرفات ، ونجحت في المحافظة على مكانتها أمام المواطنين الفلسطينيين ، مما جعل بعض الفصائل الفدائية ترفض الوقوف في وجه انحراف قيادة عرفات بحجة أن المزاج الجماهيري لدى الفلسطينيين لا يساعد على ذلك ، وبالتالي عجزت مثل هذه الفصائل على صيانة حقوق الشعب الفلسطيني من التصفية التي تعصف بها عن طريق عرفات وقيادته المنحرفة .

ونجح عرفات وأجهزة الإعلام المؤيدة له في تزوير الوقائع والحقائق وبث الأكاذيب والأضاليل للسيطرة على المزاج الجماهيري والمحافظة عليه في صفها . ولعبت الأموال دوراً أساسياً في المحافظة على استمرارية عرفات وليس موقفه الوطني .

المصادر

١) نايف حواتمة ، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية ، تحليل الجذور والحلول ، الطبعة الثانية كراس بدون تاريخ ، ص ٥٠ .
٢) الدكتورة رشيدة مهران ، ياسر عرفات الرقم الصعب ، مؤسسة الديار للطباعة بالتعاون مع دار بروسفيتا اليوغسلافية ، بدون تاريخ ، ص ٢٩٤
٣) فيصل دراج ، الهدف ، العدد ١١٢٧ ، في ١٩٩٢/١١/٢٨ ، ص ٣٥
٤) مجلة ديرشبيغل الألمانية ، العدد ٢٨ في ١٩٨٢/٧/٢١
٥) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٣/٣/٢٢
٦) النهار في ١٩٨٣/١/٣٠
٧) الرأي العام الكويتية في ١٩٨٤/٥/٥
٨) المصدر السابق في ١٩٨٢/١/١٣
٩) المصدر السابق في ١٩٨٤/٥/٥
١٠) مجلة عالم النفس الأميركية ، عدد شباط ١٩٨٣
١١) المصدر السابق نفسه لندن
١٢) مذكرات هنري كيسنجر ، (طباعة لندن) الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ص ٦٢٤ — ٦٣٠
١٣) مذكرات هنري كيسنجر ، دمشق ١٩٨٥ ، دار طلاس (الطبعة الثانية) ص ٣٥٢ — ٣٥٣
١٤) المصدر السابق (طباعة لندن) ص ٦٢٤ — ٦٣٠
١٥) مجلة المستقبل ، العدد ٤١٧ في ١٩٨٥/٢/١٦ ، ص ٢٦
١٦) مذكرات هنري كيسنجر ، طباعة لندن ، مصدر سابق ، ص ٦٢٤ — ٦٣٠
١٧) مجلة دير شبيغل الألمانية ، العدد ١١ عام ١٩٨٣
١٨) الدكتور محمد شديد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٥٤
١٩) القبس في ١٩٨٣/٣/١٥
٢٠) بول فندلي ، من يجرؤ على الكلام ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٢٤

٢١) وكالة وفا في ١٩٨٢/١٠/١٥
٢٢) مجلة صوت فلسطين ، العدد ١٩٠ ، تشرين الثاني ١٩٨٣ ، ص ٢ ـــ ٣
٢٣) عبد الرحمن غنيم ، ثلاثون عاماً من العبث ، دار الجليل ١٩٨٧ ، ص ٢٢ ـــ ٢٣
٢٤) حسن علام، ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال ، القاهرة ، ص ١٢٩ ـــ ١٣٠
٢٥) المصدر السابق ص ١٣٩
٢٦) المصدر السابق ص ١٤٠
٢٧) المصدر السابق ص ١٣٨
٢٨) الدكتورة رشيدة مهران ، ياسر عرفات : الرقم الصعب ، مصدر سابق ص ١١
٢٩) المصدر السابق ص ١٢
٣٠) المصدر السابق ص ١٤
٣١) حسن علام ، ياسر عرفات : تاجر الشنطة الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ١٣١ ـــ ١٣٢
٣٢) نايف حواتمة ، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية ، تحليل ونقد الجذور والحلول ، مصدر سابق ، ص ٢٦

الملاحق

الملاحق

١) ــ بيان حول تأليف الهيئة العربية العليا (القدس ــ ٢٥ / ٤ / ١٩٣٦).
٢) ــ تقرير عن المناطق التي احتلها اليهود من فلسطين ١٩٤٨ .
٣) ــ اسماء القرى الفلسطينية التي دمرتها اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ .
٤) ــ اعلان استقلال فلسطين في اجتماع الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة ١ / ١٠ / ١٩٤٨ .
٥) ــ اعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيار ١٩٦٤ .
٦) ــ بيان من الهيئة العربية العليا بشأن اجتماع القدس (بيروت في ١٠ / ٦ / ١٩٦٤).
٧) ــ عهد وميثاق مفتي فلسطين نشر في أول تموز ١٩٦٥ .
٨) ــ نص القرارات والتوصيات العلنية التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ١٢/ ٩/ ١٩٦٧ .
٩) ــ مشروع الدولة الفلسطينية ــ الديمقراطية/ أيلول ١٩٦٩ .
١٠) ــ مبادرة روجرز، ١٩ حزيران ١٩٧٠ .
١١) ــ مشروع المملكة المتحدة ١٥/ ٣/ ١٩٧٢ .
١٢) ــ البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني، الدورة الثانية عشرة، القاهرة ٩/ ٦/ ١٩٦٤).
١٣) ــ البيان الاميركي ــ السوفييتي (١/ ١٠/ ١٩٧٧).
١٤) ــ البيان الاميركي ــ الاسرائيلي (٥/ ١٠/ ١٩٧٧).
١٥) ــ قرارات قمة فاس الختامية (٩/ ٩/ ١٩٨٢).
١٦) ــ اتفاق عمان في ١٢/ ٢/ ١٩٨٥

بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا

القدس ــ ٢٥/ ٤/ ١٩٣٦(*)

إن الأمم المتطلعة إلى الحياة والراغبة في توطيد مصيرها، هي التي لا تعرف الاختلاف في ساحة الخطر والتي تتجه دائماً إلى المثل العليا نابذة الفوارق الجزئية بين الجماعات والأفراد ونازعة إلى مجابهة الأخطار المحدقة بها بصفوف متراصة وجبهة متحدة. ولم يمر على هذه البلاد المقدسة ظرف برزت فيه ارادة الأمة بتقديس الاتحاد وتقدير فوائده مثل هذا الظرف الذي بدا فيه باب المطامع لانتزاع هذه الديار من بنيها وتعفية آثارهم فيها.

فأمام هذا الشعور العام بالخطر قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والاحقاد، والاتجاه قدماً نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع. فتألفت لجنة باسم «اللجنة العربية العليا» من السادة.

الحاج أمين الحسيني. أحمد حلمي عبد الباقي. الدكتور حسين الخالدي. يعقوب فراج. الفرد روك. عوني عبد الهادي. عبد اللطيف صلاح. الحاج يعقوب الغصين. جمال الحسيني.

وقد انتخب هذه اللجنة السيد أمين الحسيني رئيساً. والسيد أحمد حلمي عبد الباقي أميناً للمال. والسيد عوني عبد الهادي أميناً للسر.

(*) ــ عيسى السفري: فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٢٥ ــ ٢٧.

تقرير عن المناطق التي احتلها اليهود من فلسطين ١٩٤٨

المناطق التي احتلها اليهود قبل نهاية الانتداب في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ .

مدينة طبريا ومن قضائها الجليل

القرى المحتلة العبيدية المجدل الطابغة ـــ الشمالية معذر ـــ كفر سبت ـــ ناصر الدين ـــ الدليمية ـــ السمكية (قضاء طبريا).

مدينة صفد ومن قضائها قرى الجاعونة ـــ الخيط بيريا ـــ عقرة ـــ الظاهرية ـــ عين الزيتون ومنطقة الحولة. الجليل في قضاء عكا ـــ الزيب ـــ البصة ـــ السعيرية ـــ المنشية ـــ مزرعة ـــ الجليل ـــ دير ياسين ـــ قالونيا ـــ القسطل ـــ أبو غوش ، مويس ـــ بيت محسير ـــ صوبة ـــ بيت نقوبة ـــ المالحة.

ب ـــ المناطق التي احتلها اليهود قبل الهدنة الأولى أي قبل ١١/ ٦/ ١٩٤٨ (وبعد انتهاء الانتداب):

مدينة عكا ـــ ومن قرى عكا ـــ الكابرة ـــ النهر المكر ـــ جديدة ـــ طمرة ـــ البردة. الجليل

في قضاء بيسان ـــ المزار نورس.

في حيفا ـــ اجزم ـــ جبع ـــ عين غزال.

في قضاء جنين ـــ زرعين ـــ فقوعة ـــ اللجون مصمص.

ج ـــ المناطق التي احتلها اليهود بين الهدنتين أي بعد ١١/ ٦/ ٤٨ إلى ٩ / ٧ / ٤٨ إلى ١٨ / ٧ / ٤٨ .

مدينتا اللد والرملة وقراهما.

من قضاء القدس ـــ خربة اللوز ـــ دير الشيخ ـــ عين كارم.

من قضاء المجدل ـــ المسمية ـــ حمامة.

من قضاء الناصرة ـــ الرينة ـــ صفورية ـــ المجدل ـــ يافا الناصرة ـــ معلول ـــ كفر كنا.

قضاء طبريا ـــ لوبية ـــ الشجرة ـــ حطين.

قضاء حيفا ـــ شفا عمرو ـــ عبلين ـــ الطيرة ـــ اجزم ـــ عين غزال.

مدينة بيسان وقرى بيسان ــ العبيدية ــ السامرية ــ فرول ــ عرب الصقر عرب البوطي ــ عرب الغزاوية عرب البشاتوة.

مدينة حيفا ومن قضائها (عدا اجزم ــ جبع ــ الطيرة ــ عين غزال ــ شفا عمرو ــ عبلين).

مدينة يافا ومن قرى يافا ــ سلمة ــ يازور ــ بيت دجن ــ الخيرية ــ الساقية ــ كفر عانة ــ السافرية ــ العباسية ــ صرفند ــ شيخ مونس ــ جليل ــ المسعودية ــ عرب أبو كشك ــ سيدنا علي ــ صرفند الخراب ــ فجة.

القدس الجديدة ــ احياؤها ــ القطمون والطالبية والبقعة الفوقة والبقعة التحتا وباب الخليل (بشارع يافا). قرى القدس: لفتا.

د ــ المناطق التي احتلها اليهود بعد الهدنة الثانية في ١٨/ ٧/ ١٩٤٨:

مدينة الناصرة وقرى الناصرة ــ طرعان ــ عين ماهل. الجليل

قضاء عكا ــ الدامون ــ مجدل كروم ــ شعب ــ الرامة ــ ترشيحا ــ معليا ــ يانوح ــ كفر سميع ــ كسرى ــ القبعة، جوليس ــ يركا ــ أبو سفان ــ بيت جن ــ فاسوتا ــ سحماتا ــ دير القاسي ــ دير الاسد ــ البصة ــ جت ــ نحف ــ المنصورة ــ اقرط ــ سخنين ــ دير حنا ــ عرابة الباطوف ــ كفر ياسيف ــ عمقا ــ كويكات.

قضاء صفد ــ فرخة ــ ميرون ــ الجش ــ الصفصاف ــ المالكية ــ كفر برعم ــ سعسع السموعي ــ الرأس الأحمر ــ فرادى ــ حرفيش ــ الصالحية

قضاء طبريا ــ المغار ــ كفرعنان ــ عيلبون ــ الغدير ــ ياقوت ــ عرب المواسي ــ عرب القديرية ــ كفر كما.

في قضاء الخليل ــ بيت جبرين ــ بيت نتيف ــ زكريا ــ قبية ــ شاهين ــ اشوع.

قضاء غزة ــ عراق المنشية ــ عراق سويدان.

مدينة المجدل والقرى التابعة لها.

مدينة اسدود والقرى التابعة لها.

بئر السبع وقضاء بئر السبع حتى قرية الظاهرية.

قضاء المجدل ــ بيت حنون ــ نعليا ــ بريو ــ عسلي (غزة).

اسماء القرى التي دمرتها اسرائيل بعد عام ١٩٤٨

١ ـــ منطقة القدس	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٣٣ قرية
القرى الموجودة حالياً قبل عام ١٩٤٨	٤ قرى
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٩ قرية
٢ ـــ منطقة بيت لحم:	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٧ قرى
الموجودة حالياً	لا شيء
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٧ قرى
٣ ـــ منطقة الخليل:	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	١٦ قرية
الموجودة حالياً	لا شيء
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	١٦ قرية
٤ ـــ منطقة يافا:	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٢٣ قرية ومدينة واحدة.
الموجودة حالياً	مدينة واحدة: يافا ويعيش فيها مع سكانها اليهود بعض آلاف من العرب.
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٣ قرية
٥ ـــ منطقة رام الله:	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٣١ قرية ومدينة واحدة.
الموجودة حالياً	مدينة واحدة: رام الله
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٣١ قرية
٦ ـــ منطقة اللد:	
القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٢٨ قرية ومدينة واحدة.
الموجودة حالياً	مدينة واحدة: اللد
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٨ قرية

٧ ــ منطقة جنين:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٨ قرى
الموجودة حالياً	٤ قرى
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٤ قرى

٨ ــ منطقة طول كرم:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٣٣ قرية
الموجودة حالياً	١٢ قرية
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢١

٩ ــ منطقة حيفا:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٤٣
الموجودة حالياً	٨ قرى
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٣٥ قرية

وكانت عشرة قبائل تعيش في هذه المنطقة، لكنها غير موجودة الآن.

١٠ ــ منطقة عكا:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٥٢ قرية
الموجودة حالياً	٣٢ قرية
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٠ قرية

١١ ــ منطقة الناصرة:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٢٦ قرية
الموجودة حالياً	٢٠ قرية
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٦ قرى

١٢ ــ منطقة صفد:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٧٥ قرية
الموجودة حالياً	٧ قرى
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٦٨ قرية

١٣ ــ منطقة طبريا:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٢٦ قرية
الموجودة حالياً	٣ قرى
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٣ قرية

١٤ ـــ منطقة بيسان (بيت شان):

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٢٨ قرية
الموجودة حالياً	لا شيء
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٢٨ قرية

وكانت هناك أربع قبائل، غير أنها لا أثر لها الآن.

١٥ ـــ منطقة غزة:

القرى الموجودة قبل عام ١٩٤٨	٤٦ قرية
الموجودة حالياً	لا شيء
القرى التي هدمت وأزيلت من الوجود	٤٦ قرية

١٦ ـــ منطقة بئر السبع:

لم تكن هناك قرى، إنما كانت هناك خمس قبائل بدوية تعيش في هذه المنطقة:

١ ـــ الترابين مع ٢٠ عشرين فخذاً.
٢ ـــ العزازمة مع ١٠ عشرة أفخاذ.
٣ ـــ التياهة مع ٢٦ ستة وعشرين فخذاً.
٤ ـــ الحبارات مع ١٣ ثلاثة عشر فحذاً
٥ ـــ السعديين مع ٤ أربعة أفخاذ.

هذا وإني أعتقد أن ثلاثة أرباع هذه العشائر قد تم طردها من منطقة بئر السبع. وبعض عشائر العزازمة تم إبعادها في عام ١٩٥٣ ـــ ١٩٥٤، وذلك بعد مذابح دامية تعرض لها أطفال هذه العشائر ونساؤها، ودبرت هذه المذابح وقامت بها الوحدة (١٠١) الشهيرة التابعة للجيش الاسرائيلي.

نخلص من ذلك إلى القول، بأنه من بين/ ٤٧٥/ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨ ضمن حدود فلسطين، لا يوجد منها في الوقت الحالي و/ ٩٠/ تسعين قرية، وبتقديري أن هناك نحواً من/ ٣٨٥/ ثلاثمائة وخمس وثمانين قرية قد أزيلت من الخريطة على يد السلطات الإسرائيلية.

المصدر

الدكتور اسرائيل شـاهاك، عنصرية اسرائيل ترجمة خليل فريحات، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨ ص ٢٢٠ ـــ ٢٢٤

اعلان استقلال فلسطين في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة

من أوراق اكرم زعيتر ص ٦٥٨
١ ــ ١٠ ــ ١٩٤٨

بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال. هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله زكي الدماء. وقدم من أجله اكرم الشهداء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة هاشم نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧ وفق أول تشرين الأول سنة ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان. وشرقاً سورية وشرق الأردن. وغرباً البحر الأبيض المتوسط. وجنوباً مصر. استقلالاً تاماً. واقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد مصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه. والله تعالى على ما نقول شهيد.

تواقيع

محمد أمين الحسيني، أحمد حلمي، جمال الحسيني، بشير عازر، ميشيل ابكاريوس. د. فوتي فريج، رجائي الحسيني، يوسف صهيون، علي حسنا، اميل الغوري، رفيق التميمي، رشدي الشوا، محمد صبري عابدين، محمد رفيق اللبابيدي، أمين عقل، حسني خليفة، علي رضا النحوي، كامل القاضي، فارس سرحان، عبد الله سمارة، محمد علي الصالح، محمد العفيفي، خليل خليف، محمد رجب، رشدي الامام الحسيني، يوسف الصايغ، السيد أبو شرخ، سعيد حنحوت، أنور نسيبة، حسين أبو ستة، عبد الرحمن الفرا، فهمي الآغا، فيصل النابلسي، رشاد يوسف السقا، عبد الرحيم اسماعيل، عيسى نخلة، صالح محمد الموعد، عبد الحي عرفه، حمدي سلطان، محمد عرار، توفيق جبران، الشيخ محمد احمد ابو عارية، عبد الحاج خليل عطيه، عبد ربه حسن أبو شعيرة، طلعت يعقوب الغصين، حسن أبو جابر، أحمد محمود حجة، زكي محمد عبد الرحيم، موسى محمد، علي احمد العطار، أحمد عبد العزيز مهنا، أكرم زعيتر، أديب الريماوي، خليل السكاكيني، حمدي الحسيني، واصف كمال، عوني عبد الهادي، معين الماضي، محمود يوسف نجم، صدقي طبري، الشيخ حسن محمد النهار، عز الدين الشوا، موسى الصوراني، خالد الفرخ، منيف الحسيني.

اعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة التحرير الفلسطينية

البيان باعلان المنظمة

ايماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه واصراره على ابراز كيانه الثوري الفعال، وتعبئة طاقاته وامكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية.

وتحقيقاً لارادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة، طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس.

وتحقيقـاً لأمنية أصيلة عزيزة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

أعلن بعد الاتكال على الله، باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في هذا اليوم السادس عشر من محرم عام ١٣٨٤ الموافق الثامن (مايو) عام ١٩٦٤ .

قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

قيـادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقاً للنصر.

رئيس المؤتمر الفلسطيني الأول

أحمد الشقيري

بيان من الهيئة العربية العليا لفلسطين
بشأن اجتماع القدس

بيروت في ١٩٦٤/٦/١٠

لقد سعت الهيئة العربية العليا لفلسطين وطالبت، منذ عام ١٩٥٠ ــ بانشاء الكيان الفلسطيني وثابرت على سعيها فركزت جهودها على تحقيق هذا الهدف غير ملتفتة إلى ألسنة السوء والدعايات المغرضة التي كانت إلى زمن قريب تتهمها، لهذا السبب بالذات، بالاقليمية والانعزالية.

والهيئة العربية تريد للشعب العربي الفلسطيني كياناً سلياً قوياً بعيداً عن كل سيطرة واستغلال يلم شعثه الممزق وينظم صفوفه المبعثرة، وأداة جدية في يده قادرة على تحرير وطنه المغتصب ودرعاً قوية تتحطم عليها سهام الخطة الاستعمارية المرسومة لتصفية قضيته. وتحقيقاً لهذا الهدف فقد طالبت الهيئة بأن يتم انشاء هذا الكيان الشعبي بالانتخاب العام وبالطرق الديمقراطية المعروفة.

فلما أصبح الكيان مطلباً شعبياً عاماً للفلسطينيين وافقت الدول العربية على انشائه وأقرت الجامعة العربية في دورتها الاربعين حق الشعب الفلسطيني في انشاء كيانه بالطرق الديمقراطية الانتخابية. غير انه بذلت بعد ذلك مساع مشبوهة لاستبعاد مبدأ الانتخاب وانشاء الكيان عن طريق الفرض والتعيين وإضاعة هذه الفرصة الثمينة على الشعب الفلسطيني فازدادت الهيئة استمساكاً بمبدأ الانتخاب، وحذرت الشعب من وجود صلة وثيقة بين هذه المساعي وبين خطة تصفية قضية فلسطين، وصارحته باعتقادها بأن ما طرأ في الاشهر الأخيرة على الموقف السياسي العربي من حوادث مفتعلة وظروف مصطنعة يقصد منها التشاغل عن قضية فلسطين، والتغطية على خطة التصفية وصرف أنظار العرب عن وجوب الالتجاء إلى القوة لمنع الاعداء من اغتصاب المياه العربية.

وقد جاء ضخ اليهود للمياه العربية من بحيرة طبرية، دون ان يجدوا من العرب ما يصدهم عن عدوانهم، مؤكداً لاعتقاد الهيئة، فتضاعف ارتيابها بوجود تواطؤ لتشكيل الكيان الفلسطيني بالتعيين، ليكون جهازاً هزيلاً وأداة طيعة بأيدي الاعداء والعملاء للتمهيد لتصفية القضية الفلسطينية وتزييف موافقة الشعب العربي الفلسطيني عليها.

واستمرت المساعي المشبوهة لانشاء الكيان الفلسطيني بالتعيين، ثم أعلن عن دعوة لعقد «مؤتمر فلسطيني» في القدس، يعين أعضاؤه تعييناً، لاعلان تشكيل الكيان، فحذرت الهيئة من الاخطار الكامنة خلف هذه الخطوة، وحددت موقفها بوضوح من «المؤتمر» المعين، وكررت مطالبتها

ــ فلسطين، العدد ٤١/ السنة الرابعة /١٩٦٤/٧/١ .

بوجوب انشاء الكيان بالانتخاب العام.

وفي الثامن والعشرين من ايار ١٩٦٤ ، عقد في القدس اجتماع فلسطيني، وصف «بالمؤتمر القومي الفلسطيني». وقد عرفت الهيئة بتفصيل المساومات والاتفاقات المريبة التي تم الوصول إليها لعقد هذا الاجتماع، وراقبت عن كثب جلساته وما ألقى فيها من خطب وبيانات، وما جرى فيها من مباحثات ومسرحيات، ولمست ما اجتاحها من ضغط وتدخل وتوجيه. واطلعت على ما صدر باسم هذا الاجتماع من تواص ومقررات ودرستها بدقة وعناية على ضوء مصلحة فلسطين وخير شعبها.

وعملاً بواجبها، وانسجاماً مع مواقفها الوطنية الصريحة، واستمساكاً بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وانتخاب ممثليه، فقد رأت الهيئة أن تعلن، بوصفها الممثلة الشرعية لكفاح الشعب العربي الفلسطيني، الحقائق التالية بكل صراحة ووضوح:

حصر الجهود العربية لمقاومة الاستعمار والصهيونية

ان الهيئة قد قطعت على نفسها عهداً ألا تدخل في أية خصومة لأي فلسطيني أو لأية جهة عربية، وأن تدعو إلى حصر جهود العرب للتصدي للصهيونية والاستعمار فحسب فهي لذلك لا تقف هذا الموقف من مشروع الكيان المزيف لمقاصد شخصية أو حربية بل لانقاذ القضية الفلسطينية من مؤامرة أكيدة لتصفيتها.

حرمان المؤتمر من نصرة الشعوب الاسلامية

لقد اقحم اجتماع القدس قضية فلسطين في خضم المنازعات العقائدية في الاوساط العربية وحرم الشعب العربي الفلسطيني من نصرة الشعوب الاسلامية التي تربطها بفلسطين أوثق الروابط الروحية التي أثبت على مر العصور دورها في انقاذ البلاد المقدسة. هذا بالاضافة إلى ما أعلنه رئيس الاجتماع في خطابه الافتتاحي أن الوحدة العربية هي طريق العودة إلى فلسطين في حين انه تجنب تحديد هذه الوحدة ومعناها في ظرف كان يحتم عليه هذا التحديد تصريحات السيد خروشوف حول مفهومه للوحدة العربية. وان أكثر ما يخشاه المخلصون أن يكون ما قاله رئيس الاجتماع منطوياً على خطة مرسومة لصرف الانظار عن وجوب الاعداد والنضال الفوري لتحرير فلسطين بانتظار قيام الوحدة العربية الشاملة وهو ما لم يفعله أخواننا في الجزائر وتونس والمغرب وعمان والجنوب العربي وغيرها، علماً بأن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن ايماناً راسخاً بالوحدة العربية الشاملة وبأنه بذل في سبيل تحقيقها كل ما استطاعه من بذل وفداء غير أن هذا الشعب يعتقد بيقين ان تحرير فلسطين هو مفتاح الوحدة وبأن الاستعمار أقام «اسرائيل» في هذا الجزء الخطير من الوطن العربي للحيلولة دون تحقيق الوحدة.

عدم الاعتراف بمؤتمر القدس

فمن أجل ذلك كله تعلن الهيئة العربية العليا للرأي العام العربي عامة والفلسطيني خاصة عدم الاعتراف باجتماع القدس وبكل ما نجم عنه من مقررات واجراءات وتناشد الامة العربية ودولها التدخل فوراً للحيلولة دون فرض هذا «الكيان» المصطنع على الشعب العربي الفلسطيني واعلان الاعتراف بحق الفلسطينيين في انتخاب ممثليهم بمحض ارادتهم الحرة واحالة مشروع انشاء الكيان الفلسطيني من اساسه على مؤتمر القمة العربي القادم.

وبعد فإن الهيئة العربية لم تكن في أي وقت مضى أكثر يقيناً وأرسخ ايماناً منها في الظروف الحاضرة بسلامة موقفها وصحة رأيها الذي أعلنته مراراً بشأن المؤامرة التي تدبرها العناصر الثلاثة المتضافرة، وهي الصهيونية العالمية والاستعمار والعملاء الاجراء، الذين ينفذون خطط الاعداء بدقة وبراعة ودهاء.

ونظراً لما تكشف عنه اجتماع القدس من أمور وأعمال وخطط وظهور التآمر على سلامة قضية فلسطين بشكل سافر، فأن الهيئة تهيب بالاخوة الفلسطينيين الذين حضروا الاجتماع المذكور الرجوع إلى ضمائرهم والقيام بواجباتهم نحو انقاذ وطنهم وشعبهم من مسرحية التزييف والتواطؤ التي مثلت في القدس.

مواصلة السير في الخطة المرسومة

وختاماً تؤكد الهيئة للشعب الكريم تصميمها على مواصلة السير على خطتها الوطنية المخلصة على أساس الميثاق الفلسطيني الأصيل، في الدفاع عن قضية فلسطين، وتحمل امانتها الغالية بكل صدق وصبر، وتعاهد هذا الشعب الكريم على بذل جهودها لصيانة حقوقه والذود عن كرامته والعمل على تحرير وطنه، وتتمسك الهيئة بموقفها هذا إلى ان يتم انتخاب كيان فلسطيني شعبي سليم فيتسلم هذه الأمانة منها بحق. وهي على استعداد دائم للتعاون مع جميع المخلصين ولانكار ذاتها ورجالها في سبيل مصلحة فلسطين وشعبها متى تأكدت من قيام أية منظمة وطنية سليمة غير تابعة ولا خاضعة للاعداء وعملائهم غير منفذة لمؤامراتهم وأهدافهم، والعاقبة للصادقين المخلصين المؤمنين.

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين......)

عهد وميثاق مفتي فلسطين

«..... لقد قضيت عمري كله في خدمة قضية هذه البلاد المقدسة، وكنت خلالها عرضة لمختلف وسائل الاغراء والترغيب حيناً، والتهديد والارهاب احياناً، وفي سبيل خيرها وصالح شعبها العربي تحملت مضطراً عناء السير في الدروب الشاقة والوعرة، كما تحملت شقاء الحياة في أشد الظروف خطراً ورهبة، وحملت واخواني المجاهدين امانة هذه القضية بكل ما انطوت عليه ضمائرنا من صدق واخلاص وروح فداء، وليس من خلقي ولا في امكاني ان افرط في هذه الامانة واسلمها للذين يريدون ان يضيعوها ويبيعوها رخيصة للاعداء، ولا ان اتنكر لتلك الصفوة المختارة من الشهداء الابرار الذين جادوا بارواحهم الطاهرة واراقوا دماءهم الزكية على ارض فلسطين المقدسة، ولن اختم حياتي بخيانة هذه الأمة في قضيتها الوطنية رغم كل ما أتوقعه، وما لمست بوادره من مؤامرات ومكائد يحيكها الاعداء والعملاء، لي ولاخواني الصابرين المخلصين، والله خير الشاهدين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.»

(السيد محمد امين الحسيني)

ـــ نشرت في مجلة فلسطين، العدد ٥٣ في أول تموز ١٩٦٥ .

نص القرارات والتوصيات العلنية التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم

الخرطوم، ١٩٦٧/٩/١ (الاهرام، القاهرة، ١٩٦٧/٩/٢)

أولاً ــ أكد المؤتمر وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتصفيته من جميع الشوائب. كما اكد الملوك والرؤساء الممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانياً ــ قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة اثار العدوان على اساس ان الاراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثاً ــ اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها بعد ٥ يونيو، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعاً ، كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد أوصى بامكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر ملياً ان الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح ايجابي باعتبار البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة.

فقرر المؤتمر استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الاهداف العربية، وفي الاسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية، من الصمود لازالة أثار العدوان.

وقد اسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

خامساً ــ أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لانشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال و الاقتصاد والنفط الذي انعقد في بغداد.

سادساً ــ قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الامداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعاً ــ قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الاجنبية في الدول العربية.

مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية
الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني

القاهرة ١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩

«يهدف الكفـاح الفـلسطيني إلى انهاء الكيـان الصهيوني في فلسطين، واعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل انواع التمييز العنصري والتعصب الديني، ويقرر المجلس الوطني الفلسطيني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيـانه السيـاسي، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته واعطائه كافة ابعاده ومضامينها بمنتهى الوضوح على ان تتقدم هذه اللجنة بدراستها إلى الدورة المقبلة للمجلس الوطني».

ـــ مجلة شؤون عربية، العدد ٢٨ .

مبادرة روجرز

١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠

في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ قامت الولايات المتحدة الاميركية بهذه المبادرة في صورة رسالة شفوية وجهها وزير خارجيتها وليم روجرز إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن واسرائيل جاء فيها: «ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية تقرر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة. ونعتقد أن من المصلحة المشتركة ان تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ونأمل في توضيح ان ذلك من الممكن تحقيقه. وهي على استعداد للقيام بدورها فيه. وهي

ـــ المصدر: « القرار والتسوية » دراسة قانونية وسياسية في اطار القرار ٢٤٢ للدكتور حسن الجلبي.

تنظر للاطراف المعنية، على أمل أن تتحرك معها انتهاز هذه الفرصة وإذا ضاعت هذه الفرصة فاننا سنعاني جميعاً من النتائج وسنشعر حقاً بالاسف على ذلك، ومن خلال هذه الروح فإن حكومة الولايات المتحدة تناشد حكومتكم ان تدرس بعناية الافكار التي سوف نعرضها فيما يلي:

انبا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ونود ان نساعد الاطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام. لقد قدمنا مقترحات حديدة وعملية من أجل ذلك. كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل معقول، ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكناً. ونقصد بهذه النقطة الاخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح الموقف من ناحية أخرى، حتى يتوفر للعرب والاسرائيليين بعض الثقة في ان ما سيتم الانتهاء اليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الاساسية.

وفي رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكمن في أن يبدأ الأطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنغ المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة، للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ومع مراعاة هذه الأفكار فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الدول المعنية بدراستها:

أ ـــ ان توافق كل من اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف اطلاق النار ولو فترة محدودة (٣ أشهر).

ب ـــ ان توافق الأطراف المعنية على التصريح على أساس أن يصدره السفير يارنغ في صورة تقرير إلى السكرتير العام يوتانت.

أبلغتني كل من الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل انها توافق على:

١ ـــ انها بعد ان قبلت وابدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه فانها سوف تعيّن ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت اشراف (وليم روحرز) طبقاً للاجراءات والمكان والزمان الذي أوصي به. مع الأخذ بعين الاعتبار كلما كان ذلك سبباً ـــ ما يفضله الاطراف بالنسبة لاسلوب الاجراءات بالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

٢ ـــ ان الهدف من المناقشات المشار بها إليه هو التوصل إلى اتفاق حول اقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى:

اولاً الاقرار من جانب الاطراف بسيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي وفق نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦٧

ثانياً: الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي احتلت خلال النزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

ثالثاً: وأنه لتسهيل مهمتي من أجل التوصل إلى حل كما يقضي بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول تموز (يوليو) إلى أول تشرين الأول (أكتوبر)

على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف اطلاق النار.

وقد أعلنت مصر عن قبولها لهذه المبادرة في ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٧٠ .

كما وافقت الأردن عليها في ٢٦ تموز واسرائيل في ٣١ منه، إذ جاء في البيان الاسرائيلي المعلن لهذا الغرض. «ان الحكومة وهي تتخذ قراراً بالمساهمة في المبادرة الاميركية تلتزم بالخطوط العامة لسياستها الأساسية وبالبيانات الرسمية. ووافقت على ان تعين في الوقت المناسب ممثلاً عنها لاجراء مفاوضات سلام بدون شروط مسبقة تحت اشراف السفير يارنغ وفي نطاق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبهدف التوصل إلى اتفاق سلام تعاقدي.

وبناء على هذه المبادرة وبعد مشاورات واسعة بين الولايات المتحدة الاميركية وبين الجانبين. امكن التوصـل إلى اتفـاق ايقـاف النار بصورة تامة لمدة ٩٠ يوماً بين مصر واسرائيل، والأردن واسرائيل، وصار هذا الاتفاق نافذاً منذ ٨ آب (اغسطس) سنة ١٩٧٠ . وتجدد بعد انتهاء المدة المذكورة عدة مرات لمدد متفاوتة حتى صار العمل به جارياً دون تحديد مدة معينة.

وبناء على دعوة من يارنغ باشر بمقابلة مندوبي كل من الاطراف الثلاثة في مقر الأمم المتحدة في نيـويورك على انفراد في ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، بهدف تطبيق القرار في ضـوء مبـادرة روجرز، على أن هذه المقـابلات لم تلبث ان توقفت في ٨ أيلول (سبتمبر) من السنة المذكورة، بسبب رفض اسرائيل الاستمرار بها بحجة عدم تقيد مصر باتفاق وقف النار.

مشروع المملكة العربية المتحدة

١٥ آذار / مارس ١٩٧٢

في ١٥/٣/١٩٧٢ ، قدم الملك حسين عاهل الاردن مشروع المملكة العربية المتحدة.

ونقاط المشروع هي الآتية:

١ ــ تصبح المملكة الاردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الاسم.

٢ ــ تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ ــ قطر فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية وأي أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب ــ قطر الاردن ويتكون من الضفة الشرقية.

٣ ــ تكون (عمان) العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن.

٤ ــ تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥ ــ رئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس الوزراء المركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم (مجلس الأمة) ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

٦ ــ تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

٧ ــ للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى هو الملك.

٨ ــ تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية بالشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة وبما يضمن سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩ ــ يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم (مجلس الشعب) يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١٠ ــ يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزاري قطري من أبنائه.

١١ ــ السلطة القضائية في القطر هي الحاكم القطري ولا سلطان لأحد عليها.

١٢ ــ تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الدورة الثانية عشرة في القاهرة ٩-٦-١٩٧٤

١ ـــ تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن قرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس، في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

٢ ـــ تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي احداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

٣ ـــ تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

٤ ـــ ان أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

٥ ـــ النضال مع القوى الوطنية الاردنية لاقامة جبهة وطنية اردنية فلسطينية هدفها اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

٦ ـــ تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرر العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

٧ ـــ على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

٨ ـــ تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد الأقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

٩ ـــ تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

١٠ ـــ على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

البيان الأمريكي ـــ السوفييتي (١/١٠/١٩٧٧)/

بعد تبادل وجهات النظر حول الوضع العير الآمن الذي لا يزال قائماً في الشرق الأوسط اتفق وزير خارجية الولايات المتحدة سايروس فانس وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير الخارجية اندريه غروميكو على اصدار البيان الآتي باسم الدولتين باعتبارهما رئيسين لمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط.

١ ـــ ان الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة، كذلك مصالح تقوية السلام والأمن الدوليين في شكل عام، تحتم ضرورة التوصل في أسرع وقت ممكن إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي ـــ الاسرائيلي. ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتقدان أن من الواجب، في اطار التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، حل كل عناصر التسوية بما في ذلك المسائل الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانهاء حال الحرب واقامة علاقات سلمية عادية رسمية على أسس الاعتراف المتبادل بمبادىء السياسة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي.

إن الحكومتين تعتقدان أنه، اضافة إلى الاحراءات المتعلقة، بتوفير أمن الحدود بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، كاقامة مناطق منزوعة السلاح والموافقة على وجود قوات للأمم المتحدة أو مراقبين، يمكن أيضاً توفير ضمانات دولية لمثل هذه الحدود ولتنفيذ الاتفاق بعد التوصل إليه. وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد للمشاركة في تقديم هذه الضمانات بعد أن تقرها المؤسسة الدستورية في كل دولة إذا طلبت الأطراف المتعاقدة ذلك.

٢ ـــ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتقدان أن الطريق الوحيد والسبيل الفعال لتحقيق حل جذري لكل جوانب قضية الشرق الأوسط كاملة هو التفاوض في اطار مؤتمر جنيف للسلام والذي دعي لهذا الغرض على ان تشترك في أعماله كل أطراف الصراع بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيبي، واعداد صياغة قانونية تعاقدية للقرارات التي يتم التوصل إليها في المؤتمر.

وتؤكد الدولتان في حزم، بحكم رئاستهما المشتركة لمؤتمر جنيف، نيتهما بذل جهود مشتركة وإجراء الاتصالات مع الأطراف المعنية لتسهيل استئناف أعمال مؤتمر جنيف قبل نهاية سنة ١٩٧٧ بكل الطرق.

ويسجل رئيسا المؤتمر وجود قضايا عدة معلقة ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية، يجب أن تتفق عليها الأطراف المشتركة في المؤتمر.

٣ ــ ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يحدوهما هدف التوصل إلى حل سياسي عادل في الشرق الأوسط وإزالة الوضع المتفجر في هذا الجزء من العالم، يدعوان كل أطراف النزاع إلى ضرورة اعطاء تقدير دقيق للحقوق والمصالح المشروعة لكل طرف وان تظهر هذه الأطراف الاستعداد المتبادل لتحقيق ذلك.

البيان الاميركي ــ الاسرائيلي (١٩٧٧/١٠/٥)

« اتفقت الولايات المتحدة واسرائيل على أن قراري مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ لا يزالان الأساس المتفق عليه لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام وان كل ما بين البلدين من اتفاق وتفاهم حول هذا الموضوع لا يزال ساري المفعول. وقد صيغت اقتراحات لازالة العقبات القائمة في طريق استئناف مؤتمر مدريد جنيف. ان وزير الخارجية موشي ديان سيستشير حكومته في شأن نتائج هذه المحادثات، كذلك سيبحث وزير الخارجية سايروس فانس في هذه الاقتراحات مع الأطراف الأخرى في مؤتمر جنيف.

ان قبول الأطراف البيان المشترك الأمريكي ــ السوفييتي الصادر في أول تشرين الأول اكتوبر ١٩٧٧ ليس شرطاً مسبقاً لاستئناف مؤتمر جنيف ومتابعة أعماله ».

قرارات قمة فاس الثانية (١٩٨٢/٩/٩)

عقدت القمة العربية دورتها الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب. وأصدرت القرارات التالية في ١٩٨٢/٩/٩ :

١ ــ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ ــ ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧ .

٣ ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ــ اخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ــ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ــ يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادىء.

مشروع الملك فهد بخصوص القضية الفلسطينية

١٦ آب / اغطسس ١٩٨١

١ ـــ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ ـــ إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ .

٣ ـــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ـــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ـــ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦ ـــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ ـــ تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

اتفاق عمان

السفير في ١٩٨٥/٢/٢٤

أعلن وزير الاعلام الاردني بالوكالة طاهر حكمت، في مؤتمر صحافي عقده في عمان ١٩٨٥/٢/٢٣ النص الرسمي لاتفاق ١٢ شباط. المعقود بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قال أنه يعتمد القرار ٢٤٢ كأحد مبادىء السعي نحو تحقيق تسوية في المنطقة.

وجاء نص الاتفاق الذي أعلنه الوزير حكمت، على النحو الآتي:

« انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشياً مع الشرعية الدولية وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني.

اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادىء التالية:

١ ــ الأرض مقابل السلام..

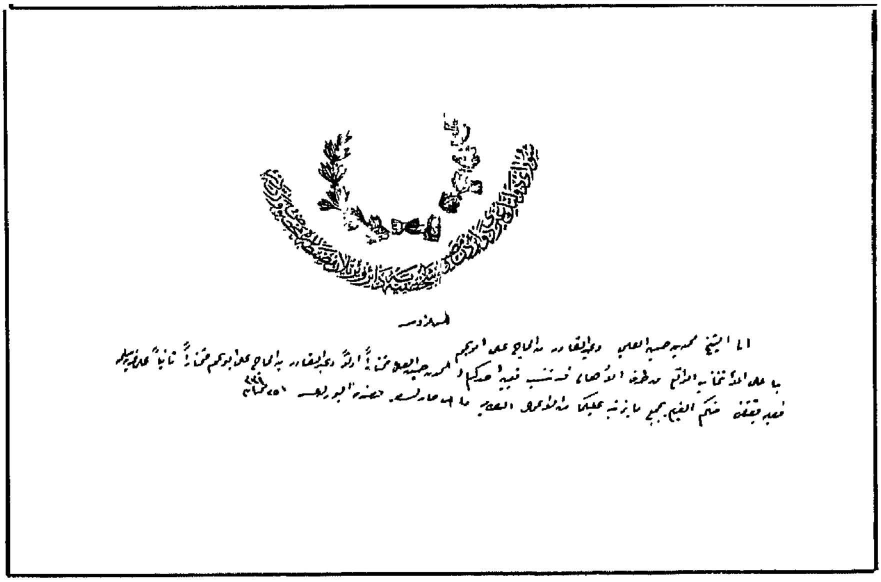
كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢ ــ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.. يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.

٣ ــ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤ ــ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ ــ وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك » وفد أردني فلسطيني مشترك ».



إلى الشيخ محمد بن حسين العلي وعبد القادر بن الحاج علي أبو نجم.

بناء على الانتخاب الواقع من طرف الأهالي قد تنسب فيه أحدكم الحاج محمد بن حسين العلي مختاراً أولاً وعبد القادر بن الحاج علي أبو نجم مختارا ثانيا على قرية سلمة. فعليه يقتضي منكم القيام بجمع ما يترتب عليكما من الأعمال النظامية. (عام ١٣٣١ هجرية).

تثبت الوثيقة أن والد المؤلف الشيخ محمد حسين العلي قد انتخب من قبل أهالي سلمة المختار الأول للقرية وعبد القادر أبو نجم المختار الثاني وذلك عام ١٩١٠ إبان الحكم التركي لفلسطين، مما يظهر بجلاء أن الشعب العربي الفلسطيني قد مارس الديمقراطية قبل الحرب العالمية الأولى.



المؤلف مبتسماً لحصوله على شهادة الدراسة الثانوية من كلية النجاح الوطنية في نابلس عام ١٩٥٥ إلى اليمين، وبجانبه حافظ طوقان رئيس بلدية نابلس السابق، العلامة قدري طوقان مدير الكلية، الشهيد الشاعر كمال ناصر والصحفي مأمون القطب

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]